

معهد البحوث والدراسات الأفريقية

مصر والكوميسا

تحديات الحاضر آفاق المستقبل

٢٠٠٢

مطبعة جامعة القاهرة

ترتيب أوراق « الكوميسا »

المحتويات	رقم الصفحة

المحتويات		رقم الصفحة

كلمة
السيد اللأستاذ الدكتور / نجيب الهلالي جوهر
رئيس جامعة القاهرة

لقد شهد الدور المصري في أفريقيا تطوراً كبيراً منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ حيث ساندت مصر بكل قوة حركات التحرير الأفريقية ، إيمانا منها بأن استقلال مصر لا يكتمل إلا باستقلال جيرانها ، وأن قوة مصر لا تكتمل إلا بقوة محيطها ، ومن هنا حرصت مصر علي دعم الاستقلال السياسي لها ولدول القارة من خلال الحرص علي الاستقلال الاقتصادي للقارة ودولها في مواجهة محاولات الهيمنة والسيطرة من جانب قوي الاستعمار بأشكالها المختلفة . وشيئا فشيئا فشيئا بدأت القارة الأفريقية تدرك أن تعاونها الاقتصادي يستكمل استقلالها السياسي .

ومع التحولات الدولية التي شهدتها مرحلة الثمانينات ومطلع التسعينات من القرن العشرين، والتي كان أهمها انتهاء الحرب الباردة وبروز إرهاصات نظام دولي جديد ، وطرح مفاهيم جديدة كالعولمة ، بما تحمله من تغييرات تطرح مجموعة من الفرص والتحديات سعت مصر عبر التعاون مع دول القارة إلي البحث عن أفضل السبل لمواجهة الآثار السلبية لإيقاع التغييرات المتسارع .

واتساقا مع جهودها السابقة ، أيدت مصر كافة المساعي الرامية إلي تنفيذ مشروع إقامة الجماعة الاقتصادية الأفريقية ، والتي كان قد تقرر إنشاؤها بمقتضي اتفاقية أبوجا بنيجيريا عام ١٩٩١م ، والتي استهدفت إقامة سوق أفريقية مشتركة ، وإزالة العوائق أمام التجارة والاستثمار فيما بين الدول الأفريقية ، وتنمية البنية الأساسية لهذه الدول بما يخدم عملية التكامل علي مستوي القارة.

ولقد سعت مصر ، منذ عدة سنوات ، إلي الانضمام إلي السوق المشتركة لدول شرقي وجنوب أفريقيا « الكوميسا » حيث يضم هذا التنظيم أكثر من عشرين دولة في الشرق والجنوب الأفريقي ، ضمن منظومة اقتصادية إقليمية واحدة تهدف إلي إقامة منطقة للتجارة الحرة بين دول التجمع .

ولا شك أن أنضمام مصر إلي هذا التجمع الواعد وهذه السوق الناشئة ، قد جاء تعديلا لوضع ما كان له أن يستمر ، وهو غياب مصر عن عضوية ذلك التنظيم الهام ، الذي يضم بين جنباته إمكانات ضخمة للتجارة والاستثمار ، وثروات طبيعية متنوعة ، تشمل مساحات شاسعة من الأراضي القابلة للزراعة ، والثروة الحيوانية ، والموارد المعدنية ، علاوة علي الثروة المائية ممثلة في الأنهار الموجودة في دول التجمع ، وهي الثروات والإمكانات التي تفتح آفاقا رحبة لتنمية أعضائه ، وإذا ما أحسنوا اغتنام الفرصة المتاحة لهم من خلال نظم ومؤسسات وسياسات تكاملية مدروسة .

وعلي الرغم من الفترة الزمنية المحدودة التي مرت علي انضمام مصر لهذا التجمع ، فقد شهدت حركة التجارة بين مصر والدول الأعضاء زيادة ملحوظة حيث ارتفعت الصادرات المصرية الي دول التجمع ، كما ارتفعت واردات مصر من تلك الدول . ساعد علي ذلك قيام القطاع الخاص المصري بتدشين أول خط ملاحي منتظم بين مصر وعدد من دول الكوميسا والذي يمثل نموذجا لإمكانات القطاع الخاص في خدمة المصالح الوطنية .

وتجدر الإشارة في هذا المقام إلي أن انضمام مصر للكوميسا لم تحكمه فقط الاعتبارات الاقتصادية - علي أهميتها - وإنما لعبت الاعتبارات السياسية والاستراتيجية دوراً هاما في تكثيف المساعي المصرية لدعم حركة التعاون مع دول التجمع ، ويأتي في مقدمة هذه الاعتبارات حقيقة أن دول حوض النيل العشر أعضاء في تنظيم «الكوميسا» ، كما تشرف دول التنظيم في الساحل الغربي للبحر الأحمر وخليج عدن . لذلك فإن انضمام مصر إلي هذا التنظيم ، فضلاً عما يفتحه لمصر من فرص للتنمية فإنه يفتح لها أيضا فرصاً للعمل علي الحفاظ علي مصالحها الأمنية والاستراتيجية في منطقة بالغة الأهمية في هذا الخصوص .

علي أنه في ظل الاتجاهات الراهنة في النظام الدولي المعاصر نحو العولمة ، ومالها من آثار قد لا تكون إيجابية في كل الأحوال بالنسبة لدولنا النامية ، فإن الاتجاه نحو التجمع الاقتصادي الأفريقي

الكبير ، الذي يذوب في داخله التجمعات الحالية ، وتصبح للقارة اليد العليا في تقرير مصيرها ، ومواجهة ما يفرض عليها من تحديات ، وفي خدمة قارتنا الحبيبة التي عانت وتعاني قيودا وعقبات عديدة ، يأتي علي رأسها حالة عدم الاستقرار ، وشيوع الصراعات بين الدول من ناحية ، وبين الجماعات المتناحرة داخل كل دولة من ناحية أخري .

وإذا كانت المعاهدة المؤسسة للسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا قد دخلت حيز التنفيذ منذ ٨ ديسمبر ١٩٩٤ ، فإن الطريق ما يزال طويلاً وشاقاً لتحقيق الأهداف والمبادئ التي تستهدفها ، فلا زالت الأهداف التنمية المستدامة للدول الأعضاء ، ودفع الإنتاج والتسويق المشترك ، ورفع مستوي معيشة شعوب الدول الأعضاء ، خلق البيئة المواتية للاستثمار المحلي والاستثمار المشترك ، ودعم البحث العلمي ، والوصول إلي تنمية تكنولوجيا حقيقة ، وبناء سوق مشتركة في ظل أهداف الجماعة الاقتصادية الأفريقية ، والوصول إلي اتحاد جمركي ، وتيسير حركة رؤس الأموال ، والوصول إلي وحدة نقدية وعملة موحدة ، لا يزال كل ذلك أملا بعيداً لن يتحقق إلا بالتعاون الحقيقي الذى يقوم علي الإخلاص ، وعلي إدراك قيمة العمل المشترك ، وعلي تفهم كامل لمصاعب العمل الاقتصادى في ظل نظام اقتصادى دولى غير موات ، كما أن إقامة بنية تحتية للنقل والاتصالات ، وتيسيرانتقال السلع والخدمات والأفراد ، بحاجة إلى تمويل أجنبى ، بما يؤكد أن التجمع هو جزء آخر الأمر من نظام

اقتصادى دولى يؤمن بمبدأ التعاون الدولى ، كما أنه ليس محوراً ، وليست له أهداف إنعزالية .

ولقد كانت القاهرة مدركة لهذا كله ، فبعد فترة وجيزة لتنظيمها المؤتمر الاقتصادى الأول للكوميسا، استضافت القمة الأوروبية ، وهي تستعد في نفس الوقت للقيام بدور حيوى في هذا التجمع الاقتصادى الهام لشرقى وجنوب القارة.

إن دور مصر فى الكوميسا ، إنما يقوم علي المبادئ التي أقرتها اتفاقيتها وهي المساواة بين الدول الأعضاء ، والاعتماد المتبادل ، وعدم الاعتداء ، والالتزام بحقوق الإنسان والشعوب ، ودعم الديمقراطية ، وتأمين السلام الإقليمى والاستقرار وحسن الجوار، وتسوية المنازعات بالطريقة السامية، ودفع التنمية الشاملة والمستدامة بيئيا واقتصاديا واجتماعيا وبشريا .

ولعل السبيل لتحقيق هذه الأهداف السابقة وفقاً للمبادئ المشار إليها هو إيقاف النزيف الدموى للصراعات الدائرة ، ريثما تتفرغ الدولة والشعوب للاتجاه بأقصى قوة نحو العمل والبناء.

ومن هذا تأتى أهمية عقد هذا المؤتمر الذى يسهم الباحثون والعلماء من خلاله فى بحث المشكلات والمعوقات السابقة ، وتسليط أضواء المنهج العلمى عليها وقياسها بموضوعية ودقة ، في محاولة

للتوصل إلى حلول صحيحة لها ، تصل دول المجموعة بالعصر ، وتخرجها من عنق زجاجة التخلف والتأخر .

ولاشك أن موضوع هذا المؤتمر يمثل خطوة على طريق السعى نحو مواجهة تلك التحديات ، واستشراف أفاق المستقبل للعلاقات الاقتصادية بين دول تجمع "الكوميسا" ، كما تعتبر عنه الأوراق البحثية المقدمة التى تعكس عناوينها محاولة للإحاطة بالأبعاد المختلفة للتجمع ، على نحو يكشف مكامن القوة ومواطن الضعف فيه وسبل علاجها ، وهو مل يحقق رسالة الجامعة ومؤسساتها العلمية في خدمة المجتمع وقضاياه ، وهو الأمر الذى اضطلع به معهد البحوث والدراسات الأفريقية منذ إنشائه على صعيد قضايا إفريقيا ومشكلاتها ، وهو ما يجعل منه بحق بيت خبرة ومرجعية أساسية للشئون الأفريقية.

ختاماً : فإننى إذ أحيى هذا الجهد العلمي والمشاركين فيه واسعد بنشر بحوثه ومناقشاته ، مما يعد نموذجا يحتذى في العلاقة بين الجامعة وقضايا المجتمع على نحويحتفظ ريادة الجامعة في خدمة الوطن ومصالحه .

كلمة

السيد الأستاذ الدكتور / السيد فليفل

عميد المعهد

جاء إنضمام مصر للسوق المشتركة لدول شرقي وجنوبي أفريقيا ، ليعيد إلي أذهان الناسين أو المتناسين أن مصر دولة أفريقية، وأنها إحدي دول حوض النيل ، وأنها تقع في شمال شرقي القارة ، تشرف علي البحر المتوسط وعلي البحر الأحمر ، وأن بوسعها أن تلعب أدواراً شتي عربيا وشرق أوسطيا وأفريقيا ، وأن كل دور في أي اتجاه ، إنما يقوي الدور الأخر في الاتجاه الآخر .

ولقد اهتم معهد البحوث والدراسات الأفريقية بقرار مصر الإنضمام إلي الكوميسا . وكان أمراً منطقياً أن تتضافر جهود الباحثين، مع جهود رجال السياسة والاقتصاد من متخذي القرار ، لدراسة هذا المستجد . ولا شك أن البحث العلمي يفتح آفاقا خصبة للتحليل والتمحيص ، وينير الحقائق المنهجية للعلاقات بين الدول ، ويفسر مشكلات التعاون في الأسواق ، ويبحث عن حلول لها ، ويفسر ما هو أعمق لسلوك البشر ، ويعين علي تحقيق أقصي إتصال إنساني سياسياً وإقتصادياً وإجتماعياً ، وبأقل تكلفة ممكنة . من ثم فإن البحث العلمي أمر لازم لأي تجمع إقتصادي ، حتي تمضي مسيرته دون عثرات .

ولقد جاء إنضمام مصر إلي الكوميسا ليؤكد أنها حسمت أمرها واختيارها الأفريقي ، وأنها تدرك أن توجهها جنوباً ليس سلبا من أدوارها المركبة في إقليمها العربي أو المتوسطي أو الأوسطي ، بل أنه يعد دما جديداً في عروق هذا الأدوار جميعاً . ولعل الزعيم نيلسون منديلا قد أصاب كبد الحقيقة ، حين أكد أن مصر واحدة من الدول القليلة في العالم التي تمتلك قدرة هائلة علي الحركة الفاعلة علي محاور عدة . وإذا كان إنضمام مصر لهذا التجمع يأتي في إطار أدوارها المتعددة المدركة لضرورة قيام الوحدة الأفريقية المشتركة ، وأن سوق شرقي وجنوبي القارة جزء من كل ، فإن دورها علي قصر المدة المنصرمة منذ إنضمامها يشهد علي حيوية وفاعلية نهنيء عليها مسئولي القطاع الاقتصادي والقطاع الأفريقي في وزارة الخارجية ، بيد أن باحثينا في المؤتمر الذي يحمل عنوان هذا الكتاب أراودا أن يسلطوا الضوء بجلاء على على الفرص والمخاطر ، لأجل أن نتمكن وإخواننا الأفارقة من دفع كل الفرص والمزايا إلي الأمام بأقصي قوة ، ومن تقليص كل المعوقات والمخاطر ، فلا يتضرر هذا التجمع منها إلا قليلا ، مستشرفين بهذا مستقبلا نرجوه مزدهراً ، واثقين أن قارتنا لن تستطيع دخول العصر ، وقد تسارعت خطواته في سباق غير متكافئ مع مطلع ألفية جديدة ، إلا إذا تكاتفت دولها وقدمت مصالحها القارية علي المصالح الأنانية ، سواء للجماعات دخل الدولة او للدولة في كل إقليم . وقد عبر برنامج المؤتمر عن هذا التصور فكرس جهداً علميا مكثفا للإطار السياسي للكوميسا من تحديات وللمعوقات

السياسية للتكامل الاقتصادى، ولإدارة الأخطار السياسية في إطار الكوميسا، وفي ظل الجوانب الطبيعية والوظيفية لهدا الإطار ولموقف الدول الأفريقية من انضمام مصر لهذا التجمع. كما كرس جهد علمي مكثف لإمكانات التكامل ومحدداته من بيئة طبيعية ونظم بيئية وزراعية وتوزيع جغرافي لإنتاج واستهلاك الطاقة ومن نقل ومواصلات بين الدول . ثم كرس جهد مكثف أخر من أجل تحليل أداء دول الكوميسا وانتقال عوامل الانتاج بينها، وتقييم برامج التكيف الهيكلي فيها، وإمكانات التكامل في مجالات الأمن الغذائي، ثم يعكف الباحثون علي دراسة مكونات الدور المصري الصناعية والزراعية والثقافية ، ودور دول المجموعة ونقطة التجارة الدولية في تنمية التبادل التجاري بين مصر وهذه الدول ، وضمانات التصدير ، ودور القطاع الخاص في التكامل عبر دراسة لنموذج وتجربة شركة مصر شرق أفريقيا في نيروبي، ثم دراسة مسألة التعريفة الجمركية في ظل الكوميسا . هذا وقد تفاعلت في المؤتمر ، كما يظهر في الكتاب مناهج الباحثين مع خبرات السياسيين والاقتصاديين، أملين أم يقدموا للوطن المفدي وللقارة الخضراء رؤية علمية وميدانية تسهم في دفع أحد تجمعاتها الاقتصادية الهامة، وتتشرف المستقبل المأمول أن يكون مشرقا وناضجا بالأمل، رغم بادى الصراعات السياسية والأزمات الطبيعية والمآسي التى تعيش فيها شعوب القارة، سواء صنعها المستعمرون في الماضي أم صنعتها مساوئ الإدارة الوطنية منذ الاستقلال حتي وقتنا هذا. والشكر واجب للزملاء الباحثين الذين

قدموا بحوثهم لهذا المؤتمر وللأخ وصديق العمر الدكتور / عراقى الشربينى ، الذي وقف وراء هذا العمل فكرا وتخطيطا وتنفيذا ومتابعة بإخلاص عنه معروف ، وبخلق كريم هو به موصوف. وكان أعظم ما في عمله هو تلك الكوكبة التى قادها تعمل بأسلوبه وتتخلق بأختلاقه وتفكر بمنهجه تنجز أصعب الأعمال بحماس، ولكن في حكمة فله خالص شكرى والشكر أيضاً جزيل للزملاء الأعزاء من أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين لما بذلوا من جهد. وأخيرا فإنني أتوجه بجزيل الشكر والتقدير للعالم الجليل رئيس الجامعة الفذ الأستاذ الدكتور / نجيب الهلالى جوهر الذى يرعى مسيرة هذا المعهد مشجعا ومؤيدا، ووفر له الدعم المادى والأدبى الذى كلل جهدنا بكل نجاح .

وبعد فأرجو أن يجد القارئ الكريم في الكتاب الذي بين يديه ما يشرح له حقيقة هذا التجمع الذي انضمت إليه مصر ، والذي يتطلب معرفة متصلة بدوله، وأن العلاقة معها ليست جديدة، بل تضرب في أعماق التاريخ ، لكن التجمع الجديد يفتح أفاق رحبة لعلاقة جذيدة تقوم علي قواعد مختلفة، تعمق الجزور القائمة، وتضيف إليها،

وبالله التوفيق

أ.د/ السيد فليفل


أوراق بحثية

١

الجوانب التنظيمية والوظيفية للسوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقى (الكوميسا)

د . جمال محمد السيد ضلع*

تعد التكتلات والاندماجات الاقتصادية المعاصرة نتاجاً طبيعياً للظروف والمتغيرات التى تواجه الاقتصاد العالمى بشكل عام ، واقتصاديات الدول النامية ـ والدول الأفريقية منها بشكل خاص، ويلاحظ أنه مع اقتراب نهاية القرن العشرين بدأت تتعاظم ظاهرة العولمة وتلقى بتأثيراتها وانعكاساتها على الاوضاع فى أفريقيا ، لتمثل بذلك أحد التحديات التى يجب على الدول الأفريقية التفاعل الإيجابى مع معطياتها واتخاذ ما يمكنها من الاجراءات والقرارات التى تتفادى بموجبها النتائج السلبية لظاهرة العولمة بالاضافة الى الارتقاء باقتصاديات تلك الدول، ولذلك حرصت الدول الافريقية على الاهتمام بظاهرة التكتلات الاقتصادية، ومن ذلك محاولة إقامة السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقى .

ولم تأت محاولة اقامة تلك السوق التى تجمع فى عضويتها العديد من الدول فى كل من الشرق والجنوب الأفريقى من فراغ وإنما مرجعية ذلك تعود إلى تلك الموارد والقدرات التى تتوافر فى تلك الدول ، حيث توجد المساحات الشاسعة من الأراضى القابلة للزراعة وموارد المياه الوفيرة، والثروات المعدنية المتنوعة والموارد البشرية بالاضافة إلى الرغبة والارادة السياسية الواعية بضرورة التغيير للاوضاع الاقتصادية المتردية والتطلع المستمر إلى مكانة وواقع اقتصادى أفضل لدول القارة الافريقية، ومحاولة التصدى أو الحد من سلبيات وتحديات الاقتصاد العالمى .

(*) مدرس العلوم السياسية بقسم النظم السياسية والأقتصادية ـ معهد البحوث والدراسات الأفريقية .

وإذا كـان التـعـاون الاقـتـصـادى بمثـابة الأسـاس المادى فى التـعـاون السياسى، فمن ثم ليس بالامكان تحقيق التعاون الاقتصادى بدون وجود التقارب السياسى، وخصوصاً فى حقبه ما بعد الحرب الباردة ، وما ترتب عليها من آثار مـثل ظاهـرة العـولمة وبرامج التكيف الهـيكلى ، والضـغـوط من أجل التـحـول الديمقراطى على الدول الفقيرة فى أفريقيا وفى العالم الثالث ، واذا كانت الدول الأوروبية قد دخلت - من قبل - فى محاولات جادة للتكتل الاقتصادى القوى ، والتى أثبتت جدارتها وعظم فائدتها ، والمثال على هذا السوق الأوروبية المشتركة ثم الاتحاد الأوروبى من بعد ذلك فإن الدول الافريقية تظل مدعوة ومطالبة بالدخول فى مثل تلك التكتلات والاتحادات سواء على المستوى الاقليمى أو شبه الاقليمى بحيث تكون قادرة على مواجهة التطورات والتغيرات التى ما تنفك تطرأ وبشكل مستمر داخل المنظومة الاقتصادية العالمية وبما يخدم اقتصادياتها الناشئة.

من هذا المنطلق فقد تم اقرار الاقليمية والاقليمية الجزئية (الفرعية) فى كل من منظمة الوحدة الافريقية ومقررات الجماعة الاقتصادية الافريقية وانطلقت عدة منظمات اقليمية فرعية كالإيكواس والسادك وكذلك السوق المشتركة للشرق والجنوب الافريقى . والتى تسعى جميعها إلى المساهمة فى وضع الحلول لواحدة من أهم القضايا الأفريقية وهى مشكلة التخلف الاقتصادى والاجتماعى فى القارة الافريقية ، ومن ثم فإن وضع الخطط والاستراتيجيات والسياسات الواجب اتباعها لمواجهة هذه المشكلة يعد من أصعب القضايا التى تواجه القيادات والكوادر الأفريقية .

وعلى هذا الأساس فإن الكوميسا باعتبارها واحدة من أكبر التجمعات الاقتصادية فى القارة الأفريقية والتى ترعى التعاون وتسعى لإحداث قدر من التكامل الاقتصادى من خلال تشجيع التصنيع وتدعيم التجارة البينية بين دولها

الأعضاء ومحاولة التوظيف الأفضل للموارد والامكانيات المتنوعة والمتاحة فى ظل التوجهات الدولية نحو اقتصاديات السوق الحرة ونحو قيام القطاع الخاص بدور متميز فى عمليات التنمية الاقتصادية والتكامل الاقليمى إن الكومسيا منظمة شبه إقليمية ـ هى منظمة جديرة اذن بالدراسة وسيتم التركيز فى هذا الصدد على ما يلى :

المبحث الأول

الجوانب التنظيمية للسوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقى

ترتبط الجوانب التنظيمية للسوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقى بالأسس والمقومات وبالهيكل التنظيمى لها والتى ارتضى المؤسسون للمنظمة ضرورة الأخذ بها للتعبير عن كيان وشخصية تلك السوق ، التى يتم من خلالها السعى لتحقيق أهدافها ووظائفها ومن ثم تحقيق أهداف ومصالح الدول الأعضاء فيها ، وتنصرف تلك الجوانب التنظيمية الى الاعتبارات والمستويات التنظيمية والتخصصات المختلفة وعملية تقسيم العمل والتمييز بين الأجهزة المتنوعة ذات المستويات فى الوظائف والأدوار المختلفة ويمكن الإشارة الى هذه الجوانب كالتالى :

أولاً : الأسس التى تقوم عليها الكوميسا

تعتبر الكوميسا تجمع لتكامل اقليمى بين دول أفريقية ذات سيادة ، اتفقت فيما بينها على الارتقاء بالتكامل الاقليمى فى منطقتها من خلال تنمية التجارة واندماج السوق ، ومن خلال التعاون وتركيز العمل من أجل تطوير وتعظيم الاستفادة من المصادر الطبيعية والانسانية للصالح المشترك والمتبادل لجميع شعوبها وتحسين وتنمية مستوى معيشتها وضمان التنمية المستمرة للقارة[1] . وهو الأمر الذى يتفق مع مضمون خطة عمل لاجوس الصادرة عن منظمة الوحدة

الافريقية فى إبريل ١٩٨٠، والرامية الى ضرورة تحقيق التكامل الاقتصادى بين دول القارة وإقامة سوق أفريقية مشتركة على مراحل[٢] .

وترجع نشأة الكوميسا الى منتصف الستينيات عندما أقامت دول الشرق والجنوب الأفريقى تنظيماً اقليميا فرعياً للتعاون فيما بينها والتى عرفت بمنطقة التجارة التفضيلية للشرق والجنوب الأفريقى والتى دخلت اتفاقيتها حيز النفاذ الفعلى فى ٣٠ سبتمبر ١٩٨٢ والتى تطورت فيما بعد الى ما يعرف بالسوق المشتركة للشرق والجنوب الافريقى اعتبارا من ٨ ديسمبر ١٩٩٤ وهو تاريخ دخولها الى حيز النفاذ. [٣] وتجدر الاشارة الى أن اتفاقية الكوميسا تضمنت أن المركز الرئيسى لها سيكون فى لوزاكا بجمهورية زامبيا أوفى أى مكان الأخر تحدده السلطة م (١٨٤) وأن الوضع القانونى للكوميسا يتمثل فى تمتعها بالشخصية القانونية الدولية وأن لها المزايا والحصانات المكفولة لمثلها من المنظمات الدولية والاقليمية(م١٨٦)وأن اللغات الرسمية لتلك المنظمة الاقليمية هى الانجليزية والفرنسية والبرتغالية(م١٨٥) وقد حددت اتفاقية الكوميسا أهداف هذه المنظمة فيما يلى[٤] :

١ - التوصل الى تنمية مضطرده للدول الأعضاء عن طريق تشجيع التنمية المتوازنة والمتناسقة بين هياكل انتاجها وتسويق منتجاتها .

٢ - تشجيع التنمية المشتركة فى كافة مجالات النشاط الاقتصادى واتخاذ سياسات اقتصادية واسعة النطاق ، وبرامج من شأنها رفع مستوى معيشة شعوبها ، ودعم علاقات أكثر توثقاً بين دولها الأعضاء .

٣ - التعاون فى ايجاد بيئة مشجعة للاستثمار الأجنبى والمحلى عبر الحدود بما فى ذلك التشجيع المشترك للبحث والتكيف مع العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية .

٤ - التعاون لتشجيع السلام والأمن والاستقرار بين الدول الأعضاء من أجل زيادة التنمية الاقتصادية فى المنطقة .

٥ - التعاون لتقوية العلاقات بين السوق المشتركة ، وبقية العالم واتخاذ مواقف مشتركة فى المجال الدولى .

٦ - الإسهام فى إقامة تقدم لتحقيق أهداف الجماعة الاقتصادية الأفريقية .

ولكى يتم وضع أهداف الكوميسا السابقة موضع التطبيق الفعلى ، فان هناك مجموعة من المبادئ الاساسية التى ينبغى العمل بمقتضاها ومنها :(٥)

١ - المساواة والاعتماد المتبادل بين الدول الأعضاء .

٢ - التضامن والاعتماد الجماعى المتبادل بين الدول الأعضاء .

٣ - التعاون بين الدول وتنسيق السياسات وتكامل البرامج بين الدول الأعضاء.

٤ - عدم الاعتداء بين الدول .

٥ - الاعتراف وتشجيع حماية حق الانسان والشعوب طبقاً لأحكام الميثاق الافريقى حول حقوق الانسان والشعوب .

٦ - المسئولية والعدالة الاقتصادية والمشاركة الشعبية فى التنمية .

٧ - الاعتراف والمراعاة لأحكام القانون .

٨ - تشجيع ومساندة النظام الديمقراطى فى حكم كل دولة .

٩ - صيانة السلام الاقليمى والاستقرار من خلال تشجيع وتقوية حسن الحوار .

١٠ - التسوية السلمية للمنازعات بين الدول الأعضاء والتعاون الفعال بين الدول المتجاورة وتشجيع الحفاظ على البيئة كأحد متطلبات تنميتهم الاقتصادية .

ثانياً : العضوية

تعد العضوية أحد الأركان الأساسية التى تقوم عليها الكوميسا ويمكن تقسيمها الى نوعين :

الأول : عضوية أصلية (تأسيسية)(٦)

وتندرج تحتها جميع الدول المؤسسة لهذه المنظمة ، ومعظمها كانت أصلا أعضاء فى منظمة التجارة التفضيلية لدول الشرق والجنوب الإفريقى ، ويعد اشتراكهم فى الكوميسا كأعضاء أصليين (مؤسسين) وهم .

أنجولا - بوروندى - جزر القمر - جيبوتى - إريتريا - إثيوبيا - كينيا - مدغشقر - مالاوى - موريشيوس - ناميبيا - رواندا - سيشل - السودان - سوازيلاند - تنزانيا - أوغندا زامبيا - زيمبابوى . ويلاحظ فى هذا الشأن عدم مشاركة كل من ليسوتو وموزمبيق فى اجتماعات وأنشطة الكوميسا ، ويبدو أنهما انسحبتا من المنظمة ، كذلك لم تشارك الصومال ويبدو أن مرد ذلك كان لظروف انهيار الدولة ومؤسساتها فى ذلك الحين .

الثانى : عضوية منضمة (مشروطة) :

وهى الدول التى لم تشارك فى تأسيس الكوميسا ولم تكن عضوا فى منظمة التجارة التفضيلية، ولكنها تنتمى الى دول كل من الشرق والجنوب الافريقى (أو المجاورة لها) ومنها على سبيل المثال عضوية كل من مصر والكونغو الديمقراطية(٧) .

وهناك بعض الاجراءات التى تتعلق باتمام العضوية ومنها التوقيع والتصديق على الاتفاقية وايداع الاتفاقية وكافة الاوراق الرسمية الخاصة

بالتصديق أو الانضمام لدى السكرتير العام للمنظمة ، ويبدأ السريان الفعلى للاتفاقية بالنسبة للدولة المنضمة منذ تاريخ ايداع أوراق الانضمام الرسمية. وينبغى على الدول الأعضاء لكى تكتمل عضويتها أن تلتزم بتطبيق جدول التخفيضات الجمركية المقررة ، وإزالة كافة الحواجز غير الجمركية على الواردات من الدول الأعضاء والتوصل الى تعريفه جمركية مشتركة بحلول عام ٢٠٠٤ (اتحاد جمركى) بالاضافة الى التعهد بالقيام بضمان تشجيع الأغراض والأهداف الخاصة بالكوميسا فى مجالات تحرير التجارة والتعاون الجمركى، وفيما يتعلق بمجالات النقل والاتصالات والصناعة والشئون النقدية والمالية وفى مجالات الزراعة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وغيرها. بالاضافة الى الالتزام بس القوانين والتشريعات اللازمة من جانب الدول الأعضاء وكذلك التزامهم بتنظيم وتنسيق علاقاتها مع سكرتارية الكوميسا ومنح موظفيها المزايا والحصانات الممنوحة للمنظمات العالمية ، ودفع الاسهامات المالية السنوية لكل دولة عضو(٨) .

واذا كانت الكوميسا قد أتاحت الفرصة للدول للانضمام اليها فان هناك بعض العوارض التى حددتها اتفاقية الكوميسا ومنها :

١- تعليق العضوية مع الالتزام بأداء التزاماتها الرئيسية فى أثناء فترة التعليق .

٢- الطرد من العضوية بقرار من جانب السلطة فى الكوميسا .

٣- الانسحاب من العضوية وهو حق مكفول للدولة العضو اذا شعرت بأن الكوميسا لم تحقق أهدافها ومصالحها كمبرر لانسحابها مع مراعاة أحكام الاتفاقية فى هذا الشأن .

ثالثاً : الهيكل التنظيمى للكوميسا

يتكون الهيكل التنظيمى للكوميسا من الأجهزة التالية :(٩)

١- هيئة رؤساء الدول والحكومات (السلطة) Authority

ويتكون هذا الجهاز من رؤساء الدول والحكومات للدول الأعضاء ، ويجتمع مرة كل سنة ويمكن انعقاد اجتماعات غير عادية له عند طلب أى دولة عضو بشرط موافقة ثلث الدول الأعضاء،ويتم أتخاذ قرارات هذا الجهاز بالاجماع .

ويعد هذا الجهاز بمثابة الجهاز الأعلى للكوميسا ، والمسئول عن السياسة العامة وتوجيه ومراقبة أداء الوظائف التنفيذية للكوميسا وانجاز أغراضها وأهدافها ، ويكون له السلطات الأخرى التى توكل اليه فى ظل اتفاقية الكوميسا . كما يقوم هذا الجهاز بتحديد قواعده وإجراءاته (انظر الشكل التوضيحى) .

٢- مجلس الوزراء The Council of Ministers

ويتكون هذا الجهاز من الوزراء الذين تعينهم كل دولة عضو ، ويجتمع مرة فى السنة قبل انعقاد اجتماع السلطة مباشرة ، أما الاجتماعات غير العادية للمجلس فيمكن أن تنعقد بناء على طلب دولة عضو بشرط موافقة ثلث الدول الأعضاء على الأقل ، وتتخذ قرارات المجلس بالاجماع ، وفى حالة عدم امكانية ذلك تتخذ القرارات بأغلبية الثلثين من أعضائه .

وهذا الجهاز يكون مسئولا عن العديد من الاختصاصات ومنها الإشراف والمراجعة المستمرة وضمان الأداء السليم والتطور للكوميسا ، وتقديم التوصيات إلى السلطة فى الشئون السياسية الرامية إلى الأداء المتناسق والكفء وتطوير الكوميسا وإعطاء التعليمات لكل الأجهزة الأخرى التابعة للكوميسا واعداد التنظيمات وإصدار القواعد واتخاذ القرارات وتقديم التوصيات والآراء فى إطار أحكام اتفاقية الكوميسا .... وغيرها .

٣- محكمة العدل The Comesa Court of Justice

وتتكون تلك المحكمة من سبعة من القضاه الذين يجرى تعيينهم من جانب السلطة وتقويم السلطة بتعيين أحدهم كرئيس للمحكمة لفترة خمس سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة . مع تمتع هؤلاء القضاة بالحصانات المقررة .

وتقوم المحكمة بضمان التمسك بالقانون فى تفسير وتطبيق اتفاقية الكوميسا ، والفصل فى الإحالات المقدمة من جانب السكرتير العام للكوميسا فى القضايا ذات الصلة بأعمال المنظمة ، والفصل في الإحالات المقدمة من جانب الأشخاص القانونيين أو الطبيعيين المقيمين فى دولة عضو، للفصل فى مدى قانونية أى تصرف أو أية نظم أو لائحة أو قرار للمجلس أو لدولة عضو على أساس كون ذلك غير قانونى أو يمثل مخالفة لشروط اتفاقية الكوميسا . وكذلك الولاية القضائية فى ظل شروط التحكيم والاتفاقيات الخاصة .. وغيرها .

ويلاحظ أنه بإنشاء السوق المشتركة وبانشاء محكمة العدل تلك فقد توقفت على أثر ذلك محكمة منطقة التجارة التفضيلية لدول شرقى وجنوبى أفريقيا وكذلك ادارة مجلس الاستئناف التابعة لتلك المنطقة(١٠) .

٤- لجنة محافظى البنوك المركزية

The Committee of the Governors Centeral Banks

وتتكون تلك اللجنة من محافظى السلطات النقدية المختصة بهذا الغرض فى الدول الأعضاء وهى تجمتع مرة كل سنة ، وهى مسئولة عن تنمية البرامج وخطط العمل فى مجال التمويل والتعاون النقدى ، والتنظيم والمراجعة المستمرة وضمان التنفيذ السليم للبرامج والخطط التى تتخذ وفقاً للاتفاقية .. وغيرها .

٥- اللجنة الحكومية المشتركة The Intergovernmental Committee

وتتكون تلك اللجنة من السكرتيرين الدائمين أو الرئيسيين ، الذين تعينهم كل دولة عضو وهى تجتمع مرة كل سنة ، ومن مهامها المسئولية عن البرامج وخطط العمل فى كافة قطاعات التعاون فيما بين قطاعى التمويل والنقد والاشراف والمراجعة الدائمة وضمان الأداء السليم وتطوير الكوميسا طبقاً لاتفاقيتها ، ومراقبة تنفيذ أحكام تلك الاتفاقية وغيرها .

٦- اللجان الفنية The Technical Committees

وتتكون تلك اللجان من ممثلين عن الدول الأعضاء تعين لهذا الغرض، وتلك اللجان هى لجنة الشئون الادارية والميزانية ، ولجنة الزراعة، ولجنة أنظمة المعلومات الشاملة ، ولجنة الطاقة ، ولجنة المشتريات المالية والنقدية ، ولجنة الصناعة ، ولجنة العمل والموارد البشرية والشئون الاجتماعية والثقافية ، ولجنة الشئون القانونية ، ولجنة الموارد الطبيعية والبيئية ، ولجنة السياحة والحياة البرية ، ولجنة التجارة والجمارك ، ولجنة النقل والمواصلات وتلك اللجان تجتمع مرات متعددة كلما كان ذلك لازما لاتمام مهامها . وتتحمل كل لجنة فنية مسئولية الإعداد لتنفيذ برنامج شامل ووضع جدول زمنى ذات أولويات للبرامج التى تخدم قطاعاتها وتشرف وتقوم بالمراجعة الدائمة لبرامج التعاون الخاصة بقطاعاتها .. وغيرها .

٧- السكرتارية The Secretariat

ومقرها لوساكا بزامبيا ويكون على رأس السكرتارية ، سكرتيراً عاماً للكوميسا الذى يتم تعيينه بواسطة السلطة ، ولفترة خمس سنوات قابلة للتجديد مرة أخرى ، ويكون للسكرتير العام للكوميسا اثنين من المساعدين يجرى تعيينهم بواسطة السلطة أيضا بالإضافة إلى عدد من الموظفين الآخرين .

ويكون السكرتير العام للكوميسا بمثابة الموظف التنفيذى الأول لها ويمثلها فى مباشرة شخصيتها القانونية ، بالاضافة الى مساعدة وخدمة أجهزة الكوميسا المتنوعة فى أداء مهامها ، كما يعمل باعتباره سكرتيراً لجهازى السلطة والمجلس ويقوم السكرتير العام بتقديم التقارير عن أنشطة الكوميسا الى كل من السلطة والمجلس كما يعمل على ضمان بلوغ أهداف اتفاقيتها وفحص ودراسة أى انتهاك مفترض لأحكامها كذلك فإنه يكون مسئولا عن إدارة الموارد المالية للكوميسا وإعداد ميزانيتها .... وغيرها .

٨- اللجنة الاستشارية لرجال الأعمال وجماعات المصالح الأخرى

وتتكون تلك اللجنة من ممثلين عن مجتمع رجال الأعمال وجماعات المصالح الأخرى من الدول الأعضاء ، وتجتمع فى مرات متعددة كلما كان ذلك ضرورياً للأداء الصحيح لمهامها وهى تقوم بإقرار لوائحها وإجراءات عملها .

وتعد اللجنة الاستشارية جهازاً وسيط ويعمل على تيسير الحوار بين مجتمع رجال الأعمال وجماعات المصالح الأخرى ، وبقية أجهزة الكوميسا ، كما أنها مسئولة عن ضمان رعاية مصالح جماعة رجال الأعمال وجماعات المصالح الأخرى فى الكوميسا ، كما أنها مسئولة عن تنفيذ الاحكام الواردة فى الاتفاقية المتعلقة بتنمية وتطوير القطاع الخاص والمرأة والمشروعات التجارية ، وتقديم التوصيات الى اللجنة الحكومية ... وغيرها .

٩- المؤسسات الأخرى (١١)

يلاحظ أن الكوميسا قد أبقت على العديد من المؤسسات الموروثة عن منظمة منطقة التجارة التفضيلية ، والتى تخدم دول الكوميسا فى العديد من المجالات الاقتصادية والمالية والفنية ومنها : بنك التجارة والتنمية ، وبيت المقاصة

ومعهد الجلود والمنتجات الجلدية ، ورابطة البنوك التجارية ، ومركز التحكيم التجارى ، والاتحاد الفيدرالى لغرف التجارة والصناعة ، ومركز النقل البرى، ومركز الترويج الاستثمارى ، واتحاد غرف التجارة والصناعة ، ومؤسسة صناعة الدواء ، وهيئة المعارض التجارية .

ويلاحظ أن العلاقة بين أجهزة السوق المشتركة والمؤسسات التابعة اليها، لم يترك أمرها بدون تحديد لها ، وانما أشارت الاتفاقية الى أن كل مؤسسة من مؤسسات السوق المشتركة سوف تأخذ فى اعتبارها لدى تنفيذها لأحكام ميثاقها أهداف وسياسات وبرامج وأنشطة السوق المشتركة ، وأن السكرتير العام سيقوم بالحفاظ على علاقات العمل مع مؤسسات السوق المشتركة من خلال رعايته لترتيبات التعاون المتبادلة ، ومن ناحية أخرى فإن كل مؤسسة من مؤسسات السوق المشتركة ستقوم بتقديم تقرير سنوى عن أنشطتها الى مجلس وزراء السوق الذى يقوم بدوره بإبداء رأيه فيه(١٢).

المبحث الثانى

الجوانب الوظيفية للسوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقى (الكوميسا)

أولاً : الوظائف المستهدفة للسوق المشتركة للشرق والجنوب الافريقى:

لقد أحسنت السوق المشتركة لشرقى وجنوبى أفريقيا صنعاً عندما وضعت فى متن اتفاقيتها بجانب الأهداف التى تسعى الى تحقيقها - مجموعة من الوظائف التى تتطلع الى القيام بها من أجل الصالح المشترك للدول الأعضاء فيها ومن تلك الوظائف ما يلى :(١٣)

١- التعاون فى تحرير التجارة والتنمية

ويعنى هذا أن يتم التعاون بشكل مضطرد وخلال فترة انتقالية عشر سنوات من سريان اتفاقية السوق ويتم أيضا تأسيس اتحاد جمركى بين الدول الأعضاء والذى بموجبه ستلغى الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى ذات الأثر المشابه التى تفرض على الواردات وكذلك الغاء الحواجز غير التعريفية كالقيود الكمية وما شابهها والحظر والعقبات الادارية التى تواجه التجارة بين الدول الأعضاء بالاضافة الى تأسيس واستمرار تعريفة خارجية مشتركة بالنسبة للسلع المستوردة من الدول الأعضاء من دولة ثالثة[١٣] .

٢- التعاون الجمركى فى السوق المشتركة

ويعنى هذا امتداد التعاون الى أى نشاط بين الدول الأعضاء فى مجال الجمارك بصفة عامة مثل الأمور المتعلقة بتطبيق تعريفة التعامل فى السوق المشتركة للصادرات والواردات ، وتبسيط وتوثيق وثائق التجارة ، وأنظمة الجمارك والاجراءات ومنع وفحص ووقف مخالفات الجمارك ، بحث الترتيبات الوطنية والترتيبات والمؤسسات المشتركة والاهتمام بوسائل التدريب وبرامج موظفى الجمارك ومع مراعاة أن ما سبق لا ينبغى أن يؤثر على التأسيس التدريجى لتعريفه خارجية مشتركة فيما يتعلق بالسلع المستوردة إلى الدول الأعضاء من دولة ثالثة[١٤] .

٣-إعادة تصدير السلع

وهو ما يعنى أن تتم تلك العملية وفقاً لما اتفقت عليه الدول الأعضاء فيما يختص بتسهيل إعادة تصدير السلع خلال السوق المشتركة ومنح المعاملة التعريفة المناسبة من جانب السوق المشتركة للسلع المعاد تصديرها والتى يمكن اعتبارها

سلعاً ناشئة فى دولة عضو وفقا لإحكام اتفاقية السوق ، وأن لا يكون هناك أي تمييز فى معاملة إعادة التصدير بين الدول الأعضاء، وأن تخضع تلك السلع المعاد تصديرها والمستوردة الى أى دولة عضو لذات رسوم الاستيراد، كما هو الحال بالنسبة للسلع المستوردة مباشرة من دول ثالثة، فعند إعادة التصدير يتم إعفاء الدولة المتلقية من دفع رسوم الاستيراد أو التصدير للدولة المستوردة .

٤- تبسيط وتوفيق الوثائق والاجراءات التجارية

فمن أجل تيسير التجارة فى السلع والخدمات فى نطاق السوق المشتركة اتفقت الدول الأعضاء على تبسيط وتوافق وثائق واجراءات تجارتهم الى أدنى حد ممكن بالاضافة الى توفيق طبيعة المعلومات التى تحتويها الاتفاقية وتنميطها وتبسيطها وغيرها(١٥) .

٥- التعاون النقدى والمالى

وهو ما يعنى التعاون فى الشئون النقدية والمالية، من أجل اقامة توازن نقدى خلال السوق المشتركة، يرمى الى تسهيل جهود التكامل الاقتصادى، وبلوغ تنمية اقتصادية مضطرده للسوق المشتركة، عن طريق تقوية نظام المقايضة والمدفوعات، واتخاذ التدابير بتيسير التجارة وانتقال رؤوس الأموال خلال السوق المشتركة، وتحقيق أكبر قدر من التوافق فى السياسات الاقتصادية، وخصوصا السياسات المالية والنقدية، وإدارة القطاع الخارجى، وتنمية سياسات الدول الأعضاء ، وتكامل الهياكل المالية للدول الأعضاء وتعبئة الموارد المالية من أجل توسيع التجارة ومشروعاتوبرامج التنمية(١٦) .

٦- التعاون فى تنمية النقل والموصلات

وهو ما يعنى السعى لتطوير سياسات منسقه ومتكاملة فى النقل والمواصلات لتحسين وتوسيع الروابط القائمة وانشاء شبكات أخرى جديدة

كوسيلة لتعميق التماسك الطبيعى للدول الأعضاء من أجل تسهيل التنقل بين الدول وتشجيع تنقل أكبر للأشخاص والسلع والخدمات خلال السوق المشتركة، وما يتطلبه ذلك من ضرورة الصيانة والترميم والتحسين والتطوير لوسائل النقل المختلفة البرية والجوية والبحرية ولأنظمتها المختلفة وكذلك الاتصالات والأرصاد الجوية فى الدول الأعضاء مع منح معاملة خاصة للدول الحبيسة والدول الأعضاء الجزرية وتوفير الأمن والحماية لأنظمة النقل المتنوعة لضمان التنقل الميسور للسلع والأشخاص خلال السوق المشتركة .

٧- التعاون فى التنمية الصناعية

وهو ما بعنى تشجيع النمو المتوازن وتحسين القدرات التنافسية للنظام الصناعى ومن ثم رفع مستويات التوسع فى التجارة الاقليمية والارتقاء بمفهوم رجال الصناعة وغيرها من الاعتبارات ذات الصلة بالتصنيع على مستوى الدول الأعضاء فى السوق المشتركة .

٨- التعاون فى المجالات الأخرى

كتنمية الطاقة ، وفى الشئون الصحية وفى التوحيد القياسى والتأكد من الجودة والاختبارات والاجراءات المتعلقة بها ، وفى تنمية الموارد الطبيعية والبيئة والحياة البرية وفى تنمية العلم والتكنولوجيا وفى تنمية الزراعة والريف وفى السياحة وفى تطوير النظم الشاملة للمعلومات وفى المسائل الاجتماعية والثقافية وفى تنمية الدول الاقل نموا وفى تنمية القطاع الخاص وفى الاهتمام بدور المرأة فى التنمية والمشروعات التجارية وفى تنمية الموارد البشرية والتعاون الفنى ، وفى تشجيع الاستثمار وتوفير الحماية وفى السلم والأمن الاقليمى وفى مجال حرية انتقال الأفراد والعمل والخدمات وغيرها من المجالات .

ثانياً : الوظائف المحققة للسوق المشتركة للشرق والجنوب أفريقى

فى الوقت الذى باتت فيه التكتلات الاقتصادية ظاهرة عالمية ، فإن السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقى (كوميسا) تعد إحدى تلك التكتلات شبه الاقليمية فى القارة الأفريقية والتى تسعى لتحقيق التعاون الاقليمى فى كافة المجالات سواء فيما بين الدول الأعضاء أو بينها وبين العالم الخارجى مع مراعاة المتغيرات والمستجدات التى طرأت على النظام الاقتصادى الدولى وخصوصاً فيما يتعلق بضرورة الابتعاد عن الاقتصاديات التى تحكمها الدولة والاتجاه نحو اقتصاديات السوق ، وكذلك باعترافها بالدور الحيوى للقطاع الخاص فى عملية التنمية الاقتصادية والتكامل الاقليمى(١٧) .

لقد استطاعت الكوميسا أن تحقق قدراً من الانجازات فى التجارة والجمارك والنقل والاتصالات وتنمية التعاون المالى والفنى، كما تم احراز تقدم فى قطاع الانتاج فى الصناعة والزراعة ، كما بدأت تسهيلات التجارة واجراءات تحريرها تؤتى ثمارها ، حيث زاد حجم التجارة بين دول الكوميسا من ٨٣٤ مليون دولار أمريكى عام ١٩٨٥ الى ٥ر٢ مليار دولار أمريكى عام ١٩٩٩(١٨) كما بلغ اجمالى صادرات دول الكوميسا للعالم الخارجى خلال عام ١٩٩٦ سبعة عشر مليار دولار وتشمل النسبة المئوية : الوقود والمعادن ٢ر١٤٪ مواد أولية أخرى ٧٢٪ ، آلات ومعدلات ووسائل نقل ٥ر١٪ سلع أخرى تامة الصنع ٣ر١٢٪ ، كما بلغت وارداتها نحو ٢٨ مليار دولار عام ١٩٩٦ وتشمل النسبة المئوية : المنتجات الغذائية ٣ر٩٪ الوقود ٣ر١١٪ ، مواد أولية أخرى ٧ر٣٪ ، معدات وآلات ووسائل نقل ٤ر٣٥٪ سلع أخرى تامة الصنع ٣ر٤٠٪ ، كما نجحت الكوميسا فى تخفيض الرسوم الجمركية على السوق المشتركة إلى ٨٠٪ والى ٩٠٪ عام ١٩٩٩ ومن المتوقع أن تصل الى صفر بحلول عام ٢٠٠٠ وقيام منطقة التجارة الحرة

لدول الكوميسا. كما نجحت الكوميسا فى تخفيض تكاليف النقل بنحو ٢٥٪ وهناك جهود مستمرة لمزيد من التخفيض لهذه التكلفة وذلك لتسهيل المرور بين الدول الأعضاء فى الكوميسا ، وقد حقق عدد لا بأس به من دول الكوميسا معدلات نمو تتراوح بين ١٪ و٥٪ طبقاً لإحصاءات المؤسسة المالية الدولية فى عام ١٩٩٩[١٩] .

ثالثـــاً : وعلى الرغم من الطموحات والتطلعات المنعقدة على السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقى ، إلا أن الواقع الحى والملموس الذى تعايشه تلك المنظمة يحتاج لمزيد من الجهود والأنشطة المؤثرة حتى يمكن تحريكها وتفعيلها وتعظيم دورها فى التنمية والتكامل الاقتصادى ، فما زال التركيب السلعى لصادرات دول الكوميسا يعكس السمات الأساسية لاقتصاديات هذه الدول، حيث وفرة العمالة ورأس المال البشرى والعينى والموارد الطبيعية وينطبق على هذه الدول نمط الاقتصاديات التى تعانى من انخفاض نسبة المهارة بالنسبة للعامل وارتفاع نسبى لنسبة الأرض الى العامل وهو ما يسفر عن توقع تصدير منتجات أولية أساسية وليس ارتفاع نسبة رأس المال والمهارة الى العامل والذى يتوقع على أساسه تصدير سلع صناعية .

ومن ناحية أخرى يمكن الاشارة الى واقع انخفاض النصيب الفعلى للصادرات الصناعية من اجمالى صادرات دول الكوميسا وذلك لوجود إمكانات غير مستغلة من العديد من المعادن مثل الماس والذهب والنحاس والمنجنيز واليورانيوم والبترول والكروم والزنك والرصاص والنيكل والماغنسيوم وغيرها، وهو الأمر الذى اذا أحسن استغلاله يتيح المجال لزيادة نصيب الصناعات فى الصادرات ، حتى بدون مزيد من تراكم رأس المال البشرى أو العينى ، وهو ما يعنى أيضا إمكانية زيادة الصادرات الصناعية ، دون تخفيض

الانتاج والصادرات من السلع الأولية ، ويكون ذلك مصحوباً بزيادة فى حصيلة اجمالى الصادرات اذا تحققت شروط تنافسيه وكفاءة اقتصادية أعلى(٢٠) .

كما أن انخفاض التجارة البينية لدول الكوميسا كنسبة مئوية من إجمالى صادراتها والذى تراجع من ١ر١٢٪ عام ١٩٨٠ الى ٥ر٥٪ عام ١٩٨٥ ثم عاود الصعود مرة أخرى ليصل الى ٧ر٩٪ عام ١٩٩٦ ، فهو يرجع أساساً **الى أن هيكل** السوق فى معظم الدول الأعضاء لا يعنى بالشروط التى يسفر فيها تحرير التجارة عن ايجاد التجارة ، فهناك ضعف فى التكامل بين الأعضاء فى السلع وعناصر الانتاج ، وفى إمكانية تنويع الانتاج والاستهلاك طبقاً لمستويات التصنيع والدخل ، ويرجع ذلك الى طبيعة التشابه فى اقتصاديات هذه الدول مما أدى إلى اشتراك معظمها فى تصدير أو استيراد المجموعة السلعية ذاتها ، ومن ثم فإن ضعف القواعد الانتاجية وتشابه هياكل الانتاج وغياب التنسيق التجارى بين الدول الأعضاء ، فضلا عن القيود المفروضة على التجارة بين هذه الدول ، وكذلك العقبات التنظيمية المتعلقة بالتسويق والنقل والخدمات تعد جميعها عوامل تؤدى الى ضعف العلاقات التجارية بين دول الكوميسا(٢١) .

وكان للكلمة التى ألقاها الرئيس المصرى حسنى مبارك فى المؤتمر الاقتصادى الأول للكوميسا والذى انعقد بالقاهرة يومى ٢٨ و٢٩ فبراير ٢٠٠٠ صداها حيث بلور وظيفة الكوميسا فى تشجيعها للإستفاده من تلك المساحات الشاسعة من الأراضى القابلة للزراعة والموارد الكافية من المياه التى تتيح قيام مشروعات زراعية رائجة فى المنطقة بالاضافة الى ما توفره مساقط المياه من احتياجات المنطقة من الكهرباء والطاقة وبما يسهم فى استثمار الثروات التعدينية الوفيرة وتنفيذ برامج التصنيع الطموح لدول الكوميسا وتدعيم اتجاهها نحو التكنولوجيات الحديثة ، والنهضة العلمية الشاملة تحقيقاً لأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وإذا كان الرئيس المصرى قد أشار إلى العزم المشترك للدول الأعضاء فى الكوميسا على إقامة منطقة التجارة الحرة لتجمع الكوميسا فى قمة لوساكا الاستثنائية المقرر انعقادها فى أكتوبر عام ٢٠٠٠ من أجل تعظيم حجم التجارة البينية بين دول المجموعة التى مازالت دون المستوى المطلوب، وأن النجاح فى تحقيق هذا الهدف الطموح يعكس الالتزام الكامل بأهداف الاتفاقية المنشئة للكوميسا والاصرار على تحقيق التكامل الاقتصادى فى إطار سوق مشتركة تفتح الطريق أمام انشاء الجماعة الاقتصادية لدول الشرق والجنوب الافريقى وبما ينعكس إيجابياً على مناخ الأمن والاستقرار والسلام فى هاتين المنطقتين وتمتد أثاره إلى القارة الأفريقية بأكملها ، فإن الرئيس المصرى أشار إلى تواضع حجم التجارة البينية فى دول الكوميسا والذى لم يزد كثيراً عن أرقام عام ١٩٩٨ أى حوالى ٢ر٤مليار دولار وإن بدأت تشهد تحسناً ملموساً ، وأن الالغاء الكامل للرسوم الجمركية على الصادرات والواردات بين دول الكوميسا مع الإعلان عن قيام منطقة التجارة الحرة فى موعدها المقرر سوف يؤدى إلى إحداث قفزة واسعة فى حجم التبادل التجارى بين الدول الأعضاء وبما يزيد من قدراتها التصديرية ويتجاوز كثيراً أى تراجع مؤقت فى حصيلة تلك الدول من الرسوم الجمركية .

وحيث أن تعزيز العلاقات الاقتصادية وزيادة حجم التجارة البينية فى منطقة الكوميسا وإنشاء نواه لشبكة اتصالات ممتدة بين قطاع الأعمال من ناحية وبينه وبين مراكز اتخاذ القرار فى الدول الأعضاء من ناحية أخرى، وكذلك فإن زيادة الوعى الاقليمى والدولى بتجمع الكوميسا وبالموارد والقدرات التى تتسم بها باعتباره أكبر منطقة تجارة حرة فى أفريقيا وتضم سوقاً واسعة تبلغ عدد سكانها ثلاثمائة وثمانية مليون نسمة ويصل إجمالى

تجارتها الخارجية إلى ما يزيد على اثنين وستين مليار دولار سنوياً (١٩٩٨)، كما أن التعريف بالإمكانات الهائلة والفرص المتميزة التى تتيحها منطقة الكوميسا للمستثمرين ورجال الأعمال الأفارقة والأجانب فى ضوء الهبات العديدة من الموارد الأولية، والثروات الطبيعية، والطاقات البشرية الهائلة المتطلعة إلى النمو والرخاء، من خلال العمل الجاد والمبدع، وبالرغم من ذلك فإن هذا الأمر ينطوى على العديد من المزايا والمخاطر المترتبة على محاولة التوظيف المناسب لمثل تلك الموارد المتنوعة ، ومحاولة التوظيف المناسب لتطلعات الدول الأعضاء فى الواقع العملى، ومن ذلك ما اصطلح على تسميته بالتوجه السريع نحو العولمة، وما يصاحبه من ثورة فى تكنولوجيا الاتصالات وما يمكن أن ينجم عن ذلك من فقر أو ثراء من منظور القدرة على الاندماج والتفاعل مع الحركة السريعة للمعلومات وأثارها المتزايدة على التجارة الدولية . وبالتالى فإن دول الكوميسا ليس أمامها خيار فى مواجهة هذه الظاهرة إلا أن تعمل على اللحاق بهذا الركب بخطى ثابتة وأن تعمل معا فى هذا المحفل وغيره من المحافل الاقليمية والدولية على الحد من مخاطرها وتعظيم الاستفادة من مزاياها وما تتيحه من فرص للانفتاح على الأسواق العالمية ولزيادة الاستثمارات الأجنبية وتطوير قواعد البيانات والتكنولوجيا والمعرفة .

وبناء على ما تقدم فإن الجهود المتبادلة من جانب الدول الأعضاء فى الكوميسا لدعم التكامل الاقليمى فيما بينها ، وسعيها لتوسيع حجم أسواقها وتيسير حركة التجارة البينية بين دولها وتحديث البنية الأساسية وتطوير شبكة الاتصالات والمواصلات فيما بينها لهو برهان على جدية تلك الدول فى التفاعل مع ظاهرة العولمة، ودليل صادق على قدرتها على إنشاء منظومة اقتصادية اقليمية متميزة، توفر للقطاع الخاص مناخاً مواتياً للنهوض بدوره فى عملية التنمية وإرساء قاعدة صلبة للانطلاق نحو تحقيق مستقبل أفضل لشعوبها .

أن دول الكوميسا يحسب لها أنها أخذت فى تطبيق بعض الاجراءات العملية والضرورية اللازمة لتحقيق حرية التجارة وفتح الأسواق بين دول الاقليم ، حيث قامت بعض الدول بتخفيض التعريفة الجمركية على واردات دول الكوميسا بنسبة ٩٠٪ ومنها مصر وكينيا ومدغشقر وموريشيوس. كما وصل معدل التخفيض إلى ٨٠٪ فى بعض الدول الأخرى . ودول أخرى خفضت التعريفة بمعدل ٦٠٪ وقد أعفى بعض الدول من التطبيق الكلى والجزئى لاتفاقية تخفيض التعريفة نظراً لظروف خاصة سواء السياسية كالحروب فى منطقة البحيرات العظمى وأنجولا أو الاقتصادية التى تمر بها بعض الدول كاثيوبيا وسيشل وجيبوتى .

لقد أثبتت خبرة الكوميسا خلال السنوات الماضية نجاحها فى تحقيق جزء هام من أهدافها فى ظل ظروف عالمية قاسية ، ولقد زادت عضوية المنظمة باضطراد ، كذلك التزمت نسبة كبيرة من الدول الأعضاء بنصوص الاتفاقية . ولقد يسر من تحقيق هذه الأهداف ما إتصف به ميثاق المنظمة من مرونه ، مع الأخذ فى الإعتبار الظروف الخاصة واختلاف مستويات التنمية فى الدول الأعضاء ، كما مارست مصر دوراً فعالا على كافة أصعدة التعاون بين دول المنظمة رغم حداثة انضمامها رسمياً إليه (١٩٩٨) ، واتخذت مكانتها الرئيسية فى طليعة الدول المؤثرة فى تفعيل أنشطة الكوميسا والدفاع عن مصالح الدول الأعضاء فى المحافل الدولية ومؤازرة كافة الدول الأفريقية فى مواجهة التحديات التى تواجهها .

المبحث الثالث

العوامل المؤثرة على فاعلية السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقى

هناك العديد من العوامل التى تؤثر سلبياً أو إيجابياً على مدى فاعلية السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقى ومن تلك العوامل ما يلى :

أولا : العلاقات الخارجية للكوميسا

تمثل العلاقات الخارجية للسوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقى أحد المحاور الرئيسية المؤثرة وبشكل مباشر على الدور الذى تقوم به فى خدمة أهداف ومصالح الدول الأعضاء فيها، ولهذا فقد تضمنت اتفاقية الكوميسا أن السوق المشتركة سوف تقيم علاقات عمل مستمرة ووثيقة مع المنظمات الأفريقية ذات الصلة، مثل منظمة الوحدة الأفريقية، ولجنة أفريقيا التابعة للأمم المتحدة، وبنك التنمية الأفريقى والمنظمات بين الحكومات أو التى لا تكون بين الحكومات فى شرقى وجنوبى أفريقيا وذلك لتقوية مؤسسات السوق لمشتركة والمساعدة فى تنفيذ أحكام اتفاقيتها، وكذلك تضمنت الاتفاقية أن السوق المشتركة سوف تولى أهمية خاصة للتعاون مع أنظمة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والوكالات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف التى تكون سياساتها وبرامجها متفقة مع سياسات وبرامج وأنشطة السوق المشتركة(٢٢) ويمكن الاشارة إلى ذلك كالتالى :

١ - علاقة الكوميسا بالأمم المتحدة:(٢٣)

تدرج الكوميسا فى قائمة المنظمات الاقليمية الجزئية التى تهتم بها الأمم المتحدة وتعمل على تشجيعها لتقوم بدور فاعل فى منطقتها الاقليمية ، وفى هذا الصدد فقد اعترف ميثاق الأمم المتحدة بمثل تلك المنظمات الاقليمية من منطلق ما يلى :

١- اعطاء المنظمات الاقليمية دور معين فى الدفاع عن السلم والأمن الدولى ، نظراً لاحتوائها على الخصائص اللازمة لحل المنازعات الاقليمية .

٢- أن الجماعة الاقليمية ينبغى أن تتعاون لحل مشكلاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المشتركة .

واذا كان التحديد السابق يوضح مدى الارتباط بين الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة المختلفة وبين المنظمات الاقليمية وشبه الاقليمية فإن هذا يوضح أيضا الدور الحيوى الذى يجب على الأمم المتحدة القيام به فى العديد من المجالات ذات الصلة للمحافظة على بقاء وكفاءة هذه المنظمة واستمراريتها .

٢ - الكوميسا ومنظمة التجارة العالمية :

فى الاجتماع الخامس المنعقد فى كينشاسا بجمهورية الكونغو الديمقراطية من الخامس والعشرين إلى السابع والعشرين من يونيو ١٩٩٨ ، فإن مجلس وزراء الكوميسا قرر فيما بين أشياء أخرى أن الدول الأعضاء يجب أن تجد الطرق لتدعيم التمثيل كمجموعة فى منظمة التجارة العالمية وأن سكرتارية الكوميسا يجب أن تستكشف المناطق الهامة مثل الحاجة إلى دراسات متعمقة لاحقة (إضافية) على إقامة جسور التعاون البناء بين أفراد القطاع الخاص والعام داخل الدول الأعضاء .

تلى هذا، قيام سكرتارية الكوميسا بتوقيع اتفاقية مع الحكومة الأمريكية من خلال هيئة الولايات المتحدة للتنمية الدولية Usaid يتم بموجبها إقامه عدد من ورش العمل التى تقوم بمناقشة قواعد منظمة التجارة العالمية التى يجب أن تطبق ومنها ، ورشة العمل المنعقدة فى العاشر الى الثانى عشر من ديسمبر ١٩٩٨ فى لوزاكا ، بزامبيا والتى تناولت إثنى عشر عنصراً من اتفاقيات منظمة

التجارة العالمية عام ١٩٩٤ وحضرها ٤٣ وفدا من القطاعين العام والخاص من أحدى عشر دولة عضو بالكوميسا واثنين من المنظمات شبه الاقليمية.(٢٤) وتجدر الاشارة الى ان إقامة منظمة التجارة العالمية وأن كان يتيح قدراً من الفرص أمام الدول الافريقية فإنه يتيح أيضا العديد من التهديدات أمامها وهو الأمر الذى يجب أن تراعيه الكوميسا فى أثناء ممارستها لوظائفها ولاختصاصاتها فى الواقع العلمى .

٣ - منظمة الوحدة الأفريقية والكوميسا :

بناء على توصية منظمة الوحدة الأفريقية فى ابريل ١٩٨٠ بإنشاء مجموعة من التكتلات الاقتصادية ذات البعد الجغرافى الاقليمى التى تتشابه فى ظروفها الاقتصادية بحيث تكون فى النهاية ما يمكن أن يطلق عليه الجماعة الاقتصادية الأفريقية ، فقد أنشئت منطقة التجارة التفضلية لدول الشرق والجنوب الافريقى فى عام ١٩٨١ ، ودخلت حيز التنفيذ فى عام ١٩٨٢ ، وفى عام ١٩٩٣ ، تم التوقيع على المعاهدة التى تقضى بتحويلها الى السوق المشتركة للشرق والجنوب الافريقى التى عرفت اختصاراً بالكوميسا ودخلت حيز التنفيذ فى نهاية عام ١٩٩٤(٢٥) وذلك من منطلق أن منظمة الوحدة الافريقية هى المنظمة القارية التى ترعى مصالح وأهداف الدول الافريقية على مستوى المناطق الجغرافية المتنوعة فى القارة الافريقية فى المجالات المختلفة وتجمع بينها وبين مثل تلك المنظمات الجزئية علاقات وثيقة يجمعها فى الغالب تلك الأهداف والمصالح المشتركة ، وبالتالى يعد قيام أى منظمة جزئية أفريقية بتحقيق قدر منها بمثابة التحرك نحو تحقيق ما ترنو إليه القارة بأسرها .

وقد أشار إلى ذلك ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية وكذلك القرارات الصادرة عنها تباعاً وخصوصاً فيما يتعلق بالجماعة الاقتصادية لأفريقيا والتى تعد آحد الأهداف الرئيسية التى تسعى منظمة الوحدة الأفريقية إلى تحقيقها

فى الحاضر وفى المستقبل، ويمكن بالفعل تحقيق ذلك من خلال تفعيل دور مثل تلك المنظمات الاقتصادية شبه الاقليمية وهذه العلاقات المتبادلة تعكس تأثيراتها من جانب آخر على دور وأهمية مثل تلك التجمعات وعلى استمراريتها ومن ثم فعلاقة الكوميسا بمنظمة الوحدة الأفريقية يمكن أن تتحدد بمدى الروابط والعلاقات المتبادلة وبمدى فعاليتها .

من ناحية أخرى وفيما يتعلق بالعلاقة مع الجماعة الاقتصادية الأفريقية المنبثقة عن منظمة الوحدة الافريقية، والتى تعد أحد أهداف المنظمة المنشودة لتحقيق التعاون الاقتصادى على المستوى القارى، فقد حرصت السوق المشتركة على تضمين اتفاقيتها إقرار الدول الأعضاء بأن الهدف النهائى للسوق المشتركة هو المساهمة فى تنفيذ أحكام الاتفاقية التى بموجبها يتم تأسيس الجماعة الاقتصادية الافريقية ومن ثم فإن التحرك نحو المساهمة فى تحقيق هذا الهدف سيتم من خلال التفاوض مع الجماعات الاقتصادية الاقليمية الأخرى وإعداد بروتوكول حول العلاقات بين الجماعة الاقتصادية الافريقية والجماعات الاقتصادية الاقليمية ، وتنفيذ أحكام اتفاقية السوق المشتركة مع مراعاة أحكام اتفاقية تأسيس الجماعة الاقتصادية الافريقية والاتفاق على تحويل السوق المشتركة -- ومن سيخلفها وفى الوقت المناسب - إلى كيان عضوى للجماعة الاقتصادية الافريقية، وأن السكرتير العام للسوق المشتركة سيقوم بتنسيق أنشطة السوق مع أنشطة الجماعة الاقتصادية الافريقية وسيقدم تقارير فى هذا الشأن للمجلس من آن لآخر[٢٦] وهو ما يعنى أن أى تحرك على طريق الاندماج والتكتل الاقتصادى على المستوى شبه الاقليمى انما هو تحرك مبدئى نحو الاندماج والتكتل الاقتصادى على المستوى القارى فى النهاية .

٤ - علاقة الكوميسا بالمنظمات الفرعية الأفريقية الأخرى :

فى الوقت الذى توجد فيه العديد من المنظمات شبه الاقليمية ذات الطابع

الاقتصادى على المستويات الاقليمية المختلفة ، فإن الكوميسا أكدت على علاقاتها بمثل تلك المنظمات فى العديد من نصوص اتفاقيتها ، وكذلك التأكيد على أن مثل تلك العلاقات ضرورية لتيسير التعاون والتكامل وتحقيق الأهداف المشتركة ومن ثم فإن السوق المشتركة يمكن لها أن تدخل فى اتفاقيات تعاون مع جماعات اقليمية أخرى ، وفى سياق تحقيق أهدافها نحو التكامل الاقليمى فإن السوق المشتركة يمكن لها أن تدخل فى اتفاقيات تعاون مع جماعات اقليمية أخرى[٢٧] .

٥ - علاقات السوق المشتركة بالدول الأخرى :

يلاحظ أن الكوميسا فى علاقاتها الخارجية لا تقتصر على المنظمات الدولية والاقليمية وشبه الاقليمية وإنما أتاحت الفرصة والمجال لإقامة علاقات بين الدول الأعضاء فى مجموعها من خلال التفاوض مع أى بلد ثالث من أجل الزمالة مع ذلك البلد فى السوق المشتركة[٢٨] وهو الأمر الذى يمكن أن يتيح أكبر قدر من الفعالية فى نشاط السوق المشتركة تحديداً مع الدول الفاعلة اقتصادياً على المستوى العالمى ، خصوصاً اذا تمت تلك العلاقات على أسس وممارسات سليمة .

وتجدر الاشارة فى هذه الصدد إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية أعربت عن اهتمامها بدعم برامج السوق المشتركة للشرق والجنوب الافريقى وتم التأكيد على هذه الاهتمام من خلال توقيع اتفاقية من جانب كل من السكرتير العام للكوميسا اراستوس مونيشا ووليم بالى وزير التجارة الأمريكية فى السابع من سبتمبر ١٩٩٨ يتم بموجبها أن تقوم الولايات المتحدة بتقديم منحة بمبلغ ٥ر٢٦ مليون دولار أمريكى لتمويل برامج الكوميسا المتنوعة ومنها تنشيط علاقات القطاع الخاص بين الجانبين ودعم الاتصالات الاقليمية الداخلية ومشروع التعريفة وغيرها[٢٩] .

ومـا يمكن التـركـيـز عليـه فـى إطار تناول كل من العـلاقـات الخـارجـيـة للكوميسا أن مثل تلك العلاقات قد يترتب عليها العديد من التأثيرات ومنها :

(أ) تأثير الدور الإقليمى :

إن الجهد الذى بذلته الدول الأعضاء من أجل إقامة الكوميسا يعد إحدى الجهود الخلاقة للدول الأفريقية فى فترة ما بعد الاستقلال وهو يعبر فى جوهره عن الإرادة السـيـاسـيـة القـوية والرغبـة الذاتيـة الحقـيـقيـة فى إحداث تحولات أساسـيـة فـى عمليـات التنمـيـة الاقـتـصـادية وتحسـين المستـويات الاجتـمـاعيـة والمعيشية للشعوب وللدول الأعضاء . واذا كانت تلك الدول قد بدأت مثل تلك المنظمات ولضمان تنشيط دور الدول الأعضاء فى هذا الشأن فإن هناك بعض الضروريات اللازمة ومنها :

١ - ضرورة التقيد بالالتزامات الواردة فى نصوص اتفاقية الكوميسا :

فـاذا ما أرادت الدول الأعضـاء تعظيم دور الكوميسـا فـإنها مطالبة باتخاذ العـديد من الاجراءات لإقرار التعـاون فـيما بينهـا ، ومنهـا إقـامـة اتحاد جـمـركى ، وإلغاء كافة الحواجز للتبادل التجارى فيما بينها ، وإقامة تعريفة خارجية مشتركة ، وتعـزيز التـعـاون فـى مـجـالات النقل والاتصـالات لضـمـان تسـهـيل التـجـارة والخـدمـات وانتـقـال الأفـراد ، وتحسـين هيـاكل الانتـاج والتصنيع لايجـاد أنواع من السلع والخدمات ذات الجودة العالية، تكون لديها القدرة على التنافس فى السوق المشتركة، وفى العالم الخارجي، وتوفيـر المناخ المناسب لمساهمة القطاع الخاص فى التنمية الاقتصادية، وتوفير مناخ مسـتقر، أمن للاستثمار، والسعى التدريجى لجعل العملات قابله للتحويل، وكذلك السعى لإقامة اتحاد نقدى وإزالة العقبات التى تحول دون حـرية انتقـال رؤسـاء الأموال والخـدمـات والعـمل والأفـراد، وحق

التوطين بالنسبة للمستثمرين وغير ذلك من أوجه التعاون التى تساعد فى ترسيخ التفاعل المثمر على مستوى الدول الأعضاء وفيما بينها وكذلك على مستوى منظمة الكوميسا بصفه عامة(٣٠) .

إن الملاحظ أن الكوميسا منذ إنشائها واجهت العديد من المشكلات منذ إقامتها ، وخاصة من جانب الدول الأعضاء فيها، وخصوصاً فيما يتعلق بتنفيذ أسباب وجودها، مثل عدم تنفيذ الأعضاء لخطوة التصديق على الاتفاقية بعد التوقيع عليها من أغلب رؤساء وممثلى الدول الذين حضروا قمة الإقامة والإعلان عن ميلاد المنظمة، وكذلك عدم تنفيذ الخطط والمراحل المقررة فى الاتفاقية بشأن تخفيض الرسوم الجمركية إلى ٧٠٪ من الرسوم الحالية أمام التجارة المتبادلة بين الدول الأعضاء بالمنظمة(٣١) .

٢ - ضرورة إدراك التباين فى مستويات ومعدلات النمو والتنمية فى دول الكوميسا :

أن مثل هذا التباين يعد أحد الحقائق التى تعايشها الدول الأعضاء ومن ثم فإنه من غير الممكن تحرك كافة الدول الأعضاء بنفس معدلات السرعة عن طريق التكامل الاقتصادى، ولذا فإنها يجب أن تقر مبدأ التنمية والاندماج متعدد السرعات بمعنى أن دولتين أو أكثر من بين الدول الأعضاء يمكنها أن تتفق على الإسراع بتنفيذ خطوات محددة من تلك الواردة فى اتفاقية الكوميسا والسماح للدول الأخرى باللحاق بها فى مرحلة تالية فى الوقت الذى تكون هناك المزايا المتاحة أمام الدول الراغبة والقادرة على الاستفادة منها فى إطار العضوية داخل الكوميسا(٣٢) .

٣ - مراعاة ظروف الدول الأعضاء

أن هناك بعض الدول الأعضاء فى الكوميسا تعانى من أزمات داخلية طاحنة وبدرجة تحول بينها وبين إمكانية قيامها بدور ما فيما يتعلق

بأنشطة الكوميسا مثل الصومال والكنغو الديمقراطية وأنجولا ورواندا وبوروندى ولا يعنى هذا توقف أعمال المنظمة لحين وضع حد لتلك الأزمات التى تواجه هذه الدول ، وإنما المناسب أن تستمر أعمال المنظمة فى باقى الدول الأعضاء بحيث يمكن المساهمة فى إقرار السلم والأمن والاستقرار فى تلك الدول المضطربة، وذلك تطبيقاً لنصوص اتفاقية الكوميسا من ناحية، ولمحاولة مساعدة تلك الدول على الخروج من أزماتها والبدء فى أنشطة وأعمال المنظمة.

من ناحية أخرى فاذا كانت الآمال والتطلعات التى صاحبت إنشاء الكوميسا قد استندت إلى معنى كثرة الدول الأعضاء وإلى اتساع المنطقة التى تغطيها المنظمة فى الشرق والجنوب وبعض الدول الجزر فى المحيط الهندى، بالاضافة إلى عضوية كل من مصر فى الشمال الأفريقى والكنغو الديمقراطى فى الوسط الأفريقى، وكان هناك أمل فى أن تنضم دولة جنوب أفريقيا للعضوية بعد إتمام التحول الديمقراطى فيها عام ١٩٩٤ ولكن هذه التطلعات والأمال بدأت تتوقف وتتراجع أمام امتناع دولة جنوب أفريقيا عن الانضمام للمنظمة وقيام بتسوانا أيضا بالإمتناع عن العضوية[٣٣] وعلى الرغم من أن انضمام جنوب أفريقيا كان يمكن أن يزيد من فعالية منظمة الكوميسا إلا أن عدم انضمامها لا يعنى تعطلها فهناك العديد من الدول التى يمكن أن تقوم بدور رئيسى فى تفعيل تلك المنظمة والابقاء عليها ومنها مصر على سبيل المثال .

(ب) تأثير الدور الدولى :

اذا كانت كل من منطقة التجارة التفضيلية والسوق المشتركة لدول شرقى وجنوبى أفريقيا قد طورت خلال سبعة عشر عاما (١٩٨٢-١٩٩٩) شبكة واسعة من البرامج والسياسات الاقليمية بمساعدات من الدول والمنظمات المانحة والمؤسسات النقدية الدولية بهدف تمكين الدول الأعضاء من تحقيق الانتعاش

الاقتصادى، والنمو المستدام ، فإن تلك الدول والمنظمات مدعوة أيضا للابقاء على سياساتها وبرامجها الداعمة لتلك السوق وتعزيز وضعها، وباعتبارها وسيلة للنمو والتنمية القائمين على الاستغلال المشترك للموارد التى تذفر بها أقاليمها المختلفة ومن خلال التعاون فى مجالات النشاط الاقتصادى المتنوعة[٣٤] .

واذا كانت الدول الأعضاء قد سعت جاهدة لإقامة الكوميسا والمشاركة فى عضويتها فقد جاء ذلك متسقاً مع اتجاه الكيانات السياسية والدول كبيرها وصغيرها إلى إنشاء تجمعات اقتصادية إقليمية ، أو المشاركة فى القائمة منها لمواجهة المنافسة الشديدة بين الدول والقارات المختلفة فى مجال التجارة، وأيضا لإدراكها بأن ظاهرة العولمة فى جانبها الاقتصادى يحتم اتباع اقتصاد السوق، وتحرير التجارة والتفاعل العضوى مع الحركة الدائبة للاقتصاد العالمى والاندماج فيه وتفادى مخاطر التهميش أو العزلة[٣٥] فإن على الأطراف والمؤسسات الدولية دور هام ورئيسى فى مساعدة مثل تلك المنظمات الناشئة فى المعنى قدماً وفى الابقاء عليها والحيلولة دون امتداد السيطرة الدولية المباشرة وغير المباشرة عليها حتى تتمكن من أداء أنشطتها ومهامها الإقليمية .

ومن ناحية أخرى فلا ينبغى على الكوميسا ولا على أعضائها انتظار العالم الخارجى سواء كان دولا أو مؤسسات دولية - للقيام بمبادرات من أجل تنشيط دور الكوميسا فى منطقتها ، وإنما يجب أن تكون هناك تصورات وسياسات موضوعة لإمكانية إقامة علاقات تعاون وتفاعل مع تلك الأطراف وعلى أساس المصالح المتبادلة وبما يتفق مع الأهداف والاستراتيجيات الموضوعة من جانب الكوميسا ودولها الأعضاء وهو الأمر الذى يمكن أن يساعد فى تفعيل دور الكوميسا على المستوى الدولى ويساعد على تكيفها مع الاقتصاديات والمؤسسات ذات الصلة العالمية .

ثانيا : التحديات التى تواجه الكوميسا :

هناك العديد من التحديات التى تواجه الكوميسا بعضها نابع من البيئة الداخلية لها، وبعضها نابع من البيئة الخارجية لها وبعضها يساهم فى خلق الفرص وبعضها ينطوى على الكثير من المخاطر والتهديدات ومن هذه التحديات ما يلى :(٢٦)

١ - ظاهرة العولمة :

حيث يترتب على فتح الدول النامية - ومنها دول الكوميسا - لأسواقها المالية للتدفقات النقدية الدولية ، وكذلك فتح الأسواق بصفة عامة ، وتغير مفهوم الميزة النسبية ، والاتجاه نحو اقتصاديات السوق مع زيادة شرعة وتقلبات حركة رؤوس الأموال الدولية ، أن يحدث مزيد من التحدى أمام تلك المنظمة الناشئة ودولها الأعضاء .

٢ - ظاهرة التكتلات والإندماجات :

أصبحت ظاهرة التكتلات الاقتصادية والاتدماجات ، بين الشركات الكبرى أحدى الظواهر الشائعة فى العالم المعاصر ، وهو يعنى تعاظم مثل تلك التكتلات والاندماجات ، بحيث أصبحت مسئولة عن نسبة عالية من تدفقات التجارة والاستثمار على مستوى العالم ، كما زاد التنافس فيما بينها وبين الدول على موارد الاستثمار وعلى الأسواق ، وهو الأمر الذى يمثل أحد التحديات التى تواجه التجمعات الاقتصاديات وخصوصاً الناشئة منها مثل الكوميسا .

٣ - قصور الأداء الاقتصادى :

حيث شهدت التنمية الاقتصادية الافريقية تراجعاً واضحاً فى الأداء الاقتصادى خلال الثمانينات على سبيل المثال ، بحيث كان متوسط دخل الفرد فى نهايتها أقل منه عند بدايتها ، ومع التوجه نحو الاصلاح الاقتصادى فى

القـــارة الأفـريقـيـة فـإن هذه السـيـاسـات لم تؤت نتـائج إيجـابيـة بمعـدلات مـرضـية، حيث لم يزد مـعدل النمو خلال الفـترة من ٨٨-١٩٩٤ فى مـعظم دول أفـريقـيـا جنوب الصـحـراء عن ٥ر١٪ ، ومـع ذلك ، واذا كـانت مـعـدلات النمـو قـد بدأت فى التـزايد منذ أوائل عام ١٩٩٥ حيث وصلت إلى ٥٪ سنويا أى أنها فـاقت مـعـدلات نمو السكان ، إلا أن هذه الـزيادة يجب التـحـفظ بشـأنها فـهى لا ترجع إلى الأداء الاقتصادى الحقـيقى وإنما فى الغـالب ترجع إلى ارتفـاع أسـعـار المواد الأوليـة وهو الأمـر الذى يمثل خطورة كـامنة يمكن أن يتـرتب عليها انتكاسـة لتلك الطفرة التنموية المحدودة نظراً لهشاشة الاقتصاديات الأفريقية وضـعف قدراتها الانمائية بشكل أساس .

٤ - التحديات الاجتماعية والسياسية :

حيث تواجه دول الكوميسا العديد من التحديات الاجتمـاعية والسياسية ومنها الأمـراض الاجتمـاعية والصحية ، كالفقر والأمية وتفشى الأمراض الفتاكة كالإيدز والأوبئة والمجاعات والبطالة ومن مظاهر ذلك على سيبل المثال أن حوالى ٧٠٪ من مـجـمـوع سكان دول الكوميـسـا يعيـشـون تحت خط الفـقـر ولا يزيد دخل الفرد على دولار واحد يوميا (١٩٩٦) .

ثالثاً : تأثيرات الواقع التنظيمى والأداء الوظيفى :

ان محـاولة تقييم الكوميسا باعتبارها منظمة شبه اقليمية تقترن أسـاسـاً بمكوناتها التنظيمـيـة وممارسـاتهـا الوظيـفـيه وهو الأمـر الذى يمكن أن يكشف بوضـوح عن كل من ايجـابيـاتهـا وسلبـيـاتهـا ونقـاط الضـعف والقـوة والفـرص والتهديدات التى تواجهها مع التركيز بشكل رئيسى على ما يلى :

١ - تأثير الواقع التنظيمى :

على الـرغم من أن وجـود هيكل تنظيـمى يمـثل أحـد الضـروريات لإقـامـة تنظيم دولى أيا كـان توصيفـه ، وإذا كـان هذا الهيكل التنظيمى قـد تواترت على

الأخذ به المنظمات الدولية والاقليمية وشبه الاقليمية وهو غالباً ما يكون عبارة عن رباعية من الأجهزة وهى المؤتمر العام والجهاز التنفيذى والأمانة العامة واللجان ، فإن الكوميسا لم تخرج عن هذا النطاق كما سبق توضيحه عند تناول الهيكل التنظيمى لها إلا أن هذا ينبغى أن يتم وفقاً لقواعد وضوابط وإمكانيات معينه ، وإلا سيكون العنصر التنظيمى أحد نقاط الضعف الرئيسية فى المنظمة ومن ثم يمكن أن يكون ذلك أحد أسباب شللها أو فشلها ، وفى هذا الشأن يمكن الإشارة إلى الملاحظات التالية :

أولاً : تضخم الأجهزة :

إن المجالات التى أشارت إليها اتفاقية الكوميسا مع كونها متعددة ومتنوعة فهل الأجهزة التى تم إقامتها مع تعددها أيضا وتنوعها قادرة على التعامل مع جميع المسائل والأمور الواردة فى الاتفاقية ؟ يمكن تفهم ذلك على ضوء الاعتبارات التالية :

١- المركزية :

إن الأجهزة الحكومية الداخلية بما لها من خصوصيات فشلت أساساً فى النهوض بعملية التنمية فى كثير من البلدان على الرغم من أنها تعمل تحت سيطرة ورقابة الحكومات التابعة لها ، ونظرا لما تعانيه هذه الأجهزة من سوء تنظيم وإدارة وتفشى الفساد ، وعلى الرغم من محدودية المسئوليات الملقاة على عاتقها ، فكيف والحال هنا بالنسبة للكوميسا التى هى أصلاً ليست حكومة فوق الحكومات أن تنجز تلك المهام والمسئوليات الأكبر فى ظل تلك الأجهزة العديدة والضعيفة وفى ظل هذا البنيان التنظيمى شبه المركزى والتى تكون السلطة العليا فيه لرؤساء الدول والحكومات كما هو الحال فى كل من منظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الاقتصادية الافريقية(٢٧) .

٢- ضعف الميزانية :

إن إقامة هذا العدد من الأجهزة المتنوعة الاختصاصات يتطلب ميزانية كبيرة لتسيير أعمالها وأنشطتها ، فهل هناك من الموارد المالية ما يمكن تلك الأجهزة من تغطية تكاليفها ، إن هذا الأمر يبدو عسيراً ، ولذلك فمن المحتمل أن يتم تجميد عمل بعض هذه الأجهزة ، كما حدث من قبل عندما تم تجميد عمل لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم فى إطار منظمة الوحدة الأفريقية .

على الرغم من أن اتفاقية الكوميسا تضمنت فى مادتها ١٦٦ الإشارة إلى وجود ميزانية تأتى مواردها من الاسهامات السنوية للدول الأعضاء ، وعلى الرغم من تيسيرات الدفع التى أوضحتها حيث يمكن للدولة العضو دفع خمسين بالمائة من الاسهامات المستحقة على بلد عضو خلال شهر واحد من ميزانية السنة المالية التى يتعلق بها الأمر، والباقى يتم دفعه خلال ستة أشهر من ميزانية تلك السنة المالية، فإن تجارب العضوية فى المنظمات الدولية والاقليمية عموماً تشير إلى أن ضعف التمويل الذاتى الناشئ من عدم التزام الدول الأعضاء أو عدم مقدرتها على دفع مستحقاتها المالية ، يعد أحد التحديات والمعوقات أمام إمكان واستمرار وفعالية تلك المنظمات فى أدائها لاختصاصاتها ومهامها .

واذا كانت ذات المادة قد أشارت الى وجود مصادر أخرى لتمويل المنظمة والتى غالباً ما تكون عبارة عن وصايا وهبات ومنح وغيرها فان مثل تلك المصادر تعتبر ثانوية ولا يعول عليها لعدم ضمان الحصول عليها أو لعدم ضمان المصادر التى يمكن تأتى منها وخصوصاً اذا كانت مصادر أجنبية .

وفى هذا الشأن تجدر الاشارة الى أن الامانة العامة للكوميسا عجزت عن عقد مؤتمر القمة للدول الأعضاء عام ١٩٩٥ وعام ١٩٩٦ وهو أمر مقرر فى نص اتفاقية الكوميسا ، كذلك لم تنجح المنظمة فى تنظيم المعرض التجارى لدولها

الأعضاء الذى كان مقرراً تنظيمه فى زيمبابوى بسبب عدم توافر الميزانيات اللازمة ، أو عدم وجود جهات خاصة مثل الشركات التى تتحمل مسئولية الانفاق اللازم ، أيضا فان كبار موظفى الامانة العامة للمنظمة عانوا من عدم استلام مرتباتهم الشهرية بانتظام فى مواعيدها وذلك على الرغم من تجديد شغل عدد من الوظائف العليا الحالية بالمنظمة(٢٨) .

وبناء على ما سبق فان توقف بعض الدول الأعضاء فى الكوميسا عن سداد التزاماتهم الحالية المقررة بمحكم العضوية يعد أحد المشكلات والمعوقات الحقيقية التى تواجه تلك المنظمة ، وفى هذا السياق فان مجرد إمتناع بعض الدول عن سداد الحصص السنوية المقررة عليها سوف يؤدى الى شللها(٣٩) .

ثانياً : تعدد العضوية فى المنظمات الدولية والاقليمية :

على الرغم من أن تعدد العضوية فى المنظمات الدولية والاقليمية يحسب فى مجمله لصالح دولة ما ، إلا أن ذلك يفضل بالنسبة للدول ذات المقدرة والامكانية على الوفاء بتعهداتها والتزاماتها حتى تكون عنصراً فعالا داخل المنظمة ، أما أن تكون العضوية شرفية أو شكلية فهذا أمر يصعب شرحه وتفسيره خصوصاً عندما يقترن ذلك بعدم الالتزام بأداء التعهدات أو الالتزامات والمستحقات المالية .

ومن ثم فإن مشاركة الدول الأعضاء بالكوميسا فى العديد من المنظمات الدولية والاقليمية الفرعية أحد المشكلات التى تواجهها ، حيث أن هذا بجانب كونه يزيد من الالتزامات والأعباء المفروضة عليها فإنه يؤدى أيضا إلى ارتباك الأجهزة الداخلية للدولة العضو وانشغالها بالإعداد والمشاركة فى المؤتمرات المختلفة لتلك المنظمات وفى متابعة ما توصلت اليه واتخذته من قرارات

وسياسات ، كما أن هذا يزيد من المستحقات المالية لصالح تلك المنظمات وهو ما يزيد من الأعباء على ميزانيات تلك الدول أو يظهر تقاعسها عن الدفع وهو أمر يؤثر على سمعة الدولة ومكانتها ، إن الحادث بالنسبة للدول الأعضاء فى الكوميسا أنهم بشكل طبيعى أعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية، وفى الجماعة الاقتصادية لأفريقيا بالاضافة إلى العديد من المنظمات الفرعية الأخرى مثل سادك ، ساكو، جماعة شرق أفريقيا والإيجاد وتجمع الدول المطلة على المحيط الهندى وغيرها من المنظمات .

فى الوقت الذى تعانى فيه تلك الدول معاناة شديدة وتصل فعاليات اقتصادياتها إلى حد الأزمة فكيف يمكن لتلك الدول المشاركة الفعالة فى جميع مثل تلك المنظمات ؟

من ناحية أخرى فإن تعدد العضوية يمكن أن يتم على حساب منظمة كوميسا ، حيث أن الدول ذات الأهمية والثقل فى كوميسا مثلا بانضمامها إلى عضوية منظمات فرعية أخرى مثل سادك يمكن أن يؤثر على مدى الاهتمام بكليهما(٤٠) خصوصاً اذا امتنعت دولة فاعلة مثل جنوب أفريقيا عن الانضمام إلى كوميسا وآثرت الانضمام إلى سادك حيث أن هذا يمكن أن يؤدى إلى استقطاب الدول داخل سادك على حساب عضوية كوميسا .

ثالثاً : ضعف أو انعدام التنسيق بين المنظمات الإقليمية الفرعية :

فى إطار العمليات التنموية القارية الاقليمية أو شبه الاقليمية فإن تعدد المنظمات العاملة وخصوصاً على المستوى الحكومى يتطلب مزيد من التنسيق بين أنشطة ومهام تلك المنظمات ، أما اذا ترك الأمر للتحرك العشوائى فإن النتيجة ستكون الارتباك والتضارب والازدواجية . وعلى سبيل المثال فإن منظمة سادك

رفضت المنطق والمسعى الذى حاولت كوميسا الترويج له وتطبيقه فى صورة أهدافها الموضوعة ، ومن وجهة نظر منظمة سادك أن المنظمتين تعملان فى إطارين قانونين وأنه من غير المنطقى السعى إلى إحداث تقارب وتداخل وتنسيق عمل المنظمتين وحتى تذوب إحداهما فى داخل الأخرى ، إنما المنطقى هو أن تستقل كل منظمة بعضويتها وبإطارها التنظيمى ، وأنه من الممكن التعاون بينهما وليس التداخل والتذويب ، وأن أول خطوة تترتب على منطق سادك يكون فرز العضوية بحيث لا تتكرر عضوية أى دولة فى المنظمتين فى نفس الوقت ، اذا أن الخطط والتصورات والمراحل فى سبيل التكامل والتجارة المتبادلة فى داخل كل منظمة له أوضاعه وله مراحله الزمنية ، كما تشير منظمة سادك إلى حالة الاستقرار والأمن الذى يسود منطقتها فى الوقت الذى تنتشر فيه الحروب الأهلية والعنف الدموى فى العديد من دول منظمة كوميسا مثل الصومال ورواندا وبوروندى والسودان والكونغو الديمقراطية(٤١) وهذا المنطق ليس صحيحاً على إطلاقه فأنجولا منظمة تشترك فى عضوية المنظمتين وتعانى من الصراعات والحروب الأهلية وعدم الاستقرار الداخلى ومع ذلك فان ضرورة التنسيق والتعاون فيما بين المنظمتين يعد من الأمور الواجبه واللازمة لتنشيط ولتفعيل الأداء والتعاون الاقتصادى الاقليمى والقارى فى أفريقيا .

(ب) تأثير الأداء الوظيفى :

فى إطار التقييم الوظيفى لمنظمة الكوميسا يمكن التركيز على العناصر التالية :

١ - التفاوت فى الأداء الاقتصادى داخل كل من الدول الأعضاء :

إن الدول الأعضاء التى تتشكل منها منظمة الكوميسا والتى تبلغ ٢١دولة تتسم بتفاوت المستوى والأداء الاقتصادى فى كل منها ، فهل على ضوء هذا الواقع يمكن قيام تعاون اقتصادى فعال ؟ أن الأمر ينطوى على قدر من الصعوبة

وينطوى على قدر من المعوقات التى يمكن أن تعترض منظمة الكوميسا فى أداء وظائفها ومهامها ، واذا كانت الاتفاقية ذاتها قد اعترفت بهذا الواقع وأشارت إلى أن المنظمة ستتيح الفرصة أمام تلك الدول للإرتقاء بمستوياتها التنموية ، فحتى يتم إقرار هذا الوضع المستهدف تبقى هذه النقطة أحد التحديات التى تواجه أداء منظمة الكوميسا لوظائفها واختصاصاتها .

٢ - التسرع المرحلى :

كان المستهدف من وراء إقامة منطقة التجارة التفضيلية لدول شرقى وجنوبى أفريقيا ومن بعد ذلك الكوميسا أن تتحول إلى الجماعة الاقتصادية لدول شرقى وجنوبى أفريقيا وهذا الأمر يثير التساؤل حول مدى نضج كل مرحلة من تلك المراحل المستهدفة فهل مرور عشر سنوات على إقامة منطقة التجارة التفضيلية اقترن بالفعل بتحقيق الأهداف التى وضعتها من قبل ؟ وهل اتخاذ قرار من جانب جهاز السلطة فى الكوميسا كفيل بتحولها إلى المرحلة النهائية وهو الجماعة الاقتصادية المستهدفة أيضا؟ إن تقييم الأداء لكل مرحلة ضرورى وينبغى أن يتم على أساس واقعى وليس شكلى حتى يمكن الحديث عن تنظيم اقتصادى فعال داخل القارة الأفريقية .

٣ - التداخل والتكرار بين عمل المنظمات :

إن القارة الأفريقية بوجه عام والمنظمات الاقليمية الفرعية بوجه خاص تتعرض لعمليات مستمرة من التداخل والتكرار بين عمل المنظمات الفرعية القائمة ، كما تتعرض لمقترحات ومشروعات تكوين منظمات فرعية جديدة تحل محل القائم منها فعلا ، وهو الأمر الذى يفرض حالة من التوقف والمتابعة للتفاعلات المختلفة فى خريطة التنظيمات الفرعية الأفريقية(٤٢) .

فـاذا كـانت اتجـاهات وخطـوات التـجـمـع الاقليـمى تتسـارع وبالـذات على المسـتويات الاقـتصـادية كـمـا هو واضـح بالنسبـة للكومـيسـا وغـيـرهـا ، فـإن هـذا التـدافع وإن كـان يعبـر عن عـلاقـات العـقـلانيـة والقوة المترتبـة على الوحـدة ، فـإنه ينبئ أيضـا بـوجـود مـخـاوف عـميـقـة من المسـتـقبل المجـهـول فلقـد تحـولت منطقـة التجـارة التفضـيلية لشـرقى وجنوبى أفـريقـيا إلى السـوق المشـتركة لشـرقى وجنوبى أفريقيا (الكوميسـا) التي دخل فى عضويتها واحد وعشـرون دولة أفريقية كانت أيضـا معظمـهـا دول أعضـاء فى تجمـعـات أخـرى مثل سـادك والاتحـاد الجـمـركى للجنوب الأفريقى وجماعـة شـرق أفريقيا وايجاد وتهدف جميع هذه المنظمات إلى التعـاون الاقليمى ، ومعنى هـذا أن الأطراف على كل مستوى تريد أن تظل مـطلقـة اليد تجاه تنوع الاحتمالات والخيارات المتوقعـة وغير المتوقعة فى المستقبل القريب ، كمـا يرمى كل طرف إلى تحسـين مـركـزه التـفاوضى تجـاه مـصـاعب التـحـول من مـرحلة التـعـاون الاقليـمى إلى مـرحلة التكامل الاقليـمى خـاصـة فى مـجـالات الاقتصاد والتنمية الشاملة(٤٣) .

خـــاتـمـــة

إن آثار الاتفاقيات على الأوضاع الاقتصادية أمر لا يمكن إغفاله ، غير أنه يجب أيضا تلمس كيفية التعامل مع هذه الاتفاقيات ، واذا كانت اتفاقية الكوميسا هى إحدى الوسائل للتعامل مع الواقع الاقتصادى المعاصر فى جزء حيوى من القارة الأفريقية، فإن الأكثر أهمية هو متابعة الأنشطة الفعلية للكوميسا وتأثيرات ذلك على اقتصاديات الدول الأعضاء فيها ، ومدى اقترابها أو ابتعادها من الأهداف والأغراض التى وضعتها أساساً وراحت تسعى إلى تحقيقها .

إن الملاحظ فى الأوقات الراهنة أن الاشتراك فى عضوية منظمة أو جماعة اقتصادية ما لم يعد مجرد مشاركة إسمية أو شكلية غالبا ، والسبب فى ذلك يرجع إلى التطورات المتلاحقة فى البيئة العالمية والسياسات المختلفة التى ما تنفك إلا أن تلقى بأعبائها الثقيلة وإلا أن تضغط على الدول النامية ، ومن هنا يبدو الدافع لضرورة تحرك تلك الدول للدفاع عن مصالحها والوقاية من التأثيرات السلبية لمثل تلك السياسات والضغوط التى تحمل فى طياتها إعادة تخطيط مناطق السيطرة والنفوذ والهيمنة على مستوى العالم، وإعادة تخطيط وترتيب منظومة مصالح وأهداف القوى الكبرى ، وباتت استراتيجيات المعونات والعولمة والتجارة العالمية وحرية الأسواق والتحولات الديمقراطية والمؤسسات النقدية والمالية العالمية بمثابة الأدوات والآليات التى تستخدم فى هذا الشأن .

واذا كان إنشاء الكوميسا قد جاء بمثابة إحدى المحاولات التى تبذلها دولها الأعضاء للنهوض باقتصادياتها المتردية ومحاولة انعاشها وكذلك كمحاولة للصمود فى مواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية التى تحاول فرض شروطها وسيطرتها على مقدراتها ومواردها وعلى اقتصادياتها الناشئة ، فإن إقامة الكوميسا على النحو السابق مع أنه يمثل انطلاقة جديدة نحو تدعيم إرادات

الدول والشعوب فى الحياة الآمنة والمستقرة وتحسين مستويات معيشتها إلى الأفضل ، فإنه محاولة أيضا لحماية تطلعات واقتصاديات ومصالح الدول والشعوب، وعلى الرغم من الآمال المنعقدة على ضرورة نجاح الكوميسا ، وأخواتها من المنظمات شبه الاقليمية ، وذات الطابع الاقتصادى على المستوى القارة الافريقية ، وذلك لتحقيق الأهداف المرجوة وعلى رأسها الارتقاء بالأداء والتعاون الاقتصادى فيما بين دولها الأعضاء وتحقيق وحماية مصالحهم فى عالم يموج بمثل هذه التكتلات، فإن الواقع الحى والملموس يحتم ضرورة عدم الإغراق فى التفاؤل أو الإفراط فى تعديد وتعظيم المكاسب دون المعنى قدماً نحو تحقيق الأهداف والمصالح المنصوص عليها فى ميثاق تلك المنظمة ووضعها موضع التنفيذ الفعلى ، ولو بطريقة تدريجية ومرحلية ، وطالما أن الغايات عظيمة من وراء إنجاح وتفعيل هذه المنظمة الناشئة فإنها تتطلب جهودا عظيمة وتضحيات كبيرة من جانب جميع الدول الأعضاء فيها وكذلك المؤازرة والتشجيع الاقليمى والدولى حاضراً ومستقبلاً .

حواشى البحث

حواشى البحث

1- The COMESA Common Tariff nomencla Ture and Common externol Tariff, http : // www. Comesa . Int / bulletinlce . htm.p.,/o

٢- راجع لمزيد من التفاصيل :

خطة عمل لاجوس من أجل التنمية الاقتصادية لأفريقيا ١٩٨٠ - ٢٠٠٠ فى وزارة الخارجية : قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الأفريقية ١٩٦٣ - ١٩٨٣ (القاهرة، وزارة الخارجية ، ١٩٨٥) ص ص ٧٦٤ - ٨٢٣ .

٣- الهيئة العامة للاستعلامات : الأبعاد الاقتصادية لانضمام مصر للكوميسا (القاهرة الهيئة العامة للاستعلامات ، سلسلة دراسات دولية رقم (١٧) ديسمبر ١٩٩٨ .) ص ٧ .

٤- اتفاقية تأسيس السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقى (كوميسا) المادة ٣ .

راجع لمزيد من التفاصيل :

د. جمال محمد السيد ضلع : الاطار القانونى - السياسى للسوق المشتركة لشرقى وجنوبى أفريقيا - كوميسا " فى آفاق أفريقية (القاهرة ، الهيئة العامة للاستعلامات ، المجلد الأول العدد الأول ، ربيع ٢٠٠٠) ص ص ٢٤ - ٢٧ .

٥- اتفاقية تأسيس السوق المشتركة ··· مرجع سبق ذكره المادة ٦

لمزيد من التوضيح راجع :

د. جمال محمد السيد ضلع ، المرجع السابق ذكره ص ص ٢٧ - ٣٢ .

٦- راجع اتفاقية تأسيس السوق المشتركة ·· مرجع سبق ذكره ، المقدمة والمادة (١)

٧- وذلك وفقاً لما قررته القمة الثالثة للكوميسا فى ٢٩ يونيو ١٩٩٨ من تعديلات على نص المادة الأولى من الاتفاقية (الفقرة الرابعة) والتى تسمح بقبول دولة عضو فى السوق المشتركة لدول الشرق والجنوب الأفريقى ، متى كانت جاراً مباشراً لدولة عضو فيها ، وكان هذا بمثابة السند القانونى لانضمام تلك الدولتين لعضوية الكوميسا .

٨- راجع المواد ١٦٦ ، ١٩٤ ، ١٩٥ من اتفاقية الكوميسا .

٩- راجع المواد ٧ - ٢١ من اتفاقية الكوميسا .

١٠- المادة ١٧٦ من اتفاقية الكوميسا .

١١- المادة ١٧٤ من اتفاقية الكوميسا .

١٢- المادة ١٧٥ من اتفاقية الكوميسا .

١٣- راجع من الفصل السادس إلى الفصل التاسع والعشرون من اتفاقية الكوميسا .

١٤- راجع الفصل السابع من اتفاقية الكوميسا .

١٥- راجع الفصل التاسع من اتفاقية الكوميسا .

١٦- راجع الفصل العاشر من اتفاقية الكوميسا .

١٧- الهيئة العامة للاستعلامات ، الأبعاد الاقتصادية ٠٠ مرجع سبق ذكره ، ص ص ١١٧، ١١٨ .

١٨- نفس المرجع السابق .

١٩- نفس المرجع السابق .

وأنظر أيضا :

The Free Trade area and Common Tariff structure, http : // www. Comesa . Intl trade / Tradbkgd . htm, p.,/l.

٢٠- د. نجوى خشبه : صادرات دول الكوميسا ٠٠ الفرص والمعوقات ، جريدة الأهرام ، بتاريخ ٢٩ فبراير ٢٠٠٠ .

٢١- نفس المرجع السابق .

٢٢- المادتين ١٨٠ - ١٨١ من اتفاقية الكمويسا .

٢٣- راجع ولمزيد من التفاصيل حول العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الإقليمية

د . حسن نافعة : الأمم المتحدة فى نصف قرن : دراسة فى تطوير التنظيم الدولى منذ ١٩٤٥ (الكويت ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ١٩٩٥) ص ص ٧٤، ٧٥ .

د . منى محمود مصطفى : التنظيم الدولى الاقليمى بين النظرية والممارسة (القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٩) ص ص ١٥-٢١ .

24- COMESA and The world Trade Organization (wto) http : // www . Comesa . Int / bulletin / wto . htm p.5 .

٢٥- د. نجوى خشبه ، مرجع سبق ذكره .

٢٦- المادة ١٧٨ من اتفاقية الكوميسا .

٢٧- المادة ١٧٩ من اتفاقية الكوميسا .

٢٨- المادة ١٨٣ من اتفاقية الكوميسا .

29- U.S Government supports COMESA programmos. http://www. Comesa . Int / bulletin / Usaid . htm. P.3 .

٣٠- الهيئة العامة للاستعلامات : الأبعاد الاقتصادية ٠٠ مرجع سبق ذكره،ص ص ١٦،١٥

٣١- د. عبد الملك عودة ، قضايا أفريقية بعد الحرب الباردة . (القاهرة ، مؤسسة الأهرام ، كتاب الأهرام الاقتصادى ، العدد ١١١ ، إبريل ١٩٩٧) ص ص ١٠٠ .

٣٢- الهيئة العامة للاستعلامات ، الأبعاد الاقتصادية ٠٠ مرجع سبق ذكره ، ص ٤ .

٣٣- د. عبد الملك عودة ، قضايا أفريقية ٠٠ مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٠١،١٠٠ .

٣٤- الهيئة العامة للاستعلامات الأبعاد الاقتصادية ٠٠ مرجع سبق ذكره ، ص ، ٤

٣٥- المرجع السابق ، ص ٥ .

٣٦- راجع كل من :

د. على عبد العزيز سليمان : رؤية استراتيجية لمصر والكوميسا فى القرن ال, ٢١ جريدة الأهرام ، ٢٨ فبراير ٢٠٠٠ ، ص ١٠ .

د. نجوى خشبه : مرجع سبق ذكره .

٣٧- د. مصطفى سلامة حسين : " الجماعة الاقتصادية الافريقية : قراءة قانونية " السياسة الدولية (القاهرة : مؤسسة الأهرام ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ١١٣، يوليو ١٩٩٣) ص ٣٩ .

٣٨- د. عبد الملك عودة : قضايا أفريقية ... مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٠ .

٣٩- المرجع السابق ، ص ١٠١ .

٤٠- د. عبد الملك عودة : العلاقات المصرية الأفريقية (القاهرة مؤسسة الأهرام ، كتاب الأهرام الاقتصادى العدد ١٢٢ ، مارس ١٩٩٨ ، ص ٩٦ .

٤١- د. عبد الملك عودة : قضايا أفريقية ... مرجع سبق ذكره ، ص ١٠١ .

٤٢- د. عبد الملك عودة : السياسة المصرية الأفريقية حوض النيل (القاهرة ، مؤسسة الأهرام ، كتاب الأهرام الاقتصادى ، العدد ١٣٥ ، إبريل ١٩٩٩) ص ١٢٣ . ٤٣- د. عبد الملك عودة : التعاون والأمن فى أفريقيا (القاهرة ، مؤسسة الأهرام ، كتاب الأهـرام الاقتصادى ، العدد ٧٦ ، مايو ١٩٩٤) ص ١٢٣ .

٢

تحليل أداء صادرات دول الكوميسا
الفرص والمعوقات

د. نجوى على خشبة *

مقدمة :

أوصت منظمة الوحدة الأفريقية فى إبريل عام ١٩٨٠ بإنشاء مجموعة من التكتلات الإقتصادية ذات البعد الجغرافى الإقليمى والتى تتشابه فى ظروفها الإقتصادية ، بحيث تكون فى النهاية مايمكن أن يطلق عليه الجماعة الإقتصادية الإفريقية The African Economic Community .

وقد أنشئت منطقة التجارة التفضيلية لدول شرق وجنوب إفريقيا The Preferential Trade Area (PTA) فى عام ١٩٨١ ودخلت حيز التنفيذ فى عام ١٩٨٢ . وفى عام ١٩٩٣ تم التوقيع على المعاهدة التى تقضى بتحويلها إلى السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا The Common Market for Eastern and Southern Africa (COMESA) ودخلت حيز التنفيذ فى نهاية عام ١٩٩٤ .

ومن منظور البعد الجغرافى ، تقدمت مصر بطلب الانضمام إلى منطقة التجارة التفضيلية (قبل أن تصبح منظمة الكوميسا) وعارضت السودان وتحفظت إريتريا وإثيوبيا ، وقد أسفرت الاتصالات المكثفة مع دول الأعضاء عن حضور مصر كمراقب فى الإجتماع الرابع لكل من اللجنة الحكومية المشتركة The Inter - Governmental Committee والمجلس الوزارى The Council of Ministers

(*) استاذ الاقتصاد - كلية التجارة بالإسماعيلية - جامعة قناة السويس .

والذى عقد فى لوساكا (عاصمة زامبيا) فى الفترة من ١٩-١٩٩٧/١١/٢٥ ، حيث وافق المجلس على رفع توصية إلى قمة الكوميسا بقبول مصر عضواً كاملاً بالمنظمة . وقد وقعت مصر على الإتفاقية فى ١٩٩٨/٦/٢٩ ، وصدر قرار بتاريخ ١٩٩٩/٢/١٨ ببدء تنفيذ مصر لالتزاماتها تجاه دول الكوميسا ، بشرط المعاملة بالمثل . كما وقعت جيبوتى على الاتفاقية فى شهر أغسطس ١٩٩٨ ، وأصبح عدد الدول الأعضاء إحدى وعشرين دولة . وقد نصت المادة الثانية من اتفاقية الكوميسا بشأن العضوية أنها مفتوحة لدخول أعضاء جدد [١] .

وإذا كانت المعاهدة المؤسسة للسوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا قد تضمنت العديد من مجالات التعاون ، إلا أن الدراسة تركز على تحليل صادرات دول الكوميسا ، خاصة فى ضوء تواضع بل وانخفاض أداء هذه الصادرات ، وهو مايمكن ملاحظته من نسبة الصادرات السلعية إلى الناتج المحلى الإجمالى فى الكوميسا ، حيث كانت ٢ر٥ ٪ عام ١٩٨٠ انخفضت إلى ١ر٣ عام ١٩٩٠ ثم إلى ٨ر٢ ٪ عام ١٩٩٥ [٢] . وهو مايقتضى التعرض للقيود والمعوقات الرئيسية التى تواجه صادرات دول الكوميسا بصفة عامة ، سواء كانت محلية أو إقليمية أو خارجية . إن الإلمام بهذه المعوقات يتيح التركيز على وتطوير السياسات التى تهدف إلى إلغاء القيود على توسع صادرات دول الكوميسا فى إطار التكامل الإقتصادى .

١- أداء صادرات دول الكوميسا :

إن تحليل أداء صادرات دول الكوميسا يقتضى التركيز على عدة نقاط تتمثل فى الآتى

أولاً : متوسط معدل النمو السنوى لصادرات دول الكوميسا .

ثانياً: معدلات التبادل التجارى لدول الكوميسا .

ثالثاً : التركيب السلعى لصادرات دول الكوميسا .

رابعاً : التوزيع الجغرافى لصادرات دول الكوميسا .

خامساً: التجارة البينية لدول الكوميسا .

١-١- متوسط معدل النمو السنوى لصادرات الكوميسا :

شهد معدل النمو السنوى لصادرات دول الكوميسا تقلبات ملحوظة خلال الفترة ٨٠-١٩٩٦ ، كما يتضح من جدول (١) والشكل البيانى (١-أ) . ويمكن تفسير هذه التقلبات أنها نتيجة للاعتماد المتزايد على تصدير السلع الأساسية (وهو ما سوف يتضح عند التعرض للتركيب السلعى للصادرات) التى تعانى من عدم استقرار الأسعار ، ومن ثم عدم استقرار حصيلة الصادرات . ويرجع ذلك أساسا إلى أن مرونة العرض لكثير من المنتجات الأولية وخاصة المنتجات الزراعية منخفضة جداً فى الأجل القصير . فضلاً عن انخفاض المرونة السعرية للطلب على العديد من المنتجات الزراعية ، وهو ما يتوقف على ظروف السوق العالمية .

فعلى سبيل المثال ، بالرغم أن هناك اتجاهاً عاماً نحو انخفاض أسعار السلع الأساسية منذ بداية الثمانينيات ، إلا أن أزمة شرق أسيا تعد مسئولة عن حدة وشدة الانخفاض فى أسعار السلع فى عام ١٩٩٨ . ومن ثم يرجع التدهور فى أداء صادرات دول الكوميسا عام ١٩٩٨ إلى انخفاض أسعار السلع الاساسية ، خاصة البترول ، فضلاً عن ضعف الطلب العالمى على هذه السلع بسبب أزمة شرق أسيا . وقد ترتب على ذلك انخفاض حصيلة الصادرات فى هذه الدول .

كانت أكثر دول الكوميسا تأثرا هى الدول المصدرة للبترول (أنجولا والكونغو) ، حيث انخفض سعر البترول الخام من ٨و١٨ دولار للبرميل عامى ١٩٩٦ و ١٩٩٧ إلى ٧و١٢ دولار للبرميل عام ١٩٩٨ (٣) . ومن ثم انخفضت حصيلة صادرات أنجولا بما يزيد على ٢٥٪ ، أما الكونغو فكان الانخفاض فى حصيلة صادراتها يصل إلى حوالى ١٨٪ من إجمالى صادراتها .

وبالنسبة للدول المستوردة للبترول التى تتركز صادراتها فى سلع أساسية ، زراعية أو معدنية ، كان انخفاض أسعارها أقل وبالتالى كانت الخسارة فى حصيلة صادراتها أقل قدراً ، فـ٥قد انخفضت حصيلة الصادرات حوالى ١٥ ٪ فى زامبيا (حيث انخفضت أسعار النحاس بمعدل ٣٣٪ مابين يونيو ١٩٩٧ ويناير ١٩٩٨) ، وبما يزيد على ١٠٪ فى أوغندا وبوروندى وأثيوبيا (بسبب البن أساساً) ، ورواندا (البن والذهب) ، بينما بلغ الانخفاض فى حصيلة الصادرات ٨٪ فى إريتريا ، ووصل إلى ٥٪ فى حالة الدول المصدرة للتبغ غير المصنع والشاى مثل مالاوى .

أما الاقتصادات ذات الدرجة الأعلى نسبيا من حيث التنوع فى هياكلها الاقتصادية فقد شهدت انخفاضا فى حصيلة صادراتها بنسبة لا تتجاوز ٥٪ مثل زيمبابوى (النيكل) وموريشوس (السكر) ، وكانت أقل الدول تأثراً كينيا (البن) حيث انخفضت حصيلة صادراتها بما لا يتجاوز ٢٪ فى عام ١٩٩٨ (٤) ، شكل بيانى رقم (٢) .

إن مقارنة معدل النمو السنوى لصادرات دول الكوميسا بتلك الخاصة بالدول النامية ودول العالم ، يؤكد الأداء المتباطىء نسبياً لصادرات دول الكوميسا ، جدول (١) وشكل بيانى (١- ب) . ونتيجة لهذا النمو المتباطىء شهد نصيب

صادرات دول الكوميسا من إجمالى الصادرات السلعية للعالم اتجاهاً عاما نحو الانخفاض من ٥٦٪ فى عام ١٩٨٠ إلى ٤١و٠٪ فى عام ١٩٩٠ ثم إلى ٣٥و٠٪ فى عام ١٩٩٦ ، جدول (٢) . ويعكس الانخفاض النسبى لصادرات دول الكوميسا من إجمالى صادرات العالم ضألة نصيب هذه الدول فى الإنتاج العالمى . فالنمو المتباطىء لقطاع تجارة السلع فى دول الكوميسا يفسر كيف أن هذه الدول شهدت انخفاضاً فى نصيب الصادرات من المنتج المحلى الإجمالى خلال العقدين الأخيرين (كما ذكرنا فيما تقدم) فى فترة حدث فيها نمو سريع للتجارة العالمية[٥].

١-٢- معدلات التبادل التجارى لدول الكوميسا :

لقد انعكس تقلب معدل النمو السنوى لصادرات دول الكوميسا فى تدهور مستمر فى معدلات التبادل التجارى خلال نفس الفترة ، جدول (٣) فقد انخفض معدل التبادل التجارى من ٣و١٠١ فى عام ١٩٨٨ (١٩٨٧ = ١٠٠) إلى ٩٥ فى عام ١٩٩٠ ثم إلى ٦و٩٢ فى عام ١٩٩٥ وأخيراً وصل إلى ٥و٧٥ فى عام ١٩٩٦.

وقد بلغت الخسارة فى معدلات التبادل التجارى - ٥و٣٪ عام ١٩٩٠ من الدخل الحقيقى لمجموع دول الكوميسا ، زادت إلى - ٣و٤٪ عام ١٩٩٥[٦] (نسبة التغير فى الميزان التجارى بالأسعار الجارية إلى الناتج المحلى الإجمالى).

ويرجع التدهور فى معدل التبادل التجارى إلى انخفاض مرونة الطلب الدخلية على السلع الأساسية ، فضلاً عن تعرض هذه السلع للمنافسة فى حالة ارتفاع أسعارها ، سواء عن طريق تطوير بدائل صناعية أو دخول منافسين جدد ، وهو ما يسفر عن انخفاض الأسعار نتيجة لانخفاض الطلب عليها . وتشير

البيانات إلى تعرض الصادرات الأفريقية من بعض السلع الأولية . مثل الكاكاو و البن والأخشاب والقطن لمنافسة شديدة من الدول الأسيوية ، وهو ما أدى إلى انخفاض نصيب الدول الإفريقية فى أسواق تصدير هذه السلع ، كما يتضح من الجدول (٤) .

١-٣- التركيب السلعى لصادرات دول الكوميسا :

يوضح جدول (٥) التركيب السلعى لصادرات دول الكوميسا (محسوبة بمتوسطات قيم عامى ١٩٩٤ - ١٩٩٥) . ويمكن تقسيم دول الكوميسا إلى أربعة مجموعات ، الأولى الدول المصدرة للبترول ، الثانية دول تتركز صادراتها فى سلعة واحدة أو سلعتين على الأكثر من السلع الزراعية أو المعدنية ، الثالثة : دول تتضمن صادراتها العديد من السلع الزراعية الأولية ، الرابعة الدول ذات الدرجة الأعلى نسبيا من حيث التنوع فى هياكلها الاقتصادية .

المجموعة الأولى :الدول المصدرة للبترول ، وفى مقدمتها أنجولا والكونغو . يمثل البترول الخام ومنتجاته حوالى ٦و٩٤٪ من إجمالى صادراتها أنجولا ، وتشكل صادرات اللؤلؤ ٧و٣٪ من إجمالى الصادرات . أما الكونغو ، تمثل صادرات البترول ومنتجاته حوالى ٦و٦٧٪ من إجمالى الصادرات ، وباقى صادرات الكونغو تنحصر أساسا فى منتجات الأخشاب واللؤلؤ (٣و١٤٪ و ٧و١٣٪ على التوالى من إجمالى الصادرات) .

المجموعة الثانية : دول تتركز صادراتها فى سلعة واحدة أو سلعتين على الأكثر من السلع الزراعية أو المعدنية ، وهى تتمثل فى بوروندى ، وإثيوبيا ، ومالاوى ، وزواندا ، وسيشل ، وأوغندا .

فى بوروندى ، تصل الصادرات من البن والشاى حوالى ٢و٦١٪ و ١و٦٪ على التوالى من إجمالى صادرات الدولة ، ويلى ذلك من حيث الأهمية النسبية الصادرات من الذهب والقطن (١و١٩٪ و ٣٪ على التوالى من إجمالى الصادرات) .

أما فى إثيوبيا ، فتمثل الصادرات من البن ٢و٦٢٪ من إجمالى الصادرات ، بينما تمثل الصادرات من الجلود حوالى ٩و١٦٪ من إجمالى الصادرات .

وفى مالاوى ، تحتل الصادرات من التبغ غير المصنع ٨و٦٥٪ من إجمالى الصادرات ، بينما تمثل الصادرات من الشاى ٦و٧٪ ، ومن السكر والعسل ٦٪ ، ومن البن حوالى ٤٪ من إجمالى الصادرات .

أما رواندا ، فتمثل الصادرات من البن والشاى حوالى ٢و٥٨٪ و ١و١٦٪ على التوالى من إجمالى الصادرات . ويلى ذلك من حيث الأهمية النسبية الصادرات من الذهب والجلود والمعادن (حوالى ٨٪ و ٤و٧٪ و ١و٦٪ على التوالى من إجمالى الصادرات) .

وفى سيشيل ، تصل الصادرات من الأسماك حوالى ٩و٩٠٪ من إجمالى صادرات الدولة ، بينما لا تتجاوز الصادرات من التوابل ٤و٢٪ من إجمالى الصادرات .

أما فى أوغندا ، تحتل الصادرات من البن ٧و٨٢٪ من إجمالى الصادرات ، وتصل الصادرات من الأسماك والجلود حوالى ٩و٤٪ و ٤و٣٪ على التوالى من إجمالى الصادرات ، بينما تصل الصادرات من القطن والتبغ غير المصنع ٥و٢٪ و ٤و١٪ من إجمالى صادرات أوغندا .

المجموعة الثالثة : دول تتضمن صادراتها العديد من السلع الزراعية الأولية ، وهى تتمثل فى السودان وتنزانيا ومدغشقر .

فى السودان ، تمثل الصادرات من القطن ومواد خضروات خام حوالى ٦و٣١٪ و ٦و٢٤٪ على التوالى من إجمالى الصادرات ، أما الصادرات من البذور لاستخراج الزيوت فتصل ٤و١١٪ من إجمالى صادرات الدولة . وباقى الصادرات موزعة بين زيوت نباتية ، وحيوانات حية ، ومنتجات علف حيوانات ، وسكر وعسل ، وخضروات ، وجلود .

وبالنسبة لتنزانيا ، تمثل الصادرات من البن والقطن ٨و٢٠٪ و ٦و١٧٪من إجمالى صادرات الدولة ، بينما الصادرات من الفواكه تصل ٢و٩٪ ومن الأسماك ٩و٦٪ ومن التبغ غير المصنع ٦و٤٪ من إجمالى الصادرات . أما باقى الصادرات فتتمثل فى المنتجات التالية ، اللؤلؤ ، الشاى ، الخضروات ، النحاس .

أما فى مدغشقر ، فإن الصادرات من البن تحتل ٩و٢٣٪ من إجمالى الصادرات ، وتمثل الصادرات من التوابل والأسماك (طازجة أو مجمدة) حوالى ٢و١٧٪ و ٩و١٦٪ من إجمالى صادرات الدولة . أما باقى الصادرات فتتمثل أساسا فى منتجات مختلفة مثل السكر والعسل ، معادن خام ، منتجات قطنية ، مواد خام زراعية ، وفواكه طازجة ومحفوظة ومجففة .

المجموعة الرابعة : تتضمن الاقتصاديات ذات الدرجة الأعلى نسبيا من حيث التنوع فى هياكلها الاقتصادية ، وفى مقدمتها موريشوس وكينيا وزيمبابوى ومصر ومدغشقر و وتنزانيا .

فى موريشوس ، تحتل الصادرات من السكر والعسل ٢و٢٤٪ من إجمالى صادرات الدولة . أما معظم صادرات موريشوس والتى تبلغ ٤و٥٥٪ من إجمالى

صـادراتها فتتمثل فى العديد من منتجات المنسوجات القطنيـة والملابس الجاهزة (سواء تريكو أو قطنية ، داخلية ، رجالى او نسائى) .

وفى كينيا ، تشكل الصـادرات من الشاى والبن حوالى ٤و٢١٪ و ١٦٪ على التوالى من إجمالى الصادرات . بينما تصل الصادرات من الخضروات (طازجة ومحفوظة) والحديد والصلب إلى ٩و٧٪ و ٦٪ من إجمالى صادرات الدولة . وباقى صادرات كينيا موزعة بين منتجات مختلفة مثل بترول خام ومشتقاته ومنتجات صناعية مثل منتجات البناء (كالأسمنت والجير) والصابون والمنظفات وخلافه .

أما فى زيمبابوى ، فإن الصادرات من التبغ غير المصنع تمثل ٤و٢٩٪ من إجمالى صادرات الدولة ، وتحتل الصادرات من الحديد والصلب المركز الثانى من حيث الأهمية النسبية حيث تبلغ ٦و٨٪ من إجمالى الصادرات . وتصل الصادرات من الذرة ٧و٤٪ ومن السكر والعسل ٥و٤٪ ومن النيكل ومعادن أخرى ٤و٤٪ من إجمالى صادرات الدولة . أما باقى الصادرات فتتمثل فى المنتجات التالية : خضروات ، قطن ، منتجات قطنية ، أثاث .

وفى مصر ، يحتل البترول ومنتجاته حوالى ٣و٣٦٪ من إجمالى الصادرات ، وتمثل الصادرات من منسوجات والقطن والألومنيوم حوالى ٣و١٠٪ و٧و٥٪ و ٢و٥٪ على التوالى من إجمالى الصادرات . وتشكل الصادرات من المنتجات القطنية والملابس الجاهزة حوالى ٩و٩٪ ، بينما تمثل الصادرات من الخضروات الطازجة والمحفوظة ٣و٣٪ من إجمالى الصادرات(٧) .

يتبين من استعراض التركيب السلعى لصادرات دول الكوميسا طبيعة التشابه فى اقتصادات هذه الدول ، مما أدى إلى اشتراك معظمها فى

تصدير نفس المجموعة السلعية ، كما تبين مدى الاعتماد المتزايد على تصدير السلع الأساسية .

وإذا كان التركيب السلعى لصادرات دول الكوميسا يظهر ضألة نصيب الصادرات الصناعية ، لكن من الجدير بالذكر أن نصيب الصادرات الصناعية من إجمالى صادرات موريشوس بلغ حوالى ٧٠٪ ، وفى زيمبابوى وصلت إلى حوالى ٣٠٪ ، بينما فى كينيا بلغت ٢٠٪ وذلك فى عام ١٩٩٠ .

ويعكس التركيب السلعى لصادرات دول الكوميسا السمات الأساسية لاقتصادات هذه الدول ، حيث وفرة العمالة ورأس المال البشرى والعينى والموارد الطبيعية . وينطبق على هذه الدول النمط من الاقتصادات التى تعانى من انخفاض نسبة المهارة بالنسبة للعامل وارتفاع نسبى لنسبة الأرض إلى العامل ، وهو مايسفر عن توقع تصدير منتجات أولية أساسية . أما ارتفاع نسبة رأس المال والمهارة إلى العامل تجعل من المتوقع أساسا تصدير سلع صناعية .

وقد أظهرت إحدى الدراسات أن النصيب الفعلى للصادرات الصناعية من إجمالى صادرات دول الكوميسا أقل من النصيب المتوقع أو المتنبا به (شكل ٣) . ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى وجود إمكانيات غير مستغلة فى العديد من المعادن مثل : الماس ، الذهب ، النحاس ، المنجنيز ، اليورانيوم ، الأحجار الكريمة ، البترول ، الكروم ، الزنك ، الرصاص ، النيكل ، الماغنيسيوم .

وبناء على ذلك ، فإن هنالك مجال لزيادة نصيب الصناعات فى الصادرات حتى بدون مزيد من تراكم رأس المال البشرى او العينى . وهو مايعنى أنه يمكن زيادة الصادرات الصناعية دون تخفيض الإنتاج والصادرات

من السلع الأولية . ويكون ذلك مصحوباً بزيادة فى حصيلة إجمالى الصادرات إذا تحققت شروط تنافسية وكفاءة اقتصادية أعلى [٨].

١-٤- التوزيع الجغرافى لصادرات دول الكوميسا :

يوضح الجدول (٦) التوزيع الجغرافى لصادرات دول الكوميسا ، ويلاحظ الآتى :

- بالنسبة للدول المصدرة للبترول (أنجولا والكونغو) ، تحتل أمريكا النصيب الأكبر من صادراتها . ففى عام ١٩٩٢ تصدر أنجولا ١و٦٨٪ من إجمالى صادراتها إلى أمريكا (تمثل الولايات المتحدة ٥و٦٦٪) ، وتحتل دول الاتحاد الأوربى المركز الثانى (٤و٢٨٪) . وبالنسبة للكونغو ، تصل صادراتها إلى أمريكا فى عام ١٩٩٤ حوالى ٥و٤٦٪ من إجمالى صادراتها (تمثل الولايات المتحدة ١و٤٢٪) ، أما دول الاتحاد الأوربى تمثل ٩و٣٥٪ من إجمالى صادرات الكونغو .

- تحتل دول الاتحاد الأوربى المركز الأول من حيث الأهمية النسبية فى صادرات معظم دول الكوميسا . فتصل نسبة الصادرات إلى دول الأتحاد الأوربى من إجمالى الصادرات حوالى ٤و٧٧٪ فى موريشوس (عام ١٩٩٦) ، وإلى ٦و٦٣٪ و ٥و٦١٪ فى كل من أوغندا (عام ١٩٩٢) وزامبيا (عام ١٩٩٣) على التوالى ، وتنخفض هذه النسبة إلى ٩و٩٪ و ٥٩٪ فى كل من مدغشقر (عام ١٩٩٥) وجيبوتى (عام ١٩٩٢) على التوالى . أما بالنسبة لمالاوى (عام ١٩٩٥) ومصر (عام ١٩٩٦) وجزر القمر (عام ١٩٩٥) ، فتصل نسبة الصادرات إلى دول الاتحاد الأوربى إلى ٧و٤٧٪ و ٧و٤٥٪ و ٦و٤٤٪ على التوالى من إجمالى صادرات الدولة (٩). وتتضمن صادرات دول الكوميسا إلى الاتحاد الأوربى

العديد من السلع الأساسية الزراعية والمعدنية ، مثل الكاكاو ، والبن ، البترول ، معادن أخرى(١٠) .

_ وإذا كانت دول الاتحاد الأوربى تحتل المركز الأول فى صادرات بعض دول مجموعة الكوميسا (مثل إثيوبيا وتنزانيا وزيمبابوى) ، إلا أنه يلاحظ تزايد الأهمية النسبية لدول أسيوية أو إفريقية فى صادرات هذه الدول . فيلاحظ ان نسبة الصادرات إلى دول الاتحاد الأوربى من إجمالى صادرات إثيوبيا (عام ١٩٩٣) وتنزانيا (عام ١٩٩٠) وزيمبابوى (عام ١٩٩٥) بلغت ٦و٤١٪ و ٣و٤٠٪ و ٣و٤٠٪ على التوالى . أما صادرات كل من أثيوبيا وتنزانيا إلى دول أسيوية (أهمها اليابان بالنسبة لإثيوبيا والهند بالنسبة لتنزانيا) فقد وصلت إلى ٤و٣٤٪ و ٩و٣٣٪ على التوالى من إجمالى الصادرات . أما بالنسبة لزيمبابوى ، فقد احتلت الدول الإفريقية (أهمها الاتحاد الجمركى لجنوب إفريقيا) المركز الثانى حيث تصل نسبة صادرات زيمبابوى إلى الدول الإفريقية ٦و٣٢٪ من إجمالى صادرات الدولة .

_ تحتل دول إفريقيا المركز الأول من حيث الأهمية النسبية فى صادرات كينيا ، وهى تعد من ضمن الدول الأكثر تنويعا نسبياً من حيث الإنتاج والصادرات . فقد وصلت صادرات كينيا إلى الدول الإفريقية حوالى ٨و٤٤٪ من إجمالى صادراتها فى عام ١٩٩٦ وتعتبر أوغندا وتنزانيا من أهم الدول الإفريقية التى تصدر لها كينيا . ويحتل المركز الثانى من حيث الأهمية النسبية فى صادرات كينيا دول الاتحاد الأوربى (٥و٣٤٪) .

_ تعد سيشيل الدولة الوحيدة من مجموعة دول الكوميسا التى لا يتركز التوزيع الجغرافى لصادراتها فى مجموعة محددة من الدول . فقد وصلت الصادرات

إلى أمريكا ٤و٣٧٪ (منها الولايات المتحدة ٣و٣٧٪) من إجمالى صادرات سيشل عام ١٩٩٦ . ووصلت هذه النسبة إلى ٧و٣١٪ فى الدول الأسيوية (أهمها سنغافورة واليابان) . أما صادرات سيشيل إلى دول الاتحاد الأوربى فهى تصل إلى ٦و٢٨٪ من إجمالى الصادرات (١١).

١-٥- التجارة البينية لدول الكوميسا :

يوضح جدول (٧) أن قيمة التجارة البينية لدول الكوميسا بلغت ٦٩٣ مليون دولار عام ١٩٨٠ ، وشهدت اتجاها عاما نحو الزيادة حتى وصلت إلى ١٥٠٤ مليون دولار عام ١٩٩٦ أما التجارة البينية لمجموعة دول الكوميسا كنسبة مئوية من إجمالى صادراتها فقد شهدت انخفاضاً ملحوظاً من ١و١٢٪ عام ١٩٨٠ إلى ٥و٥٪ عام ١٩٨٥ ، ثم شهدت اتجاها عاما نحو الزيادة حتى وصلت إلى ٧و٩٪ عام ١٩٩٦ (١٢).

هذا الأداء المتواضع لحجم التجارة البينية بين دول الكوميسا كنسبة من إجمالى صادراتها مع العالم يرجع ، إلى حد كبير ، إلى حقيقة أن هيكل السوق فى معظم الدول الأعضاء لا يفى بالشروط التى يسفر فيها تحرير التجارة عن خلق هذه التجارة البينية . فهناك ضعف فى التكامل بين الأعضاء فى السلع وعناصر الإنتاج وفى إمكانية تنويع الإنتاج والاستهلاك طبقاً لمستويات التصنيع والدخل . وهو ما يرجع إلى طبيعة التشابه فى اقتصاديات هذه الدول ، مما أدى إلى اشتراك معظمهافى تصدير و استيراد نفس المجموعة السلعية . لذلك يمكننا أن نؤسس على هذه الحقائق ان ضعف القواعد الإنتاجية وتشابه هياكل الإنتاج وغياب التنسيق التجارى بين الدول الأعضاء ، فضلاً عن القيود المفروضة على التجارة بين هذه الدول (وهو ما سنتناوله بأستعراض المعوقات الإقليمية) وكذلك

العقبات التنظيمية التى تنصب على التسويق والنقل والخدمات المصرفية.. كلها عوامل أدت إلى ضعف العلاقات التجارية بين دول الكوميسا .

إن إدراك هذه القيود قد أرسى الاعتقاد بأنه يمكن تحقيق التكامل الإقليمى ليس من وجهة النظر الضيقة لخلق التجارة Trade Creationولكن من منظور آثار خلق النمو Growth Creation Effects للتكامل الاقتصادى . ويصعب أن تؤدى نظم تحرير التجارة إلى خلق حجم أكبر للتجارة إذا لم يصاحب ذلك معدل سريع للنمو الاقتصادى .

وقد أسفرت هذه الملاحظات عن نتيجة انه لكى يكون التكامل الاقتصادى له أثار فى ظل الظروف السائدة فى الدول الأعضاء والاقتصاد العالمى ، يجب التجاوز عن فكرة تحرير التجارة وإعطاء مزيد من التركيز على المشروعات الاستثمارية المشتركة فى مجال الإنتاج والبنية الأساسية . ويكمن الاختلاف الأساسى بين المنهجين ، أنه فى المنهج الذى يركز على التجارة Trade - focused approach، أن الإنتاج يتأثر مباشرة من خلال حفز وتشجيع تحرير التجارة ، بينما المنهج الذى يركز على الإنتاج - focused Productionيستخدم إجراءات مباشرة لتنمية أنمطة إنتاج متكاملة approach Integrated Production systems(١٣) .

فى هذا الإطار المتقدم يثور التساؤل حول انضمام مصر إلى الكوميسا ، هل هو تحقيقا لفكرة خلق التجارة Trade Creation أم للاستفادة من أثار خلق النمو Growth Creation Effects للتكامل الإقتصادى . وعلى ذلك يتعين معرفة حجم العلاقات التجارية بين مصر ودول الكوميسا ، وما أسفرت عنه المفاوضات من اتفاقيات تهدف إلى تحقيق النمو فى إطار التكامل الإقتصادى .

٢- العلاقات التجارية بين مصر ودول الكوميسا :

٢-١- الميزان التجارى لمصر مع دول الكوميسا [١٤] :

شهدت قيمة الصادرات المصرية إلى دول الكوميسا تقلبا خلال السنوات ١٩٩٥-١٩٩٨ ، حيث بلغت ٢٩و٣٢ مليون دولار عام ١٩٩٥ ثم انخفضت إلى ٢٤و٢٨ مليون دولار عام ١٩٩٦ وزادت إلى ٤٢و٣٧ مليون دولار عام ١٩٩٧ وانخفضت مرة أخرى إلى ٢٩و٣١ مليون دولار عام ١٩٩٨ (جدول ٨ وشكل ٤) .

أما الواردات المصرية لمجموعة دول الكوميسا فقد بلغت ١٢و١٤١ مليون دولار عام ١٩٩٥ ، ثم انخفضت إلى ٨٤و١٣٣ مليون دولار ، وزادت إلى ٨٤و١٣٨ مليون دولار عام ١٩٩٧ ، وانخفضت مرة أخرى إلى ٨٥و١٢٦ مليون دولار عام ١٩٩٨ .

وإذا كانت الصادرات والواردات المصرية إلى مجموعة دول الكوميسا قد شهدت تقلبا واضحاً خلال السنوات ١٩٩٥-١٩٩٨ ، إلا أن العجز فى الميزان التجارى المصرى مع هذه الدول شهد اتجاهاً عاما نحو الانخفاض من ٨٤و١٠٨ مليون دولار عام ١٩٩٥ إلى ٦و١٠٥ مليون دولار عام ١٩٩٦ ، ثم إلى ٤١و١٠١ و ٥٦و٩٥ مليون دولار فى عامى ١٩٩٧ و ١٩٩٨ على التوالى .

٢-٢- التركيب السلعى لتجارة مصر مع دول الكوميسا [١٥] :

يوضح جدول (٩) أن التركيب السلعى لصادرات مصر إلى دول الكوميسا تتضمن العديد من السلع الزراعية والصناعية ، غير أن حوالى ٤٥٪ فى المتوسط من الصادرات المصرية خلال السنوات ١٩٩٤-١٩٩٨ تتركز فى السلع التالية : يوريا ، أرز ، أدوية ، أدوات منزلية من الألمونيوم ، أوعية من الزجاج .

وإذا كانت الصادرات من اليوريا قد انخفضت أهميتها النسبية من ٥و٢٥٪ عــام ١٩٩٤ إلى ٨و١٪ عــام ١٩٩٨ ، إلا أن الصــادرات من الأرز والأدوية زادت أهميتها النسبية من ٢و١٠٪ و ٧و٨٪ عام ١٩٩٤ إلى ٨و٣٠٪و ٧و١٠٪عامى ١٩٩٨ على التوالى .

أمـا جدول (١٠) فـهو يوضـح التركيب السلعى للواردات المصـرية من دول الكوميسا ، ويتبين أن حوالى ٨٤٪ من الـواردات المصـرية خلال السنوات ١٩٩٤ - ١٩٩٨ تتـركـز فى المتوسط فى السلع التاليـة : شـاى أسـود ، ورق تبغ ، بذور سـمسم . وباقى الواردات تتـمثل فى الجلود ، مـواد الدباغـة من الحاصـلات النباتية، البن ، البقول .

وإذا كانت الواردات من ورق التبغ قد انخفضت أهميتها النسبية من ٢٦٪ عــام ١٩٩٤ إلى ٢و١٣٪ عــام ١٩٩٨ ، عــام ١٩٩٨ ، إلا أن الورادات من بذور السمسم زادت أهميتها النسبية من ٣و٥٪ عام ١٩٩٤ إلى ٦و١٨٪ عام ١٩٩٨ .

٢-٣- التوزيع الجغرافى لتجارة مصر مع دول الكوميسا [١٦] :

يوضح جدول (١١) التوزيع الجغرافى لصادرات مصر إلى دول الكوميسا ، وبالنسبة لهذه الصادرات يلاحظ التالى :

_ تحتل السودان المركز الأول فى صادرات مصر إلى دول الكوميسا ، فقد بلغت صادرات مصر فى عام ١٩٩٥ إلى السودان حوالى ٧و٧٥٪من إجمالى صادرات مصر إلى دول الكوميسا ، وإن كانت قد شهدت هذه النسبة اتجاها عاما نحو الانخفاض حتى بلغت ٧و٦٧٪ عام ١٩٩٨ . وأهم الصادرات المصرية للسودان الأرز والأسمدة الكيماوية .

_ شهدت صادرات مصر إلى كينيا تقلبا من حيث الهمية النسبية ، فكان نصيب كينيا من إجمالى صادرات مصر إلى دول الكوميسا فى عام ١٩٩٥ حوالى ٦و١٠٪ انخفضت هذه النسبة حتى بلغت ٩و٢٪ عام ١٩٩٦ ، ثم زادت حتى وصلت ٣و٧٪ عام ١٩٩٧ ، وانخفضت مرة أخرى لتبلغ ٦و٥٪ عام ١٩٩٨ .

_ وكذلك شهدت صادرات مصر إلى إثيوبيا عدم استقرار من حيث الأهمية النسبية ، فكان نصيب إثيوبيا من إجمالى صادرات مصر إلى دول الكوميسا فى عام ١٩٩٥ حوالى ١و٤٪ زادت هذه النسبة حتى بلغت ٤و٩٪ عام ١٩٩٦ ، ثم انخفضت حتى وصلت ٤و٦٪ عام ١٩٩٧ ، وانخفضت مرة أخرى لتبلغ حوالى ٧و٤٪ عام ١٩٩٨ . ومعظم الصادرات المصرية إلى إثيوبيا غير زراعية.

_ من الملاحظ زيادة الأهمية النسبية لجيبوتى ، حيث بلغت صادرات مصر إلى جيبوتى فى عام ١٩٩٥ حوالى ٩و١٪ من إجمالى صادرات مصر إلى دول الكوميسا ، زادت هذه النسبة حتى وصلت ٣و١١٪ عام ١٩٩٨ .

أما بالنسبة لواردات مصر من دول الكوميسا ، فتبين من جدول (١٢) الآتى :

_ تحتل كينيا المركز الأول فى ورادات مصر من دول الكوميسا ، فقد بلغت واردات مصر من كينيا فى عام ١٩٩٥ حوالى ٨و٥٥٪ من إجمالى واردات مصر من دول الكوميسا ، ثم انخفضت هذه النسبة حتى وصلت إلى ١و٥٠٪ عام ١٩٩٦ ، ثم زادت لتصل إلى ٢و٣٪ فى عام ١٩٩٧ ، وأخيرا انخفضت مرة أخرى لتبلغ ٣و٥٠٪ فى عام ١٩٩٨ . ويعتبر الشاى أهم الواردات المصرية من كينيا ، حيث يمثل حوالى ٩٠٪ من إجمالى الواردات المصرية .

_ تقع إثيوبيا فى المركز الثانى ، حيث وصلت واردات مصر من إثيوبيا فى عام

١٩٩٥ حوالى ٧و١٦٪ من إجمالى واردات مصر من دول الكوميسا . إلا أن هذه النسبة شهدت بعض التقلب ، حيث انخفضت إلى ٤و١١٪ عام ١٩٩٦ ، ثم زادت إلى ٧و١٢٪ و٣و١٧٪ فى عامى ١٩٩٧ و ١٩٩٨ على التوالى . ويعد السمسم أهم الواردات الزراعية المصرية من إثيوبيا .

_ بلاحظ زيادة الأهمية النسبية لمالاوى فى واردات مصر من دول الكوميسا ، فقد زادت نسبة واردات مصر من مالاوى إلى إجمالى واردات مصر من دول الكوميسا من ٧٪ عام ١٩٩٥ إلى ٧و١٧٪ عام ١٩٩٨ . وتستورد مصر من مالاوى التبغ والشاى واللحوم .

_ كما يلاحظ زيادة الأهمية النسبية للسودان فى واردات مصر من دول الكوميسا ، حيث بلغت واردات مصر من السودان فى عام ١٩٩٥ حوالى ٩و١٪ فقط من إجمالى واردات مصر من دول الكوميسا . زادت هذه النسبة حتى وصلت إلى ٦و١٥٪ و فى عامى ١٩٩٦ و ١٩٩٧ على التوالى ، وإن كانت قد انخفضت حتى بلغت ٧و١١٪ عام ١٩٩٨ . واهم السلع التى تستوردها مصر من السودان هى الجمال ، والجلود ، والسمسم ، والبقوليات ، وحب البطيخ ، والثمار الزيتية والعطرية .

_ أما بالنسبة لزيمبابوى ، فقد انخفضت أهميتها النسبية فى واردات مصر من دول الكومبيسا ، حيث انخفضت نسبة واردات مصر من زيمبابوى إلى إجمالى واردات مصر من دول الكوميسا من ١و٨٪ عام ١٩٩٥ إلى ٧و٠٪ عام ١٩٩٨ .

_ وفى ضوء ماتقدم ، إذا كان حجم التجارة بين مصر ودول الكوميسا متواضعاً ، كما أن الميزان التجارى المصرى فى حالة عجز مع هذه الدول ، فيعنى ذلك أنه فى هذه المرحلة من النمو الإقتصادى ليس هناك محل للتركيز فقط على الآثار الاستاتيكية للتكامل الإقتصادى . ومن ثم كان التركيز أيضاً على الآثار الديناميكية بتشجيع

الاستثمارات المصرية والمشروعات المشتركة فى الدول الافريقية بصفة عامة [illegible]
الكوميسا بصفة خاصة .

ولتحقيق هذه الأهداف كانت الجولة الأولى لرجال الأعمال والمستثمرين المصريين فى مايو ١٩٩٧ لدول فى شرق إفريقيا شملت أربع دول هى : جيبوتى ، تنزانيا ، كينيا ، أوغندا . وقد أسفرت الجولة عن نتائج ملحوظة فى المجال الاستثمارى . لعل أهمها فى الآتى :

_ دعوة جيبوتى للاستثمارات المصرية للاستفادة من ميناء جيبوتى الذى يمثل موقعاً هاماً ، والاستفادة من الاستثمارات المصرية فى مجال السياحة والفندقة .

_ التوقيع على خمسة اتفاقيات بين مصر وتنزانيا فى مجالات التعاون الاقتصادى والفنى والسياحى وحماية الاستثمارات .

_ إنشاء بنك مصرى ، ومنطقة صناعية باستثمارات مشتركة بين مصر وكينيا .

_ إقامة مشروع مجمع صناعى متكامل باستثمارات مصرية فى أوغندا يضم ٤٠ مصنعا تعتمد على ما يتوافر من موارد زراعية فى أوغندا .

وكانت الجولة الثانية فى أغسطس ١٩٩٧ فى منطقة الجنوب الإفريقيى ، حيث شملت دول : زامبيا ، مالاوى (من دول الكوميسا) ، ليسوتو ، جنوب إفريقيا، موزمبيق ، بتسوانا (دول غير أعضاء فى الكوميسا) . وقدأسفرت الجولة عن نتائج هامة فى المجال التجارى والاستثمارى وبناءً المشروعات المشتركة بين مصر وزامبيا (١٧) .

وإذا كان هناك اتجاه لتشجيع الاستثمارات المصرية والمشروعات المشتركة فى دول الكوميسا ، إلا أن ذلك لا يعنى إغفال أهمية تنمية الصادرات بين مصر

وهذه الدول . والدليل على ذلك اتخاذ العديد من الإجراءات لتنمية الصادرات المصرية إلى دول الكوميسا ، نستعرضها فيما يلى .

٢-٤- خطة تنمية الصادرات المصرية إلى دول الكوميسا [١٨] :

فى ٢٩ يوليو ١٩٩٨ اتخذت عدة قرارات بهدف تنفيذ خطة لتنمية الصادرات المصرية إلى دول الكوميسا . وقد أسفرت هذه القرارات عن الآتى :

_ خفضت شركة مصر للطيران نولون الشحن الجوى إلى كينيا من ٧٨ سنتا للكليو إلى ٦٥ سنتا اعتباراً من أول أغسطس ١٩٩٨ .

_ أعلنت شركة مصر للطيران أيضاً فى أول أغسطس ١٩٩٨ عن مد شبكتها العالمية إلى خمس دول جديدة أعضاء فى الكوميسا هى : جيبوتى ، موريشوس ، سوازيلاند ، زيمبابوى ، الكنغو الديمقراطية . (علماً بأن هناك خطوط طيران إلى إريتريا ، إثيوبيا ، كينيا ، أوغندا ، تنزانيا ، السودان) .

_ تقرر إعفاء رحلات طيران دول الكوميسا من رسم الهبوط والخدمات الملاحية فى المطارات المصرية لمدة سنة ، كنوع من الحوافز لتشجيع حركة الأفراد والسلع بين الدول الأعضاء فى الكوميسا .

_ إنشاء " شركة الجنوب " لترويج المنتجات المصرية فى دول الكوميسا ، وقد تم بالفعل شراء مساحات من الأراضى فى أوغندا وكينيا وجيبوتى كمناطق حرة تصنع بها منتجات مصرية تتضمن منتجات زراعية وصناعية وخدمية ، لعل أهمها حديد تسليح وسيراميك وسجاد .

_ إنشاء " الشركة العربية الإفريقية للدراسات التسويقية والإقتصادية " لتعريف المستهلك الإفريقيى بالمنتجات المصرية .

وفى النهاية أغسطس ١٩٩٨ وضعت خطة من قبل وزارة التجارة والتموين لتنمية الصادرات المصرية ، تضمنت التالى :

- فى مجال النقل الجوى ، تقرر زيادة عدد رحلات الطيران إلى دول الكوميسا، وتخفيض نولون نقل السلع إلى هذه الدول بنفس نسبة التخفيض التى منحت لكينيا .

- فى مجال النقل البحرى ، تقرر الإنتهاء من تأسيس شركة النقل البحرى إلى دول الكوميسا بمساعدة بنك الإستثمار القومى ، وكذلك التنسيق مع بنك التنمية الإفريقيى لإنشاء شركات ملاحة فى إفريقيا لتسيير خطوط ملاحية .

- وفى مجال التسويق ، تضمنت الخطة إنشاء مراكز تجارية دائمة فى دول الكوميسا التى بها فروع لشركة النصر للتصدير ولاستيراد والموجودة فى كل من كمبالا (أوغندا) ، نيروبى (كينيا) ، دار السلام (تنزانيا) ، لوساكا (زامبيا) ، هرارى (زيمبابوى) ، الخرطوم (السودان) .

- وفى مجال الترويج للصادرات ، سيتم استكمال خطة المعارض لتغطية الأسواق فى دول الكوميسا والتى تتضمن : الخرطوم (السودان) ، أديس أبابا (إثيوبيا) ، نيروبى (كينيا) ، زيمبابوى ، أوغندا ، تنزانيا . كما تتضمن الخطة بعثات ترويجية ، تشمل البعثة الأولى : إثيوبيا وكينيا وأوغندا ورواندا ، وتشمل الثانية : تنزانيا وزامبيا .

- وفى مجال تمويل وضمان مخاطر الصادرات ، فإن الخطة تقتضى توفير التمويل المناسب بشروط ميسرة للصادرات والتنسيق مع " شركة ضمان الصادرات " لتغطية المخاطر بالدول الأفريقية ، مع توفير الدعم المالى لها لتغطية المخاطر التى تعجز الشركة عن تغطيتها سواء كانت مخاطر تجارية

أو غيـر تجـارية . والاستـفـادة بمـا توفـره المؤسـسـات التمـويلية الدوليـة فى هـذا المجال .

- وتقضى الخطة استغلال المناطق الحرة المملوكة لفروع شركة النصر للتصدير والإستيراد فى ميناء ممباسا الكينى كمستودع للسلع والمنتجات المصرية لمقابلة احتياجات الأسواق القريبة .

- ويجرى بحث خصخصة فروع تابعة لشركة النصر للتصدير والإستيراد، على أن يبدأ التطبيق فى خمسة فروع وهى: السودان. أوغندا، كينيا، زامبيا، زيمبابوى.

- وقد تضمنت الخطة أيضاً إنشاء شركة قطاع خاص لتصدير الأدوية إلى إفريقيا .

٣- القيود والمعوقات التى تواجه صادرات دول الكوميسا

إن التساؤل عن أسباب ضألة حجم صادرات دول الكوميسا فى التجارة العالمية من الأهمية بمكان ، وهو ما يستتبع تقييم حقائق تتعلق بأثر كل من الحماية الخارجية والسياسات المحلية على أداء صادرات دول الكوميسا . كما أن ضعف حجم التجارة البينية بين هذه الدول يطرح التساؤل عن المعوقات الإقليمية . إن الإلمام بهذه المعوقات يتيح التركيز على وتطوير السياسات التى تهدف إلى إلغاء القيود على توسع صادرات دول الكوميسا . وعلى ذلك ، نستعرض فيما يلى : المعوقات الخارجية ، والسياسات المحلية ، والقيود الإقليمية .

٣-١ - المعوقات الخارجية :

هل يرجع الأداء الضعيف لصادرات دول الكوميسا إلى القيود التجارية التى تفرضها دول منظمة التعاون الإقتصادى والتنمية OECD ؟ أم إلى الصدمات الخارجية ذات الأثر السلبى ؟

٣-١-١- القيود التجارية التى تفرضها دول OECD :

٣-١-١-١- القيود التعريفية :

تتلقى الدول النامية فى إفريقيا نوعين من التفضيلات العامة ، الأولى : فى إطار الاتحاد الأوروبى بمقتضى اتفاقية لومى Lome Convention والثانية بموجب نظام لتفضيلات العامة (GSP). Generalized System of Preferences وتنفرق العديد من نظم التفضلات العامة بين الدول النامية وأقل الدول نموا Least Developed Countries (والتى تعد معظمها دول إفريقية) وتواجه الأخيرة متوسط تعريفات أقل .

ويوضح جدول (١٣) متوسط التعريفات المفروضة على صادرات دول الكوميسا ، علاوة على الهامش التفضيلى The Preference margin . فعلى سبيل المثال ، تواجه أنجولا تعريفات الاتحاد الأوربى بمتوسط ٣و٠٪ ، وبمعدل ٢و٣٪ أقل مقارنة بالمصدريين الأخرين لنفس المنتجات .

تتراوح تعريفات الاتحاد الأوربى على صادرات دول الكوميسا بين الصفر و ٥و٠٪ بينما فى حالة أوغندا تصل إلى ٦و٠٪ ويقدر الهامش التفضيلى الذى تتلقاه دول الكوميسا مابين ٢- ٤٪ ، ويصل إلى حد مرتفع يبلغ ٩و٤٪ فى حالة سوازيلاند . بالرغم من اختلاف الهامش التفضيلى بين دول الكوميسا ، إلا أنها جميعا تواجه متوسط تعريفات تقل عن تلك المفروضة على المصدرين الأخرين.

تعدصناعة المنسوجات والملابس من الصناعات التى لعبت دوراً هاما فى عملية تصنيع الدول النامية ، ومع ذلك أخفقت الولايات المتحدة فى منح الدول الإفريقية (حتى المصنفة بأقل الدول نموا) أية تفضيلات لهذه السلع . ونتيجة لذلك تواجه الصادرات الإفريقية تعريفات على بعض المنسوجات والملابس تزيد

عن ٢٥٪ . وفى الواقع تعتبر تعريفات الولايات المتحدة أعلى بالمقارنة بتلك التى يفرضها الاتحاد الأوربى . وعلى سبيل المثال ، تبلغ متوسط التعريفات على صادرات موريشوس إلى الولايات المتحدة ٤و٦٪ ، وهامش التفضيل ٨و١٪ ، بينما تصل متوسط التعريفات على صادرات موريشوس إلى الأتحاد الأوربى ٢و٠٪ ، وهامش التفضيل ٤و٣٪ .

وبالرغم من المعاملة التفضيلية لصادرات دول الكوميسا ، إلا أن هناك بعض التحفظات . وهى ما تتعلق باتفاقيات التجارة الإقليمية - ومدى انتشارها بين دول الـــ OECD ، وأهميتها فى التجارة العالمية - ومدى تأثيرها على صادرات دول الكوميسا . على سبيل المثال ، التجارة بين أعضاء منظمة التجارة الحرة الأوربية(EFTA) وأعضاء الاتحاد الأوربية (EU) معفاه من الرسوم الجمركية فى ظل بروتكول خاص . اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا (NAFTA) والتى تتضمن كندا والمكسيك والولايات المتحدة تتمتع معظم السلع فيها بحرية الدخول فى أسواق هذه الدول . التجارة بين استراليا ونيوزيلندا تتمتع بإعفاءات جمركية فى ظل اتفاقيات تجارة حرة . تصل التجارة فى المنتجات الصناعية فى أوربا أكثر من ثلث التجارة العالمية ، بينما جميع اتفاقيات دول الـ OECD تغطى ما يقرب من نصف التجارة العالمية .

إن انتشار اتفاقيات التجارة الإقليمية لدول الـ OECD قد غيرت الظروف النسبية لدخول الأسواق والتى تسرى على الدول النامية . خصوصا أن منظمة التجارة العالمية سمحت لصادرات الدول النامية إلى الدول الصناعية ان تخضع لتعريفات اقل من ذلك التى تخضع لها سلع مماثلة من دول صناعية أخرى . ولقد تقررت هذه المعاملة لأن العديد من الدول النامية لا تقوى على المنافسة وتحتاج لفترة للاسراع بعملية التصنيع والنمو .

إن التفضيلات التى تمنحها دول الـ OECD لبعضها البعض فى ظل اتفاقيات التجارة الإقليمية ، قد غيرت بشكل ملحوظ المركز التنافسى لدول الكوميسا والدول النامية الأخرى ضد ما تذهب اليه منظمة التجارة العالمية. فإذا كانت تفضيلات اتفاقية لومى ونظام التفضيلات العامة (GSP) قد منحت مركزا تنافسيا للمنتجات المغطاه بواسطة هذه النظم ، إلا أن هذه المزايا أبطل تأثيرها بواسطة اتفاقيات التجارة الإقليمية لدول الـ . OECD.

وما يزيد الأمر سوءا ، أن المنتجات غير المغطاه بواسطة اتفاقية لومى أو نظام التفضيلات العامة (GSP) تركت مجالا للدول النامية لمواجهة ضرر المنافسة المتزايدة . ويتبين خطر المنافسة من حقيقة أن نصف قيمة صادرات الدول النامية الخاضعة لمبدأ الدولة الأكثر رعاية Most Favored Nation (MFN)لا تتلقى تفضيلات . من بين هذه الصادرات المنتجات الزراعية ، المواد الغذائية ، منتجات الأحذية ، المنسوجات ، والملابس ، التى تواجه منافسة ضارة بسبب ارتفاع مستويات حماية (MFN) لهذه السلع فى بعض أسواق دول الـ OECD[١٩] .

علاوة على ما تقدم ، فإن اتفاقيات التجارة الإقليمية لدول الـ OECD لها آثار سلبية على صادرات دول الكوميسا بشكل غير مباشر ، فصادرات هذه الدول (كما سبق أن قدمنا) تتركز فى عدد محدود من المنتجات ، ومن ثم فإن هدف توسيع قاعدة هيكل الصادرات من الأهمية بمكان . وتكم المشكلة فى أن عدد منتجات صادرات الدول الإفريقية قد انخفض بشكل مؤكد بسبب المعاملة الخاصة والتميزية " Special and differential " التى تمنحها دول الـ OECD لبعضها البعض . وبالرغم من قلة المحاولات للقياس الكمى لهذه الخسائر ، إلا أن دراسة (Ng and Yeats 1996) أوضحت أن صادرات إفريقيا أصبحت

أكثر تركيزا فى عدد محدود من المنتجات مقارنة بما كانت عليه منذ ثلاثين عاما [٢٠] .

٣-١-١-٢- القيود غير التعريفية [٢١] :

قد يرجع الأداء الضعيف لصادرات الدول الإفريقية ليس إلى تعريفات دول الـــ OECD ولكن إلى تأثير أشكال الحماية الأخرى ، مثل الحصص وتراخيص الإستيراد التقييدية .

يوضح جدول (١٤) أن حوالى ١٧٪ من صادرات الدول النامية (باستبعاد البترول) تواجه قيودا غير تعريفية ، فى حين أن حوالى ١٠٪ من التجارة بين دول الـ OECD تخضع لهذه القيود . وقد يبدو التفاوت أكبر فيما يتعلق بالعديد من مجموعات السلع . فحوالى ٥و٥٢٪ من صادرات الدول النامية من المنسوجات و ٥و٦٢٪ من صادرات الملابس تواجه قيودا غير تعريفية بينما حوالى ٤و٤٪ و ٤و٣٪ من التجارة بين دول الـ OECD فى المنسوجات والملابس تواجه قيودا غير تعريفية . وتعتبر اتفاقية الألياف المتعددة ، وحصص المنسوجات الخاصة ، والحصص الثنائية ، وقيود التصدير الاختيارية سبب هذه الاختلافات الجوهرية .

وفى الواقع ، قد ينعكس هذا النمط بالنسبة لمجموعات أخرى من المنتجات ، فتواجه ٦و٢٤٪ من التجارة فى المواد الغذائية بين دول الـ OECD عوائق غير تعريفية ، بينما تخضع ١و١٧٪ من الصادرات الغذائية للدول النامية لهذه القيود . وذلك بسبب أن المنتجات الغذائية للمناطق الحارة مثل الشاى والبن والكاكاو تواجه عوائق غير تعريفية قليلة نسبيا .

ويبدو من بيانات الجدول (١٤) أن الحماية غير التعريفية ضد صادرات إفريقيا أقل تقييدا من تلك التى تواجه دولا نامية أخرى . فتواجه حوالى ٨و١٠٪ من الصادرات غير التبرولية الإفريقية قيودا غير تعريفية ، مقارنة بحوالى ٦و١٦٪ بالنسبة للدول النامية . ويكمن الفرق فى ان معظم صادرات إفريقيا من المنسوجات والملابس لم تتأثر باتفاقية الألياف المتعددة . كما أن صادرات إفريقيا من منتجات الأحذية ضئيلة نسبيا .

وهناك حالة استثنائية ، هى موريشوس ، فحوالى ٨٨٪ من صادراتها من المنسوجات والملابس إلى الولايات المتحدة مغطاة بحصص المنسوجات (وقد خضعت كينيا قريبا لهذه القيود) . وتواجه ٧و١٨٪ فقط من صادرات إفريقيا من المنسوجات لقيود تعريفية ، مقارنة بحوالى ٥و٥٢٪ بالنسبة لجميع الدول النامية . وحوالى ٨و٤٤٪ من صادرات إفريقيا من الملابس تواجه قيودا غير تعريفية ، مقارنة بحوالى ٥و٦٣٪ بالنسبة لجميع الدول النامية .

٣-١-٢- الصدمات الخارجية ذات الأثر السلبى (٢٢) :

Adverse External Shocks

أن الصدمات الخارجية ذات الأثر السلبى الناتجة عن انخفاض أسعار السلع الأساسية أو تدهور معدلات التبادل التجارى أو الظروف المناخية غير المواتية فإنها تفرض تهديدا بشأن النمو المتواصل . فالاعتماد المتزايد لدول الكوميسا على الصادرات من السلع الأساسية يجعلها شديدة التأثر بالركود العالمى .

علاوة على ذلك ، فإن هذا الاعتماد المتزايد على إنتاج السلع الأساسية له أثر سلبى فقط على اداء الصادرات ، بل أيضا على الايرادات الحكومية ونمو الناتج المحلى الإجمالى وخلق العمالة . إن تقلب حصيلة الصادرات يخلق مناخاً

غير مستقر للاقتصاد الكلى وله أثر سلبى سواء على الاستثمار القطاع الخاص أو قدرة القطاع العام على رسم وتنفيذ برامج الإنفاق العام ، التى تتضمن الاستثمار فى البنية الأساسية .

وقد أسفرت الأزمة الأسيوية عام ١٩٩٨/١٩٩٧ من خلال التأثير على حجم التجارة وأسعار السلع الأساسية فى الأداء الاقتصادى لدول الكوميسا ، عن انخفاض معدل الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى بنسبة ٢و١٪ نتيجة لهذه الأزمة . وقد تؤدى الأزمة الأسيوية إلى الحد من تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر فى المستقبل ، طالما أن المستثمرين الرئيسين الأسيويين سيتجهون باستثمارتهم إلى الداخل لتعزيز اقتصاداتهم المحلية . وإن توقيت الصدمة الخارجية للأزمة الأسيوية كان له أثر ضار إلى حد كبير نتيجة لحدوثها فى سنوات انتعاش ملحوظ بعد مرور عقدين من التدهور والركود العالمى .

وقد يواجه التدهور فى معدلات التبادل التجارى جزئيا بأن تخصص الدول المعنية جزءا من المكاسب فى حصيلة الصادرات فى فترات التحسن فى هذه المعدلات لتعويض الخسائر فى حصيلة الصادرات فى فترات التدهور . ولكن أظهرت التجربة أن التقلبات فى معدلات التبادل التجارى ليست متماثلة ، فالخسائر تزيد كثيراً عن المكاسب . وحتى إذا كان هناك توقع بتحسن أسعار السلع الأساسية فى العقد القادم ، إلا أن معدل التبادل التجارى للدول المصدرة للسلع الأساسية سوف يعانى من تدهور طالما أن أسعار السلع الصناعية تزيد نسبيا عن السلع الأساسية . وفى ضوء ذلك ، إن الحل الطويل الأجل يكمن فى تنويع الصادرات ، زيادة التجارة البينية الإقليمية ومزيد من التكامل الاقتصادى الإقليمى .

٣-٢- السياسات المحلية :

قد يرجع ضعف أداء صادرات دول الكوميسا إلى اتباع سياسات اقتصادية غير مناسبة . ومن المعروف أن السياسات الاقتصادية تقوم بدور رئيسى فى تنمية الصادرات ، غير أنه لا يمكن الاعتماد على تلك السياسات فقط فى خلق واستمرار ميزة تنافسية فى صناعات محددة والاستمرار فى المحافظة عليها بالمقارنة بغيرها من الدول ، ولكن يتوقف الأمر بالدرجة الأولى على مدى توافر محددات الميزة محليا . ولكن من جهة أخرى ، قد تؤثر السياسات الاقتصادية سلبا على محددات الميزة بما يعرقل تنمية الصادرات (٢٣) .

وفى ضوء هذا ، نتناول أهم السياسات الاقتصادية المعوقة لتنمية الصادرات فى دول الكوميسا ، وهى السياسة التجارية ، وسياسة الاستثمار .

٣-٢-١- السياسة التجارية :

لقد أظهرت العديد من الدلائل أن إصلاح السياسة التجارية فى الدول النامية تسهم إلى حد كبير فى الإسراع بعملية التصنيع والنمو (٢٤) . فتخلق القيود على الواردات تحيز ضد الصادرات وتعوق المستثمرين المحليين من المساهمة برؤوس الأموال فى فرص التصدير ، كما تعوق أى اقتصاد من تحقيق النمو المتواصل Sustainable Growth. فالقيود التعريفية وغير التعريفية قد ترفع أسعار مدخلات الإنتاج فى المنتجات الصناعية ، ومن ثم تلغى قدرة الصادرات على المنافسة فى الأسواق الخارجية(٢٥) .

وقد أظهرت دراسة (Sachs and Werner, 1995) أن الدول التى تتبع سياسة تجارية مفتوحة قد حققت معدلات نمو أعلى بحوالى ٥و٢٪ سنويا عن تلك التى تتبع سياسة مغلقة مقاسة بمتوسط الفرد من الناتج المحلى

الإجمالى (١٩٧١ - ١٩٨٩) ، كما كانت أكثر نجاحا فى تحويل الصادرات من السلع الأولية إلى المنتجات الصناعية [٢٦] . وهنا يثور التساؤل التالى : هل السياسة التجارية فى الدول الإفريقية تعتبر عاملا مساهما فى تهميش marginalization تجارة هذه الدول فى التجارة العالمية والإقليمية .

يوضح الجدول (١٥) القيود التعريفية وغير التعريفية التى تفرضها الدول الإفريقية وبعض الدول الأسيوية ذات النمو السريع فى مواجهة واردات دول الـ OECD خلال السنوات ١٩٩٢-١٩٩٤ . ويتبين أن العوائق التجارية الإفريقية أكثر تقييدا عنها فى الدول الأخرى . حيث تصل متوسط التعريفة الجمركية إلى ٨و٢٦٪ فى الدول الإفريقية بينما تصل إلى ٨و١٢٪ و ١و١١٪ و ٧و٩٪ فى كل من ماليزيا وكوريا وتايوان على التوالى ، أما دول الـ OECD فقد وصلت هذه التعريفات إلى ٦,١٪ . علما بأن الدول الأعضاء فى OECD خفضت التعريفات بنسبة ٤٠٪ بمقتضى دورة أورجواى حتى بلغت متوسط التعريفات إلى ٣,٩٪ فقط ، كما أجرت أيضاً الدول سريعة النمو بعض التخفيضات ، فى حين أن تعريفات الدول الإفريقية لم تتغير . وقد يؤدى ذلك إلى زيادة الأمر سواء بالنسبة لقدرة الدول الإفريقية على المنافسة فى السوق العالمية .

أما الحماية غير التعريفية ، فقد كان لها آثارا أكثر سلبية ، حيث كانت نسبة تغطية االقيود غير التعريفية تصل إلى ٤٠,٦٪ فى الدول الإفريقية منخفضة الدخل ، بينما لم تزد عن ٢,٦٪ و ٢,١٪ فى كل من كوريا وماليزيا ، أما دول الـOECD فقد وصلت هذه النسبة إلى ٣,٨٪ [٢٧] .

٣-٣-١- سياسة الاستثمار :

قد يرجع ضعف أداء صادرات دول الكوميسا إلى عدم توافر المناخ الملائم للاستثمار من جهة ، وإلى عدم القدرة على إحداث تغيرات هيكلية فى الاقتصاد القومى من جهة أخرى

إن عدم توافر المناخ الاستثمارى الملائم يكمن فى عدم توافر الاستقرار السياسى والاجتماعى والاقتصادى ، وعدم توافر الأطر القانونية والتنظيمية الملائمة لجذب الاستثمار ، وعدم وضوح السياسيات واستقرارها واتساقها على نحو يخدم تشجيع الاستثمار التصديرى ، فضلاً عن عدم إعطاء الاهتمام الكافى بتنمية الموارد البشرية من خلال التعليم والتدريب ، وقصور الاستثمارات فى البنية الأساسية خاصة وسائل النقل والاتصالات ، كل هذة العوامل تمثل عوائق أمام توفير المناخ الملائم للاستثمار . وعلى ذلك ، إن توفير مناخ استثمارى ملائم يتيح للاستثمارات المحلية والأجنبية أن تقوم بدورها فى خلق طاقات إنتاجية جديدة أو توسيع الطاقة الإنتاجية فى مجال الأنشطة التصديرية .

أما عدم القدرة على أحداث تغيرات هيكلية فى الاقتصاد القومى ، فإنها تحدث عندما تتضح عدم القدرة على إحداث تغيرات هيكلية فى الاقتصاد القومى ، فإنها تحدث عندما تتضح عدم القدرة على توجيه أنماط الاستثمار إلى الفروع والصناعات ذات الميزة التنافسية المحتملة ، ومن ثم تظهر صعوبة تكوين هيكل إنتاجى متنوع يساعد على أتساع قاعدة هيكل الصادرات . وعلى ذلك فإن الارتفاع بأداء الصادرات يقتضى رفع الكفاءة الاقتصادية بخلق مزيد من المناخ التنافسى ، وتشجيع القطاع الخاص المحلى والاستثمار الأجنبى من خلال الحوافز التى تقدم لنشاط التصدير فى مجال السياسة الاستثمارية (٢٨) .

وإذا كان التصنيع يساهم بفاعلية فى نمو إجمالى الصادرات فى بعض دول الكوميسا ، إلا أن معظم دول هذه المجموعة قد تعتمد على التوسع فى الإنتاج من.

خلال استغلال الموارد الطبيعية . هذا التوسع يمكن تحقيقة بطريقين ، الأول : بواسطة زيادة الإنتاجية والنتاج من المنتجات التقليدية ، بحيث تستعيد

نصيبها فى السوق العالمية . والثانى : الاتجاه إلى التنويع نحو منتجات أولية مصنعة أكثر ديناميكية . وحيث أن تحقيق هذه الأهداف يعتمد على تغير تكنولوجى وخلق طاقة إنتاجية إضافية ، ومن ثم استثمارات جديدة ، إذا عملية النمو المتواصل تتطلب تعزيز تفاعلات ديناميكية تبادلية Mutualy reinforcing dynamic interactions بين تراكم رأس المال والصادرات . وتتميز هذه العملية بارتفاع الصادرات والادخار والاستثمار سواء بمعدلات مطلقة أو كنصيب من الناتج المحلى الإجمالى ، والتى تسفر عن تغيرات هيكلية فى نمط الإنتاج والصادرات .

هذا النمط الديناميكى قد ميز علاقة الصادرات - الاستثمار فى الاقتصادات حديثة التصنيع NIES فى شرق أسيا منذ المراحل الأولى للتنمية ولكن مثل هذه الأنمظة الديناميكية لم تتواجد فى إفريقيا فيما عدا موريشوس ، وبدرجة أقل بتسوانا ومصر والمغرب (كما يتبين من جدول ١٦) . فى حالة موريشوس ، يتضح كيف ساعد الفائض المتولد فى قطاع المنتجات الأولية التقليدية ، نتيجة لمكاسب الإنتاجية ، على تحويل الموارد سريعاً إلى الإنتاج الصناعى والصادرات . ففى عام ١٩٦٨ كانت صادرات السكر أدى إلى ظهور طبقة رجال الأعمال المحليين .وحينما وصلت سياسة التصنيع للإحلال محل الواردات منتهاها ، وجدت الحكومة فى جهودها للتوزيع نحو صادرات المنسوجات مصدرمتاح من المدخرات المحلية يمكن استخدمها لتعزيز الاستثمار الخاص والعام فى الاتجاه نحو مزيد من التوجه الصناعى - التصديرى . وفى بعض الحالات ، كان ملاك مزارع السكر يتجهون مباشرة نحو إنتاج وتصدير المنسوجات ، بينما فى أحيان أخرى كان يتم تحويل المكاسب من صادرات السكر نحو الاستثمار فى المنسوجات من خلال النظام المالى المحلى [٢٩].

١- التوسع فى الصادرات التقليدية

قدمنا فيما سبق أن إحدى الدراسات قد أظهرت أن النصيب الفعلى للصادرات الصناعية من إجمالى صادرات دول الكوميسا أقل من النصيب المتوقع أو المتنبأ به . ويرجع ذ لك بالدرجة الأولى إلى وجود إمكانيات غير مستغلة فى العديد من المعادن مثل : الماس ، الذهب ، النحاس ، المنجنيز ، اليورانيوم ، الأحجار الكريمة ، البترول ، الكروم ، الزنك ، الرصاص ، النيكل ، الماغنسيوم.

إن استغلال الاحتياطي من المعادن قد يؤدى إلى زيادة سريعة فى حصيلة الصادرات . ولكن إذا لم يصاحب ذلك تحسن فى البنية الأساسية ، فإن مجال التوسع فى الصادرات من المعادن سوف يكون قاصرا على المنتجات مرتفعة القيمة وعلى الدول ذات الخطوط الساحلية الممتدة. وهذه المشكلة تواجه بعض دول الكوميسا التى يطلق عليها الدول المغلقةCountries Lanad- Locked مثل بوروندى ، مالاوى ، رواندا ، سوازيلاند ، أوغندا ، حيث تواجه تكاليف نقل مرتفعة . وعلى ذلك ، سوف تظل الصادرات المحتملة لقطاع التعدين تتحدد بصفة مستمرة باستثمارات القطاع العام فى البنية الأساسية [٣٠] .

٢- الصادرات غير التقليدية :

إن الاتجاه إلى التصنيع والتنويع نحو الصادرات غير التقليدية يساعد على استقرار حصيلة الصادرات وتخفيض مخاطر الاستثمارات [٣١].

ومن الجدير بالذكر أن هناك بعض دول الكوميسا التى لجأت إلى التصنيع والتنويع المبنى على قطاع السلع الأولية ، ومن ثم اتجهت إلى التنوع نحو

الصادرات الزراعية الديناميكية خلال الثمانينيات والتسعينيات ، مثل كينيا وزيمبابوى . (ويعرف المنتج الديناميكى بأنه المنتج الذى تنمو التجارة فيه أسرع بالمقارنة بمتوسط نمو تجارة جميع المنتجات) . كانت صادرات كينيا من المنتجات الزراعية الديناميكية (صناعات غذائية) تقدر حوالى ٧٩ مليون دولار فى عام ١٩٨٠ ، زادت إلى ١٥٣ مليون دولار عام ١٩٨٠ زادت إلى ٦٢ دولار عام ١٩٩٤ [٣٢].

يتبين مما تقدم ، أن قدرة دول الكوميسا على زيادة الإنتاجية والناتج من المنتجات التقليدية ، حتى تستعيد نصيبها فى السوق العالمية ، كذلك قدرتها على الاتجاه للتنويع نحو منتجات أكثر ديناميكية أولية مصنعة لا زالت محدودة ، وتقتصر على عدد محدود من الدول .

٣-٣- القيود الإقليمية :

لقد أسفر التنفيذ الفعلى للمعاهدة المؤسسة للسوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا " الكوميسا " عن بعض الصعوبات ، لعل أهمها يتعلق بتنفيذ التخفيضات فى الرسوم الجمركية ، كما ظهرت أيضا بعض المعوقات بشأن تطبيق قواعد المنشأ حتى تكتسب سلعة ما صفة المنشأ الوطنى . وعلى ذلك يكون من الأهمية بمكان مناقشة التكامل بين دول شرق وجنوب إفريقيا بين النظرية والتطبيق.

٣-٣-١- معوقات بشأن تنفيذ التخفيضات فى الرسوم الجمركية :

نصت المادة (٤٥) من المعاهدة المؤسسة للكوميسا على تحرير التجارة بين الدول الأعضاء بإلغاء الرسوم الجمركية . بالنسبة للرسوم الجمركية تجرى التخفيضات طبقاً لجدول زمنى بنسبة ١٠٪ كل عامين اعتباراً من أكتوبر ١٩٨٨

حتى ١٩٩٨ ، على أن يجرى تخفيض آخر بنسبة ٢٠٪ فى عام ٢٠٠٠ إلى أن تلغى تماما جميع القيود والتعريفية الجمركية فى بداية أكتوبر ٢٠٠٠ ، وبذلك يتم إنشاء منطقة تجارة حرة بين الدول الأعضاء بتحرير التجارة بين الدول الأعضاء بالكوميسا بشرط خضوعها لقواعد المنشأ التى حددتها المنظمة . ثم يتم التوصل إلى اتحاد جمركى فى بداية أكتوبر ٢٠٠٤ (٣٣) .

وقد أسفر التنفيذ الفعلى للاتفاقية عن الأتى :

* مدغشقر هى الدولة الوحيدة التى طبقت التخفيض بنسبة ٩٠٪ فى أول أكتوبر ١٩٩٨ . كما خفضت مصر التعريفة الجمركية بنسبة ٩٠٪ اعتباراً من ١٧ / ٢ / ١٩٩٩ .

* خفضت تسع دول التعريفة الجمركية بنسبة ٨٠٪ وهى جزر القمر ، إريتريا ، كينيا ، موريشوس ، تنزانيا ، السودان ، أوغندا ن زيمبابوى .

* أجرت مالاوى تخفيضاً فى التعريفة الجمركية بنسبة ٧٠٪ ، ثم بنسبة ٨٠٪ اعتباراً من أبريل ١٩٩٩ .

* خفضت ثلاث دول التعريفة الجمركية بنسبة ٦٠٪ ، وهى بوروندى ، رواندا ، زامبيا .

* طالبت كل من نامبيا وسوازيلاند إعفاءهما من التطبيق الفعلى للاتفاقية لحين تسوية وضعهما والتزاماتها حيال الاتحاد الجمركى لدول الجنوب الإفريقي South African Customs Union (SACU) مع جمهورية جنوب أفريقيا ، وليسوتو، وبتسوانا ، ووعدتا بالتطبيق الكامل للتخفيضات (١٠٠٪) فى الأول مم أكتوبر ٢٠٠٠ .

* بالنسبة للكونغو ، وافقت القمة فى اجتماعها الثالث بكينشاسا فى ٢٩ / ٦ / ١٩٩٨ على السماح لها بتطبيق تخفيض بنسبة ٦٠٪ قبل نهاية عام ١٩٩٨ ، و٨٠٪ عام ١٩٩٩ ، و١٠٠٪ عام ٢٠٠٠، ولكنها لم تطبق ذلك حتى الآن .

* تعهدت سيشل بتخفيض التعريفة الجمركية بنسبة ٨٠٪ عام ١٩٩٩بعد الانتهاء من الإصلاحات المتعلقة بالضرائب والجمارك لديها ستقوم بتطبيق تخفيض بنسبة ٩٠٪ مع بداية عام ٢٠٠٠.

* بالنسبة لأنجولا وإثيوبيا وجيبوتى ، فإن هذه الدول لم تجرى أية تخفيضات فى التعريفة الجمركية على الإطلاق (٣٤) .

وتنص المادة (٤٦) (٣٥) من معاهدة الكوميسا على أنهى " لا يجوز للدول الأعضاء فرض رسوم أو ضرائب جديدة أو زيادة رسوم أو ضرائب قائمة على المنتجات التى يتم تبادلها تجارياً داخل السوق المشتركة " وذلك منذ سريان الاتفاقية. غير أن بعض الدول خالفت التزاماتها وقامت بفرض تعريفة إضافية جديدة على وارداتها من دول الكوميسا ، أطلقت عليها New COMESA Tariffs، مما أدى إلى تلاشى أثر التخفيضات فى التعريفة الجمركية المقررة طبقا للاتفاقية ، بل اتضح أنه فى بعض الحالات تزيد قيمة الرسوم الجمركية الجديدة عن قيمة الرسوم الأصلية قبل إجراء التخفيض ، وهو ما ينطبق على حالة الدول التالية :

* **تنزانيا:** فرضت رسوما جمركية بنسبة ٢٠٪ تعريفة إضافية على بعض السلع الواردة من دول الكوميسا مثل السكر والأسمنت والمشروبات الكحولية ،

وأطلقت على هذه التعريفة الإضافية أسم Suspended Rate of Duty on Selected Comesa Originated Goods .

* **كينيا:** فرضت رسوما جمركية إضافية بنسبة ٢٠٪ وأطلقت عليها أيضاً Selected Comesa Originated Goods Suspended Rate of Duty on كما. حذفت بعض السلع من برنامج التخفيض .

* **أوغندا :** لم تجر التخفيض على السلع ذات فئة التعريفة بنسبة ٥٪ .

* **زامبيا :** لم تنفذ التخفيض فى الرسوم الجمركية على عدد من السلع بحجة حماية الصناعة الوليدة ، كما زادت من الرسوم الجمركية على عدد آخر من السلع . وقد أسفر هذا عن إلغاء أثر التخفيض فى الرسوم الجمركية بنسبة ٦٠٪ التى التزمت بها الدولة ، بل تعدت هذا التخفيض . وتجرى المفاوضات مع حكومة زامبيا بضرورة التزامها بالجدول الزمنى للتخفيضات واحترام مبدأ عدم رفع الرسوم الجمركية Standstill Clause .

* **جزر القمر :** استثنت من التخفيض الجمركى السلع الواردة من دول الكوميسا التى تخضع لرسوم جمركية بنسبة ٣٠٪ كما استثنت بعض السلع (قائمة سلبية) من التخفيضات المعمول بها .

* **بوروندي:** زادت الرسوم الجمركية على بعض السلع بنسبة ٣٠٪ وقد حصلت على موافقة الدول الأعضاء على عدم تطبيق التخفيضات الجمركية المعمول بها حتى يتم رفع الحصار الاقتصادى من عليها (٣٦) .

واضح مما تقدم أن مخالفة بعض دول الكوميسا لالتزاماتها تجارة تحرير التجارة بينها يعوق تحقيق أبسط صور التكامل الاقتصادى وهى منطقة التجارة الحرة المقرر إنشاؤها فى بداية أكتوبر ٢٠٠٠، وحيث أنه من المقرر أيضاً وضع تعريفة خارجية موحدة مع العالم الخارجى فى بداية أكتوبر ٢٠٠٤ ، لكى يتحقق الاتحاد الجمركى بين دول الكوميسا ، إذا من المتوقع أن تواجه دول الكوميسا مشاكل فى هذا الصدد .

٣-٣-٢- مشكلات خاصة بتطبيق قواعد المنشأ :

تنص المعاهدة المؤسسة للسوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا (التى تم التوقيع عليها فى ١٩٩٣) على أن السلع الصناعية التى تتمتع بالإعفاء من الرسوم الجمركية ينبغى أن تكون ذات منشأ وطنى . ولاكتساب صفة المنشأ الوطنى لسلعة ما - طبقاً لما جاء فى المادة (٢) من البروتوكول بشأن قواعد المنشأ - يجب أن تنطبق عليها الشروط الآتية :

(أ) أن يكون قد تم إنتاجها بالكامل فى الدولة العضو.

(ب) أن يكون قد تم إنتاجها فى دولة عضو - إما كليا أو جزئيا - من مواد مستوردة من دولة خارج الدول الأعضاء غير محدد بلد وأن تكون قد خضعت لعملية إنتاج تؤثر بشكل جوهرى على المواد المستخدمة فى إنتاجها مثل :

١ - جعل القيمة " سيف " لهذه المواد لا يتجاوز ٦٠٪ من إجمالى تكلفة المواد المستخدمة فى إنتاج السلع . أو .

٢ - القيمة المضافة - الناتجة من مرحلة التصنيع التى خضعت لها - تشكل ما لا يقل عن ٤٥٪ من سعر تسليم المصنع لهذه السلع .

(جـ) أن يتم إنتاجها فى إحدى الدول الأعضاء وأن تكون مدرجة فى القائمة الصادرة عن المجلس الوزارى للسوق المشتركة - بناء على توصية لجنة تابعة للجنة الدولية الحكومية - لكى تعامل هذه السلع باعتبارها ذات أهمية خاصة للتنمية الاقتصادية للدول الأعضاء ويحقق إنتاجها مالا يقل عن٢٥٪ من القيمة المضافة ، مع عدم الإخلال بأحكام الفقرة الفرعية (ب) (٢) من المادة (٢) [٣٧] .

فى عام ١٩٩٤ قام فريق " الكروان إيجنتس Crown Agents " بإعداد دراسة حول قواعد المنشأ ، وأوصى لكى تكتسب سلعة ما صفة المنشأ الوطنى تكون القيمة المضافة ٤٠٪ بدلا من ٤٥٪ على أساس سعر تسليم المصنع . كما أوصى هذا الفريق بشطب نسبة ٢٥٪ للقيمة المضافة للسلع ذات الأهمية الخاصة للتنمية الاقتصادية . وعلى الرغم من أن هذه التوصيات قد تم قبولها من جنب دول الكوميسا ، فإن سكرتارية الكوميسا تعهدت بإعداد دراسة جديدة حول القيمة المضافة وقواعد المنشأ ن لأن هناك بعض الدول الأعضاء غير راضية عن قواعد المنشأ الحالية التى تؤكد على محتوى القيمة المضافة .

وترى سكرتارية الكوميسا أن قواعد المنشأ التى ترتكز على القيمة المضافة ولكنها سوف تتناول موضوعات أخرى تتعلق بالتجارة الإقليمية ، ولا زال هذا الموضوع محل الدراسة .

وخلال قمة الكوميسا الثالثة فى (يونيو ١٩٩٨) بكينشاسا تمت الموافقة على خفض النسبة إلى ٣٥٪ وقد تحفظت كل من مصر وزامبيا وأوغندا على ذلك ، انتظارا لما تسفر عنه الدراسة التى طلب إجراؤها بواسطة الدول الأعضاء والسكرتارية لتحديد أفضل متوسط القيمة المضافة لكى تكتسب سلعة ما صفة المنشأ الوطنى .

علاوة على ذلك ، فإن هناك قائمة تضم ٨٥ سلعة صناعية وهندسية وصفت بأنها " ذات أهمية خاصة للدول الأعضاء " تم خفض نسبة القيمة المضافة فيها إلى ٢٥٪ [٣٨] .

٣-٣-٣- التكامل بين دول شرق وجنوب إفريقيا بين النظرية والتطبيق:

نصت المعاهدة المؤسسة للسوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا " الكوميسا " التى تم التوقيع عليها فى ١٩٩٣، ودخلت حيز التنفيذ فى ١٩٩٤ ،

على ضرورة اتباع التدرج فى إنشاء الجماعة الاقتصادية تضم الدول المذكورة .

فقد نصت المادة (٤٦) من المعاهدة المشار إليها إنشاء منطقة تجارة حرة بين الدول الأعضاء فى بداية أكتوبر ٢٠٠٠، وبناء على ذلك تلغى جميع القيود التجارية بين الدول الأعضاء ، سواء كانت رسوما جمركية أو قيودا كمية مثل الحصص الكمية والحظر أو القيود الإدارية .

كما نصت المادة (٤٧) من المعاهدة المذكورة على إنشاء اتحاد جمركى بين الدول الأعضاء ، بأن توافق هذه الدول على وضع تعريفة خارجية موحدة تدريجيا ، تخضع لها جميع واردات دول الكوميسا من الدول غير الأعضاء ، وذلك فى غضون عشر سنوات من تاريخ بدء سريان هذه المعاهدة (بداية أكتوبر ٢٠٠٤) وطبقا لجدول يتم اعتماده من المجلس الوزارى لهذا الغرض .

لا تتضمن المعاهدة المشار إليها نصا واضحاً يبين تاريخ بدء سريان السوق المشتركة كصورة متقدمة من صور التكامل الاقتصادى والتى يتم بموجبها حرية انتقال عناصر الإنتاج (العمل ورأس المال) ، ولعل الدليل على ذلك نص المادة (١٦٤) بشأن حرية انتقال الأشخاص والعمالة والخدمات وحق التأسيس والإقامة ، فقد نصت المادة (١٦٤) على التالى :

١ - " توافق الدول الأعضاء على تطبيق التدابير الكفيلة - سواء على المستوى الفردى أو الثنائى أو الجماعى - بالوصول تدريجياً إلى تحقيق حرية الحركة للأفراد والعمالة والخدمات وضمان التمتع بحق الإقامة والتملك لمواطنى دول السوق فى إطار السوق المشتركة .

٢ - توافق الدول الأعضاء على إبرام بروتوكول حركة الأفراد والعمالة وحق الإقامة والتملك .

٣ - توافق الدول الأعضاء على اعتبار بروتوكول التخفيف التدريجى من شروط التأشيرة (الفيزا)- تمهيدا لإلغائها مستقبلا- المطبق بدول منطقة التجارة التفضيلية PTA - بموجب معاهدة إنشاء هذه المنطقة - سارى المفعول حتى يتم إبرام البروتوكول الخاص بحرية الحركة للأفراد والعمالة والخدمات وحق الإقامة والتملك ولحين بدء سريان ذلك البروتوكول " .

وفيما يتعلق برؤوس الأموال ، تضمنت المعاهدة المنشأة للكوميسا العديد من المواد (مادة ١٥٨،١٥٩،١٦٠،١٦١) بشأن تشجيع وحماية الاستثمارات ، وحوافز وفرص الاستثمارات ، واتفاقيات تجنب الازدواج الضريبى.

أما المادة (١٧٧) فقد نصت على أنه " لن تبدأ عملية تحويل السوق المشتركة إلى جماعة اقتصادية لدول الشرق والجنوب الإفريقى إلا بعد اتضاح مدى نجاح السوق المشتركة فى تحقيق أهدافها بدرجة ملموسة ومدى قيام الدول الأعضاء بالوفاء بالتزامها " بناء على ما تقدم ، يلاحظ أن المعاهدة المؤسسة للسوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا " الكوميسا " قد نصت على ضرورة اتباع التدرج فى تطبيق صور ومراحل التكامل الاقتصادى الإقليمى المختلفة ، بحيث تبدأ من أقل المستويات وتتدرج إلى أعلى المستويات وهى : منطقة التجارة الحرة ، الاتحاد الجمركى ، السوق المشتركة ، الاتحاد الاقتصادى (الجماعة الاقتصادية) .

أما التنفيذ الفعلى للمعاهدة المؤسسة للكوميسا ، فقد أسفر عن أنها لم تخرج عن اتفاقيات التجارة التفضيلية Preferential Trading Agreements، والتى تعنى أن الأعضاء فى هذه الاتفاقيات يعملون على مجرد تخفيض العوائق والقيود التجارية بين بعضهم البعض ، ولم تصل حتى الآن إلى مرحلة منطقة التجارة الحرة المزمع إنشاؤها فى بداية أكتوبر ٢٠٠٠ والتى يتم بموجبها إلغاء

كافة القيود التجارية بين الأعضاء . هذا بالرغم أن المعاهدة المشار إليها تضمنت نصا واضحا بشأن حل منطقة التجارة التفضيلية ، فتنص المادة (١٨٨) [٣٩] على التالى :

" بمجرد حلول تاريخ بدء سريان هذه المعاهدة - والمشار إليه فيما بعد بعبارة " اليوم المحدد " فإن منطقة التجارة التفضيلية - التى تأسست بتاريخ الثلاثين من سبتمبر ١٩٨٢ بموجب معاهدة تأسيس منطقة التجارة التفضيلية لدول الشرق والجنوب الأفريقي- تعتبر منتهية ويتم تصفيتها " .

وفى هذا الإطار ، يبدو لنا أن المدخل إلى التكامل الاقتصادى فى حالة الدول النامية يكون أفضل من منظور التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء مقارنة بمدخل تحرير التجارة .

إن نظرية الاتحادات الجمركية ، فى إطار من التحليل الساكن ، المقترحة من قبل فاينر Viner والتى أجريت عليها تعديلات من قبل ميد Meade وليبسى Lipsey قد تركت للدول النامية فرصة نجاح ضئيلة فى توقع أى مكاسب ملموسة من تكوين اتحادات جمركية بينها ، ولكن تطور نظرية الاتحادات الجمركية ، حيث أخذت فى الاعتبار الآثار الديناميكية Dynamic Effects ، قد نجم عنه حجج مؤيدة لصالح تكوين هذه الاتحادات بصفة عامة وبين الدول الأقل نموا LDCs بصفة خاصة .

وهناك اتفاق كبير بين الكتاب على أن الدوافع التى تحكم التكامل الاقتصادى بين الدول النامية هى الناجمة عن التكامل الاقتصادى بين هذه الدول . هذه الآثار تتمثل فى التعجيل بعملية التحول فى الهيكل الاقتصادى القائم نحو زيادة الأهمية النسبية للصناعة فى الناتج المحلى الإجمالى ، حيث أن التكامل الاقتصادى سوف يخلق الفرصة المواتية لإنشاء صناعات كانت الاعتبارات

الاقتصادية لا تسمح بقيامها ، كما أن التكامل الاقتصادى سوف يتيح للصناعات القائمة بالفعل أن تطور كفاءتها على أساس من الحجم الكبير الذى يتيحه اتساع السوق . فقد أظهرت الدراسات المتاحة أن عدم الكفاءة الذى تتسم به الصناعات تعمل عند مستوى أقل من طاقتها الإنتاجية الافتراضية .

والأهداف الرئيسية التى تحكم الدول النامية فى مجال التكامل الاقتصادى لا تضمن تحرير لتجارة وتدعيم المنافسة. فعامل المنافسة على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة للاتحاد الجمركى الذى يضم دولاً على درجة عالية نسبياً من التنوع الاقتصادى فى هياكلها الاقتصادية وأيضاً على درجة عالية من التقدم الاقتصادي.

وعلى ذلك، فالمشكلة الأساسية التى تواجه الدول النامية تتعلق بخلق جهاز إنتاجى متنوع، ومن ثم من الأهمية بمكان تحقيق التغيرات الهيكلية المواتية بهدف تنويع الاقتصاديات للدول الأعضاء من خلال تشجيع التصنيع، وخلق فرص عمل حقيقية، ومحاولة زيادة الدخل القومى بصفة عامة. ولكن تحقيق هدف التغير الهيكلى فى إطار من التكامل الاقتصادى بين الدول النامية يتطلب استثمارات سواء محلية أو أجنبية.

وتستطيع الدول النامية من خلال التكامل الاقتصادى بينها واتباع ترتيبات دفع ملائمة وتنسيق للسياسات الاستثمارية من أجل تجنب ازدواجية إقامة مشروعات مشتركة كبيرة أن توفر فى النقد الأجنبى المتاح اها بغرض توفير متطلبات الاستيراد اللازمة لصناعتها وتنميتها بصفة عامة، هذا فضلاً عن أن التكامل الاقتصادى بين الدول النامية لا يجذب فقط الاستثمارات المحلية ولكن الاستثمارات الأجنبية أيضاً، ويزيد من القوة التفاوضية للدول الأعضاء. وأخيراً فإن التكامل الاقتصادى بين الدول النامية يتيح تحقيق بعض الوفورات الخارجية

من خلال المعرفة التنظيمية، التقدم التكنولوجي، الاختراع والتجديد ... ألخ التى يمكن أن تنتشر كنتيجة لزيادة الإنتاجية فى الدول الأعضاء فى التكامل.

وعلى ذلك يمكن اعتبار التكامل الاقتصادى بين الدول النامية وسيلة من وسائل تحقيق التنمية الاقتصادية، وتتركز الصلة بين التنمية الاقتصادية والتكامل الاقتصادى للدول الأعضاء عن طريق التصنيع وإقامة مشروعات جديدة مشتركة [٤٠] .

والمشروعات المشتركة قد تكون حكومية أو تابعة للقطاع الخاص. وطالما تعانى دول الكوميسا من مشاكل مديونية خارجية (حيث تعد من الدول المثقلة بالديون، فتبلغ نسبة إجمالى ديون الكوميسا إلى الناتج المحلى الإجمالى ٦٤,٩٪ فى عـــام ١٩٩٧ [٤١]) وهى مشاكل لا تتيح فائضاً يمكن من خلاله إنشاء مشروعات حكومية، فيجب أن تحظى المشروعات المشتركة للقطاع الخاص باهتمام أكبر من جانب واضعى السياسات الاقتصادية فى الدول الأعضاء.

على أن تحديد المجالات من حيث الصناعات أو النشاطات التى يمكن أن تؤحذ فى الاعتبار عند تقديم الأولويات أمام المشروعات المشتركة لا يعد موضوع هده الدراسة. ولكن يمكن تصور بعض الاعتبارات الأساسية الواجب مراعاتها.

أولاً: يمكن التركيز على المشروعات المشتركة التى تتمتع بمزايا تنافسية محتملة Potential Competitive Advantageوهو مفهوم أكثر شمولاً عن مفهوم الميزة النسبية الاستاتيكية.

ثانياً: إن القول بضرورة التركيز على الصناعة أو الزراعة أو الطاقة هو رأى يفتقد إلى الشمول والبعد الزمني. فقد يكون للتجارة فى الخدمات والمعلومات والبحوث أهمية لا تقل عن الإنتاج المادى سواء الصناعى أو الزراعية إنما يجب إعطاء المجالات الأخرى المذكورة الاهتمام الواجب.

الخلاصة:

يرجع الأداء الضعيف لصادرات دول الكوميسا إلى حقيقة أن هيكل السوق فى معظم الدول الأعضاء لا يفى بالشروط التى يسفر فيها تحرير التجارة عن خلق التجارة. كما أن حجم التجارة بين مصر ودول الكوميسا متواضع، والميزان التجارى المصرى فى حالة عجز مع هذه الدول، وهو ما يعنى أنه فى هذه المرحلة من النمو الاقتصادى ليس هناك محل التركيز فقط على الآثار الاستاتيكية للتكامل الاقتصادي. ومن ثم كان التركيز أيضاً على الآثار الديناميكية بتشجيع الاستثمارات المصرية والمشروعات المشتركة فى دول الكوميسا.

تواجه صادرات دول الكوميسا العديد من القيود والمعوقات، سواء كانت خارجية أو محلية أو إقليمية. فيرجع الأداء الضعيف لصادرات دول الكوميسا إلى القيود التجارية التى تفرضها دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD والصدمات الخارجية ذات الأثر السلبي. كما أن السياسات التجارية والاستثمارية تعتبر عاملاً مساهماً فى تهميش تجارة هذه الدول فى التجارة العالمية والإقليمية. كما أسفر التنفيذ الفعلى للمعاهدة المؤسسة للكمويسا عن بعض الصعوبات، لعل أهمها يتعلق بتنفيذ التخفيضات فى الرسوم الجمركية، كما ظهرت أيضاً بعض المعوقات بشأن تطبيق قواعد المنشأ حتى تكتسب سلعة ما صفة المنشأ الوطني.

لقد نصت المعاهدة المؤسسة للسوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا "الكوميسا" على ضرورة اتباع التدرج فى تطبيق صور ومراحل الكامل الاقتصادى الإقليمى المختلفة، بحيث تبدأ من أقل المستويات وتتدرج إلى أعلى المستويات وهي: منطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي، السوق المشتركة، الاتحاد الاقتصادى (الجماعة الاقتصادية).

أما التنفيذ الفعلى للمعاهدة المؤسسة للكوميسا، فقد أسفر عن أنها لم تخرج عن اتفاقية التجارة التفضيلية، ولم تصل الآن إلى مرحلة منطقة التجارة الحرة المزمع إنشاؤها فى بداية أكتوبر ٢٠٠٠. هذا بالرغم من أن المعاهدة المشار إليها تضمنت نصاً واضحاً بشأن وضع تعريفة خارجية موحدة مع العالم الخارجى فى بداية أكتوبر ٢٠٠٤، لكى يتحقق الاتحاد الجمركى بين دول الكوميسا، إذا من المتوقع أن تواجه دول الكوميسا مشاكل فى هذا الصدد.

إن أهمية التكامل الاقتصادى لدول الكوميسا تنشأ أساساً من الفرص التى يتيحها هذا التكامل لدفع الموارد نحو الاستثمارات، اتساع السوق المحلي، التصنيع بكفاءة اقتصادية أعلى عن طريق استغلال اقتصاديات الحجم وفرص التكامل الرأسى والمشاركة فى الإنتاج. وإذا تحقق اتساع الأسواق، وتحسين مدخلات الموارد، وزيادة الأحجام الافتراضية لناتج المنشأة، سوف يؤدى التكامل إلى جذب الاستثمار الخاص والأجنبي. كما أن التكامل قد يساعد أيضاً على تخفيض الاعتماد الخارجى ويساعد على زيادة القوة التفاوضية للدول الأعضاء.

جدول (١) متوسط معدل النمو السنوى لصادرات دول الكوميسا

الـــــدول	١٩٨٠-١٩٨٥	١٩٨٥-١٩٩٠	١٩٩٠-١٩٩٥	١٩٩٠-١٩٩١	١٩٩١-١٩٩٢	١٩٩٢-١٩٩٣	١٩٩٣-١٩٩٤
مصر	-٧,١	٦,٤	٢,٧	٤١,٥	-١٦,٦	-٢٦,٥	٥٤,٣
السودان	-٤,٩	-٦,٢	-١١,٧	-١٨,٤	٤,٦	٣٠,٧	٢٥,٧
أنجولا	٣,٧	١٦,٦	-٢	-١٢,٧	٨,٩	-٢٣,٧	٦
بوروندي	١٠,٧	-١٠	٦,٥	٢٠.	-٢٠	-٥,٦	٥٨,٨
جزر القمر	٠,٨	٢	-١٣,١	٣٨,٩	-١٢	٠	-٥٠
الكونغو	٤,٦	-٠,٩	١,٧	٤,٩	١٥,١	-٩,٧	-١٠,٣
جيبوتي	٤,٩	٢٤,٣	١٢,١	٦١	-٢١,١	٤٥,٣	٨,٣
إثيوبيا	-٢,٦	-٠,٩	١١,٩	-٣٦,٦	-١٠,٦	١٧,٨	٨٦,٩
كينيا	-٤,٥	-٠,٤	١٢,٥	٧,٤	٢١	-٠,٢	٢٠,٤
مدغشقر	-٥,٣	١,٧	٤,٤	-٤,٤	-٩,٢	-٥,٨	٥٥,٦
مالاوي	-١,٦	٨,٤	-٤	١٣,٢	-١٨,٩	-١٦,٤	١,٦
موريشيوس	١,٢	١٩,٩	٤,٨	٠	٨,٥	٠,٢	٣,٧
ناميبيا	٠	١,٤	٤,٣	١١,٨	١٠,٥	-٣,٩	٢,٤
رواندا	٤	-٢,٥	-٢٢	-١٨,٤	-٢٨	-١٧,٩	-٦١,٨
سيشل	٦.٨	١٧,٧	-٠,١	-١٢,٥	-٢	٦,٢	٢
سوازيلاند	-١٣,٦	٢٣,٩	١٠,٨	٦,٨	٧,٤	٧,٢	١٤,٣
أوغندا	٦,١	-١٧,٣	٢٦,٤	٣٦,١	-٢٩	٢٦,١	١٣٦,٩
تنزانيا	-١٥,٤	٧,٧	١٠,٥	-١٧,٦	٢١,٦	٨,٢	١٥,٣
زامبيا	-١١,٤	١٤,٨	-٢,٣	-١٧,٨	٩,٤	-١٥	-١,٤
زيمبابوي	-٥,٣	٨,٥	٥	-١١,٥	-٥,٨	٨,٥	٢٠,٢
دول الكوميسا	-١,٣٦	٦,٣٧٥	٤,٠٩	٤,٥٨٥	-٣,٣١	١,٢٧٥	١٩,٤٥
الدول النامية	-٣,٦	١٢,٣	١١				
العالم	-٠,٧	١٢,٤	٧,٤				

SOURCE: UNCTAD. HANDBOOK OF INTERNATIONAL TRADE AND DEVELOPMENT STATISTICS.

بالنسبة لمتوسط معدل النمو السنوى لصادرات الدول النامية و العالم، المصدر التالي، ورقة مقدمة لمؤتمر الصادرات المصرية و تحديات القرن الحادى

والعشرين، ١٦-١٧ أكتوبر ١٩٩٩ القاهرة.

Dr. Hanaa Khei El-Din, Egypt's Exports Under Liberization, Performance and Constraints (1998-1980) Table 2 p. 3

شكل (١- ب) متوسط معدل النمو السنوى لصادرات دول الكوميسا والدول النامية والعالم

شكل (٢) الخسارة فى حصيلة صادرات بعض دول الكوميسا نتيجة لحركات أسعار صادراتها من السلع عام ١٩٩٨

المصدر: الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير التجارة والتنمية عام ١٩٩٩، ص٥٧

جدول (٢) نصيب صادرات دول الكوميسا من إجمالى الصادرات السلعية للعالم

السنة	صادرات دول الكومسيا	صادرات العالم	النسبة المئوية
١٩٨٠	١١٣١٩	٢٠٢٢٤٠٠	٪ ٠,٥٦
١٩٨٢	٨٧٥٨	١٨٦٣٨٦٩	٪ ٠,٥٦
١٩٨٤	٩٢٩٣	١٩٣٤٩٤٢	٪ ٠,٥٦
١٩٨٦	٩١١٨	٢١٥٨٧٩٨	٪ ٠,٥٦
١٩٨٨	١٢٥٢٠	٢٨٦٤٥٠١	٪ ٠,٥٦
١٩٩٠	١٤١٧٩	٣٤٩٠٩٠٩	٪ ٠,٥٦
١٩٩٢	١٣٤٩٢	٣٧٥٥٨٤٢	٪ ٠,٥٦
١٩٩٤	١٤٣٥١	٤٢٧٩٢٠٨	٪ ٠,٥٦
١٩٩٦	١٨٤٥٦	٥٣٢٩٦٥٧	٪ ٠,٣٥

Source: UNCTAD, Handbook of International Trade and Developments statistics,

جدول (٣) معدلات التبادل التجاري لدول الكوميسا (١٩٨٧ - ١٠٠)

السنوات ١٩٨٠ - ١٩٩٦

الدول	١٩٨٠	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
أنجولا	٠,٠	١٠٠	٧٦,٢	٩٤,٠	١١٩,٠	٩٨,٦	١٠٤,٨	٩١,٤
بوروندى	١٣٢,٢	١٠٠	١١٤,٢	٨٧,٨	٧١,٢	٧٨,٧	٧١,٧	١٠٥,٧
جزر القمر	١٣٠,٣	١٠٠	١٠٤,٩	١٠٣,٣	١٠٠,٨	١٢١,٧	١٠٤,٦	١٤٠,١
الكونغو	١٣١,٢	١٠٠	٨٢,٩	١٠٣,٦	٨٢,٦	٨٥,٦	٩٩,٩	٧٢,٦
اثوبيا	٠,٠	١٠٠	١٠٢,٩	١٢٨,٩	١٠٧,٢	١٠٩,٧	١٦٢,٦	١٢٤,٧
كينيا	١٢٩,٤	١٠٠	١٠٣,٨	٩٧,٥	٩٣,٢	١٠٢,٦	١٠٢,٤	١٢٠,١
مدغشقر	٨١,٩	١٠٠	٩٤,٨	٨٩,٥	٧٤,٨	٦٧,٧	٦٩,٠	٦٩,٨
مالاوى	١١٨,١	١٠٠	٩٢,٦	١٠٠,١	١٠٨,٠	١١٣,٩	٩٢,٨	٨٢,٦
موريشيوس	٨٦,٣	١٠٠	٩٦,٢	٩١,٥	٩٤,٤	٩٣,٣	٩٣,٤	٨٨,٥
نامبيا	١٢٧,٧	١٠٠	١١٥,١	١١٥,٣	١٠٣,٨	٩٤,٧	٨٧,٣	٨٥,١
رواندا	١٤٣,٠	١٠٠	١٢١,٣	١٠٢,١	١٠٠,٨	٢٠٣,٩	١٧٢,٤	١٨٩,٩
سيشل	٠,٠	١٠٠	١٠٢,١	٨٩,٠	٩٠,٩	٨٣,٣	١١٦,٢	١٠٤,٠
السودان	٩٦,٩	١٠٠	١٠٨,٨	١١٢,٨	١٣٥,٠	١٠٠,٣	٠,٠	٠,٠
سوازيلاندا	٣.١٠٣	١٠٠	١٠٠,٣	١٠٥,٠	٩٥,٩	٩٤,٣	١٠١,٦	١١٠,٨
أوغندا	٠,٠	١٠٠	٩٩,٨	٩٥,١	٧٦,٠	٦٩,٧	٦٣,٠	٥٨,٩
زامبيا	٨٦,٤	١٠٠	١٢٢,٠	٦٤,٥	٨٣,٣	٧١,١	٥٣,٣	٥٢,٢
زيمبابوى	١٠٠,٠	١٠٠	١٠٢,٩	٩٣,٦	٨٦,٧	٩٥,٣	٨٠,٦	٨١,٣
مصر	١٨٤,٨	١٠٠	٨٢,٨	٨١,٠	٨٦,٨	١٠٧,٨	١٠٦,٨	١٠٦,٤
المتوسط	٩١,٧٥	١٠٠	١٠١,٣١	٩٧,٤٨	٩٥,٠٣	٩٩,٥٧	٩٣,٤٧	٩٣,٥٦

Source: the World Bank, African development indicators, 1997, p 89 .

جدول (٤) نصيب كل من أفريقيا وآسيا في أسواق التصدير العالمية لبعض السلع الأولية (نسبة مئوية) ١٩٧٠ و ١٩٩٣

السلعة	أفريقيا			آسيا		
	١٩٧٠	١٩٩٣	نسبة التغيير ٪	١٩٧٠	١٩٩٣	نسبة التغيير ٪
الكاكاو	٨٠,٣	٦٠,١	-٢٠,٢	٠,٤	٢٠,٠	١٩,٦
البن	٢٤,٦	١٤,٣	-١٠,٣	٤,٩	١٠,٩	٦,٠
الأخشاب	١٣,٤	٧,٣	-٦,١	٤٣,٣	٥٢,٥	٩,٢
القطن	٣٠,٧	١٧,٢	-١٣,٥	١٦,٦	٣٥,٦	١٩,٠

Source : African Development Bank, African Development Report, 1999 Oxford University Press, P 85

شكل (٣): نصيب الصادرات الصناعية المتوقعة والفعلية من إجمالى صادرات بعضدول الكوميسا عام ١٩٩٠

Source: A. Wood and J. Mayer, "Africa's export structure in comparative perspective" (Geneva: UNCATD, 1998).

جدول رقم (٥-أ) : هيكل صادرات دول الكوميسا المصدرة للبترول

(متوسط قيم عامى ١٩٩٤-١٩٩٥)

الدولة	أنجولا		الكونغو	
السلعة	القيمة بالمليون	نسبة مئوية من إجمالي الصادرات	القيمة بالمليون	نسبة مئوية من إجمالي الصادرات
البترول الخام	٢٦١٢,٨٤	٩١,٦٩	٦٩٢,٩٧	٦٤,٩٠
اللؤلؤ	١٠٤,٧١	٣,٦٧	١٤٥,٩١	١٣,٦٧
منتجات البترول	٨١,٦٢	٢,٨٦	٢٨,٧٦	٢,٦٩
محاريات طازجة ومجمدة	١٦,٢٤	٠٥٧.	٢,٧٥	٠,٢٦
مواد السنفرة الطبيعية	١,٦٧	٠,٠٦	٥,٠٧	٠,٤٧
غاز طبيعي ومصنع	٨,٦٢	٠,٣٠		
صفقات خاصة	٤,٧٢	٠,٣٠		
سمك طازج ومثلج ومجمد	٣,٩٥	٠,١٤		
معادن خردة دون الحديد	٣,٠٠	٠,١١		
البن ومشتقاته	١,٩٤	٠,٠٧		
الخشب الخام ومنتجاته			١١.١٥٣	١٤,٣٣
سكر وعسل نحل			١٠,٠٧	٠,٩٤
ذهب خام			٢,٣٤	٠,٢٢
صادرات أخري	١٠,٢١	٠,٣٦	٢٦,٧٧	٢,٥٢
المجموع	٢٨٤٩,٥٠	١٠٠	١٠٦٧,٧٤	١٠٠

Source: UNCTAD, Handbook of International Trade and Development statistics, 1997/1996, UN, NYs 1999 .

جدول رقم (٥ب): هيكل صادرات دول الكوميسا التى تتركز صادراتها فى سلعة أو اثنتين زراعية .

الدولة	أوغندا		إثيوبيا		مالاوي		بوروندي	
السلعة	القيمة بالمليون دولار	نسبة مئوية من إجمالي الصادرات	القيمة بالمليون دولار	نسبة مئوية من إجمالي الصادرات	القيمة بالمليون دولار	نسبة مئوية من إجمالي الصادرات	القيمة بالمليون دولار	نسبة مئوية من إجمالي الصادرات
البن ومشتقاته	٣٤٨.٣٧	٨٢.٦٥	٢٢٢,٥٢	٦٢.١٦	١٥.١٣	٤.٠٦	٦٧,٩٠	٦١.١٧
سمك ومحاريات طازج ومثلج ومجمد	٢٠.٧٥	٤.٩٣						
الجلود دون الفراء وجلود مدبوغة	١٤.٥٠	٣,٤٤	٦٠,٤٥	١٦,٨٨			٢.٠٣	١,٨٢
القطن	١٠.٣٢	٢,٤٥	١,٨١	٠,٥١	٣,٤٢	٠,٩٢	٣,٢٨	٢,٩٥
التبغ غير المصنع	٥.٧١	١,٣٦			٢٤٤.٧٧	٦٥,٧٥	١.٥٨	١.٤٢
البذور لاستخراج الزيت	٣,٦١	٠,٨٦	١٢,٣١	٣.٤٤				
خضروات طازجة ومحفوظة	٣,٤١	٠,٨١	١٤.٠٣	٣,٩٢	٥.٨٤	١,٥٧		
ذرة غير مطحون	٢,٥٠	٠,٥٩						
مواد خضروات خام	٢,٢٥	٠,٥٣	٤,٩٢	١.٣٨				
أصباغ			٢,٦٢	٠,٧٣				
زيت نباتى مطبوخ			١,٤٠	٠,٣٩				
الشاى وقرائنه					٢٨,٢٤	٧,٥٨	٦.٧٨	٦.١١
سكر وعسل النحل					٢٢.٢٠	٥,٩٦		
منسوجات وأقمشة قطنية					٩.٢٨	٢,٤٩	٠,٦٩	٠,٦٢
ملابس داخلية تريكو وخلافة					٧,٢٦	١,٩٥		
مشروبات كحولية					٢,٢٤	٠,٦٠		
الذهب لأغراض غير النقدية							٢١.١٦	١٩.٠٧
حديد وصلب ومعادن							٢.٢٨	٢,٠٥
اللؤلؤ							٠,٧٦	٠,٦٨
التوابل								
علف حيوان								
سلع أخرى مصنعة								
فواكة ومكسرات طازجة ومجففة							١,٠٨	٠,٩٨
أسمنت وجير ومواد بناء								
أدوات منزلية								
صفقات خاصة								
صادرات أخرى	١٠.٠٨	٢,٥٨	٣٧,٩٣	١٠,٥٩	٣٣.٩٠	٩.١٢	٣,٤٨	٣,١٣
المجموع	٤٢١,٥٠	١٠٠,٠٠	٣٥٨,٥٠	١٠٠,٠٠	٣٥٧,١٤	١٠٠,٠٠	١١١,٠٠	١٠٠,٠٠

Source :UNCTAD.Handbook of international Trade and Development Statistics, 1996/1997, UN.NY1999.

جدول رقم (٥جـ): هيكل صادرات دول الكوميسا التى تتضمن صادراتها العديد من السلع الزراعية الأولية (متوسط قيم عامى ١٩٩٤-١٩٩٥)

الدولة	السودان		تنزانيا		مدغشقر	
السلعة	القيمة بالمليون دولار	نسبة مئوية من إجمالي الصادرات	القيمة بالمليون دولار	نسبة مئوية من إجمالي الصادرات	القيمة بالمليون دولار	نسبة مئوية من إجمالي الصادرات
القطن	١٦٤,٦٨٧	٣١,٥٥	٩٣,٥٧٨	١٧,٦٤		
البن ومشتقاته			١١٠,١٢	٢٠,٧٦	٨٠,٩٠٧	٢٣,٩
مواد خضروات خام	١٢٨,٢١	٢٤,٥٦			٧,٩٠٤	٢,٣٣
بذور لاستخراج الزيت الناعم	٥٩,٢٧٢	١١,٣٥				
بقوليات	٣٤,٧٠١	٦,٦٥				
زيوت خضروات ثابتة	٢٩,٧٦٢	٥,٧				
حيوانات لحوم حية	١٨,٦٧٥	٣,٥٨				
علف حيوان	١٨,٢١٤	٣,٤٩				
سكر وعسل نحل	١٢,٧٠٦	٢,٤٣			١١,١٦١	٣,٣
خضروات طازجة ومحفوظة	١٠,٩٨٦	٢,١				
جلود حيوانات دون الفراء	٩,٠٨٥	١,٧٤				
فواكه ومكسرات طازجة ومجففة			٤٨,٥٧٨	٩,١٦	٨,٧٧٤	٢,٥٩
التبغ الخام			٢٤,٦٤	٤,٦٤		
سمك ومحاريات طازج ومثلج ومجمد			٣٦,٤٢٣	٦,٨٧	٥٧,١٠٣	١٦,٨٧
اللؤلؤ			١٩,١٦٧	٣,٦١		
الشاى وقرائنه			١٦,٤٥٢	٣,١		
خضروات طازجة ومحفوظة			١٤,٣٩٥	٢,٧١		
النحاس			١٤,٢٧٢	٢,٦٩		
معادن خام أخرى					٩,٤٥٩	٢,٧٩
منسوجات قطنية					٩,٢٧٣	٢,٧٤
فواكه محفوظة و مجهزة					٨,٥٨٧	٢,٥٤
معادن أساسية					٨,١٣٤	٢,٤
التوابل					٥٨,٣	١٧,٢٢
صادرات أخرى	٣٥,٧٠٢	٦,٨٥	١٥٢,٨٧٧	٢٨,٨٢	٧٨,٩١٥	٢٣,٣٢
المجموع	٥٢٢,٠٠٠	١٠٠	٥٣٠,٥٠٢	١٠٠	٣٣٨,٥٢	١٠٠

Source :UNCTAD.Handbook of international Trade and Development Statistics, 1996/1997. UN.NY1999 .

جدول رقم (٥ د): هيكل صادرات دول الكوميسا ذات التنوع في هياكلها الاقتصادية

(متوسط قيم عامي ١٩٩٤ - ١٩٩٥)

الدولة	مصر		زيمبابوي		كينيا		موريشيوس	
السلعة	القيمة بالمليون دولار	نسبة مئوية من إجمالي الصادرات	القيمة بالمليون دولار	نسبة مئوية من إجمالي الصادرات	القيمة بالمليون دولار	نسبة مئوية من إجمالي الصادرات	القيمة بالمليون دولار	نسبة مئوية من إجمالي الصادرات
بترول خام ومشتقات البترول	٣٦,٣١٠	١٢٥٥,٩٦٤		٠	٤,٦٣	٧٩٧,٤٥		
غزل المنسوجات	١٠,٢٦	٣٥٤,٧٢٦						
القطن	٥,٧١	١٩٧,٦٢٥	٢,٩١	٥٥,٤٤٦				
منسوجات قطنية وغيرها	٥,٥٩٠	١٩٣,٥١٣	١,٤٢	٢٧,٠٤٤			٢,٣٨	٣٤,٣٧٦
ألومنيوم	٥,٢٧	١٨٢,٢٧٦						
ملابس داخلية وخارجية	٤,١٩٠	١٤٤,٨٢٧					٥٢,٩٩	٧٦٤,٧٥
خضروات طازجة ومحفوظة	٣,٣٠	١١٤,١٦٥	١,٦٣	٣١,٠٦١	٧,٩	١٣٦,٧٥		
التبغ غير المصنع			٢٩,٣٧	٥٥٩,٩١١				
الحديد وصلب وخلافة			٨,٦٣	١٦٤,٦١	٥,٩٧	١٠٢,٨٨٨		
الذرة غير المطحونة			٤,٧١	٨٩,٨٤٥				
السكر وعسل النحل			٤,٥٣	٨٦,٤٦١			٢٤,٢٣	٣٤٩,٧١٨
النيكل ومعادن أخرى			٨,٢٥	١٥٧,٤٣				
قطع أثاث			١,٣٧	٢٦٢,٠٦				
الشاى وقرائنة					٢١,٤٢	٣٦٨,٩٣٩		
البن وبدائلة					١٥.٩٩	٢٧٥,٣٣٣		
فواكه محفوظة ومجهزة					٣,٢١	٥٥,٢٢٥		
أسمنت وجير					٢,٢٢	٣٨,٢٨٨		
صابون ومنظفات					٢,١١	٣٦,٣٢٥		
أسماك مجهزة ومحفوظة							٢,٢٤	٣٢,٢٩١
لؤلؤ							١,٨٤	٢٦,٥٧٦
ساعات ومنبهات							١,٨٣	٢٦,٣٤٢
صادرات أخرى	٢٩,٣٧	١٠١٥,١٤٧	٣٧,١٨	٧٠٨,٥٣١	٣٦,٥٥	٦٢٩,٥٠٦	١٤,٤٩	٢٠٩,٠٩٦
المجموع	١٠٠	٣٤٥٨,٣٤٣	١٠٠	٢٠٢٨,٨٤٨	١٠٠	١٧٢٢,٣٢٤	١٠٠	١٤٤٣,١٤٩

جدول (٦) : التوزيع الجغرافى لصادرات دول الكوميسا (القيمة بالمليون دولار أمريكى)

الدولة	السنة	العالم	أفريقيا	أمريكا	الاتحاد الأوروبى	آسيا باستبعاد الاتحاد السوفيتى السابق	دول آخرى	أهم الدول			
		٣٦٩٧,٥	١٦	٢٥١٧	١٠٥١,٧	١١٢		الولايات المتحدة	المملكة المتحدة	فرنسا	هولندا
أنجـــولا	١٩٩٣						٪ ٠,١	٢٤٦٠	٣١٦	٣٠٠	١٦٧,١
		٪ ١٠٠,٠	٪ ٠,٤	٪ ٦٨,١	٪ ٢٨,٤	٪ ٣,٠		٪ ٦٦,٥	٪ ٨,٥	٪ ٨,١	٪ ٤,٥
		١١,٤	–	٣,٢	٥,١	–		الولايات المتحدة	فرنسا	ألمانيا	
جزر القمر	١٩٩٥						٪ ٢٧,٠	٣,٢	٤,٢	٠,٩	
		٪ ١٠٠,٠	–	٪ ٢٨,٤	٪ ٤٤,٦	–		٪ ٢٨,٤	٪ ٣٦,٥	٪ ٨,٠	
		٩٤٨,٥	٢٢	٤٤٠,٧	٣٤٠,٢	٣		الولايات المتحدة	إيطاليا	فرنسا	أسبانيا
الكونغـو	١٩٩٤						٪ ٠,٤	٣٩٩,٢	١٩٨,٢	٥٨,٢	٢٩
		٪ ١٠٠,٠	٪ ٣,٢	٪ ٤٦,٥	٪ ٢٥,٩	٪ ١٤,٩		٪ ٤٢,١	٪ ٢٠,٩	٪ ٦,١	٪ ٣,١
		١٥,٩	١,٤	–	٩,٤	٢,٦		فرنسا	السعودية	اليمن	الصومال
جيبـوتي	١٩٩٣						٪ ١٥,٧	٩,١	١,٦	٠,٧	٠,٧
		٪ ١٠٠,٠	٪ ٨,٨	–	٪ ٥٩,٠	٪ ١٦,٥		٪ ٥٧,٤	٪ ١٠,٠	٪ ٤,٣	٪ ٤,٢
		٣٥٣٤,٤	١٧٠,١	٤٧٤,٩	١٦١٤,٤	١٠٨٤,٤		الولايات المتحدة	إيطاليا	هولندا	إسرائيل
مـصـر	١٩٩٦						٪ ٥,٤	٤٥٩,٩	٤٣٨,٤	٣٦٤,٨	٣٤٣,٦
		٪ ١٠٠,٠	٪ ٤,٨	٪ ١٣,٤	٪ ٤٥,٧	٪ ٣٠,٧		٪ ١٣,٠	٪ ١٢,٤	٪ ١٠,٣	٪ ٩,٧
		٢٠١,٧	٢٧,١	٢٠,٣	٨٤	٦٩,٤		ألمانيا	اليابان	جيبوتي	السعودية
أثيـوبيـا	١٩٩٣						٪ ٠,٥	٣٩,٧	٣٨,٣	٢٤,٣	١٩,٩
		٪ ١٠٠,٠	٪ ١٢,٤	٪ ١٠,١	٪ ٤١,٦	٪ ٢٤,٤		٪ ١٩,٧	٪ ١٩,٠	٪ ١٢,١	٪ ٩,٩
		١٩٩,٤	٨٩٣,٢	٥٦,٦	٦٨٨,١	٢٣٢,٤		أوغندا	تنزانيا	المملكة المتحدة	ألمانيا
كـينيـا	١٩٩٦						٪ ٦,٢	٣٠٦,٤	٢٣٩,١	٢١٥,٨	١٥٤,٤
		٪ ١٠٠,٠	٪ ٤٤,٨	٪ ٢,٨	٪ ٣٤,٥	٪ ١١,٧		٪ ١٥,٤	٪ ١٢,٠	٪ ١٠,٨	٪ ٧,٧
		٣٥٩,٨٧٤	٥٥,١	٢٤,٦	٢١٥,٧	٤١,٥		فرنسا	ألمانيا	الولايات المتحدة	اليابان
مدغشقر	١٩٩٥						٪ ٦,٥	١٠٢,٢	٢٩,٩	٢٣,٧	٢٢,٣
		٪ ١٠٠,٠	٪ ١٥,٣	٪ ٦,٨	٪ ٥٩,٩	٪ ١١,٥		٪ ٢٨,٤	٪ ٨,٣	٪ ٦,٦	٪ ٦,٢

تابع جدول (٦) : التوزيع الجغرافى لصادرات دول الكوميسا (القيمة بالمليون دولار أمريكى)

الدولة	السنة	العالم	أفريقيا	أمريكا	الاتحاد الأوربى	آسيا باستبعاد الاتحاد السوفيتى السابق	دول آخرى	أهم الدول			
		٤٣٣,٣	٨٢	٦٣,٧	٢٠٦,٩	٣٢,٧		ألمانيا	الولايات المتحدة	الإتحاد الجمركي لجنوب افريقيا	هولندا
مالاوي	١٩٩٥						٪ ١١,٢	٥٨,٩	٥٧	٤٤,٨	٣٩,٤
		٪ ١٠٠,٠	٪ ١٨,٩	٪ ١٤,٧	٪ ٤٧,٧	٪ ٧,٥		٪ ١٣,٦	٪ ١٣,١	٪ ١٠,٣	٪ ٩,١
		١٦٩٩,٤	٧٩,٦	٢٤٢,٢	١٣١٥,٦	٣٣		المملكة المتحدة	فرنسا	الولايات المتحدة	ألمانيا
موريشوس	١٩٩٦						٪ ١,٧	٦٠٠,٣	٣٦٢,٦	٢٢٧,٥	٩٣,٦
		٪ ١٠٠,٠	٪ ٤,٧	٪ ١٤,٣	٪ ٧٧,٤	٪ ١,٩		٪ ٣٥,٣	٪ ٢١,٣	٪ ١٣,٤	٪ ٥,٥
		١٣٩,٤	٢,٢	٥٣,١	٣٩,٩	٤٤,٢		الولايات المتحدة	اليمن	المملكة المتحدة	سنغافورة
سيشيل	١٩٩٦						٪ ٠,٧	٥٢	٢٩,٤	١٢,٨	١٢,٨
		٪ ١٠٠,٠	٪ ١,٦	٪ ٣٧,٤	٪ ٢٨,٦	٪ ٣١,٧		٪ ٣٧,٣	٪ ٢١,١	٪ ٩,٢	٪ ٩,١
		١٧١,٤	١٩	١٥,٧	١٠٨,٩	٤,٧		المملكة المتحدة	بلچيكا	أسبانيا	الولايات المتحدة
أوغندا	١٩٩٢						٪ ١٣,٥	٣٥,٦	٢١,١	١٥,٩	١٤
		٪ ١٠٠,٠	٪ ١١,١	٪ ٩,١	٪ ٦٣,٦	٪ ٢,٧		٪ ٨٠,٨	٪ ١٢,٣	٪ ٩,٣	٪ ٨,١
		٤١٦	٣٤,٨	٢٩,٢	١٦٧,٥	١٤٠,٨		الهند	ألمانيا	المملكة المتحدة	هولندا
تنزانيا	١٩٩٠						٪ ١٠,٤	٦٩,٣	٥١,٥	٤٤	٢٢,٣
		٪ ١٠٠,٠	٪ ٨,٤	٪ ٧,٠	٪ ٤٠,٣	٪ ٣٣,٩		٪ ١٦,٧	٪ ١٢,٤	٪ ١٠,٦	٪ ٥,٤
		٩٢٠,٥	٧٣,٥	٣,٣	٥٦٦,٤	٢٧٤		اليابان	بلچيكا	فرنسا	باكستان
زامبيا	١٩٩٣						٪ ٠,٣	١٢٢	٩٩,٤	٩٤,٩	٨٣,٣
		٪ ١٠٠,٠	٪ ٨,٠	٪ ٠,٤	٪ ٦١,٥	٪ ٢٩,٨		٪ ١٣,٣	٪ ١٠,٨	٪ ١٠,٣	٪ ٩,١
		١٨٥٤,٦	٦٠١,١	١٠٩,٧	٧٤٣	٣٠٣,٣		الإتحاد الجمركي لجنوب افريقيا	المملكة المتحدة	ألمانيا	اليابان
زيمبابوي	١٩٩٥						٪ ٤,٨	٣٤٠,٨	٢٣٧,٢	١٥١,٩	١٤٥,٥
		٪ ١٠٠,٠	٪ ٣٢,٦	٪ ٥,٩	٪ ٤٠,٣	٪ ١٦,٤		٪ ١٨,٥	٪ ١٢,٩	٪ ٨,٣	٪ ٧,٩

Source : UN, 1996 International Trade Statistics Year Book , Vol . 1. Trade by Country , NY 1997.

جدول (٧): التجارة البينية لدول الكوميسا (١٩٨٠-١٩٩٦)

قيمة التجارة البينية (الصادرات بالمليون دولار)				
١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٦
٦٩٣	٤٠٧	٨٤٧	١٢٨٥	١٥٠٤
التجارة البينية لمجموعة دول الكوميسا (نسبة مئوية من إجمالى صادراتها)				
١٨٩٠	١١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٦
٪ ١٢,١٠	٪ ٥,٥٠	٪ ٧,٦٠	٪ ٩,٣٠	٪ ٩,٧٠

Source : UNCTAD. Handbook of international Trade and Development Statisiics, 1996/1997 UN.1999PS.34-35.

جدول (٨) : الميزان التجارى لمصر مع دول الكوميسا

السنوات ١٩٩٥-١٩٩٨ (القيمة بالمليون دولار)

السنة	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
إجمالي الصادرات	٣٢,٢٩	٢٨,٢٤	٣٧,٤٢	٣١,٢٩
إجمالي الواردات	١٤١,١١	١٣٣,٨٤	١٣٨,٨٣	١٢٦,٨٥
الميزان التجاري	-١٠٨,٨٢	١٠٥,٦ -	١٠١,٤١	٩٥,٥٦ -

المصدر : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، نقطة التجارة الدولية بيانات غير (منشورة) .

جدول (٩): التركيب السلعى لصادرات مصر إلى دول الكوميسا

السنوات ١٩٩٤-١٩٩٨ (نسبة مئوية)

السنة	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
يوريا	٢٥,٥	١٣,٠	٨,٥	٠,٠	١,٨
أرز	١٠,٢	١٤,٢	٢٠,٩	١٣,٦	٣٠,٨
أدوية	٨,٧	٦,٩	١٠,٩	٩,٥	١٠,٧
أدوات منزلية من الألومنيوم	٥,٥	٣,٥	٥,١	٨,٩	١,٤
أوعية من الزجاج	٣,٧	٤,٤	١,٩	٢,٣	٢,١
مصنوعات أخري من اللدائن	٢,٩	١,٩	١,٦	٢,١	١,١
زوايا وأشكال من حديد وصلب	٢,٨	٣,٩	٤,٣	٢,٠	٢,١
إطارات خارجية من المطاط	٢,٨	٠,٢	٠,٠	٠,٠	١,١
ألمونيوم لغير عبوات الغذاء	١,٩	٣,٨	٠,٠	٠,٠	٠,٠
كتب ومطبوعات	٠,٥	٠,٣	٠,٤	٠,٣	١,٨
سوبر فوسفات	٠,٤	٢,٧	٧,٩	٠,٠	٢,١
صادرات أخري	٣٥,١	٤٥,٢	٣٨,٥	٦١,٣	٤٥,٠
إجمالي الصادرات	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، نقطة التجارة الدولية بيانات غير (منشورة) .

جدول (١٠): التركيب السلعى لواردات مصر إلى دول الكوميسا

السنوات ١٩٩٤-١٩٩٨ (نسبة مئوية)

السلعة	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
شاي أسود	٥٦,٦	٥٤,٤	٤٦,٢	٥٢,٤	٥٣,٥
ورق تبغ	٢٦,٠	١٥,٥	١٥,٧	١٠,٥	١٣,٢
بذور سمسم	٥,٣	١٨,٩	١٩,٤	١٤,٠	١٨,٦
ألياف سيزال نسيجية	٢,٢	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٠
جمال حية	١,٨	٠,١	٠,٢	٠,٠	٣,٣
شاي أخضر	١,٣	٠,٠	٠,١	٠,١	٠,٠
واردات أخري	٦,٨	١٠,٣	١٧,٦	٢٢,٢	١١,٤
إجمالي الواردات	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، نقطة التجارة الدولية بيانات غير (منشورة) .

جدول(١١): التوزيع الجغرافى لصادرات مصر إلى دول الكوميسا

السنوات ١٩٩٥-١٩٩٨ (القيمة بالمليون دولار)

الـــدولـة	١٩٩٨		١٩٩٨		١٩٩٨		١٩٩٨	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
السودان	٢٤,٥	٧٥,٧٤	٢١,٠١	٧٤,٤	٢٥,٥٨	٦٨,٣٤	٢٢,١٩	٦٧,٧٢
أثيوبيا	١,١	٤,٠٦	٢,٦٦	٩,٤٢	٢,٤	٦,٤٢	١,٤٧	٤,٦٩
أنجولا	٠,٦	١,٧٣	٠,٨٦	٣,٠٤	٠,٥٣	١,٤٣	٠,٠٨	٠,٢٦
كينيا	٣,٤	١٠,٥٥	٠,٨٢	٢,٨٩	٢,٧	٧,٢٢	١,٧٦	٥,٦١
چيبوتي	٠,٦	١,٩٣	٠,٧٩	٢,٨١	٠,٩٧	٢,٥٩	٣,٥٤	١١,٣٣
تنزانيا	٠,٥	١,٥٢	٠,٦٨	٢,٣٩	١,٤١	٣,٧٧	٠,٣٧	١,١٩
أوغندا	٠,٥	١,٥٨	٠,٦١	٢,٧١	٠,٥	١,٣٤	١,١٥	٣,٦٦
الكونغو	٠,٣	١,٠٤	٠,٣٨	١,٣٦	٠,٧٣	١,٩٤	٠,٤٥	١,٤٣
رواندا	٠,٠	٠,٠٣	٠,١٧	٠,٦١	٠,٠٣	٠,٠٨	٠,٠٣	٠,٠٩
بوروندي	٠,٢	٠,٥٢	٠,١	٠,٣٦	٠,١	٠,٢٦	٠,١١	٠,٣٤
زيمبابوي	٠,٢	٠,٥٣	٠,٠٨	٠,٢٩	٠,٣٥	٠,٩٢	٠,٣٤	١,١
زامبيا	٠,٢	٠,٥٨	٠,٠٤	٠,١٣	٢,٠٥	٥,٤٧	٠,١٥	٠,٤٦
مالاوي	٠,٣	٠,١	٠,٠٢	٠,٠٦	٠,٠١	٠,٠٤	٠,٠١	٠,٠٣
مدغشقر	٠,٠	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠٣	٠,٠٢	٠,٠٥	٠,٦٤	٢,٠٦
جزر القمر	٠,٠	٠	٠,٠١	٠,٠٣	٠,٠١	٠,٠٣	٠	٠
ناميبيا	٠,٠	٠	٠	٠	٠	٠,٠١	٠	٠
سوازيلاند	٠,٠	٠,٠٨	٠	٠	٠,٠٣	٠,٠٧	٠	٠,٠١
أريتريا	٠,٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
موريشيوس	٠,٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
جزر سيشيل	٠,٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
الإجـــمـــالي	٣٢,٤	١٠٠	٢٨,٢٤	١٠٠	٣٧,٤٢	١٠٠	٣١,٢٩	٩٩,٩٨

المصدر : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، نقطة التجارة الدولية (بيانات غير منشورة) .

جدول (١٢) : التوزيع الجغرافى لواردات مصر من دول الكوميسا

السنوات ١٩٩٥ - ١٩٩٨ (القيمة بالمليون دولار)

الدولة	١٩٩٥		١٩٩٦		١٩٩٧		١٩٩٨	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
السودان	٢,٧٤	١,٩٤	٢٠,٨٣	١٥,٥٦	٢٢,٧١	١٦,٣٦	١٤,٨٣	١١,٦٩
أثيوبيا	٢٣,٥٨	١٦,٧١	١٥,٢٧	١١,٤١	١٧,٦٧	١٢,٧٣	٢١,٩٩	١٧,٣٣
أنجولا	٠	٠	٠	٠	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠٧	٠,٠٥
كينيا	٧٨,٦٧	٥٥,٧٥	٦٧,١١	٥٠,١٤	٧٣,٨٩	٥٣,٢٢	٦٣,٨٤	٥٠,٣٣
چيبوتى	٠	٠	٠,٠١	٠,٠١	٠	٠	٠	٠
تنزانيا	٢,١٣	١,٥١	٢,١٩	١,٦٤	١,٦٥	١,١٩	٢,٢٢	١,٧٥
أوغندا	٦,٥٦	٤,٦٥	٤,٧٩	٣,٥٨	٠,٨٧	٠,٦٢	٠,٢١	٠,١٧
الكونغو	١,٢٦	٠,٨٩	٣,١٩	٢,٣٨	٠,٢٤	٠,١٧	٠,١٢	٠,١
رواندا	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠,١١	٠,٠٩
بورندى	٠,٠٦	٠,٠٤	٠	٠	٠	٠	٠,٠٣	٠,٠٢
زيمبابوى	١١,٤٩	٨,١٤	٨,٣٤	٦,٢٣	٧,٨٧	٥,٦٧	٠,٩١	٠,٧٢
زامبيا	٤,٦٢	٣,٢٧	٠,٠٦	٠,٠٤	٠,٠٣	٠,٠٢	٠,٠٤	٠,٠٣
مالاوى	٩,٨٨	٧	١١,٤٦	٨,٥٦	١٣,٣٨	٩,٦٤	٢٢,٤٥	١٧,٧
مدغشقر	٠	٠	٠,٣٧	٠,٢٨	٠,٥١	٠,٣٧	٠	٠
جزر القمر	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
ناميبيا	٠,١١	٠,٠٨	٠,٢١	٠,١٥	٠	٠	٠	٠
سوازيلاند	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠٢	٠,٠١	٠	٠	٠	٠
أرتيريا	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
موريشيوس	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
جزر سيشل	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
الأجمالى	١٤١,١١	١٠٠	١٣٣,٨٥	١٠٠	١٣٨,٨٣	١٠٠	١٢٦,٨٢	١٠٠

المصدر: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، نقطة التجارة الدولية (بيانات غير منشورة) .

جدول (١٣) : متوسط تعريفات دول الـ OECD على الصادرات غير البترولية

لبعض دول الكوميسا (نسبة مئوية)

المصدر	متوسط OECD		الأتحاد الأوربي		الولايات المتحدة الأمريكية	
	التعريفة	هامش التفضيل	التعريفة	هامش التفضيل	التعريفة	هامش التفضيل
أنجولا	٠,٢	-١,٥	٠,٣	-٣,٢	٠,١	-٠,٤
الكونغو	٠,١	-١,٤	٠,٠	-٢,٢	٠,٣	-٠,٦
أثيوبيا	٠,٧	-١,٣	٠,١	-١,٩	٢,٠	٠,٤
كينيا	٠,٥	-٢,٠	٠,٤	-٢,٧	٠,٨	-١,٠
مدغشقر	٠,٥	-٢,٠	٠,٤	-٢,٧	٠,٨	-١,٠
مالاوى	١,١	-٢,٤	٠,١	-٣,٥	٥,٤	-٠,٦
موريشيوس	١,٣	-٣,١	٠,٢	-٣,٤	٦,٤	-١,٨
السودان	٠,١	-١,٥	٠,١	-١,٩	٠,٧	-١,٠
سوزايلاند	٠,٨	-٤,٤	٠,٥	-٤,٩	٣,٥	-١,٩
تنزانيا	٠,١	-٢,٣	٠,٠	-٢,٥	٠,٠	-٢,٤
أوغندا	٠,٩	-٢,٤	٠,٦	-٣,٠	٢,١	-٠,٣
زامبيا	٠,٣	-١,٧	٠,٥	-٢,٩	١,٤	-١,٤
زيمبابوى	٠,٩	-٢,٥	٠,٢	-٣,٣	٤,٠	-١,٠
دول أخرى						
كوريا	٦,٠	٠,٦	٧,٨	٤,٢	٧,١	٠,٧
تايوان	٦,١	٠,٩	٧,٥	٤,٠	٦,٨	٠,٧

هامش التعريفة التفضيلية (نسبة مئوية) تتمتع بها الدولة مقارنة بالمصدرين لنفس المنتجات .

وتشير القيمة السالبة أن الدولة تدفع متوسط تعريفات أقل من المصدرين الآخرين.

جدول (١٤): نسب تغطية القيود غير التعريفة لواردات دول الـ OECD من الدول الصناعية والنامية والأفريقية

مجموعة المنتج (وفقا لمعيار تصنيف التجارة الدولية)	نسب تغطية العوائق غير التعريفية		
	الدول الصناعية	الدول النامية	الدول الأفريقية
جميع البنود غير الوقود (٠ إلى ٩-٣)	٩,٧	١٦,٦	١٠,٨
جميع المواد الغذائية (٠ + ١+٢٢ + ٤)	٢٤,٦	١٧,١	٢٣,٤
الغذاء وماشية حية (٠)	٢٨,١	١٨,٢	٢٤,٥
بذور زيتية ومكسرات (٢٢)	١,٣	٣,٦	٦,٣
زيوت حيوانية ونباتية (٤)	٥,٧	٥,٧	٠,١
مواد زراعية (٢ - ٢٢ - ٢٧ - ٢٨)	١,٣	١,٣	٠,٣
معدن خام ومعادن (٢٧ + ٢٨ + ٦٧ + ٦٨)	١٣,٦	١٠,١	٥.٧
معادن حديدية (٦٧)	٣٨,٢	٣٥,٩	٣٨,٦
معادن غير حديدية (٦٨)	٠	٠	٠
وقود تعديني (٣)	٢١,٥	١٦,٤	١٧,٤
جميع المصنوعات (٥ إلى ٨ - ٦٨)	٨,٥	١٨,٨	٥,٦
كيماويات (٥)	٦	٣,٩	٠,٢
مصنوعات (٥ إلى ٨ - ٦٨)	٨,٨	١٩,٩	٦,٤
جلود (٦١)	٣	١,٢	٠
غزل ومنسوجات (٦٥)	٤,٤	٥٢,٥	١٨,٧
ملابس (٨٤)	٣,٤	٦٢,٥	٤٤,٨
أحذية (٨٥)	١٠,٢	١٦,٦	١,٣
جميع البنود (٠ إلى ٩)	١٠,٢	١٦,٦	١٣,١

Source: Alexander J. Yeats, Azita Amjadi, Ulrich Reincke & Francis NG: Did Domestic Policies Marginalize Africa in International Trade?
The World 1997, p. 12 .

جدول (١٥) : القيود التجارية التى تفرضها الدول الأفريقية الدول الأفريقية وبعض الدول الأسيوية سريعة النمو

الدول المصدرة	دول الـ OEDC		القيود التجارية التي تفرضها الدولة المصدرة		
	الواردات ١٩٩٢ - ١٩٩٤	معدل نمو الواردات ١٩٦٢ - ٦٢ إلي ١٩٩٢-٩٤	مستوي التعريفة	جميع رسوم الواردات	نسبة تغطية القيود غير التعريفة
	مليون دولار	نسبة مئوية	نسبة مئوية	نسبة مئوية	نسبة مئوية
الدول الأفريقية تحت الصحاري	١٥١٤٦	٥,٤١	٢٦,٨	٣٣,٤	٣٤,١
الدول الأفريقية منخفضة الدخل	١١٤٣٣	٥,٢١	٢٨,٦	٣٤,٣	٤٠,٦
الدول الأفريقية متوسطة الدخل	٣٧١٣	٦,٠٨	٢٠,٩	٣٠,١	١٢,٥
الدول المصدرة سريعة النمو	٢٧١١٥٧	١٦,٧٧	٨,٧	١١,١	٣,٧
كوريا	٤٤٨٣٩	٢٤,٦١	١١,١	١٢,٣	٢,٦
تايوان	٥٦٠٤٦	٢٠,٤٧	٩,٧	٩,٧	١١,٢
ماليزيا	٢٦٣٣٦	١٦,٣٦	١٢,٨	١٧,٦	٢,١
تايلاند	٢٥١٧١	١٦,٧٤	٨,٥	٨,٥	٥,٥

Source: Alexander J. Yeats. Azita Amjadi. Ulrich Reincke & Francis NG: Did Domestic Policies Marginalize Africa in International Trade?
The World Bank 1997. ps. 22-23 .

تابع جدول (١٦) : الإدخار القومي الإجمالي والاستثمار المحلي والصادرات في بعض دول الكوميسا
(نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

الدولة	الـدولـة١٩٧٥ - ١٩٧٨			١٩٨٦ - ١٩٨٩			١٩٩٠ - ١٩٩٣		
	الإدخار	الاستثمار	الصادرات	الإدخار	الاستثمار	الصادرات	الإدخار	الاستثمار	الصأدرات
كينيا	١٨,٠	٢٣,٨	٣١,٦	١٦,٤	٢٤,١	٢٢,٩	١٥,٦	١٩,٤	٣٠,٦
مدغشقر	٥,٤	٨,٥	١٦,٢	١١,٢	١١,٩	١٦,١	٤,٩	١١,٩	١٦,٢
مالاوي	١٨,٠	٣١,٠	٢٧,٩	٥,٤	١٧,٨	٢٢,٨	١,٠	١٧,٠	٢١,٠
موريشيوس	٢٣,٠	٢٩,٧	٤٩,٢	٢٧,٦	٢٨,٢	٦٣,٧	٢٨,٠	٢٩,٩	٦١,٦
رواندا	١٧,٨	١٤,٩	١٣,٤	١٠,٧	١٤,٩	٨,١	٦,٩	١١,٠	٥,٩
أوغندا	٥,١	٦,٧	١٠,٣	٢,٩	١٠,٨	٨,٠	٢,٨	١٥,١	٧,٦
زامبيا	١٤,٨	٢٩,٤	٣٨,١	١,٤	١٢,٦	٣٢,٤	١,٨	١١,١	٢٧,٣
مصر	١٨,٤	٣٠,٥	٢١,٨	١٠,٠	٢٢,٤	٢٠,٩	١٩,٣	١٩,٠	٢٩,٥

Source : UNCTAD , Trade Development Report , 1998 UN , NY 1998 P. 191.

- وزارة الإعلام ، الهيئة العامة للاستعلامات ، الأبعاد الاقتصادية لانضمام مصر الكوميسا ، سلسلة دراسات دولية رقم (١٧) عام ١٩٩٩ ، ص ١٧وص, ١٨

٣٩- المعاهدة المؤسسة للسوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا)، المادة

(٤٦) ، المادة (٤٧) ، المادة (١٥٨) ، المادة (١٥٩) ، المادة (١٦٠) ، المادة (١٦١) ، المادة (١٧٧) والمادة (١٨٨)

٤٠- د. نجوي خشبة ، التكامل الاقتصادي العربي بين النظرية والتطبيق ، مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، كلية التجارة بسوهاج ، جامعة أسيوط ، المجلد الرابع ، العدد الثاني ، ديسمبر ١٩٩٠

٤١- محسوبة من البيانات الواردة في :

African Development Bank, African Development Report, 1998, Ps. 211

المراجع

١- وزارة التجارة والتموين ، التمثيل التجارى ، إدارة الدول والمنظمات الإفريقية ، مذكرة بشأن السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا "الكوميسا" مذكرة غير منشورة وبدون تاريخ.

2 - The World Bank, African Development Indicators 119977, P.73

- African Development Bank, African Development Report 1999. Oxford University Press.P.201.

3 - African Development Bank, African Development Report 1999.PS.8.9.85.86.

4- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، تقرير التجارة والتنمية ، عام ١٩٩٩، ص ص ٥٣-٥٧.

5 - UNCTAD, Trade and Development Report, 1998.UN.NY, P.182.

بيانات الميزان التجارى محسوبة من :

-UNCTAD,Handbook of International Trade and Development Statistics, 1996/1997, Ps.10.11

بيانات الناتج المحلى الإجمالى محسوبة من :

-African Development Bank, African Development Report 1999,p.201

7 - UNCTAD.Handbook of International Trade\ and Development Statistics, 1996/1997, PP. 174-191

8 - UNCTAD, Trade and Development Report, 1998,UN.NY, PP.183-190

9 - UN,1996 International Trade Statistics Yearbook, Volume I Trade by Country, 1997.

10 - African Development Bank, African Development Report 1999,oP.cit.,P.10.

11 - UN,1996 International Trade Statistics Yearbook, Volume I Trade by Country, 1997.

12 - UNCTAD, Handbook of International Trade and Development Statistics, 1996/1997, Ps.34,35 .

13 - African Development Bank, African Development Report 1999, OP.cit,P.29.

١٤ – وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية نقطة التجارة الدولية ، بيانات غير منشورة .

١٥-المرجع السابق

١٦-لمزيد من التفاصيل انظر:

-وزارة الإعلام ، الهيئة العامة للاستعلامات ، الأبعاد الاقتصادية غير منشورة ، ص ص ٦٣-٦٧..

١٧-المرجع السابق ،ص ص٥١،ص ٥٢

١٨- المرجع السابق ، ص ص ٥٦-٥٩

19 - Alexander yeats, Azita Amjadi, Ulrich Reincke and NG Francis, Did Domestic Polices Marginalize Africa in International Trade? WB, Washington D.C.,1997,PP.3-8.

20 – NG Francis and Alexander yeats, What Caused Africa's Marginalization in World ? External Protection or Inappropriate Domestic. Polices, WB, Washington D.C., 1996.

21- Alexander Yeats, Azita Amjadi, Ulrich Reincke and NG Francis, op. Cit., PP.10-12.

22 - African Development Bank, African Development Report 1999, op. Cit., ps.22,23.

٢٣ – د.نجوى خشبة ، استراتيجية تنمية الصادرات الصناعية فى الدول النامية ، دراسة مرجعية ، ص ١٥.

24 - Thomas Vinod and john Nash, Best Practices in Trade Policy Reform Oxford University Press, NY.

25- NG Francis and Alexander yeats, What Caused Africa's Margginalization in World Trade? External Protection or Inappropriate Domestic Polices, WB Washington D.C., 1996.

26 - Sacks jeffrey and Andrew Werner, " Economic Reform and the Process of Global Integration " Brookings Papers on Economic Activity, Washington D.C. Brookings institution , 1995 .

27 - Alexander Yeats , Azita Amjadi , Ulrich Reincke and NG Francis , op . cit ., PP . 21-23

٢٨ – د. نجوى خشبة ، استراتيجية تنمية الصادرات الصناعية فى الدول النامية ، دراسة مرجعية ، ص ٢٠ .

29 - L . Darga , " A Comparative Analysis of the Accumelation process and Capital Mobilisatio in Mauritius , Tanzania and Zimbabwe " Paper Prepared for an UNCTAD Projects on , African Development in a Comparative (Geneva , 1998) .

30 - UNCTAD , Trade and Development Report , 1998 , ps . 190 , 192 .

31 - G . Frazer and G . Helleiner , " Non - Traditional Exports and Export Diversification : Alternative Definitions and Methodolgies " Paper Prepared for the WIDER Project on Growth , External Sector and the Role of Non - Traditional Exports in Sub- Saharan Africa . Helsinki , May 1997 .

32 - UNCTAD , Trade and Development Report , 1998 , ps . 194 , 195 .

٣٣ - المعاهدة المؤسسة للسوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا " الكوميسا " ، مادة (٤٥) .

٣٤ - وزارة التجارة والتموين ، التمثيل التجارى ، مذكرة بشأن السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا " الكوميسا " ، مذكرة غير منشورة وبدون تاريخ

٣٥ - المعاهدة المؤسسة للسوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا " الكوميسا " ، مادة (٤٦) .

٣٦- وزارة التجارة والتموين ، التمثيل التجارى ، مذكرة بشأن السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا " الكوميسا " .

٣٧- المعاهدة المؤسسة للسوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا " الكوميسا " ، الملحق الرابع : بروتوكول بشأن قواعد المنشأ لسلع التبادل التجارى بين الدول أعضاء الكوميسا (مادة ٢) .

٣

تقييم برامج التكيف الهيكلى وإنعكاساتها على معدلات النمو الاقتصادى فى بعض دول السوق المشتركة للشرق والجنوب الافريقى « كوميسا »

د. فرج عبد الفتاح فرج*

١- مقدمة

اعلن فى أكتوبر ١٩٩٣ عن انشاء سوق مشتركة تضم دول الشرق والجنوب الافريقى، وقد حلت هذه السوق محل منطقة التجارة التفضيلية التى كانت تجمع دول هذه المنطقة منذ عام ١٩٨٢. وقد استهدفت "كوميسا" تعزيز عملية التنمية الاقتصادية بين اعضائها من خلال مدخل تعزيز التجارة البينية على ان يتم انشاء إتحاد جمركى بحلول عام ٢٠٠٥ ويتم تنسيق السياسات الاقتصادية فيما بين الدول الاعضاء وذلك لتهيئة شروط تحقيق خطوات التكامل الاقتصادى. ان السياسات الاقتصادية فى اغلب دول "كوميسا" تستند فى تنفيذها لبرامج اقتصادية تتم بمساندة من صندوق الدولى والبنك الدولى للانشاء والتعمير ذلك منذ بداية عقد الثمانينيات.

تستهدف هذه الورقة البحث فى مدى مناسبة السياسات الاقتصادية المطبقة فى بعض دول السوق لتحقيق وتهيئة شروط التكامل الاقتصادى، تلك

(*) استاذ مساعد - قسم النظم السياسية والاقتصادية - معهد البحوث والدراسات الافريقية.

الشروط التى يمكن اجمالها فى تصحيح انحرافات الاقتصاد الكلى، وتحقيق معدلات مناسبة للنمو الاقتصادى فى الدول الاعضاء، يتناول الباحث فى القسم الثانى من الدراسة عرض لمظاهر الازمة الاقتصادية فى عام ١٩٩٧ مع تحليل لاسباب الظاهرة وفقا لرؤية المدرسة النيوكلاسيكية، كذلك ايضاً. وفقا لمدرسة الهيكليين. ثم ننتقل للقسم الثالث لعرض الاساس النظرى للسياسات الاصلاحية من خلال التركيز على الاطار النظرى التقليدى الذى يتم على اساسه تصميم برامج صندوق النقد الدولى، وكذلك بالنسبة للبنك الدولى للانشاء والتعمير، ثم نتناول فى القسم الرابع من الدراسة اجراءات تطبيق هذه البرامج فى سبع من دول "كوميسا" تم اختيارها وفقا لمعيارين اساسيين هما التطبيق القوى والمستمر للبرامج من ناحية، ومدى توافر البيانات المنشورة من ناحية اخرى، اما القسم الخامس فقد تم تخصيصه للوقوف على نتائج تطبيق البرامج باستخدام طريقة قبل/بعد، ثم ختام الدراسة حيث يتم عرض النتائج والتوصيات.

٢- مؤشرات الاقتصاد الكلى فى دول كوميسا

قد يكون من المفيد فى بداية هذه الدراسة، ان نقدم صورة عامة للمؤشرات الاقتصادية الكلية فى دول "كوميسا" إذ ان هذه المؤشرات تعد بمثابة مفتاح الدخول الذى يمكنا من التعرف على مظاهر الاداء الاقتصادى، ومستوياته بما يمكن من الانطلاق للتحليل المطلوب. يقدم الجدول رقم (١) بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية فى مجموعة دول "كوميسا" البالغ عددها ٢١ دولة.

وبدراسة بيانات الجدول رقم (١)، يتضح ان مجموعة دول "كوميسا" يعيش فيها ٣٦٠ مليون نسمة تقريباً، منهم ٢٦٨ مليون نسمة يعيشون باقل من دولار واحد فى اليوم، (٧٥٪ من سكان المنطقة)، وان متوسط معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى

بالسالب فى ٦ دول منها خلال النصف الأول من التسعينيات، وهو اقل من متوسط معدل النمو السكانى فى ١٤ دولة من ١٨ دولة متاح عنها بيانات فى الجدول المشار إليه. ومن ناحية اخرى فان هذه الدول مثقلة بعبء الدين الخارجى، الذى كان سببا للجوء دول "كوميسا" لطلب اعادة جدولة هذه الديون، فى ظل برامج الاستقرار والتكيف الهيكلى المدعومة من صندوق النقد، والبنك الدوليين.

ان المؤشرات المعروضة فى الجدول رقم (١) تعكس تدهور الاداء الاقتصادى فى قطاعات الإنتاج الرئيسية داخل هذه الدول، كما تعكس فشل الناتج المحلى فى تغطية الحاجات الاساسية فيها.

ومن ناحية اخرى فانه وفقا لبنك التنمية الافريقى African Development Bankفان منطقة شرق افريقيا لم تشهد تحسنا ملموسا منذ بداية عقد الثمانينيات، فالزراعة تساهم بنسبة ٤٣ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى، والصناعة بنسبة ١٧٪ ، والخدمات بنسبة ٤٠٪ African) (Development Bank, 1999:39 ولا شك ان موجات الجفاف والتصحر التى تجتاح مناطق من هذه الدول، تترك تأثيرها السلبى على سلوك الناتج الكلى، فضلا عن تخلف وسائل الإنتاج فى القطاع الزراعى. ومن ناحية اخرى فان القيمة المضافة من قطاع الخدمات تتسم بالضآلة النسبية نظرا لارتباط هذا القطاع باعمال لا تتطلب مهارات متقدمة. .

ويعكس الجدول رقم (٢) مؤشرات الاستثمار المحلى الاجمالى، والادخار المحلى الاجمالى كذلك ايضا شروط التجارة ويتضح من بيانات الجدول ان جميع دول "كوميسا" لديها عجز فى ميزان الموارد فيما عدا انجولا إذ ان مدخراتها المحلية تزيد عن استثماراتها المحلية. كما ان شروط التجارة قد تدهورت

فى تسع دول من ستة عشر دولة متاح عنها بيانات خاصة بشروط التجارة، ان هذه الصورة المتدهورة لم تكن وليدة عقد التسعينيات وانما تجد جذورها منذ النصف الثانى من عقد السبعينيات كما انها تصدق على اغلب المؤشرات الاقتصادية الكلية لدول افريقيا جنوب الصحراء بصفة عامة، الأمر الذى حدا بكثير من الكتاب للبحث عن سياسات اخرى بديلة لادارة الاقتصاد القومى فى الدول الافريقية بعد ان فقدت القارة عقودا كانت مخصصة للتنمية. (Haggard, & Webb, 1993: 143-163), (Yansane, 1996: 3-33) .

ان تفسير الازمة الاقتصادية فى دول "كوميسا" لا يخرج عن تفسير هذه الازمة فى دول افريقيا جنوب الصحراء، وهناك مدرستين لهما مساهماتهما فى تفسير الازمة الاقتصادية الافريقية وهما المدرسة النيوكلاسيكية والمدرسة الهيكلية. ترى المدرسة النيوكلاسيكية ان اسباب تدهور الاداء الاقتصادى فى افريقيا جنوب الصحراء يرجع إلى تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى خلال عقدى الثمانينيات والتسعينيات حيث انتج هذا التدخل تشوهات سعرية مما جعل الموارد لا يتم تخصيصها التخصيص الكفء وبالتالى فان مؤشرات التنمية الاقتصادية لم تسجل معدلات مرغوبة ترفع من مستوى معيشة شعوب هذه الدول، كما ان غياب الديمقراطية وتسيد البيروقراطية فى الاجهزة والمؤسسات قد جعل من هذه الدول طارده للاستثمار الاجنبى نهيك عن المخاطر السياسية. اما المدرسة الهيكلية، فهى ترى ان ازمات افريقيا مرجعها للميراث الاستعمارى حيث تخصصت دول القارة فى إنتاج محصول واحد أو اثنين على اكثر تقدير خدمة لاغراض الصناعة فى الدول الاستعمارية مما جعل موازين مدفوعات الدول الافريقية عرضة لعدم الاستقرار وبالتالى تدهور حصيلة النقد الاجنبى. (Picard, 1994: 1-17), (Adedeji, 1994: 43-57) .

يجمع عديد من الكتاب اراء كل من المدرسة النيو كلاسيكية والمدرسة الهيكلية فى اطار واحد لتفسير اسباب الازمة (Lensink 1996, 35-45). (Hope, 1997:3-15) حيث يرى " لينسنك " ان ازمة افريقيا مرجعها للعوامل التالية:

١- ان القيود الموضوعة على حرية التجارة، سواء كانت قيود ادارية أو قيود تعريفية، تعرقل من تحقيق الرفاهية على مستوى المجتمع، حيث تعمل هذه القيود على حماية صناعات ليس لها اية ميزة نسبية، الأمر الذى يترتب عليه التضحية بكفاءة تخصيص الموارد وتكون المحصلة النهائية خفض للثروة.

جدول رقم (١)

بعض المؤشرات الاقتصادية الأساسية عن دول "كوميسا"

الدولة	المساحة بالالف كيلو متر مربع	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى بالدولار عام ١٩٩٧	الناتج المحلى الاجمالى بالمليون دولار عام ١٩٩٧	متوسط معدل النمو السنوى ١٩٩٠–١٩٩٥	السكان بالمليون نسمة فى منتصف عام ١٩٩٧	متوسط معدل النمو السنوى للسكان ١٩٩٠ - ١٩٩٥	متوسط المعدل السنوى للتضخم ١٩٩٠ - ١٩٩٥ ١٩٨٧=١٠٠	متوسط نصيب الفرد من الدين الخارجى عام ١٩٩٧ بالدولار
انجولا	١٢٤٧	٣٤٠	٧,٦٦٢	(١,٦)	١١,٤٣	١	٧٩١,٨	٩٥٦
بورندى	٢٦	١٨٠	١,٢٣٧	(٢,٨)	٦,٥٩	٢,٧	١٣,٥	١٧٥
جزر القمر	٢	٤٠٠	٠,١٩٤	(٠,١)	٠,٥٢	٢,٦	٤,٦	٤٠٧
الكنغو الديمقراطى	٢٣	١١٠	٦,١٠١	(٦,٤)	٤٦,٦٦	٣,٢	١٧٣١,٤	٢٨٤
جيبوتى	٢٨	٠٠	٠,٥٠٠	٠٠	٠,٦٤	٣,٢	٠٠	٣٩٠
اريتريا	١٠١	٢١٠	٠,٦٤٣	٠٠	٣,٨٣	٢,٨	٠٠	١٢
اثيوبيا	١٠٠٠	١١٠	٦,٣٨١	٣,٥	٦٠,١٢	٢,٢	٩,١	١٧٣
كينيا	٥٦٩	٣٣٠	١٠,٢٤٠	٢,١	٢٨,٠٤	٢,٧	٢١,١	٢٥٢
مدغشقر	٥٨٢	٢٥٠	٣,٥٥٢	٠,٧	١٤,١٢	٢,٨	٢٠,٧	٣٠٥
مالاولاى	٩٤	٢٢٠	٢,٤٢٤	٣,٥	١٠,٢٨	٢,٨	٢٠,٢	٢٣١
موريشوس	٢	٣٨٠٠	٤,٣٩٨	٥,٢	١,١٥	١,٢	٧,٥	١٦٠٣
ناميبيا	٨٢٣	٢٢٢٠	٠٠	٣,٥	١,٦٢	٢,٧	١١,١	٠٠
رواندا	٢٥	٢١٠	١,٨٦٣	(٥,٥)	٧,٩٠	٠,٢	١٩,٥	١٥٤
سيشل	٥	٦٨٨٠	٠,٥٣٨	٣,٥	٠,٠٨	١,٥	٢,٢	١٩٢٩
السودان	٢٣٧٦	٢٨٠	١٠,٠٥	٠٠	٢٧,٨٦	٢,١	٩٤,٥	٦٢٢
سوازيلاند	١٧	١٤٤٠	١,٢٤٢	٣,٢	٠,٩٥	٣,١	١٢,٨	٢٣٧
تنزانيا	٨٨٤	٢١٠	٦,٧٠٧	٨.٢	٣١,٣٣	٣,٠٠	٢٧,٩	٢٤٣
اوغندا	٢٠٠	٣٣٠	٦,٥٧١	٧,٢	٢٠,٣٢	٣,٢	١٩,٤	١٨٦
زامبيا	٧٤٣	٣٨٠	٤,٠٥١	(٠,٤)	٩,٤٤	٢,٨	٩٠,٣	٧٧٢
زيمبابوى	٣٨٧	٧٥٠	٨,٩٠٧	٢,١	١١,٤٨	٢,٤	٢٥,٤	٤٤٥
مصر	٩٩٥	١١٨٠	٧٥,٤٨٢	٣,٩٠	٦٠,٣٥	٢,١	١٢,٥	٥٣٠

(..) تعنى قيم سالبة (..) تعنى قيم غير متاحة

Source: The World Bank, (1999) Africa Development Indicators, 1998/1999, Washington DC. The World Bank.

جدول رقم (٢)

مؤشرات الاستثمار المحلى والأدخار المحلى، وشروط التجارة

الدولة	٪ من الناتج المحلى الاجمالى			شروط التجارة ١٩٨٧ = ١٠٠
	الاستثمار المحلى الإجمالى	الادخار المحلى الإجمالى	الفجوة	
انجولا	٢٤,٧	٢٧,٣	٢,٥	١٠٩,٣
بورندى	٤,٤	(٠,٨)	(٥,٣)	١١٦,٩
جزر القمر	٢٢,٧	(٢,٦)	(٢٥,٣)	٥٩,٧
الكنغو الديمقراطى	٧,١	٩,٠	١,٩	٧٧,١
جيبوتى	..	..	..	..
اريتريا	٤٠,٩	(١٧,٤)	(٥٨,٣)	..
اثيوبيا	١٩,١	٨,٧	(١٠,٤)	٩٧,٣
كينيا	١٩,١	١١,٤	(٧,٧)	١٤٧,١
مدغشقر	١٢,٥	٤,٧	(٧,٨)	٧٩,٣
مالاولاى	١٢,٧	٥,٥	(٧,٣)	١١٤,٨
موريشوس	٢٧,٦	٢٤,١	(٣,٥)	٨٧,٣
نامبيبيا	١٨,٥	١٣,٦	(٥,٠)	..
رواندا	١٠,٨	(٧,٥)	(١٨,٤)	٢٠١,٢
سيشل	٣٦,٠٠	٢٢,٣	(١٣,٧)	٩٧,٥
السودان	..	..	..	..
سوازيلاند	٢٨,٤	٢٠,١	(٨,٣)	٨٧,٦
تنزانيا	٢١,٠٠	..	..	..
اوغندا	١٥,٣	٧,٩	(٧,٣)	٦٩,٦
زامبيا	١٥,٠٠	٩,١	(٥,٩)	٧١,٦
زيبمابوى	٢٥,١	١٩,١	(٦,٠)	١٠٦,٩
مصر	١٨,٢	١٢,٠	(٦,٢)	١٠١,٩

( ) تعنى قيم سالبة   ( ) تعنى قيم غير متاحة

Source: The World Bank, (1999) Africa Development Indicators, 1998/1999, Washington DC. The World Bank.

٢ - ازمة القطاع الزراعى، وازمة القطاع الصناعى حيث انخفض الانتاجية فى القطاعين وينعكس هذا الانخفاض فى انخفاض قيمة الصادرات، فكفاءة الإنتاج فى القطاع الزراعى، وفى القطاع الصناعى متدنية، وانتاجية عوامل الإنتاج منخفضة، الأمر الذى ينعكس فى انخفاض الناتج الكلى وبالتالى فان قيمة الصادرات السلعية تكون منخفضة نتيجة لانخفاض كمياتها فضلا عن تدهور اسعارها.

٣ - انخفاض حجم وكفاءة الاستثمارات، إذا ان هذه الدول هى دول فقيرة ومتخلفة سواء بمقياس متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى، أو بمقياس هذا الناتج بالقيم المطلقه، وبالتالى فان الزيادة فى التراكم الرأسمالى فى الغالب الاعم تكون بالسالب، كما ان كفاءة المعامل الحدى لرأس المال متدهورة.

٤ - تدخل الدولة، وازاحة القطاع الخاص من العملية الانتاجية، ادى إلى تفشى الفساد والبيروقراطية، فضلا عن تشوهات الاسعار والحد من دور جهاز الثمن فى ممارسة وظيفته نحو تحديد الاسعار التوازنية.

٥ - تراخى الطلب العالمى على المنتجات الخام، وانخفاض مرونة عرض هذه المنتجات، فضلا عن التقدم التكنولوجى فى مجال خفض المواد الخام اللازمة لاغلب المنتجات الصناعية، الأمر الذى يترتب عليه تدهور حصيلة النقد الاجنبى فى افريقيا جنوب الصحراء.

أما أديديجى (Adedeji, 1992:49) فقد حدد محاور الازمة الاقتصادية فى افريقيا على النحو التالى:

١ - الميراث التاريخى الذى خرجت به افريقيا من حقبة الاستعمار، حيث تم استنزاف موارد القارة، ثم انفتاحها على الخارج منذ نهاية عقد السبعينيات وحتى يتم استمرار هذا الاستنزاف.

٢ - عدم وجود علاقات تشابكية قوية فى داخل الاقتصادات الافريقية، فضلا عن وجود قطاع واحد تعتمد عليه الدول كعماد لاقتصادها القومى، وغالبا ما يكون هذا القطاع زراعى، موجه انتاجه للخارج، ثم يتم تغطية الاحتياجات المحلية بالاستيراد.

٣ - هشاشة الاقتصاد الافريقى، وعدم تحمله للصدمات الخارجية.

٤ - تدهور اداء المؤسسات داخل الدولة فى افريقيا منذ العهد الاستعمارى واستمرار هذا التدهور حتى الان.

٥ - ان القارة لم يتهيأ لها بعد البيئة العامة اللازمة، والاطر المناسبه لتحقيق التنمية المطلوبة.

تنطبق محاور الازمة على النحو الذى قدمه "أديديجى" وكذلك ايضا على النحو الذى قدمه اونيمود و ادجى بولسو(Adjbolosoo, 1994:25-38) (Onimode 1988:1-9). على اغلب دول "كوميسا". وبالنظر للجدول رقم (١) نجد ان اربع دول يقل فيها عدد السكان عن مليون نسمة، وعشر دول يقل فيها عدد السكان عن ١٠ مليون نسمة، كما ان الناتج المحلى الاجمالى لم يتجاوز الخمسة مليار دولار فى ١١ دولة من دول السوق. لذلك فان الازمة فى دول "كوميسا" لا تختلف فى توصيفها عن ازمة افريقيا بصفة عامة.

يقدم تقرير بنك التنمية الافريقى (African Development Bank, 1999) صورة حالكة الظلام لحالة البنية الاساسية فى الشرق والجنوب الافريقى، فوسائل النقل متدهورة، وتحتاج إلى الصيانة والتجديد، كما ان خدمات الصرف الصحى والمياه الصالحه للشرب هى خدمات لا تفى بحاجة الافراد، فنسبة من يستخدمون مياه صالحة للشرب إلى اجمالى السكان فى شرق افريقيا، وجنوب افريقيا تتراوح ما بين ٢٠٪ - ٣٠٪.

لذلك لم تستطع افريقيا ان تحتفظ بجدارتها الائتمانية فى أسواق المال العالمية الأمر الذى ادى بها للجوء إلى صندوق النقد الدولى للحصول على تسهيلاته، والبنك الدولى للانشاء والتعمير للحصول على قروض التكيف الهيكلى والتكيف القطاعى.

٣- الاساس النظرى لتصميم برامج صندوق النقد والبنك الدوليين

اولاً: صندوق النقد الدولى:

ان النموذج الاساسى الذى يستند عليه صندوق النقد فى تصميم برامجه هو النموذج الذى قدمه "بولاك" فى عام ١٩٥٧، وجرى تطويره على يد خبراء الصندوق فى عقدى الستينيات والسبعينيات. (Lensink, 1996) يستند هذا النموذج إلى خمس معادلات اساسية على النحو التالى:

$$\Delta Ms = \Delta RES + \Delta DC \qquad (1)$$

حيث الـMs هى العرض النقدى، RES هى احتياطى الاصول الاجنبية، DC هى اقتراض الحكومة من البنك المركزى. تقرر المعادلة رقم (١) ان التغيرات فى عرض النقود، يجب ان تكون متساوية مع تغيرات الاحتياطى من الاصول الاجنبية مضافا اليها تغيرات اقتراض الحكومة من البنك المركزى. ويمكن النظر للمعادلة رقم (١) باعتبار انها تمثل ميزانية البنك المركزى حيث يشير الجانب الايمن من المعادلة لاصول البنك المركزى، اما الجانب الايسر فيشير للخصوم. ولما كانت RES هى احد المكونات المحددة للتغيرات المطلوبة فيعرض النقود، فان مكوناتها (RES) هى حصيلة تفاعل البنود المستقلة للجانب الدائن والجانب المدين فى ميزان المدفوعات، على النحو التالى:

$$\Delta RES = \Delta(X + Z) + \Delta F \qquad (2)$$

حيث X هى قيمة الصادرات السلعية والخدمية، Z هى قيمة الواردات السلعية والخدمية ومدفوعات فائدة الدين الخارجى، اما F فهى صافى ميزان المعاملات الرأسمالية (احد مكونات ميزان المدفوعات). وهنا فان تغيرات احتياطى النقد الاجنبى تزيد بزيادة الصافى الموجب للجانب الايمن للمعادلة، واذا كان المجموع الكلى للبنود المستقلة لميزان ذات رصيد موجب فان ذلك يعنى زيادة تدفقات النقد الاجنبى للدولة. ولما كانت القيمة الاسمية للدخل القومى تتحدد وفقا للمستوى العام للاسعار مضروبا فى القيمة الحقيقية لهذا الدخل فان المعادلة رقم (٣) توضح هذه العلاقة على النحو التالى:

$$Y = PY^* \qquad (٣)$$

حيث Y هى الدخل القومى الاسمى، P هى المستوى العام للاسعار، Y^* هى الناتج القومى الحقيقى. ان النموذج فى هذه المعادلة يفترض ان Y^* متغير خارجى تتحدد قيمته خارج النموذج (معطى). أما المعادلة رقم (٤) فهى تعبر عن دالة الواردات بعد تحديد صيغتها فى شكل معادلة على النحو التالى:

$$Z = rY \qquad (٤)$$

حيث تكون زيادة الواردات فى الفترة القصيرة هى محصلة الزيادة فى الدخل القومى الاسمى.

اما المعادلة رقم (٥) فهى تعبر عن علاقة التساوى بين التغيرات فى العرض النقدى والتغيرات فى الدخل القومى الاسمى. حيث يكون التغير فى كمية النقود مساويا للتغير فى الدخل القومى الاسمى.

$$\Delta Ms = \Delta Y \qquad (٥)$$

وبذلك فانه وفقا لرأى الصندوق على الدولة ان تحدد قيمة وارداتها فى ضوء ما يتوافر لديها من نقد اجنبى كحصيلة للصادرات، والا تلجأ إلى زيادة المعروض النقدى الا فى حدود هذه الاحتياطات المتاحة اما اقتراض الحكومة من البنك المركزى فانه يزيد من المستوى العام للاسعار وبالتالى يزيد قيمة الواردات ويسبب ضغوط تضخمية. غير ان هناك مغير له اهمية خاصة لم يتضمنه النموذج، وهو اسعار الصرف، فوفقا لرؤية الصندوق فان تعويم اسعار الصرف والوصول بها لاسعارها الحقيقة (تخفيض قيمة العملة الوطنية) سوف يترتب عليه خفض اسعار الصادارت مقومة بالعملة الاجنبية، وزيادة اسعار الواردات مقومه بالعملة الوطنية، الأمر الذى يشجع على زيادة الكميات المطلوبة من الصادارات ويخفض من الكميات المطلوبة من الوادارت، وبذلك فانه يمكن معالجة عجز موازين المدفوعات، وتحقيق حصيلة نقد اجنبى يمكن ان تساهم فى زيادة الواردات. ان رؤية الصندوق تتجاهل شروط مارشال/ ليرنر وما تتطلبه هذه الشروط من تحقق قيم معينة للمرونات (مرونة عرض الصادارات ومرونة الطلب عليها، ومرونة الطلب على الواردات، ومرونة عرض هذه الواردات)، ولما كانت مستلزمات الإنتاج تشكل احد المكونات الرئيسية لواردات افريقيا جنوب الصحراء، كما ان عرض صادارات هذه الدول يتصف بضعف المرونة فى الآجل القصير والمتوسط، فان شروط مارشال / ليرنر [1] تكون حائل بين اصلاح ميزان المدفوعات وفقا لرؤية الصندوق. لقد تقدم الصندوق منذ بداية عقد الثمانينات تسهيلات لدول افريقيا جنوب الصحراء فى شكلين مستحدثين هما (SAF) Structural Adjustment Facilities ، تسهيلات التكيف الهيكلى، (ESAF) Enhancing Structural Adjustment Facilities ، تسهيلات التكيف الهيكلى المعزز، وقد حصلت دول "كوميسا" ، على تسهيلات من صندوق النقد الدولى يوضحها الجدول رقم (٢).

لقد كانت شروط الصندوق لمنح هذه التسهيلات، قيام الدول المتلقية بعمل اصلاحات اقتصادية فى ضوء النموذج الذى يتبناه الصندوق وفقا لما سوف نعرض له القسم الرابع من هذه الدراسة، وقد ترجمت هذه الشروط فيما يلى:

١- خفض عجز الموازنة العامة من خلال ترشيد الانفاق العام، واصلاح النظام الضريبى.

٢- ضبط العرض النقدى بما يتناسب مع أصول البنك المركزى الموضحة فى المعادلة رقم (١) مع ابتعاد الحكومات عن الاقتراض من البنك المركزى.

٣- تحرير اسعار الفائدة طويلة الآجل، واسعار الصرف غير ان دول افريقيا جنوب الصحراء قد اخذت هذا المطلب الاخير بحرص شديد حيث لجأت إلى نظام التعويم المدار، ولجأت إلى التدرج فى تحرير اسعار الفائدة للوصول بها إلى اسعار حقيقية موجبة.

جدول رقم (٣)

تسهيلات التكيف الهيكلى، والتكيف الهيكلى المعزز المقدمة لدول "كوميسا"

حتى نهاية النصف الأول من عقد التسعينيات

مليون وحدة حقوق سحب خاصة

الدولة	تكيف هيكلى		تكيف هيكلى معزز	
	السنة	القيمة	السنة	القيمة
بوروندى	١٩٨٦	٢٩,٨٩	١٩٩١	٤٢,٧٠
جزر القمر	١٩٩١	٣,١٥	-	-
اثيوبيا	١٩٩٢	٤٩,٤٢	-	-
كينيا	١٩٨٨	٩٩,٤٠	١٩٨٩	٢٦١,٤٠
مدغشقر	١٩٨٧	٤٦,٤٨	١٩٨٩	٧٦,٩٠
مالاوى	-	-	١٩٨٨	٦٦,٩٦
رواندا	١٩٩١	٣٠,٦٦	-	-
تنزانيا	١٩٨٧	٧٤,٩٠	١٩٩١	١٨١,٩٠
اوغندا	١٩٨٧	٦٩,٧٢	١٩٨٩	٢١٩,١٢
الكنغو الديموقراطية	١٩٨٧	٢٠٣,٧	-	-
زيمبابوى	-	-	١٩٩٢	٢٠٠,٦٠

Source: Lensink, Robert (1996) Structural Adjustment in sub-Saharan Africa, London & New York : Longman.

ثانياً: البنك الدولى للانشاء والتعمير

يعتمد البنك الدولى على نموذج Revised Minimum Standard Model (RMSM) والذى صمم عام ١٩٧٣ تأسيسا على دالة إنتاج هارود / دومار فى شكل فجوتين على النحو التالى:

$$Y = v K \qquad (1)$$

حــيث Y هى الناتج ويســاوى K رصيد رأس المال مضروبا فى r معامل انتاجية رأس المال، وحيث ان التغير فى الطرف الايسر من المعادلة يعنى ضرورة أحداث التغير فى الجانب الايمن مساويا له فانه يمكن صياغة المعادلة رقم (١) على النحو التالى:

$$\Delta Y = v \Delta K \quad (٢)$$

واذا كـان K التغير فى رأس المال وهو يساوى صافى الاستثمار ولنرمز له بالرمز i فان

$$\Delta Y = vi \quad (٣)$$

أو

$$i = \Delta Y / v \quad (٤)$$

وبضرب الحد الايمن من المعادلة رقم (٤) فى Y/Y ، وبوضع $Q = \frac{\Delta Y}{Y}$

$$Q = i.v. \; I / Y \quad (٥)$$

لاحــظ ان $QY = i.v.$. وان $QY = \Delta Y$ اى ان $\Delta Y = i.v$ وهى المعــادلة رقم (٣)

وعلى ذلك فانه الرجوع للمعادلة رقم (٥) وفقا لرؤية البنك الدولى، فان تحسين معامل انتاجية رأس المال من شأنه أن يزيد من معدل النمو المرغوب Q ، وان هذا التحسن ينتج عن تضافر مجموعة من العوامل اهمها تحسن مناخ الاستثمار، وتهيئة البنية الاساسية، والاهتمام بالتدريب المستمر، استخدام التكنولوجيا المتقدمة، تحسين نظام التعليم، اصلاح النظام الضريبى.. الخ، اما بالنسبة لرأس المال اللازم i وحيث ان المدخرات المحلية لا تفى بالاستثمارات

المطلوبة فان الفجوة بين الاستثمار المحلى والادخار المحلى يمكن تغطيتها من المدخرات الاجنبية التى تأتى فى شكل تدفقات رؤوس اموال على النحو الذى توضحه المعادلة رقم (٦)

$$i - Sd = \Delta F \qquad (٦)$$

ويطلق على هذه الفجوة فجوة المدخرات المحلية أو الفجوة الداخلية. نلاحظ ان i فى المعادلة رقم (٥) هى الاستثمارات المخططة سواء تم تمويلها محليا أو اجنبيا، وبفرض ان جزأ منها سوف يتم تمويله اجنبيا ($F\Delta$) وبفرض انه يعادل ٨٠٪ من اجمالى الاستثمارات فان هذا الجزء يمكن ان يعبر عنه بالرمز Z الذى يأخذ الصورة التالية:

$$Z = 0.8\, i \qquad (٧)$$

فاذا كانت الصادرات المحققه لا تغطى هذا الجزء فان الحاجة للتمويل الاجنبى (ΔF) يمكن التعبير عنها بالمعادلة رقم (٨)

$$Z - X = \Delta F \qquad (٨)$$

ويطلق على هذه الفجوة، الفجوة الخارجية وهى تحقق متساوية مع الفجوة الداخلية.

$$i - Sd = Z - X \qquad (٩)$$

ان برامج البنك تركز على الجانب العينى فى الاقتصاد، وقد استحدث البنك تسهيلات منذ بداية الثمانيات فى شكل قروض تكيف هيكلى Structural Adjustment Loans (SAL)وقروض تكيف قطاعى Sectoral Adjustment Loans (SECALs)، حصلت منها دول افريقيا جنوب الصحراء حتى نهاية عام ١٩٩٣ على المبالغ الموضحة بالجدول رقم (٤) .

٤ - اجراءات التكييف فى دول افريقيا جنوب الصحراء

تركز برامج التكيف الهيكلى المدعومة من صندوق النقد الدولى على تحسين واستقرار المؤشرات المالية والنقدية، فعلى الجانب الخاص بالسياسة المالية تعمل اغلب دول "كوميسا" على علاج عجز الموازنة العامة، والوصول له إلى

جدول رقم (٤)

قروض التكيف الهيكلى والتكيف القطاعى

بالمليون دولار

السنوات / الدولة	٨٠ - ٨٢	٨٣ - ٨٥	٨٦ - ٨٨	٨٩ - ٩١	٩٢ - ٩٣	المجموع
بوروندى	–	–	١٢١	٣٣	٣٠	١٨٤
اثيوبيا	–	–	–	–	٢٥٠	٢٥٠
كينيا	٧٠	١٣١	١٧٢	٢٩٥	٢٠١	٨٦٩
مدغشقر	–	٦٠	٣٠١	–	٣	٣٦٤
مالاوى	٤٥	٦٠	١٤٠	٧٠	١٣١	٤٤٦
مورشيس	١٥	٤٠	٢٥	–	–	٨٠
رواندا	–	–	–	٩٠	–	٩٠
السودان	٦٥	٥٠	–	–	–	١١٥
تنزانيا	٥٠	–	٩٦	٣٣٥	٢٢٣	٧٠٤
اوغندا	–	٧٠	٦٥	٢٢٥	٢٢٨	٥٨٨
الكنغو الديموقراطية	–	–	٢٢٩	–	–	٢٢٩
زامبيا	–	١١٠	١١٨	٢٣٧	١٣١	٥٩٦
زيمبابوى	–	٧١	–	–	٣٠٠	٣٧١

Source: The World Bank, (1999) Africa Development Indicators, 1998/1999, Washington DC. The World Bank.

اقل قدر ممكن كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى، يحدث ذلك فى كافة الدول التى تطبق هذه البرامج حيث يتم ترشيد الانفاق العام وحسين كفاءة تحصيل الموارد العامة للوصول بالعجز الكلى إلى اقل قدر ممكن، كما يتم فى اغلب الاحوال اقتراض الحكومة من مصادر تمويل حقيقية (بخلاف البنك المركزى) لتغطية هذا العجز، حيث يكون الحديث بعد ذلك عن العجز الصافى. ان علاج عجز الموازنة العامة، وعدم اللجوء للتمويل من الاصدار النقدى الجديد "اقتراض الحكومة من البنك المركزى" من شأنه المساهمة فى تخفيض معدلات التضخم.

أما على مستوى السياسة النقدية فتعمل دول "كوميسا" للوصول باسعار الفائدة طويلة الآجل إلى اسعار حقيقية موجبة، بعدما كانت هذه الاسعار اغلبها سالبة قبل تطبيق البرامج، يتم ذلك من خلال خفض معدلات التضخم والتحرير التدريبى لأسعار الفائدة، كما ان اسعار الصرف قد ترك تحديدها لقوى العرض والطلب، مع وجود إليه للتدخل من خلال البنك المركزى لمرساة اسعار الصرف وجعلها مستقرة[٢]، هذا وقد تم ضبط المعروض النقدى ليتناسب مع القواعد النقدية المتبعة لهذه الدول.

اما برامج البنك الدولى، حيث تركز على تحسين مناخ الاستثمار لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة، والارتفاع بمستوى انتاجية العمل، وتحسين معامل رأس المال ، والاهتمام بالبنية الاساسية، وفتح المجال للقطاع الخاص لممارسة نشاطه فى مساحة اكبر مما كان عليه، وتركيز وظيفة الحكومة فى الدور الرقابى بالتخلص من الانشطة الاقتصادية العامة التى يمكن للقطاع الخاص ان يمارس وظيفته فيها، بما يوسع من قاعدة الملكية، وقد عملت دول "كوميسا" على الاخذ بهذه البرامج بدرجات مختلفة فالبعض منها قام بتطبيق هذه البرامج بقوة واستمرارية كحالة المصرية وحالة كينيا، زيمبابوى، وتنزانيا، والبعض الاخر توقف

عن تطبيق بعض أو كل من هذه الإجراءات كالحالة السودان، الكنغو الديمقراطى، اريتريا، رواندا، بروندى، وذلك بسبب الاضطرابات السياسية والحروب الاهلية والنزاعات الحدودية.

ويرى بعض من الكتاب ان عدم تحقيق نتائج ايجابية فى الدول التى طبقت هذه البرامج يرجع لضعف وعدم استمرار التطبيق (Mossly, 1993) أو العوامل الخارجية المعاكسة لعملية التنمية والنمو (Stoneman, 1989) أو للمشكلات الموروثة من الفترات التى طبقت فيها هذه الدول نماذج اشتراكية للتنمية حيث تسيدت البيروقراطية داخل اجهزة الدولة بما ابعد ادارة الاقتصاد القومى عن الهدف الاشتركى (Stoneman, Colin 1989), (Campbell, 1989)

٥- نتائج تطبيق البرامج فى دول "كوميسا"

تم اختيار طريقة قبل / بعد للحكم على الاداء الاقتصادى فى ظل برامج الاستقرار والتكيف الهيكلى المطبقة فى سبع دول من دول "كوميسا" هى اثيوبيا، كينيا، مالاوى، تنزانيا، زامبيا، زيمبابوى، مصر، وكان معيار الاختيار هو توافر البيانات، واستمرار وقوة التطبيق (نسبياً) للبرامج وقد اسفرت نتائج التطبيق على النحو التالى مع ملاحظة اختيار متوسط ثلاث سنوات قبل التطبيق(١٩٨٨،١٩٨٩،١٩٩٠) ، وسنتان بعد التطبيق (١٩٩٦، ١٩٩٧).

يتضح من جدول رقم (٥) ان خفض عجز الموازنة العامة تحقق فى ست

جدول رقم (٥)

نتائج المؤشرات المالية والنقدية

٪

الـــدولـــة	متوسط معدل النمو السنوي عجز الموازنة العامعة		متوسط معدل النمو السنوي في عرض النقود		متوسط معدل النمو السنوي في سعر الفائدة الحقيقي		متوسط معدل النمو السنوي في الائتمان المحلي			
							الإجمالي		نسبة الحكومة	
	قبل	بعد	قبل	بعد	قبل	بعد	قبل	بعد	قبل	بعد
اثيـــوبيـــا	(١١,٢)	(٦,٧)	١٨,٥	٠	(٤)	٠٠	١٦	١٩	٢١,٥	(٦)
كـــينيـــا	(٧)	(٢,٦)	١٥	١٤,٥	٣	١٧,٦	٢٢,٥	٢٠	٢٦	١٠,٥
مـــالاوى	(٧,٣)	(٧,٩)	٥	٢٤	(٥,٥)	(٧,٩)	١١	١٦	(١٦)	٣
تنـزانيـــا	(٣,٧)	(٣)	٣٢,٥	٧,٥	(١٠,٥)	(٣)	٥٥,٥	(٨)	٤٥	(٨)
زامـــبيـــا	(١١,٧)	(٧,٨)	٥٦	٢٥	(٢٦)	(٦,٧)	٩٦	١٠,٥	٩٧	٧,٥
زيمـــابوى	(٨,١)	(٦,٢)	٢٤	٢٨	(٢,٦)	٨	١٨,٥	٥٥	٦	١١٨,٥
مـــصـــر	(١٦)	(١,١)	١٢,٥	٨	(٤,٦)	٢٥,٥	٢٥,٥	٢١	٢٠	٠,٥

محسوب من

Source: The World Bank, (1999) Africa Development Indicators, 1998/1999, Washington DC. The World Bank.

جدول رقم (٦)

مؤشرات الاقتصاد العيني

الـــدولـــة	متوسط استخدام الاحتياطي الأجنبي بالمليون دولار		متوسط الاستثمار المحلي الاجمالي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي		متوسط صافي تدفقات الاستثمار الأجنبية المباشرة بالمليون دولار		متوسط الصادرات السلعية بالمليون دولار		متوسط معدلات النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي ٪	
	قبل	بعد	قبل	بعد	قبل	بعد	قبل	بعد	قبل	بعد
اثيـــوبيـــا	٨٢	٥٤	١٤	١٩,١	٠	٠	٣٩٤	٥,٧	(١,٨)	٨,١
كـــينيـــا	(١٠٥)	(٢١٥)	٢٤,٦	١٩,٥	٢٤	٢١	١٤٦٥	٢٠٣٤	٥	٣,١
مـــالاوى	(٢٤)	(٢٦)	١٩,٨	١٢,٧	٠	٢٧,٥	٣٢٥	٥٢٣	٤,٣	٨,١
تنـزانيـــا	(١٨)	(٨١)	١٩,٦	١٩,٥	٠	١٣٤	٣٨٣	٦٤٥	٤,٥	٦,٩
زامـــبيـــا	(٢٣٢)	(٤٦)	١٣,١	١٥	٠	١٦٢	١٢٧٦	١١١٣	١,٦	٥
زيبـــمـــابوى	(٢٩)	(١٤)	١٧	٢٥,٥	(٤٦)	٣٥	١٦٩٧	٢٨٥٨	٦,٣	٥,٥
مـــصـــر	(٥٦٦)	(٦٦٢)	٣٣,٨	١٧,٤	١٢٨	٦,٧٤	١٧٩٥	٤٩٨٩	٥,٣	٥

.. تعني قيم غير متاحة   محسوب من

Source: The World Bank, (1999) Africa Development Indicators, 1998/1999, Washington DC. The World Bank.

من الدول السبع التى تم اختيارها وان خفض المعروض النقدى قد تحقق فى خمس منها، وان سعر الخصم الحقيقى مازال بالسالب فى ثلاث دول، كما انه قد حدث خفض فى نسبة الائتمان الحكومى فى خمس من الدول السبع. ويتضح من جدول رقم (٦) ان إدارة الاحتياطيات الاجنبية قد تحسنت فى دولتين فقط من دول العينة، وانخفاض نسبة الاستثمار المحلى الاجمالى فى ثلاث من الدول، وتزايد صافى تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة للداخل فى اربع منها، اما الصادرات السلعية فقد سجلت تزايدا ملموسا فى ست من الدول بعد تطبيق برامج، وان معدلات نمو الناتج قد تزايدت فى اربع من الدول وانخفضت فى الثلاث الاخرى، ولتحديد العوامل المؤثرة فى تكوين الناتج المحلى الاجمالى قد تم اختبار العلاقة بينه وبين الاستثمار كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى، القيمة المضافة فى قطاع الصناعة، السكان، الصادرات من السلع والخدمات، شروط التجارة. ذلك استنادا للنموذج الذى استخدمه (Ghura 1995 : 758 - 778) وذلك على النحو التالى:

$$YGPC_{nt} = c_o + c_1 Iy_{nt} + c_2 PGnt + c_3 \log_e(Yo_n)$$

$$(+) \qquad (-) \qquad (-)$$

$$+ c_4 \log_e(LIFE_{nt}) + c_5 INF_{nt} + c_6 INFSD_n$$

$$(+) \qquad (-) \qquad (-)$$

$$+ c_7 \log_e (GCY_{nt}) + c_8 XVG_{nt} + c_9 TTG_{nt} + c_{10} rwt$$

$$(?) \qquad (+) \qquad (+) \qquad (-)$$

$$+ c_{11 YGWt} + c_{12 INSnt} + c_{13 YGFDnt} + Z_{nt}$$

$$(+) \qquad (-) \qquad (+)$$

حيث

نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى مقوما باسعار ١٩٨٧	YGPC
الاستثمار المحلى الاجمالى كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى	IY
معدل نمو السكان	PG
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى فى سنة الاساس	YO
توقع الحياة عند الميلاد	LIFE
التضخم	INF
متغير صورى لقياس عدم الاستقرار	INFESD
نسبة الاستهلاك الحكومى من الناتج المحلى الاجمالى	GCY
نمو قيمة الصادرات	XVG
شروط التجارة	TTG
سعر الفائدة الحقيقى فى السوق العالمى	RW
نمو الدخل الحقيقى فى دول منظمة التعاون الدولى والتنمية	YGW
متغير صورى لقياس عدم الاستقرار السياسى والمدنى	INS
نمو الناتج فى قطاع الصناعات الغذائية	YGFD
السكان بالمليون نسمة	N
السنة	T
متغير عشوائى	Z

وقد توصلت الدراسة نتيجة مؤداها ان سياسات الاقتصادية الكلية المتبعة فى ظل برامج صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للانشاء والتعمير مؤثرة جوهريا فى معدلات النمو الاقتصادى للدول الداخلة فى العينة وعددها ٣٢ دولة افريقية. وان التدهور الذى يحدث فى بعض الحالات يكون ناجما عن متغيرات خارجية.

وقد حاولنا فى دراستنا هذه تحديد العوامل المفسرة للتغير فى نمو الناتج المحلى الاجمالى فى الدول السبع المختبرة، حيث تم جمع بيانات سلسلة زمنية ٨ سنوات من ١٩٩٠ حتى ١٩٩٧ وتم القياس فى شكل علاقة انحدار خطى على النحو التالى :

$$Y = f(X_1, X_2, X_3, X_4, X_5)$$

حيث :

الناتج المحلى الاجمالى بالمليون دولار وبالاسعار الثابتة لعام ١٩٧٨	Y
القيمة المضافة فى قطاع الصناعة بالمليون دولار	X_1
صادرات السلع والخدمات بالمليون دولار	X_2
الاستثمار المحلى الاجمالى كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى	X_3
السكان بالمليون نسمة	X_4
شروط التجارة	X_5

وباستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية تم تقدير المعادلة حيث جاءت المقدرات على النحو التالى:

$$Y=3841.485+2.851X1+0.819X2+63.136X3+121.156X4+15.392X5$$

$$(-9.866) \quad (40.664) \quad (6.788) \quad (4.254) \quad (26.980) \quad (5.616)$$

وكانت R_2 ٩٩٪ .

وقد اسفرت النتائج عن توافق اشارة المقدرات مع المنطق النظرى كما ان المقدرات جاءت بمعنوية احصائية عالية على النحو الذى تعكسه قيمة t المحسوبة فيما بين الاقواس، حقيقة انه لا يمكن الركون إلى عامل واحد لشرح التغير فى المتغير التابع ولكن المعادلة تقرر بان هذه المتغيرات الشارحة مجتمعه ومتفاعلة مع بعضها البعض تؤثر فى تغير الناتج المحلى الاجمالى ولما كانت هذه المتغيرات المفسرة هى جوهر عملية الاصلاح للسياسات الاقتصادية فانه من المتوقع ان تأتى بنتائج ايجابية على النمو الاقتصادى فى حالة تحسن ادائها.

ان اهمية الاختبار الاحصائى تؤكد سلامة تصميم النماذج التى يقدمها البنك والصندوق من الناحية النظرية، كما تؤكد اهمية المتغيرات الشارحة للتأثير فى قيم الناتج المحلى الاجمالى. وعلى ذلك فان الاختلالات والنتائج غير المواتية فى بعض الدول لا يرجع سببها إلى التصميم وانما لمناسبة هذه البرامج للتطبيق فى البيئة الافريقية، تتوافق هذه النتيجة مع النتيجة المستخرجة من دراسة غورا ١٩٩٥ (Ghura, 1995).

٦- خاتمة الدراسة

تستخلص الدراسة النتيجتين التاليتين:

١- ان البرامج المقدمة من صندوق النقد الدولى، والبنك الدولى للانشاء والتعمير، تعتمد على متغيرات خارجية تحدد قيمتها خارج سيطرة السياسة الاقتصادية المطبقة فى الدول الافريقية، كالطلب على الصادرات، وتراقى اسعارها فى الاسواق العالمية، تدفقات الاستثمار للداخل سواء فى شكل مباشر أو غير مباشر، وهو الأمر الذى اكدت عليه تفسيرات المدرسة الهيكلية.

٢- ان المتغيرات الداخلية فى النماذج محكومة بسلوكيات الاداء، وكفاءة الكوادر التنظيمية (وجود منظمين على مستوى عالى من الكفاءة، شفافية الادارة وبعدها عن البيروقراطية) وعلى ذلك فان النتيجة الاساسية المستخرجة من هذه الدراسة هى: القاء ظلال من الشك حول كفاءة برامج الاستقرار والتكيف الهيكلى فى ظل البيئة السياسية والاقتصادية والثقافية داخل افريقيا فى ان تحدث تقدما ملموسا فى دول "كوميسا" بما يهيىء الشرط الاقتصادى اللازم لتحقيق الإتحاد الجمركى ثم الإتحاد الاقتصادى وهو شرط القضاء على انحرافات الاقتصاد الكلى.

حواشى البحث

(١) ان الشرط الكافي للاستقرار ميزان المدفوعات بدءا من وضع توازني ، ووفقا لشروط مارشال / ليرنر هو أن يكون مجموع المرونة السعرية للطلب المحلي علي الواردات + المرونة السعرية للطلب الخارجي علي الصادرات أكبر من الواحد الصحيح ، ولكن يلزم ذلك أن يكون المرونة السعرية للعرض المحلي للصادرات = المرونة السعرية للعرض الأجنبي للواردات = θ .

(٢) يتم ذلك عادة في ظل تحرير ميزان المعاملات الرأسمالية .

مراجع البحث

Adedeji, Adebayo (1994) "The Case for Remarking Africa" in Rimmer, Douglas (ed.) Action in Africa, the Experiences of People Involved Government, Business & Aid, London: James Currey ltd.

- ________________ (1992) "The Dimensions of the African Crisis in Kennett, David & Lumumba _ Kasongo, Tukumbi (eds.) Structural Adjustment and The Crisis in Africa, Economic and Political Perspectives. New York: The Edwin Mellen Press.

- Adjibolosoo, Senyo (1994) "The Human Factor and the Failure of Economic Development and Policies in Africa" in Ezeala _ Harrison, Fidelis & Adjibolosoo, Senyo, Perspectives on Economic Development in Africa, London : Praeger

- African Development Bank, (1999) "African Development Report".

- Ghura, Dhanesh (1995) Macro Policies, External Forces, and Economic Growth , in sub-Saharan Africa" Economic Development and Cultural Change, Vol. 93 No. 4.

- Compbell, Bonnie & Loxley John (eds.) Structural Ajustment in Africa, New York: St. Martin_s Press.

- Haggard, Stephan & Webb, Steven B. (1993) What Do We Know About the Political Economy of Economic Policy Reform? The World Bank Research Observer, Vol. 8. No. 2.

- Hope. Kempe (1997) African Political Economy Contemporary Issues in Development. New York. London: M.E. SHARPE.

- Husain. Ishrat & Faruqee. Rashid. (1994) Adjustment in Africa Lessons from Country case studies Washington DC. The World Bank Regional and Sectoral Studies.

- Lensink. Robert (1996) Structural Adjustment in sub-Saharan Africa, New York & London: Longman

- Mans. Darius (1994) "Tanzania Resoult Action" in Husain. Ishrat & Faruqee, Rashid, Adjustment in Africa Lessons from Country case studies Washington DC. The World Bank Regional and Sectoral Studies.

- Picard. Louis A. (1994) "The Challenge of Structural Adjustment" in Picard Louis A. & Garrity, Michele (eds.) Policy Reform for Sustainable Development In Africa The Institutional imperative, Boulder & London: Lgnne Rienner Publishers.

- Onimode Bade (1988) A Political Economy of the African Crisis, London and New Jerssy: Zed Books Ltd.

- Stein. Howrd (1992) "Economic Policy and IMF in Tanzania: Conditionality Conflict and Convergence" in Compbell, Horace & Stein Howard. Tanzania & the IMF, The Dynamic of Liberalization. New York: St. Martin_s Press.

- Stoneman, Colin (1989) "The World Bank and The IMF in Zimbabwe" in Compbell, Bonnie & Loxley John (eds.) Structural Ajustment in Africa, New York: St. Martin_s Press.

- Swamy, Gurushri, (1994) "Kenya: Patchy, Intermittent Commitment" in Husain, Ishrat & Faruqee, Rashid. op.cit.

- The World Bank (1999) African Development Indicators, 1998/1999, Washington DC: The World Bank.

- The World Bank (1994) Adjustment In Africa, Reforms, Results, and The Road Ahead A world Bank Policy Research Report, New York: Oxford University Press Inc.

- Yansane, Aguibou Y. (1996) "Are Alternative Development Strategies Suitable for Africa to Remedy its Deepening Crisis?" in Yansane Aguibou Y. (ed.) Prospects for Recovery and Sustainable Development in Africa, London: Greenwood Press.

٤

إمكانية انتقال عوامل الإنتاج بين دول الكوميسا (بحث تحليلي)

د. فتحي قطب أبو الفضل *

(١) مقدمة

من المعروف أن "الكوميسا" أنشئت سنة ١٩٨١ تحت اسم: "منطقة التجارة التفضيلية"، وفي نوفمبر ١٩٩٣ تم التوقيع على المعاهدة التي تقضي بتحويلها إلي سوق مشتركة، ويهدف تطبيق المعاهدة إلي إنشاء منطقة تجارة حرة سنة ٢٠٠٠ ثم إقامة اتحاد جمركي سنة ٢٠٠٤ وذلك كخطوات حتمية في اتجاه إقامة السوق المشتركة.

وإذا كانت اتفاقية منطقة التجارة الحرة تتضمن إلغاء التعريفات والقيود الكمية بين الدول المشتركة، مع احتفاظ كل دولة عضو بحقها في فرض ما تشاء من ضرائب جمركية في مواجهة الدول غير الأعضاء، وإذا كان الاتحاد الجمركي يزيد عن منطقة التجارة الحرة خطوة نحو التكامل، حيث تكون هناك تعريفة جمركية موحدة تجاه الدول غير الأعضاء، فإن السوق المشتركة تقترب أكثر نحو التكامل، حيث تزيد عن الاتحاد الجمركي بإلغاء كافة القيود المفروضة على انتقال عوامل الإنتاج فيما بين الدول الأعضاء.

ويعني (الاتفاق) على حرية انتقال عوامل الإنتاج تدخلا إداريا لإلغاء القيود وتحقيق الحرية، ومن زاوية النظر الاقتصادية يفضل أن يكون التدخل الإداري

(*) أستاذ الاقتصاد المساعد كلية التجارة ببورسعيد جامعة قناة السويس .

مدعما للسلوك المنطقي للمتغيرات الاقتصادية، أي أن يكون انتقال عوامل الإنتاج منطقيا وممكنا، إذا أتيحت الفرصة وألغيت القيود.

ولا شك أن البعد الاقتصادي يجب أن يكون سابقا في الأذهان للبعد الإداري.

والسؤال هو: هل بإلغاء القيود الإدارية تنتقل عوامل الإنتاج بين دول الكوميسا؟
هل تتوفر المبررات الاقتصادية عندئذ لانتقال عوامل الإنتاج؟

إن تشابه اقتصاديات الدول الأفريقية - من حيث مستوى النمو، والوضع الفعلي الناجم عن التقسيم الدولي للعمل وتقارب الخصائص الديموجرافية - يبرر توقع تقارب عوائد عوامل الإنتاج، بما يعني عدم إمكانية انتقال تلك العوامل بين الدول. وذلك بافتراض أن تباين العوائد من أهم الشروط الواجب توفرها - مع أسباب وشروط أخرى - لانتقال العوامل.

وهذا البحث يحاول اختبار جوهرية الفروق بين عوائد عوامل الإنتاج لتحديد الإمكانية "الاقتصادية" لانتقال العوامل بين دول الكوميسا.

١-١ فرضية البحث

إن البحث - إذن - يحاول اختبار فرضية أساسية هي أنه "توجد فروق جوهرية بين عوائد عوامل الإنتاج في دول الكوميسا المختلفة" وهذه الفروق تجعل انتقال العوامل ممكنا إذا ما ألغيت القيود الإدارية.

١-٢ حدود البحث

يقتصر البحث على دراسة إمكانية انتقال العمل ورأس المال باعتبارهما أهم عوامل الإنتاج.

١-٣ أسلوب التحليل الإحصائي

يستخدم البحث اختبار "F" لجوهرية تباين الفروق.

١-٤ مصادر البيانات

يعتمد البحث بصفة أساسية على بيانات البنك الدولي عن الدول الأفريقية، ومنها دول الكوميسا، وهذه البيانات تفتقر إلي الشمول، كما تفتقر أحيانا إلي الدقة "المقنعة" إذ تبدو في بعض الحالات غير منطقية على الإطلاق. ويؤدي عدم توفر بعض البيانات إلي عدم إمكانية إجراء بعض الاختبارات الإحصائية.

١-٥ خطة البحث

يبدأ البحث باختبار إمكانية انتقال العمالة بين دول الكوميسا، ثم يلي ذلك اختبار إمكانية انتقال رأس المال. يعقب ذلك خاتمة تتضمن نتائج وتوصيات البحث.

(٢) انتقال العمالة

يمكن اختبار جوهرية الفرق بين عوائد عنصر العمل (الأجور) باستخدام متوسطات الأجور الحقيقية في دول الكوميسا، ولكن إحصاءات البنك الدولي تخلو من حجم العمالة في القطاعات غير الرسمية، وبالتالي لا يتاح حجم العمالة الكلي في الدول المختلفة، ومن ثم لا يمكن حساب متوسطات الأجور الحقيقية، كما لا يمكن الاعتماد على مجموع العمالة (في الصناعة والزراعة والخدمات كما تبينها إحصاءات البنك الدولي) كتقريب للمجموع الكلي، وذلك بسبب احتمال كبر حجم التطاع غير الرسمي في بعض الدول.

ويمكن أيضا استخدام الإنتاجيات الحدية للعمل كبديل لمتوسطات الأجور، ولكن ذلك يصعب تطبيقه أيضا لنقص البيانات، كما ذكرنا في الفقرة السابقة، كما أن ذلك يقتضي - عند توفر البيانات - الاطمئنان إلي افتراض توفر المنافسة الكاملة، حيث تميل متوسطات الأجور إلي الاقتراب من أو التساوي مع الإنتاجيات الحدية، كما هو معروف.

ويرى الباحث إمكانية إجراء الاختبار لمقارنة متوسطات الدخل، بدلاً من متوسطات الأجور، وذلك استناداً إلى افتراض ارتفاع متوسطات الأجور في الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع، وانخفاضها في الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض.

ويدعم هذا الافتراض ما يلي

١- إن العمالة -في الواقع الفعلي- تنتقل من الدول النامية ذات الدخول الأقل إلى الدول المتقدمة ذات الدخول الأعلى. فنجد العمالة تهاجر على سبيل المثال من الجزائر والمغرب وتونس ويوغسلافيا وتركيا والبرتغال وأسبانيا وإيطاليا واليونان، مرتحلة إلى بلجيكا وألمانيا وفرنسا وهولندا والنمسا والسويد وسويسرا[١]. وتمثل الهجرة، بصفة عامة، إطاراً أشمل من هجرة العمالة، له نفس المدلول، وفي هذا الصدد نجد أنه خلال العقود الثلاثة الماضية (١٩٦٠-١٩٩٠) هاجر على الأقل ٣٥ مليون نسمة من الدول النامية ليقيموا في دول الشمال الصناعي[٢].

٢- إن نسبة العمالة المهاجرة إلى الدول المتقدمة من إجمالي قوة العمل في معظم تلك الدول تتزايد، كما يتضح من الجدول الآتي:

الدولة	نسبة العمالة المهاجرة إلي قوة العمل المحلية ٪	
	١٩٩٠	١٩٩٥
بلجيكا	٧,٥	٨,١
الدانمارك	٢,٠	٢,٨
فرنسا	٦,٤	٦,٢
ألمانيا	٨,٤	٧,٤
أيرلندا	٢,٦	٣,٠
لوكسمبرج	٣٣,٤	٥٦,٢
هولندا	٣,٧	٤,٠
المملكة المتحدة	٣,٥	٣,٦

Source : World Bank. World Development Indicators. 1998. from Table 6.14 P: 354 .

ويمكن ملاحظة أن الدول التي قلت نسبة العمالة المهاجرة إليها إلى مجموع قوة العمل بها (فرنسا، ألمانيا) هي دول تحاول -بدوافع سياسية واقتصادية- تقليل العمالة الأجنبية بها، وهذا لا يعني نقص الطلب من قبل العمالة في الدول الأقل دخلاً على الهجرة إلى تلك الدول.

٣- من المعروف أن العمالة المصرية -على سبيل المثال- انتقلت كثيراً إلى دول الخليج وهي دول نامية ولكن متوسط الدخل فيها أعلى.

إجراء الاختبار

بالنظر إلى جدول رقم (٣) بالملحق الإحصائي، وجدول رقم (٦) الخاص بإجراء الاختبار مع ملاحظة أننا أهملنا الدول التي لا تتوافر عنها بيانات، وتلك

التي تبدو فيها البيانات غير منطقية- كان تحليل التباين كما يلي :

مجموع مربعات بين الدول = ٨٠٩٧,٧٢ - (٤٢٩,٠٦)^{٢} / ٥٣

= ٨٠٩٧,٧٢ - ٣٤٧٣,٤٤ = ٤٦٢٤,٢٨

مجموع المربعات الكلي = ٨٥٢٨,٥٥ - ٣٤٧٣,٤٤ = ٥١٥٥,١١

مجموع مربعات داخل الدول = ٥١٥٥,١١ - ٤٦٢٤,٢٨ = ٥٣٠,٨٣

جدول تحليل التباين

المصدر	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	F
بين الدول	١٧	٤٦٢٤,٢٨	٢٧٢,٠٢	١٧,٩٣
داخل الدول	٣٥	٥٣٠,٨٣	١٥,١٧	--
التباين	**٥٢**	**٥١٥٥,١١**	—	—

وبمقارنة F المحسوبة بقيمة F الجدولية بدرجات الحرية ١٧، ٣٥ وبمستوى معنوية ١ ٪، ٥ ٪ تتضح جوهرية الاختلاف بين متوسطات الدخول في دول الكوميسا ومن ثم الاختلاف بين متوسطات الأجور، مما يعني إمكانية وجود فرص اقتصادية لانتقال العمالة بين دول الكوميسا إذا ألغيت القيود الإدارية.

(٣) انتقال رأس المال

يرجع انتقال رؤوس الأموال من بلد إلى بلد آخر -في كتب الاقتصاد السياسي- إلى توزيع الفائدة توزيعاً غير عادل[٣]. ومعنى ذلك أن رأس المال ينتقل من الدول ذات أسعار الفائدة الأقل إلى الدول ذات أسعار الفائدة الأعلى، مما يؤدي إلى اتجاه أسعار الفائدة إلى التقارب والتساوي (نظرياً)، وهذا هو

جوهر نظرية تساوي أسعار الفائدة الدولية والتي تفسر تحركات رأس المال قصير الأجل بين الدول (٤).

وتتأثر تحركات رأس المال طويل الأجل بمتغيرات اقتصادية متعددة مثل العائد الجاري، والعائد المتوقع، وسعر الفائدة في الأجل الطويل، ومعدل نمو الدخل القومي، وتطور الاستثمار الخاص وأرباح المشروعات، وتظور الصادرات والواردات... بالإضافة إلى عنصر المخاطرة(٥).

ويحدد تقرير البنك الدولي عن الاستثمار العالمي سنة ١٩٩٨م محددات الاستثمار الأجنبي (في بلد مضيف) بما يلي

١ - الربحية المتوقعة، ومعدل المخاطر المقبولة / الربحية.

٢ - مدى تناسب ظروف الدولة المضيفة للاستثمار.

٣ - مدى توفر بواعث Motives الاستثمار في الدولة المضيفة، وهذه البواعث قد تتعلق بالأسواق (مثل حجم السوق ومتوسط الدخل، نمو السوق، إمكانية أن يصبح السوق مدخلاً لأسواق إقليمية أو دولية...الخ). وقد تتعلق بالموارد والأصول (مثل المواد الخام، رخص تكلفة العمالة غير الماهرة، وجود هياكل أساسية...الخ)، كما قد تتعلق بالكفاءة (مثل تكاليف الأصول المختلفة، تكاليف النقل والاتصال وتكاليف المنتجات الوسيطة...الخ)(٦).

ومما لا شك فيه أن نقص رأس المال في الدولة المضيفة ينتج عنه ارتفاع أسعار الفائدة، كما ينتج عنه في الوقت ذاته دراسة المستثمر الأجنبي لظروف الدولة المضيفة، والتي تكون الربحية المتوقعة للاستثمار فيها كبيرة. ومعنى ذلك أن ارتفاع أسعار الفائدة يعتبر مؤشراً أولياً لكبر الربحية المتوقعة للاستثمار(٧).

انتقال رأس المال بين دول الكوميسا

توجد استثمارات أجنبية كبيرة في دول الكوميسا، كما أن القروض الأجنبية والمعونات الأجنبية التي تذهب إلى دول الكوميسا كبيرة أيضا، وهذا قد يعطي انطباعا بأن الحديث عن انتقال رأس المال بين دول الكوميسا هو من قبيل الخيال. ولكن هناك بعض الملاحظات الهامة، والتي تجعل بحث هذه النقطة أقرب إلى الواقع الممكن. وهذه الملاحظات هي :

١ - إن عدداً لا بأس به من الدول النامية، ومنها دول الكوميسا، يوجد لها استثمارات خارجية، في شكل أموال مودعة بالبنوك أو مستثمرة في السندات أو أذون الخزانة أو في العقارات أو في تملك بعض الأصول الإنتاجية في القطاعات الصناعية أو التجارية أو الخدمية بالدول الرأسمالية الصناعية[٨].

٢ - إن كثيراً من الدول النامية عاني في كثير من الفترات من التحويل العكسي للموارد، بمعنى أن تكون استثماراتها بالخارج مضافاً إليها أقساط وفوائد الديون ودخول الاستثمارات المحولة للخارج أكبر من مجموع القروض والمساعدات والاستثمارات المباشرة الأجنبية[٩].

٣ - هناك أموال مهربة، بأحجام كبيرة، من الدول النامية للاستثمار في الدول المتقدمة[١٠].

٤ - إن الفائض المحلي الفعلي مقدراً بالفرق بين الناتج الصافي للمجتمع والإنفاق الضروري له على الاستهلاك والاستثمار يعتبر كبيراً جداً، ولا يمثل الادخار إلا الجزء المعبأ فقط من الفائض الفعلي، أما الجزء غير المعبأ فيتمثل في المهدر في الاستهلاك الترفي والاستثمار غير المنتج بالإضافة إلى الاكتناز[١١].

وبحساب الفائض الفعلي في الاقتصاد المصري -على سبيل المثال- وذلك في الفترة ١٩٧٤-١٩٨٤ وجد أن حجم الفائض غير المعبأ = ٣٢٨,٩٪ من الفجوة التمويلية، وأن الفرق بينهما كان يعادل ٢٠٠٠ مليون جنيه سنوياً تضاف إلى الاستثمار (بعد تغطية الفجوة). وكان مجموع الفائض الفعلي يزيد عن مجموع الاقتراض السنوي من الخارج بنسبة ٤٠٪، وهذه الزيادات كانت كفيلة بسداد الديون المتراكمة طويلة الأجل ومعظم الديون العسكرية.

٥ - إن إقامة تجمع الكوميسا كان قراراً "إدارياً" ومعنى ذلك وجود دور حيوي للدول والحكومات، ودول الكوميسا دول متخلفة وتتطلب تنميتها وجود دور كبير للدولة في:

- تحويل الاستثمارات في الخارج إلى استثمارات في الداخل.
- مكافحة تهريب الأموال والاستفادة بها في التنمية.
- بذل جهود كبيرة ووضع وتطبيق السياسات الملائمة لتعبئة الفائض المحلي الفعلي.

ومن الملاحظات السابقة يتضح إمكانية توفر رؤوس أموال لا يستهان بحجمها لدى كثير من دول الكوميسا، وبالتالي يصبح الحديث عن انتقال رأس المال بعيداً عن الخيال.

وانتقال رأس المال يمكن أن يحدث لأسباب كثيرة كما سبق أن ذكرنا، ولكننا في ظل تجمع الكوميسا يمكن أن نقرر إمكانية انتقال رأس المال إذا توافرت ثلاثة عوامل:

الأول : توافر الأمن والسلام بين الدول، وفي داخلها.

الثاني : وجود اتفاقيات يتم الالتزام بها (توفر البعد الإداري).

الثالث : وجود فروق جوهرية بين عوائد رأس المال في الدول المختلفة (توفر البعد الاقتصادي).

وبافتراض توافر العاملين الأول والثاني لا يبقى إلا اختبار وجود فروق جوهرية بين عوائد رأس المال في الدول المختلفة.

إجراء الاختبار

ويمكن إجراء الاختبار على أساس استخدام الإنتاجية الحدية لرأس المال (إنتاجية الاستثمار)، أنظر جدول رقم (٧) بالملحق الإحصائي، وطبقاً لاختبار F كانت الفروق غير جوهرية، وربما يرجع ذلك إلى تقارب دول الكوميسا من حيث (ضعف) كفاءة تشغيل عنصر رأس المال، وبالإضافة إلى ذلك فإن رأس المال لا يدرس أصحابه اختلاف الإنتاجيات الحدية قبل الانتقال، وإنما يحدث الانتقال عند اختلاف معدلات الفائدة أو أسعار الخصم الحقيقية، فالدولة التي ترتفع فيها أسعار الخصم (ومعدلات الفائدة) يرجح أن تكون إنتاجية الاستثمار بها مرتفعة، كما أن رأس المال قد ينتقل إلى الدولة ذات أسعار الخصم المرتفعة في شكل ودائع مصرفية.

وبإجراء اختبار F لجوهرية الفروق بين أسعار الخصم الحقيقية (أنظر جدول رقم " ٥ " وجدول رقم " ٨ " بالملحق الإحصائي) : مع ملاحظة استبعاد ذات التي لا تتوفر عنها بيانات وتلك التي تبدو البيانات الخاصة بها غير منطقية).

وجد أن :

مجموع مربعات بين الدول = ٧٦٩٨,٩٧ - (٨,٥)٢/٣٤ = ٧٦٩٦,٨٤٥

مجموع المربعات الكلي = ١١٣٣٥,٨٣ - (٨,٥)٢/٣٤ = ١١٣٣٣,٧٠٥

مجموع مربعات داخل الدول = ١١٣٣٣,٧٠٥ - ٧٦٩٦,٨٤٥ = ٣٦٣٦,٨٦٠

جدول تحليل التباين

المصدر	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	F
بين الدول	١٢	٧٦٩٦,٨٤٥	٦٤١,٤٠٤	٣,٧
داخل الدول	٢١	٣٦٣٦,٨٦٠	١٧٣,١٨٤	--
التباين	**٣٣**	**١١٣٣٣,٧٠٥**	—	—

وبمقارنة F المحسوبة بقيمة F الجدولية بدرجات حرية ١٢، ٢١ وبمستوى معنوية ١٪، ٥٪ تتضح جوهرية الاختلاف بين متوسطات أسعار الخصم الحقيقة في دول الكوميسا، مما يعني إمكانية وجود فرص اقتصادية لانتقال رأس المال بين دول الكوميسا، إذا ألغيت القيود الإدارية.

ملاحظات إضافية هامة

١ - لأننا نستخدم مجاميع ومتوسطات عادة عند إجراء اختبارات المعنوية فإننا نهمل بالضرورة تفاصيل خاصة بالظاهرة، قد تكون هامة جداً، فاختلاف أسعار الخصم والفائدة على الأوعية النوعية للاستثمار يسهل انتقال رأس المال في شكل استثمارات نوعية، بمعنى أن الاستثمارات قد تنتقل من دولة كانت مستغلة فيها في شكل إنتاج تعديني مثلاً (أو كان يمكن أن تستغل في

هذا الشكل) إلى دوله أخرى لتستغل في نشاط خدمي مثلا. وهنا تكون الفروق أكثر جوهرية من الفروق بين متوسطات أسعار الفائدة والخصم.

٢ - يمكن تطبيق نفس الملاحظة على العمالة وانتقالها، فالفروق بين أجور قطاع الصناعة في دولة ما، قد تزيد كثيرا عن أجور قطاع الزراعة في دولة أخرى، مما يغري بانتقال العمالة من قطاع الزراعة في الدولة الثانية إلى قطاع الصناعة في الدولة الأولى، ومعنى ذلك أن الفروق تكون أكثر جوهرية بين الأجور في حالة الاهتمام بالتفاصيل النوعية، بالمقارنة بالفروق بين متوسطات الأجور (أو الدخول) بصفة عامة.

٣ - أن الفروق بين كل دولتين قد تكون أكبر كثيراً من الفروق بين الدول ككل كما يتناولها الاختبار.

إن معنى الملاحظات السابقة أن الفروق (حتى في مجال الإنتاجية الحدية لرأس المال) سوف تكون في الواقع الفعلي أكثر جوهرية مما تبينه الاختبارات. إذا توفرت البيانات وأمكن تطبيق الاختبار على الفروق بين العوائد في أنشطة نوعية مختلفة.

(٤) خاتمة

أثبتت الاختبارات الإحصائية صحة الفرضية التي استهدفنا اختبارها وهي إمكانية انتقال عناصر الإنتاج (العمل، رأس المال) بين الدول الأفريقية في تجمع الكوميسا، إذا ما أزيلت القيود الإدارية.

وهناك شرط آخر، ينبغي عدم إغفاله، غير إزالة القيود الإدارية، وهذا الشرط يتعلق بتأثير البعد الدولي، حيث تتطلب التنمية -كهدف أساسي لتكامل دول الكوميسا- أن تكون تأثيرات البيئة الدولية مواتية، أو على الأقل غير مناقضة أو معوقة للتنمية في تلك الدول.

لقد نفذت حوالي أربع وثلاثين دولة أفريقية قبل سنة ١٩٩٥ برامج للتكيف الهيكلي[١٣]، واتضح أن برامج التكيف هذه تؤدي إلى القضاء على التصنيع في أفريقيا[١٤]، والتصنيع هو قاطرة التنمية.

إن بعض جوانب وأهداف برامج التكيف الهيكلي تسير في اتجاه مضاد للتكامل الإقليمي[١٥]:

- فهدف زيادة الصادرات يزيد من المنافسة بين الدول الأفريقية، المنتجة والمصدرة لسلع متماثلة أو متقاربة.
- وتحرير التجارة يفتح الباب أمام الواردات الرخيصة نسبيا من السلع المصنعة، مما يضر بالصناعات الأفريقية الهشة، ويهدد بالتالي برامج التصنيع الإقليمي في المستقبل.
- وفي ظل تأسيس منظمة التجارة العالمية WTO سوف تتعرض الصادرات الأفريقية لمنافسة متزايدة من صادرات دول آسيا وأمريكا اللاتينية[١٦].
- كما أن محاولة الاتحاد الأوروبي استقطاب الاقتصاديات الأفريقية يمكن أن يفقد القارة أية مؤهلات اقتصادية لدعم استقلالها وشخصيتها كقارة متميزة[١٧].

إننا نريد القول أن الدول النامية، في تجمع الكوميسا، مطالبة ليس فقط بإزالة المعوقات الإدارية لتحقيق أو إقامة السوق المشتركة وتحقيق التكامل فيما بينها، ولكنها مطالبة أيضاً بمزيد من الوعي بالتأثيرات السلبية للبيئة العالمية، ومحاولة جعل تلك التأثيرات السلبية في حدها الأدنى، عندئذ تصبح جهود التنمية الإقليمية والتكامل الإقليمي أكثر جدوى وفاعلية في تحقيق أهداف دول الكوميسا في مستقبل أكثر رخاء وإشراقاً.

حواشى البحث

(١) د. رمزي زكي، الليبرالية المستبدة، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٣، من جدول ص ٤٤.

(٢) المرجع السابق، ص ٤٣.

(٣) د. سمير أمين، التراكم على الصعيد العالمي (نقد نظرية التخلف)، دار ابن خلدون، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨١، ص ١٤٧-١٤٨.

(4) R.J. Ball (Editor), The International Linkage of National Economic Models, North - Holland Publishing Company, Amsterdam, Oxford & American Elsevier Publishing Company, Inc. New Yor 1975, P:285.

(5) Ibid, P: 298.

(6) World Bank, World Investment Report, 1998, Washington, D.C., 1998, PP: 90-91.

(٧) للتوسع في النظريات التي تفسر انتقال رأس المال بين الدول يمكن الرجوع إلى: د. خليل محمد خليل عطيه، الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية - بحث في النظرية، مجلة مصر المعاصرة، العددان ٤٣٨،٤٣٧، يوليو/ أكتوبر ١٩٩٤، ص ١٢٥ وما بعدها.

(٨) د. رمزي زكي، الاحتياطات الدولة والأزمة الاقتصادية في الدول النامية، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٩٤، ص ١٦٢، ص ١٦٤.

(٩) المرجع السابق، ص ١٦٤.

(١٠) المرجع السابق، ص ١٦٥.

(١١) راجع للباحث كتاب: ما خل معاصر في التنمية الاقتصادية، مكتبة الجامعة، بورسعيد، ١٩٩٣، ص ٥٣ وما بعدها.

(١٢) المرجع السابق، ص ٦٨، ٦٩. ومفهوم الفائض المستخدم هو من اقتراح الباحث في بحثه للدكتوراه بعنوان: (دور الفائض الاقتصادي في تقليل الفجرة التمويلية - دراسة عن الاقتصاد المصري في الفترة ١٩٧٤-١٩٨٤) - بحث غير منشور، كلية التجارة - جامعة أسيوط، ١٩٨٩.

(١٣) بادي أونيمود، أفريقيا - الطريق الآخر، ترجمة: بهجت عبد الفتاح عبده، سلسلة الألف كتاب الثاني، العدد ١٦٥، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥، ص ٨١.

(١٤) المرجع السابق، ص ٨٥.

(١٥) د. محمود أبو العينين، مستقبل التنمية الإقليمية في أفريقيا في ظل العولمة، ضمن كتاب: العولمة... آثارها على إفريقيا، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، مارس، ١٩٩٩، ص ١٩٧.

(١٦) المرجع السابق، ص ١٩٨.

(١٧) المرجع السابق، ص ٢٠١.

الملحق الإحصائي

جدول رقم (١)

الناتج المحلي الإجمالي بأسعار سنة ١٩٩٢ ا لثابتة　　　　القيمة بالمليون دولار

الدولة	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩٤	١٩٩٥
أنجولا	٦,١٧٢	٦,١٥٥	٤,٥٤٤	٥,٠٥٩
بوروندي	١,٠٧٦	١,١١٤	١,٠٧٦	١,٠٠٠
جزر القمر	٠,٢١٢	٠,٢٢٣	٠,٢٢٣	٠,٢١٥
الكونغو الديمقراطية	٩,٨٨٣	٩,٢٣٤	٦,٢٩٤	٦,٣٣٨
جيبوتي	--	--	٠,٥١١	٠,٤٩١
أريتريا	--	--	٠,٥٥٨	٠,٥٧٤
أثيوبيا	٥,٠١٢	٥,١٣٤	٥,٤٤٦	٥,٧٧٩
كينيا	٨,٠٢٤	٨,٣٦٠	٨,٦٦٥	٩,٠٤٧
مدغشقر	٣,١١٥	٣,٢١٢	٣,١٠٨	٣,١٦٠
مالاوي	١,٢١٨	١,٢٨٧	١,٢٧٧	١,٤٦٥
موريشيوس	٢,٩١٠	٣,١١٩	٣,٧٨٩	٣,٩٦٧
ناميبيا	٢,٦٦٣	٢,٦٣٠	٣,٢٢٧	٣,٣٣٦
رواندا	٢,٠٧٣	٢,٠٢٤	٠,٩٦٩	١,٣٢٦
سيشل	٠,٤٠٤	٠,٤٤١	٠,٥١١	٠,٥٠٨
السودان	٤,٧٨٤	٤,٧٦٣	٥,٧٤٨	٧,١٩٤
سوازيلاند	١,٠٢٢	١,١١٣	١,٢٣٢	١,٢٦٧
تنزانيا	٤,٢٣٤	٤,٤٦٤	٤,٨٣٤	٤,٩٥٨
أوغندا	٣,٨٥٣	٤,١٠٢	٥,١٦١	٥,٧٥٦
زامبيا	٣,٥٢١	٣,٥٠٥	٣,٥٥٠	٣,٤٧٠
زيمبابوي	٦,٤٥٨	٦,٩٠٩	٧,١٨٠	٧,١٣٤
ج٠م٠ع	٤٧,٣٢١	٥٠,٠١٩	٥٦,٤٦٦	٥٩,١

تابع الجدول رقم(١)

		التغيير في الناتج		
١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٨
٦.٠٧٥	٥,٨٤٤	٠.٠١٧ -	٠.٥١٥	٠.٢٣١-
٠,٩١٨	٠,٩٥٩	٠.٠٣٨	٠.٠٧٦ -	٠.٠٤١
٠,٢١٤	٠,٢١٦	٠.٠١١	٠.٠٠٨ -	٠.٠٠٢
٥,٩٢٣	٦,١٠١	٠.٦٤٩ -	٠.٠٤٤	٠.١٧٨
٠,٤٦٨	٠,٤٧١	-	٠.٠٢٠ -	٠.٠٠٣
٠,٦٦١٠	٠,٦٨١	-	٠.٠١٦	٠.٠٢٠
٦,٧٨٧	٦,٧١٦	٠.١٢٢	٠.٣٣٣	٠.٠٧١-
٩,٦١٩	٩,٧٩١	٠.٣٣٦	٠.٣٨٢	٠.١٧٢
٣,٣٤٣	٣,٤٧٣	٠.٠٩٧	٠.٠٥٢	٠.١٣٠
١,٧٠٣	١,٧٥٥	٠.٠٦٩	٠.١٨٨	٠.٠٥٢
٤,٣٩٣	٤,٦٢٨	٠.٢٠٩	٠.١٧٨	٠.٢٣٥
٣,٤٩٤	٣,٥٤٦	٠.٠٣٣ -	٠.١٠٩	٠.٠٥٢
١,٦٤٨	١,٨١٣	٠.٠٤٩ -	٠.٣٥٧	.٠١٦٥
٠,٥٥٥	٠,٥٦٨	٠.٠٣٧	٠.٠٠٣ -	.٠١٣
٧,٩٨٣	٨,٣٨٣	٠.٠٢١ -	١.٤٤٦	٠.٤٠٠
١,٣٦٦	١,٣٩٣	٠.٠٩١	٠.٠٣٣ -	٠.٠٢٧
٥,٣٦٧	٥,٥٥٢	٠.٢٣٠	٠.١٢٤	٠.١٨٥
٦,٥٧٦	٦,٩٤٤	٠.٢٤٩	٠.٥٩٥	٠.٣٦٨
٣,٨٢٢	٣,٧٤٦	٠.٠١٦ -	٠.٠٨٠ -	٠.٠٧٦-
٧.٩٠١	٨,٠٢٨	٠.٤٥١	.٠٤٦-	٠.١٢٧
٦٥,٤٦٩	٦٨,٧٤٣	٢.٦٩٨	٢.٦٣٤	٣.٢٧٤

Resource W . B ., African Development Indi eatcrs ,٢٠٠٠ , from table ٢-١ p: ١٧

جدول رقم (٢)

الاستثمار بأسعار ١٩٩٥ م الثابتة والإنتاجية الحدية لراس المال بالمليون دولار

الدولة	نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي %			حجم الاستثمار	
	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٨	١٩٩٠	
أنجولا	١١,٧	٢٥,٠	٢٤,٥٠	٠,٧٢	
بوروندي	١٤,٥	٩,٦	٧,٨	٠,١٦	
جزر القمر	١٩,٧	١٩,٩	١٩,٨	٠,٠٤٠	
الكونغو الديمقراطية	٩,٠	٩,٤	٨,١	٠,٨٣٠	
جيبوتي	--	٨,٦	–	–	
ارتريا	--	١٩,٢	٤٠,٩	–	
أثيوبيا	١١.٨	١٦,٤	١٨,٢	٠,٦١٠	
كينيا	١٩,٧	١٧,٥	١٤,٤	١,٦٥	
مدغشقر	١٧,٠	١٠,٩	١٣,٣	٠,٥٥٠	
مالاوي	١٩,٧	١٦,٦	١٣,٧	٠,٢٥٠	
موريشيوس	٣٠,٩	٢٥,٧	٢٦,١	٠,٩٦٠	
ناميبيا	٢٧,٤	٢٠,٧	١٩,٠	٠,٧٢٠	
رواندا	١٤,٧	٨,٦	٩.٩	٠,٣٠٠	
سيشل	٢٤,٦	٣٠,٣	٢٢,٥	٠,١١٠	
السودان	–	–	–	–	
سوازيلاند	١٩,٦	٣٤,١	١٢,٣	٠,٢٢٠	
تنزنيا	٢٢,٦	٢١,٩	١٦,٠	١,٠١	
أوغندا	١٢,٧	١٦,٢	١٥,١	٠,٥٢٠	
زامبيا	١٧,٣	١٣,٩	١٤,٣	٠,٦١٠	
زيمبابوي	١٧,٤	٢٥,١	٢١,٢	١,٢٠	
ج.م.ع	٢٨,٨	١٧,٥	١٩,٥	١٤,٤١	

.تابع جدول رقم (٢)

		الإنتاجية الحدية لرأس المال		
١٩٩٥	١٩٩٨	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٨
١,٢٦	١,٤٣	٠,٢٤-	٠,٤٠٩	٠,١٦٢-
٠,١٠	٠,٠٧	٠,٢٣٨	٠,٧٦٠-	٠,٥٨٦
٠,٠٤	٠,٠٤	٠,٢٧٥	٠,٢٠٠-	٠,٠٥٠
٠,٦٠	٠,٤٩	٠٧٨٢.-	٠,٠٧٣	٠,٣٦٣
٠,٠٤	–	–	٠,٥٠٠٠-	–
٠,١١	٠,٢٨	–	٠,١٤٥	٠,٠٧١
٠,٩٥٠	١,٢٢	٠,٢٠٠	٠,٣٥١	٠,٠٥٨-
١,٥٨	١,٤١	٠,٢٠٤	٠,٢٤٢	٠,١٢٢
٠,٣٤	٠,٤٦	٠,١٧٦	٠,١٥٣	٠,٢٨٣
٠,٢٤	٠,٢٤	٠,٢٧٦	٠,٧٨٣	٠,٢١٧
١,٠٢	١,٢١	٠,٢١٨	٠,١٧٥	٠,١٩٤
٠,٦٩	٠,٦٧	٠,٠٤٦-	٠,١٥٨	٠,٠٧٥
٠,١١	٠,١٨	٠,١٦٣-	٣,٢٤٥	٠,٩١٧
٠,١٥	٠,١٣	٠,٣٣٦	٠,٠٢٠-	٠,١٠٠
–	–	–	–	–
٠,٤٣	٠,١٧	٠,٤١٤	٠,٠٧٧	٠,١٥٩
١,٠٩	٠,٨٩	٠,٢٢٨	٠,١١٤	٠,٢٠٨
٠,٩٣٢.	١,٠٥	٠,٤٧٩	٠٦٤٠.	٠,٣٥٠
٠,٤٨	٠,٥٤	٠,٠٢٦-	٠,١٦٧-	٠,١٤١-
١,٧٩	١,٧٠	٠,٣٧٦	٠,٢٦-	٠,٠٧٥
١٠,٣٤	١٣,٤٠	٠,١٨٧	٠,٢٥٥	٠,٢٤٤

المصدر:

النسب من مصدر الجدول رقم (١) من table ٢-٨ p : ٢٤.

حجم الاستثمار محسوب بواسطة الباحث .الإنتاجية الحدية .محسوب بواسطة الباحث

جدول رقم (٢)

متوسط دخل الفرد سنويا بالمائة دولار

الدولة	٧٥-٨٤ (١)	٨٥-٨٩ (٢)	٩٠- (٣)	المجموع (٤)
أنجولا	-	٨,٦٧	٤,٤٨	١٣,١٥
بوروندي	١,٨٦	٢,٤٦	١,٧٣	٦,٠٥
جزر القمر	٣,٤٨	٤,٢٠	٤,٩٠	١٢,٥٨
الكونغو الديمقراطية	٤,٥١	٢,٣٨	١,٦٤	٨,٥٣
أثيوبيا	١,٣٥	١,٦٢	١,١٧	٤,١٤
كينيا	٣,٤٠	٣,٦٦	٣,١١	١٠.١٧
مدغشقر	٣,٤٩	٢,٧٠	٢,٤١	٨,٦٠
مالاوي	١,٦٢	١,٦٤	٢,٠٦	٥,٣٢
موريشيوس	١٠,٧١	١٦,٤٦	٣٢,١٠	٥٩.٢٧
ناميبيا.	١٦,٥٣	١٣,٩٦	٢٠,٥٩	٧١,٥٧
رواندا	٢,٠٧	٣,٣٠	٢,٥٠	٧,٨٧
سيشل	١٦,٤٦	٣٣,٤٤	٦١,٧٦	١١١,٦٦
السودان	٤,٢٧	٦,٥٦	٣,٥٨	١٤,٤١
سوازيلاند	٨,١٧	٨,٦٨	١٣,٢٨	٣٠,١٣
أوغندا	١,٢٥	٣,٢٤	٢,٦١	٧,١٠
زامبيا	٥,٦٢	٣,٣٢	٣,٧٧	١٢,٧١
زيمبابوي	٨,٦٥	٨,٠٨	٧,٢٤	٢٣,٩٧
ج . م . ع	٤,٨٣	٧,٦٢	٩,٣٨	٢١,٨٣
				٤٢٩,٠٦

تابع جدول رقم(٣)

(١)²	(٢)²	(٣)²	مجموع المربعات	(٤)²
-	٧٥,١٧	٢٠,٠٧	٩٥,٢٤	١٧٢,٩٢
٣,٤٦	٦,٠٥	٢,٩٩	١٢,٥٠	٣٦,٦٠
١٢.١١	١٧,٦٤	٢٤,٠١	٥٣,٧٦	١٥٨,٢٦
٢٠,٣٤	٥,٦٦	٢,٦٩	٢٨,٦٩	٧٢,٧٦
١,٨٢	٢,٦٢	١,٣٧	٥,٨١	١٧,١٤
١١١,٥٦	١٣,٤٠	٩,٦٧	٣٤,٦٣	١٠٣,٤٣
١١٢,١٨	٧,٢٩	٥,٨١	٢٥,٢٨	٧٣,٩٦
٢,٦٢	٢,٦٩	٤,٢٤	٩,٥٥	٢٨,٣٠
١١٤,٧٠	٢٧٠,٩٣	١٠٣٠,٤١	١٤١٦,٠٤	٣٥١٢,٩٣
٢٧٣,٢٤	١٩٤,٨٨	٤٢٣,٩٥	٨٩٢,٠٧	٥١٢٢,٢٦
٤,٢٨	١٠,٨٩	٦,٢٥	٢١,٤٢	٦١,٩٤
٢٧٠,٩٣	١١١٨,٢٣	٣٨١٤,٢٩	٥٢٠٣,٤٥	١٢٤٦٧,٩٦
١٨,٢٣	٤٣,٠٣	١٢,٨٢	٧٤,٠٨	٢٠٧,٦٥
٦٦,٧٥	٧٥,٣٤	١٧٦,٣٦	٣١٨,٤٥	٩٠٧,٨٢
١,٥٦	١٠,٥	٦,٨١	١٨,٨٧	٥٠,٤١
٣١,٥٨	١١,٠٢	١٤,٢١	٥٦,٨١	١٦١,٥٤
٧٤,٨٢	٦٥,٢٩	٥٢,٤٢	١٩٢,٥٣	٥٧٤,٥٦
٢٣,٣٣	٥٨,٠٦	٨٧,٩٨	١٦٩,٣٧	٤٧٦,٥٥
			٨٦٢٨.٥٥	

المصدر :

الأعمدة (١)، (٢)، (٣). من مصدر رقم (١) P:٣٥

باقي الأعمدة محسوب

جدول رقم (٤)

الإنتاجية الحدية لرأس المال

الدولة	١٩٩٠(١)	١٩٩٥(٢)	١٩٩٨(٣)	المجموع (٤)
أنجولا	٠.٠٢٤ -	٠,٤٠٩	٠.١٦٢-	٠,٢٢٣
جزر القمر	٠,٢٧٥	٠.٢٠٠-	٠,٠٥٠	٠,١٢٥
اريتريا	-	٠,١٤٥	٠,٠٧١	٠,٢١٦
أثيوبيا	٠,٢٠	٠,٣٥١	٠.٠٥٨-	٠,٤٩٣
كينيا	٠,٢٠٤	٠,٢٤٢	٠,١٢٢	٠,٥٦٨
مدغشقر	٠,١٧٦	٠,١٥٣	٠,٢٨٣	٠,٦١٢
مورشيوس	٠,٢١٨	٠,١٧٥	٠,١٩٤	٠,٥٨٧
ناميبيا	٠.٠٤٦-	٠.٠,١٥٨	٠,٠٧٥	٠,١٨٧
سيشل	٠,٣٣٦	٠.٠٢٠-	٠,١٠٠	٠,٤١٦
سوازيلاند	٠,٤١٤	٠,٠٧٧	٠,١٥٩	٠,٦٥٠
تنزانيا	٠,٢٢٨	٠,١١٤	٠,٢٠٨	..٠,٥٥٠
زامبيا	٠.٠٢٦-	٠.١٦٧-	٠.١٤١-	٠.٣٣٤-
زيمبابوي	٠,٣٧٦	٠.٠٢٦-	٠,٠٧٥	٠,٤٢٥
ج . م . ع	٠,١٨٧	٠,٢٥٥	٠,٢٤٤	٠.٠,٦٨٦
				٥,٤٠٤

تابع جدول(٤)

(١)٢	(٢)٢	(٣)٢	مجموع المربعات	(٤)٢
٠,٠٠٠٦	٠,١٦٧٣	٠,٠٢٦٢	٠,١٩٤١	٠,٠٤٩٧
٠,٠٧٥٦	٠,٠٤٠٠	٠,٠٠٢٥	٠,١١٨١	٠,٠١٥٦
–	٠,٠٢١٠	٠,٠٠٥٠	٠,٠٢٦٠	٠,٠٤٦٧
٠,٤٠٠	٠,١٢٣٢	٠,٠٠٣٤	٠,١٦٦٦	٠,٢٤٣١
٠,٠٤١٦	٠,٠٥٨٦	٠,٠١٤٩	٠,١١٥١	٠,٣٢٢٦
٠,٠١٣٠	٠,٠٢٣٤	٠,٠٨٠١	٠,١٠٤٥	٠,٣٧٤٥
٠,٠٤٧٥	٠,٠٣٠٦	٠,٠٣٧٦	٠,١١٥٧	٠,٣٤٤٦
٠,٠٠٢١	٠,٠٢٥٠	٠,٠٠٥٦	٠,٠٣٢٧	٠,٠٣٥٠
٠,١١٢٩	٠,٠٠٠٤	٠,٠١٠٠	٠,١٢٣٣	٠,١٧٣١
٠,١٧١٤	٠,٠٠٥٩	٠,٠٢٥٣	٠,٢٠٢٦	٠٠,٤٢٢٥
٠,٠٥٢٠	٠,٠١٣٠	٠,٠٤٣٣	٠,١٠٨٣	٠,٣٠٢٥
٠,٠٠٠٧	٠,٠٣١٠	٠,٠١٩٩	٠,٠٥١٦	٠,١١١٦
٠,١٤١٤	٠,٠٠٠٧	٠,٠٠٥٦	٠,١٤٧٧	٠,١٨٠٦
٠,٠٣٥٠	٠,٠٦٥٠	٠,٠٥٩٥	٠,١٥٩٥	٠,٤٧٠٦
			١,٦٦٥٨	

المصدر :

الأعمدة (١)، (٢)،(٣) من مصدر رقم (٢)

باقي الأعمدة محسوب

جدول رقم (٥)

أسعار الخصم الحقيقة

الدولة	قيمة ٩٠ (١)	قيمة ٩٥ (٢)	قيمة ٩٨ (٣)	المجموع (٤)	(المجموع)^2	قيم (١)^2	(٢)^2	(٣)^2	مجموع المربعات
أنجولا	--	٩٣,١-	٢٣,٨-	١١٦,٩	١٣٦٦٥,٦١	--	٨٦٦٧.٦١	٥٦٦,٤٤	٩٢٣٤,٠٥
بوروندي	٠,٩	٧.٧-	--	٧,٠	٤٩	٠,٨١	٦٢,٤١	--	٦٣,٢٢
أثيوبيا	٢,١-	٠,٢-	--	٢,٣-	٥,٥٩	٤,٤١	٠,٠٤	--	٤,٤٥
كينيا	٣,٢	٢٢,٧	٥,٨	٣١,٧	١٠٠٤,٨٩	١٠,٢٤	٥١٥,٢٩	٣٣,٦٤	٥٥٩,١٧
مالاوي	٢,٠-	١٨,٢-	١٧,١	١.١	١,٢١	٤,٠٠	٣٣١,٢٤	٢٩٢,٤١	٦٢٧,٦٥
موريشيوس	١,٣-	٥,١	١١.٧	١٥,٥	٢٤٠,٢٥	١,٦٩	٢٦,٠١	١٣٦,٨٩	١٦٤,٥٩
ناميبيا	--	٦,٨	١٠,٣	١٧,١	٢٩٢,٤١	--	٤٦,٢٤	١٠٦,٠٩	١٥٢,٣٣
رواندا	٩,٤	٤,٩-	٤,٣	٨.٨	٧٧,٤٤	٨٨,٣٦	٢٤,٠١	١٨,٤٩	١٣٠,٨٦
سيشل	٢,٨-	١,٣	٣,٧	٢.٢	٤,٨٤	٧,٨٤	١,٦٩	١٣,٦٩	٢٣,٢٢
سوازيلاند	٠,٩	٢,٤	٨.٨	١٢,١	١٤٦,٤١	٠,٨١	٥,٧٦	٧٧,٤٤	٨٤,٠١
تنزانيا	--	١٠,٤	٦,٥	١٦,٩	٢٨٥,٦١	--	١٠٨,١٦	٤٢,٢٥	١٥٠,٤١
أوغندا	٣,١	٦,٨	٣,١	١٣,٠	١٦٩,٠	٩,٦١	٤٦,٢٤	٩,٦١	٦٥,٤٦
زيمبابوي	٦,١-	٥,٦	٢,٨	٢,٣	٥,٥٩	٣٧,٢١	٣١,٣٦	٧,٨٤	٧٦,٤١
المجموع				٨,٥					١١٣٣٥,٨٣

المصدر:

- الأعمدة (١)، (٢)، (٣) من مصدر جدول رقم (١) P:٦٤

-٢.باقي الأعمدة: محسوب

جدول رقم (٦)

اختبار تباين متوسطات الدخل السنوي

(المجموع)^٢	ن	(المجموع)^٢/ن
١٧٣,٩٢	٢	٨٦.٤٦
٣٦,٦٠	٣	١٢,٢٠
١٥٨,٢٦	٣	٥٢,٧٥
٧٢,٧٦	٣	٢٤,٢٥
١٧,١٤	٣	٥,٧١
١٠٣,٤٣	٣	٣٤,٤٨
٧٣,٩٦	٣	٢٤,٦٥
٢٨,٣٠	٣	٩,٤٣
٣٥١٢,٩٣	٣	١١٧٠,٩٨
٥١٢٢,٢٦	٣	١٧٠٧,٤٢
٦١,٩٤	٣	٢٠,٦٥
١٢٤٦٧,٩٦	٣	٤١٥٥,٩٩
٢٠٧,٦٥	٣	٦٩,٢٢
٩٠٧,٨٢	٣	٣٠٢,٦
٥٠,٤١	٣	١٦,٨٠
١٦١,٥٤	٣	٥٣,٨٥
٥٧٤,٥٦	٣	١٩١,٥٢
٤٧٦,٥٥	٣	١٥٨,٨٥
	٥٣	٨٠٩٧,٧٢

المصدر: محسوب باستخدام بيانات جدول رقم (٣)

تحليل التباين

من بيانات الجداول السابقة:

مجموع مربعات بين الدول = ٨٠٩٧,٧٢١ - (٤٢٩.٠٦)^{٢} / ٥٣

= ٨٠٩٧,٧٢ - ٣٤٧٣,٤٤ = ٤٦٢٤,٢٨

مجموع المربعات الكلي = ٨٦٢٨,٥٥ - ٣٤٧٣,٤٤ = ٥١٥٥,١١

مجموع المربعات داخل = ٥١٥٥,١١ - ٤٦٢٤,٢٨ = ٥٣٠,٨٣

جدول تحليل التباين

المصدر	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	F
بين	١٧	٤٦٢٤,٢٨	٢٧٢,٠٢	١٧,٩٣
داخل	٣٥	٥٣٠,٨٣	١٥,١٧	
كلي	٥٢	٥١٥٥,١١		

جدول رقم (٧)

اختبارات تباين الإنتاجيات الحدية لرأس المال

$(المجموع)^{2}$	ن	$(المجموع)^{2}$/ن
٠,٠٤٩٧	٣	٠,٠١٦٦
٠,٠١٥٦	٣	٠,٠٠٥٢
٠,٠٤٦٧	٢	٠,٠٢٣٤
٠,٢٤٣١	٣	٠,٠٨١٠
٠,٣٢٢٦	٣	٠,١٠٧٥
٠,٣٧٤٥	٣	٠,١٢٤٨
٠,٣٤٤٦	٣	٠,١١٤٨
٠,٠٣٥	٣	٠,٠١١٧
٠,١٧٣١	٣	٠,٠٥٧٧
٠,٤٢٢٥	٣	٠,١٤٠٨
٠,٣٠٢٥	٣	٠,١٠٠٨
٠,١١١٦	٣	٠,٠٣٧٢
٠,١٨٠٦	٣	٠,٠٦٠٢
٠,٤٧٠٦	٣	٠,١٥٦٩
	٤١	١,٠٥٥٢

المصدر: محسوب باستخدام بيانات جدول رقم (٤)

من بيانات الجداول السابقة:

مجموع مربعات بين الدول = ١,٠٥٥٢ - (٥,٤٠٤)^{٢} / ٤١

= ١,٠٥٥٢ - ٠,٧١٢٣ = ٠,٣٤٢٩

مجموع المربعات الكلي = ١,٦٦٥٨ - ٠,٧١٢٣ = ٠,٩٥٣٥

مجموع المربعات داخل = ٠,٩٥٣٥ - ٠,٣٤٢٩ = ٠,٦١٠٦

جدول تحليل التباين

المصدر	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	F
بين	١٣	٠,٣٤٢٩	٠,٠٢٦٤	١,٢٠
داخل	٢٨	٠,٦١٠٦	٠,٠٢١٨	غير جوهري
كلي	٤١	٠,٩٥٣٥		

جدول رقم (٨)

اختبار تباين أسعار الخصم الحقيقية

(المجموع)^٢	ن	(المجموع)^٢/ن
١٣٦٦٥,٦١	٢	٦٨٣٢,٨١
٤٩	٢	٢٤,٥٠
٥,٥٩	٢	٢,٧٩
١٠٠٤,٨٩	٣	٣٣٤,٩٦
١,٢١	٣	٠,٤٠
٢٤٠,٢٥	٣	٨٠,٠٨
٢٩٢,٤١	٣	١٤٦,٢١
٧٧,٤٤	٣	٢٥,٨١
٤,٨٤	٣	١,٦١
١٤٦,٤١	٣	٤٨,٨٠
٢٨٥,٦١	٢	١٤٢,٨١
١٦٩,٠٠	٣	٥٦,٣٣
٥,٥٩	٣	١,٨٦
	٣٤	٧٦٩٨,٩٧

المصدر: محسوب باستخدام بيانات جدول رقم (٥)

تحليل التباين

من بيانات الجداول السابقة:

مجموع مربعات بين الدول = ٧٦٩٨,٩٧ - (٨,٥)^{٢} / ٣٤ = ٧٦٩٦,٨٤٥

مجموع المربعات الكلي = ١١٣٣٥,٨٣ - (٨,٥)^{٢} / ٣٤ = ١١٣٣٣,٧٠٥

مجموع المربعات داخل = ٣٦٣٦,٨٦

جدول تحليل التباين

المصدر	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	F
بين	١٢	٧٦٩٦,٨٤٥	٦٤١,٤٠٤	٣,٧
داخل	٢١	٣٦٣٦,٨٦٠	١٧٣,١٨٤	
كلي	٣٣	١١٣٣٣,٧٠٥		

جدول رقم (٦)

اختبار متوسط الدخل السنوي للفرد

(المجموع)^{٢}	ن	(المجموع)^{٢}/ن
١٧٣,٩٢	٢	٨٦,٤٦
٣٦,٦٠	٣	١٢,٢٠
١٥٨,٢٦	٣	٥٢,٧٥
٧٢,٧٦	٣	٢٤,٢٥
١٧,١٤	٣	٥,٧١
١٠٣,٤٣	٣	٣٤,٤٨
٧٣,٩٦	٣	٢٤,٦٥
٢٨,٣٠	٣	٩,٤٣
٣٥١٢,٩٣	٣	١١٧٠,٩٨
٥١٢٢,٢٦	٣	١٧٠٧,٤٢
٦١,٩٤	٣	٢٠,٦٥
١٢٤٦٧,٩٦	٣	٤١٥٥,٩٩
٢٠٧,٦٥	٣	٦٩,٢٢
٩٠٧,٨٢	٣	٣٠٢,٦
٥٠,٤١	٣	١٦,٨٠
١٦١,٥٤	٣	٥٣,٨٥
٥٧٤,٥٦	٣	١٩١,٥٢
٤٧٦,٥٥	٣	١٥٨,٨٥
	٥٣	٨٠٩٧,٧٢

المصدر: محسوب باستخدام بيانات جدول رقم (٣)

تحليل التباين

من بيانات الجدول السابق:

مجموع مربعات بين الدول = ٨٠٩٧,٧٢١ - $(٤٢٩,٠٦)^{٢}$ / ٥٣

= ٨٠٩٧,٧٢ - ٣٤٧٣,٤٤ = ٤٦٢٤,٢٨

مجموع المربعات الكلي = ٨٦٢٨,٥٥ - ٣٤٧٣,٤٤ = ٥١٥٥,١١

مجموع المربعات داخلي = ٥١٥٥,١١ - ٤٦٢٤,٢٨ = ٥٣٠,٨٣

جدول تحليل التباين

المصدر	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	F
بين	١٧	٤٦٢٤,٢٨	٢٧٢,٠٢	١٧,٩٣
داخل	٣٥	٥٣٠,٨٣	١٥.١٧	
كلي	٥٢	٥١٥٥,١١		

جدول رقم (٧)

اختبارات تبيان الإنتاجيات الحدية لرأس المال

(المجموع)^{2}	ن	(المجموع)^{2}/ن
٠,٠٤٩٧	٣	٠,٠١٦٦
٠,٠١٥٦	٣	٠,٠٠٥٢
٠,٠٤٦٧	٢	٠.٠٢٣٤
٠,٢٤٣١	٣	٠,٠٨١٠
٠,٣٢٢٦	٣	٠,١٠٧٥
٠,٣٧٤٥	٣	٠,١٢٤٨
٠,٣٤٤٦	٣	٠,١١٤٨
٠,٣٥٠	٣	٠,٠١١٧
٠,١٧٣١	٣	٠,٠٥٧٧
٠,٤٢٢٥	٣	٠,١٤٠٨
٠,٣٠٢٥	٣	٠,١٠٠٨
٠,١١١٦	٣	٠,٠٣٧٢
٠,١٨٠٦	٣	٠,٠٦٠٢
٠,٤٧٠٦	٣	٠,١٥٦٩
	٤١	١,٠٥٥٢

المصدر: محسوب باستخدام بيانات جدول رقم (٤)

تحليل التباين

من بيانات الجدول السابق:

مجموع مربعات بين الدول = ١,٠٥٥٢ - (٥,٤٠٤)^{٢} / ٤١

= ١,٠٥٥٢ - ٠,٧١٢٣ = ٠,٣٤٢٩

مجموع المربعات الكلي = ١,٦٦٥٨ - ٠,٧١٢٣ = ٠,٩٥٣٥

مجموع المربعات داخلي = ٠,٩٥٣٥ - ٠,٣٤٢٩ = ٠,٦١٠٦

جدول تحليل التباين

المصدر	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	F
بين	١٣	٠,٣٤٢٩	٠,٠٢٦٤	١,٢٠
داخل	٢٨	٠,٦١٠٦	٠,٠٢١٨	غير جوهري
كلي	٤١	٠,٩٥٣٥		

جدول رقم (٨)

اختبار متوسط الدخل السنوي للفرد

(المجموع)^2	ن	(المجموع)^2/ن
١٣٦٦٥,٦١	٢	٦٨٣٢,٨١
٤٩	٢	٢٤,٥٠
٥,٥٩	٢	٢,٧٩
١٠٠٤,٨٩	٣	٣٣٤,٩٦
١,٢١	٣	٠,٤٠
٢٤٠,٢٥	٣	٨٠,٠٨
٢٩٢,٤١	٣	١٤٦,٢١
٧٧,٤٤	٣	٢٥,٨١
٤,٨٤	٣	١,٦١
١٤٦,٤١	٣	٤٨,٨٠
٢٨٥,٦١	٢	١٤٢,٨١
١٦٩,٠٠	٣	٥٦,٣٣
٥,٥٩	٣	١,٨٦
	٣٤	٧٦٩٨,٩٧

المصدر: محسوب باستخدام بيانات جدول رقم (٥)

من بيانات الجدول السابق:

مجموع مربعات بين الدول = ٧٦٩٨,٩٧ - (٨,٥)^{٢} / ٣٤ = ٧٦٩٦,٨٤٥

مجموع المربعات الكلي = ١١٣٣٥,٨٣ - (٨,٥)^{٢} / ٣٤ = ١١٣٣٣,٧٠٥

مجموع المربعات داخلي = ٣٦٣٦,٨٦

جدول تحليل التباين

المصدر	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	F
بين	١٢	٧٦٩٦,٨٤٥	٦٤١,٤٠٤	٣,٧
داخل	٢١	٣٦٣٦,٨٦٠	١٧٣,١٨٤	
كلي	٣٣	١١٣٣٣,٧٠٥		

٥

التكامل الاقتصادى والأمن الغذائى فى الكوميسا

د. هويدا عبد العظيم عبد الهادى*

المبحث الأول

أسباب تدهور الإنتاج الغذائي

شهدت القارة الافريقية خلال العقدين الماضيين دورات جفاف شديدة غطت معظم أجزاء القارة ، تزامن مع هذا الجفاف عوامل كثيرة نتج عنها أزمات اقتصادية وغذائية . لكن هل كان الجفاف السبب الرئيس وراء النقص الحاد في عدم توافر الغذاء .

في الواقع لم يكن الجفاف وحده المسئول عن أزمة الغذاء في أفريقيا فقد كانت هناك عوامل أخري تمثلت في سرعة معدلات نمو السكان، وانتشار ذبابة التسي التسي ، وزيادة التحضر وما يصاحبه من تغير في أذواق المستهلكين من محاصيل جذرية عالية الانتاجية .

هذا الي جانب الاساليب الادارية الظالمة والجائرة التي لم تتضمن صغار المزارعين في صنع القرار، وكذلك الانماط الاستعمارية للتنمية التي سهلت استخراج الفائض في شكل معادن ومحاصيل تصديرية وخضوع محاصيل التصدير هذه الي سياسات تسعير وضرائب وأسعار صرف سيئة مشوهة . وأخيرا فشل نظم التسويق المحلية وتجاهلها للمحاصيل الغذائية[١] .

(*) مدرس الاقتصاد بقسم النظم السياسية والاقتصادية - معهد البحوث والدرسات الأفريقية.

وتفاقمت الأزمة منذ بداية السبعينيات حيث كان متوسط نصيب الفرد من الغذاء أقل من ٢٪ مقابل ٣٪ وهو معدل نمو السكان سنويا ، حتي الرقم القياسي لمتوسط نصيب الفرد من انتاج الغذاء انخفض من ٢١٠ كجم من القمح عام ٧٠ إلي عام ١٧٩كجم ١٩٨٠ . أما معدلات نمو الغذاء السنوية بين ٨٠ - ٨٥ ، ٨٦ - ٩٠ كانت بمتوسط ٨ر٢٪ ، ٩ر١٪ علي التوالي [٢].

أما في بداية الثمانينات لم يتغير الوضع كثيرا فقد كان متوسط نصيب الفرد من انتاج الغذاء حوالي أربع أخماس ما كان عليه في السبعينيات ، ومن تقديرات البنك الدولي عام ١٩٨٤ كان هناك أكثر من ٢٠٪ من سكان أفريقيا جنوب الصحراء يحصلون علي أقل من الحد الأدني من احتياجاتهم الأساسية من الغذاء للحفاظ علي صحتهم [٣].

وتزايد عدد الدول الافريقية غير القادرة علي تغطية احتياجاتها من الغذاء وقد أشارت منظمة الأغذية والزراعة بأنه اذا استمر هذا الحال لتلك المعدلات فان دول أفريقيا جنوب الصحراء منخفضة الدخل سوف تشهد أزمات حادة في توافر الغذاء يكون من الصعب تغطيتها بالواردات الغذائية . فبعد أن كانت أفريقيا مصدر صافي للحبوب في فترات الثلاثينيات والأربعينيات، ثم في الخمسينيات والستينيات كانت مكتفية ذاتيا . إلا أنها دخلت في دور المستورد الرئيس للغذاء في السبيعينات وأصبحت الواردات الغذائية هي المكون الرئيسي لوارداتها*. ووصلت نسبتها ثلثين وارداتها [٤] تقريبا في بداية الثمانينات خاصة من الحبوب مثل القمح والذرة .

هذا إلي جانب عائدات التصدير لم تكن كافية للسماح باستيراد الغذاء الكافي. فلم تنتج أفريقيا الحجم الكافي من الصادرات الزراعية لتمويل شراء

(*) انفقت أفريقيا ٢ ,١٥ مليون $ عام ٨٣/ ٨٤ على الواردات الغذائية.

الحد الأدني من احتياجاتها الغذائية ، أضف الي هذا أن المعونات الغذائية لم تعد قادرة علي مقابلة الاحتياجات المتزايدة في الآجال الطويلة. انظر جدول (١).

واذا سلمنا بأن الدول المتقدمة تحقق انتاجا يكفي احتياجات الدول الافريقية فقد أظهرت دراسات FAO عن شكوكها تجاه تسهيلات النقل ومدي كفايتها لنقل العديد من الكميات الغذائية وتوصيلها إليها .

أما في فترة التسعينيات فكانت هناك العديد من الدول ما زالت غير قادرة علي مقابلة احتياجاتها الغذائية الأساسية ، لذلك تضاعفت المعونات الغذائية بين ٨٩ - ٩٠ ، ٩٠ - ٩١ من ٥ر٢ مليون طن إلي أكثر من ٥ مليون طن . فعلي سبيل المثال في ليسوتو قدر عدد الأسر الريفية التي تعيش تحت خط الفقر (R ٥٦٠) بحوالي ٣٠ - ٤٠ أسرة ، اما في بتسوانا فقد قدر ٥٥٪ من السكان يعيشون تحت خط الفقر (P ٢٤٦ للفرد في السنة) (٥).

من جهة أخري يلاحظ في عديد من الدول الافريقية تقاعس نمو انتاج الغذاء عن معدل نمو الاستهلاك حيث انخفض عنه في بعض الحالات بـ ٢٠٪ .

أما عن الاكتفاء الذاتي فقد انخفض بنسبة ٥٪ أي من ٩٨٪ الي ٩٣٪، وتزايد عدد الدول التي عانت من نقص الغذاء من ٢٨ دولة الي ٤١ دولة في الفترة ٦٥/٦٧ الي ٨٦/١٩٨٨ .

بعد هذه الاشارة السريعة لازمة الغذاء في أفريقيا يبرز تساؤل هام عن العوامل التي أدت الي تفاقم الازمة هل ترجع لكسل المزارعين أم للعوامل الطبيعية المتمثلة في الجفاف وارتفاع درجة الحرارة وانتشار الأمراض والأوبئة، أم للعوامل

غير الطبيعية أم لكليهما معا. وتكمن الاجابة علي هذا التساؤل في تضافر العوامل الطبيعية وغير الطبيعية معا وبالتالي يمكن التعرض لكل منها علي حده.

وقد تم التركيز في العوامل الطبيعية هنا علي الجفاف باعتباره أهم العوامل الطبيعية أما العوامل غير الطبيعية فقد تم التركيز علي ما يلي:

١ - تزايد معدلات نمو السكان و تأثير الهجرات (الداخلية أو الخارجية)

٢ - الانماط الاستعمارية والإزدواجية في انتاج محاصيل معينة.

٣ - تشوه سياسات التسعير وأسعار الصرف والضرائب الحكومية.

٤ - فشل هيئات التسويق والفساد الاداري والسياسي.

٥ - تهميش دور المرأة في الانتاج الزراعي.

أولا : العوامل الطبيعية

أ - الجفاف

شهدت أفريقيا فترات متتالية من الجفاف بدأت في السبعينيات، واشتدت في الثمانينيات ، وتأثرت منطقة الجنوب الافريقي بشكل حاد وظهرت أزمة الغذاء فيها بشكل واضح في انخفاض انتاج الحبوب وباقي المحاصيل الاخري . وكان الاثر واضحا في انتاج الذرة عام ١٩٨٣ لجنوب أفريقيا وانخفاضه بـ ٤٠٪ عن معدله الطبيعي (وهي أهم منتج للحبوب في المنطقة) ، كذلك تأثر انتاج اللحوم ونفوق اعداد كبيرة من الماشية خاصة في زيمبابوي وبتسوانا [٦] .

واشتد الأثر في دول أخري حيث فشلت بعض الدول مثل موزمبيق في انتاج المحاصيل كلية ، أما زامبيا فقد انخفض انتاج الذرة فيها وتزايد استيرادها منه ، وان كانت هذه الدول استطاعت تعويض نقص انتاجهم من الحبوب

بالاستيراد من جنوب افريقيا في بداية فترة الجفاف ١٩٨٤/٨٣ بـ ٤ مليون طن، الا انها لم تستطع الاستمرار في ذلك حيث تناقص المخزون من الذرة لدي الاخيرة، فبعد أن كانت جنوب أفريقيا أهم مصدر للذرة ، أصبحت أهم مستورد لها . أيضا زيمبابوي كانت من المصدرين الرئيسين للذرة وان كانت بحجم أصغر ، لكنها كانت أكثر حذرا حتي تتجنب الاستيراد داخل منطقة الجنوب الافريقي . وتعتبر مالاوي الوحيدة التي هربت من الجفاف واستعادت قدرتها علي التصدير.

اذن يمكن القول بان ٢ر٧ مليون نسمة في منطقة الجنوب الافريقي واجهوا مجاعة قاسية كادت أن تكون كارثة ، لذلك يعتبر البعض أن أزمة الغذاء في ١٩٨٣ اختلفت عن الأزمات السابقة لعدة أسباب منها :

١ - انتشارها علي مدي واسع ، حيث كان الجفاف أسوء مرة يسجلها التاريخ.

٢ - تغير أنماط التجارة فعلي سبيل المثال تغير وضع جنوب أفريقيا من أهم مصدر للذرة الي أهم مستورد.

٣ - سوء ظروف التمويل بمعني عجزت تلك الدول عن شراء الغذاء واستيراده لارتفاع أسعار الغذاء في الأسواق العالمية.

ترتب علي ذلك وعلي المشاكل الهيكلية تزايد عدد الدول الافريقية الي ٢١ دولة أفريقية جنوب الصحراء في استيرادها للحبوب ٨٣ - ٨٤ [٧]. أما في فترة التسعينيات فقد تأثرت منطقة الجنوب الافريقي في ١٩٩٢ بموجه جفاف تلتها موجه أخري عام ٩٧، ١٩٩٨ ، وقد كانت لهما آثار سيئة علي المحاصيل والناتج الزراعي في كل من جنوب أفريقيا وزيمبابوي ومالاوي ، إلا أن بتسواتا وليسوتو وسوازيلاند وموزمبيق كانوا أقل تأثرا بالجفاف [٨].

ثانيا : العوامل غير الطبيعية

١ - العوامل الديموجرافية (النمو السكاني والهجرات) .

أ . زيادة معدل نمو السكان

ساهم نمو السكان في شرق وجنوب القارة في استمرارية إحداث الفقر ، وكانت له القدرة في القضاء علي محاولات التقدم في مختلف أجزاء الاقتصاد القومي ، وكذلك علي القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، تزامن نمو السكان مع القوانين الموروثة فخلقت ضغوطا علي الموارد المحدودة ، وتآكلت إمكانيات تحقيق التنمية المستدامة ، وذلك نتيجة تقسيم ملكية الأرض والتنافس علي استخدام الأرض للزراعة المحصولية والرعي . وكانت النتيجة تهميش المعدمين (الذين لا يملكون أرضاً) وانخفاض انتاجيتهم وانخفاض الدخول وانتشار الأمراض خاصة سوء التغذية .

وما زال معدل نمو السكان في أفريقيا مرتفعا جداً ، فهناك ٢٢ دولة وصل معدل نمو السكان فيها الي ٣٪ وأكثر في الفترة ٨٠ - ١٩٨٧ ، وكان أعلي معدل لنمو السكان في كينيا حيث وصل الي ٤،١٪ سنويا. وانعكست الضغوط المتزايدة للسكان علي الأراضي الصغيرة الصالحة للزراعة وتسببت في خفض متوسط نصيب الفرد من هذه الارض وبالتالي محدودية التوسع في الانتاج وتزايد تقسيم الأراضي بين صغار الملاك فهناك أكثر من ٦٠٪ من الملاك في كينيا يملكون ٢ هكتار فأقل .

أما في مالاوي فقد خلقت الطبيعة المزدوجة للقطاع الزراعي فيها الي ندرة حادة في الموارد ، فأكثر من ثلثي الأسر في الدولة تزرع أقل من ٠،٧ هكتار ، ونتيجة للضغوط المتزايدة للسكان ارتفعت اعداد صغار الملاك الي ٢٧٢،٠٠٠

أسـرة تملك أقل من ٥ر٠ هكتـار . وانطبق ذلك أيضـا علي رواندا حـيث أثرت الزيادة فـي الضـغـوط السكانيـة علي الأرض الي تمزيق الملكيـات ، فـوصل عـدد الملكيات الصغيرة الي ٧٥٪ من إجمالي الملكيات ، وكانت تتزايد بمعدل ٤٪ سنويا وقد كان هنـاك توقعا باستمـرار هذا الاتجاه وبالتالي زيادة عـدد الافراد الذين يعيشون تحت خط الفقـر (وقد حسب باقل من ٥ر٠ هكتار للملكية) بما يقـرب من نصف مليون أسرة عام ٢٠٠٠ .

وأمام هذه الاعـداد المتزايدة لم تعـد أفـريقيـا قـادرة علي تغطيـة سـوي ٥ر١٪ سنويا من احتياجـاتها الغذائية ، وهناك دراسـة للبنك الدولي تشير الي أن ٢٠٪ من سكان أفـريقيـا جنوب الصـحـراء يحصلون علي أقل من الحد الأدني من احتياجهم الأساسية من الغذاء .

١ - ندرة السكان

من جـهـة أخـري تؤثر ندرة السكان تأثيـرا سلبـيـا ، حيث تؤدي الي نقص العمالة ومن ثم الي نقص الانتاجية وارتفاع تكاليف العمل ، ويلاحظ قلة الكثافة السكانية في المناطق الجافة وشبه الجافة خاصة في ليسوتو ونامبيا وسوازيلاند وبتسوانا .

ب - الهجرات " الداخلية أو الخارجية "

يتـرتب علي الهجـرات الداخلية أو الخـارجيـة آثاراً ايجـابيـة واخـري سلبـيـة وتتمـثل الآثار الايجـابيـة في ١- التـحـويـلات التي يرسلها العـمـال المهاجـرين الي ذويهم وأقـاربهم ٢- تقـوية التـرابط بين الأسـواق في المناطق الريفيـة والحـضـرية خـاصـة حينما يصـاحبها تعليم فالهجرة تكون بمثابة جسـر لتحـريك المجتمع الي أعلي .

لكن تظهر الجوانب السلبية في هجرة العمال من المزارع خاصة الذين في سن الشباب الي المناطق الاخري سواء الي المدن أو مناطق التعدين بحثا عن فرصة عمل أفضل ذات دخل أكبر .

ويترتب علي ترك المناطق الريفية المعاناة من النقص الحاد في العمالة، الي جانب ترك قيادة الأسرة وانتاج الغذاء المحلي للسيدات وكبار السن. ومن ناحية أخري قد تؤدي تحويلات العمال الي زيادة استخدام حيوانات الرعي الذي يكون من شأنه زيادة الرعي الجائر في أراضي المحاصيل مما يترتب عليه عدم توازن بيئي وتكون عقبة في سبيل التنمية المستدامة وينطبق هذا القول علي كل من بتسوانا وليسوتو وزامبيا .

٢ - الإزدواجية والإنماط الاستعمارية لزراعة المحاصيل النقدية :

ورثت بعض الحكومات الافريقية عن الاستعمار انماطا تنمويه اتسمت بالازدواجية . فقد استهدف الاستعمار منذ البداية إحداث انقسام في المجتمعات التقليدية بواسطة خلق مجموعة مدمجة مع العالم الخارجي تنتج للسوق ، ومجموعة تظل موجهة للانتاج المعيشي .

وقد ساعد المجموعة الأولي في انشاء المزارع وبدأ يوفر الفرص الاقتصادية للمستوطنين البيض وذلك من أجل توليد ايرادات لتغطية تكاليف الادارات الاستعمارية وتأمين الموارد الرخيصة والمحاصيل الغذائية .

واتضح ذلك في كينيا ومالاوي وزامبيا ما ترتب عليه تخفيض الأراضي المتاحة للزراعة في بعض المناطق .

أيضا كان هناك تركيز في الانفاق العام علي البنيه الاقتصادية والاجتماعية في مناطق معينة غالبا ما تكون أراضيها خصبة ، وتخصيصها

لزراعة المحاصيل النقدية وادماج هذه المناطق بالمراكز التجارية والمواني ، ففي انجولا تختلف الزراعة بشكل كبير بين قطاع الانتاج كبير الحجم كثيف رأس المال وبين صغار الملاك ، فما زال قطاع صغار الملاك حتي بعد الاستقلال يعاني من نقص المساعدة الحكومية سواء من حيث المدخلات أو من الناحية التنظيمية . أيضا في مالاوي هناك نسبة مرتفعة من موازنة الحكومة تذهب لتشجيع انتاج المزارع المملوكة للدولة ، في الوقت الذي حرمت فيه اعداد كبيرة من صغار الملاك (ربع مليون نسمة) من هذه المساعدات . وينطبق نفس القول علي موزمبيق حيث خصصت معظم المساعدات. الحكومية لـ ٤٥٠٠ مزرعة تجارية يملكها الاوربيين بمتوسط ٥٣٠ هكتار للمزرعة خاصة في مجال تنظيم الانتاج وتقديم المدخلات ، في المقابل لم تحظ ١٫٧ مليون مزرعة افريقية تقليدية بمتوسط حجم ١٫٤ هكتار بهذه المساعدات من ناحية أخري ركز معظم المزارعين علي المحاصيل النقدية خاصة السكر والموز والمطاط والذرة والتباك .

وإن كان الذرة محصول غذائي ونقدي ، إلا أن هذا المحصول تم احلال فول الصويا محله في بعض الدول مثل زامبيا وذلك لأن فول الصويا أكثر ربحيه عن الذرة خاصة للمزارعين صغار الحجم الذين تخلوا عن زراعته لارتفاع تكلفة المدخلات خاصة الأسمدة فقليل من المزارعين كانوا قادرين علي تحمل شرائها لذلك انخفض الناتج من محصول الذرة [٩] .

ويلاحظ أن معظم الدول الافريقية تستورد الأسمدة من الخارج حيث أن المنتج محلي أقل ربحيه ،وإن كانت تكلفة استيراده من الخارج مرتفعه وذلك لعدة عوامل منها ضعف موقف الدول الافريقية في المفاوضات من أجل تخفيض سعره . الي جانب ارتفاع تكاليف نقله فمعظم التجار يعانون من ارتفاع التكاليف إما بسبب رداءة الطرق ، وإما بسبب تأخر المدخلات من حيث وصولها

وتسليـمـاه[١٠]. وإما بسبب نقص في أجهزة النقل فغالبا ما يلجأ التجار الي شركات النقل لاستئجار سيارات ناقلة وقد وصلت نسبة تكاليف النقل الي ٥٠٪ من تكاليف التشغيل للتجار) .

٣ - فشل هيئات التسويق

ترجع أصول نشأة هيئات التسويق الي المزارعين أنفسهم ، فقد شكل المزارعون في المزارع التجارية هذه الهيئات من أجل تحقيق الاستقرار لاسواق المحاصيل النقدية خاصة خلال فترة الكساد ، ومع مساعدة الدول الاستعمارية التي كانت مسيطرة فقد شهدوا تكوين احتكارات مسيطرة للمنتجين producer - dominated Cartels والتي عرفت فيما بعد بهيئات التسويق Market Boards ، وهي في الأساس شكل من أشكال الاحتكار والسيطرة علي الأسواق من قبل المشترين والمصدرين للمحاصيل النقدية الذين يفرضون أسعار أقل علي المزارعين.

ومن ناحية أخري كانت بريطانيا توقع اتفاقيات مع حكومات الدول الاستعمارية الأخري لتكوين هيئات تسويق للحصول علي المحاصيل الزراعية لتوفر لها شراء السلاح ودعم موقفها .

وبعد الاستقلال ورثت الدول الافريقية حكومات تتمتع بالبيروقراطية قامت علي شرعيه تدخل الدولة في تسويق المحاصيل بعد أخذها بسعر منخفض وتسويقها للسوق العالمي بسعر أعلي والحصول علي الفرق بين السعرين ، وكان هذا الفرق (الاختلاف) بمثابة ايرادات للدولة وفي واقع الأمر كانت هذه الايرادات كبيرة نسبيا وذلك نتيجة احتكار الوكالات التابعة للدولة لعمليات التسويق .

ترتب علي تدخل الدولة في تسويق الصادرات الزراعية تضخم نفقات التسويق ، حيث ضرمت هيئات التسويق تكاليف كبيرة علي صناعات التصدير استغلت هذه التكاليف أسوء استغلال .

لوحظ ذلك من تقرير لجنة تقصي الحقائق عن بعض هيئات التسويق التي كانت تستخدم الارباح التي تحصل عليها من احتكارها لتسويق المحاصيل في أغراض أخري * . هذا الي جانب التسويق الشخصي Market Personal أي عن طريق موظفي هذه الهيئات الذين انتهزوا الفرصة وكونوا ثروات ، وذلك كما جاء في تقرير اللجنة عن موظفي محطات الشراء المحلية وامتلاكهم للسيارات المرسيدس والجرارات والمباني (في الوقت الذي تصل فيه رواتبهم ١٨٠ في السنة) وانعكست عدم كفاءة هذه الهيئات في التكاليف التي كانت تفرضها لتقديم خدمات التسويق وانعكست أيضا في عدم التناسب بين حجم التكاليف وحجم الأعمال المقدمة ، وكانت النتيجة تزايد تكلفة تسويق الوحدة بشكل ملحوظ في الوقت الذي تناقص فيه حجم الصادرات.

ومن ناحية أخري تمثل الاداء السئ لهيئات التسويق في تأخر وصول المدخلات خاصة للمناطق النائية التي تزرع الذرة ، وكذلك تأخر الدفع للفلاحين أو دفع جزء للمزارع ، وفي بعض الدول الافريقية أعطيت الشركات التابعة للدولة Parastatal المسئولية لتنفيذ الخدمات الزراعية الرئيسية مثل توفير الأسمدة والمبيدات ، وكانت هذه الشركات بمثابة القنوات الشرعية الوحيدة للتسويق خاصة في شرق أفريقيا ، (أما في غرب أفريقيا فقد كانت تتواجد مع القطاع الخاص) . وتميزت هذه الشركات بعدم الكفاءة لاحتياجها دعم كبير من ايرادات

(*) هيئات تسويق الكاكاو في غانا استخدمت الارباح التي حصلت عليها من احتكارها لتسويق الكاكاو في تمويل الحفلات ، وتقديمها للاعبي كرة القدم وكذلك للفنانين .

الحكومة وذلك بسبب ضعف الادارة وارتفاع تكاليف النقل المحلي ، وفشلها المتكرر في الحصول علي المحاصيل بالاسعار الرسمية وذلك أما لنقص التمويل أو لسوء التخزين (شرق أفريقيا) أو بسبب نقص التدابير للحصول علي المحاصيل من صغار المزارعين (**) .

وان كانت عمليات التسويق تتم عن طريق الحكومة من خلال قنوات متعددة ، فان هذه القنوات أخذت أشكال عديدة إما في شكل وكالات ترخيص Licensed agents أو مشترين مسجلين القطاع الخاص أو في شكل تعاونيات Co - Operative أو جمعيات زراعية Association ومع تعدد هذه الاشكال ، إلا أن المشتري واحد وهو كيان تابع للدولة عادة يعرف بهيئة التسويق يقوم بالشراء ويصدر هذه المحاصيل .

٤ - الضرائب الحكومية

كان تدخل الحكومات الافريقية في تسويق محاصيل التصدير من أجل الحصول علي ايرادات حكومية بغرض استخدامها في شكل مساعدات للمنتجين تجميعها في صندوق عرف بـ Price Assistance fund وكانت تستخدم عادة لصالح المزارعين وقت انخفاض الاسعار العالمية ، بمعني آخر كان الغرض منها دعم الاسعار المحلية ومساعده المزارعين ضد تقلبات السوق العالمية لكنها استخدمت في أغراض أخري ففي أوغندا علي سبيل المثال كانت ايرادات صندوق دعم أسعار القطن تستخدم في الاغراض الخاصة ببناء سد أوين في الخمسينيات أما في الستينيات فقد قدم الصندوق قروض بـ ١٠٠ مليون شلن

(**) كان صغار المزارعين في نيجيريا يستبقي جزء كبيرا من المحصول لاستهلاكهم الخاص.

أوغندي للحكومة بدون فائدة للاستثمارات ، واتبع نفس المسار صندوق دعم أسعار البن(***) .

٥ - تشوه سياسات التسعير

توصلت العديد من الحكومات الي أن مشاكل الغذاء في العقود الأخيرة تزايدت بسبب ارتفاع أسعار المنتجين وعدم تجانسها مع أسعار السوق العالمي لكن في حقيقة الأمر يلاحظ تأثر منتجي السلع الزراعية خاصة المحاصيل النقدية المخصصة للتصدير بسياسات تسعير كانت تعرض عليهم بأقل من مستوي الأسعار في السوق العالمي وكانت الحجة وراء ذلك هو الحفاظ علي التكلفة المنخفضة للغذاء المعروض للمدن ، والاعتقاد بأن الصادرات الزراعية يجب أن تولد فائضا اقتصاديا كافيا لتمويل التنمية في القطاع الصناعي وتحقيق النمو للخدمات العامة الهامة .

لاقت هذه السياسة معارضة شديدة من قبل الذين طبقت عليهم وأصبحت العامل الرئيسي الذي ساهم في ركود الصادرات الزراعية الافريقية ، كذلك قلة الحوافز والتي ظهرت في انخفاض أسعار الغذاء كانت عائقا شديداً علي المعروض المتاح من الغذاء الرئيسي المسوق . أيضاً كان ضغط أسعار المنتجين الزراعيين أحد العوامل الهامة (وقد يري البعض أنه العامل الوحيد) وراء الانخفاض الحاد بنصيب أفريقيا في التجارة العالمية للسلع الزراعية بالنسبة لباقي الدول النامية والزيادة الحادة في استيراد الغذاء [١١] .

(***) أما في نيجريا فكانت هيئة التسويق غرب نيجريا تستبقي ٧٠٪ من إيرادات الهيئة لدعم أسعار المزارعين لكنهم تعهدوا بتشغيل هذه الأموال وافادة المزارعين في الأجل القصير. إلا أنهم تعطلوا بسبب برامج التنمية الطموحة وبين الضغوط السياسية من قبل القطاعات الأخري غير الزراعية . ومن جهة أخري كانت هيئات التسويق تفرض المحليات وأحيانا كانت تقدمها في شكل منح وكان التشريح يبرر إستخدام هذه الإيرادات ثم تبدلت الأحوال وأصبحت مثل هذه الهيئات أدوات الإدارة المباشرة .

وفيما يلي بعض الجهود التي بذلت من أجل إصلاح سياسات التسعير ففي بداية الثمانينات كانت أسعار الذرة باعتباره المحصول الغذائي الرئيسي في العديد من دول الجنوب الافريقي توضع من قبل الدولة عند مستويات تفوق الأسعار العالمية وذلك تحقيقا لهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء .

لكن انخفضت تلك الاسعار في نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات خاصة في مالاوي وليسوتو وزيمبابوي وذلك نتيجة لجهود الاصلاح التي عملت علي تخفيض أسعار المنتجين إلي مستويات تقارب الأسعار العالمية (١٢) .

جدول (٢) اتجاهات الأسعار الحقيقية لمنتجي الذرة

الدولة	الرقم القياسى لأسعار الحقيقية لمنتجى الذرة			معامل الاختلاف		
	٨٠ - ٨٤	٨٥ - ٨٩	٩٠ - ٩٧	٨٠ - ٨٤	٨٥ - ٨٩	٩٠ - ٩٧
أوغندا	١٠٠	١٢٩	١١٥	٦٦	٢٥	٣١
تنزانيا	١٠٠	١٠٥	١٥٢	١٥	١٣	٣٣
سوازيلاند	١٠٠	١١٨	٨١	٤	٧	١٨
كينيا	١٠٠	١٠٨	١٠٣	١٢	٤	١٤
مالاوى	١٠٠	٧٦	٧٧	١٦	١٥	١٣
زيمبابوى	١٠٠	٨٥	٨٧	١٤	١٢	٢٧

مصدر : FAO : Agr. incentive in ssa, 1999 .

ويلاحظ من الجدول انخفاض التباين في أسعار الذرة في الفترة ٨٠ - ٨٤ ، ٨٥ - ٨٩ ، ٩٠ - ٩٧ في أوغندا من ٦٦ إلي ٣١ ، وفي مالاوي من ١٦ إلي ١٣ *.

(*) أيضا حدث انخفاض في التباين في أسعار الذرة في دول أخري مثل بنين وغانا وليسوتو وموزمبيق وبتسواتا لنفس الفترة وقد كانت هذه الدراسة تضم ١٤ دولة لوحظ فيها انخفاض معامل الاختلاف في ٧ دول من ١٤ دولة لأفريقيا جنوب الصحراء .

والذرة هو المحصول الغذائي الرئيسي في كينيا (يلية الكاسافا) وكما هو الحال في معظم الدول الأفريقية كان تسويق الذرة يتم عن طريق الحكومة من خلال هيئة تسويق الذرة ، وبعد الاستقلال كونت هذه الهيئة مع هيئة تسويق القمح الهيئة القومية لمنتجي الحبوب ، لكن صادفت هذه الهيئة مشاكل مالية عام ١٩٨٨ وأصبحت أقرب لمخازن تجميع ، ثم في ١٩٩٤ أخذت دور المشتري الأخير وتمثلت الاصلاحات التي تمت في التسعينيات في السماح بحرية تجارة الذرة داخل البلاد ، وتحرير أسعارها بالاضافة لاعادة هيكلة هيئة التسويق.

أما في تنزانيا فقد كانت عملية تحرير الأسعار تتم بمعدل أسرع من الدول الآخري ، ففي بداية الثمانينيات انهارت مساعده الدولة لصغار المنتجين وسيطرت الأسواق الموازية علي تسويق الغذاء وقد تم إزالة الأسعار الجبرية الموحدة علي المستوي الإقليمي Pan Teritorial Prices وكذلك تم القضاء علي الاحتكارات في مجالي تدبير وتوزيع الذرة ، وفي نفس الوقت تم تشجيع القطاع الخاص علي المساهمة في تسويق الذرة. أما تسويق الذرة في مالاوي فقد كان يتم عن طريق القطاع الخاص مع هيئة التنمية الزراعية والتسويق ، ويلاحظ أن هذه الهيئة كانت تستخدم تجار القطاع الخاص كوكالات للشراء ، أما وظيفتها الأساسية فقد تمثلت في دعم المدخلات ، والعمل علي استقرار أسعار الذرة وتسويقه. لكن في ١٩٨٦/٨٥ واجهت الهيئة مشاكل مالية ولم تعد قادرة علي القيام بوظائفها ، هذه الأزمة جعلت الحكومة تشرع في القيام بإصلاحات مستدامة لتطوير كفاءة التسويق الزراعي مثل القضاء علي الأسعار الجبرية الموحدة (*).

مما ترتب عليه توسع القطاع الخاص في تجارة الذرة ، وفي ١٩٩٢ ازيلت قيوداً أخري ، وكانت النتيجة حرية حركة تجارة الذرة داخل البلاد خاصة وأن تجار القطاع الخاص دفعوا أسعار أعلي للمنتجين عن التي كانت تدفعها هيئة التسويق التابعة للدولة .

(*) الأسعار الجبرية الموحدة علي المستوي الإقليمي Pan Trrtorial والموسمي Pan Seasonal.

أما زيمبابوي فكان تسويق الذرة تحت سيطرة الدولة لسنوات عديدة ، لكن في نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات ألغت الحكومة الرقابة السعرية ، وخفضت الانفاق علي الدعم ، وخفضت القيود علي تراخيص الاستيراد وكذلك الرقابة علي النقد الاجنبي . وكان هناك أيضا تحركا تجاه تحديد سعر الصرف وفقا لقوي السوق مع استبعاد شركات تسويق الذرة التابعة للدولة المحققة للعجز ، والعمل علي استقرار السعر الجديد لهيئة التسويق ، وبالرغم من إنشاء ١٧ محطة شراء دائمة في الفترة ٨٥-١٩٩٢ إلا أن عدد محطات الشراء الموسمية انخفض من ١٣٥ محطة عام ١٩٨٥ الي ٤٢ محطة عام ١٩٨٩ ثم الي ٩ محطات عام ١٩٩١ . واستمرت الحكومة في التدخل لتسويق الذرة خاصة في سنوات الجفاف وبعد الجفاف ، وفي ١٩٩٣/٩٢ صرحت هيئة تسويق الحبوب عن الإرتفاع الكبير في الأسعار الرسمية للمنتجين ونشأت هذه الحوافز في فترة رواج المحصول ، لكن عندما تراكم للهيئة مخزون تعذر بيعه ، وتزايد العجز التجاري ووصلت نسبته بـ ٨ر٢٪ من GNP خلال ثمانية شهور قامت الهيئة في ٩٦/٩٥ بتخفيض أسعار المنتجين بمستوي أقل نسبيا من أسعار السوق مما أفقد تجار القطاع الخاص جزءا من السوق ، واستمرت الحكومة في وضع الحدود العليا لأسعار الذرة .

وفي ليسوتو يشكل الذرة ٧٧٪ من الغذاء المنتج بالاضافة الي أنه المحصول الرئيسي داخل البلاد وهو من أهم المحاصيل الغذائية يليه السرغم والقمح واستمرت الحكومة في دعم أسعار منتجي الذرة من خلال تدخلها في تسويقه ، حيث كانت وزارة الزراعة تقوم بتسعير الذرة ووفقا لبرنامج الاكتفاء الذاتي للغذاء الذي بدأ في ١٩٨١/٨٠ وضعت أسعاراً للمنتجين عند مستويات تفوق الأسعار العالمية وكانت أعلي من الأسعار السائدة في جنوب أفريقيا [١٣] .

٦ - أسعار الصرف

لجأت بعض الدول لتقييم عملتها بأكثر من قيمتها، وأثرت هذه السياسة بشكل سلبي علي منتجي سلع التصدير وعلي مكاسبهم المالية ، وبالتالي كان لتخفيض أسعار المنتجين الأثر في تخفيض المحصول الغذائي الرئيسي المسوق للاستهلاك المحلي، ومن جهة أخري كان لانخفاض تكلفة السلع المستوردة الأثر في وضع السلع المنتجة محليا في وضع تنافسي غير عادل.

ومن دراسة أجريت عام ١٩٧٩ وجد أن ١٣ دولة أفريقية قامت بتقييم عملتها بأكثر من ٣٨٪ . وكان التأثير المباشر لتقييم العملة باكثر من قيمتها هو الاحتفاظ الظاهري بالعملة قوية ، لكن في حقيقة الأمر أصبحت أسعار المنتجات الأجنبية أقل ، مما ترتب عليه حدوث نقص في العملات الأجنبية المتولدة (حيث كان ذلك حيث كان ذلك بمثابة تشجيعا للواردات وعدم تشجيع الصادرات) مما أدي إلي زيادة الطلب علي العملات الأجنبية عن المتوافر منها .

أما بالنسبة للصادرات الزراعية فإن هذا الاجراء يقلل من قيمة الصادرات الزراعية، وكذلك يضعف الحافز علي عرض المحاصيل النقدية وتصديرها للاسواق الأجنبية ، لذلك كان تقييم العملات الافريقية بأكثر من قيمتها ويضعف الحافز علي انتاج المحاصيل النقدية ويؤدي لانخفاض الانتاج للتصدير والحصول علي عملات أجنبية.

وهناك أثر آخر يعدأكثر عمقا حيث يقلل القيمة الحقيقة للمكاسب القومية حيث ويتجه لزيادة التكاليف الاجتماعية علي الفلاحين ، بوضع هؤلاء الفلاحين تحت السيطرة الاقتصادية والسياسية لاشخاص لهم علاقة بذوي النفوذ وبهذا يزداد وضع العبودية والاسترقاق للفلاحين [١٤].

ويترتب علي ذلك نتائج واضحة وهي ظهور طبقة المستفيدين الحقيقيين من هذا النظام فهم يحصلون علي مكاسب ضخمة من تحديد أسعار الصرف وفقا لاهوائهم ويتمثل هؤلاء في موظفي البنوك المركزية ، أو هؤلاء الذين يعدون لهم أو الذين يعقدون لجان لتحديد العملات الأجنبية ، وكذلك اللجان التي تعطي تراخيص الاستيراد أو الذين يحصلون علي تراخيص الاستيراد أو الذين يخصصوهم .

أما الخاسر في هذا النظام هم الذين لم يحصلوا علي هذا المورد النادر وهم الذين يجب عليهم الا يشتروا سلعا مستوردة وبطبيعة الحال ليس هناك مزارعين في البنوك المركزية أو في لجنة منح تراخيص الاستيراد أو تخصيص العملات الأجنبية إلا أن الفلاح وما زال يعتمد علي استيراد مستلزمات الانتاج مثل المعزقة ، والحصادة وأدوات الرش والمبيدات الحشرية وأدوات الجر والأسمدة ، فغالبا ما يتم استيراد هذه المدخلات إلي جانب استيراده لبعض السلع التي لم تصنع محليا مثل (الملابس والأحذية والبطاريات والبطاطين والصابون) أو تحتاج لمعدات مستوردة لتصنيعها .

وندرة العملات الأجنبية جعلت الواردات أكثر ارتفاعا والنتيجة اضطرار دفع الفلاحين مبالغ أكثر للذين يسيطرون علي العملات الأجنبية أو علي الواردات التي يستطيعون شراؤها . إذن في النهاية يمكن القول بأن تقييم العملة بأكثر من قيمتها أضعف الحافز علي التصدير وزيادة التكاليف علي الفلاحين وارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية علي الفلاحين وبهذا تم تضمن الفلاح في نظام أسواق العملات الأجنبية التي تخضع للسيطرة الاقتصادية والسياسية لأشخاص في البرلمانات الوطنية .

أيضا تقييم العملة بأكثر من قيمتها أضر بالعلاقات التبادلية بين القطاعات وكانت النتيجة في غير صالح قطاع الزراعة . مما ترتب عليه تآكل أسعار الصرف بالنسبة لصغار المنتجين وحدوث تدهور تدريجي للظروف الاقتصادية.

وقد لوحظ ذلك في كينيا من سياسات الحكومة المتعلقة بالتجارة وأسعار الصرف فقد تحولت معدلات التبادل التجاري الداخلي لغير صالح قطاع الزراعة وذلك لوجود الاحتكارات الحكومية في التسويق الزراعي التي بدورها لم تشجع علي الانتاج مما زود الأعباء علي الموازنة العامة .

أما أثيوبيا فقد كان الوضع أسوء وذلك بسبب فشل ميكانزم السوق المحلي ويرجع ذلك للتباين في أسعار الحبوب الغذائية الأساسية بين مختلف المناطق (١٥).

٧ - استراتيجيات تنمويه ضعيفة

ساهم في أزمة الغذاء اتباع الحكومات سياسات تنمويه ضعيفة خاصة سياسة احلال الواردات فقد كان لها (ولو بشكل جزئي) أثر في تدهور الأداء الزراعي حيث كانت تستنزف رأس المال لتمويل صناعات أخري بعيداً عن التطويرات الزراعية المطلوبة . ولهذا تم التركيز علي التنمية الصناعية مع إهمال الزراعة التي تساهم بقدر يعتد به في الاقتصاد القومي ، كما أنها تشغل الغالبية العظمي من السكان . وبالتالي كان وضع أفريقيا في تجارة الحاصلات الزراعة العالمية ضعيفة بسبب عدم قدرتها علي الاستجابة بمرونة لتغير ظروف السوق العالمي بتقديم محاصيل متنوعة عالية الإنتاجية ، وقد يرجع هذا إلي ندرة رأس المال اللازم لإعادة استثماره في المجال الزراعي ، وقد تكون هذه الندرة بسبب السياسة الصناعية المتبعة التي لم توجه لتوليد العملات الأجنبية.

وسياسة إحلال الواردات تحتاج إلي فرض حماية علي الصناعات الوليدة وهذا يعني بدوره أن المزارعين الأفارقة كان عليهم مواجهة ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية ، وكذلك المدخلات الزراعية ، هذا إلي جانب أن هذه المنتجات الجديدة اتسمت بعدم الكفاءة في إدارتها - ترتب علي ذلك نتائج عديدة منها ندرة المدخلات الزراعية الضرورية ، وتنافس صناعات الحضر علي العمالة الزراعية ، حيث عملت زيادة الأجور علي سحب العمالة من الريف مما كان له تأثير سلبي علي الأداء الزراعي .

أيضا ظلت النسبة المخصصة للزراعة من الانفاق العام بسيطة دون المستوي المطلوب في معظم الدول الأفريقية وتراوحت بين ٥٪ ، ١٠٪ .

٨ - الجوانب السياسية

تم التعرض في السياق السابق إلي تدخل الحكومة في تسويق المحاصيل وتحديد أسعار المنتجين من أجل الحصول علي إيرادات تكمن في الفرق بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية للمنتجات الزراعية .

ومن جهة أخري كانت تفرض أسعار صرف مغالي فيها ترتب عليها ارتفاع قيمة الواردات وندرة العملات الأجنبية (نتيجة قلة الحوافز علي تصدير المحاصيل النقدية) لذلك عانت الحكومات الأفريقية عند حدوث الجفاف من ندرة العملات الأجنبية اللازمة لاستيراد الأغذية اللازمة ، مما أجبرها علي تخفيض الانفاق علي الخدمات العامة والنتيجة المعتادة لهذا التخفيض هو التدهور الحاد في نوعية وتوافر الخدمات الصحية والتعليمية .

ويشير البعض الي أسباب انتشار الفساد والرشوة في أفريقيا والدول النامية بسبب التدهور في الأداء الاقتصادي حيث يميل القادة السياسيين للاحتفاظ بمراكزهم لذلك يستخدمون أي وسيلة من أجل ذلك ،

والفساد في أفريقيا له جذور تاريخية ترجع للورطات المالية التي أصابت الطبقة المتوسطة وطبقة الصفوة الذين تآكلت دخولهم من خلال العمليات التضخمية التي صاحبت الركود الزراعي وظهر ذلك واضحا في كل من تنزانيا وأوغندا والدلائل علي هذا الوضع تتمثل في انخفاض المرتبات ، فهي غالبا لم تكن تكفي لتمويل احتياجات الأسرة من الغذاء وأصبح الفساد هو البديل الوحيد لاصحاب الياقات البيضاء .

وإن دل ذلك علي شئ فهو يدل علي الاتجاهات الاقتصادية فيها وكذلك السياسية حيث اتسمت بعدم الاستقرار السياسي والذي صاحبه الفساد والقمع الذي ترتب عليهما انتشار الفوضي السياسية والاجتماعية. وقد يكون تدهور الزراعة الأفريقية بسبب انهيار الشرعية السياسية وفقدان الثقة والمصداقية ، فلم تستطع الحكومات توفير عرض كافي لمجموعة من السلع الزراعية الغذائية لسكان الحضر الذين ثاروا وقاموا بمعارضة شديدة ظهرت في شكل حوادث شغب بسبب نقص الغذاء ، في كل من المدن والعواصم وتفجرت المظاهرات السياسية في القاهرة ، ولوزاكا والخرطوم ونيروبي وأثيوبيا ، نتج عنها انهيار بعض هذه الحكومات مثل السودان وأثيوبيا ويلاحظ انهيار الأخيرة في ١٩٧٤ بسبب الأزمة الزراعية وسقوط الامبراطور هيلاسلاسي لأنه لم يستطع حل مشكلة نقص الغذاء والتغلب علي مشكلة الجفاف التي ضربت مناطق كثيرة في البلاد الي جانب أن الحكومة قامت بتحويل جزءا كبيرا من المدخلات وخدمات الإمدادات للمناطق المتميزة بيئيا وحرمت المناطق الجافة وشبه الجافة من المدخلات الحيوية ، كذلك داخل كل منطقة فقد كان هناك تحيزا واضحا لمزارع الدولة وبعض التعاونيات الخدمية المختارة وبرروا هذا السلوك بأن المناطق ذات الفائض الانتاجي سوف تقوم بتوزيع الغذاء المنتج عن طريق شركات التسويق الزراعية الي المناطق التي تعاني من نقص الغذاء ولكن في واقع الأمر كان جزء

كبير من الفائض يوجه للمراكز الحضرية تاركا المناطق المنكوبة دون أي رعاية أو خدمة وظلت محرومة من الغذاء ومستلزمات الغذاء .

٩ - تهميش دور المرأة

تعد المرأة الريفية في أفريقيا جنوب الصحراء المنتج الرئيسي للغذاء وتوجد بين أفقر فئات الشعب . والمرأة الريفية بشكل عام لم تؤخذ في الاعتبار كمجموعة مستهدفة في برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالرغم من أنها تولد جزءا كبيرا من الدخل النقدي للأسرة . وتشكل المرأة الريفية ٦٠٪ من القوة العاملة الزراعية وتساهم بـ ٨٠٪ من إجمالي إنتاج الغذاء سواء لاستهلاك الأسرة أو للبيع . وقدرت مساهمة المرأة في إنتاج المحاصيل الغذائية في السودان بـ ٣٠٪ ، ٨٠٪ في الكنغو . أما مساهمتها في القوة العاملة الزراعية فقد قدرت بـ٧٣٪ في الكنغو ، و٨٠٪ في السودان (١٦) .

ولم تتجاوز نسبة الإناث العاملة في القطاع الزراعي النسبة المناظرة من الرجال " بل تجاوزت أيضا ساعات العمل في النشاط الزراعي " ويظهر من الجدول التالي تجاوز نسبة مساهمتها في الزراعة وغير الزراعة.

جدول (٣) نسبة مساهمة الذكور والإناث في الأنشطة الزراعية وغير الزراعية

نوع النشاط / الدولة	زامبيا		كينيا	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث
الزراعة	٦,٤	٧,٦	٤,٣	٦,٢
غير الزراعية	٠,٨	٤,٦	٣,٨	٦,١

مصدر : FAO :rural women and food ... 1998.

ويلاحظ من الجدول ان المرأة تعمل أكثر من الرجال سواء في الأنشطة الزراعية وغير الزراعية في ريف هذه الدول . وقدرت الزيادة في ساعات العمل التي تؤديها في الأنشطة الزراعية من ٤-٦ ساعات يوميا عن التي يقوم بها الرجال . هذا إلي جانب عملها في مجال الأسرة مثل البحث عن الوقود والمياه والطهي والتنظيف ورعاية الأطفال .

وأمام التزايد السريع للسكان بمعدلات تفوق معدلات نمو الانتاج الزراعي وبصفة خاصة الغذاء ، صاحب ذلك هجرة الرجال من الريف الي مناطق التعدين والحضر ، وبقيت النساء في القري تتحمل مسئولية رئاسة الاسرة وتزايدت نسبة الأسر التي ترأسها امرأة في أفريقيا جنوب الصحراء وصلت الي ١٠٪ في النيجر ، ٤٦٪ في بتسوانا ، ٧٢٪ في ليسوتو وبعد أن كانت الأسرة كوحدة (ذكور وإناث وأطفال) مسئولة عن توفير الغذاء وانتاج المحاصيل الغذائية المطلوبة ، إلا أن هذه المهمة وقعت علي عاتق المرأة للقيام بها يساعدها في ذلك الأطفال وكبار السن . فأصبحت تزرع المحاصيل الغذائية المطلوبة والنقدية التي كان يزرعها زوجها قبل رحيله ، كذلك قيامها بالأعمال التي يقوم بها الرجال في المناطق الريفية في آسيا مثل تجهيز الأرض والحرث والري وتسوية الحقول ، الي جانب مهامها الأساسية مثل بذر البذور ، ونقل الغرسات ، وإزالة الأعشاب وتصنيع إعداد وتجهيز بعض المحاصيل .

ونظرا لمحدودية إمكانياتها وعدم حصولها علي دعم أو مساعدات فاضطرت لتغير أنواع المحاصيل التي تزرعها وفقا للعمالة المتاحة لديها، إلي جانب تحديد المساحة الزراعية، ولجأت إلي المحاصيل الغذائية التي لا تحتاج إلي عمالة كثيرة ، وتتمتع بسهولة تنقيتها من الأعشاب الضارة ، ولا تحتاج لأسمدة كثيرة وتمثلت هذه المحاصيل في الكاسافا التي أحلتها محل اليام وكان

لهذا التغيير أثر علي الأمن الغذائي فلم يقتصر الأثر علي نقص الانتاجية فحسب وإنما أيضا علي القيمة الغذائية للمحاصيل التي تم إحلالها . بمعني آخر أن الكاسافا ذات قيمة غذائية أقل من اليام وذلك للأسباب التالية :

١ - نسبة البروتين في الكاسافا ٩ جرام / الكيلو جرام بينما نسبة البروتين المناظرة في اليام حوالي ٢١ جرام / الكيلو جرام .

٢ - لا تحتاج الكاسافا لعمالة كثيرة وقت زراعتها ولكنها تحتاج رعاية ومجهود أكبر عند تخزينها .

٣ - يزرع اليام مع الخضروات والبقوليات في حقل واحد علي خلاف الكاسافا التي تزرع في أراضي أقل خصوبة (عشبية) ومتي زرعت بين الخضروات والبقوليات تضر بها وذلك بسبب نمو الأعشاب الضارة التي تجهد التربة وتقلل الإنتاجية لذلك كانت رئاسة المرأة للأسرة كان له الأثر علي الزراعة في أفريقيا خاصة وأنها تشكل الغالبية العظمي من صغار المزارعين وأدي هذا إلي ما يعرف بغالبية الطابع النسائي علي الزراعة Feminization.

١٠ - الحروب الأهلية والصراعات الداخلية واللاجئين

تتسم أفريقيا بكثرة الحروب الأهلية والصراعات الداخلية وتعددت الأسباب المؤدية لهذه الظاهرة أغلبها بسبب الاضطربات السياسية ، ترتب عليها آثار كثيرة ومتعددة أهمها تزايد عدد اللاجئين والنازحين فقد وصل عدد النازحين في أفريقيا ٢٠ مليون نازح ، أما عدد اللاجئين فقد وصل إلي سبعة ملايين لاجئ عام ١٩٩٣ . ومن أكثر المناطق التي شهدت ارتفاعا لأعداد اللاجئين فيها رواندا وبورندي ، فهناك ٧٠٠ر٠٠٠ لاجئ بورندي هربوا من بلادهم نتيجة للفصل الاثنى بسبب الأزمات السياسية بين البلدين ، كذلك قدر عدد اللاجئين

الرواندیین بـ ٢ ملیـون لاجئ هربوا إلي زائیـر وتنزانیـا . أیضـا من المناطق التي شهدت ارتفاعا فى أعداد اللاجئین فیها اریتریا حیث أن معظم لاجئیها هربوا إلي السودان أما لاجئوا أثیوبیا فقد هربوا إلي كل من الصومال والسودان وجیبوتي وكینیا في نفس الوقت ما زال هناك العدید من اللاجئین السودانیین في جمهوریة أفریقیا الوسطي وأثیوبیا وكینیا وزائیر .

ومهما كانت أسباب هجرة اللاجئین فالنتیجة واحدة وهي أن اللاجئین یفرضوا أعباء مفرطة علي طاقة الدول المستضیفة وعلي إمكانیاتها ومواردها وعلي الدول المضیفة توفیر المآكل والمشرب والرعایة الصحیة والتعلیمیة لهم ، ولما كانت ظروف تلك الدول ضعیفة لا تتحمل توفیر هذه الخدمات لمواطنیها فهي تقف عاجزة عن استضافة اللاجئین أو حتي توفیر الغذاء لهم وتطلب المعونات الدولیة لإطعام شعبها وكذلك اللاجئین إلیها . وبالتالي یتعین علي اللاجئین المعیشة في مخیمات بعیدة بدون الموارد المناسبة لهم مما یترتب علیه تدهور بیئي وعدم استقرار في هذه المناطق (١٧).

المبحث الثاني

الأمن الغذائي والكوميسا

بعد التعرض لمشكلة الغذاء في أفريقيا وأسباب انتشارها ، تجدر الاشارة هنا إلي الأمن الغذائي وتعريفه وكيفية تحقيقه وتقديم بعض الحلول المقترحة لتحقيقه وذلك من خلال تحرير التجارة بين الأسواق خاصة أسواق الغذاء لتقوية التجارة البينية بينها في ظل التجمعات الاقتصادية والتكامل الإقليمي.

١ - تعريف الأمن الغذائي

لقد تغير مفهوم الأمن الغذائي علي مدي السنوات الماضية فقد كان يشار إليه في البداية علي أنه العرض العالمي للغذاء ، ثم تغير هذا المفهوم وأصبح يشمل الانتاج القومي للغذاء + الاحتياطي من الغذاء وإن كان البعض أطلق هذا المفهوم علي تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء لكن جادل البعض الآخر وأشار إلي أنه من الممكن وجود عرض قومي كاف من الغذاء لكن في نفس الوقت قد الأسرة من خلل في الأمن الغذائي لها Food Insecurity.

لذلك انتهي الأمر في التركيز علي الأمن الغذائي وتحقيقه علي مستوي الأسرة بمعني آخر توافر الغذاء للاسرة لكنه لم يذكر شئ يتعلق بكيف أو بمن أو لأي مدي يستخدم هذا الغذاء [١٨]. وهناك نوعان من الخلل في الأمن الغذائي أحدهما مؤقت وثانيهما مزمن أو هيكلي.

ويشير الأول (المؤقت) إلي ظاهرة مؤقتة هي التي تسبب حدوثه إما أن يكون بسبب الجفاف أو اختلال في عرض الغذاء في الأجل القصير ، أما الخلل الهيكلي (المزمن) فهو يتضمن استمرار عدم القدرة من جانب الأسرة لتوفير لنفسها قدر مناسب من الغذاء وأن كانت الأسباب المؤدية لهذا الخلل مختلفة فإن الحلول الموجهة

له أيضا تختلف ولكن يبقي هدف الحكومة الأساس هو منع المشكلة المؤقتة من أن تصبح مزمنة ، مما يعني أن الأسرة لم تستطع استكمال مواردها والاستجابة للخلل المؤقت تتضمن التأكيد بشكل أكبر علي توافر الغذاء بأسعار محتملة.

اما الاستجابة للخلل الهيكلي فتتمثل في المحاولة لتسهيل توفير الموارد للاسرة بحيث تستطيع تحقيق الأمن الغذائي بطريقة مستدامة (١٩).

٢ - الكوميسا

ويتحقق الأمن الغذائي من خلال التكامل بين أسواق الدول المختلفة . وقد تم التركيز في هذه الدراسة علي تجمع دول الشرق والجنوب الأفريقي المعروفة بالكوميسا التي نشأت في عام ١٩٨١ تحت اسم منطقة التجارة التفضيلية ودخلت حيز التنفيذ عام ١٩٨٢ واستمرت في مباشرة أعمالها بنجاح حتي نوفمبر ١٩٩٣ ، ثم تم التوقيع علي معاهدة تقتضي بتحويلها إلي سوق مشتركة بين الدول الأعضاء وبدأت في مباشرة أعمالها ومهامها الجديدة منذ ديسمبر ١٩٩٤ لتحقيق السوق المشتركة بين الدول الأعضاء(١٩).

وقد تم اختيار تجمع الكوميسا لتميزها بعدد من الخصائص أهمها التشابه والتنوع ، وأهم ما يميز هذا التشابه هو سيطرة الزراعة ومساهمتها في التنمية ، ويشكل السكان الزراعيون ٧٤٪ من إجمالي سكان الكوميسا (الذين يقدروا بحوالي ٣٣٠ مليون نسمة) .

ومازالت الزراعة في معظم دول الكوميسا تساهم بـ ٣٠٪ من GDP وهي أهم مصدر للعملات الأجنبية ، كما أنها تشغل الغالبية العظمي من السكان ، وتساهم بـ ٥٠ ٪ من المواد الخام للصناعة .

لذلك تعد الزراعة محرك النمو الاقتصادي في الكوميسا ، خاصة وأنها لعبت دورا كبيرا في اقتصاديات دول جنوب شرق أسيا (تايلاند وأندونسيا

وماليزيا وكوريا وتايوان والصين) خاصة وأنهم حققوا معدلات نمو زراعي سريعة تجاوزت معدلات النمو الاقتصادي فيها، كما ساهمت في تقليل مستويات الفقر فيها ، كذلك ظهر ارتباط قوي بين النمو الزراعي وبين النمو الاقتصادي الكلي في الاقتصاديات منخفضة الدخل .

ويؤكد ذلك أن أفريقيا لن تستطيع أن تتخطي مراحل التنمية وتقفز إلي التصنيع وهي تعاني من أساس زراعي ضعيف . فالنمو الزراعي يعمل علي تقليل الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي ويخلق فرص عمل ويحقق أمن غذائي ، ومن ناحية أخري تحقق التنمية الزراعية في المنطقة علاقة متلازمة وغير منفصلة بين السلام والاستقرار والديمقراطية والإدارة الجيدة والحفاظ علي حقوق الانسان والأمن الغذائي لذلك كانت التنمية الزراعية إحدي الأولويات الخمس التي حددتها اتفاقية الكوميسا وأقرها رؤساء الدول والحكومات في أول اجتماع تم عقده في ديسمبر ١٩٩٤ في ليننجواي عاصمة مالاوي من أجل زيادة الانتاج الزراعي والتأكيد علي التنمية المشتركة لاحواض البحيرات والانهار وتقليل اعتماد الزراعة علي مياه الامطار، مع اتخاذ برامج جديدة للأمن الغذائي علي المستوي الوطني والإقليمي [٢٠].

وكذلك تطوير تجارة المنتجات الزراعية داخل وخارج الكوميسا متضمنا الاستخدم الكفء للموارد الطبيعية . وتتضمن البرامج الزراعية للكوميسا انتاج المحاصيل النقدية والغذائية وتنمية الثروات السمكية والثروات الحيوانية والغابات والري .

وتمثلت أهداف الكوميسا من البرامج الزراعية في الآتي

أ - المساعدة في تحقيق الأمن الغذائي علي المستوي الإقليمي من خلال زيادة انتاج الغذاء والثروة الحيوانية والسمكية وكذلك تخزين الغذاء .

ب - مساعده الدولة العضو في تطوير أبحاث التنمية ومدها بالخدمات وتبادل المعلومات الفنية والخبرات وذلك من أجل رواج الانتاج الزراعي في المنطقة.

جـ - تطوير المنشآت الزراعية الصناعية من أجل تصنيع المواد الخام وتطوير التجارة بين الدول وكذلك التنمية الصناعية بشكل عام .

د - المساعدة في اكتشاف وتنمية الموارد الطبيعية من أجل زيادة الاستفادة من المنطقة واستغلالها أكبر استغلال ممكن سواء من حيث الغابات والمياه والاسماك والحيوانات البرية .

هـ - تنمية قدرات كل دولة من أجل تنفيذ وتبادل برامج الأمن الغذائي إلي جانب التوسع في الجامعات ومعاهد التدريب داخل وخارج الكوميسا [٢١].

٣ - أهمية التكامل الإقليمي للتجارة في المنتجات الزراعة

وتتضح أهمية التجارة في توفير عرض الغذاء علي المستوي الإقليمي وتحقيق الأمن الغذائي للمنطقة وذلك عن طريق :

١ - التجارة البينية تسمح بزيادة استهلاك الأسرة وتجاوز مقدار انتاجها من الغذاء في تلك الدول التي يكون فيها الناتج منخفضا حيث أن هذه التجارة تعمل علي زيادة التخصص فتسمح لانتقال الغذاء عبر الحدود بدون قيود . وبالتالي يزداد الناتج الإقليمي لمواجهة الطلب من الدول التي تعاني من عجز في الغذاء .

ففي سنوات الجفاف تزايد عدد الدول المستوردة للغذاء ، واتضح ذلك في كل من زامبيا حيث زادت وارداتها بنسبة ١٠٦٪ في الفترة ٩١ - ٩٢ " من ٦٦ مليون دولار أمريكي إلي ١٣٦ مليون دولار أمريكي " . وكذلك زادت واردات أوغندا بنسبة ٣٤٪ لنفس العام ، وزادت أيضا واردات تنزانيا بـ ٤٧٪ ، في حين زادت واردات أثيوبيا بـ ٣٩٪ لنفس الفترة .

٢ - تعمل التجارة البينية الإقليمية خاصة في المنتجات الزراعية علي زيادة الأصناف المتاحة من المواد الغذائية من خلال المنافسة ، وقد تعمل علي تخفيض الأسعار المرتفعة بسبب ارتفاع التكاليف المحلية للانتاج والتي يحل محلها المنتجات ذات التكلفة المنخفضة من المنطقة (السوق الإقليمي) فعلي سبيل المثال تفيد الواردات غير المقيدة علي الأرز من مالاوي إلي زيمبابوي المستهلكين في الأخيرة سواء من حيث النوعية أو من حيث السعر.

٣ - تؤدي زيادة التجارة الإقليمية في الغذاء إلي التوسيع الإقليمي في تجهيز السلع الأولية التي تمهد الطريق لزيادة القيمة المضافة للسلع القابلة للتداول Tradables ومن ناحية أخري ستزداد ربحية الشركات العاملة في الصناعة التحويلية وبالتالي يستفيد العاملين في الإنتاج الزراعي من تحرير التجارة ويتحقق الأمن الغذائي وتزداد فرص العمل وأيضا تزداد الدخول .

٤ - وتظهر الآثار الإيجابية للتجارة الإقليمية علي التشغيل ونمو الدخل الاقتصادي وكذلك التنمية وبالتالي علي الاستقرار السياسي فنقص الغذاء في دولة ما يمكن أن يخلق مشاكل كثيرة كما حدث في زامبيا .

إذن يمكن القول بأن التجارة بين الدول الأعضاء قد تعمل علي استقرار عرض الغذاء وأسعاره ، فمن خلالها ليس بالضرورة أن تعتمد الدول علي انتاجها الخاص لمقابلة طلبها المحلي ، حيث أن فرصة توافر السلع للمستهلكين كبيرة ، وسترتفع الدخول ، كما أن فرص التخصص في تجهيز الغذاء ستقوي ، ويتحقق الاستقرار السياسي والاقتصادي [٢٢].

٤ - المزايا النسبية

وتتميز الدول الأعضاء لهذا التجمع بالتنوع في مواردها الزراعية سواء من حيث المناخ والتربة والبيئة الزراعية مما يسمح بقيام نوعا من التخصص والانتاج بالحجم الكبير أنواعا مختلف من المنتجات في المنطقة بدلا من قيام كل دولة منفردة بالانتاج وهناك بعض الدراسات أظهرت إمكانية التخصص في انتاج الحبوب الغذائية الأساسية مثل الذرة والكاسافا والفول والذرة الرفيعة والدخن في بعض الدول ، وأشارت أيضا الدراسة إلي أن هناك بعض الدول تتمتع بتربة جيدة خصبة كما في انجولا وزامبيا وتنزانيا ورجح لها تربية الماشية بدلا من انتاج الحبوب في حين ترك هذا المجال لدول أخري مثل زيمبابوي التي تتمتع بظروف أقل سواء من حيث التربة أو الأمطار . تخلص من هذا الي أن تتخصص كل دولة في إنتاج أو في نشاط بما يتفق مع ما تتمتع به من ميزة نسبية أفضل ويكون له آثار ايجابية علي الانتاجية والاسعار والدخول والاستثمارات والنمو مما يحقق المصداقية وضمان توفير عرض الغذاء في أوقات الجفاف .

ومن مزايا الكوميسا أيضا تغطية ٦٠٪من أراضيها بالانهار والبحيرات حيث يمكن المشاركة في استخدامها من أجل تطوير الري وصيد الأسماك والنقل .

وكذلك تضم هذه المنطقة شرق وجنوب القارة عددا كبيرا من السكان يفوق ٣٠٠ مليون نسمة وهم يشكلون طلبا فعالا لا بأس به [٢٣].

٥ - انتاج الغذاء ولإمكانيات المتاحة

علي الرغم من تزايد انتاج المواد الغذائية والمحاصيل والأسماك واللحوم في الفترة ٩٠ - ١٩٩٢ بـ ٣٠٪ عن العقد الأسبق ، الا أن متوسط نصيب الفرد من الغذاء انخفض بـ ٩٪ أي حوالي ١٪ سنويا [٢٤].

وهناك عدد قليل من الدول استطاعت انتاج ما يكفيها من الغذاء أي بالقدر الذي يغطي احتياجاتها ، وما يزيد عن ذلك كانت تقوم باستيراده من الخارج ، وعلي الرغم من مشاركة ١٢٪ من سكان العالم وهم سكان أفريقيا بـ ٥٪ فقط من إنتاج الحبوب العالمية واللحوم والأسماك ، وأقل من ذلك من منتجات الألبان ، لكنها تساهم ٢٠٪ من انتاج الكاسافا أما واليام والبطاطا (٣٪ تقريبا) ويظهر ذلك من جدول (٤) .

وإن كان أكثر من نصف انتاج الحبوب يأتي من غرب أفريقيا وشمالها. (*) إلا أن معظم انتاج الذرة يأتي من منطقة الجنوب الأفريقي وشرق أفريقيا (أي ما يقرب من ثلثي انتاج أفريقيا(**) .

أما الفواكه فتساهم منطقة شرق أفريقيا بأكثر من ثلث انتاج أفريقيا في حين تساهم أوغندا وحدها بخمس انتاج أفريقيا من الفواكه.

٦ - التجارة البينية

يلاحظ انخفاض التجارة البينية لمجموعة الكوميسا خاصة في فترة التسعينيات فهي لم تتعد ٦ر٦٪ وإن كانت هذه النسبة مرتفعة في الثمانينات حيث وصلت إلي ١٢٪ في بدايتها (اما عن سبب هذا الانخفاض فيشار إليه تباعا).

وبالنظر للصادرات والواردات البينية تظهر في الجدول (٥) كل علي حده حيث تجد أن نسبة صادرات الكوميسا الي العالم الخارجي تزايدت من ٩ر٤٪ الي

(*) تتفوق غرب أفريقيا وشمالها في انتاج الحبوب (عن شرق أفريقيا وجنوبها لنفس العام) خاصة في انتاج القمح والأرز والدخن والسرغم والذرة .

(**) ساهمت جنوب أفريقيا وحدها بربع انتاج أفريقيا من الذرة لعام ١٩٩١ ، و٣٠٪ من انتاج اللحوم الحمراء والألبان.

٥ر٨٪ في الفترة ١٩٩١ الي ١٩٩٧ ، أما الواردات من العالم الخارجي فقد تزايدت بنسبة أقل أي من ٣,٤ ٪ الي ٥,١٧ ٪ لنفس الفترة[٢٥].

وقد كانت كينيا أكبر شريك تجاري في هذا المجموعة سواء في بداية التسعينيات أو في نهايتها وقد فقد كانت تساهم بـ ٢٥٪ من صادراتها الكلية الي الكوميسا عام ١٩٩١ ثم تزايدت هذه النسبة الي ٣٨٪ عام ١٩٩٧ ، تلتها زيمبابوي في المرتبة التالية وساهمت بحوالي خمس صادراتها الي الكوميسا عام ١٩٩٧ . في المقابل لم تتعد واردات كينيا من الكوميسا ٥ ر٠٪ عام ١٩٩١ ثم تزايدت بنسبة ضئيلة ولم تتعد ٢٪ عام ١٩٩٧ ، مما يعني يعني عدم التوازن في تدفق التجارة كانت في الغالب لصالح كينيا .

لكن في نفس الوقت اعتمدت كثير من الدول الأعضاء في وارداتها علي الكوميسا مثل أوغندا ورواندا ومالاوي وناميبيا حيث كانت تحصل علي ثلث وارداتها الكلية من هذا التجمع الإقليمي .

ويرجع ضعف التجارة البينية للاسباب التالية :

١ - ضعف الهياكل الإنتاجية وعدم تكامل هياكل الانتاج في الاقتصاديات المختلفة والتي اتسمت باعتمادها علي المنتجات الأولية والتي تتكون بصفة رئيسية من المنتجات الزراعية والمعدنية واستيرادها للسلع الغذائية.

٢ - اختلاف الأيدولوجيات المتبعة فالبعض يتبع النظام الرأسمالي والبعض الآخر كان يتبع النظام الإشتراكي .

٣ - عدم توازن الاقتصاديات الكلية .

٤ - ارتفاع تكاليف الاستثمار في غياب آلية التعويض[٢٦] .

أضف الي هذا عدة عوامل أخري تمثلت في عدم كفاءة اتفاقيات الدفع في التجارة الإقليمية ، وعدم كفاءة تمويل التجارة وغياب التنسيق بين السياسات التجارية إلي جانب نقص البنية التحتية للاتصالات والنقل.

ويلاحظ انخفاض التجارة البينية ليس فقط في تجمع الكوميسا ولكن في التجمعات الاقتصادية الأخري ويظهر ذلك من الجدول التالي (٦) :

جدول (٦) انخفاض التجارة البينية للتجمعات الاقتصادية المختلفة

المنطقة	١٩٨٠ %	١٩٩٠ %	١٩٩٢ %
الايكواس	١٠,١	٨,٣	٧,٨
PTA الكوميسا	١٢,١	٦,٦	٦,٧
السادك	٥,١	٥,٢	٤,٤

المصدر :

الخلل في الأمن الغذائي في منطقة الجنوب الأفريقي

أشارت بعض الدراسات إلي أن الخلل في الأمن الغذائي لعام ٩٩/٢٠٠٠ كان مؤقتا خاصة في مالاوي وموزمبيق وزامبيا وزيمبابوي ، وذلك نتيجة لبعض التطورات التي حدثت في انتاج الحبوب في تلك المنطقة . ترتب علي ذلك انخفاض عدد السكان الذين يعيشون في المناطق التي تعاني من خلل في الأمن الغذائي ودلل علي ذلك من Current Vulnerablty Assesments CAV2 تقديرات المناطق المعرضة لقلة الغذاء التي أجرتها هيئة المعونة الأمريكية وأكدت بأن ليس هناك واحدة من هذه الدول الأربع تحتاج لإغاثة أو توزيع مجاني للغذاء لتغطية استهلاكها في هذه الفترة .

وأشارت أيضا هذه الدراسة بأن عدد السكان الذين يعانون من هذا الخلل يقدروا بـ ٧ مليون نسمة (في الدول الأربع) أي ما يقرب من ١٣٪ من سكان هذه المنطقة وتوضح الخريطة أماكن توزيعهم .

والجدير بالذكر أن نسبة السكان الذين كانوا يعيشون في مناطق شديدة العجز كانت الربع تقريبا ١٩٩٩/٩٨ ، لكن تلاشت هذه النسبة عام ٢٠٠٠/٩٩ ويرجع ذلك لعوامل عديدة أدت إلي تحسن الأمن الغذائي في المنطقة وتمثلت في الآتي :

١ - زيادة انتاج المحاصيل النقدية والغذائية زيادة كبيرة عن العام الأسبق (٩٩/٩٨) مما ترتب عليه زيادة مخزون الغذاء وكذلك الدخول الريفية .

٢ - وإن كانت هناك بعض المحاصيل سجلت انخفاضا إلا أن انتاج الذرة تزايد بنسبة ٣٢٪ في زامبيا ، لكنه تزايد ببطء في موزمبيق وزيمبابوي ، بينما قفز انتاج الذرة لصغار الملاك في مالاوي بـ ٤٦٪ ، ٣٢٪ للأرز ، ٣٣٪ للبطاطا . وقد تزايد انتاج القطن في زيمبابوي بمقدار الثلث في حين تضاعف انتاج الفول الصويا فيها.

وتحقق في زامبيا فائضا في انتاج الكاسافا ، واستقرت الأسعار بسبب تجارة الذرة غير الرسمية عبر الحدود مما ترتب عليه إفادة التجار في مالاوي وموزمبيق ، أيضا زادت مشتريات الذرة في كل من مالاوي وزيمبابوي لاستكمال الاحتياطي الاستيراتيجي للحبوب .

دول (٧) التوزيع النسبي للسكان الذين يعانون من قلة السكان
في مناطق شديدة العجز وكذلك متوسطة العجز ٩٩/٢٠٠٠

الدولة	مناطق شديدة العجز عدد السكان ٪		مناطق متوسطة العجز عدد السكان ٪		الإجمالى عدد السكان ٪	
	بآلاف	٪	بآلاف	٪	بآلاف	٪
مالاوي	٤٨٦	٥	٩٣٣	٩	١٠,٢٠٠	١٤
موزمبيق	٦٠٨	٤	٢١٩٧	١٢	١٨,٠٠٠	١٦
زامبيا	٤٢٥	٤	١٥١٥	١٤	١٠,٦٠٠	١٨
زيمبابوي	٣٥٠	٣	٤٤٥	٣	١٢٩٠٠	٦
إجمالي	١٨٦٩	٤	٥٠٩٠	١٠	٥١٧٠٠	١٤

المصدر : FEWS - 2000

ويلاحظ من الجدول السابق أن كل من زامبيا وموزمبيق من أكثر المناطق التي تعرضت لقلة الغذاء، لكن قامت موزمبيق بمحاولة لتحقيق أمن غذائي مستدام كانت أهم خصائصه :

١ - زيادة نصيب الفرد من السعرات في مواجهة التخفيض الحاد في المعونات الغذائية .

٢ - تخفيض أسعار المحاصيل الرئيسية المنتجة محليا ومحاولة العمل علي استقرارها خاصة القمح والذرة مثال ذلك انخفاض متوسط السعر الحقيقي للذرة البيضاء في مابوتو بـ ٤٠٪.

٣ - تطور نظام الغذاء حيث يقدم للمستهلك مجال أوسع من المحاصيل الغذائية الأساسية بأسعار مخفضة حتي يختار بينها .

المحددات :

١ - انتهاء الحرب

٢ - تقدير المعونات الغذائية من الذرة الصفراء بالنقود.

٣ - تغييرات في السياسة الرئيسية مثل :

ا - إزالة لقيود علي الحركة عبر الاحياء والاقاليم .

ب - استبعاد الاحتكارات الجغرافية الرسمية لتجار القطاع الخاص المسجلين .

جـ - توجيه السوق Market oriented بمعني توزيع المعونات الغذائية المقومة بالنقود ، حيث كانت تباع الحبوب من قبل مباشرة لتجار القطاع الخاص (تجار الجملة) مما نتج عنه نمو قطاع التجارة وقطاع مطاحن صغيرة الحجم للذرة ، فترتب علي ذلك :

١- ارتباط المناطق الحضرية بالريفية من خلال تدفق التجارة وتكامل أسواق الذرة بين جنوب ووسط وشمال البلاد وكذلك تم زيادة الحوافز المقدمة للمنتجين مما أدي لزيادة الانتاج بشكل كبير .

٢- مرور الذرة في قنوات ليصل الي قطاع المطاحن صغيرة الحجم فقد كان هناك أكثر من ١٠٠٠ مطحنة منتشرة في أنحاء البلاد .

٣- تجارة المنتجات الغذائية عبر الحدود سهلت بشكل كبير تداول النقود في الأسواق غير الرسمية للعملات الأجنبية .

الإنجازات

لذلك ركزت الكوميسا في انجازاتها علي تحقيق التكامل فيما بينما خاصة في مجال الزراعة ووضعت استيراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي الاقليمي وتحقيق انتاج زراعي جيد من خلال السوق عن طريق :

١- برامج تنمية خطط الري في المنطقة وادارة مصادر المياه .

٢- تحقيق منطقة تجارة حرة للمنتجات الزراعية وتطوير التسويق الزراعي .

٣- برامج لتطوير المنطقة من ناحية الأمن الغذائي مثل مشروع انتاج البذور الزيتية Oil Seed .

٤- تطوير صيد الأسماك وتخزينها وتصنيعها .

٥- برامج تربية الماشية وتنمية الثروة الحيوانية والاشراف الطبي عليها وكذلك التعاون في الابحاث الزراعية والتدريب [٢٧].

واعتبرت الكوميسا ان الصناعات الزراعية والاعمال الزراعية هما حجر الزاوية لتحقيق نمو وتنميه مستدامة ، وبدون الأمن الغذائي لن تستطع الأمم أن تقوي أو تتبني أجيالها .

وأصبحت الآن للدول الأعضاء فرصة أفضل لتحويل منتجا تهم الزراعية المتمثلة في المواد الخام الي سلع نهائية ذات قيمة مضافة أعلي الي جانب تحقيق الاكتفاء الذاتي في الانتاج الزراعي وبهذا يتحقق الأمن الغذائي عن طريق.

- اتخاذ برامج أمن غذائي اقليمي ليوفر عرضا كافيا من الغذاء في الوقت الذي تحدث فيه المجاعة.

- زيادة تصنيع المحاصيل الغذائية من أجل زيادة قيمتها لهم وتحقيق الاكتفاء الذاتي للحماية من الخسائر التي تلحق بالمحصول بعد الحصاد ، كذلك الخسائر التي تنجم عن النقل أو التخزين .

وتمثلت الخطط التي قامت بها في الآتي :

١) خطط الري

أجريت دراسة علي كل الدول الأعضاء في المنطقة ضمن ورشة عمل أقيمت لتنمية وتطوير مصادر المياه ومولها بنك التنمية الأفريقي لصياغة خطة عمل للري في المناطق الرئيسية . وذلك من أجل تقليل الاعتماد علي الزراعة المطرية والتوسع في الري في أوقات الجفاف واستفادت معظم الدول الأعضاء في الكوميسا وسوف تستمر الاستفادة من البرامج الفرعية في الزراعة خاصة وان كل الدول لديها امكانات كبيرة للتوسع في الري ، وامكانات أكبر لزيادة الانتاجية .

٢) برامج الأمن الغذائي

قدمت سكرتارية الكوميسا برنامجا للأمن الغذائي علي المستوي الإقليمي وحددت فيه المنافع التي تعود علي الدول الأعضاء وراعت سكرتارية الكوميسا في هذا البرنامج التنسيق مع التجمعات الاقتصادية الأخري خاصة السادك والايجاد IGAD لتجنب التكرار واهدار الموارد . واقروا هذا البرنامج في الاجتماع الذي عقد في كمبالا (أوغندا) عام ١٩٩٤ واختصت فيه كل منظمة بمهمة معينة تمثلت في تعهد الايجاد بتنمية خطط المياه وتقليل مخاطر الجفاف أما السادك فقد أخذ علي عاتقه الارتقاء بتكنولوجيا تصنيع الغذاء واحتفظت الكوميسا لنفسها بتنمية الثروات السمكية والتوسع في قيام التعاون التجاري والفني وكذلك تبادل المعلومات .

٢ - تطوير المحاصيل الزراعية

بدأ مشروع تطوير انتاج الزيوت النباتية عام ١٩٩٤ باعتبارها السلعة السادسة في المجموعة السلعية التي حددتها PTA ضمن التعاون الزراعي عام ١٩٩٢ لتنمية الصناعات الزراعية والتي أقروها في الاجتماع السابع عشر لمجلس الوزراء واستهدف المشروع مساعده الدول الاعضاء في اتباع طرق تهدف تطوير الاداء في القطاعات الفرعية للمحاصيل الزيتية في كل من انتاجها وتصنيعها ومساعده الحكومة للقطاع الخاص وصغار المزارعين . وكذلك المصنعين في إقامة شبكة علي مستوي كل دولة ، أما داخل الكوميسا فهناك ١٣ دولة لديها إمكانيات كبيرة لانتاج قدر كافي من البذور الزيتية لانتاج زيت الطعام .

وقد نفذ المشروع مؤسسة الابحاث الزراعية ومقرها نيروبي (كينيا) وقام بتمويل هذا المشروع مركز البحوث والتنمية الدولية بكندا بتكلفة إجمالية ٥٩٦٧٤٥ دولار كندي ومن إنجازات هذا المشروع :

١- إنشاء لجان ارشادية لتوجيه زراعة المحاصيل الزيتية والإشراف عليها في كل الدول المستهدفة.

٢- ورش عمل دولية أقيمت في مالاوي وأوغندا وامتدت فترة المشروع سنتين ، وقد كانت أوغندا مقراً للمنظمة الدولية لتنمية المحاصيل الزيتية .

٣- وأقيمت ورشة عمل إقليمية عام ١٩٩٦ في نيروبي وتضمنت هذه التوصيات.

أ - انشاء شبكة معلومات عن كل دولة وعن كل محصول متضمناً تكلفة انتاجه والمساحة المقدرة لكل محصول وانتاجيته / للهكتار وسعر الطن للبذور الزيتية ، والزيت الخام ، والزيوت المكررة ، وكذلك الطلب علي الصادرات والواردات وأخيراً التوقعات المستقبلية عن الانتاج والطلب .

ب - البحث عن مصادر بديلة من خلال التمويل بالمشاركة أي نسبة معينة من إيرادات الضرائب التي تتولد عن رسوم الاستيراد للبذور الزيتية المستوردة ، وكذلك المواد الخام .

جـ - إجراء دراسة عن البذور الزيتية تركز فيها علي التجارة الحالية والزيوت النباتية والقيود الجمركية وغير الجمركية[٢٨].

٣ - تنمية الثروات السمكية

١ - دراسة تسويق الأسماك

أجريت دراسة عن تسويق الأسماك وكانت واحدة من الأنشطة التي تعهد بها برنامج العمل لقسم الزراعة في الاجتماع ١٦ الـ ١٩٩٠ PTA. وكان الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو جمع بيانات شاملة عن تصنيع الأسماك وتخزينه وتسويقه لتقييم إمكانيات الكوميسا في تصديره وكذلك استيراده داخل الكوميسا ، وقد مول هذه الدراسة بنك التنمية الأفريقي لإجراء مسوح طلب وعرض من خلال اجتماعات المشترين والبائعين، وكذلك مسح عن صناعات تعليب الأسماك، وإقامة ورش عمل عن تصنيع الأسماك المطلوبة ونوعيتها. ونتيجة لهذه الأنشطة تم انجاز التالي:

ا - تم تحديد الدول ذات الفائض والعجز في انتاج الأسماك ومنتجاتها.

ب - إعداد اتجاهات التجارة الخاصة بالاسماك ومنتجاتها داخل الكوميسا وتسجيل أسماء وعناوين المصدرين والمستوردين وكل من يعمل بهذا المجال.

جـ - أما الصفقات الفعلية فقد كانت تتم من خلال العقود الشخصية المباشرة بين المصدرين المستوردين و٦. . قدرت قيمة المفاوضات للصفقات بين البائعين والمشترين بـ ٥ مليون $ US :

د - يستطيع كل من المستوردين والمصدرين الحصول علي أي معلومات عن المنتجات وعن فرص التجارة الموجودة من أجل التوسع فيه أو زيادة العلاقات التجارية داخل وخارج منطقة الكوميسا .

هـ - إنشاء بنك معلومات لانتاج الاسماك وتجارتها وتجهيز خطه عمل تقوم علي ايجاد مسح لصناعة تعليب الأسماك داخل الكوميسا وأصبحت في حيز التنفيذ ضمن برنامج عمل عام ,١٩٩٨.

وقد تم تغطية كل أعضاء الكوميسا ماعدا اريتريا ليسوتو ومدغشقر وذلك لأن اريتريا ومدغشقر لم قد تكونا انضمتا للكوميسا بعد ، أما ليسوتو فد كان لديها لديها نشاط ضعيف جداً بالنسبة للأسماك .

٢ - بنك البيانات عن الثروات السمكية

تضمن برنامج انشاء بنك للبيانات عن الثروات السمكية من حيث تجميع البيانات وتحليلها ونشرها عن انتاج الأسماك وتجارتها وقد تم نشر هذه الإحصائيات في ١٩٩٦ وأصبحت متاحة للاستخدام لكل من يحتاج إليها .

٣ - التدريب علي سلامة نوعية الأسماك وجودتها

جاء أيضا في توجيهات ورشة العمل لصناع الأسماك وتعليبها في يوليو ١٩٩٥ الذي عقد في مورشيوس وأعقبه المؤتمر الثالث لمجلس الوزراء في ابريل ١٩٩٧ للتدريب (٢٠ متدرب علي المستوي الدولي) الإشراف علي سلامة الأسماك وصلاحيتها . وكان الغرض من ذلك التدريب هو زيادة قدره الدول الأعضاء علي الاستجابة لتوجيهات الوحدة الأوروبية الخاصة بوارداتها من الأسماك ومنتجات الأسماك ودخولها الأسواق الأوروبية[٢٩] .

وقد تم إعداد نموذج الرقابة وفقا لتحليل هازارد Hazard الذي يتركز حول الرقابة علي جودة الأسماك واحتياجات أسواق الاستيراد الرئيسية ، ويتضح الغرض من التدريب هو رفع كفاءة عمال مصانع الأسماك ، وكذلك الصيادين والتجار لاقامة مؤسساتهم وتكوين خبرات من أجل سلامة جودة الأسماك داخل الكوميسا حتي يزداد عائد تصدير الأسماك داخل المنطقة .

وقد قامت سكرتارية الكوميسا بتعبئة الأموال بمساعده FAO وقد تم تقديم نسخة من مشروع هذا البرنامج التدريبي للمكتب الإقليمي الـ FAO في هراري (زيمبابوي) من أجل المساعدات التمويلية .

٤ - إقامة استثمارات شملية مشتركة واتباع سياسة إدارية مناسبة

أيضا كان هناك توصيات في ورشة العمل الإقليمية لمصنعي الأسماك أقيمت في يوليو ١٩٩٥ في مورشيوس كجزء من خطة العمل للعاملين بهذا المجال . وكان المشروع المقدم قيام استثمارات مشتركة في صناعة الأسماك وقد تم تنفيذها عام ١٩٩٨ .

وكان الغرض الرئيسي من هذا المشروع هو تعظيم الاستفادة من صيد الأسماك البحرية خاصة في المناطق الاقتصادية البعيدة EEZs (*) وخطط العمل والإجراءات الإدارية وتنمية الأسماك البحرية فقد تم التنسيق بينها وأصبحت أكثر فعالية . أما الدول الساحلية في الكوميسا فكان لديها اتفاقيات أفضل في صيد الأسماك وقوانين الاستثمار الأجنبي من أجل إدارة مواردها حينما يتم اكتمال هذا المشروع تماماً .

(*) المناطق الاقتصادية البعيدة Exclusive Economic Zones .

ويضم المشروع مكونين أساسين :

عمل استشاري وإقامة ورش عمل إقليمية لمناقشة تقرير الدراسة الذي قدم لتبني التوصيات المطلوبة لانشاء سياسة إدارية واستثمارات سمكية مشتركة في الدول الساحلية .

أما العمل الاستشاري فقد تم في عشرة دول ساحلية من الكوميسا هي جزر القمر ، اريتريا ، كينيا ، مدغشقر ، مورشيوس ، موزمبيق ، ناميبيا ، سيشل ، السودان ، تنزانيا . أما أنجولا والكنغو فلم يتم تغطيتهما بعد وذلك بسبب الاضطرابات الداخلية فيهما وقد كان التمويل بينهما مشاركة بين سكرتارية الكومنولث والكوميسا في الـ ١٠ دول سابقة الذكر . بالاضافة للأنشطة السابقة فهناك خطط عمل قطاعية خاصة بصيد الأسماك يتم تنفيذها حينما يتوفر التمويل وهي :

١- التنسيق بين الخطط الإقليمية لانتاج للاسماك ومنتجاتها .

٢- تقوية وحدات الرقابة علي جودة الاسماك في المنطقة من أجل تطوير نوعية الأسماك لأسواق التصدير للخارج .

٣- العمل علي توفير المعلومات والبيانات المائية لزيادة انتاج الأسماك من المصائد الطبيعية .

٤- توفير الائتمان للصيادين والمصنعين وتجار الأسماك وكذلك المصدرين للأسماك ومنتجاتها .

٥- توفير معلومات عن انتاج الأسماك وتجارتها وكل ما يتعلق بها .

٤ - تنمية الثروة الحيوانية

هناك برنامج لتنمية الثروة الحيوانية تتضمن ٣ بنود :

١- أول الأهداف تمثل في زيادة أعداد الحيوانات الصغيرة المجترة حيث أن لها القدرة علي المعيشة وإمكانية إنتاجها بتكاليف منخفضة (من حيث تغذيتها) ، خاصة أنها تتكيف مع الظروف البيئية الجافة والظروف الصعبة، هذا بالاضافة إلي أنها أكثر مناسبة لمزارع الأسر الصغيرة ذات التكلفة المنخفضة.

ويغطي هذا البرنامج خمسة دول ، أربعة منها يقوم بالإنتاج والخامس محلا للبحث . وتتمثل هذه الدول في رواندا ، سوازيلاند ، زامبيا ، زيمبابوي.

٢- البرنامج الفرعي الثالث يضم مسح عن الطلب والعرض علي اللحوم والألبان ومنتجات الألبان . وقد أجرت الكوميسا اتفاقات اقتصادية لتحقيق أحد أهدافها وهي زيادة التجارة بين الدول الأعضاء والبحث عن الشفافية بين الأسواق من أجل تحقيق هذا الهدف . ونظراً لسيطرة الزراعة علي اقتصاديات دول الكوميسا نجد الأرقام عن تجارة اللحوم والألبان ومنتجاتها تنتج من خارج المنطقة ، وقد قدرت إجمالي صادرات اللحوم ووارداتها من خارج المنطقة وإليها بـ ٢٠٣ م ٢٥٣ US مليون $ US علي التوالي . وكان إجمالي الواردات من اللحوم ومنتجات الألبان مطروحاً منه الصادرات ٢٢٩ر٦ مليون $ US. ولهذا فان إمكانية التجارة داخل دول الكوميسا لازمة وضرورية حتي تحصل الدول علي مزايا تخفيض التعريفة الجمركية[٣٠] .

٥ - حرية تجارة المنتجات الزراعية عام ١٩٩٩

فقد قدمت سكرتارية الكوميسا استراتيجية زراعية شاملة ، تلزم فيها الدول الأعضاء بتنفيذها ويكون الهدف الأساسي منها مساعده الدول الأعضاء إدراك أهمية الزراعة في التنمية الاقتصادية لذلك تعطي لها الأولوية سواء علي المستوي القومي أو الإقليمي .

وقد وافقت الدول الأعضاء في الكوميسا الحفاظ علي حرية التجارة من خلال مؤتمر التجارة الحرة للمنتجات الزراعية في يناير ١٩٩٩ من أجل الاسراع بحرية التجارة عام ٢٠٠٠ لكل المنتجات والعوامل التي ساعدت هذا القانون هي استبعاد التجارة غير الرسمية عبر الحدود للمنتجات الزراعية وتوسيع السوق للمزارعين في المنطقة وتطوير المحافظة علي الأمن الغذائي للمنطقة .

وفقاً لتعريفات الجمركية الحالية علي تجارة المنتجات الزراعية التي حصلت عليها المنطقة سوف تقل الخسائر في الايرادات لأقل حد إذا تم تحرير التجارة كلية، أيضا سوف تضع إجراءات صحية لمنع دخول الحشرات الضارة وكذلك الأمراض إلي الدول الأعضاء في الكوميسا . أما عن تأثير تحرير التجارة علي الأمن الغذائي فيتمثل في السماح لاستهلاك الغذاء وتجاوزه انتاج الغذاء في تلك الدول التي يكون فيها الناتج مقيد، فعن طريق تحرير التجارة يتم انتقال الغذاء من دول الفائض ذات الرخص النسبي، بدلاً من الاعتماد علي الإنتاج المحلي وحده .

وفقاً لاتفاقية التجارة الحرة سوف يزداد الإنتاج الزراعي لمقابلة الزيادة في الطلب نتيجة كبر الأسواق. ولهذا السبب تتطور البنيه التحتية ، وتزداد الأبحاث

وكذلك تسهيلات التخزين بالاضافة لتحسن سياسات الأسعار ونوعية المنتج لترضي كل من السوق المحلي وسوق التصدير .

أما الفوائد الأخري فتتمثل في إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية مثل تراخيص الاستيراد والحصص وتقليل الحد الأدني من ودائع الاستيراد ، والسقوف الائتمانية ، إلي جانب الشراء الإجباري للسلع المحلية المنافسة للواردات.

وفى النهاية تتعامل الدول الأعضاء مع المشاكل بشكل جماعى خاصة التى تؤثر على تجارتهم أيضاً تساهم حرية التجارة فى توفير فرص عمل، كما أنها تخلق عماله منتجه، كذلك تساهم فى تسهيل نقل المنتجات وتسويقها داخل المنطقة[٣٢].

الخاتمة

تعددت العوامل التي أدت لأزمة الغذاء في أفريقيا ما بين عوامل داخلية وخارجية ، وقد تم الإشارة إلي العوامل الداخلية في زيادة أعداد السكان ، وتكرار فترات الجفاف والسياسات الاستعمارية التي استهدفت زراعة المحاصيل النقدية علي حساب المحاصيل الغذائية ، وتهميش دور المرأة بالرغم من الدور الكبير الذي تلعبه في إنتاج الغذاء ، إلي جانب السياسات التي اتبعتها الحكومات الأفريقية سواء السياسات الاقتصادية أو السياسية أضف إلي هذا الفساد الاداري والرشوة التي سادت هيئات التسويق ، والتأثير السلبي علي أسعار المنتجين ، وكذلك تقييم العملات الأفريقية بأكبر من قيمتها كان له أثر في تشجيع الواردات وقلة الحوافز المقدمة للصادرات ، في نفس الوقت الذي تعاني الدول الأفريقية من قلة العملات الأجنبية المتوافرة لديها.

ومن ناحية أخري ارتفعت أسعار الغذاء العالمية في الوقت الذي يضعف فيه مركز الدول الافريقية التفاوضي وذلك لانخفاض نصيبها في التجارة العالمية ، ولم يكن أمامها إلا الاعتماد علي المعونات الغذائية، لكنها لم تكن تكفي أيضاً تغطية الاحتياجات الغذائية المطلوبة ، وحتي لو توافرت فقد كانت هناك صعوبة أخري تمثلت في نقل المعونات إليها وارتفاع تكسف نقلها . فكان عليها اللجوء إلي الاستثمارات الأجنبية والحصول علي رأسمال من الخارج خاصة وأن الدول النامية (ومنها الدول الأفريقية) لديها شعور بالاضطهاد أو بالنقص بمعني أنها اذا لم تحصل علي استثمارات أجنبية مباشرة FAI ستظل متخلفه وسيستمر تهميشها.

لكن كانت لهذه الاستثمارات الأجنبية مساوئ تمثلت في الشروط التي تفرضها مثال ذلك ما حدث في زيمبابوي ومزايدة الشركات الأوروبية التي أتت برأس المال للاستثمار في زراعة الأرض بالقرنفل من أجل التصدير، في الوقت

الذي كانت هناك الحاجة إلي زراعة هذه الأرض بالذرة من قبل المزارعين التجاريين المحليين .

وبقي أمامها (أفريقيا) التعاون مع دول الشمال ضمن اتفاقيات التجارة العالمية أرجواي وكان ذلك من أسوء أشكال التعاون لعدم التكافؤ بينهما من حيث درجات أو مراحل النمو، كما أن دول أوروبا تفرض إجراءات حماية ضمن المنتجات التي تصل إليها وغالباً ما تكون هذه الإجراءات في غير صالح الدول الأفريقية ، ترتب علي ذلك أن أفريقيا أصبحت مستوردا صافيا للغذاء ، وتدفع أثمانا مرتفعة في السوق العالمي للحصول علي الغذاء ، في المقابل لم يوجد في اتفاقية أرجواي ما يمنع أوروبا من إغراق الغذاء واللحوم في أفريقيا (إغراق اللحوم الفرنسية في الساحل الغربي الأفريقي في الثمانينيات [٣٣] .

ولا يغفل عن الذكر تحول استخدام الأرض بعيدا عن إنتاج الغذاء خاصة وأن الأرباح الأموال أصبحت القوي المحركة للاقتصاد العالمي بمعني أن رأس المال يتواجد عادة ليوفر احتياجات الأغنياء سواء داخل البلاد أو خارجها فصناعة السياحة في أفريقيا تطورت لإرضاء الاحتياجات الاستهلاكية للمستهلكين الأجانب وكذلك المستهلكين المحليين وفقاً للانماط الغربية ولم تعد الآن مقصورة علي الأغنياء فقط وإنما امتدت للطبقات العاملة والمتوسطة وكان الحل الوحيد أمام الدول الافريقية هو قيام تعاون فيما بينهما وذلك لتوافر امكانيات التكامل خاصة ميزة القرب الجغرافي ، والتشابه في عديد من الخصائص مثل تنوع ثرواتها، وقد أعطتها هذه الميزة إمكانية التخصص في الإنتاج ، بمعني تخصص بعضها بمعنى تخصص بعضها فى انتاج اللحوم حيث يتوافر لديها مراعى كثيره وتتخصص اخرى فى انتاج الحبوب في إنتاج الحبوب حيث تمتاز بتوافر التربة الخصبة والأمطار ، في حين تتميز مجموعة ثالثة بإنتاج الأسماك لتوافر الموارد المائية فمنطقة دول الكوميسا تغطي الأنهار والبحيرات فيها حوالي ٦٠٪ من أراضيها .

كما أن التكامل في مجال الزراعة خاصة في إنتاج الغذاء يحتمل أن يزيد الأصناف المتاحة من المواد الغذائية من خلال المنافسة والقضاء علي الأسعار المرتفعة لاحلال المنتجات ذات التكلفة المنخفضة من السوق الإقليمي. ومن ناحية أخري فالتجارة الإقليمية في الغذاء قد تعمل علي التوسع الإقليمي في تجهيز السلع الأولية ومن ثم زيادة قيمتها المضافة وتزداد فرص العمل وأيضا تزداد الدخول . .

و يترتب علي التجارة الإقليمية للغذاء آثاراً ايجابية تتمثل في تحقيق نمو الدخل الاقتصادي والاستقرار السياسي فنقص الغذاء يمكن أن يخلق مشاكل كثيرة أطاحت ببعض الحكومات الافريقية ، ومن ناحية أخري تعمل التجارة بين الدول الأعضاء علي استقرار عرض الغذاء دون مشاكل كبيرة .

لذلك تعالت الأصوات من أجل الدعوة لتحقيق التكامل في المجال الزراعي أسواق الغذاء وذلك من أجل توفير عرض الغذاء علي المستوي الإقليمي وتحقيق الاستفادة من التكامل الاقليمي في إنتاج الغذاء سواء علي المستوي الرأس أو المستوي الأفقي .

فعلي المستوي الرأسي كالآتي :

١- تحقيق وفورات إنتاج .

٢- تحقيق وفورات في تكاليف الصفقات .

٣- مزايا تحمل المخاطر .

٤- مزايا سوق المنافسة غير الكاملة .

وعلي المستوي الأفقي :

١- مرونة سعرية مرتفعة لطلب السوق .

٢- تباين أقل في الأسعار .

٣- انخفاض الارتباط بين إيرادات المحصول .

٤- انخفاض حاجة صغار المزارعين في الاعتماد علي انتاجهم غذائهم .

جدول (١)

انتاج واستهلاك الحبوب الغذائية الاحتياجات المطلوبة والواردات الغذائية عام ١٩٨٤ (بألف طن)

	الإنتاج الأساسى (١)	الاستهلاك الأساسى (٢)	الإنتاج والحبوب الغذائية (٣)	الاحتياجات الغذائية (٤)	٣-٤	السكان	فجوة الواردات	
							القدرة على الاستيراد	المعونات الغذائية المطلوبة
أنجولا	٣٣٤	٦٦٥	٣٧٠	٧٠٠	٣٣٠	٦٩٥٧	٢٠٠	١٣٠
أثيوبيا	٦٠٠	٦٠٥٠	٥٦٠٠	٦٠٧٥	٤٧٥	٣٤٠٧٨	٨٢	٣٩٣
رواندا	٢٥٧	٢٧٠	٢٧٠	٢٩٥	٢٥	٥٦١٧	٥	٢٠
الصومال	٢٧٢	٥٧٧	٢٢٠	٥٩٤	٣٧٤	٤٨٥٧	٧٢	٣٠٢
سوازيلاند	٨٥	١٤٠	٣٧	١٥٠	١١٣	٦٠٥	٦٠	٥٣
تنزانيا	١٥٠٥	١٨١٧	١٧٤٧	٢٠٢٧	٢٨٠	٢٠٥٢٤	٣٠	٢٥٠
زامبيا	١٠١٠	١٢٠٤	١١٣٣	١٤٢٥	٢٩٢	٦٣٩٨	١٢٥	١٦٧
زيمبابوى	٢٤٥٤	١٨٠٠	١٢٧٥	١٩٦٠	٦٨٥	٨١٠٠	٨٠	٨٠
ليسوتو	٢٠١	٢٩٠	٥٠	٢٧٥	٢٢٥	١٤٤٩	٦٥	١٦٠
موزمبيق	٦٠٦	٩٩٣	٣٥٠	١٠٦٢	٧١٢	١٣٠٤٦	١٢٥	٥٨٧

أ - الإنتاج الأساسي في فترة ٧٩ / ٨٠ - ٨٢ / ٨٣

الاستهلاك في فترة ٧٩ / ٨٠ - ٨٢ / ٨٣

المصدر : cheryl chistensen, 19986.

جدول (٤) االتوزيع النسبى لإنتاج الغذاء فى أفريقيا لعام ١٩٩٢/٩١ (٪)

	١٩٩١	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٢	١٩٩٢	١٩٩٢	١٩٩٢	١٩٩٠
المنطقة والمنتج الرئيسى	كل الحبوب	الذرة	الجذور والدرنات	الفواكه	البيض	الألبان	اللحوم الحمراء والبيضاء	الأسماك
الجنوب الأفريقي	١٧,٥	٤١,٤٧	٦,٧	١١,٩٠	٢٢,٠٣	٢٣,٥٨	٢٢,٩٨	٢٢,٣٢
مالاوي	١,٧	٤,٨٧	٠,٣٩	٠,٩٣	٠,٧٨	٠,٠٠٢	٠,٤٥	١,٥٦
موزمبيق	٠,٢٤	١,٠٠	٢,٨٩	٠,٦٦	٠,٩٢	٠,٤٨	٠,٨١	٠,٦٨
ناميبيا	٠,٠٣	٠,٠٣	٠,١٨	–	–	٠,٤٩	١,٠٦	٥,٦٧
جنوب أفريقيا	١١,٠٦	٢٥,٥٥	١,٠٧	٨,٤	١٥,٨	١٧,٠٥	١٥,٩٠	١٠,٤٩
زامبيا	١,٢٣	٣,٣٥	٠,٢٥	٠,٢١	٢,٨٦	٠,٥٩	١,١٩	١,٢٧
زيمبابوي	٢,٠٨	٤,٨٥	٠,١١	٠,٣٠	١,٢	٢,٩٦	١,٤٨	٠,٤٨
شرق أفريقيا	٢٠,٠٩	٢١,٩١	١٧,٤	٣٨,٤٩	١٦,٣٨	٤٢,١٢	٢٢,٤٣	١٦,٥٦
أثيوبيا	٦,٣٧	٤,٦٨	١,٧٨	٠,٥٠	٥,٦٥	٥,٥	٦,٥٢	٠,٠٩
كينيا	٢,٨١	٧,١٦	١,٣٩	٢,١٠	٣,٠٠	١٢,٩	٤,٠٢	٢,٧٨
السودان	٤,٦٣	٠,١٨	٠,١٣	١,٨٤	٢,٥٠	١٥,٦	٥,١٣	٠,٧٦
تنزانيا	٣,٨٣	٧,١٤	٦,٥٠	٤,٦٢	٣,٥٧	٣,٢٨	٣,٢٥	٧,٣٨
أوغندا	١,٥٣	١,٥٨	٤,٩٧	١٨,٨٩	١,١٤	٣,١٨٠	٢,٢٠	٤,٧٩
وسط أفريقيا	٣,٣٥	٤,٦٢	٢٠,٦٠	١١,٧٦	٢,٠٠	٢,١٦	٦,٨٩	٨,٧
الكاميرون	١,٠١	١,٣٧	١,٦٧	٣,٣٦	٠,٨٥	٠,٨٤	٢,٠٧	١,٥٢
زائير	١,٣٧	٢,٨١	١٦,٤	٦,٦٩	٠,٥٧	٠,٠٤٩	٢,٤٢	٣,١٧
مدغشقر	٢,٥١	٠,٤٤	٢,٦٩	١,٦	١,٢٨	٣,٤٠	٣,٢٥	٢,٠٩
•	٥,٢	٦,٦	١٩,٨	١٢,٤	٣,٨	٣,٠	٤,٨	٥,٢
أفريقيا	٩٨٩٤١	٣٢٦٤٦	١١٦٤٤١	٤٦١١٨	١٣٩٨	١٤٠١٥	٨٧٥٥	٥,٠٦
العالم	١٨٨٨٢٢٢٣	٤٩١٠٠١	٥٨٦١٢٤	٣٦٩٥١١٨	٣٦١١١	٤٥٥٤٠٠	١٨٢٠٦٤	٩٧٢٤٦
•• أخري	٦٥,٥٣	٣١,٤	٥٢,٤	٣٦,٢	٥٧,٥٧	٢٨,٤	٤٣,٩	٤٩,٩

• نصيب أفريقيا من الإنتاج العالمي .

•• أخري تضم غرب وشمال أفريقيا .

المصدر : Africs st glance. 1996.

جـدول (٥) التوزيـع النسبي التجارة البينيـة الكوميسا لعامي ٩١ ، ١٩٩٧

البلاد	١٩٩١				١٩٩٧			
	نسبة صادرات الدولة إلى الكوميسا		نسبة وارداتها من الكوميسا		صادراتها إلى الكوميسا		الوارداتها من الكومسيا	
	من صادراتها إلى العالم	من إجمالي التجارة البينيه	من وارداتها من العالم	نسبة التجاة البينيه	من صادراتها إلي العالم	تجارة البينيه	وارداتها من العالم	تجارة البينيه
أنجولا	–	–	٠,٤٨	١,١١	–	–	٠,٩٢	١,١٣
يورندي	١١,٩٥	١,٣٥	١٢,٠٥	٣,٦٩	٠,٠٤	,٠٥	١٣,١	٠,٨٥
جزر القمر	–	–	٤,٢	٠,٦٢	–	–	١٠,٩	٠,٩٥
الكنغو	١,١٢٥	٢,٢٢	٢,١٤	٢,٧٢	١,٩	١,٠٥	٨,٤	٥,٧٧
جيبوتي	٢٣,١٥	٢,٧٢	٥,١٤	١,٣٥	٣٧,٧	٢,٨٧	٦,٩	١,٤٣
مصر	١,٠١	٤,٥٦	١,٤٢	١٣,٧٩	١,٠	٢,١	١,١	٧,٤٧
إريتريا	–	–	–	–	–	–	٠,١٧	٠,٠٥
إثيوبيا	٤,٧٩	٠,٩٨	٩,٣٢	٥,٤٢	٦,٥	١,٩	٨,٣	٦,٢٢
كينيا	٢٤,٦٥	٣٠,٧٩	٠,٥٥	٨,٨٧	٣٨,٣	٣٩,٤	٢,١	٣,٦٢
مدغشقر	٥,٥٧	٢,٠٩	٢,٨٠	١,٤٨	٦,٧	٢,٢	٧,٨	٣,١٢
مالاوي	٥,١٨	٣,٠٧	١٠,٦٨	٨,١٣	٦,٨	٢,٤	٢٧,٣	١١,٣
مورشيوس	٢,٥١	٣,٦٩	٢,١٢	٤,٠٦	٥,٣	٤,٥	٢,٥	٣,٠٢
ناميبيا	٠,٢٤	٠,١٢	٦,٩٩	١,٢٣	٣,٥	٠,٧٩	٢٠,٠	٢,١٧
رواندا	١٢,٠	١,٣٥	١٨,٩٥	٧,١٤	٢,٠	٠,٠٥	٣٠,٥	٥,٩٣
سيشل	١,٤٨	٠,٢٥	٨,١٤	١,٧٢	٠,٦	٠,٠٥	٤,٤	٠,٦٨
السودان	٠,٨٢	٠,٣٧	٣,٩٢	٦,٧٧	٤,٤	١,٢	٦,٣	٥,٠٣
سوازيلاند	٣,٧٥	٢,٧٢	٠,١٥	٠,١٢	٣,٤	١,١٢	٠,٥٧	٠,٣٢
تنزانيا	١٠,٨٩	٥,٥٤	٤,١١	٧,٧٦	١٦,٦	٦,٣٠	١٣,٦	١٤,٢
أوغندا	٢,٥	٠,٦٢	١٤,٦٧	٧,٢٧	٢,٥	٠,٧٩	٣١,٨	١٣,٨٧
زامبيا	١١,٤	١٥,١٥	٨,١٤	٨,١٣	١٩,٠	١١,٨٧	١٢,٦	٧,١٥
زيمبابوى	١٤,١٣	٢٢,٤١	٣,٧٧	٨,٦٢	١٤,٩	٢٠,١٨	٣,٨	٥,٧٢
الاجمالى	٤,٩٨	١٠٠	٣,٣١	١٠٠	٨,٥	١٠٠	٥,١٧	١٠٠

المصدر : محسوب من .htip: // www . Comesa . Int / home 1024 . asp

المصدر المراجع :

1- Clwin, Christina: "A providing Africa's Women farmers access : one Solution to food Crisis " The Journal of African Studies 86 - 87. Univ. of California press , (**G VOL . 13, No.4, 1986 - 87**) .

2- Olusegun Obasanjo : "Introductions , The Danger" edited by Olusegun and Hans d Orville in The Challenges of Agriculture production and food security in Africa (**New York , Crane Russ AK, Taylor and Fram cisltd , 1992**) .

3- Lofchie, Michael : " Africa Agriculture Crisis, " edited by Stephen Commin . and others in Africa's Agrarian Crisis , The roots of famine (**Colorado, Lynne Rienner publishers Inc 1986**) .

4- Olusegun : op.cit .,

5- IFAD : The **State of world rural poverty,** profile of Africa, International Fund development Agriculture 1993, .

6- Christemsen, Cheryl and witucki, lgwrence: food policies in Sub - Saharan Africa , in Africa's Agrarian Crisis , 1986 .

7- IFAD : op.cit.,

8 - Africa Development Report 1999 , published for , the African development Bank, Oxford Univ. press, 1999.

9- Geisler, Gisela : Who`is Losingout Structural Adjustment, the Geuder, Agr. sectorim Zambia the Journal of Modern Africa studies, (Cambridge Univ. press, London, vol.30,No.1, 1992) .

10 -Town, Robert : Agricultural incentives in sub - Saharan Africa, 1999 .

11 -Lofchie : op.cit., .

12 -Robert : op.cit., .

13 -Ibid. .

14-Bates, Robert :"The Regulation of rural Markets in Africa " in Africa's Agrarian ... ... op.cit.,.

15 - IFAD : op.cit.,

16 - FAO : Rural women and Food Security Current situation and prospectives, (Rome, food and Agriculture Organization , 1998).

17 - U.N :Economic and Social survey for Africa 1994 - 95, Economic Commission For Africa E/Eca/serp / 95/1, Addis Ababa 1995 .

18 - Pearce, Richard : " Safety nets to protect Consumers from possible Adverse effects ". in The Uruguay Round Agriculture Southern Africa, Food and agriculture Organization (FAO) 1997 .

19- FEW.s: Special Report : Current food insecurity in Southern Africa for 1999/2000 . Internet, http: // w w w Info Usaid gov. few. / va / southern Africa 1999/2000 .

20- FAO: Global Agricultural Marketing management Marketing and agribusiness Texts, (Rome FAO, 1997) .

٢١ - الهيئة العامة للاستعلامات : سلسلة دراسات دولية رقم (١٧) وزارة الإعلام (القاهرة ، الهيئة العامة للاستعلامات ١٩٩٨) .

٢٢-Tkere, Moses: Opportunities for Regional Trade in southern Africa, with special Reference to food and agricultural Trade, in the Uruguay Round ... op.cit.,1997.

23- FAO : Global, op.cit., 1997 .

24- Africa at Glance 1995 - 96, Compiled by peter Esterhusen , edited by Madline Lass Peritoria . African Institute of south Africa , 1996.

25- http : // www . Comesa . int / home 1024 . asp .

٢٦ - هويدا عبد العظيم : " التكتلات الاقتصادية في الجنوب الأفريقي " (القاهرة بحث مقدم إلي معهد البحوث والدراسات الأفريقية ندوة أفريقيا وتحديات القرن ٢١ ، المجلد الثاني ٢٧ - ٢٩ مايو ١٩٩٧) .

27 - Comesa : Common Market For Eastern and Southern Africa Co - operation in Agriculture (National Semminar on Comesa Cairo - Egypt 26- 28 Oct. 1998 .

28 - Ibid .

29 - Ibid .

30 - Ibid .

31- Oramah , B.o.: " Commodity Composition of Africa Trade and Intra AfricaTrade potential " in the Journal of AfricaEconomies, Centre for the study of African Conomies , vol. 7, No. 2, 1998) .

32 - Scnweickert, Rainer : Regional Integration in Eastern and southern Africa Insight peritoria (African Institute of south Africa, vol. 26.1, 1996) .

33 - Tandon Yash : Globalisation and Africa's options Agriculture, News. Letter, African Association of political science Harari, vol. 3, No. 2, 1998 .

٦

البيئة الطبيعية وإمكانات التكامل الاقتصادى بين دول السوق المشتركة لشرقى وجنوب أفريقا الهلال الأسمر الواعد

(COMESA)

د. حسن حسين الخـولى*

أ.عطية محمود محمد الطنطاوى**

مقدمة :

تلعب البيئة الطبيعية فى أى مكان على سطح الأرض دوراً كبيراً فى تحديد النشاط الذى يقوم به الإنسان ، إذ أن هذه المناشط البشرية تعتمد أساساً على ما هو متاح من موارد هذه البيئة .

ويركز البحث أساساً على علاقة البيئة الطبيعة بعناصرها المختلفة وإظهار موارد هذه البيئة و مساهمتها فى اقتصاد دول شرقى وجنوبى أفريقيا(COMESA) السوق المشتركة لدول شرقى وجنوب أفريقيا و مدى إمكانية التكامل الاقتصادى بين هذه الدول .

تكون هذا التجمع الاقتصادى أساساً كمنظمة للتعاون فى تنمية وتطوير موارد دولة الطبيعية و البشرية من أجل مستقبل افضل لشعوبها ويضم هذا التجمع (٢١) دولة تقع فى شرقى وجنوبى القارة الأفريقية وهى : مصر، السودان ، أثيوبيا، إريتريا، جيبوتى ، كينيا ، تنزانيا، أوغندة ، رواندا ، بوروندى، زامبيا، زيمبابوى ، سوازيلاند، جمهورية الكنغو الديموقراطية ، سيشل، جزر القمر ، مدغشقر ، مورشيس، نامبيا، أنجولا وملاوى .

(*) رئيس قسم الجغرافيا بالمعهد .

(**) مدرس مساعد بقسم الجغرافيا بالمعهد .

كانت بداية هذا التجمع عبارة عن سوق مشتركة لثلاث دول فقط منظمة هى كينيا و تنزانيا وأوغندا بعد توقيع معاهدة التعاون الاقتصادى بينهم فى كمبالا فى ٦ يونيو ١٩٦٧ لتبدأ فعلياً فى الأول من سبتمبر ١٩٦٧ (خليل ، ١٩٨٠ ، صـ١) .

تبلغ مساحة دول التجمع نحو ١٢,٨٨٦,٥٩١ كم٢ و تتباين المساحة من دولة لأخرى ، فمنها دول ذات مساحة كبيرة مثل السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية و مصر ومنها دول جذرية لا تتعدى مساحتها آلاف الكيلو مترات منها سيشل وموريشيس ، وتقدر هذه المساحة بحوالى ٤٢,٦ ٪ من إجمالى مساحة القارة الأفريقية .

بلغ عدد سكان هذا التجمع عام ١٩٩٨ نحو ٣٨٠,٥ مليون نسمة ، أى بكثافة عامة نحو ٣٠ نسمة / كم٢ ، ولكن هذه الكثافة غير حقيقية لأن السكان لا يقطنون إلا مساحات محدودة ، ويظهر هذا جلياً فى مصر كما سيتضح فيما بعد ، لان دراسة السكان وتوزيعهم ودرجة نموهم ذات أهمية بالغة فى دراسة التكامل الاقتصادى بين الدول (EL-BADAWY: 1977.P.13)

ويتناول البحث ثلاث نقاط رئيسية

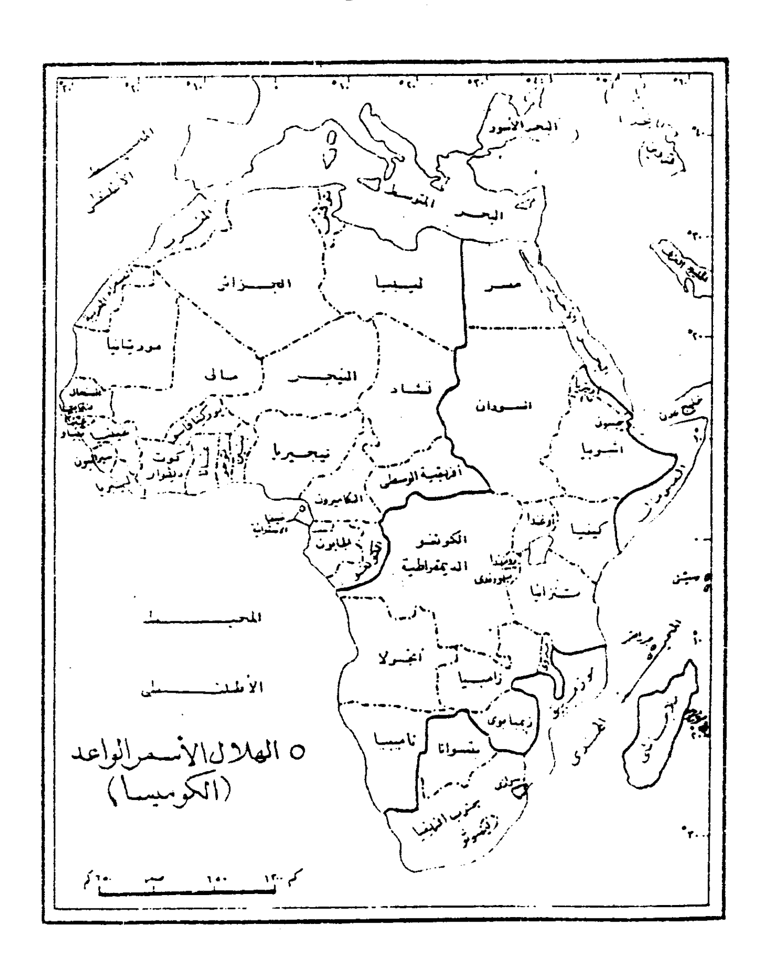
١- عرض عناصر البيئة الطبيعية

٢- العلاقة بين البيئة الطبيعية ووفرة الموارد المختلفة

٣- إمكانات إقامة تكامل اقتصادى بين دول تجمع الكوميسا من خلال الموارد المتاحة فى كل دولة .

شكل رقم ١

موقع دول تجمع الكوميسا



الموقع

تقع دول تجمع الكوميسا فى شرقى وجنوبى القارة الأفريقية ، ونستشف من الخريطة (١) ما يتضح جلياً أنها تغطى معظم دول شرقى القارة بداية من مصر فى الشمال وحتى أقصى الجنوب باستثناء الصومال وموزمبيق ، كما أنها تغطى معظم دول الجنوب باستثناء جنوب أفريقيا ويتسوانا وليسوتو ، ومساحتها تقدر بنحو ٤٢,٦ ٪ من إجمالى مساحة القارة الأفريقية والذى يقدر بنحو ٣٠,٣٠ ٪ مليون كم٢ وهى مساحة كبيرة تضم دولاً معظمها ساحلية ، أى ذات موقع متميز أهمها مصر التى تحاط بالبحر المتوسط شمالاً والبحر المتوسط شمالاً والبحر الأحمر شرقاً ، وتطل إريتريا وجيبوتى والسودان على البحر الأحمر أيضاً ، وإذا ما اتجهنا جنوباً نجد أن دولتى كينيا وتنزنيا يطلان بساحل كبير على المحيط وهذه ميزة كبيرة فى موقع دول التجمع حيث أن البحر المتوسط والبحر الأحمر والمحيط الهندى والأطلنطى من أهم الطرق الملاحية فى العالم ، كما يمكن أن يساعد هذا الموقع على سهولة حركة الملاحة وحرية التجارة بين الدول .

توجد من ناحية أخرى مجموعة من الدول الحبيسة فى تجمع الكوميسا وهى زامبيا ، زمبيابوى ، رواندا ، بورندى وأوغندة بالإضافة إلى أثيوبيا التى لا تملك إلا منفذاً صغيراً على البحر الأحمر ، وأن وجود هذه الدول فى التجمع يساعدها على زيادة حركة التجارة فى الداخل والخارج ويقوى أواصر التعاون فيما بينها وبين الدول الساحلية ، ويجعل لهذه الدول منفذاً بحرياً ، وهذه ميزة أخرى .

البنية والتركيب الجيولوجى

يميز المنطقة جيولوجياً وجود الأخدود الإفريقى العظيم الذى يعد أعظم وأكبر أخدود انكسارى فى العالم ، وهو يمتد لمسافة ٤٠٠٠ كم من خليج العقبة شمالاً ماراً بالبحر ثم يتفرع إلى أربعة أقسام فى الجزء من أثيوبيا شمالاً وحتى

ملاوى جنوباً : الأول أخدود أثيوبيا ويمتد فى مثلث عفار وحتى بحيرة توركانا ، الثانى وهو الجانب الشرقى للأخدود فى كينيا وتنزانيا ، والجانب الغربى هو القسم الثالث ويمتد من بحيرة آلبرت إلى بحيرة تنجانيقا ، أما الجزء الرابع فهو أخدود ملاوى ويضم بحيرة ملاوى وهر شيرى (Buckle, 1978. P. 17) .

تظهر خريطة أفريقيا الجيولوجية التكوين الصخرى التابع للعصور الجيولوجية السالفة ، فصخور عصر ما قبل الكامبرى (صخور الأساس) تظهر فى المرتفعات التى تحيط بحوض الكونغو وفى جبال البحر الأحمر وجبل كلمنجارو وجبل الجون وأهم م يميز صخور هذه التكوينات غناها بالمعادن الفلزية الثمينة مثل النحاس فى جمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا ٠ (الشرقاوى ، ١٩٩٧ صـ٧) ولا توجد تكوينات الزمن الأول بكثرة فى دول التجمع إلا فى بعض الأطراف الجنوبية و تتمثل فى تكوينات الكارو الغنية بالفحم و التى تكونت فى العصر الكربونى ، وقد حدثت حركة هرسينية فى هذا الزمن نتج عنها الأحواض ، و يعتبر حوض الكنغو أحد الأحواض الواضحة فى القارة بالإضافة إلى حوض كلهارى و حوض النيل (البدوى ، ١٩٧٣، صـ ٢٢٦) بدأت القارة فى الزمن الجيولوجى الثانى فى الانفصال وتماثل الأخدود الأفريقى فى الظهور ، و ارتبطت تكوينات الزمن الجيولوجى الثانى بطغيان البحر على شرقى و شمالى وجنوب منطقة الدراسة (BUCKLE: 1976.P.4) .

تكون فى الزمن الجيولوجى الثالث الأخدود الأفريقى و تكونت البحيرات على امتداده و ارتفعت جبال كلمنجارو ، الجون البركانية ، وتحددت خطوط تقسيم المياه و ظهرت اللافا فوق هضبة الحبشة و هى سر خصوبة تربتها و التى تصلح للزراعة ، وتظهر تكوينات الزمن الثالث شمالاً فى مصر والسودان ، وتعتبر تكوينات الزمن الثالث الجيرية الخزان الجوفى الرئيسى للمياه فى جنوب غربى

مصـر وشمـال غربى السـودان ضمن أكبـر خزان جـوفى فى العالم و هـو خزان الحجر الرملى النوبى (Pallas, 1980. P.542) .

شـهد الزمـن الجـيولوجى الرابع أربعـة فتـرات مطيـرة استطاعت أمطارها الغزيرة أن تكون المجارى المائية وتحفر بعمق الأودية الجافة على سفوح المرتفعات . وتظهـر تكويناته على هوامش القارة خاصـة فى المناطق الشمـالية فى مصـر ، وفى الجنوب الغـربى حـيث توجـد فى أنجـولا ، وارتبطت تكويناته بـالتـغيـرات المناخيـة وتوجد رواسبـه الأقدم فى الجنوب والأحدث فى الشمـال ، وقد تأثرت كثيراً بعوامل التعرية المختلفة (جودة : ١٩٨٤، ص ٢٧٢) .

مظاهر السطح

تتبـاين التضـاريس فى الارتفـاع من مكان لأخـر داخل دول التجمع نتيجة للعوامل الجيولوجيـة و المناخية التى لهـا الدور الأكبـر فى تشكيل سطح الأرض (خـورى، ١٩٩٠، ص ١٧) ، ويظهـر هذا التنوع جليـاً من الشـمـال إلى الجنوب من خـلال خــريطة (٢) حيث نحد أعلى المنــاطق ارتفاعاً فى دول التجمع فى كينيا و تنزانيـا جبلى الجون و كلمنجارو بالإضـافـة إلى هضبـة الحبشة و جبـال البحـر الأحمر ، ويصل الارتفاع فى بعض هذه الجبال إلى ٢٠٠٠ متـر فوق مستوى سطح البحـر ، وفى أنجولا و ناميبيا وزامبيا وزيمبابوى وملاوى و هضبـة الحبشة يصل المنسـوب إلى ١٠٠٠ متـر ، ثم يقل بالاتجاه ناحية الهوامش لتصل إلى مسـتوى سطــح البـحـر فى سـهل سـاحلى ضـيق ، كـمـا توجـد بـحـيـرة آسـال حيث أدنى انخفـاض فى القارة - ١٥٠ متـر عن مستوى البحـر ، وهذا التعقيد فى مظاهر سطح الأرض مـا هو إلا انعكاس للعـمليـات الجـيـولوجـيـة و الحـركـات التكوينيـة سـالفـة الذكـر ، يرجع انتشـار الجبـال البـركـانيـة فى الشـرق ، والإنكسـاريه فى الشـمـال الشـرقـى إلى الحـركـة ألبـيـه فى الزمن الثـالث ، هذا بـالإضـافـة لظهـور

الأخدود الإفريقى ببحيراته وأنهاره ، ويرجع انفصال جزيرة مدغشقر عن القارة إلى حركة انكسارية فى الزمن الثانى (الشرقاوى ، ١٩٩٧، صـ٤٢) .

تسببت الفترات المطرية فى عصر البلايوستوسين فى شق وتعميق الأدوية الجافة وكثير من المجارى المائية التى توجد فى منحدرات المرتفعات وفى الصحراء (متولى، ١٩٤٩ صـ ٦٣) .

نستشف من تحليل خريطة التضاريس الأقسام التضاريسية الآتية .

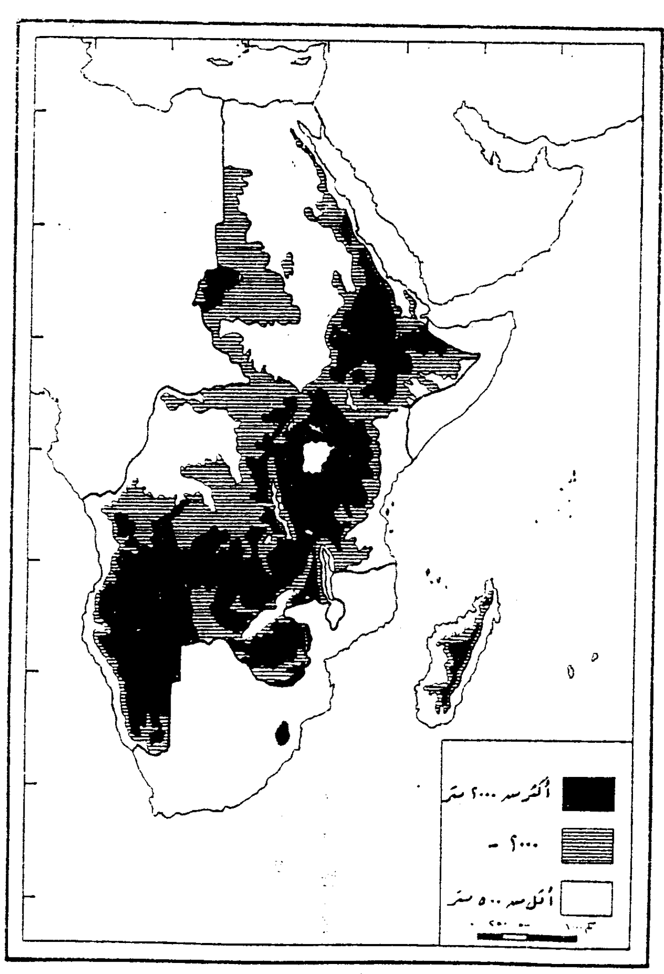
نطاق الصحـراء / يتمثل شمالاً فى مصر والسودان وصحراء كلهارى فى الجنوب الغربى ويضم هذا النطاق الكثير من الأشكال التضاريسية مثل جبال العوينات ودارا فور ، والمنخفضات ومن نماذجه حوض النيل ومنخفض القطارة والواحات المنتشرة فى الصحراء ، كما يضم الأدوية الجافة مثل وادى العلاقى فى مصر ، ويعد نهر النيل بروافده أهم ما يميز سمات هذا النطاق تضاريسياً .

إقليم مرتفعات شرقى أفريقيا / وهو الأكثر ارتفاعاً ويزيد فى معظمه عن ١٠٠٠ متر ويضم هضبة أثيوبيا وجبال الأخدود الإفريقى الشرقى والغربى كما يضم سهل ساحلى ضيق فى كينيا وتنزانيا ويضم هضبة نياس التى تطل على بحر ملاوى وكان لارتفاع هضبة أثيوبيا الأثر فى تغذية نهر النيل بنحو ٨٤% من مياهه كما يضم هذا النطاق أعظم ظاهرة جيمور فولوجية فى العالم وهو الأخدود بفرعية وما يحويه من بحيرات تغذى نهر النيل وهو الكونغو بصفة خاصة ، وكذا بحيرات آلبرت وإدوارد ونهر السمليكى وغيرهما وقد كون هذا الأخدود هضبة البحيرات والبحر الأحمر كم يضم هذا الإقليم بحيرة فكتوريا التى تقدر مساحتها بنحو ٧٠ ألف كم٢ ، كما يشمل هذا النطاق جزيرة مدغشقر التى تعد من أكبر جزر المحيط الهندى فى مساحة تقدر بحوالى (٣٧٠) ألف كم٢ (الشرقاوى ، ١٩٩٧ ، صـ٤٨).

نطاق هضاب جنوبي أفريقيا/ ويضم حوض كلهاري الذى يتميز بتصريفه الداخلى ، كما يميزه وجود أنهار الزمبيزى واللمبوبو والأورانج ويضم هضبة زامبيا وزيمبابوى بالإضافة إلى الحوض الكبير حوض نهر الكونغو الذى يعد أكبر الأحواض فى القارة الأفريقية وتحيطه المرتفعات من كل جانب ، ويجرى به نهر الكونغو وروافده ، ومن الشمال الأوبانجى وسانجا ، ومن الجنوب لومى وكاساى ولا يستطيع هذا النهر ن يجد له مخرجاً غير بحيرة ستانلى (البدوى ، ١٩٧٣، صـ ٢٣١).

شكل رقم ٢

تضاريس دول التجمع



التضاريس

المنـاخ

يؤثر فى مناخ دول تجمع الكوميسا مجموعة من العوامل أهمها الموقع الجغرافى ثم التضاريس و التيارات البحرية بالإضافة لاتجاهات الرياح وأنواعها.

يلعب الموقع الجغرافى فى دول التجمع دوراً كبيراً فى تنوع ظروفها المناخية خاصة عنصرى الحرارة والمطر ، وأهم ما يميز هذا أن الدائرة الاستوائية تنصف منطقة الدراسة تقريباً ، و التى تقع بين دائرتى عرض ٣١° شمالاً، ٣١° جنوباً حيث تقل درجة الحرارة شمالاً وجنوباً بالبعد عن الدائرة الاستوائية كما تقل كمية الأمطار و لكن هذه قاعدة عامة ، يخالفها الكثير من الدول نتيجة لارتفاع السطح الذى تتصف به دول شرقى و جنوبى القارة الأفريقية ، ويؤثر الموقع الجغرافى فى جعل أفريقيا أقل قارات العالم مطراً ، بحكم ملاصقتها لقارة آسيا ، كما أن الرياح الحاملة لبخار الماء تأتى فى العروض المدارية من ناحية الشرق ، لذا تأتى ضعيفة ، و الرياح المؤثرة فقط هى الآتية من المحيط الهندى و الأطلنطى فى قسمها الجنوبى (فايد ، ١٩٩٧ ، صـ ٥٦٦).

تؤثر التضاريس فى طبيعة مناخ دول التجمع ، حيث تعدل مرتفعات شرقى أفريقيا تعدل من المناخ الاستوائى كما أنها تعوق الرياح الحاملة لبخار الماء من المحيطين الهندى والأطلنطى فى كثير من الأحيان أن تصل إلى الداخل ، وتسقط ما بها من أمطار على المناطق المواجهة لهذه الرياح الجنوبية الغربية و الجنوبية الشرقية التى يغير اتجاهها بعد عبورها دائرة الاستواء فى الجزء الشمالى لتسقط مطراً غزيراً ، وخير مثال ما ينهال على الهضبة الأثيوبية من أمطار غزيرة فى فصل الصيف و الذى يعد المصدر الأساسى فى فيض المياه إلى نهر النيل ، وتتعامد الشمس على مدار السرطان وترتفع درجة الحرارة فى الجزء الشمالى ويزيد المدى الحرارى فى الصحراء (مصر وشمال غرب السودان) ،

وتصل درجة الحرارة إلى أكثر من ٣٠° فى شمال دول التجمع وتقل بالاتجاه جنوباً مع الارتفاع حيث تصل إلى ٢٨° فى جنوبى السودان وفى أوغندة ، وتصل ٢٤° فى كينيا وتنزانيا وجمهورية الكنغو الديمقراطية ورواندا وبوروندى حيث يلطف المناخ الاستوائى ارتفاع السطح ، وتقل كلما اتجهنا جنوباً ، وتصل إلى ٢٠° درجة فى ملاوى وزامبيا و أنجولا ، وتنخفض إلى ١٦° م فى زيمبابوى و ناميبيا وتبلغ الحرارة أدناها فى صحراء كلهارى .

تتعامد الشمس ٢١ ديسمبر على مدار الجدى فى نصف القارة الجنوبى وتنخفض درجة الحرارة فى النصف الشمالى ، وتصل أدناها فى الصحراء المصرية ١٢° م وتزيد بالقرب من دائرة الاستواء حتى تصل إلى ٢٠° فى أثيوبيا و السودان ، وتزيد ٢٤° فى أوغندة وكينيا وتنزانيا ودول جنوب القارة الأفريقية ، ويزيد المدى الحرارى فى الصحراء الكبرى وصحراء كلهارى وتتأثر بالانخفاض على الأقاليم المرتفعة .

تختلف كمية الأمطار الساقطة على دول التجمع من فصل لآخر ، ففى فصل الصيف نجد أن الهضبة الأثيوبية تصل أمطارها إلى ٢٠٠ ملم فى قمتها و ١٠٠ ملم على أطرافها ونفس الكمية تنهمر على جنوب السودان وأوغندا وغرب كينيا وتنزانيا وعلى رواندا وبورندى وجمهورية الكونغو الديمقراطية ، وتزيد كمية الأمطار تزيد فى شهر يونيو على المناطق الواقعة حول خط الاستواء وعلى مدغشقر هضبة الحبشة وعلى هضبة البحيرات الاستوائية وتصل كمية الأمطار فى شهر يونيو فى شرق جزيرة مدغشقر إلى ٤٠٠ ملم وتقل بالاتجاه غرباً حتى تصل إلى ٥٠ ملم ، وتتقاطر كمية الأمطار حتى تنعدم كلم بعدنا عن المناطق المطيرة سالفة الذكر :

تصل أمطار شهر يناير الذى يمثل فصل الشتاء أقصاها فى شمالى غربى جزيرة مدغشقر ٤٠٠ملم و ٣٠٠ ملم فى وسطها ، وتقل فى الجنوب إلى ١٠٠ ملم فقط ، وتعتبر المناطق الواقعة شمالاً هى الأقل حظاً ، ثم يزيد مع الاقتراب من ساحل البحر المتوسط ، وتصل إلى مايربو عن ٥٠ ملم .

تزيد كمية الأمطار فى دول الجنوب حيث يصل أقصاه فى ملاوى ٣٠٠ ملم وفى زامبيا وزيمبابوى وشرق أنجولا ٢٠٠ملم وفى جمهورية الكونغو ١٠٠ ملم ، وتقل فى صحراء كلهارى وناميبيا وسوازيلاند أقل من ٥٠ ملم فقط ، وكمية الأمطار بصفة عامة قليلة فى كثير من المناطق وغزيرة فى مناطق أخرى ولكنها تحتاج لإدارة جيدة من أجل حسن استغلاله ، ويعد المطر أهم أشكال التساقط وهو الأساس فى كل موارد المياة سواء السطحية أو الجوفية بل هو أهم مورد مائى تقوم علية الحياة (Walton, 1969, P. 10) .

تنتشر الأقاليم الجافة وشبة الجافة نتيجة لظروف الحرارة والمطر فى مساحات كبيرة ، ولا تغطى الأقاليم الرطبة إلا مساحات محدودة منها تنحصر فى مناطق المرتفعات وأطراف مناخ البحر المتوسط (Mostyn , 1988, P. 379)

الأقاليم المناخية

يوضح شكل (٣) الأقاليم المناخية فى دول التجمع حيث يوجد الإقليم الصحراوى فى مصر وشمالى السودان وناميبيا وفى إريتريا وجيبوتى ويتصف هذا الإقليم بندرة أمطاره وتذبذبها وارتفاع درجة الحرارة والمدى الحرارى ، وفى بعض الأحيان تظهر فى الصحراء أمطار محلية فى غاية الأهمية بالنسبة للرعى (Grffits, 1972, P. 94) .

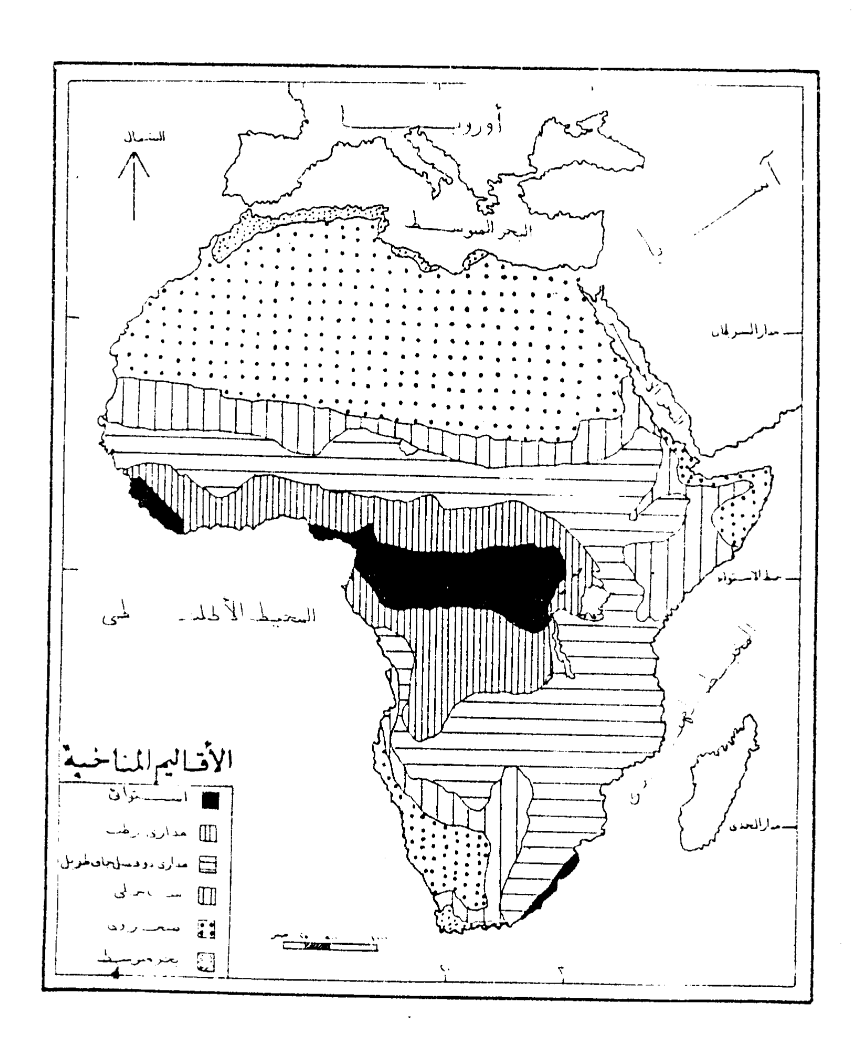
ويلى هذه الإقليم المناخ السودانى ويغطى وسط السودان وشمالى إريتريا وشرقى كينيا ومطره صيفى شديد التذبذب ، ولكن يصيبه الجفاف من سنة لأخرى ويزيد قسوة هذا المناخ الضغط على الموارد الهشة من قبل الإنسان فتصاب أراضيه بالتصحر .

يأتى الإقليم شبه المدارى ذو الفصل الجاف موازياً ويغطى جنوب غربى مدغشقر ، زامبيا ، زيمبابوى، أنجولا، تنزانيا ، غرب الكنغو ، جنوبى السودان ، الهضبة الأثيوبية ، وينحصر الإقليم المدارى فى ج . الكنغو الديموقراطية و فى وسط و غرب مدغشقر ورواندا وبوروندى و أمطاره غزيرة من سابقه .

يتقوقع المناخ الاستوائى متحدداً فى شمالى ج . الكنغو الديمقراطية بأمطاره الغزيرة وحرارته المرتفعة . كذا يسود المناطق الجبلية فى شرقى أفريقيا سمات المناخ الاستوائى أيضاً ، ولا تخضع العلاقة بين المطر و التضاريس لقوانين ثابتة مثل الحرارة و الضغط الجوى ولكن يزيد المطر مع الارتفاع خاصة إذا كانت الأمطار تضاريسية (Houston,1967, p.19) .

شكل رقم ٣

الأقاليم المناخية فى دول الكوميسا



النبات الطبيعى

يعد النبات الطبيعى انعكسا صادقاً للمدخلات المناخية ، ويوضح شكل (٤) الأقاليم النباتية حيث تتبوأ الصحراوية مكانها فى مصر وشمالى السودان وإريتريا وجيبوتى وأيضاً ناميبيا ، وتتوقف درجة الإنبات على ما يسقط من أمطار ، حيث أن الصحراء تعرف بأنها الإقليم الذى ليس له موسم ثابت لسقوط الأمطار (Gautier, 1960, P. 10)، وفى أطراف هذا الإقليم شمالاً يمتد إقليم البحر المتوسط فى أقصى شمال غربى مصر حيث تسمح الأمطر الساقطة بنمو بعض الأعشاب والحشائش للرعى وإنبات بعض المحاصيل مثل القمح والشعير والزيتون وعلى هوامشه نجد حشائش الإستبس فى أطرافة الجنوبية .

يمتد جنوب إقليم الصحراء النطاق المدارى الذى يتكون فى الشمال من سافانا قصيرة تتخللها أشجار السنط فى وسط السودان وفى هوامش اثيوبيا وإريتريا وفى شرقى كينيا ثم يليه سافانا عالية وكثيفة .

تتوزع الغابة المدارية على المنطق الجبلية فى شرقى أفريقيا ،وأيضاً فى وسط مدغشقر ، وتتكون من الأشجار والحشائش الكثيفة وتنمو فى المناخ الإستوائى الذى يعدله الإرتفاع ، كما توجد السفانا الكثيفة فى معظم دول الجنوب الإفريقى حول الغابة الاستوائية وغربى مدغشقر وهى كالمظلة أشجارها كثيفة وعالية ومتشابكة ناتجة عن المطر الغزير والحرارة المرتفعة نسبياً .

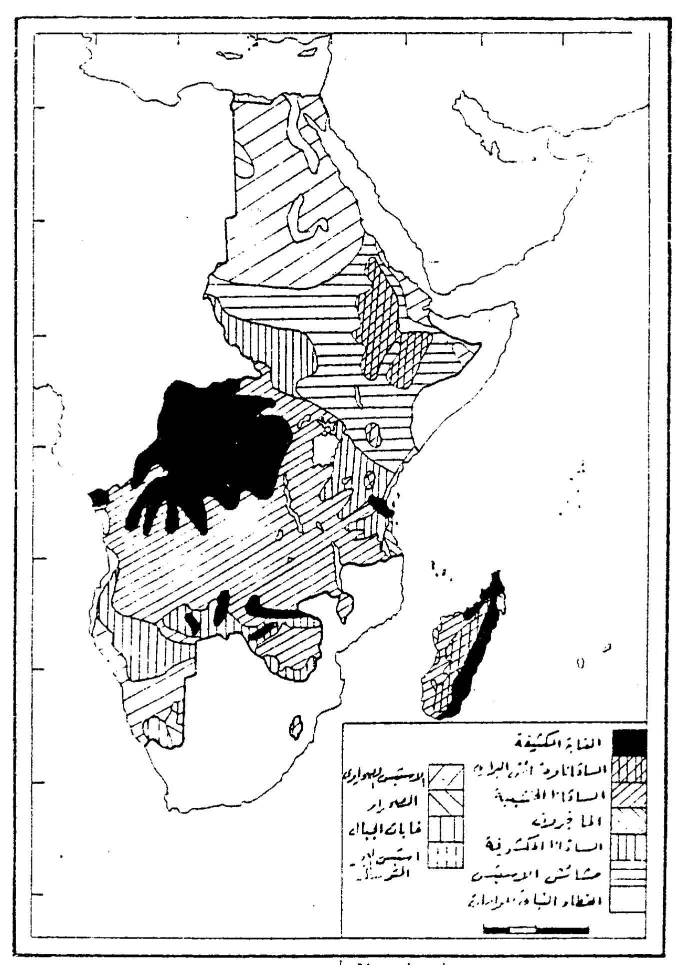
أتاح تنوع النبات الطبيعى فى دول التجمع بين الغابة والحشائش الكثيفة والفقيرة والأعشاب مجالا أكبر لعملية الرعى وتربية الحيوان باشكالها مختلفة (صميدة ، ١٩٩٧، صـ٢٥٧) .

تغيرت صورة النبات الطبيعى حالياً حيث أزيلت مساحات واسعة لتحل محلها الزراعة خاصة المحاصيل النقدية مثل البن والشاى والمطاط ، هذا بالإضافة إلى عملية الرعى الجائر التى غيرت كثيراً من المناطق هشة الموارد .

وتتوقف الحياة الحيوانية على ما هو متاح من نبات طبيعى فنجد أن الغابات هى الملاذ الوحيد لأهم الحشرات السائدة مثل ذبابة تسى تسى ، ذات الآثار الضارة للأنسان والحيوان ، وهى تقف عائقاً فى سبيل التنمية خاصة فى دول رواندا وبورندى وفى ج الكونغو الديمقراطية ، وتوجد فى أراضى السافانا الكثيفة الحيوانات الضخمة ، ومن نماذجها الفيل والزواحف ، بالإضافة إلى النمل الأبيض (البدوى ، ١٩٧٣ ، صـ ١٤٨) .

شكل رقم ٤

الأقاليم النباتية فى منطقة تجمع الكوميسا



النبات الطبيعى

التربـة

تعد التربة من أهم عناصر البيئة الطبيعية التى يعتمد عليها فى توفير غذاء الإنسان لكى يحيا تختلف نوعية التربة من دولة لأخرى داخل نطاق تجمع الكوميسا نتيجة تنوع النسيج الصخرى و الظروف المناخية و النبات الطبيعى ، وكذلك الحيوان ، بالإضافة إلى تباين المناشط البشرية (بن محمود -١٩٩٥، ص ٢٢٩) .

تتباين التربة فى تكوينها و خصائصها من دولة لأخرى ، فتسود تربة الأراضى الجافة فى صحراء مصر وشمالى السودان ، وفى جيبوتى وإريتريا وفى ناميبيا ، وفى مساحة واسعة ، ويتسنى زراعة المساحات التى تتوافر لها موارد المياه بالرغم من أنها قليلة الخصوبة ، وتعتبر المناطق التى يسقط عليها كمية من الأمطار تزيد عن ٢٠٠ ملم/ سنة مناطق قابلة للزراعة خاصة الزراعة المطرية (jarret,1974, p.257) .

توجد التربة البركانية الخصبة فى أثيوبيا وفى مرتفعات الأخدود الأفريقى فى كينيا وتنزانيا على وجه الخصوص وفى هضبة زيمبابوى (الحسنين ، ١٩٩٧، صـ ٥٩١) . وتنتشر التربة الفيضية الخصبة فى أحواض الأنهار ، ومن نماذجها أراضى وادى النيل و دلتاه ، وأيضاً أودية أنهار الزمبيرى وكذا الأورانج و اللمبوبو وفى بعض مناطق الكونغو ، وتسود تربة الأيريتى منطقة منخفض الكونغو لشدة الأمطار و ارتفاع درجة الحرارة فى هذه المناطق ، وفى وسط السودان وأجزاء من تنزانيا ، ونلمح فى منخفض الكونغو أن الطبقة السطحية قد تحللت على نطاق واسع ، ورغم ذلك نجد بعض المناطق تربتها خصبة فى بقاع المنخفض والوادى الأوسط لنهر الكونغو ، وكذلك الوادى الأدنى لنهر الأوبانجى حيث يوجد الإرسابات الحديثة (البندوى، ١٩٧٣، ص ٢٣٥) .

تعتبر التربة الطينية التى أرسبتها الأنهار هى أفضل أنواع التربة فى دول التجمع وتوجد فى وادى النيل والدلتا وفى أرض الجزيرة فى السودان وكذلك التربة المحلية فى مرتفعات شرقى أفريقيا .

ورغم وفرة الأراضى الخصيبة فى الكثير من الدول إلا أن المستغل منها مساحات صغيرة لا تتعدى النصف فى كثير من البلدان ، وهذا يرجع إلى عدم وفرة الموارد المائية ، وقلة الأيدى العاملة وأيضاً سوء الإدارة ، وكذا انتشار الأمراض ، وهى نماذج مشكلات تواجه منطقة البحث ، ومحاولة البحث عن بدائل ومدخلات الاستفادة من هذه المساحات المتاحة نحو استغلال اقتصادى أمثل يحقق هدف البحث عن آمال التكامل بين دوله.

جدول (١) المساحة القابلة للزراعة فى بعض دول التجمع ونسبة المنزرع منها فقط مليون هكتار .

الدول	الأراضى القابلة للزراعة	المساحة المزروعة
السودان	٦٣,٥	١٤,٧
ج الكنغو الديمقراطية	١٧٧,٧	١٣,٧
تنزانيا	٣٦,٦	٩,٢
أثيوبيا	٢٤,٩	١٤,٥
أنجولا	٧٧,٣	٤,٥
زامبيا	٥١,١	٥,٣

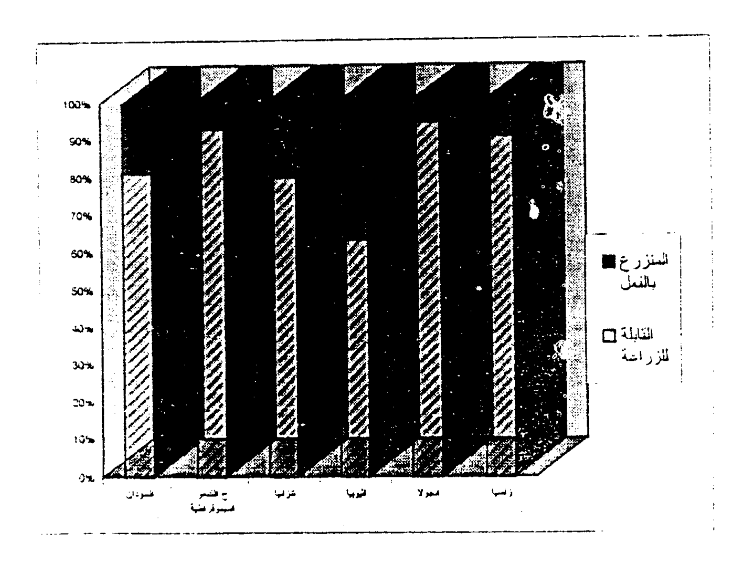
المصدر: عادل سعد الحسنين (١٩٩٧) إمكانات استخدام التربة فى أفريقيا ، صـ٦١٢.

شكل رقم ٥

نسبة الأراضى المزروعة إلى جملة الصالحة للزراعة فى

بعض دول التجمع

تخطيط ١



يتضح من الجدول (١) و الشكل البيانى (١) أن المساحة المزروعة فى بعض الدول صغيرة جداً إذا ما قورنت بما هو متاح من هذه الأراضى وتبلغ ج الكنغو الديموقراطية و التى تبلغ ١٧٧و٧ مليون هكتار وهى مساحة شاسعة تصلح للزراعة ، ويقتصر المزروع على ١٣,٧ مليون هكتار ، وقد يرجع ذلك إلى قلة الأيدى العاملة ، الحروب الأهلية وكذا انتشار ذبابة تسى تسى و الأوبئة المختلفة وهى عراقيل يمكن مواجهتها ، وأدناها فى أثيوبيا التى يبلغ ما هو متاح من أراضى قابلة للزراعة ٢٥ مليون هكتار تقريباً إلا أن ما يزرع منها ١٤,٥ مليون هكتار فقط ، و لو زرعت هذه المساحات الضائعة أن تساعد على الاكتفاء الذاتى فى حل مشكلة غذاء شعوب دول تجمع الكومسيا .

موارد المياه

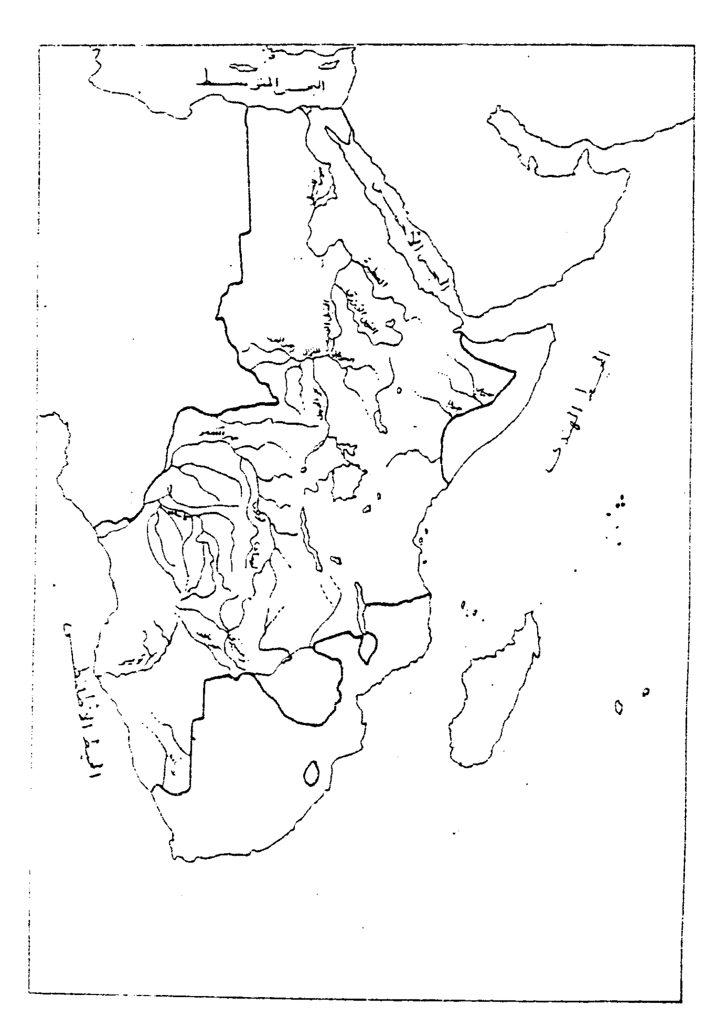
تعد المياه قمة عناصر البيئة الطبيعية المؤثرة ، و على هديها تنساب فروع ضروب المعيشة و المناشط البشرية ، و تتوافر موارد المياه فى دول التجمع حيث توجد الأنهار كما تنتشر الخزانات المائية الجوفية مع وفرة الأمطار فى الكثير من الدول ، وكانت كثرة الأمطار فى بعض الدول وبالاً حيث ساهمت فى إذابة التكوينات السطحية (بركانية- لافا حمضية أو قلوية) فارتفعت معدلات الأملاح فى المياه مما جعلها غير صالحة للاستخدام ، وتأكد هذا أن المياه الباطنية فى كيويزى فى كينيا - تحتوى على نسبة من الأملاح الذائبة فزادت على ٢٥٠٠ جزء من المليون (التمامى ، ١٩٩٨، ص ٣٢) . ولكى تكون الأمطار ذات أهمية كمورد مائى فأنها تحتاج إلى إرادة جيدة يكون هدفها العمل على تأكيد وزيادة فاعلية الأمطار وتحسين ما يجرى منها على السطح عبر الأنهار أو الأودية الجافة بالإضافة إلى زيادة المتسرب لتغذية الخزانات الجوفية (UNESCO, 1995.P.1) .

تعد الأمطار فى بعض الدول المورد المائى الرئيسى مثل أثيوبيا ودول هضبة البحيرات العظمى حيث تسقط كمية من الأمطار تزيد عن ١٠٠٠ ملم سنوياً وهذه كمية يمكن الاعتماد عليها فى المشاريع الزراعية على وجه الخصوص .

تتواجد أهم الأنهار فى قارة أفريقيا فى دول تجمع الكوميسا ، فمن خلال شكل (٦) يوجد نهر النيل الذى يشغل حوضه عشر دول من دول التجمع وهو من أطول أنهار العالم ويزيد طوله عن ٦٥٠٠ كم وله مصدرين رئيسين للمياه هما هضبة الحبشة ٨٤٪ وهضبة البحيرات العظمى ١٦٪ ويمثل النهر شريان الحياة فى دول المصب فى شمال السودان ومصر بصفة خاصة ، وتبلغ مساحة حوضه نحو ٢٠٨ مليون كم٢ ويبلغ تصريفه السنوى عند بحيرة ناصر ما يقرب من ٨٤ مليار م٣ ، كما تعد روافده النيل الأزرق و عطبرة والنيل البيض ذات أهمية قصوى فى الدول التى تمر بها .

شكل رقم ٦

التصريف النهرى



يقع نهر الزمبيزى بين دولتى زامبيا وزيمبابوى وله رافدين هما الكافو فى غربى زامبيا ولوانجا فى شرقى زمبيا وهو يعد رابع أنهار القارة الأفريقية من حيث الطول ، وينبع هذا النهر من مرتفعات جنوبى أفريقيا وهو ذو أهمية بالغة كمورد مائى فى الدول التى يمر بها .

وينبع نهر الأورنج من هضبتى الفيلد العليا الوسطى ثم يتجه صوب الجنوب والجنوب الغربى ونتيجة لمروره بجنوب صحراء كلهارى فأن جزء كبيراً من مياهه يتجزأ قبل ان يصب فى المحيط الأطلنطى ، ويجرى نهر اللمبوبو فى جنوب شرق زيمبابوى ، يحمل نهر الكونغو الذى كمية كبيرة من المياه ليلقى بها فى المحيط الأطلنطى يتصف بأن فيضانه دائم طول العام بعكس بقية الأنهار نتيجة لوقوعه فى المنطقة الإستوائية الدائمة لمطر ، وبجانب أهميته كمورد مائى فى دولة ج الكونغو الديمقراطية إلا أنه يسهم فى الملاحة لداخلية والتجارة الداخلية والخارجية ولكن من أهم عقباته كثافة الغطاء النباتى التى تحيط فيه وكثرة الحشرات فى هذا النطاق ((البدوى ، ١٩٧٣ ، صـ٢٤٤)).

توجد خزانات المياه الجوفية بصفة خاصة فى جمهوريتى مصر والسودان (خزان الخرسان النوبى) وفى بعض الدول مثل نامبيا ، تنزانيا وكينيا ، وتمثل أهمية بالغة فى الفصل الجاف خاصة فى الدول التى لا تجرى فيها أنهار دائمة .

تتناثر موارد مائية أخرى على صعيد إقليم الدراسة ، حيث توجد بحيرات عذبة مثل فيكتوريا فى أوغندا وكينيا وتنزانيا ، وألبرت وإدوارد وبحيرة تانا فى أثيوبيا .

تشح الاستفاده من وفرة موارد المياه إذا تابعنا نسبة السكان الذين يحصلون على مياه مأمونه للشرب والاستخدام المنزلي فى بعض الدول نسبة ضئيلة وهذا يرجع إلى الإدارة المائية وقلة الخبرة ورأس المال وكذا الحروب الأهلية والجدول (٢) والشكل (٧) يوضحان بجلاء هذه النسبة الضيئلة فى بعض دول تجمع الكوميسا .

جدول (٢) نسبة السكان الذين يحصلون على مياه مأمونة فى بعض الدول تجمع الكوميسا .

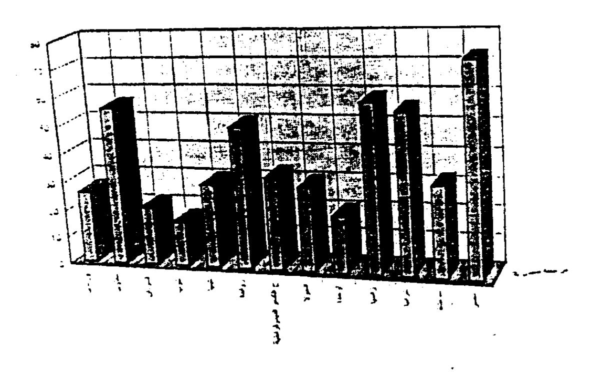
الدولة	%من إجمالى عدد السكان	الدولة	%من إجمالى عدد السكان
بوروندى	٢٦%	أنجولا	٣٠%
ملاوى	56%	أوغندا	20%
السودان	21%	زامبيا	59%
أثيوبيا	16%	تنزانيا	56%
كينيا	30%	مدغشقر	32%
رواندا	50%	مصر	73%
ج الكونغو الديمقراطية	33%		

المصدر : (البنا ، ١٩٩٤ ، صـ ٥) .

شكل رقم ٧

نسبة السكان الذين يتمتعون بمياه آمنة فى بعض الدول

تخطيط ٩



يوضح عرضنا الممتد عن عناصر البيئة الطبيعية فى دول تجمع الكوميسا الثراء والتنوع الشديد بين دولة فى الظروف الطبيعية ومن ثم فى مواردها ، واختلاف الموارد سواء المعدنية أو الرعوية وأيضاً الزراعية والثورة البشرية من حيث عددهم ومعدل نموهم ، مما يشر فى النهاية إلى آمال التكامل لو استغلت هذه الموارد فى وضعها الأمثل ، فمن ناحية السكان ، يوضح الجدول (٣) اختلاف حجم كبير ودولة كبيرة وحجم سكان صغير ، وهذا يؤثر على حركة العمالة بين الدول واستغلال الموارد فى الدول التى تعانى من نقص العمالة سواء فى احتياجاتها الزراعية والمعيشية الغذائية.

جدول (٣) مساحة وعدد السكان (١٩٩٨) دول تجمع الكوميسا .

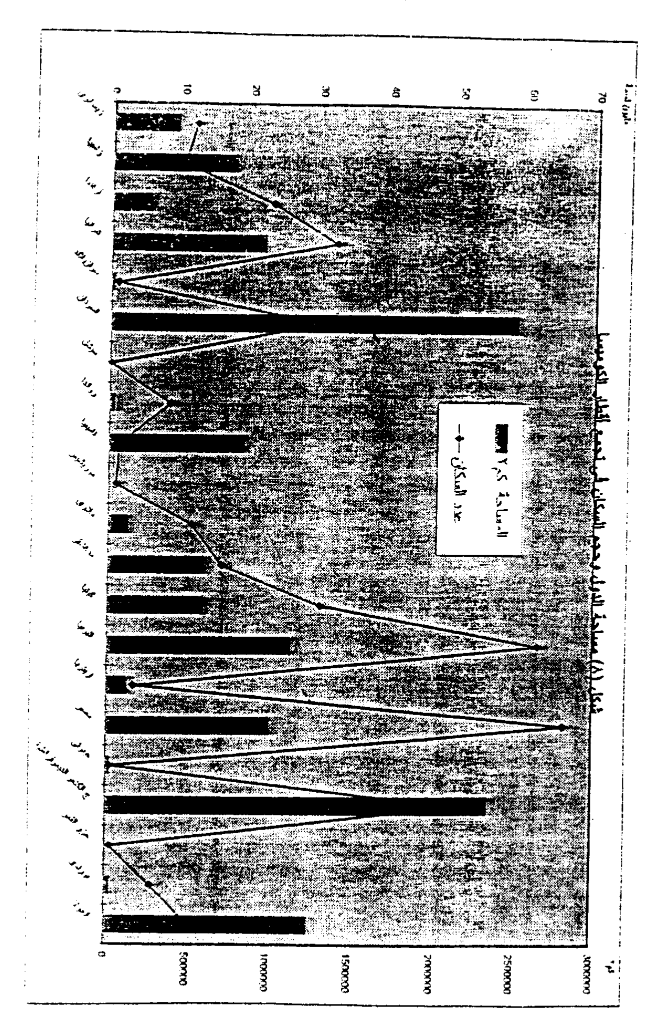
الدولة	المساحة كم٢	السكان مليون نسمة	الدولة	المساحة كم٢	السكان مليون نسمة
أنجولا	١٢٤٦٧٠	١١,٩	مورشيس	٢٠٤٥	١,١
بوروندى	٢٧٨٣٤	٦,٦	ناميبيا	٨٢٥٤١٨	١,٦
جزر القمر	٢١٧١	،٧	رواندا	٢٦٣٣٨	٨,٧
ج الكونغو الديمقراطية	٢٣٤٥٤٠٩	٤٩,٤	سيشل	٢٨٠	،١
جيبوتى	٢٢٠٠٠	،٦	السودان	٢٥٠٥٨١٣	٣٠,٤
مصر	١٠٠١٤٥٠	٦٥,٨	سوازيلاند	١٧٣٦٣	١
إريتريا	١٢١١٤٤	٣,٩	تنزانيا	٩٤٥٠٨٧	٣٢,٤
أثيوبيا	١١٣٠١٣٨	٦١,٩	أوغندا	٢٣٦٠٣٦	٢٣,٣
كينيا	٥٨٢٦٤٦	٣٠,٦	زامبيا	٧٥٢٦١٤	١٠,١
مدغشقر	٥٨٧٠٤١	١٦,٣	زيمبابوى	٣٩٠٥٨٠١	١١,٩
ملاوى	١١٨٤٨٤	١٢	لإجمالى	٢٨٨٦٥٩١	٣٨٠,٥

المصدر :

Selected Statistics on African Countries A D B (Webmaster @ COMESA int.)

شكل رقم ٨

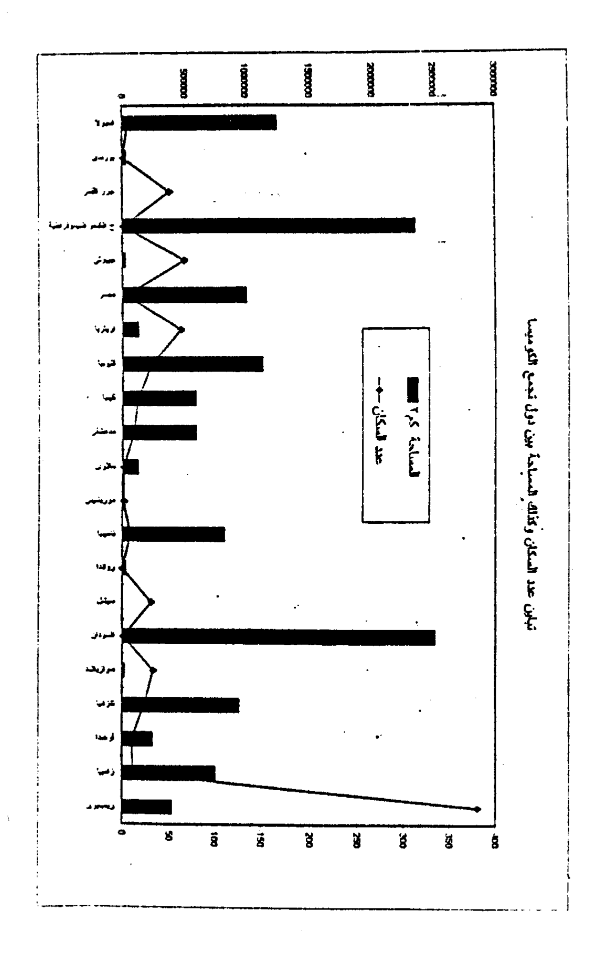
مساحة الدول وحجم السكان فى تجمع اقطار الكوميسا



شكل رقم ٨

جم السكان والمساحة فى دول تجمع الكوميسا

تخطيط ٤



يتضح جلياً من جدول (٣) و الشكل البيانى (٨) اختلاف حجم السكان بصورة كبيرة ، وكذلك تباين المساحة ، وقد لا تتزامن المساحة العريضة مع حجم سكانى كبير، ونموذجها مصر و التى تربو مساحتها على مليون كم٢ ، وعدد سكانها حوالى ٦٦ مليون نسمة ، أما فى السودان والتى يبلغ مساحتها ٢,٥ مليون كم٢ وحجم سكانها ٣٠ مليون نسمة فقط ، وكينيا التى لا تتعدى مساحتها ٠,٦ مليون كم٢ فيبلغ سكانها ٣٠,٦ مليون نسمة ، كما أن معدلات النمو السكانى تختلف من دولة لأخرى ، حيث تصل أدناها فى موريشيس ١٪ وأعلاها فى مدغشقر ٣,٣٪ سنوياً ، وتختلف بداهة كثافة السكان تبعاً لاختلاف المساحة وعدد السكان .

يعد مؤشر الكثافة العامة فى دول التجمع ٢٧ نسمة / كم٢ غير حقيقية ، لان السكان فى بعض الدول يتركزون فى مساحات ضئيلة نتيجة للظروف الطبيعية المختلفة مثال ذلك فى مصر حيث يتركز ٩٦٪ من إجمالى عدد السكان فى حوالى ٤٪ فقط من المساحة ، وبصفة عامة تزيد الكثافة السكانية كما يتضح من شكل (٩) حول أودية الأنهار ودلتاواتها وعلى مرتفعات شرقى أفريقيا حيث المناخ المعتدل وخصوبة التربة ووفرة موارد المياه وتزيد الكثافة فى وادى النيل ودلتاه وفى مرتفعات كينيا وتنزانيا وفى رواندا وبوروندى وتقل فى ناميبيا والسودان وأنجولا وزامبيا ومدغشقر .

ويختلف حجم العمالة فى كل قطاع فى دول تجمع الكوميسا وهذا جدول (٤) يوضح النسبة المئوية للعمالة فى كل قطاع فى بعض دول التجمع .

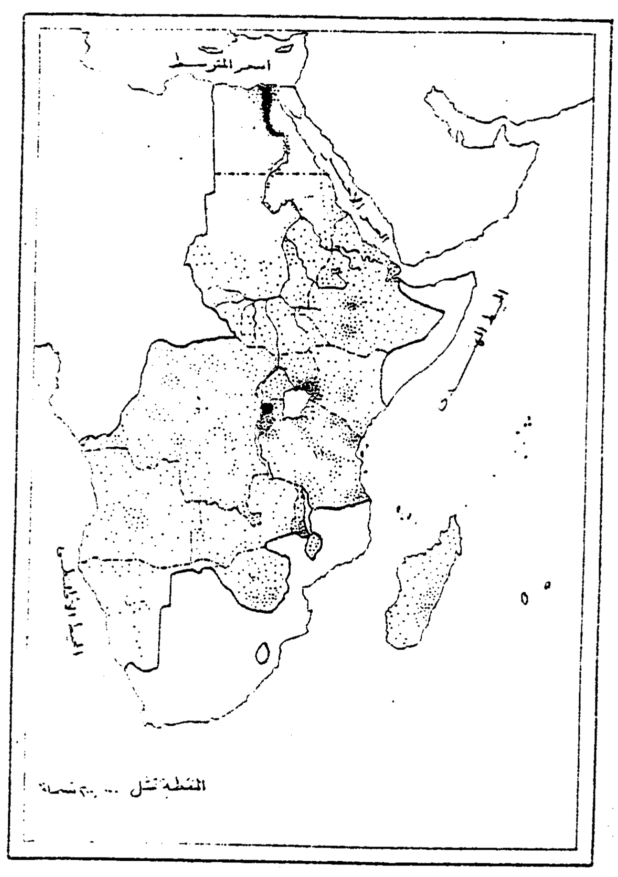
الدولة	زراعة	صناعة	خدمات	الدولة	زراعة	صناعة	خدمات
أثيوبيا	٨٠	٧	١٣	مصر	٥٠	٣٠	٢٠
تنزانيا	٨٣	٦	١١	زامبيا	٦٧	١١	٢٢
كينيا	٧٨	١٠	١٢				

المصدر : (البدوى ، ١٩٩٧،ص ٣٠) .

يؤثر تباين عدد السكان من دولة لأخرى فى هجرة العمالة ، حيث تمثل العمالة الزائدة فى ملاوى وتنزانيا و موريشيس و التى تعمل فى تعدين النحاس فى زامبيا ، كما تجذب أوغندا العمال من رواندا وبوروندى وكينيا و السودان وتنزانيا للعمل فى مزارع القطن ، وتستقبل جمهورية الكنغو الديموقراطية أعداداً أكبر من العمال خاصة من رواندا وبوروندى (عامر، ١٩٩٧، صـ ٢٢٧) .

شكل رقم ٩

توزيع السكان فى دول الكوميسا



توزيع السكان

نستشف من مقارنة حجم السكان وكم الموارد الطبيعية المتاحة ، أن الأخيرة أكبر بكثير ولكن سوء الإدارة وسوء الاستغلال يضيع من المتاح الكثير ، ولو وظف هذا المتاح على الوجه الأكمل لكان وضع الدول (الكوميسا) أفضل اقتصاديا ، وعن طريق تنشيط حركة التجارة بين الدول بعضها البعض وتقسيم العمل وتجنيب المنافسة عن طريق التخصص فى الإنتاج يمكن تحقيق ودفع عملية التكامل الاقتصادى .

يسطع من تحليل البيئة الطبيعية فى دول تجمع الكوميسا وما تختزنه من موارد طبيعية سواء معدنية أو زراعية ، مجموعة من المؤشرات نوجزها اختصاراً فى ما يلى .

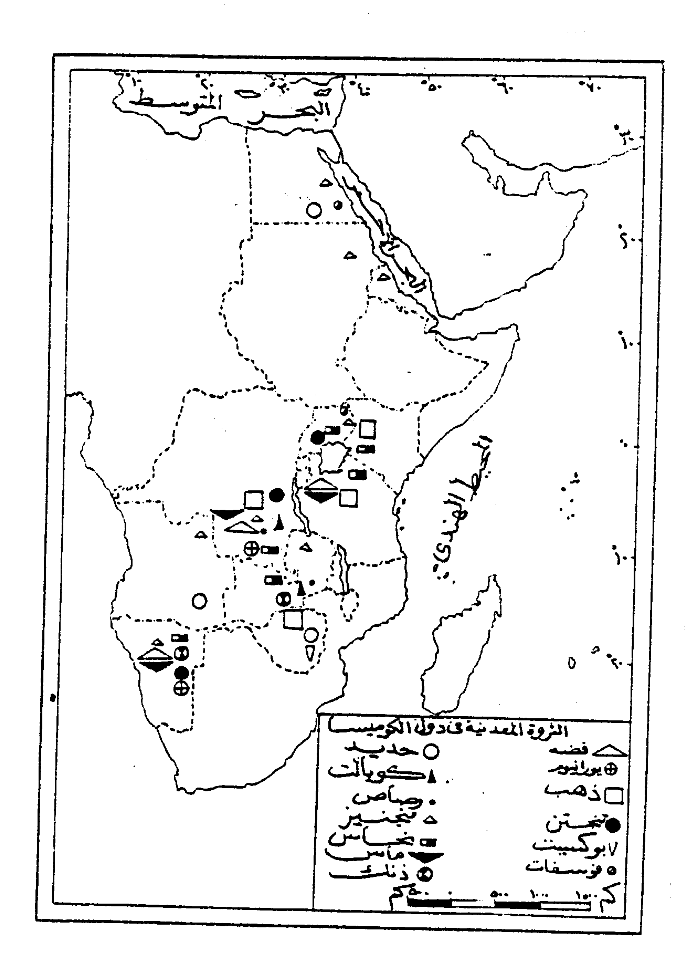
١- تتركز المعادن الفلزية ، شكل (١٠) فى المناطق التى تظهر فيها الصخور النارية والمتحولة التى ظهرت على السطح بفعل الحركات الباطنية مثل ظهور الأخدود الأفريقى فى الزمن الثانى والثالث على وجه التحديد ، وتتركز هذه المعادن الثمينة بصفة خاصة فى مرتفعات شرق وجنوب أفريقيا ، مثال ذلك تحتل زامبيا المرتبة الثالثة عالمياً فى إنتاج النحاس بعد الولايات المتحدة وروسيا ، ويبلغ إنتاجها ١٣٪ من الإنتاج العالمى وتنتج ج الكونغو الديمقراطية وزيمبابوى كميات كبيرة من النحاس والذهب كما يوجد خام الحديد فى أنجولا ومصر ، وتنتج زيمبابوى كمية لا بأس بها من الفحم وتنتج رواندا خام القصدير (البدوى ، ١٩٩٧ صـ٣٤٥).

٢- شهدت الدول التى غطت فيها البحار رواسبها خلال العصور الجيولوجية كمصر والسودان وأنجولا ، تجمعات معادن لا فلزية أهمها البترول فى مصر وكذلك الفوسفات كما أن الخزانات الجوفية توجد فى هذه الرواسب وخير مثال خزان الخراسان النوبى فى جنوب غرب مصر والسودان (الشرقاوى ،

١٩٩٧، صـ١٣) ويسـهم الموقع الجغـرافى لدول تجـمع الكوميـسا فى تنوع مصادرها الطبيعية بين الزراعية والرعوية والتعدين ، وهذا يرجع إلى تنوع الظروف الطبيعية (تضارس- مناخ - نبات طبيعى- تربة) وتتطابق خريطتى التضارس والأمطار ، حيث تتلازم عادة كمية الأمطار فى علاقة طردية مع الارتفاع فى المنسوب ، وهذا التباين فى كمية الأمطار يؤثر فى موارد المياه فى كل دولة وفى نوعية المحاصيل مما يؤدى إلى التخصص فى الإنتاج وهذا يسهم فى دفع التكامل الاقتصادى إلى الأمام بين دول التجمع ، رغم ما تواجه من معوقات النقل والمواصلات بين الدول ، ويعد التقدم فى مجال النقل الجوى أحد حلول التغلب على هذه العقبة ، مع تسهيل وتيسير النقل البحرى .

شكل رقم ١٠

توزيع المعالم فى دول التجمع



المصــدر : محمد عبد الغنى سعودى ، رجاء علام وأخرون ، أطلس أفريقيه ، المكتبه النمموذجية ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

تترسم علاقة كبيرة بين الظروف المناخيـة و النباتية فى دول التجمع و الحياة الرعوية بها ، بالرغم من أن هذه الظروف ذاتها تساعدها فى خاصة أفريقيا الاستوائية على انتشار ذبابة تسى تسى ، والتى تسبب مرض النوم للحيوان والإنسان على السواء ، إضافة إلى الحشرات الضارة الأخرى .

تتركز المناطق الرعوية فى المناطق البعيدة عن دائرة الاستواء شمالاً وجنوباً فى نطاق السفانا و الاستبس و لكل حيوان بيئته التى يرعى فيها الأبقار والجاموس فى دول السهول كالسودان ومصر و أوغندا ، أما الأغنام و الماعز فتوجد فى المرتفعات وتلائم الإبلالمناطق الصحراوية على وجه الخصوص شكل (١١) ، ورغم وفرة المنتج من الثروة الحيوانية فى دول التجمع إلا أنه فى بعض القبائل الإفريقية يتباهون بالأعداد وتقاليدهم ومعتقداتهم تحرم أحياناً ذبحها وينفق الكثير دون الاستغلال الأمثل لها .

يعد التنوع فى الحاصلات الزراعية ، شكل (١٢) ، نتاجاً إلى ظروف المناخ والتربة وموارد المياه وتنوع هذه الظروف فى دول التجمع أعطاها فرصة كبيرة فى تباين الإنتاج الزراعى من دولة لأخرى من ثم يمكن زيادة عملية التبادل التجارى بين الدول وتحقيق الاكتفاء الذاتى فى بعض المحصولات . ومن الخريطة يتضح أن مصر تزرع القطن وقصب السكر والأرز والكروم والبرتقال والقمح والخضروات .

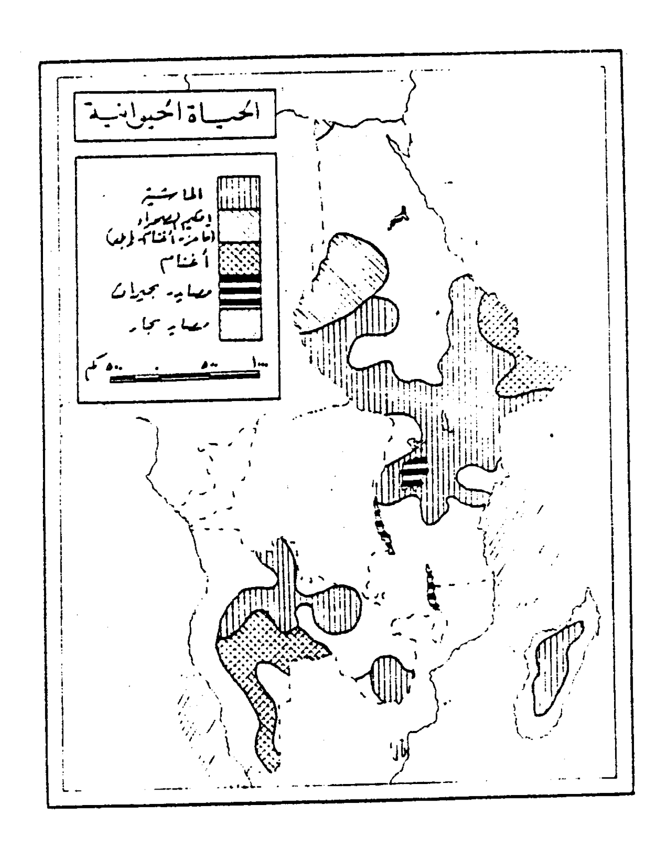
وتنتج السودان بصفة خاصة القطن والليمون والسمسم والفول السودانى ، وتزرع أثيوبيا الشعير والبن ، وأهم المحصولات فى ج الكونغو الديمقراطية نخيل الزيت والمطاط البرى والكسافا والموز والطباق ، وأهم محصولات زيمبابوى الشاى والطباق والقطن ، وأبرز زراعات مورشيس قصب السكر ، وبورندى الموز ، وهكذا تتنوع الحاصلات الزراعية بين الدول لأن كل محصول له تربة تناسبه ومناخ يلائمه .

وتتركز المحصولات النقدية التى أدخلها الاستعمال فى مزارع علمية كبيرة فى شرقى وجنوبى أفريقيا مثل الشاى والبن وقصب السكر والطباق والفول السودانى بالإضافة إلى القطن وخير مثال مشروع الجزيرة للقطن فى السودان (البدوى ، ١٩٩٧ ، صـ ٣٢٦) .

تأمل دول التجمع فى تنمية ثروتها السمكية ، عن طريق استغلال البحرين الأحمر والمتوسط والمحيطين الهندى والأطلنطى ، كما أنها تزخر ببحيرات وأنهار داخلية عذبة كثيرة تضيف زاداً بروتينياً رخيصاً .

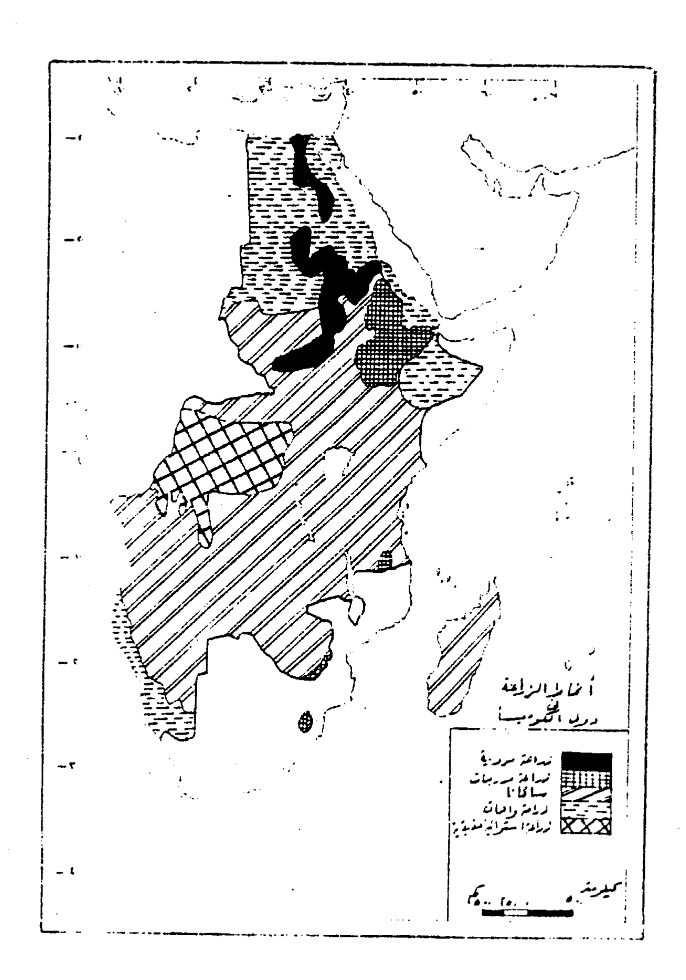
شكل رقم ١١

الحياة الحيوانية فى دول التجمع



شكل رقم ١٢

أنماط الزراعة فى دول التجمع



تسلسل عرض مقومات وإمكانات البيئة الطبيعية ، وما تزخر به من خامات وعناصر وإنتاج ، يفرز فى النهاية السؤال الأمل ، هل يمكن أن يحقق الهلال الأسمر الواعد ، الذى يمثل دول الشرق والجنوب المسمى " الكوميسا " ، الاكتفاء والكفاءة ، التكامل والمستقبل المشرق

منحت البيئة الطبيعية هذه الدول امتيازاً خاصا، تنوع فى كل دوله من موارد وتباين حتى فى المساحة وعدد السكان ، ومن ثم تخصص فى الإنتاج سواء فى المواد الخام (المعادن) ، الثروة الحيوانية الأراضى الزراعية والتنوع فى المنتجات الزراعية ، وهذا التخصص لا شك فى صالح عملية التكامل الإقتصادى بين دول تجمع الكوميسا مع العمل على زيادة التبادل التجارى بين هذه الدول عن ما هو علية الآن ، وتحسين طرق النقل والمواصلات ، حسن الإدارة ولكى تكون البينة عامل مساعد يدفع بالتكامل للأمام فى سبيل إسعاد وإنعاش اقتصاد دول الكوميسا ، الطرق والمداخل متعددة ويمكن أن نوجزها فى سطور قليلة :

- الارتقاء بالمستوى الثقافى للسكان وحثهم بأهمية الموارد الطبيعية ، التنمية البشرية ، إزكاء المهارات وغرس الوعى القومى ، الحفاظ على مكنون أراضيه .

- التخصص مع التنوع ، وغرس استثارة الجودة والمتانة والاهتمام

- الاستغلال الأمثل للموارد والإمكانات فى أسلوب تقنى علمى والابتعاد عن ماضى مظلم، هدمت فيها توازنات البيئة الطبيعية مثال ذلك حرق الأشجار والرعى الجائر والضغط على الموارد الهشة مما أدى إلى ظهور مشكلتى التصحر والتلوث.

- التركيب المحصولى المثالى الذى يحقق الكفاية وزيادة الإنتاج .

- المساهمة فى التجارة البينية الطموحة ، وسد العجز فى الميزان التجارى ، ومواجهة أعباء الديون وفوائدها .

– وبالرغم من المعوقات الكثيرة للوصول إلى تكامل اقتصادى امثل بين دول التجمع مثل صعوبة النقل ومشكلة المواصلات وضعف المستوى المعيشى وانتشار الحروب القبلية / بمستعمريها وارتباط بعض الدول بمستعيرها السابقين تجارياً ألا انه يمكن التغلب على كل هذا عن طريق الاستغلال الأمثل لما هو متاح من موارد أرضية ومائية .

يوضح جدول (٥) حجم التجارة البينية بين دول التجمع (صادرات وواردات ومقارنتها بالتجارة الخارجية لكل دولة ويؤكد الفرق الواضح أشكال (١٤،١١٥، ١٦) وتظهر ضآلة الواردات بالنسبة للصادرات وهذا يرجع للأسباب التى تم ذكرها .

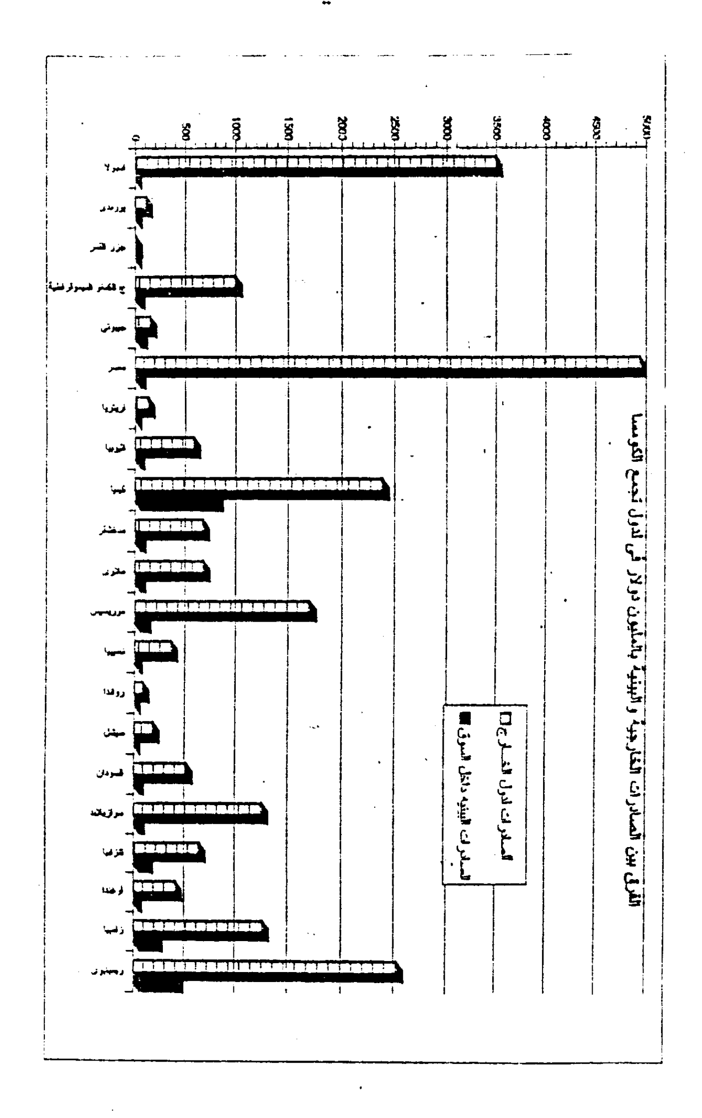
كما تتضح العلاقة بين التجارة الخارجية (صادرات) والبنية) بين دول التجمع الكوميسا بالمليون دولار ، وهذه الأشكال مع الجدول تظهر ضالة التجارة البينية بين دول التجمع فى مقابل التجارة الخارجية وطالما أن هذا الوضع باق فلا أمل فى تكامل إلا يتحرك إيجابى ، وتعاون جاد نحو استغلال جيد لما جادت به البيئة الطبيعية على هذة الدول .

تعد التأملات والإشرافات الوارفة لنجاح ما نسمية الهلال الأسمر الواعد السعيد فى شرقى وجنوبى القارة ، آمال تواجهها عقبات ومشكلات غير محددة ، تطارحها وتحاول ، وعوائق الرعى ، الجفاف الذى أودى بحياة الإنسان والحيوان ، وضم معه الجفاء ، صعوبات النقل والاتصالات ، مشكلات التغذية والتقدم العلمى والمهارى ، هالات الألم وصراخ الفقر ، وشبح الإمكانات ، ولكن التجمع هل الحل اليسير ، وطريق سياسة الاقتصاد واقصاد السياسة ، وهدف التكامل حقيقة طموح فى البقاء أمام عصر المعلوماتية والعولة بسرعة قدر الاستطاعة ، والموارد كفيلة ، والطموح والصبر حقيقة ، والمراد متصل ، والبقاء للشعوب ، والمستقبل أسود، وروافده آمال التكامل متنوعة ، تنهال فى كل اتجاه ، ويمثلها : غلات غذائية عديدة ومتنوعة ، مواد خام زراعية ومعدنية كثيرة ، الثورة السميكة ، الرعى ، موادرد الطاقة .

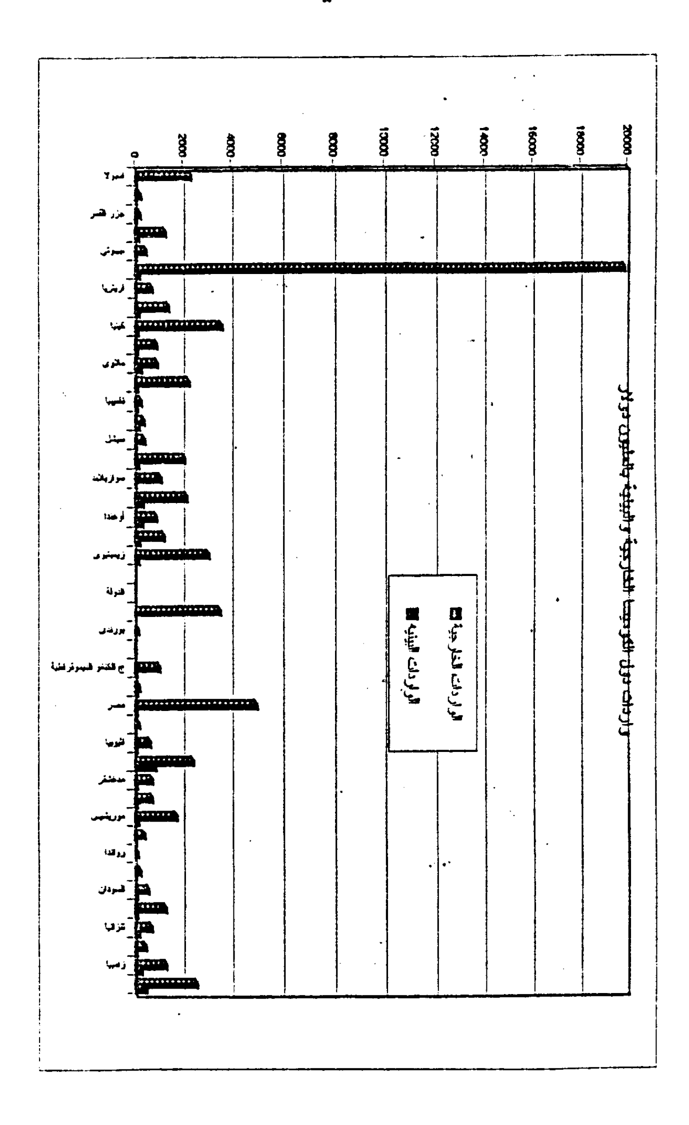
جدول (٥) الصادرات والواردات فى دول التجمع عام ١٩٩٨ مليون دولار أمريكى

الدولة	الصادرات الخارجية	الصادرات البينية	الواردات الخارجية	الواردات البينية
أنجولا	٣٤٩٦	٠	٢٢٨٩	٢٣
بوروندى	١٠٧	٧	١٩٧	١٧
جزر القمر	١٢	٠	١٧٤	٢٢
ج الكونغو الديمقراطية	٩٩٨	٣٣	١٢٣٩	١٢٥
جيبوتى	١٤٩	٦٠	٤٣٦	٢٩
مصر	٤٩٣٧	٤٢	١٩٨٦٢	١٥٢
إريتريا	١٣٠	٠	٦٨٠	٠
أثيوبيا	٥٨٥	٣٣	١٣٧١	١٣٢
كينيا	٢٣٨٦	٨١٧	٣٥٧٨	٧٧
مدغشقر	٦٧٩	٤٨	٨٧٥	٦٨
ملاوى	٦٨٤	٤٨	٨٩٠	٢٣٤
مورشيس	١٧٠١	١٠٠	٢٢١٧	٥٩
ناميبيا	٣٦٤	١٦	٢١٣	٤٨
رواندا	٨٣	١	٣٢٨	١٢٨
سيشل	١٨٩	١	٣٥٠	١٤
السودان	٥٢١	٣٦	٢٠٢٥	١٠٢
سوازيلاند	١٢٥٥	٤٦	١٠٥٠	٨
تنزانيا	٦٥١	١٢٩	٢١٢٤	٣٠٠
أوغندا	٤١٤	١٩	٨٦٧	٢٨٦
زامبيا	١٢٦٣	٢٢٨	١١٧٧	١٥٥
زيمبابوى	٣٥٣١	٤٣٦	٣٠٣٥	١٢٠
المجموع	٢٣١٣٤	٢١٠٠	٤٤٩٧٦	٢١٠٠

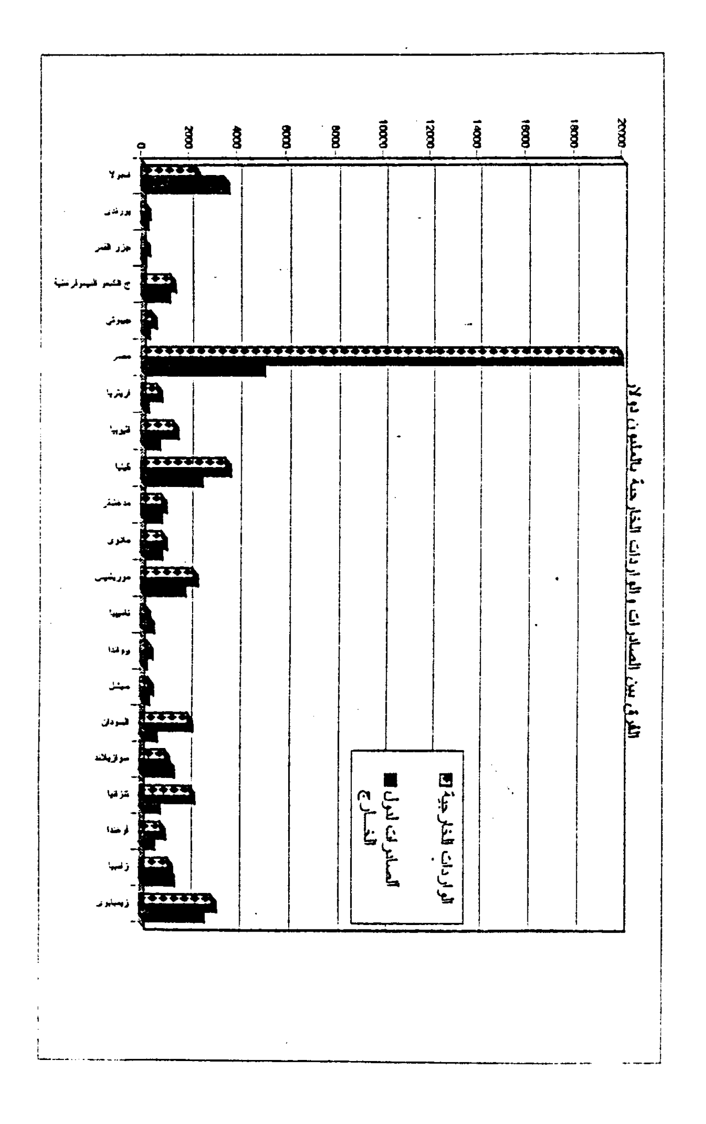
تخطيط ٦


الفرق بين الصادرات الخارجية و البينية بالمليون دولار في لدول تجمع الكوميسا
الصادرات لدول الخارج
الصادرات البينيه داخل السوق
0
500
1000
1500
2000
2500
3000
3500
4000
4500
5000

تخطيط ٧


واردات دول الكوميسا الخارجية والبينية بالمليون دولار
الواردات الخارجية
الواردات البينية
0
2000
4000
6000
8000
10000
12000
14000
16000
18000
20000
مصر
السودان

تخطيط ٨


الفرق بين الصادرات والواردات الخارجية بالمليون دولار
الواردات الخارجية
الصادرات لدول الخارج
0
2000
4000
6000
8000
10000
12000
14000
16000
18000
20000
انجولا
بوروندي
جزر القمر
ج الكونغو الديمقراطية
جيبوتي
مصر
اريتريا
اثيوبيا
كينيا
مدغشقر
ملاوي
موريشيوس
ناميبيا
رواندا
سيشل
السودان
سوازيلاند
تنزانيا
اوغندا
زامبيا
زيمبابوي

مراجع البحث

١- البدوى - السعيد إبراهيم (١٩٧٣) أفريقية الاستوائية دراسة فى الجغرافية الطبيعية مجلة الدراسات الأفريقية ٢٤، معهد الدراسات الأفريقية القاهرة .

٢- البدوى- السعيد إبراهيم ١٩٩٧ الأنماط الزراعية فى أفريقيا ، الموسوعة الأفريقية ، م١، معهد البحوث الأفريقى القاهرة .

٣- البنا ، فاتن محمد ١٩٩٤ الرعاية الصحية والتنمية البشرية فى أفريقية ، بحوث فى الدراسات الإفريقية ، ع ٣٩ معهد البحوث والدراسات الأفريقية .

٤- التمامى- عماد الدين ١٩٩٨ الجغرافيا الطبيعية لكينيا ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، معهد الدراسات الإفريقية جامعة القاهرة .

٥- الحسنين ، عادل سعد ١٩٩٧ إمكانيات استخدام التربة فى إفريقية ،مؤتمرات إفريقيا وتحديات القرن ٢١/ معهد البحوث والدراسات الإفريقية جامعة القاهرة .

٦- الشامى ، كامل خالد ١٩٩٠ مقارنة لغوية مياه الشرب فى المدن الصحراوية بالمعايير القياسية لمنظمة الصحة العالمية (مدينة سبها) .

٧- الشرقاوى ، فتحى محمد (١٩٩٧) جيمور فولوجية أفريقيا ، مجلة الدراسات الإفريقية ، ع ٤٨ معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، القاهرة .

٨- بن محمود ، خالد رمضان (١٩٩٥) التربات الليبية ، الهيئة القومية للبحث العلمى ، طرابلس .

٩- جودة ، حسنين وعلى هارون (١٩٨٤) جغرافية الدول الإسلامية ، منشأة المعارف ، الإسكندرية .

١٠- خليل ، عادل محمد (١٩٨٠) التمويل الخارجى للتنمية الإقتصادية فى دول السوق المشتركة لشرق أفريقيا ، رسالة دكتوراه غير منشورة / معهد البحوث والدراسات الأفريقية .

١١- خورى ، جان وعبد الله الدورى (١٩٩٠) الموارد المائية بالوطن العربى ، أكساد ، دمشق .

١٢- سعودى . محمد عبد الغنى ، أفريقية دراسة فى شخصية القارة وشخصية الأقاليم ، الأنجلو المصرية ، القاهرة .

١٣- سعودى وآخرون أطلس أفريقيا ، ١٩٦٧، المكتبة النموذجية ، القاهرة .

١٤- صميدة ، صلاح الدين (١٩٩٧) الإنتاج الحيوانى فى القارة الأفريقية ، الموسوعة الإفريقية ، م١ معهد البحوث والدراسات الأفريقية .

١٥- عامر ، ماجدة إبراهيم (١٩٩٧) النمو السكانى ومكوناته فى أفريقية ، الموسوعة الأفريقية ، م١ معهد الدراسات الأفريقية ، القاهرة.

١٦- فايد ، يوسف عبد المجيد (١٩٩٧) الأقاليم المناخية فى أفريقية فى ضوء تصنيف كين ، الموسوعة الجغرافية (م١) معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة .

١٧- فايد ، يوسف عبد المجيد (١٩٩٧) الديات المناخية فى أفريقية ، مؤتمر وتحديات القرن ٢١ ج١ معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة.

مراجع أجنبية

1- UCK le, C (1978) Landforms in Africa , longman , London.

2- Direction of trade Statistics , IMF, Selected Statistiics of African countiries, Webmastera OMESA.

3- EL- Badawy, E, E (1977) Population integration betwean Egypt, Sudan and its reflection on economic development, African studies review VI, Cairo.

4- Gautier. E.F. 1970 Sahara the great desert, Frank. LTD .U.S.A

5- Griffiths J.F.1972 , Climates of African in worled surrey of climatology, v10 , Elsevier Publishing com.

6- Jarrett .H.R. 1974 , African (ED4) , Macdnald , Evavs, New Castle.

7- Palls .P.1980 (water resourcas of libya) in the geology of Libya VII. Al Faten univ , Tripoli. Libya.

8- Palla .D.J.& Gwynne .M.D.1980 , Rangeland Management and Ecology in East africa , hodder &Stoughton , London.

9- Selected Statics on African Countiers, ADE Direction of Trade Webmaster ACOMESA, int.

10- UNESCO, 1995 , Rain oll water management in the Arab region Cairo.

11- Walton . 1969 , The Arid Zones , Gutchinson, London S.

٧

إدارة النظم البيئية الزراعية

في دول الكوميسا

أ.د. سمير إبراهيم غبور *

د. مصطفي مصطفي حماده **

١- مقدمة :

- يمكن تعريف النظام (System) على أنه مجموعة من المكونات (Components) تتفاعل مع بعضها وتكمل بعضها البعض وتسلك سلوكاً مشتركاً يهدف فى النهاية لتحقيق هدف مشترك لهذا النظام .

- والنظام البيئى (Ecosystem) يمكن تعريفه من هذا المنطلق على أنه عبارة عن أى مساحة من الأرض أو مسطحات مائية تجمع بين المكونات الحية وغير الحية بها ، والتى تعمل معاً وتكمل بعضها البعض لكى تؤدى هدفاً أو أهدافاً مشتركة لهذا النظام البيئى وبناءً على هذا يمكن أن تحدد ملامح أو مكونات النظام البيئى على أنها هى :

١- المكونات غير الحية بالنظام البيئى وهى تضم المواد العضوية وغير العضوية بالبيئة المحيطة من تربة وماء وهواء .

٢- المكونات الحية وهى تنقسم إلى ٣ أقسام : (أ) المكونات المنتجة صانعة المادة العضوية بالنظام البيئى وهى أساساً النباتات الخضراء المختلفة

(*) أستاذ بقسم الموارد الطبيعية معهد البحوث والدراسات الأفريقية .

(**) نائب مدير مركز تنمية الإدارة والبساتين وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي .

كمصنع للمواد الغذائية (ب) الحيوانات بأنواعها المختلفة من عاشبة ولاحمة . (ج) الكائنات المحللة أو المفككة . وهى تضم الكائنات الدقيقة مثل البكتريا وديدان الأرض .

النظام البيئى الزراعى Agro - ecosystem

بالتبعية لا يخرج مفهوم النظام البيئى الزراعى بعيداً عن هذه المفاهيم حيث أن النظام البيئى الزراعى يحتوى نظرياً على واحد من هذه الكائنات هى الكائنات المنتجة ولكنه فى الواقع يحتوى على كافة المكونات الحية للنظام - وطبيعى جداً أن كل نظام زراعى بيئى يجب أن تكون له أهداف محددة يسعى لتحقيقها . ولمزيد من الوضوح يمكن القول أن النظام البيئى الزراعى يحتوى على العناصر الآتية :

أ - هدف محدد لهذا النظام يسعى لتحقيقه وقد تختلف هذه الأهداف من مرحلة لأخرى طبقاً لظروف المجتمع وقد يكون الهدف فى مرحلة ما هو تحقيق الإكتفاء الذاتى من محاصيل الحبوب مثلاً أو الإكتفاء الذاتى ثم التصدير .

ب - حدود واضحة للنظام البيئى تحدد ما بداخله وما بخارجه وماهى علاقاته المختلفة مع النظم البيئية الأخرى المحيطة .

جـ - البيئة أو البيئات التى يعيش فيها ويتعامل معها هذا النظام ويوظفها لتحقيق أهدافه .

د - المكونات الرئيسية للنظام البيئى والعناصر الفاعلة فيه طبقاً لطبيعة النظام من النواحى الإجتماعية ، الإقتصادية، الثقافية.

هـ - شكل التداخلات والتفاعلات التى تتم بين عناصر النظام

و - المدخلات الخاصة بالنظام والتى يعتمد عليها من الداخل وتضم الموارد المتاحة :

١ - الموارد البشرية ٢ - الموارد المائية ٣ - الموارد الأرضية

٤ - الموارد النباتية ٥ - البنية الإجتماعية ٦ - البنية الثقافية

٧- البنية الإقتصادية ٨ - البنية السياسية ٩ - البنية القانونية

ز - المدخلات من الخارج سواء كانت مواد أو أفكار أو معتقدات أو نظم

ع - الأداء performance المتوقع من هذا النظام ومكونات لتحقيق أهدافة

عَ - الإستفادة من النواتج الثانوية التى تنتج من النظام سواء كمصدر للغذاء أو الطاقة أو إعادة تدويرها

ومن مفاهيم النظام البيئى الزراعى كما أسلفنا يتضح أن كل نظام يجب أن يكون له هدف /أهداف يسعى لتحقيقها ، وتختلف هذه الأهداف من مجتمع لأخر ، ومن الطبيعى أن يختلف هدف المجتمع طبقاً لإحتياجاته فالمجتمع الفقير يكون هدفه الأساسى من الزراعة هو ضمان القوت الضرورى ويسعى دائما وأبداً لتحقيق ذلك مع إختلاف المستويات ، وتتطور الأهداف طبقاً لتطور المجتمع ، وقد ياتى بعد ذلك هدف تصنيع بعض المنتجات الزراعية لتحقيق الأمن الغذائى أولاً وتعظيم قيمة المنتجات ثم قد تأتى بعد ذلك فرصة أو هدف التصدير ، وفى كل الأحوال تحقيق الهدف مرهون بالإستفادة بالموارد المتاحة بأقصى حد ممكن وخصوصاً الموارد الداخلية مع الإستفادة أيضاً بما هو متاح من الخارج من موارد مادية أو بشرية أو تكنولوجيا لتحقيق هدف النظام والمجتمع ، والتنمية المستدامة

هى تحقيق تلك الأهداف دون الإضرار بالموارد المتاحة ودون الإضرار بحقوق الأجيال القادمة – وهذه تعتبر المفاهيم الأساسية للزراعة المتواصلة أو المستدامة والتى يمكن أن تكون قد إستقرت على أن الزراعة المتواصلة (المستدامة) هى تعنى إدارة وصيانة قاعدة الموارد الطبيعية وتوجية التغيرات التكنولوجية والمؤسسية على نحو يكفل تحقيق ومواصلة إشباع الحاجات الإنسانية للجيل الحالى والأجيال المقبلة وهذه التنمية القابلة للإستمرار بالقطاعات المختلفة من زراعة ، غابات ، ومصايد أسماك ، يشترط فيها أن تصون موارد التربة والمياه والموراد النباتية والحيوانية ولا تؤدى لتدهور البيئة وفى نفس الوقت ملائمة من الناحية التقنية ومجدية إقتصادياً ومقبولة إجتماعياً.

وترتيباً على ما سبق ماهو موقف دول الكوميسا بالقارة الأفريقية من مفاهيم وأهداف النظم البيئية الزراعية ومدى تواصلها ؟

نظام الإنتاج الزراعى المتواصل هو الذى يسعى ويحقق من خلاله أهدافه الحالية والمتغيرة من خلال إدارة جيدة لعناصر الإنتاج المختلفة – الأرض – العمالة – رأس المال وفى نفس الوقت دون حـــدوث أى تدهور من هذه الموارد ولكن هذا الكلام للآسف قد ينطبق على النظم الزراعية الحديثة فى دول الشمال الغنى أما الموقف فى دول الكوميسا مع إختلاف ظروفها لا يمكن أن نقول أنه ينطبق عليها – والدليل على هذا أن افريقيا هى القارة الوحيدة على مستوى العالم التى إنخفض فيها إنتاج الغذاء بالنسبة للفرد طوال العقدين الماضيين كما تدهورت فيها معدلات الإكتفاء الذاتى من طعام تدهوراً كبيراً وبالتالى أدى هذا لزيادة مستوى الفقر بالقارة ..

٨٠٪ من المواطنين بالريف بزائير ، ٤٣٪ بأثيوبيا ، ٩٠٪ برواندا ، ٨٥٪ بالسودان ، ٦٠٪ بتنزانيا ، تحت خط الفقر (FAO, 1993) ، ٣٥٪ بمصر (عامر ، ١٩٩٩) .

كذلك أدت الممارسات البيئية السيئة لزيادة الواردات وزيادة الديون الخارجية - حيث وصلت ٣٣٠ دولار للفرد بزائير ، ٦٠٤ بالسودان (الجمعية المصرية للإقتصاد الزراعى ، ١٩٩٨) .

ومن هذا المنطلق تأتى أهمية دراسة النظم البيئية الزراعية فى دول الكوميسا ومن هنا أيضاً تأتى أهمية دراسة إدارة هذه النظم البيئية الزراعية بهدف تواصلها وتحقيق أهداف المجتمعات الزراعية والمجتمعات كلها بهذه الدول من خلال أن يكون للزراعة دور فاعل وفائد بها .

ولكى يتم تحقيق الهدف من هذه الدراسة ستتم مناقشة موقف بعض النظم البيئية الزراعية وتواصلها فى هذه الدول من النواحى المختلفة المرتبطة بعناصر الإدارة من تخطيط وتنظيم وتوجيه ، وتقييم موقف هذه النظم من زاوية التواصل والخروج بتوصيات لزيادة الفعالية والتكامل بينهما .

٢- الأساليب والمنهجيات :

أ- التعرف على موقف التواصل فى بعض النظم البيئية الزراعية بدول الكوميسا من خلال المراجع العلمية ودراسة وتحليل البيانات المتاحة وذلك من النواحى البيئية والإقتصادية والإجتماعية .

ب- الربط بين الموقف فى تجمع الكوميسا ومفهوم الزراعة المستدامة من خلال تحديد موقف التجمع من التواصل .

جـ - الخروج بتوصيات خاصة بكل دول وتوصيات خاصة بتجمع الكوميسا من أجل التكامل والتواصل لهذا التجمع .

٣- النتائج :

في هذا الجزء سيتم تناول أنواع النظم البيئية الزراعية بتجمع الكوميسا والمعوقات البيئة والإجتماعية والإقتصادية التى تواجة هذه النظم والتنوية عن بعض إستراتيجيات المستقبل .

٣-١ أنواع النظم البيئية الزراعية

٣-١-١ الزراعــة المتنقلة (Shifting Cultivation) وهى زراعة متواصلة إلا عندما تكون فترة الراحة بسيطة/ قصيرة جداً - والتواصل هنا يمكن الحصول عليه عندما يتم تركيز الإنتاج مع ضمان توفر تغذية سليمة للتربة من خلال التركيز على سلالات محسنة وإستخدام جيد لمخلفات الزراعة فى التربة .

٣-١-٢ الحديقة المنزلية (Home-garden)

وهى أكثر تواصلا من الزراعة المتنقلة وهى الزراعة المرتبطة بالمنزل ويستفيد منها المنزل وتستفيد منه هى أيضا ومن مخلفاته

٣-١-٣ الزراعة المترحلة (الرعى) (Nomadic Herding)

وهى متواصلة بدرجة عالية - وهى فى مناطق السافانا والمناطق الجافة ويمكن المحافظة على تواصلها عند وجود عدد من القطعان ملائم للغطاء النباتى Carrying Capacity ويعزز هذا إدارة المراعى ، وإدارة الحريق ، وتحسين ظروف المياه وكذلك يمكن أن تكون متواصلة بالمناطق الزراعية عند الإهتمام بفترة الراحة والتسميد وإستخدام السلالات المحسنة.

٣-١-٤ الزراعة المركبة أو الزراعة الكفافية المكثفة

Compound or Homestead Farming and Intensive Subsistence Agriculture .

وهى زراعة ذات إنتاجية عالية وذات تواصل عال وذلك لإستخدام مخلفات المنزل ، الحيوانات ، النباتات وإعادة تدويرها ، غالبا تتضمن Agroforesty System الإنتاج الحيوانى ، والنباتى ، وطبعاً هنا الإهتمام بالحاصيل الغذائية الضرورية أساسية - ومنطقة Ukara and, Kano close- settled area فى تنزانيا نموذج لذلك التواصل. هنا يمكن تعزيزه عن طريق تحسين نوعية المحاصيل ، تصميم نظام زراعة أفضل للمحاصيل ، مع إدارة جيدة لإستخدام العلاقة بين المحصول والتربة والمادة العضوية والدورات الحيوية وإستخدام السماد عند الضرورة .

٣-١-٥ الزراعة على المصاطب أو المنحدرات . Terrace Farming

هو نظام زراعى متخصص وهو موجود فى المناطق العالية والسفوح وهو نظام متواصل بدرجة عالية جداً مثل نظام الزراعة المنزلية والمختلطة - وهى تواجة صعوبة أحياناً للأحتياج للخبرة والجهد وإختار المحصول الملائم - لذلك هى غير مستحبة بالنسبة للأجيال الجديدة .

٣-١-٦ الزراعة على جانبى النهر (زراعة الحياض)

Flood Land Agriculture

وهى التى تتم على ضفاف النهر بعد إنتهاء الفيضان ، حاصلات اليام والأرز يتم إنتاجها فى هذا النظام ، ويتضمن هذا النظام أيضاً إنتاج الخضروات ، والفاكهة

وهنا يستخدم الشادوف كأداة رفع المياه . وطبيعى يرتبط تواصل هذا النوع من النظم بتوفر الغرين نتيجة فيضان الأنهار .

٣-١-٧ الزراعة المختلطة Mixed Farming

وهو نظام يتكامل بين الإنتاج النباتى والحيوانى - وهنا المحاصيل يتم زراعتها للغذاء الضرورى وللبيع أحياناً - الحيوانات يتم تربيتها من أجل العمل ، إنتاج السماد ، الجر وحمل الأحمال ، إنتاج اللحوم ومنتجات أخرى . والمحاصيل يتم إنتاجها من أجل العلف ، أو مخلفات للتغذية . المخلفات النباتية يتم ردمها بالتربة وتكون مصدراً للتغذية وإعادة خصوبة التربة . هذا النظام متواصل بدرجة عالية ويمكن المحافظة عليه وذلك من خلال وجود نباتات مقاومة للأمراض وإستخدام نظام دورة زراعية ملائمة ونوعية محاصيل ملائمة للتربة ويتضمن ذلك إستخدام المحاصيل البقولية فى الدورة الزراعية .

٣-١-٨ مزارع الإنتاج الحيوانى Livestock Ranching

وهو يكون متواصل عندما لا يتم تعدى مرحلة الحمل لكل أرض Carrying Capicity وكذلك لا تكون موجودة بالمناطق الرطبة - التواصل هنا يمكن المحافظة عليه عن طريق إدارة جيدة للمواشى ، دورة الرعى ، وإستخدام جيد للمياه ومصادرها .

٣-١-٩ الإنتاج الحيوانى المركز

Intensive Livestock Production Systems

هنا يكون النظام متواصلاً عندما يعمل مثل النظام المختلط مع أقل إستخدام للمدخلات من الخارج . ويكون غير متواصل عندما يتم إستخدام الدواجن

والحيوانات غير المجتره والتى تتطلب مدخلات من الخارج ثم التنافس بين الإنسان وهذه الحيوانات فى إستخدام الحبوب .

٣-١-١٠ المزارع الكبيرة Large-Scale Farms and Plantations

وهى تتضمن مزارع الصفوف Arable row crops كذلك المراعى وهنا يتم إستخدام الميكنة ، هذه النظم غير متواصلة فى المناطق الإستوائية الرطبة ، ومن أشهر هذه المناطق الزراعية (مشروع زراعة الفول السودانى فى تنزانيا)- ويمكن أن يكون هذا النظام متواصلاً ، عندماتكون هناك إدارة جيدة لرعاية التربه ودوره ذراعيه ملائمة وتقليل المدخلات من الخارج بقدر الإمكان. المشاريع المروية فى مناطق ملائمة مثل المناطق شبة الرطبة ، السافانا تكون متواصلة وذلك يتم بإدارة جيدة للتربة ونظام سليم للصرف، المشاريع الكبيرة المصاحبة لمشاريع إقامة السدود لا تدل على تواصل وذلك لعدم وجود نظام للصرف ومشاكل الملوحة والأمراض التى يمكن أن تصيب الإنسان والحيوان ، الزراعة الشجيرية والشجرية متواصلة بدرجة عالية جداً وخصوصاً مع محاصيل مثل ، نخيل الزيت ، المطاط، الكاكاو، والشاى وذلك عند وجود إدارة جيدة للغطاء النباتى .

٣-١-١١ البساتين المتخصصة Specialized Horticulture

وهذا النظام يشبة نظام الحدائق المنزلية ولكنه مركز عنه - وهو ذو تواصل عال عندما يعتمد على المحاصيل والمخلفات الواردة من المصانع والمراكز الحضارية وليس الإعتماد على السماد غير العضوى والمبيدات ، وهو يمد بالفاكهة والخضار المراكز الحضرية والمنظمات والمؤسسات المختلفة ، وهو أقل مساحة من Fruit Plantations وهو متواصل بدرجة عالية جداً وناجح عندما يتم الإستفادة من السماد والمخلفات من المراكز الحضرية ، الأسواق ، المصانع

ومخلفات الدواجن ، أيضا أنجح الأنواع الموجود بالمناطق المرتفعة والتى توجد بها الخضروات .

٣-٢ معوقات النظم البيئية الزراعية بدول الكوميسا

تواجة النظم البيئية الزراعية بدول الكوميسا العديد من المعوقات البيئية والإقتصادية والإجتماعية التى تجعلها غير قادرة على تلبية الإحتياجات الأساسية للمواطنين بهذه الدول وذلك نتيجة التدهور فى عناصر النظام البيئى المختلفة لأسباب متعدده تتعلق بسوء إدارة هذه العناصر .

٣-٢-١ المعوقات البيئية

تعانى دول الكوميسا من تدهور فى خصائص ومواصفات التربة الزراعية ، الرشح Leaching أحد مظاهر هذا التدهور بالإقليم الشمالى بزامبيا وهو بالمنطقة الممطرة بها وهو أكبر أقاليم زامبيا ويغطى مساحة حوالى ١٤٧,٨٧٥ كيلو متر مربع الملوحة أحد المشكلات التى تعانى منها الدول الأفريقية والجدول رقم (١) يوضح توزيع الأراضى الملحية فى بعض دول الكوميسا والمساحات بكل منها ويلاحظ من الجدول أن هناك دولاً تعانى من درجة ملوحة أكبر من غيرها مثل مصر وأثيوبيا والسودان وتنزانيا ، تمثل الملوحة مشكلة كبيرة بالنسبة لها وتأتى زيمبابوى فى نهاية قائمة الدول التى تعانى من تملح التربة بها .

جدول (١) مساحة الأراضي الملحية بدول الكوميسا (١٩٩٣) بالألف هكتار

الدولة	المساحة	الدولة	المساحة
جيبوتى	٧٤١و ١	السودان	٨٧٤و ٤
مصر	٣٦٠و ٧	تنزانيا	٥٣٧و ٣
أثيوبيا	٠٣٣و ١١	زائير	٥٣
كينيا	٨٥٨و ٤	زامبيا	٨٦٣
مدغشقر	٣٢٤و ١	زيمبابوى	٣٦

المصدر : FAO , 1993 .

والإنحراف يعتبر من المشاكل البيئية الخطيرة التى تواجه دول الكوميسا وذلك نتيجة لسوء إدارة الموارد المتاحة وعدم إمكانية التحكم فى مياه الفيضانات والإستفادة منها وتحويلها من مصدر شر إلى منبع خير ونماء . المناطق الريفية بدول الكوميسا تتعرض لمشكلة إنجراف التربة Erosion ، المناطق الريفية بسوازيلاند وليسوتو تفقد ٧٪ من التربة كل عشرة سنين . إقليم Dodoma فى تنزانيا يفقد حوالى ١٠٠م٣ تربة / هكتار سنوياً (FAO , 1993) .

التدهور فى خواص التربة بأثيوبيا يرجع إلى الزراعة المتكررة بالمنطقة الواحدة مع عدم إضافة الأسمدة العضوية أو الصناعية - ويعتبر هذا محدد خطير لتدهور التربة الزراعية بمنطقة الأراضى المرتفعة High Land بأثيوبيا . ولذلك من المهم أن يكون هناك منهج آخر للأدارة لهذه المناطق حيث ثبت من الدراسات التى أجريت بهذه المناطق أن معظمها تعطى إستجابة إيجابية عند

إضافة النتروجين ، ٢٥٪ من الأراضى الحمراء Red soil تستجيب للفوسفور . الإنجراف Erosion بالتربة بأثيوبيا يشكل أحد المعوقات البيئية الخطيرة ويرجع ذلك لإزالة الغابات ، المطر الغزير وخصوصاً بالمناطق الوسطى والشمالية بالأراضى المرتفعة ، معظم التربة بأثيوبيا بالمناطق الجافة وشبة الجافة تعانى من الملوحة Salineوالقلوية Alkaline ٤,٥٪ من مساحة الأرض الموجودة بالمنطقة مصابة بالملوحة .

فى مالاوى الإنجراف عن طريق المياه Water erosion أكبر سبب لتدهور التربة وهناك أسباب أخرى للتدهور الذى يحدث بالتربة بمالاوى منها الإنجراف الهوائى ، الملوحة وتغير الخصائص الكيماوية والفيزيقية والحيوية للتربة ، معظم أراضى مالاوى قديمة ولذلك محتواها من النتروجين والبوتاسيوم وكذلك المادة العضوية ضعيفة ولذلك التعويض لهذه العناصر ضرورة بيئية حاكمة لزيادة خصوبة التربة .

والغابات تقوم بدور خطير فى البيئة بخصوص إستمرارية الجنس البشرى على ظهر الأرض فهى تقوم بدور ملطف للمناخ ، وتنظيم سريان المياه بالأنهار وإقتناص السحاب ورفع درجة الرطوبة النسبية فى الهواء ، وتعمل الغابات على جعل مياه الأنهار صافية وصالحة للشرب .

ومن الوظائف المهمة للغابات إستعادة خصوبة التربة فى مناطق الزراعة المتنقلة مثل مناطق إنتاج الصمغ العربى فى غرب وشرق السودان ويتلخص أسلوب الزراعة المتنقلة وهو أحد أنماط الزراعة المنتشرة بدول الكوميسا بالمناطق الذى يتراوح بها المطر السنوى بين ٥٠٠-١٠٠٠ ملليمتر سنوياً وهذا النمط من الزراعة من خلاله يتم زراعة مساحة ما من الأرض لعدة سنوات ثم تترك عند تدهور خصوبتها والإنتقال لمنطقة أخرى يزال عطاؤها النباتى

الطبيعى من أشجار وشجيرات وأعشاب ، وفترة التبوير هذه تستمر ٨-١٢ سنه بالمناطق المطيرة ، ومن ٢٠-٣٠ سنه بالمناطق المدارية الجافة ، وخلال فترة التبوير يقوم الغطاء النباتى بإعادة الخصوبة المفقودة بالتربة وتقليل فترة التبوير لسبب أو لأخر لا يتيح للتربة أى فرصة لتجديد خصوبتها وتتحول كل الأراضى إلى أراضى زراعية بدون غابات ولا تتوفر للغابات أى فرصة للتجدد وهذا من أهم أسباب تدهور إنتاج الصمغ العربى فى السودان .

إن إزالة الغابات تتم لأسباب كثيرة لإستزراع الأراضى ، ولإحتطاب أخشابها ، لإستخدامها كوقود بسبب الرعى الجائر أو عند إنشاء الطرق (غيور ١٩٩٢).

ورغم أهمية دور الغابات الذى سبق التنوية عنه فالصوره بدول الكوميسا ليست مضيئة فهناك إزالة للغابات تتم بطريقة كبيرة فى مناطق كثيرة بها . يفقد ٢٠٠ ألف هكتار سنوياً من الغابات بتنزانيا لأغراض الزراعة وكمصدر للطاقة . المعدل السنوى لفقد الغابات هو ٧و٠ من الغابات بكينيا ، ١و١ ٪ بأوغندا ، ٢و٢ ببورندى ، ٧و٠ برواندا ، ٤و٠ بتنزانيا ، ٢و٠ بأثيوبيا ، وبالتالى هذه الدول تتعرض للعديد من الفيضانات وتلوث المياه وتدهور إنتاجية التربة بها (FAO , 1993) ، تم فقد ٨و٢ ٪ من غابات مالاوى فى الفترة ١٩٨٧-١٩٩٦ وذلك لتلبية إحتياجات المواطنين المتزايدة من الغذاء والطاقة والخشب (معدل النمو السكانى ٣و٢ ٪ سنوياً) . تحاول الدولة حالياً إيجاد مصادر أخرى لمواجهة إحتياجات المواطنين بدلاً من الغابات بل تحاول الدولة أن تحول سياستها من سياسة قطع الغابات إلى المحافظة عليها ، ومشاركة المجتمعات المحلية فى إدارة مناطق الغابات . وتسعى الدولة لإقناع المواطنين بأهمية ذلك من خلال برامج تدريب وإرشاد متخصصة فى هذا المجال .

تغطى الغابات ٢٠٪ من المساحه بناميبيا وصناعة الأخشاب الصغيرة بها تعتمد على قطع الغابات والتى تستخدم ٤٠٠٠و٩م٣ سنوياً من الأخشاب وطبعاً الضغط السكانى وسوء إدارة الغابات وضعف الإئتمان وخفض سلطة الدولة يفسر لماذا يستمر مسلسل إزالة الغابات .

الموقف بالسودان يوحى بوجود مشكلة أيضاً فى إزالة الغابات تستقبل ١٠٪ من الأرض ١٠٠٠ ملليمتر مطر سنوياً وحوالى ٥٠٪ من المساحة الأرضية تستقبل ٣٠٠مم٣ مطر سنوياً ومع زيادة السكان وعدم إدارة مناطق الفيضان بطريقة سليمة تحول جزء كبير من الغابات إلى مناطق رى وبالتالى حدث نقص شديد بالغابات، حوالى ١٤٪ بالفترة ١٩٨٣-١٩٩٣ ولكن الآن توجد إستراتيجية بالسودان تحاول معالجة هذه الأمور والوصول إلى إدارة الغابات بطريقة سليمة وذلك من خلال إعادة التشجير والإستفادة الرشيدة بالغابات ورفع معارف ومهارات العاملين عن الغابات من خلال برامج تدريبية وإرشادية متخصصة وكذلك تتضمن هذه الإستراتيجية إشتراك المجتمعات المحلية فى إدارة الغابات وتفهم أهمية وقيمة الغابات للمستوى الفردى والمجتمع المحلى وعلى مستوى الدولة والعالم كله (١٩٩٩ و FAO) .

ولذلك فإن الممارسات الزراعية المختلفة يكون لها تأثير إيجابى أو سلبى على خواص التربة الزراعية ، الجدول رقم (٢) يبين نوع الأنشطة المختلفة التى يقوم بها الإنسان وتأثيراتها المختلفة على خواص التربة .

يتضح من الجدول أن إزالة الغطاء النباتى الموجود على التربة وكذلك الرعى الجائر هما السببان الرئيسيان لظواهر التعرية والإنجراف وبالتالى التدهور بالتربة وفقدان جزء كبير من خواصها . والجدول يوضح أيضاً أن هناك

ممارسات زراعية أخرى سيئة Bad Agriculture Practices مثل إضافة المواد الكيماوية والتى تؤدى لتلوث التربة والإسراف فى الأسمدة الكيماوية التى تؤدى لتغير درجة التفاعل بالتربة وكذلك من الممارسات الزراعية السيئة سوء الصرف والذى يؤدى إلى زيادة مستوى الرطوبة بالتربة . ولكن الجدول يوضح أن هناك ممارسات زراعية جيدة God Agriculture Practices مثل إضافة الأسمدة العضوية التى تؤدى لزيادة محتوى التربة الغذائى وبالتالى زيادة درجة خصوبتها .

جدول (٢) نشاط الإنسان والدور الذى يلعبه فى التأثير على خواص التربه كنموذج لأوضاع النظم الزراعية فى المناطق الجافة وشبه الجافة فى إفريقيا

م	نشاط الإنسان	التأثيرر الفعلى أو المحتمل والذى يسببه فى التربة
١	إزالة الغطاء النباتى	فقد فى المادة العضوية والعناصر الغذائية يزيد من شدة التعرية والإنجراف.
٢	حرق الغابات	فقد المادة العضوية والعناصر الغذائية يزيد من فترة التعرية والإنجراف .
٣	إضافة الأسمدة العضوية	زيادة المادة العضوية والعناصر الغذائية .
٤	إضافة الأسمدة الكيماوية	زيادة العناصر الغذائية وإحتمال تغير درجة التفاعل .
٥	الـرى	تغير فى ظروف الرطوبة فى التربة وإحتمال زيادة المادة العضوية والعناصر الغذائية وإحتمال تمليح التربة .
٦	الصرف وإستصلاح الأراضى	تغير فى ظروف الرطوبة بالتربة .
٧	الزراعة والحرث	تكوين أفق المحراث .
٨	عمل المدرجات والشرفات	تؤثر مستويات الردم والكشط على قطاع التربة
٩	أعمال حفظ وصيانة التربة	تعدل ميول الأرض وبالتالى تؤثر على جريان المياه
١٠	الرعى الجائر	يزيد من التعرية والإنحراف وتماسك التربة
١١	إضافة المواد الكيماوية السامة	تلـوث الـتربة

المصدر: بن محمود (١٩٩٥) .

الرقعة الزراعية تمثل أحد موارد النظام البيئى الزراعى والتغير فى خواص التربة أو مساحتها بالنقصان يعتبر أحد المشاكل الرئيسية التى تواجه النظام البيئى الزراعى وتواصله وقدرته على تلبية الإحتياجات الغذائية للسكان والجدول رقم (٣) يبين تطور المساحة الزراعية بمصر خلال الفترة من ١٩٨٠-١٩٩٦ . ويلاحظ من الجدول أن نصيب الفرد بمصر من الرقعة الزراعية المزروعة أو المحصولية تناقص فى الفترة ١٩٨٧/٨٦ مقارنة بالفترة ١٩٨١/٨٠ بما يساوى ٣و١٤ ٪ بالرقعة الزراعية ، ٥و١١ ٪ بالمساحة المحصولية . ثم بعد ذلك حدثت زيادة بالرقعة الزراعية بالفترة ، ٩٠ / ١٩٩٦ مقارنة بعام ١٩٨٧/٨٦ بحوالى ٣و٨٪ ولكن مازالت أقل من نصيب الفرد فى الفترة ١٩٨١/٨٠ .

وبخصوص المساحة المحصولية وضح منها التأرجح الأكبر بين الزيادة والنقصان مقارنة بمساحة الرقعة الزراعية .

جدول (٣) : نصيب الفرد بمصر من المساحة الزراعية والمحصولية

بالفدان فى الفترة ١٩٨١/٨٠ - ١٩٩٦/٩٥

السنوات	السكان بالمليون	نصيب الفرد من الرقعة الزراعية	
		المزروعة	المحصولية
١٩٨١ / ٨٠	٤٢,١٣	٠,١٤	٠,٢٦
١٩٨٧ / ٨٦	٤٩,٩٠	٠,١٢	٠,٢٣
١٩٩١ / ٩٠	٥٥,٥٧	٠,١٣	٠,٢٢
١٩٩٦ / ٩٥	٦٠,٦٠	٠,١٣	٠,٢٣

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والأحصاء (أعداد مختلفة).

والحال فى باقى الدول الأفريقية قد يتفق أو يختلف مع الموقف فى مصر بدرجة أو بأخرى وذلك لأن نصيب الفرد من الرقعة الزراعية والجغرافية يحكمة معدل النمو السكانى وكذلك مدى التغير فى الرقعة الزراعية خلال نفس الفترة بالزيادة أو الفيضان . الجدول رقم (٤) يوضح المساحة المزروعة ونصيب كل فرد فى الفترة ١٩٩٥-١٩٩٧ فى بعض دول الكوميسا .

جدول رقم (٤) المساحة المزروعة

ونصيب الفرد ببعض دول الكوميسا فى الفترة ١٩٩٥-١٩٩٧

(المساحة : ١٠٠٠ هكتار)

الدولة	السنة	المساحة المزروعة (هكتار)	نصيب الفرد (هكتار)
جيبوتى	١٩٩٥	٣٠و٠	-
	١٩٩٦	٤٠و٠	-
	١٩٩٧	٣٧و٠	-
السودان	١٩٩٥	٠٠و١٦٣٦٧	٦٢و٠
	١٩٩٦	٠٤و١٦٩٩٦	٩٣و٠
	١٩٩٧	٢٤و١٧٦٧٠	٦٣و٠
الصومال	١٩٩٥	٧٨و١٠٥٦	١٠و٠
	١٩٩٦	٥٩و١٠٥٩	١٢و٠
	١٩٩٧	٢٩و١٠٦٤	١٢و٠
مصر	١٩٩٥	٩٩و٣٨٤٦	٠٦و٠
	١٩٩٦	٨٩و٣٨٩٧	٠٧و٠
	١٩٩٧	٨٦و٣٨٥٨	٠٦و٠

المصدر : FAO, 1998 .

يتضح من الجدول رقم (٤) أن نصيب الفرد من المساحة الزراعية إجمالاً فى تناقص . ويتضح من الجدول أيضاً أن نصيب الفرد من المساحة الزراعية بمصر ضئيل مقارنة بالصومال مثلاً وضئيل جداً مقارنة بالسودان . نصيب الفرد بمصر من المساحة الزراعية هو ٦٠و٠ هكتار عام ١٩٩٥، ٠٧و٠ عام ١٩٩٦ ، ٠٦و٠ عام ١٩٩٧ مقارنة مع الصومال وهى ١٠و٠ هكتار ١٩٩٥، ١٢و٠ بها فى ١٩٩٦ ، ١٩٩٧ . ومع السودان حيث أن نصيب الفرد بالهكتار هو ٦٢و٠ عام ١٩٩٥، ٩٣و٠ عام ١٩٩٦، ٦٣و٠ عام ١٩٩٧ . ويلاحظ من الجدول أن مساحة الأرض الزراعية للفرد بمصر مثلاً زاد فى عام ١٩٩٦ مقارنة بعام ١٩٩٥ بما يساوى ٧و١٦ ٪ ثم إنخفضت عام ١٩٩٧ مقارنة بعام ١٩٩٦ بما يساوى ٢و١٤٪ . وبالسودان زادت مساحة الأرض لكل فرد عام ١٩٩٦ مقارنة بعام ١٩٩٥ بما يساوى حوالى ٥٠٪ ثم إنخفض نصيب الفرد بالسودان عام ١٩٩٧ مقارنة بعام ١٩٩٦ بما يساوى ٣و٣٢ ٪ .

٣-٢-٢ المعوقات الإجتماعية

صورة البيئة الأفريقية بدول الكوميسا من الناحية الإجتماعية هى سبب ونتيجة للتدهور البيئى الواضح بالبيئة الأفريقية . وبلا شك أن التنمية الزراعية كجزء من التنمية الشاملة يؤثر فيها ويتأثر بعناصر البيئة الإجتماعية .

الهجرة من الريف إلى المدينة أحد المعوقات الرئيسية للتوازن بين الريف والحضر وإحداث التنمية الحضرية بالريف مثل المدينة والهجرة من الريف إلى المدينة ترجع للظروف الإقتصادية الصعبة التى يعانى منها أهل الريف والتى تدفعهم للذهاب إلى المدينة طلباً لسعة فى الرزق وبالطبع هناك أسباب أخرى تدعو للهجرة منها الظروف السياسية والحروب التى تدور بين الدول والقبائل

المختلفة بالدول الأفريقية ومثال ذلك الحرب التى تدور رحاها بين أثيوبيا وأريتريا وضحاياها المشردين داخل وخارج البلاد ، المجاعة تواجه ٨ مليون شخص بأثيوبيا . ضحايا للحرب الدائرة بأنجولا الآن ١/١٠ سكان البلاد ليس لهم ماوى ومهاجرين من مكان لآخر وحوالى ٧٠٪ من السكان مكدسون بالمدن . (جريدة الأهرام ٢٠٠٠) وعموماً يقدر عدد المهاجرين من القطاع الريفى بدول الكوميسا بحوالى ٢٠٪ من السكان .

أحد مظاهر الهجرة هى هجرة الرجال من القرى إلى المدن المختلفة سعياً وراء مزيداً من الرزق ويحدث هذا فى كل دول الكوميسا - يترتب على هذه الهجرة قيام المرأة بزراعة الأرض دون وجود خبرة كافية لديها فى أداء العمليات الزراعية وبالتالى يضيف هذا سبباً آخر لتدهور إنتاجية الأرض الزراعية وتدهور خصائصها وخصوصاً بالحيازات الصغيرة ذات الأمكانيات الضعيفة كما يحدث فى كينيا وملاوى ومدغشقر وغيرها من دول الكوميسا حيث أن ٧٠٪ من النساء اللائى يتولون قيادة الأرض الزراعية يقعون فى فئة الحيازة ٥و-٧و هكتار ,
(Bigesten , A, and Ndungu N.S, 1992 Gromwe ILE, 1992 and Hewitt , A , 1992)
الخلل فى إنتقال أهل الريف إلى المدينة له أثارة السلبية العديدة على إدارة النظم البيئية الزراعية وذلك لهجرة العمالة المدربة والقادرة على العمل فى الخارج . جدول (٥) بين موقف الهجرة من الريف إلى المدينة فى بعض دول الكوميسا .

جدول (٥) : إجمالى عدد السكان والسكان الريفيين ببعض دول الكوميسا فى الفترة ١٩٩٢-١٩٩٧

(١٠٠٠ نسمة)

الدولة	السنة	إجمالي عدد السكان	عدد سكان الريف
جيبوتى	١٩٩٢	٤٦٧	٢٠٥
	١٩٩٣	٤٨١	٢١٢
	١٩٩٤	٥٦٣	٢١٩
	١٩٩٥	٥٧٤	٢٢٦
	١٩٩٦	٥٨٥	٢٣٣
	١٩٩٧	٥٩٧	٢٤٠
السودان	١٩٩٢	٢٦١٨٦	١٦٤٥٨و٦
	١٩٩٣	٢٤٩٤٠	١٦٤٨٥و٦
	١٩٩٤	٢٥٥٩٤و٦	١٨٨٩١و٥
	١٩٩٥	٢٦٢٦٤و٧	١٧٣٣٢و٣
	١٩٩٦	٢٧١٥٨و٢	١٧٦٥٢و٩
	١٩٩٧	٢٧٩٤٠و٤	١٨١٦١و٢
الصومال	١٩٩٢	٩٢٠٤	٦٤٠٥
	١٩٩٣	٩٤٨٠	٦٦٣٦
	١٩٩٤	٨٢٣٣	٦٨٧٥
	١٩٩٥	٨٤٢٩	٧٠٧٤و٥
	١٩٩٦	٨٦٢٩	٧٢٧٩و٨
	١٩٩٧	٨٨٣٤	٧٤٩١
مصر	١٩٩٢	٥٥٢٠٥	٣١٢٤٢
	١٩٩٣	٥٦٩٨٤	٣١٩١١
	١٩٩٤	٥٨٢٧٢	٣٣٦٣٢
	١٩٩٥	٥٩٥٩٧	٣٣٣٧٤
	١٩٩٦	٥٩٢٧٢	٣٣٨٠١
	١٩٩٧	٦٠٨٤٩	٣٤٥١٨

المصدر : FAO, 1996 , 1998 .

من خلال الجدول (٥) يتضح أن ظاهرة إنتقال السكان من الريف للمدينة موجودة خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ مع إختلاف نسب كل منها من بلد لآخر . وإجمالى نسبة الذين يعيشون بالريف مقارنة بالنسبة العامة للسكان هى : ٤١٪ بجيبوتى ، ٦٥٪ بالسودان ، ٧٩٪ بالصومال ، ٥٧٪ بمصر ، هذه النسب تدل إجمالاً على تكدس الناس بالمدن على حساب الريف وذلك نتيجة الهجرة المستمرة من الريف للمدينة ومايتبع ذلك من ظواهر سلبيةعلى الإنتاج والإنتاجية بالأرض الزراعية نتيجة ندرة العمالة الريفية وخصوصاً وأن الزراعة بقرى الريف الأفريقيى يحكمها عنصرين أساسين هو قلة الحيازة الزراعية وإعتماد الزراعة على العمالة اليدوية وبالتالى هجرة العمالة اليدوية المدربة وترك النساء غير المدربات على الزراعة مع قلة الميكنة الزراعية وضعف التكنولوجيا الزراعية يؤدى ذلك لمزيد من تدهور خواص التربة الزراعية نتيجة الممارسات الزراعية الخاطئة من رى وتسميد وحصاد وخلافه وبالتالى تدهور وتدنى الأنتاجية .

مؤشرات الموارد البشرية المرتبطة بتركيبة السكان بدول الكوميسا لها دلالاتها الخطيرة التى تعبر عن واقع الحال بهذه الدول . ويتضح ذلك من خلال معدلات التعليم الموجودة بهذه الدول عموماً والتى تتضح من خلال جدول (٦) والذى يوضح نسبة المتعلمين عموماً ونسبة المتعلمين من النساء والمسجلين بالتعليم الإبتدائى وكذلك طبقة العلماء والفنيين .

يلاحظ الآتى من الجدول :

جدول (٦) مؤشرات التعليم ببعض دول الكوميسا عام ١٩٩٧

الدولة	٪ المتعلمين عموماً	٪ المتعلمين من النساء	٪ المسجلين بالتعليم الإبتدائى	العلماء والفنيين لكل ١٠٠٠
انجولا	٤٣	٢٩	٩١	-
بوروندى	٣٦	٢٣	٦٩	-
رواندا	٦١	٥٢	٧٧	-
جيبوتى	٤٧	٣٣	٣٨	-
زامبيا	٧٩	٧١	٨٢	-
زيمبابوى	٨٥	٨٠	١١٥	-
أثيوبيا	٣٦	٢٥	٢٧	-
كينيا	٧٨	٧٠	٩٢	-
مدغشقر	٤٦	٣٢	٧٤	-
تنزانيا	٦٨	٥٧	٧٠	-
أوغندا	٦٢	٥٠	٦٧	-
مصر	٥٢	٣٩	٩٨	,٤
السودان	٤٧	٣٥	٥٥	-

المصدر : ECA, 1998 .

١- هناك تفاوت واضح بين نسب المتعلمين عموماً وفى نسبة المتعلمين من النساء والملحقين بالتعليم الإبتدائى ونسبة العلماء والفنيين بين الدول وبعضها فنجد مثلاً أنه بزمبابوى نسبة المتعلمين عموماً ٨٥ ، من النساء ٨٠ ، والملحقين بالتعليم الإبتدائى ١١٥ فى حين نجد هذه النسب مثلاً بأثيوبيا ٣٦، ٢٥، ٢٧ .

٢- عموماً نسب التعليم بالدول تعتبر ضعيفة لأن هذا يعنى أن نسبة الأمية مازالت مرتفعة فالأمية ٦٤٪ ببوروندى ، ٥٣٪ بجيبوتى ، ٦٤٪ بأثيوبيا ، ٤٨٪ بمصر ، ٥٣٪ بالسودان .

٣- كلما إرتفعت نسبة المتعلمين عموماً يلاحظ إرتفاع نسبة المتعلمين من النساء والملحقين بالتعليم الإبتدائى . وبالطبع يحكم مستوى التعليم بأى بلد الظروف الإقتصادية التى تمر بها والإستقرار السياسى والظروف الإجتماعية المحيطة والنظرة إلى أهمية التعليم وتعليم المرأة بالنسبة للمجتمع . ويلاحظ من الجدول أن الدول التى ليس بها صراعات وحروب نسبة المتعلمين بها مرتفعة عل العكس الدول التى تعانى من الصراعات والحروب مثل أثيوبيا وبورندى فنسبة المتعلمين بها منخفضة وبالتالى نسبة الأمية مرتفعة وبلا شك فإن التعليم له دلالته القوية على درجة نمو وتقدم المجتمع .

يشكل الفقر نسبة عالية بدول الكوميسا وطبقاً لبيانات الـ FAO عام ١٩٩٢-١٩٩٣ فإن نسبة السكان بالريف الذين تحت خط الفقر من إجمالى سكان الريف هو ٤٣٪ بأثيوبيا ، ٥٥٪ بكينيا ، ٩٠٪ برواندا ، ٨٥٪ بالسودان ، ٦٠٪ بتنزانيا ، ٨٠٪ بزائير . وبالطبع هناك أسباب كبيرة للفقر أهمها ضعف الدخل الفردى وإرتفاع نسبة الأمية وبالتالى هذا يؤدى لمزيد من التدهور فى خدمات المياه والمجارى وتفشى الأمراض المختلفة . جدول (٧) يبين نسبة وافيات لأطفال وموقف الخدمات بدول الكوميسا .

ويلاحظ من الجدول أن معدل الوفيات عموماً عالى بين الدول فى تجمع الكوميسا ويزيد هذا المعدل مع وفيات الأطفال .

المصدر : ECA, 1998 .

جدول (٧) : معدل الوفيات عموماً ووفيات الأطفال عام ١٩٩٦ لكل ١٠٠٠ نسمة والمستفيدين من خدمات المياه والمجارى فى الفترة من ١٩٩٠-١٩٩٦

الـدولـة	معدل الوفيات عموماً	معدل وفيات الأطفال تحت ٥ سنوات	٪ المستفيدين من المياه النقية	٪ المستفيدين من خدمات المجاري
بوروندى	١٠٦	١٧٦	٥٢	٥١
رواندا	١٠٥	١٧٠	--	--
جيبوتى	١١٢	١٥٧	٩٠	٥٥
أرتيريا	٧٨	١٢٠	٢٢	١٣
أثيوبيا	١١٣	١٧٧	٢٥	١٩
كينيا	٦١	٩٠	٥٣	٧٧
مدغشقر	١٠٠	١٦٤	٣٤	٤١
تنزانيا	٩٣	١٤٤	٣٨	٨٦
أوغندا	٨٨	١٤١	٤٦	٥٧
مصر	٥٧	٧٨	٨٧	٨٨
السودان	٧٣	١١٦	٥٠	٢٢
مالاوى	١٣٧	٢١٧	٣٧	٦
زامبيا	١١٢	٢٠٢	٢٧	٦٤
زيمبابوى	٤٩	٧٣	٧٩	٥٢

مصر معدل الوفيات فيها عموماً ٥٧ لكل ١٠٠٠ نسمة ووفيات الأطفال بها ٧٨ وفى زيمبابوى معدل الوفيات عموماً ٤٩ ووفيات الأطفال ٧٣ ومعدل الوفيات بمصر وزيمبابوى يعتبر أقل معدل وفيات على مستوى تجمع الكوميسا حيث أن معدل الوفيات عموماً مثلاً ببوروندى ١٠٦ لكل ١٠٠٠ نسمة ، ١٧٦ بالأطفال ، ١١٣ بأثيوبيا عموماً وفى الأطفال ١٧٧ .

بخصوص المستفيدين من خدمات مياه الشرب النقية وشبكات الصرف

مرة ثانية نجد أن مصر وجيبوتى وزيمبابوى لديهم أعلي معدل من هذه الخدمات هى ٨٧٪ بخدمات المياه ٥، ٨٨٪ بخدمات المجاري بمصر ، ٩٠٪ ، ٥٥٪ بالتتابع بجيبوتى ، ٧٩٪ ، ٥٢٪ زيمبابوى وذلك مقارنة مثلاً بتمتع المواطنين بحوالى ٢٥٪ منهم بخدمات مياه الشرب بأثيوبيا ، ١٩٪ بخدمات الصرف الصحى بها وبالطبع إرتفاع مستوى الدخل الفردى والقومى يؤدى لزيادة معدل وجود خدمات المياه النقية والصرف الصحى وبالتالى قلة الأمراض والوفيات .

٣-٢-٣ المعوقات الإقتصادية :

إهتمام الدول بنظامها الزراعى له دلالات كثيرة منها نسبة الإستثمار فى قطاع الزراعة من الإستثمارات الكلية ومنها الدخل الفردى والقومى من الزراعة ومنها نصيب الزراعة من الناتج المحلى الإجمالى .

معظم دول الكوميسا تعانى من معوقات إقتصادية متنوعة لها تأثيرها الكبير السلبى على إدارة النظم البيئية الزراعية وبالتالى الإكتفاء الذاتى من المواد الغذائية الأساسية .

دور الدولة ضعيف فى الإئتمان الزراعى حيث أن الحكومة لا تمول أكبر من ١٥٪ من إحتياجات المواطنين بالريف وخصوصاً المزراعين الصغار مع قصر الإئتمان لأغراض محددة للتقاوى والأسمدة والمكينة الزراعية أساساً ولمحاصيل محدودة مثل البن وتقوم الحكومات يفيد الدور من خلال الجمعيات التعاونية الزراعية أساسا وقيام البنوك بالدور الثانوى فى هذا المجال (مدغشقر ، مالاوى ، كينيا) . ومقابل هذا يلتزم الفلاحين بتوريد ٧٥٪ من حاصلاتهم للجمعيات التعاونية الزراعية وتقوم ببيعها ومراجعة حساباتها مع المزارعين بعد ذلك . وعلى الجانب الآخر تواجة البنوك والجمعيات مشاكل تسديد القروض لضعف الإنتاج وقلة الإيراد وسوء دراسة ومتابعة القروض قبل منحها للمزارعين ولذلك فإن حوالى ٤٠٪ من الديون المستحقة للبنوك لا تسدد فى مواعيدها .

إنتاجية المحاصيل الأساسية بدول الكوميسا متدنية ولاتفى بإحتياجات المواطنين الغذائية . هناك عجز فى الإحتياجات الغذائية وخصوصاً للحائزين الصغار (١،٥ هكتار) بمالاوى حوالى ٦٦٪ من إحتياجاتهم - ٥و٧٧٪ من المواطنين بمدغشقر يعانون من نقص الأرز والعجز فى الحصول عليه كمصدر غذاء رئيسى لمدة تصل إلى نصف العام (Bigsten , Aand Ndungu , N . S , 1992 Gromwell , E, 1992 and Hewitt , A , 1992) .

جدول رقم (٨) يبين إنتاجية بعض المحاصيل فى أرض دول الكوميسا بالأردب فى الفترة ١٩٨٨-١٩٩٠ من حاصلات : القمح والأرز والقطن والذرة والفول السودانى .

جدول رقم (٨) إنتاجية بعض المحاصيل فى بعض دول الكوميسا

فى الفترة ١٩٨٨-١٩٩٠ (أردب)

الدولة	المحصول				
	القمح	القطن (قنطار)	الأرز (طن)	الذرة	الفول السوداني
مصر	٩٧و١٣	٩٤و٥	٧٩و٢	١٣و١٦	٩٢و١١
السودان	٨١و٣	٧٨و٣	-	-	٥٥و٣
أثيوبيا	٥٧و٣	-	-	٢٧و٥	-
مالاوى	-	٤٦و١	-	٣٧و٣	٧٨و٣
زائير	-	٩٩و٠	٣٨و٠	١٦و٢	١٧و٤
تنزانيا	-	٢١و١	٧٩و٠	٣٢و٤	-
كينيا	-	٣١و١	-	-	-
أوغندا	-	٨و٦	-	-	٢٩و٤
مدغشقر	-	-	٨٥و٠	٢٢و٣	٣١و٥
زامبيا	-	-	-	-	٣

المصدر : (Hamada , 1997) .

وجدول رقم (٩) يبين التطور الذى حدث بإنتاجية حاصلات القمح والأرز والذرة بمصر ، السودان ، أثيوبيا ومالاوى وزائير وتنزانيا ومقارنة ذلك مع متوسط إنتاجية هذه المحاصيل على مستوى العالم .

جدول (٩) إنتاجية الأرض الزراعية بالأردب (فى الفترة ١٩٩٢-١٩٩٥)

فى بعض دول الكوميسا

الدولة	المحصول		
	القمح	الأرز (طن)	الذرة
مصر	٥و١٤	٣و٣	٦و١٨
السودان	٨و٣	--	--
أثيوبيا	٦و٣	--	٣و٥
مالاوى	--	--	٤و٣
زائير	--	٤و٠	٢٠٢
تنزانيا	--	٠,٨	٣و٤

المصدر : الجمعية المصرية للإقتصاد الزراعى (١٩٩٨) .

*** متوسط الإنتاجية على مستوى العالم**

أ - القمح ١و٢٣ أردب

ب - الذرة ٢٨,٤ أردب

*** ترتيب مصر على مستوى العالم**

أ - الأرز رقم (١)

ب - القمح رقم (٨)

جـ - الذرة رقم (٨)

ويلاحظ من الجدولين (٩،٨) أن متوسط إنتاجية الفدان بمصر عموماً أعلى من مثيلاتها بالدول الأفريقية فيما عدا القطن الذى تقدمت فيه أوغندا على مصر . وعند مقارنة متوسط إنتاجية الفدان بالدول الأفريقية مع متوسط

إنتاج الفدان على مستوى العالم نجد أن هناك تفاوت كبير فى ذلك فيما عدا الأرز الذى تحتل فيه مصر صدارة العالم . فمثلاً إنتاجية مصر بالقمح تشكل حوالى ٦٠٪ ، السودان ١٧٪ ، أثيوبيا ١٦٪ من إنتاجية العالم ، وفى الذرة إنتاجية مصر ٦٥٪ ، أثيوبيا ١٩٪ ، زائير ٨٪ من إنتاجية العالم .

ونتيجة للموقف الحالى بدول الكوميسا نتيجة لسوء إدارة الموارد المتاحة والمشكلات الإجتماعية القائمة وكذلك الظروف والصراعات السياسية القائمة أدى ذلك لقلة الإكتفاء الذاتى وبالتالى لمزيد من الإستيراد من الخارج كما يتضح بالجدولين (١٠ , ١١) .

جدول (١٠) نسبة الإكتفاء الذاتى من أهم السلع والمنتجات الزراعية فى مصر (١٩٨٠ - ١٩٩٧)

المحصول	١٩٨١/٨٠	١٩٨٨/٨٧	١٩٩١/٩٠	١٩٩٤/٩٣	١٩٩٧/٩٦
القمح ودقيقة	٢٥	٢٩	٤٤	٤٨,٢	٥٤,٢
الذرة الشامية	٧٧	٤٨,٤	٧٨	٨١	٨٦
الأرز الأبيض	١٠٦	١٠١,٥	١٠٤,٥	١٠٥,٢	١١٤
السكر	٥٧	٦٢,٥	٦٣	٦٦,٨	٦٦,٢
اللحوم الحمراء	٧٥	٨١,٨	٧٨,٥	٨٤,١	٨٥
الدواجـن	٦٤	٩١,٤	٩٨,٨	٩٩,٧	٩٨
الأسماك	٥٤	٧٠,٥	٦٨,٧	٧٩,٨	٧٤,٤٠

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (إعداد مختلفة) .

جدول (١١) الإستيراد من الخارج (١٩٩٢ - ١٩٩٣)
بالألف طن فى بعض دول الكوميسا

الـــدولـــة	القـــمـــح	الأرز
مصر	٥,٤٣٨	--
بورندى	١٠	٢
جيبوتى	٢٥	٣٩
أثيوبيا	٥٧٥	٥
كينيا	٢٣٠	٥٢
ليسوتو	٧١	٢
رواندا	٢٠	١٠
السودان	٢٠٠	١٠
تنزانيا	٢٠	١٢٥
زائيـر	٢٠٠	٧٠

المصدر: FAO, ١٩٩٣ .

ويتضح من الجدولين (١٠-١١) أن :

أ - هناك إتجاه إيجابى فى زيادة نسبة الإكتفاء الذاتى بمصر من القمح والذرة والسكر واللحوم الحمراء والدواجن والأسماك.

ب - هناك إكتفاء ذاتى من الأرز ويوجد فائض للتصدير بمصر

جـ - تتفاوت كميات الإستيراد طبقاً لظروف كل دولة ، ونجد أن مصر وأثيوبيا وكينيا والسودان وزائير تأتى على رأس هذه الدول ، وطبعا توجد سياسات

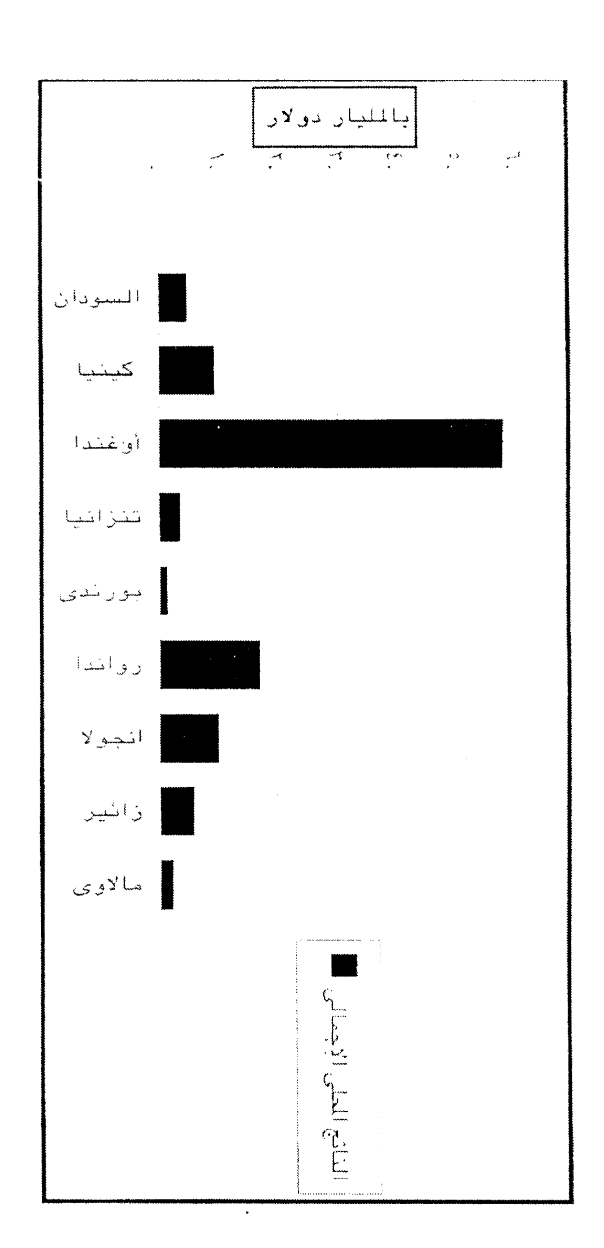
وبرامج تتبنى تحقيق أهداف الإكتفاء الذاتى كما يحدث فى مصر حيث أن إنتاج القمح بمصر إرتفع من ٢ مليون طن عام ١٩٨٢ إلى ٥,٧ مليون طن عام ١٩٩٤ وبالتالى إنخفض إستيراد القمح ولنفس الفترة من ٦,١ مليون طن إلى حوالى ٥ مليون طن نتيجة هذه السياسات الإصلاحية المحكمة التى بدأتها مصر فى بداية التسعينات .

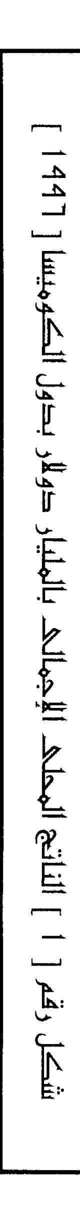
ورغم ظروف الإدارة السيئة للموارد المتاحة بدول الكوميسا فإن الزراعة مازالت تشكل نسبة كبيرة من الناتج المحلى الإجمالى كما يتضح ذلك بالجدول (١٢) والشكل (١) ومازال الأمل منعقداً على قطاع الزراعة لكى تزيد مساهمته فى الناتج المحلى الإجمالى وتقليل العجز فى الإستيراد وبالتالى تقليل الديون المتراكمة والتى تتضح من الجدول رقم (١٣) والشكل (٢) والذى تعانى فيه دول الكوميسا ويؤدى لمزيد من الضغوط الإقتصادية والإجتماعية والسياسية على دول تجمع الكوميسا وإنعكاس ذلك على مستوى معيشة الأفراد وتقييد حركة الدولة فى قيادة الأمور الوطنية .

جدول (١٢) الناتج المحلى الإجمالى ونسبة مساهمة
قطاع الزراعة فيه بدول الكوميسا (١٩٩٦)

الدولة	الناتج المحلى الإجمالى بالمليار دولار ٤،٩	نصيب الفرد بالدولار	٪ مساهمة قطاع الزراعة من الناتج المحلى الإجمالى
السودان	٩,٤	١٦٢	٣٣
كينيا	٥٨	٣٧٠	٣٠
أوغندا	٣,٦	٢٨٠	٥٠
تنزانيا	١,٤	١٢٠	٥٥
بوروندى	١٧	٢٢٨	٥٥
رواندا	١٠	٢٣٤	٣٦
انجولا	٥,٧	٩٠٠	-
زائير	٢,٢	١٢٧	٣٠
مالاوى		١٧٠	-

المصدر : وزارة الإقتصاد والتجارة الخارجية (١٩٩٨)




شكل رقم [1] الناتج المحلى الإجمالى بالمليار دولار بدول الكوميسا [1996]

جدول(١٣) يبين المديونية الخارجية بالمليار دول فى دول الكوميسا (١٩٩٦)

الدولة	تعداد السكان بالمليون	الديون (مليار دولار)	نصيب الفرد بالدولار
زائير	٤٥	١٥	٣٣٣,٣٣
موريشيوس	١,١	١,٩	١٧٢٧,٢٧
مالاوى	٩,٨	٢	٢٠٤,٠٨
زامبيا	٩,٤	٦,٦	٧٠٢,١٢
جزر القمر	٠,٦	٠,٢	٣٣٣,٣٣
السودان	٢٩,٨	١٨	٦٠٤,٠٢
أثيوبيا	٥٦,٩	٤,٨	٨٤,٣٥
كينيا	٣٠,٥	٤,٨	١٥٧,٣٧
أوغندا	٢١,٣	٣,٥	١٦٤,٣١
تنزانيا	٢٠,٣	٧,٦	٣٧٤,٣٨
زيمبابوى	١١,٥	٤,٥	٣٩١,٣٠
رواندا	٨	١	١٢٥,٠٠
بــورنــــدى	٦	١,١	١٨٣,٣٣

المصدر : الجمعية المصرية للإقتصاد الزراعي (١٩٩٨) .

يتضح من الجدول رقم(١٢) والشكل (١) أن الناتج المحلى الإجمالى للفرد ضعيف ١٦٢ بالسودان ، ١٢٠ تنزانيا ، ١٧٠ مالاوى ، ولكن مساهمة الزراعة فى هذا الناتج كبيرة. الجدول رقم (١٣) والشكل (٢) يتضح فيه أن هناك ديون متراكمة على معظم دول الكوميسا نتيجة زيادة الإستيراد وضعف الإنتاج وكما هو واضح فإن نصيب الفرد من الديون كبير فهو ٣٣٣ للفرد بزائير ٤ و ٦ بالسودان مثلاً . ومرة ثانية أهمية الزراعة فى زيادة الدخل القومى وتقليل الديون .



شكل رقم [٢] المديونية الخارجية بالمليار دولار بدول الكوميسا [١٩٩٦]

والزراعة بهذا الشكل يصبح لها الدور الرائد فى زيادة الناتج المحلى الإجمالى وفى تقليل الديون المحلية والخارجية وبالتالى هذا يكون له تأثيره الإيجابى على إرتفاع مستوى الدخل القومى وزيادة الخدمات التى تقوم بها الدولة وزيادة الإكتفاء الذاتى وتقليل العجز الغذائى ، ولذلك من المهم أن يكون للدولة دور فاعل ومهم فى توجية الإقراض الزراعى لزيادة المساهمة فى التنمية الزراعية وكذلك دوراً أساسياً فى تفعيل دور الخدمات الإرشادية والتسويقية لربط الإنتاج بالإرشاد والتسويق حيث أن دولاً كثيرة بالكوميسا تعانى من ضعف هيكل التسويق مثل السودان وتنزانيا وكينيا ومالاوى وزامبيا ورواندا وبورندى مع التركيز على زيادة وعى المواطنين فى المحافظة على الموراد البيئية المتاحة من أرض وغابات وخلافة حتى يمكن تحقيق تواصل النظم البيئية الزراعية .

٤- المناقشة

إتضح من خلال النتائج أن النظم البيئة الزراعية فى دول الكوميسا تعانى العديد من المعوقات المختلفة والمنتشرة بينها سواء كانت معوقات بيئية مثل تدهور وإزالة الغابات مثلا فى زامبيا وتنزانيا وأثيوبيا وسوء إدارة التربةفى مالاوى وأثيوبيا وتملح التربة فى مصر ومدغشقر وزامبيا وتنزانيا ، ومعوقات إجتماعية مثل الهجرة تحت ظروف وأسباب مختلفة ، كما فى مصر ومالاوى وكينيا (تصل إلى ٢٠٪ من السكان) وإرتفاع نسبة الأمية بين هذه الدول ٦٤٪ مثلا (ببورندى) وتدهور خدمات المياه والمجارى وعدم وجودها بمناطق كثيرة بهذه الدول وضعف الخدمات التعليمية والصحية وسوء التغذية الذى يعانى منه المواطنين وخصوصاً الأطفال حيث أن نسبة وافيات الطفال مرتفعة بين هذذه الدول ومثال ذلك ٢١٧ من الأطفال تحت سن الخامسة بملاوى يموتون هذا بالإضافة إلى مشاكل العادات والتقاليد المتوارثة والتى لها تأثير على أداء هذه النظم .

وتعانى هذه الدول العديد من المعوقات الإقتصادية المرتبطة بأداء الأفراد أو الحكومة ومن هذه المعوقات ومظاهرها إنخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى كما فى جدول فى جدول (١٢) وسوء أو عدم توفر الإئتمان اللازم ١٥٪ من الإحتياجات فقط يتم تغطيتها كما فى (كينيا، ومدغشقر، مالاوى) ومن المعوقات الإقتصادية أيضاً عدم توفر الأسواق والتسويق للمنتجات الزراعية المختلفة بالدرجة الكافية وتعظيم قيمتها داخليا وخارجياً (السودان ، تنزانيا، كينيا، مالاوى) ، كذلك المواطنين فى هذه الدول يعانون من ضعف الدخول ومعظمها تقع فى الدول الأكثر فقراً على مستوى العالم ٨٠٪ من المواطنيين مثلاً برواندا تحت خط الفقر ، ولا يمكن أن ننسى هنا أن معظم هذه الدول تعانى من عدم الإستقرار السياسى وأثارة السيئة على نواحى الحياه المختلفة ، ويدخل ضمن المعوقات العامة التى تعانى منها هذه الدول ، العديد من المعوقات الإجتماعية ومنها إنتشار الأمراض التى تصيب الإنسان والحيوان بالإضافة إلى الفساد المنتشر بالطبع هذا كله أدى إلى زيادة الإستيراد من الخارج وخصوصاً فى المحاصيل الضرورية مثل القمح (٥٠٪ من الإحتياجات من الخارج كما فى مصر حتى الآن وذلك رغم أنها تعتبر أعلى دول تجمع الكوميسا إنتاجية).

ومن خلال دراسة النتائج السابقة إتضح أن النظم البيئية الزراعية بأفريقيا ذات ملامح معينة :

١- الهدف الرئيسى لها هو إنتاج الغذاء (القوت) الضرورى للإنسان والفائض يتم بيعة للحصول على الإحتياجات الأخرى ومثال ذلك: مالاوى ، كينيا، تنزانيا، أثيوبيا.

٢- حجم المزرعة عادة بسيط، ٨٠ ٪ من حجم المزارع ٥ هكتار فأقل (مالاوى ، تنزانيا، مدغشقر).

٣- الزراعة المنتقلة Shifting Cultivation سائدة ومنتشرة.

٤- الإنتاج الزراعى يعتمد على العمالة اليدوية مع إستخدام بعض الأدوات البسيطة مثل المنقره ، وبعض الأدوات البسيطة الأخرى ، إستخدام الحيوانات فى العمليات الزراعية محدود نتيجة إنتشار الأمراض وذلك لأن الحيوانات أيضاً بسيطة - إستخدام الميكنة الزراعية بالمزارع محدود جداً سواء كان بالحرث أو إعداد الأرض .

٥- هناك تحديد لدور كلا من الرجل والمرأة بخصوص بعض العمليات الزراعية وكذلك بعض المنتجات (كينيا- مالاوى- مدعقشر) وذلك نتيجة للظروف الإجتماعية السائدة .

٦- صيانة التربة الزراعية يعتمد على إعادة تدوير المخلفات الزراعية ، وكذلك على الدورات الحيوية مثل تثبيت النيتروجين وهناك أيضاً يتم إستخدام الأسمدة العضوية ومخلفات المنازل فى إعادة خصوبة التربة وخصوصاً مع Home gardens وجزء بسيط من الأسمدة الكيماوية يستخدم أحياناً .

٧- إستخدام المبيدات الكيماوية لمقاومة الآفات والحشرات محدود جداً والإعتماد أساساً على المقاومة الطبيعية.

٨- نظام الإنتاج الزراعى معقد مقارنة بالدول المتقدمة - ولذلك نجد هنا الزراعة المختلطة هى السائدة وذلك خوفاً من القضاء على محصول فالآخر يكون موجود وخصوصاً هذا يتم مع الحيازات الصغيرة والفقيرة .

٩- الإنتاج الحيوانى موجود وخصوصاً فى أعداد صغيرة وذلك كمصدر للسماد العضوى ، اللحوم ومصدر نقدى عند اللزوم كما فى كينيا - مالاوى - مدغشقر.

١٠- الإنتاج الزراعى عموماً مرتبط بتوافر ووجود المطر وكذلك التكنولوجيا المستخدمة ، وذلك لأن المناطق المروية محدودة.

١١- تنوع النظم الزراعية وإرتباطها بالظروف البيئية فهى تنوع بين (الزراعة المتنقلة)إلى الزراعة المستديمة والمستمرة مثل (Home gardens) .

١٢- الزراعة عادة يصاحبها أنشطة أخرى مثل الصيد ، القنص، جمع الأحطاب.

١٣- الإنتاجية عادة ضعيفة وذلك يرجع لضعف المدخلات المختلفة ٣,٨ أردب /فدان قمح بالسودان ، ٣,٦ أردب بأثيوبيا ، فى حين أن متوسط الإنتاجية بالعالم ٢٣,١ أردب /فدان .

١٤- نسبة مساهمة الزراعة فى الناتج المحلى الإجمالى كبيرة فهى تتراوح بين ٣٠٪ بزائير ٥٥٪ ببورندى .

٥ - الخلاصة

يتضح أن هناك معوقات متنوعة تعانى منها النظم البيئية الزراعية وخصوصاً الريفية بالنواحى البيئية والإقتصادية والإجتماعية والتى تؤدى إلى الخلل فى عناصر النظام البيئى مجتمعة وهذ لن يؤدى إلى تلبية لإحتياجات المواطنين الحالية وفى نفس الوقت المحافظة على الموارد الطبيعية المتاحة وتطويرها وتحسينها أى لا يستطيع تحقيق وتطبيق مغزى ومفهوم الزراعة المتواصلة .

والحل هو إدارة هذه النظم البيئية الزراعية بطريقة تؤدى إلى تواصلها على المستوى الوطنى ومستوى تجمع الكوميسا وذلك من خلال إتباع مفهوم الزراعة المستدامة والتى تم التنوية عنه مسبقاً والأتى توصيات مقترحة للمساعدة والتكامل وتواصل النظم الزراعية .

أولاً: على مستوى كل دولة :

١- إعداد المواطن فى كل بلد أفريقى ليكون مشاركاً إيجابياً وفعالاً فى النواحى المختلفة سياسياً وإقتصادياً وإجتماعياً .

٢- الربط التام والسليم بين الإستفادة من الموارد الطبيعية والتكنولوجية .

٣- الفلاح إقتصادى بطبيعته ولذلك يجب أن يكون محور عملية التنمية الزراعية والبعد الإقتصادى يكون أحد المحاور الأساسية فى عملية التنمية .

٤- دعم دور المرأة على إعتبار إنها عنصر أساسى فى العملية الإنتاجية وعدم تهميشها وترك دورها تبعاً للظروف .

٥- الإهتمام بالقيمة المضافة للمنتجات الزراعية وذلك من خلال التصنيع الزراعى - التسويق وأية أنشطة أخرى - وهذا يؤدى لزيادة العمالة والتنمية الأقتصادية للمجتمع الريفى عموماً

٦- الإهتمام بوجود أسواق تتسم بالكفاءة للمستلزمات والمنتجات وإتباع كل الخطوات التسويقية والسياسات المختلفة الخاصة بالمنتجات والمواقع والأسعار والترويج وغيرها .

٧- تشكيل مراكز للخدمات الريفية فى مجال الإرشاد الزراعى والصحى وخلافة سواء مستديمة أو متنقلة .

٨- التأكيد على وجود التسهيلات المصرفية وأن يكون دور الدولة فاعل وموجة ومراقب عند اللزوم .

٩- ضمان مشاركة المجتمعات المحلية فى إدارة نظمها وتخطيط مستقبلها .

١٠- أن يتم التخطيط لتطوير المجتمعات المحلية من خلال الربط بين العناصر المكونة لمنظومة التنمية وهى المزارع ، ممثلى المجتمع المحلى ، المنظمات العاملة بالمجتمع ، الدولة .

١١- يتسم التخطيط بالدراسة والتحليل لطبيعة المجتمع وموارده وأن توضع أهداف التنمية مرتبطة بذلك .

١٢- الإستفادة من الموارد المحلية بأقصى حد ممكن .

١٣- إشراك الفئات المختلفة فى عملية تقييم الأنشطة التى تتم بالمجتمع المحلى .

١٤- الربط بين البحوث والإرشاد والتدريب لتنمية الموارد البشرية والطبيعية والحافظة عليها .

ثانياً: التكامل بين دول الكوميسا :

يمكن أن يتم إحداث تعاون وتكامل بين هذه الدول وذلك من خلال الآتى :

١-الإلتزام السياسى بين هذه الدول من أجل التنمية الريفية المستديمة والسعى لأن يشارك الإنسان الأفريقى فى إدارة الحياة العامة الأفريقية

٢-العمل على دعم الإستقرار السياسى فى هذه الدول لأن عدم وجود الإستقرار السياسى معناه تدهور فى كل النواحى ولعل أريتريا ، أثيوبيا، السودان ، زائير خير مثل على ذلك.

٣- زيادة التبادل التجارى وتنوع الواردات والصادرات بين هذه الدول وزيادة الطاقة الإنتاجية وبالتالى الإستهلاكية والتى تسمح بإحداث رواج بهذه المجتمعات حيث أن التبادل التجارى محدود حتى الأن.

٤- تشجيع الإستثمار المشترك فى المجالات المختلفة طبقاً لطبيعة كل دولة

٥- عقد المؤتمرات واللقاءات وإجراء البحوث المشتركة لدراسة وحل المشكلات وتبادل المعرفة بين الدول

٦- الإستفادة من الموارد الطبيعية المتاحة والمحافظة عليها لهذه الدول وعدم تدهورها .

دور مصر : تبادل الخبرات الإدارية والتنظيمية وخبرة حلول المشاكل بين هذه الدول - خير مثل على ذلك تبادل الخبرات المصرية مع زيمبابوى بخصوص أنشطة الصندوق الإجتماعى والخبرات الزراعية فى مجال الزراعة (مصر وأوغندا- زامبيا- تنزانيا) وكذلك فى مجال الربط الكهربائى بين مصر ودول حوض النيل .

٦ - الملخص :

فى هذا البحث تم التركيز على المراجع والبيانات المتاحة لعمل الدراسة عن موقف دول تجمع COMESA من منطلق مفهوم الزراعة المستدامة .

ومن خلال الدراسة إتضح :

١-أن هناك تنوع كبير بالنظم البيئية الزراعية بالتجمع ولكن السائد فيها هو الزراعة المتنقلة Shifting Cultivation وهى متواصلة عند وجود فترة راحة كافية .

٢-النظم البيئية الزراعية تعانى من العديد من المعوقات البيئية مثل (تدهور الغابات مثل أثيوبيا ورواندا وبورندى) ، إقتصادية مثل ضعف الإئتمان كمالاوى ومدغشقر ، والإجتماعية مثل تدهور الخدمات الصحية والتى تؤدى إلى وافيات عالية من الأطفال حوالى ٢١٧ بمالاوى تحت سن خمسة سنوات.

٣-الزراعة تساهم بجزء كبير فى الناتج المحلى الإجمالى يصل إلى ٥٥٪ كما فى بورندى .

٤-الإنتاجية/ فدان ضعيفة عموما مقارنة بالمستوى العالمى وهى فى المتوسط حوالى ٤٠٪ من المتوسط العالمى فى المحاصيل الغذائية الرئيسية مثل القمح.

٥-الإستيراد من الخارج للمحاصيل الغذائية الضرورية رغم تبنى هذه الدول لسياسات إصلاحية فى مجال إقتصادها وخصوصا فى مجال الزراعة وحتى الآن ٥٠٪ من إستهلاك القمح بجمهورية مصر العربية يتم إستيراده رغم السياسات الإصلاحية التى تتبناها الدولة .

وفى نهاية البحث تم إقتراح مجموعة من التوصيات تساهم فى الوصول إلى حالة أفضل من الزراعة المستدامة فيها إشراك كل الجهات المعنية بكل دولة فى تخطيط ومتابعة وتقييم التنمية الشاملة وكذلك تعظيم دور المرأة فى عملية الإنتاج الزراعى ذلك علي مستوى كل دولة - وبخصوص مستوى التجمع تم إقتراح عدد عن التوصيات منها تبادل الخبرات المختلفة بين دول تجمع الكوميسا كما يتم الآن بين مصر وزيمبابوى وتنزانيا وبورندى فى مجال الزراعة والرى ، للمساهمة فى التكامل بينهم .

٧ - المراجع :

٧ - ١ : المراجع العربية

-المنظمة العربية للتنمية الزراعية (١٩٩٧) الكتاب السنوى للإحصاءات الزراعية، المجلد ٥٣٨،١٧ صفحة

-المنظمة العربية للتنمية الزراعية (١٩٩٨) الكتاب السنوى للإحصاءات الزراعية ، المجلد ١٨، ٥١٣ صفحة .

-المؤتمر السادس للإقتصادين الزراعيين - الزراعة المصرية فى عالم متغير (١٩٩٨) - الجمعية المصرية للإقتصاد الزراعى القاهرة - السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا (COMESA)

-الهيئة العامة للإستعلامات (٢٠٠٠) آفاق أفريقية تجمع الكوميسا - المجلد الأول - العدد الأول - القاهرة ٨٠ صفحة.

-بن محمود ، خالد رمضان (١٩٩٥) الترب الليبية (تكوينها - تصنيفها - خواصها- إمكانياتها الزراعية) ، دار الكتب الوطنية - بنغازى - الطبعة الأولى ، ٦١٥ صفحة

-جريدة الأهرام : الأعداد بتريخ ٣١/٥/٢٠٠٠، ١٩ ، ١٩ / ٦ / ٢٠٠٠ .

-سالو، أديمولات (١٩٩٣) تغير البيئة العالمية - جدول أعمال بحث لأفريقيا - ترجمة عائشة عبد الرازق ، إبراهيم عبد العزيز - مركز البحوث العربية للدراسات والتوثيق والنشر - القاهرة : ٨٦ صفحة

- عامر ، سعيد يس (١٩٩٩) نحو إدارة جديدة ، ، مركز وايد سيرفيس للإستشارات والتطوير الإدارى القاهرة - ٦٢٠ صفحة .

- غبور سمير (١٩٩٢) التنمية المتواصلة والبيئية فى الوطن العربى ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ١١٠صفحة .

- ما فيجى ، أري (١٩٩٣) الأسر المعيشية وآفاق إحياء الزراعة فى أفريقيا - ترجمة حسن أبو بكر ، عبد الرحمن المهدى ، مركز البحوث العربية للدراسات والتوثيق والنشر - القاهرة :٧٩ صفحة .

- مكاندا، وبرى تانديكا (١٩٩٣) التكيف الهيكلى والأزمة الزراعية فى أفريقيا - ترجمة حسن أبو بكر - مركز البحوث العربية والدراسات والتوثيق والنشر - القاهرة : ٦٠ صفحة .

- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة - الفاو (١٩٩٤) المكتب الإقليمى للشرق الأدنى - الجوانب الرئيسية لإستراتيجيات التنمية القابلة للإستمرار فى الأراضى الجافة - القاهرة ٦١.

٧-٢ المراجع الأجنبية :

* Bigestn. A. and N. Dungu. N.S (1992) Kenya pp.48-85 Instructural Adjustment and the African Farmer. ED: Howell, J and Duncan, A, Overseas Development institute -London: 214pp.

* Biswas, A.K (1993) Land Resources for Sustainable Agricultural Development in Egypt. AMBIO, vol. 22,NO, 8:pp556-560.

* ECA. (1998). Economic report on Africa, 48pp.

* FAO. (1993) Food Supply Situation and crop Prospects in Sub-Saharan Africa, 63pp.

* FAO. (1996) Foresty Policies of Selects Countries in Africa, FAO Foresty paper, 132, 566pp.

* FAO, (1999) Integrated Soil Management for sustainable Agricultural and Food security in Southern and East Africa, 406pp.

* Gromwell, E (1992) MAIAWI pp. 113-157 in structural Adjustment and the African Farmer Ed: Howell, J and Duncan, A, Overseas Development institute-London: 214pp.

* Hamada, M.M (1997). A Study on Indications for the sustainability of Agro-ecosystems in Africa, Ph.D. thesis. Cairo university, Cairo.

* Harnmeijer. J, Bayer, A, and Bayer.w (1999) Dimensions of par-

ticipation in Evaluation: Experiences from Zimbabwe and the Sudan IIED, Gatekeeper series/No. 83 pp20.

* Heweitt, A (1992) MADAGASCAR pp86-112 in structural Adjustment and the African Farmer Ed: Howell, j and Duncan, A, overseas development Institute-London: 214pp.

* Hoogerbrugge, I.D, and Fresco, L.O (1993) Homegarden systems: Agricultural Characteristics and challenges-IIED, Geatkeper series No, 39: pp23.

* Murage, E.W., Karanja, N.K, Simithson, P.C., Woomer, P.L (2000), Diagnostic indicators of soil-quality in productive and Non-productive small holders, Fields of Kenya's central highlands, Elsevier, 8.pp

* Okigbo,B.N (1990): Sustainable Agricultural Systems in Tropica Africa pp 323-352 in sustainable Agricultural system Ed: Edwards. C.A., lal. R , Madden.P,Miller R.H. and House. G.Soil and Water Conservation society, Iowa, USA: 696 pp.

* Pretty.J.N, Thompson, J and Hinchcliffe, F (1996) . Sustainable Agricultural: Impacts on food Production and Challenges for Food Security: IIED. Gatekeper Series No. 60,27 pp.

٨

النقل والمواصلات فى دول الكوميسا وأثره على التنمية الاقتصادية

أ. د. السعيد إبراهيم البدوى*

مقدمة:

ليس هناك أبلغ من الكلمة المأثورة الى أطلقها "لوجارد" منذ قرن من الزمان لابراز أهمية النقل والمواصلات على التنمية فى أفريقيا حيث ذكر أن التنمية الاقتصادية فى افريقيا يمكن أن تتلخص فى كلمة واحدة ، ألا وهى "النقل" Economic development Africa may be summed up in one word "transport" حيث يؤثر النقل والمواصلات على:

١- تبادل السلع بأنواعها المختلفة الزراعية والحيوانية والخشبية والمعدنية، المصنوعة وشبه المصنوعة ، أو المواد الخام منها:

٢- نقل الأفراد من مكان إلى آخر سواء للعمل أو السياحة أو زيارة الأقارب أو الاستشفاء...الخ.

٣- نقل المواد الثقافية المسموعة والمرئية من كتب ومجلات وأفلام ومراجع...الخ.

٤- وعن طريق نقل الأفراد والمواد الثقافية تنتشر الأفكار والآراء العلمية والأدبية والثقافية بصفة عامة cultural diffusion.

لا شك ان تقدم وسائل النقل والمواصلات فى النصف الثانى من القرن العشرين كان له أثره الفعال على سرعة الانتقال للمفردات سالفة الذكر الأمر

(*) استاذ بقسم الجغرافية - معهد البحوث والدراسات الأفريقية

الذى أدى إلى تضاعف أثر النقل والمواصلات على مجريات الأمور فى العالم كله لدرجة أن العالم الأن أصبح ونحن فى بداية القرن الحادى والعشرين - قرية صغيرة يستطيع الجميع أن يطلعوا على ما يحدث داخل هذه القرية إن لم يكن فى نفس اللحظة التى تحدث فيها الأحداث فبعدها بقليل من الوقت.

- وليس معنى هذا أن جميع مناطق العالم على نفس الدرجة من التقدم ولكن - وبصفة عامة - أغلبية دول العالم ، وإن كانت هناك مناطق داخل كثير من الدول يعيش سكانها بعيداً - بشكل أو بآخر عن هذه المستجدات العالمية فى النقل والمواصلات والاتصالات .

- ولعل القارة الافريقية فيها أغلبية لمثل هذه المناطق التى يعيش سكانها فى عزلة - نسبياً - عن غيرها من مناطق العالم.

- ومن المعروف ان النقل والمواصلات فى القارة الافريقية يعتمد على الوسائل الآتية:-

أولاً : النقل عن طريق البشر والحيوان - حيث ما زالت مناطق كثيرة فى أنحاء القارة يعيش سكانها على نقل السلع والبضائع عن طريق الحمل فوق الرأس وعلى الأكتاف وخصوصاً النساء اللاتى يقمن بدور كبير فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية فى القارة الأفريقية ، وما زالت الحيوانات تقوم بعملية النقل والمواصلات فى أنحاء واسعة وفقاً لنوع المناخ ، ويعتبر الجمل وسيلة هامة فى المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية فى حين أن الحمير والخيول فى مناطق اقل جفافاً أما الثور ففى المناطق المطيرة.

ثانياً : النقل والانتقال عن طريق الدراجات العادية وذات الموتور على الدروب والمدقات الضيقة والطرق المرصوفة وغير المرصوفة ويستخدمها الكثير من سكان ألقارة الافريقية .

ثالثاً: النقل والمواصلات عن طريق الأنهار والبحيرات وعلى طول السواحل البحرية والبحار المفتوحة ويقوم بها السكان الأفارقة والشركات المتخصصة فى النقل (النقل المائى) ويعتبر هذا النقل من أرخص الأنواع ولكنه بطئ.

رابعـــاً : النقل بالطرق بمختلف أنواعها ومستوياتها بواسطة المركبات الكبيرة والصغيرة واللوريات ...الخ ويتميز هذا النوع من النقل بالسرعة وحرية الحركة من مكان لآخر، ويحتاج إلى صيانة مستمرة فى المناطق المطيرة والجافة على السواء ، ففى مناطق الأمطار تصبح الطرق الموحلة عقبة أمام النقل والمواصلات ، وفى المناطق الجافة والصحراوية تؤثر العواصف الرملية على وجود المشكلات.

خامساً : النقل بالسكك الحديدية ، ويعتبر هذا النوع من أقدم طرق النقل فى القارة وأكثرها فعالية فى الماضى حيث فتحت المناطق البكر ونقل إنتاجها الثقيل على وجه الخصوص بهذه الوسيلة الفعالة وان كانت مشكلة الأمطار والعواصف الرملية تؤثر على فعاليتها أيضا مثل الطرق ويضاف إلى ذلك عامل آخر وهو اختلاف مقاسات قضبان السكك الحديدية gaugeمن منطقة لأخرى فى القارة حسب نوع الاستعمار الذى كان سائداً قبل الاستقلال ، وما زالت المشكلة كما هى حتى الآن.

سادساً : النقل الجوى ، وهو أكبرها سرعة ، ولكن يتركز هذا النقل على الأشخاص والسلع الأقل وزناً وضخامة نظراً للتكلفة العالية ، ويضاف إلى ذلك مشكلة عدم وجود خطوط طيران كثيرة خاصة بالقارة فقط، وإنما يستوجب النقل الجوى إلى أفريقيا المرور بأوربا فى معظم الأحيان لنقل ما يلزم منها إلى أفريقيا ولكى تكون خطوط النقل الجوى اقتصادية.

سـابعـاً : النقل عن طريق الأنابيب ، وقد انتشرت على نطاق واسع فى النصف الثانى من القرن العشرين لنقل زيت البترول الخام ومنتجات التكرير ، وكذلك الغاز الطبيعى ، ويعتبر هذا النوع من أكفأ وسائل النقل للمواد السائلة والغازية ويحتاج إلى صيانة وإشراف مستمرين[١].

ثامناً : النقل البحرى فى البحار المجاورة للقارة.

نبذة عن الكوميسا (السوق المشترك لشرق جنوب أفريقيا) :

(Commos Market for Eastern & southern Africa)

بدأ تاريخ الكوميسا فى ديسمبر ١٩٩٤ عندما تكونت لتحل محل منطقة التجارة التفضيلية PTA ، وقد أنشئت لتكون منظمة لدول حرة ذات سيادة مستقلة والتى وافقت على التعاون من أجل تطوير مواردها الطبيعية والبشرية لصالح شعوبها - وتركز الكوميسا بؤرة اهتمامها على تكوين وحدة اقتصادية وتجارية ضخمة - بحيث تصبح قادرة على تخطى المشكلات والصعاب التى تعانى كل دولة منها على حدة. ولذلك فان الاستراتيجية الحالية للكومبيسا ترتكز على الخصوصية الاقتصادية من خلال التكامل الاقليمى Economic property through regional integration [٢] على أن يتم إنشاء منطقة حرة كاملة عام ٢٠٠٠، ويعقب ذلك إقامة اتحاد جمركى عام ٢٠٠٤ .

وتضم هذه المنظمة ٢١ عضواً هم:

أنجرلا، بوروندى، كومورو، الكنغو الديمقراطى، جيبوتى ، مصر . إريتريا ، إثيوبيا ، كينيا، مدغشقر ، مالاوى ، موريشيوس ، ناميبيا ، رواندا ، سيشل ، السودان ، سوازى لاند، تنزانيا، بوغندا، زامبيا، زمبابوى.

وبذلك فإنها تشكل مساحة ضخمة من القارة الأفريقية تصل إلى حوالى ١٣ مليون كم٢ (بالتحديد ١٢,٨٨٦ مليون كم٢) من مساحة أفريقيا التى تصل إلى حوالى ٣١ مليون كم٢، أى أن هذه المساحة أكثر من ثلث مساحة القارة الافريقية قاطبة . ويصل عدد السكان فى دول هذه المجموعة حوالى ٤٠٠ مليون نسمة (بالتحديد ٣٨٠,٤ مليون عام ١٩٩٨) أى حوالى نصف سكان القارة الأفريقية ، ويرجع هذا الثقل السكانى إلى وجود ثلاثة أقطاب سكانية فى هذا التجمع هى: مصر حوالى ٧٠ مليون نسمة (بالتحديد ٥٦,٨ مليون عام ١٩٩٨) وأثيوبيا حوالى ٦٥ مليون نسمة (٦١,٩ مليون عام ١٩٩٨) والكنغو الديمقراطى حوالى ٥٠ مليون نسمة (٤٩,٤ مليون عام ١٩٩٨) أى أن مجموع سكان هذه الدول الثلاث وحدها يصل إلى حوالى ٢٠٠ مليون نسمة (١٨٥ مليون) أى أن نصف سكان الكوميسا فى هذه الدول الثلاث فقط: الأولى فى الشمال والثانية فى وسط شرق المنطقة والثالثة فى غرب المنطقة .

والمنطقة بامتدادها الضخم هذا تشكل دولها ضلعى مثلث شبه قائم الزاوية، وتمتد عبر نطاقات تضاريسية وجيولوجية ومناخية ونباتية وتربة متنوعة ، حيث تمتد من دائرة عرض ٢٥_ جنوب خطى الأستواء تقريباً (حيث سوازى لاند، ومدغشقر) إلى حوالى ٣٥_ شمال خط الاستواء ، حيث أقصى شمال مصر وبذلك فإنها تفترش حوالى ستين دائرة عرضية على جانبى خط الاستواء شمالاً وجنوباً . وتشمل النطاق الاستوائى والمدارى المطير والمدارى الجاف والموسمى الصيفى . أما بالنسبة لخطوط الطول فان دول المنطقة تمتد من خط طول ١١_ شرقاً (حيث أقصى نقطة فى غرب أنجولا) حتى خط طول ٦٠_ شرقاً (حيث أقصى نقطة فى جزر سيشل وموريشيوس فى المحيط الهندى أى أن الامتداد فى خطوط الطول يصل إلى ٤٩ درجة طولية.

الكوميسا والنقل :

تضمنت قطاعات التعاون العشر الآتية دول مجموعة الكوميسا موضوع تطوير النقل والمواصلات:

١- تنمية الموارد البشرية.

٢- تنمية الموارد الطبيعية والبيئة .

٣- تشجيع وتسهيل التجارة بين دول الكوميسا.

٤- التنمية الصناعية بين الدول الأعضاء.

٥- التنمية الزراعية بين الدول الأعضاء.

٦- تنمية الطاقة.

٧- تنمية القطاع الخاص وحماية الاستثمار.

٨- العلم والتكنولوجيا.

٩- النهوض بالتنمية فى الدول الأقل نمواً.

١٠- تنمية النقل والمواصلات.

حيث جاء النص الآتى : تعميقاً للتماسك الطبيعى للدول الأعضاء ومن أجل تسهيل التنقل فيما بينهم ، وتشجيع زيادة انتقال السلع والخدمات والأشخاص ، فقد اتفقت الدول الأعضاء بالسوق المشتركة على تطوير سياسات منسقة ومتكاملة فى مجالات النقل والمواصلات ، واتخاذ كافة الإجراءات الضرورية من أجل تحقيق .

(أ) صيانة وترميم الطرق والسكك الحديدية والموانى الجوية، والمرافئ البحرية فى أراضيها.

(ب) مراجعة وإعادة تصميم أنظمتها للنقل وتطوير الطرق التى تربط أراضى السوق المشتركة لمواجهة أنواع السلع والخدمات المنتجة فى الدول الأعضاء.

(جـ) صيانة وتوسيع وترقية الاتصالات وتسهيلات الأرصاد الجوية التى من شأنها زيادة وتحسين الاتصالات بين الأشخاص ورجال الأعمال فى الدول الأعضاء.

(د) منح معاملة خاصة للدول الحبيسة والدول الأعضاء "الجزيرية" .

(هـ) توفير الأمن والحماية لأنظمة النقل لضمان التنقل الميسور للسلع والأشخاص خلال السوق المشتركة(٣).

العوامل المؤثرة فى النقل فى منطقة الكوميسا

يمكن تقسيم هذه العوامل إلى قسمين واضحين.

الأول : العوامل الطبيعية وتشمل : الموقع والعلاقات المكانية ، التضاريس (أشكال سطح الأرض) ، الظروف المناخية ، الغطاء النباتى والتربة المجارى المائية والمستنقعات.

الثانى : العوامل البشرية بمعناها الشامل وهى: السكانية ، الاقتصادية ، العمرانية ، السياسية.

وسوف نتناول كل منها على حدة باختصارلإبراز أوجه القوة أو الضعف بالنسبة للنقل والمواصلات فى تجمع دول الكوميسا:

أولاً: العوامل الطبيعية

١- ويأتى فى مقدمة هذه العوامل الموقع والعلاقات المكانية لمنطقة الكوميسا التى تمتد فى مساحة شاسعة مطلة على مسطحات مائية حيث البحر المتوسط فى الشمال ، والبحر الأحمر والمحيط الهندى فى الشرق والمحيط الأطلنطي فى الغرب . فعلى البحر المتوسط تقع الجبهة البحرية لمصر ، وعلى البحر الأحمر تطل مصر (أيضا) والسودان واريتريا وجيبوتى ، وعلى المحيط الهندى تطل كينيا وتنزانيا وموزمبيق (على خليج موزمبيق الفاصل بين أفريقيا وجزيرة مدغشقر) وكذلك جزر مدغشقر وكومورو وموريشيوس وسيشل . أما على المحيط الأطلنطي فتمتد أنجولا وناميبيا بجبهة بحرية طويلة ، أما الكنغو الديمقراطى فإنه يطل على المحيط الأطلنطى بجبهة ضئيلة للغاية لا تتناسب مع مساحته الضخمة التى تصل إلى ٢,٣ مليون كم٢ وهذه الجبهة البحرية لا تزيد عن ٣٧ كليو متر فقط . وبالإضافة إلى الدول التى تطل على المسطحات المائية توجد دول داخلية حبيسة هى: إثيوبيا (بعد استقلال اريتريا حديثاً) وأوغندا رواندا ، بوروندى، زامبيا ، زمبابوى، بالإضافة إلى سوازى التى تكون بقعة ضئيلة داخل جمهورية جنوب أفريقيا.

وقد أتاح هذا الموقع.. فى شمال شرق القارة وشرقها ووسطها وجزء من الجنوب فرصة كبيرة لكى تكون همزة وصل ممتازة بين اوروبا والعالم الجديد من جانب والقارة الاسيوية الضخمة ، وقد انعكس هذا الموقع بوضوح على العلاقات المكانية لهذه المنطقة التى تطل على محيطين هما الهندى والأطلنطى وعلى بحرين هما المتوسط والأحمر ، وتبلورت هذه العلاقات المكانية المتميزة فى ثلاثة مواقع حاكمة :

الأول : قناة السويس التى تصل بين البحرين المتوسط والأحمر أى بين أوربا وغرب آسيا وشرق أفريقيا وآسيا الجنوبية واستراليا.

الثانى : مضيق باب المندب الذى يمثل عقدة تلاقى المواصلات البحرية بين البحر الأحمر (والمتوسط وأوربا وغرب آسيا) والمحيط الهندى والأطلنطى الجنوبى والهادى الجنوبى).

الثالث : مضيق موزمبيق الذى يسيطر على مواصلات شرق أفريقيا التى تربط بين المحيطين الهندى والأطلنطى وما وراءهما من الأمريكتين فى جانب وجنوب وشرق آسيا واستراليا من جانب آخر.

ومن هنا فإن هذا الموقع الجغرافى الهام لمنطقة الكوميسا يمكن ان يلعب دورا متميزا فى العلاقات التجارية البحرية بين دول الكوميسا والمناطق المجاورة لها (دول الجوار الجغرافى) من ناحية ومناطق التكتلات الاقتصادية الاخرى فى العالم مثل الاتحاد الاوربى ، دول امريكا اللاتينية ، وامريكا الشمالية ، وجنوب شرق اسيا ... الخ ولاشك ان استثمار هذا الموقع الجغرافى البحرى الهام له انعكاساته الواضحة على تطوير اقتصاديات دول الكوميسا فى المستقبل.

٢- اما عن التضاريس واشكال السطح واثرها على النقل والمواصلات فى دول الكوميسا فإننا نلاحظ ان المنطقة تتنوع فيها المظاهر التضاريسية كالاتى

١- الهضاب والمرتفعات وتتركز فى جبال البحر الاحمر وهضبة الحبشة و"هورست" الصومال وهضبة البحيرات العظمى وهضبة الجزء الجنوبى من القارة الأفريقية.

٢- يعتبر الوادى الاخدودى العظيم G. R. V. اهم ملمح تضاريسى فى المنطقة كلها حيث يبدو ذراعه الغربى المنخفض والبحيرات الطولية التى تحتل قاعه سمة تضاريسية رئيسية فى المنطقة كلها ، كما ان الذراع الشرقى بما تمثله من بحيرات صغيرة ومنخفضات سمة اخرى واضحة وفى نفس الوقت فأن

البحر الاحمر نفسه وكذلك خليج العقبة يعتبران امتدادا طبيعيا للوادى الاخـدودى نفـسـه . وينعكس اثر هذا الوادى الاخـدودى على النقل والمواصـلات بشكـل اساسى سواء اكـان الطـرق او السكـك الحـديدية او البحرية .

٣- يكون حوض الكنغو شبه الدائرى الذى يبدو كالمسرح الرومانى ملمحا اساسيا فى شكل المنطقة التضاريسى ، كما ان الوادى الطولى لنهر النيل بين الهضاب الشرقية والغربية الملاصقة له من القسمات الواضحة ايضا فى تضاريس المنطقة، ويضاف الى ماسبق حوض بحيرة فيكتوريا وحوض نهر الزمبيزى .

٤- تمثل منطقة " السدود " فى جنوب السودان مظهرا تضاريسيا مهما حيث تنساح وتنتشر المستنقعات على مساحة واسعة من جنوب السودان حيث تشكل عقبة اساسية امام مد السكك الحديدية او الطرق الاساسية .

٥- تبدو السهول الساحلية على ساحل المحيط الهندى او الاطلنطى والبحران الاحمر والمتوسط محدودة للغاية حيث تكاد تصل الهضبة الأفريقية الى خط الساحل مباشرة فيما عدا الدلتا وغرب الاسكندرية فى مصر وهنا يبدو منخفض القطارة كبؤرة غارقة فى هذه المنطقة مانعة انسياب المواصلات فيها مؤكدة تأثير بشرى اخر وهو الالغام المزروعة فى جوف هذه المنطقة .

٦- تبدو الصحراء الكبرى فى مصر والسودان بما فيها من رمال متحركة وخطيرة والمرتفعات والجروف بمثابة عائق هام امام تقدم المواصلات البرية رغم مافيها من معادن ومياه جوفية ومناطق الواحات ذات الامكانات الزراعية الواعدة .

٧- وبجانب الانهار الكبرى واحواضها سالفة الذكر ، توجد مجموعة ضخمة من الانهار الصغيرة والاودية التى ترصع سطح المنطقة ، ومن هنا فان اقامة شبكة من الجسور على هذه الانهار الكبرى والصغرى يحتاج الى تكاليف مادية عالية وكفاءات فنية من اجل مد الطرق والسكك الحديدية على صفحة المنطقة .

٣. الظروف المناخية

سبق ان اشرنا الى تنوع الظروف المناخية السائدة فى المنطقة ، وما ينعكس منها على النقل والمواصلات سواء بالنسبة للامطار وتأثيرها على جرف التربة والطرق والسكك الحديدية ذاتها ، او الجفاف والعواصف الرملية وتأثيرها على طمس معالم الطرق والسكك الحديدية ، الامر الذى يحتاج الى صيانة مستمرة لشبكة الطرق والسكك الحديدية حتى تظل فى حالة جيدة ، كما ان انشاء هذه الشبكة يكلف الكثير فى هذه الظروف القاسية ، خصوصا مناطق الصحراء القاحلة حيث يقل العمران والتسهيلات المعيشية واهمها المياه ، وتنتشر الرمال وتهب الرياح الجافة المحملة بالرمال .

٤. الغطاء النباتى

يتنوع الغطاء النباتى فى المنطقة فمن الغابات الاستوائية الكثيفة فى النطاق الاستوائى فى اوغندا ورواندا ، بوروندى ، والكنغو الديمقراطى وجنوب السودان الى نباتات السفانا (الحشائش الطويلة) فى زامبيا وزمبابوى وانجولا ومناطق متفرقة من كينيا وتنزانيا ووسط السودان ، الى نباتات المرتفعات فى هضبة الحبشة ومرتفعات كينيا وجنوب شرق أفريقيا فى موزمبيق ومدغشقر . اما النباتات فى المناطق شبه الجافة فإنها منتشرة فى انحاء واسعة من المنطقة ، ولاشك ان الغابات تشكل عقبة كؤود امام انشاء الطرق او مد السكك الحديدية

وتحتاج الى تكاليف باهظة .ولكن من ناحية اخرى فان وجود الاخشاب بشكل وفير فى بعض المناطق يساعد على انشاء فلنكات السكك الحديدية واعمدة التليفونات والتلغراف والمنشآت الخشبية اللازمة عند العمل فى مثل هذه المشروعات .

٥. الحيوان البرى والتربة

وهنا نجد التنوع على اشده بالنسبة للحيوان وفقا للظروف المناخية والنباتية وبعضها المفترس المتوحش والاخر غير المفترس ، وبعضها الزاحف على الارض او المتسلق الاشجار ، وتأثيرها الضار محدود على انشاء شبكة الطرق والسكك الحديدية او النقل النهرى والبحيرى .

اما التربة فمتنوعة وتأثيرها على بناء الطرق ومد السكك الحديدية واضح ، وبصفة عامة فإن التكوينات اللازمة لبناء الطرق والسكك الحديدية متوفرة فيماعدا بعض مناطق المستنقعات والاحواض المائية الطينية الموحلة كما سبق ان اشرنا . وكذلك مناطق المرتفعات والجروف العالية ومساحات الرمال العميقة الثابتة والمتحركة كما هو الحال فى الصحراء الكبرى .

ثانيا : العوامل البشرية

هذه العوامل المؤثرة فى النقل والمواصلات عديدة ومتنوعة ولكننا هنا نحاول الإيجاز والتركيز على النواحى الاتية :

١- السكان

يؤثر السكان تأثيرا واضحا على انشاء الطرق والسكك الحديدية ووسائل النقل والمواصلات الاخرى سالفة الذكر وذلك من عدة زوايا :

أولا : العدد حيث ان تركز السكان فى مناطق معينة يدفع بالضرورة لانشاء وسائل النقل والمواصلات . وفى منطقة الكوميسا يصل عدد السكان الى حوالى ٤٠٠ مليون نسمه كما اسلفنا ، وهذا رقم له اهميته من حيث الانتاج والاستهلاك .

ثانياً : الكثافة العامة تصل الى حوالى ٣٠ نسمة فى الكم٢ وهى أعلى من الكثافة العامة للقارة الأفريقية التى تصل حوالى ٢٥ نسمة فى الكم٢ . اما بالنسبة للكثافة الفعلية فانها متفاوتة تماما فانها قد تصل الى ٢٠٠ نسمة او اكثر فى بعض المناطق مثل وادى النيل والدلتا فى مصر ورواندا وبوروندى ، وتنخفض فى بعض المناطق الى ١-٦ نسمة فى المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية . ولكن بصفة عامة فإن الكثافة فى معظم انحاء المنطقة منخفضة بشكل واضح .

ثالثاً : معدل الزيادة مرتفع بصفة عامة فى دول المنطقة حيث تصل الى حوالى ٣% سنويا . ومعنى ذلك ان زيادة السكان تشكل ملمحا اساسيا للمنطقة وهو سلاح ذو حدين فى الانتاج والاستهلاك ، ولذا لابد ان يكون معدل التنمية اعلى من معدل نمو السكان فى المنطقة .

٢- الموارد

تتمتع دول منطقة الكوميسا بمجموعة ضخمة ومتنوعة من الموارد الطبيعية التى بدأ الانسان فى استغلالها وتتمثل فى الاتى :

الثروة الخشبية وتوجد فى مناطق الغابات فى النطاق الاستوائي والمدارى المطير فى الكنغو الديمقراطية ورواندا ، وبوروندى واوغندا وجنوب السودان ومناطق من زامبيا وزمبابوى ٠٠٠الخ . كذلك توجد نباتات الرعى فى المناطق

شبه الجافة والمدارية شبه المطيرة مما يتيح وجود ثروة حيوانية ضخمة . اما بالنسبة لامكانات الزراعة فتوجد المياه الوفيرة ، سواء الامطار او الانهار والمياه الجوفية كما سبق ان اوضحنا ، وكذلك توجد المحصولات القائمة على الرى او الامطار مثل القطن والبن والشاى والمطاط والكاكاو الخ اما الثرة المعدنية فمتنوعة وضخمة ، سواء المعادن الفلزية او اللافلزية مثل البترول والغاز الطبيعى والنحاس والذهب والقصدير واليورانيوم والفوسفات والفحم والحديد ٠٠٠ الخ .

وبناء على ماسبق فان امكانات التصنيع سواء للمحصولات الزراعية او المعدنية خصوصا وان المنطقة توجد بها ايد عاملة رخيصة ماهرة ونصف ماهرة خصوصا فى مصر.

٣- التجارة

كما هو معروف فإن دول المنطقة - كما هو الحال فى القارة الأفريقية ككل - تصدر معظم انتاجها الزراعى اوالمعدنى كمادة خام او نصف مصنعه الى خارج أفريقيا - خصوصا اوربا - وبناء على ذلك فإن العائد المادى محدود ، فى حين ان الواردات الى أفريقيا مرتفعة الاسعار وبالتالى توجد الفجوة فى الميزان التجارى لغير صالح أفريقيا .

اما بالنسبة للتجارة البينية بين دول الكوميسا فانها مازالت محدودة وذلك نتيجة لعوامل كثيرة من اهمها عدم وجود طرق النقل والمواصلات الكافية والجيدة لكى تربط بين دول المنطقة ، حيث توضح الاحصاءات ان الصادرات بين دول الكوميسا تصل الى ٢١٠٠ مليون دولار فقط (٢,١ مليار دولار) (١٩٩٨) اما بالنسبة للواردات بين دول الكوميسا فى نفس العام فقد كانت بنفس المقدار ٢١٠٠ مليون دولار امريكى فى نفس العام . هذا فى حين ان جملة صادرات دول الكوميسا وصلت ٢٣١٣٤ مليون دولار وجملة الواردات ٤٤٩٧٦مليون دولار . اى

بالنسبة للتجارة البينية (صادرات وواردات) بين دول الكوميسا محدودة اذا ماقورنت بالصادرات والواردات العامة لهذه الدول . الامر الذى يدفع الى النظر فى الاسباب التى تقف وراء هذا الضعف ، واحسب ان النقل والمواصلات تأتى من ضمن الاسباب والعوامل الهامة.

النقل والمواصلات فى دول الكوميسا

بعد ان اشرنا الى اهمية النقل والمواصلات فى دول الكوميسا ، باعتبارها قاطرة التنمية لهذه الدول ، وابرزنا العوامل الطبيعية والبشرية المؤثرة فى هذه الوسائل لابد لنا ان نسلط الضوء على شبكة النقل والمواصلات فى دول المنطقة.

لابد ان نذكر منذ البداية ان هذه الشبكة (تجاوزا) غير كاملة او متكاملة وغير جيدة وغير ملائمة سواء للحاضر او المستقبل ويتضح ذلك من الاتى :

السكك الحديدية

" تعتبر مشكلة عدم ملاءمة النقل والمواصلات فى دول الكوميسا ، وفى أفريقيابصفة عامة ، من اهم العقبات التى تقف امام التعاون والتكامل الاقتصادى الاقليمى فى الكوميسا ، حيث انها ينبغى ان تقدم لقطاع الاعمال كل التسهيلات اللازمة فى هذا المجال وذلك من اجل حركة السلع والافراد والعمالة رءوس الاموال . حيث ان التوسع فى حجم التجارة بين دول الكوميسا يدفع بشدة الى اهمية زيادة الاستثمارات فى مجال البنية الاساسية بما فيها السكك الحديدية " هذا هو ماجاء فى تقرير عن الكوميسا فى يونيو ١٩٩٨ .

وتتكون شبكة السكك الحديدية فى منطقة الكوميسا من ٢٨,٥١٠ كيلو متر من خطوط السكك الحديدية ، وتنقسم هذه الشبكة الى نظامين اساسيين : الاول فى الاقليم الجنوبى والثانى : فى الاقليم الشرقى . ويضم الاقليم الجنوبى

حوالى ٧٧٪ من جملة الشبكة والمقاس الاساسى السائد فيه هو ١,٠٦٧ متر ، وفى هذا الاقليم نلاحظ ان حوالى ٨٠٪ من السلع التى تتم فيها التجارة تنقل بواسطة السكك الحديدية . اما النظام الشرقى فإنه يكون الـ ٢٣٪ الباقية من الشبكة ، ويسود فيه المقاس الضيق وهو ١,٠٠ متر ، وهنا نجد ان حوالى ٢٠٪ من السلع المنقولة تنقل بواسطة السكة الحديد .

ولقد انشئت كثير من وصلات السكة الحديد - خصوصا فى الكنغو . لكى تربط بين المناطق الصالحة للملاحة فى نهر الكنغو اذا ما اعترضتها الجنادل او الشلالات المائية .

ومن الملاحظ ان خطوط الطرق لم تنشأ الا بعد توصيل خطوط السكك الحديدية فى كثير من مناطق القارة الأفريقية ، ومن اهم تلك الخطوط الاستراتيجية المبكرة خط لورنزو ماركيز فى شرق أفريقيا البرتغالية الى بريتوريا فى الترنسفال (جنوب أفريقيا) وقد انشأه الهولنديون فى عام ١٨٩٥ ، والخط الذى انشأه الانجليز من بريتوريا الى دربان (فى مستعمرة ناتال البريطانية) افتتح فى العام التالى .

وفى عام ١٨٩١ انشئ الخط الحديدى من كاتنجا من جانب الالمان ، كذلك انشئ خط السكة الحديد من ممبسة الى بحيرة فيكتوريا فى عام ١٨٩٦ من جانب بريطانيا . كما انشأت فرنسا خط حديدى من اديس ابابا الى جيبوتى فى عام ١٨٩٧ .

ونلاحظ ان معظم خطوط السكك الحديدية فى أفريقيا المدارية نشأت بعد مؤتمر برلين ٨٤ /١٨٨٥ .

ولقد ذكر ستانلى بحق ان الكنغو لايساوى بنسا واحدا بدون خطوط السكك الحديدية على اساس ان نهر الكنغو وروافده بهما مسافات غير صالحة للملاحة وان السكة الحديد تقوم بالربط بينهم .

وقد ارتبط مشروع خط سكة حديد القاهرة - الكاب بإسم سيسيل رودس حيث بدأ الامتداد فعلا من كيب تون الى كمبرلى فى الشمال عام ١٨٨٥ ثم امتد بتسوانالاند الى بكوانالاند.

(بتسوانا الحالية) ثم امتد بعد ذلك الى روديسيا الجنوبية والشمالية حيث المعادن الغنية المتنوعة وخصوصا النحاس فى زيمبابوى (روديسيا الشمالية سابقا) حيث كان جسر فيكتوريا فولز قد انشئ فى عام ١٩٠٥ وامتد الخط الى منطقة كاتنجا عبر حدود الكنغو ثم الى كوكاما Kukama على نظام نهر الكنغو الصالح للملاحة فى عام ١٩١٨ .

وبعد انتهاء الحرب العالمية الاولى وهزيمة المانيا وانسحابها من شرق أفريقيا وسيطرة بريطانيا عليها امتدت الجهود البريطانية مرة اخرى لتكملة الخط ، وقبل بداية الحرب العالمية الثانية استطاعت شركات السياحة ان تسوق رحلاتها من القاهرة الى الكاب عبر السكة الحديد والطرق والملاحة النهرية .
African Study in tropical develops ، ص١٥٢ وبجانب العوامل السياسية للسيطرة من جانب القوى الاستعمارية على مستعمراتها وذلك لمد خطوط السكك الحديدية ، كانت المعادن اهم جاذب لهذه الخطوط. مثال ذلك منطقة كاسيسى فى شمال غرب اوغندا ، اما المحصولات الزراعية فكانت جاذبيتها اقل لمد هذه الخطوط .

ومن الواضح على خريطة شبكة السكك الحديدية فى منطقة الكوميسا ان الجزء الشمالى الشرقى من كتلة الكوميسا معزول فى شبكة السكك الحديدية

عن بقية شبكة السكة الحديد فى بقية دول الكوميسا ، أقصد الجزء الشرقى والأوسط والجنوبى الأوسط من القارة الإفريقية ، حيث توجد منطقة فراغ فى السكك الحديدية فى جنوب السودان وشمال أوغندا ومنطقة انقطاع أخرى بين سكة حديد إثيوبيا وجيبوتى من ناحية وشبكة شرق إفريقيا وشبكة الشمال الشرقى ، ولذا فإننا سوف نقسم شبكة السكة الحديد الحالية إلى :

١- **فى الشمال الشرقى** حيث تمتد السكك الحديد بين الاسكندرية إلى القاهرة إلى أسوان فى جنوب مصر ثم فجوة بحيرة السد العالى ثم شبكة السودان إلى واو فى جنوب السودان وهنا تحدث الفجوة الفاصلة بين هذه المنطقة ومنطقة شرق إفريقيا وجنوبها ووسطها نظرا لوجود منطقة السدود غير الملائمة لمد السكك الحديدية .

٢- شرق إفريقيا - توجد هنا ثلاثة محاور أساسية كالآتى

الأول : من ميناء ممبسة (كينيا) إلى كاسيسى (شمال غرب أوغندا حيث مناجم النحاس) وقد انشئ فى عام ١٩٠٢ وامتد إلى كيسومو (على بحيرة فكتوريا) وذلك لمنع تجارة الرقيق وكذلك لتطوير المناطق المجاورة للشواطئ الشرقية من بحيرة فكتوريا ثم امتداد بعد ذلك ذلك إلى كمبالا (١٩١٠) ثم إلى كاسيسى (١٩١٣) - وقد قابل إنشاء هذا الخط العديد من الأرتفاعات والانخفاضات (وصل إلى أعلى أرتفاع فى الكمنولث حيث تمبورا Tombora على ارتفاع ٢٧٤٣ متراً (٩٠٠٠ قدم) ، قمة ماو Mau Summnit على أرتفاع ٢٥٣٦ متراً (٨٣٢١ قدما).

الثانى : الخط المركزى فى تنزانيا من دار السلام إلى كميجوما على بحيرة تنجانيقا وموانزا على بحيرة فكتوريا ومبيا Mbeya شمال بحيرة مالاوى.وعلى الرغم من عدم وجود صعوبة فى التضاريس إلا أن هذا الخط لم يجذب السلع

الهامــة لنقلهـــا، حـيث أن جـزءاً واسـعـا من الهـضـبـة فى تنزانيـا لا تنتج سلعـا بأحـجـــام وأوزان كـبـيـرة لتـحـقـيق الهـــدف من إنشـاء خط سـكة حـديد ، وهذا الخط يحمـل السلـــع من نوعيات مختلفة فى الأهمية والتعريفة ، ولذلك فإنه كان هاماً قبل أن تحدث المنافسة من الطرق ، ولهذا فقد استخدم هذا الخط لتنمية المناطق الزراعية التى يمـر بهـا ، حيث تغطى بعض السلع الأخرى ذات التعريفة العالية نفقات نقل السلع الزراعية والصناعية ذات التعريفة المنخفضة ، ومع ذلك فـإن الكثير من السلع ذات التعـريفـة العـاليـة أصـبـحت تنقل الآن على الطرق ، من هنا فـإن هذا الخط الحـديدى أصـبح عـرضـة للخـسـارة ولكن إذا استطاع هـذا الخط منافسـة الطرق فـإنه يمكن أن يتخلص من مسئوليـة الناقل العــام common carrier ورغم ذلك فإن هذا الخط الحديدى فى غاية الأهمية حيث أنه بعد خروجه من دار السـلام يتفـرع إلى فـرعـين يتـجه أحـدهمـا نحـو الشمال الغربى متجها إلى بحيرة تنجانيقا لكى يعبر البحيرة بعد ذلك إلى شبكة الكنغو الديموقراطى ، وهناك وصلة داخل تنزانيا نحو بحيرة فكتوريا ، اما الفرع الثـانى لهذا الخط الرئيسى فـيـتجه إلى شـمـال بحـيـرة مـالاوى - كمـا سـبق أن أوضحنا - متجها إلى زامبيا ومنها غربا إلى انجولا ــــ لوبيتو وبنجويلا) حيث تصـــدير خـــام الحـــديد (خط حـديد بنجــويـلا) أو شـــمـــالا عـــبــــر الكنغـــو الديموقراطى مع النهر حتى ميناء متادى ثم المحيط الاطلنطى وبجواره شمالا يوجد مـيناء كـابندا (تابع لانجـولا) حـيث يصـدر البـتـرول منه (يطلق عليـه خط حديد تازارا Tazara R.W وقد أفتتح عام ١٩٧٥).

٣- جنوب شرق إفريقيا ووسطها

ترتبط خطوط السكك الحديدية هنا ببـعـضـهـا بشكل واضح وكذلك مع شبكة سكك حديد جمهورية جنوب إفريقيا وبتسوانا ، حيث يخرج من ميناء بيرا

فى موزمبيق خط سكة حديد رئيسى متجها ناحية الشمال حتى يلتقى مع الخط الحديدى القادم من ميناء ناكالا Nacala على المحيط الهندى عبر ليلونجوى Lilongwe (عاصمة جمهورية مالاوى) جنوب غرب بحيرة مالاوى . وهناك خطة لوصل هذا الخط بخط تازارا Tazara الموصل إلى دار السلام فى تنزانيا شرقا وإلى لوبيتو وبنجويلا غربا وإلى متادى (وكابندا) فى الشمال الغربى وإلى لفنجستون ، روتنجا Rutenga وبولا وايو فى زمبابوى جنوباً ثم يتصل بعد ذلك بخط بتسوانا ثم جنوب إفريقيا إلى كيبتون.

كذلك يخرج من بيرا خط رئيسى آخر متجها ناحية الغرب والشمال الغربى إلى أن يصل إلى هرارى عاصمة زمبابوى ثم يتجه ناحية الجنوب إلى بولا وايو ويتجه بعد ذلك إلى كيبتون كما سبق أن أشرنا .

والواضح من العرض السابق أن:

١- يوجد ترابط سكة حديد بين مصر والسودان.

٢- إثيوبيا لا يربطها إلا خط سكة حديد واحد مع جيبوتى فقط.

٣- منطقة شرق ووسط وجنوب إفريقيا تربطها شبكة جيدة من السكك الحديدية تطل بها على المحيطين الأطلنطى والهادى.

٤- تتكامل شبكة النقل النهرى مع خطوط السكة الحديد فى الكنغو الديموقراطى.

٥- تتكامل شبكة النقل البحيرى مع خطوط السكة الحديد فى شرق القارة فى كل من كينيا وتنزانيا وأوغندا ومالاوى.

ثانياً : شبكة الطرق Roads

يمكن تفسير بطء انتشار السكك الحديدية جزئيا بسبب الزيادة الضخمة فى عدد الطرق التى أنشئت فى إفريقيا . وتعتبر الطرق وسيلة النقل السريعة والتى لا يربطها اتجاهات معينة مثل السكة الحديد ، ولذلك فقد زاد انتشارها فى العقود الأخيرة ، وقد ساعد ذلك على زيادة عمليات التنمية الاقتصادية فى أماكن مختلفة من القارة ، وأن كانت السكك الحديدية أكثر قدرة وملاءمة على حمل السلع الضخمة ، فإن الطرق أكثر مرونة وسرعة منها.

وتوجد مستويات مختلفة للطرق من قطر إلى آخر وداخل القطر الواحد تبدأ بالطرق الممهدة وتنتهى بالطرق السريعة ذات المواصفات الدولية العالمية High Ways ويعتبر طريق كيبتون - بيربردج Beir - Bridge البالغ طوله ٢٠٠٠ كم من أفضل الطرق الموجودة فى العالم.

وبصفة عامة فإن نظام النقل بالطرق لم ينتشر بشكل واضح إلا حديثا فى فترة الخمسينيات ، حيث كانت السكك الحديدية من قبل ذلك هى النظام السائد لنقل الإنتاج إلى موانئ التصدير التى كانت تبعد مئات عديدة من الكيلومترات خصوصا فى شرق وجنوب إفريقيا.

والأساس الرئيسى لهذه الشبكة من الطرق هو ما أطلق عليها الطريق الشمالى العظيم Great North Road الذى تطور تماما والذى يمكن أن يكون طريقاً سريعاً عبر القارة من القاهرة إلى كيبتون ، حيث أن الطريق جيد ولكن يحتاج إلى تطوير وتحسين فى المسافة بين إرنجا Iringa (تنزانيا) ، كابيرى مبوشى Kapiri Mposhi (زامبيا) حيث أن التوجه السياسى فى زامبيا هو توجيه أعظم جزء من التجارة نحو الشرق إلى دار السلام فى تنزانيا. ومع ذلك فإن طريق كابيرى مبوشى - ميكومى Mikumi لا يمر عبر إقليم إرنجا

الذى ترغب تنزانيا فى تنميته ، وكان هناك برنامج للتطوير لإقامة طريق رئيسى بين تنزانيا - ندولا - زامبيا ، وتوجد وصلة أخرى ضعيفة بين السودان وإثيوبيا.

وتقطع الطريق الشمالى العظيم طرق سريعة من الشرق إلى الغرب فى ثلاث نقاط هى :

١- طريق ممبسة ، أوغندا ، مديرية كيفو إلى كيسنجانى (شرق الكنغو) ثم إلى لاجوس فى نيجيريا وصلا إلى متادى فى غرب الكنغو ويصل طوله ٦٥٠٠ كم موصلا شرق بغرب إفريقيا.

٢- طريق بورسودان / غينيا.

٣- طريق بيرا - لوبيتو (موزمبيق شرقا إلى أنجولا غرباً)

ويعتبر طريق ممبسة - لاجوس أهم الطرق الثلاثة ذات الفائدة الكبيرة للتجارة بين دول منطقة شرق ووسط وغرب القارة الإفريقية ، وكذلك يعتبر طريق ممبسة إلى غرب أوغندا من الطرق الجيدة الهامة عالية المستوى ، ويتصل هذا الطريق القارى الشرقى الغربى مع الطريق الثانى الكبير القادم من الشمال من القاهرة ، الخرطوم كمبالا مع الطريق الجنوبى القادم من كيبتون ، لومباشى ، تكازى ، كاليمى ، يوفورا إلى بوكافو فى شرق الكنغو.

وبصفة عامة فإن طول شبكة الطرق فى دول الكوميسا تبلغ حوالى ٥٦١ ألف كم منها حوالى ٦٤ ألف كم مسفلتة Tarred ، وتتركز طرق النقل الأساسية Transport Corridors بصفة أساسية من الشرق إلى الغرب من الموانى الساحلية إلى الظهير الداخلى ، مع وجود بعض الوصلات القليلة من الشمال إلى الجنوب ، وفيما يلى أهم شبكة الطرق الأساسية :

١- ممبسة - نيروبى - كمبالا - كيجالى - بوجمبورا.

٢- دار السلام - كيجوما - بوجمبورا - كيجالى.

٣- ناكالا - بلانتير - لوزاكا.

٤- مابوتو - بولا وايو - لوزاكا.

٥- مابوتو - لومباشى - لوزاكا.

٦- بيرا - هرارى - لوزاكا.

ويصل عدد أسطول عربات النقل التجارى فى دول الكوميسا حوالى ٦٠٠ ألف عربة معظمها يديره ويمتلكه القطاع الخاص.

أما شبكة حزمة الطرق الأساسية الترانزيت فتشمل على

١- حزمة طرق مابوتو

٢- حزمة طرق بيرا.

٣- حزمة طرق ناكالا.

٤- حزمة طرق تيتى.

٥- حزمة طرق دربان.

٦- حزمة طرق دار السلام.

٧- حزمة طرق مبولونجو npulongo

٨- حزمة طرق ممباسا:

٩- حزمة طرق فالفيس بى.

١٠- حزمة طرق لوبيتو.

١١- حزمة طرق كيسمايو.

١٢- حزمة طرق النيل.

١٣- حزمة طرق مقديشيو.

١٤- حزمة طرق بربرة.

١٥- حزمة طرق جيبوتى.

١٦- حزمة طرق مصوع.

١٧- حزمة طرق بورسودان

١٨- حزمة طرق تاوماسينا Toamasina. (انظر خرائط الطرق)

النقل النهرى والبحيرى

من خلال دراستنا للأنهار نصل إلى أن فائدتها فى نقل السلع والمسافرين محدودة للغاية ، ويرجع هنا إلى عوامل مختلفة منها التغير الموسمى الواضح للغاية فى حجم المياه وضحولتها ، والحواجز الرملية الخطيرة ، والعديد من المندفعات المائية والشلالات ، بالإضافة إلى كتل النباتات المائية الطافية على سطح مياه الأنهار.

ورغم هذه العقبات إلا أن بعض هذه الأنهار وتحمل المسافرين والسلع على طول أجزاء من مجاريها على الأقل مثلا نهر زائير صالح للملاحة حتى ١٤٠ كم فى داخل اليابس ثم يجابه المجرى الشلالات والمندفعات المائية حتى مدينة

ستانلى بول Stanley Pool ومن هنا حتى ستانلى فولز Stan ley falls توجد مسافة صالحة للملاحة النهرية تصل إلى ١٦٠٠ كم ، أما نهر النيل فإنه صالح للملاحة من بحيرة موبوتو(ألبرت) حتى نيمولى على حدود السودان مع أوغندا ، ولكن البواخر الآن غير منتظمة ، وعند نيمولى نلاحظ أن غابات البردى تمنع الملاحة فى النهر حتى جوبا ، ومن هذه النقطة يصبح النهر صالحاً للملاحة طول العام حتى الخرطوم (حوالى ١٣٠٠ كم) ولكن هنا تبدا سلسلة الجنادل والمندفعات المائية حتى بحيرة ناصر حيث تستمر الملاحة حتى القاهرة ثم فى الفرعين حتى دمياط شرقاً ورشيد غرباً.

أما بالنسبة للجزء الجنوبى الأوسط من إفريقيا فيوجد بها نهر الزمبيزى وأهميته ضعيفة فى مجال الملاحة نظراً للمندفعات المائية والشلالات الموجودة به وأهمها شلالات فكتوريا حيث تهبط المياه من ارتفاع ١١٠ مترا إلى هوة سحيقة مكونة رذاذا ضخما من المياه مثل الدخان الصاعد rising smoke ولذلك يسمى محليا باسما Mosi-oa-Tungu . (أى الرعد الدخانى) ، ومع ذلك فإن الأنهار لها فائدة كبيرة فى نقل كتل الأخشاب عن طريق التعويم حتى تصل الى مناشر الاخشاب او مؤانئ التصدير.

أما بالنسبة للبحيرات فتقوم بدور كبير لربط المناطق المجاورة لها بالمواصلات البرية (الطرق والسكك الحديدية) ثم البحرية ، وهناك خدمة منتظمة فى بحيرات فكتوريا وتنجانيقا ومالاوى وبحيرة ناصر فى الشمال.

وإذا نظرنا نظرة إجمالية على النقل النهرى والبحيرى فإن الاتجاه الحديث يميل إلى التركيز المكانى Spatial Concent-ration حيث أصبحت اقتصاديات المواد الخام الضخمة هى الغالبة ، ويبدو هذا واضحا على وجه الخصوص فى شرق إفريقيا ، فالبواخر التى كانت تمخز عباب بحيرتى كيوجا

وألبرت (موبوتو) وأجزاء من نهر النيل فى أوغندا قد تقلصت وحلت محلها خطوط السكك الحديدية والطرق الجيدة ، ولذلك فإن الموانئ الصغيرة على شواطئ بحيرة فكتوريا قد أغلقت أمام الموانئ الرئيسية على البحيرة ، بعد ان تحسنت فيها الخدمة خصوصا بعد أدخال نظام قطارات المعدية Train Ferries التى يمكن أن تنقل البضائع والمسافرين بين كينيا وأوغندا وتنزانيا دون تأخير أو تحطيم السلع المنقولة كما كان يحدث فى الماضى بسبب إعادة الشحن.

ويمكن أن يقدم النقل المائى الداخلى لدول الكوميسا خدمة هامة ورخيصة خصوصا بالنسبة للخامات الضخمة مثل الحديد والبوكسيت وكذلك المحصولات الزراعية المنتجة وبالتالى يساهم النقل النهرى والبحرى فى التنمية الاقتصادية فى دول الكوميسا فى إقامة تكامل اقتصادى فيما بينها.

النقل الجوى

لقد حقق النقل الجوى توسعاً كبيراً فى العقود الأخيرة فى القارة الإفريقية وأنشات كثير من الدول الإفريقية شركات طيران وطنية وذلك لنقل المسافرين والسلع ذات التعريفة المرتفعة - (ما خف وزنه وغلا ثمنه) وكذلك أنشات المطارات الدولية ، والمحلية ، وبجانب الأسباب الاقتصادية التجارية كانت هناك أيضا أسباب سياسية ، لربط أجزاء الدولة ، خصوصا ذات المساحة الشاسعة.

ويخدم دول منطقة الكوميسا الكثير من شركات الطيران العالمية الأجنبية والمحلية ، ومن أهم هذه الشركات شركة مصر للطيران التى تخدم معظم دول منطقة الكوميسا ، ويمكن أن تساهم خطوط الطيران المنتظمة فى إقامة تكامل اقتصادى بين دول الكوميسا عن طريق نقل السلع والمسافرين بين دول المنظمة وفقا لنظام المزايا النسبية لكل دولة.(انظر الخريطة) .

تعتبر هذه الوسيلة من أهم وسائل النقل فى القارة الإفريقية لأنها رخيصة نسبيا وكذلك فإنها يمكن أن تقوم بنقل السلع ذات الأحجام المختلفة ، الضخمة ، الصلبة أو السائلة - عن طريق نظام الحاويات ، ويساعد على ذلك فى دول الكوميسا أنها تطل على مسطحات مائية مفتوحة مثل المحيطين الاطلنطى والهندى ، أو شبه مفتوحة ، مثل البحرين الأحمر والمتوسط.

وتوجد على هذه المسطحات المائية مجموعة كبيرة من الموانئ الهامة متمثلة فى الاسكندرية ودمياط الجديدة والسويس وبورسودان ومصوع وممبسة ودار السلام ، بيرا ، مابوتو ، ولوبيتو، وكابندا.

وقد بدأت مصر أخيراً فى تسيير خطوط ملاحية منتظمة مع دول الكوميسا لنقل السلع على وجه الخصوص.

ولكن نلاحظ بصفة عامة على الموانئ الإفريقية أنها تعانى من الاحتقان وتكدس السلع المصدرة او المستوردة عن طريقها ، ويرجع ذلك إما إلى عدم وجود التسهيلات اللازمة فى هذه الموانئ ، أو ضيق سعة الموانئ نفسها من حيث الأرصفة الصالحة للرسو عليها ، هذا بجانب عدم وجود وسائل المواصلات والنقل المطلوبة واللازمة لنقل هذه البضائع نحو الداخل ، فضلا عن الروتين الضارب أطنابه فى إدارة هذه الموانئ .

ويساهم النقل البحرى بحوالى ٩٧٪ من السلع المنقولة من وإلى دول الكوميسا ومن هذه السلع حوالى ٩٦٪ مننقولة على سفن أجنبية أما الـ ٤٪ الباقية فإنها منقولة على سفن مملوكة لدول الكوميسا.

ويتكون الأسطول التجارى لدول الكوميسا من حوالى ٦٠ سفينة حمولتها الدنيـا الكليـة dead weight (٢٤٠) ألف طن ، ومـعظم هذه السـفن قـديم ولا يستطيع أن ينافس بنجاح السفن الأجنبية الحديثة.

مـرفق مع هذا حـركـة الشـحن من حـيث المصـدر والانتـهـاء وكذلك السلع المستوردة ، وحركة نقل السوائل فى موانئ دول الكوميسا والمواد الصلبة.

وبالاتفاق والتنسيق مع بـرنامج (أونكتاد) أعـد بـرنامج لتحديث العمل فى موانئ دول الكوميسا لتحسين الخدمات فيها بنظام الكمبيوتر ونظام المعلومات لحـركـة السـحب للسلع والأجهـزة من الموانئ باسـتـخـدام النظم الحـديثـة وفقـا لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) على أن يطبق كمرحلة أولى فى دول بوروندى ، كـينيا ، رواندا ، تنزانيـا ، وأوغندا وزامـبـيـا . وكـان التـمـويل عن طـريق الاتحـاد الأوروبى ، أمـا المرحلة الثـانيـة فـسـوف تكون فى جـيـبـوتى ، إريتريا ، إثيوبيا ، مـالاوى ، موريشـيـوس ، مـوزمـبـيق ، زائيـر ، زمـبـابوى ، ويتكفل بذلك أيضا الاتحاد الأوروبى.

قناة السويس

تلعب دوراً حيوى كهمزة وصل بين البحـرين المتوسط والأحمـر وكذلك بين العالم القديم والحديث ، وقد أفتتحت عـام ١٨٦٩ ويبلغ طولها الآن حوالى ١٩٠ كم وطول الأجزاء المزدوجة ٧٨ كم وعمق القـاع ٢١ مـتـراً وأقصى غـاطس للسـفن فيها للعابرة ٥٨ قدما وأقصى حمولة لها ١٩٥ ألف طن ساكن.

وقـد مـر بالقـنـاة حـوالى ٦% من تجـارة العـالـم المنقـولـة بحـراً فى عـام ١٩٩٩ - وعـبـر القناة فـى الاتجـاهـين ١٣٤٩٠ سـفـينة عـام ١٩٩٩ . ومجموع الحمولة الصافية فى نفس العام ٣٨٥ مليون طن ورفعت أعلام سفن عابرة للقناة ٩٦ دولة.

مرفق مع هذا إحصاءات متنوعة عن حركة النقل فى القناة

خطوط الأنابيب

تعتبر شكلا جديداً من أشكال النقل فى إفريقيا حيث تعتبر أكثر الوسائل الاقتصادية لنقل السوائل والغازات عندما تكون الأحجام ضخمة والمسافة كبيرة ، وتستخدم لنقل البترول الخام أو المكرر والمشتقات ومن أهم خطوط الانابيب فى منطقة الكوميسا :

١- خط تازامـا الذى يبلغ طوله ١٧٠٠ كم ويربط بين دار السـلام على ساحل المحيط الهندى مع ندولا Ndola فى زامبيا حيث يعبر هذا الخط ١٥ نهراً ويتسلق المرتفعات ويمر بالغابات ويستطيع أن ينقل ٤٥٠ الف طن من منتجات البترول سنويا يمكن أن تزيد إلى ٦٤٦ ألف طن عن طريق أنشاء محطة ضخ إضافية . وبعد إنشاء معمل تكرير فى ندولا سيتحول الخط لنقل البترول الخام إليه.

٢- خط سوميد من العين السخنة بالسويس إلى غرب الاسكندرية بطول ٣٣٨ كم ، وسعته ٦٠ مليون طن سنويا ، وذلك من أجل خدمة الناقلات العملاقة التى تصب فى بدايته أو تأخذ من نهايته ، وبذلك يوفر رحلة طويلة لهذه الناقلات العملاقة من الشرق الأوسط إلى أوربا أو عن طريق رأس الرجاء الصالح.

وبجانب هذين الخطين الكبيرين توجد خطوط أخرى لنقل الغاز والبترول أو منتجاته داخل بعض دول الكوميسا.

ولا شك أن هذه الوسيلة لها أهمية ضخمة لتوفير الجهد والمال بدلا من النقل عن طريق الصهاريج على العربات الضخمة أو قطارات السكك الحديدية لأن كلا منهما (الطريق + السكة الحديد) يحتاج إلى صيانة مستمرة.

ولهذه الوسيلة أهمية ضخمة للدول الحبيسة لأنها تعوضها عن موقعها الـداخلى كـمـا أن الانـابيب أكثـر امـاناً وتدفـقـا بيسـر وسـهـولة مـع تحـاشى انجـراف الطرق أو السكة الحـديد نتـيـجـة للامـطار الغـزيرة ، كـمـا أن خط الأنابيب يختـرق الغابات والجبال والمستنقعات ومناطق الأوبئة بطريقة أسهل من طرق النقل الأخرى.

الخلاصة

لا شك أن إنشاء تجمع الكوميسا فى شرق ووسط وجنوب القارة الأفريقية، يعتبر من العلامات البارزة فى مسار حركة الوحدة الاقتصادية الأفريقية وفقا لإعلان أبوجا ، لأن وجود تجمع الكوميسا فى هذه المنطقة من أفريقيا ، إضافة إلى تجمع «الإيكواس» فى غرب أفريقيا ، وتجمع «السادك» فى جنوب القارة ، والاتحاد المغاربى فى شمال القارة ، مع وجود إمكانية لقيام تعاون بين هذه التجمعات الأربعة يمكن أن يذلل العقبات أمام تكوين السوق الأفريقية المشتركة .

ومن ناحية أخرى ، وفيما يتعلق بالنقل فى دول تجمع الكوميسا فإننا نلاحظ الملاحظات الآتية :

١- نقص الشبكة اللازمة للنقل فى دول التجمع حيث توجد فى خطوط السكك الحديدية من أجل الربط بين مناطق الإنتاج وتركز السكان والعمران فى دول التجمع .

٢- اختلاف مقاسات السكك الحديدية بين خطوط الشبكة المنقوصة ، وبالتالى عدم تحقيق الفائدة المرجوة من وجودها حتى مع فرص اكتمالها .

٣- كذلك الحال بالنسبة لشبكة الطرق ، حيث أن معظمها تنقصه الكفاءة والجودة وعدم الصيانة ، كما أن الطرق القارية عبر القارة قليلة جدا ، كما سبق أن أشرنا ، وبالتالى فإن هذا يحتاج إلى وضع خطة لتوصيل خطوط الطرق بين دول التجمع - الخطوة الأولى - ثم بعد ذلك مع الدول الأفريقية الأخرى المجاورة ، لأنه ليس المقصود من التجمع هو إغلاق الأبواب على نفسه تجاريا وإنما الانفتاح «الموحد» لدول التجمع على دول القارة الأخرى ، والعالم الخارجى أيضا .

٤- تمثل الأنهار الأفريقية شرايين هامة للنقل ، بين دول التجمع ، ولكن لسلع معينة ذات أحجام كبيرة ، ولا تتعرض للتلف خلال فترة النقل الطويلة وإن كانت رخيصة .

٥- نظراً لإطلال دول التجمع على بحار مفتوحة ، فإنها بذلك تحقق لنفسها ميزة نسبية عالية للتجارة فيما بينها ، ومع غيرها من دول القارة ، والعالم ، إلا أن الأسطول البحرى لهذه الدول ضعيف من حيث العدد والكفاءة ، وبالتالى فإن إقامة تكامل اقتصادى وهو منطقة تجارة حرة (أكتوبر ٢٠٠٠) يحتاج إلى حل هذه المشكلة ، إما بتكوين أسطول جديد متطور أو تأجير السفن والحاويات الملائمة للسلع المختلفة ، ويرتبط بالأسطول البحرى الموانئ الموجودة فى دول المنطقة حيث يتصف معظمها بعدم وجود التسهيلات اللازمة أو ضعفها ، الأمر الذى يضع على عاتق هذه الدول مهمة تحديث هذه الموانئ بالمعدات والتجهيزات اللازمة ، وكذلك الإدارة الحديثة .

٦- تعتبر وسيلة النقل بالأنابيب من أهم الوسائل وأسرعها ، ولكنها تحتاج إلى صيانة مستمرة وملاحظة ومتابعة ، خصوصا فى ظل المساحات الشاسعة التى توجد بين مناطق العمران المدن فى هذه الدول ، وصعوبة التضاريس والمناخ والغابات فى كثير من دول التجمع ، ويحتاج الأمر كذلك إلى وضع خطة بين هذه الدول لمد خطوط الأنابيب اللازمة لنقل السلع (خصوصا السائلة) التى تحتاج إليها هذه الدول .

٧- أما بالنسبة للنقل الجوى فإنه يحتاج إلى عناية خاصة ، نظراً لقلة عدد طائرات الأسطول الجوى التجارى وقدمها وعدم وجود التسهيلات الملائمة فى كثير من مطارات الدول الأفريقية ، مع أهمية تكوين شركة طيران خاصة بدول التجمع فى إطار الاتحاد الأفريقى للنقل الجوى (أفر) الذى أنشئ فى عام ١٩٨٦ ويضم فى عضويته الآن ٣٤ شركة أفريقية ، مع تنفيذ إعلان «ياموسكى» وهى مدينة فى كوت

ديفوار ، حيث أجتمع وزراء النقل الأفارقة عام ١٩٨٨ وأصدروا إعلانا يقضى بوضع استراتيجية أفريقية لتحرير النقل الجوى الأفريقى على ثلاث مراحل كان المفروض أن تنتهى فى عام ١٩٩٦ بتكوين شركة طيران أفريقى موحدة ، ولكن ذلك لم يتم حتى الأن، رغم الأهمية المتزايدة لوجود هذه الشركة حتى تستطيع أن تنافس الخطوط الجوية غير الأفريقية، على الأقل فى إطار الخطوط الأفريقية .

٨- أما بالنسبة لمصر فإنها تعتبر من أهم دول التجمع بالنسبة لشبكة النقل فى داخلها ولكن ينقصها شبكة نقل جيد مع هذه الدول ، وخصوصا النقل البحرى والجوى . وكذلك فإن مصر تقوم بعدد من المشروعات ذات الأهمية لهذا الموضوع من أهمها إنشاد ميناء السخنة على خليج السويس لكى يكون همزة وصل بين مصر وأوروبا من ناحية وشرق ووسط أفريقيا ودول المحيط الهندى من ناحية أخرى مع إقامة منطقة اقتصادية مجاورة للميناء لإقامة تجمع صناعات ثقيلة للمنتجات الأساسية مثل البترول والبتروكيماويات والأسمدة ، مع استخدام التقنية العالية فى إدارة الميناء الجديد الذى تنتهى المرحلة الأولى منه هذا العام (٢٥ كم٢) وسوف يكون له القدرة على جذب الأنشطة التجارية للمنطقة بالتعاون مع موانئ البحر الأحمر وشرق أفريقيا ، ولكن ينبغى دعم الأسطول البحرى المصرى الذى تقادم وأصبح ٧٣٪ من وحداته غير قادرة على العمل ، مع ملاحظة أن الميناء الجديد ليس منافسا لقناة السويس أو ميناء الادبية الذى تحدده قيود منها ضيق المساحات المجاورة وقلة أعماقه وارتباطه بنظام القوافل المارة بقناة السويس والتى تعوق حركة سفن الحاويات ، كما أن هذا الميناء لا يمثل أى إزدواجية مع ميناء السويس القريب حيث أن الموانى المصرية وصلت إلى درجة التشبع ، فى حين أن المطلوب ألا تتداول الموانى فى العالم أكثر من ٧٠ إلى ٧٥٪ من طاقتها حتى تستطيع السفينة أن تأخذ فرصتها فى الصيانة ، مع عمل صيانة سنوية للأرضية ، ومن خلال الإدارة الجيدة للقيام بخدمات «اللوجستيك» تصبح الميناء فى غاية الأهمية حيث أن التنظيم للبضائع والشحن والتفريغ تعتبر من الأعمال الناجحة إذا كانت الإدارة جيدة .

أما بالنسبة للأسطول الجوى فإن مصر تعمل على تحديث هذا الأسطول بصفة مستمرة ولكن لابد وأن يكون فى إطار تكوين شركة على مستوى التجمع من خلال الشركة الأفريقية العامة (أفرا) .

٩- إن إقامة المعارض للمنتجات المصرية فى دول التجمع بصفة خاصة والدول الأفريقية بصفة عامة يؤدى إلى عقد الصفقات التجارية وتصريف السلع المصرية فى هذه الدول ، كذلك فإن نشاط مركز دعم الصادرات المصرية يمكن أن يساعد فى هذا الاتجاه ، ومن ناحية أخرى ، فإن إنشاد (اتحاد النقل المصرى) ليمتد الذى تكون من مجموعة سويفت واتحاد النقل فى ديسمبر ١٩٩٨ كشركة للنقل الجوى والمحيطى يمكن أن يساهم مساهمة كبيرة فى لتوطيد العلاقات التجارية بين دول التجمع ، حيث يوجد لهذا الاتحاد ٤٠٠ مكتب فى أكثر من ١٣٢ دولة فى العالم تقدم الخدمات اللوجستية ، كذلك فإن شركة الشحن البحرى للبحر المتوسط المصرية M.S.C خصصت جزءاً من نشاطها للشحن إلى موانئ ممبسة ، وچيبوتى ، دار السلام ، بور سودان ، بورت إليزابث ، دربان ، بورت لويس فى شرق أفريقيا ، وكذلك انشات مكتبا لها فى بورسعيد بجانب مكتبها فى الإسكندرية والقاهرة ، خصوصا بعد أن أصبحت مصر عضوا فى تجمع الكوميسا ، هذا بجانب وجود شركات لتسويق الصادرات المصرية المختلفة إلى شرق أفريقيا منها شركة South to South .

مواصلات واتصالات الكوميسا
شبكة طرق الكوميسا

المسلسل	المسلك	المسافة بالكم
١	بييرا - بوجومبورا	٢٧١١
٢	بييرا - دار السلام	١٩٩٠
٣	بييرا - دربان	١٣٤٠
٤	بييرا - جابورون	٤٧٤٠
٥	بييرا - هراري	٥٣٨
٦	بييرا - جواهانسبرج	١٧٧٦
٧	بييرا - كامبالا	٣٥١٨
٨	بييرا - كيجالى	٢٩٩٦
٩	بييرا - ليلونجوى	٩٤٩
١٠	بييرا - لومباشى	١٥٦١
١١	بييرا - لوساكا	١١٦
١٢	بييرا - مابوتو	٩٣٠
١٣	بييرا - ممبسه	٢١٧٠
١٤	بييرا - ناكالا	١٠٢٥
١٥	بييرا - نيروبى	٣٨٤٧
١٦	بييرا - ندولا	١٣٣٩
١٧	بييرا - كاتنجا	٢٠٩٠
١٨	بوجومبورا - دار السلام	١٦٧٤
١٩	بوجومبورا - دربان	٤١٧٥
٢٠	بوجومبورا - جابورون	٣١٤٦
٢١	بوجومبورا - جوهانسبرج	٣٥٦٤
٢٢	بوجومبورا - كامبالا	٨٠٧
٢٣	بوجومبورا - كيجالى	٢٨٥
٢٤	بوجومبورا - لومباشى	٢٤٥٠
٢٥	بوجومبورا - لوساكا	١٨٥١
٢٦	بوجومبورا - لوساكا	١٦٩٥

٢٧	بوجومبورا - مابوتو	٣٢٨٣
٢٨	بوجومبورا - ممبسه	١٩٩٥
٢٩	بوجومبورا - كالا	٣٥١٦
٣٠	بوجومبورا - نيروبى	١٤٧٠
٣١	بوجومبورا - ندولا	١٦٠٦
٣٢	بوجومبورا - تنجا	١٨٣٤
٣٣	دار السلام - دربان	٣٠٥٥
٣٤	دار السلام - جابورون	٣٥٨٥
٣٥	دار السلام - هرارى	٢٦٢٢
٣٦	دار السلام - جوهانسبرج	٤٠٠٤
٣٧	دار السلام - كامبالا	١٦٣٢
٣٨	دار السلام - كيجالى	١٥٠٢
٣٩	دار السلام - ليلونجوى	١٩١٣
٤٠	دار السلام - لومباشى	٢٢٩٠
٤١	دار السلام - لوساكا	٢١٣٤
٤٢	دار السلام - مابوتو	٢٧١٠
٤٣	دار السلام - ممبسه	٤٤٧
٤٤	دار السلام - ناكالا	٩٧٠
٤٥	دار السلام - نيروبى	٩١٥
٤٦	دار السلام - ندولا	٢٠٤٥
٤٧	دار السلام - كاتنجا	٢٨٣
٤٨	دار السلام - جابورون	٩٧٠
٤٩	دربان - هرارى	١٧٤٧
٥٠	دربان - جوهانسبرج	٦١٠
٥١	دربان - كامبالا	٤٩٨٢
٥٢	دربان - كيجالى	٤٤٦٠
٥٣	دربان - ليلونجوى	٣٢٢٩
٥٤	دربان - لومباشى	٩٠٢٥
٥٥	دربان - لوساكا	٢٤٨٠
٥٦	دربان - مابوتو	٦١٠
٥٧	دربان - ممبسه	٣٣١٥

٥٨	دربان ـ ناكالا	٢٢١٠
٥٩	دربان ـ نيروبى	٥٣١١
٦٠	دربان ـ ندولا	٢٨٠٣
٦١	دربان ـ كاتنجا	٣٢٢٥
٦٢	جابورون ـ هرارى	١٠٦٢
٦٣	جابورون ـ جوهانسبزج	٣٦٠
٦٤	جابورون ـ كامبالا	٣٩٥٣
٦٥	جابورون ـ كيجالى	٣٤٣١
٦٦	جابورون ـ ليلونجوى	٢٢٠٠
٦٧	جابورون ـ لوماشى	١٩٩٦
٦٨	جابورون ـ لوساكا	١٤٥١
٦٩	جابورون ـ مابوتو	٩٣١
٧٠	جابورون ـ ممبسه	٣٩٠٩
٧١	جابورون ـ ناكالا	٢٥٠٩
٧٢	جابورون ـ نيروبى	٤٢٨٢
٧٣	جابورون ـ ندولا	١٧٧٤
٧٤	جابورون ـ كاتنجا	٣٧٤٥
٧٥	هرارى ـ جوهانسبرج	١١٣٧
٧٦	هرارى ـ كامبالا	٢٩٩٠
٧٧	هرارى ـ كيجالى	٢٤٦٨
٧٨	هرارى ـ ليلونجرى	١٢٣٧
٧٩	هرارى ـ لومباشى	١٠٣٣
٨٠	هرارى ـ لوساكا	٤٨٨
٨١	هرارى ـ مابوتو	١١٠٠
٨٢	هرارى ـ ممبسه	٢٩٤٦
٨٣	هرارى ـ ناكالا	٢٤٣٨
٨٤	هرارى ـ نيروبى	٣٣١٩
٨٥	هرارى ـ ندولا	٨١١
٨٦	هرارى ـ كاتنجا	٢٧٨٢
٨٧	جوهانسبرج ـ كامبالا	٤١٢٧
٨٨	جوهانسبرج ـ كيجالى	٣٨٥٠

٨٩	جوهانسبرج - ليلونحوى	٢٦١٩
٩٠	جوهانسبرج - لومباشى	٢٤١٥
٩١	جوهانسبرج - لوساكا	١٨٧٠
٩٢	جوهانسبرج - مابوتو	٥٧١
٩٣	جوهانسبرج - ممباسا	٤٣٢٨
٩٤	جوهانسبرج - ناكالا	٢٥٨٤
٩٥	جوهانسبرج - نيروبى	٤٨١٣
٩٦	جوهانسبرج - ندولا	٢١٩٣
٩٧	جوهانسبرج - كاتنجا	٤٢٨٧
٩٨	كامبالا - كيجالى	٥٢٢
٩٩	كامبالا - ليلونجوى	٣٢٥٧
١٠٠	كامبالا - لومباشى	٢٦٥٨
١٠١	كامبالا - لوساكا	٥٢٠٢
١٠٢	كامبالا - مابوتو	٤٠٩٠
١٠٣	كامبالا - ممبسه	١١٤٥
١٠٤	كامبالا - ناكالا	٤٣٢٣
١٠٥	كامبالا - نيروبى	٦٦٣
١٠٦	كامبالا - ندولا	٢٤١٣
١٠٧	كامبالا - تنجا	١٣٩٠
١٠٨	كيجالى - ليلونجرى	٢٧٣٥
١٠٩	كيجالى - لومباشى	٢١٣٦
١١٠	كيجالى - لوساكا	١٩٨٠
١١١	كيجالى - مابوتو	٣٥٦٨
١١٢	كيجالى - ممبسه	١٦٧٠
١١٣	كيجالى - ناكالا	٣٨٠٤
١١٤	كيجالى - نيروبى	١١٨٥
١١٥	كيجالى - ندولا	١٨٩١
١١٦	كيجالى - كاتنجا	١٧٨٥
١١٧	ليلونجوى - لومباشى	١٢٩٤
١١٨	ليلونجوى - لوساكا	٧٤٩
١١٩	ليلونجوى - مابوتو	١٩٠١
١٢٠	ليلونجوى - ممبسه	٢٣٦٠

١٢١	ليلونجوى ـ ناكالا	٨٦٠
١٢٢	ليلونجوى ـ نيروبى	٢٧٢٦
١٢٣	ليلونجوى ـ ندولا	١٠٧٢
١٢٤	ليلونجوى ـ طنجة	٢٠٥٠
١٢٥	لومباشى ـ لوساكا	٥٤٥
١٢٦	لومباشى ـ مابوتو	٢١٣٣
١٢٧	لومباشى ـ ممبسه	٢٦١٤
١٢٨	لوبوماشى ـ ناكالا	٢٤٩٥
١٢٩	لومباشى ـ نيروبى	٢٩٨٧
١٣٠	لومباشى ـ ندولا	٢٤٥
١٣١	لومباشى ـ كاتنجا	٢٤٥٠
١٣٢	لوساكا ـ مابوتو	١٥٨٨
١٣٣	لوساكا ـ ممبسه	٢٤٥٨
١٣٤	لوساكا ـ ناكالا	١٩٥٠
١٣٥	لوساكا ـ نيروبى	٢٨٣١
١٣٦	لوساكا ـ ندولا	٣٢٣
١٣٧	لوساكا ـ كاتنجا	٢٢٩٤
١٣٨	مابوتو ـ ممبسه	٢٩٠٥
١٣٩	مابوتو ـ ناكالا	١٩٧٣
١٤٠	مابوتو ـ نيروبى	١٨١٩
١٤١	مابوتو ـ ندولا	١٠٣٩
١٤٢	مابوتو ـ كاتنجا	١١٦٦
١٤٣	ممبسه ـ ناكالا	١٢٣٠
١٤٤	ممبسه ـ نيروبى	٤٨٥
١٤٥	ممبسه ـ نيروبى	٢٣٦٩
١٤٦	ممبسه ـ كاتنجا	١٦٤
١٤٧	ناكالا ـ نيروبى	١٧١٥
١٤٨	ناكالا ـ ندولا	٢٢٧٣
١٤٩	ناكالا ـ كاتنجا	١١٦٠
١٥٠	نيروبى ـ ندولا	٢٧٤٢
١٥١	نيروبى ـ كاتنجا	٧٢٧
١٥٢	ندولا ـ كاتنجا	٢٢٠٥

RAILWAY TRACKS IN COMESA

اطول السكك الحديدية ومقاستها في دول الكوميسا

COMESA COUNTRIES		GAUGE 1.0	GAUGE 1.067	TRACK (KM)	COMES COUNTRIES WITHOUT RAILWAYS	
Angola	أنجولا		X	2.776	Burundi	بوروندى
Botswana*	بتسوانا		X	627	Comoros +	جزر القمر
Djibouti	جيبوتى	X		1.088	Lesotho	ليسوثو
Ethiopia	اثيوبيا	X		N/A	Mauritius +	موريشيس
Kenya	كينيا	X		2.050	Rwanda	رواندا
Malawi	ملاوى		X	853	Somalia	الصومال
Mozambique	موزمبيق		X	3.600		
Namibia	ناميبيا		X	N/A		
Sudan	السودان		X	N/A		
Swaziland	سوازيلاند		X	240		
Tanzania	تنزانيا	X	X	2.580		
Uganda	أوغندا	X		1.253		
Zambia	زامبيا		X	1.260		
Zimbabwe	زيمبابوى		X	3.374		
RD Congo	جمهورية الكونغو الديمقراطية					

* Countries eligible for membership in COMESA دول مؤهلة لعضوية الكوميسا

+ Island Countries الدول الجزرية

ملحوظة : انسحبت تنزانيا من المجموعة فى عام ٢٠٠٠ وانضمت مصر إلى المجموعة فى عام ١٩٩٩ .

RAILWAY TRACKS IN COMESA

The COMESA railway network consists of 28.510 KM of railway lines, which is split between two major railway systems, one in the southern region, and one in the eastern region. The southern system accounts for 77% of the network and has a standard gauge of 1.067. In this \ region, approximately 80% of the goods being traded are transported by rail.

The eastern system account for the remaining 23% of the network and has a narrower gauge of 1.0. About 20% of the goods being net work and has a narrower gauge of 1.o. About 2o% of the goods being transported in this region are carried by rail.

طرق لسكك الحديد فى الكوميسا :

تتكون شبكة سكة حديد الكوميسا من ٢٨٥١٠ كم وتتقسم إلى نظامين رئيسيين أحداهما فى الجزء الجنوبى والآخر فى الجزء الشرقى ويكون النظام الجنوبى ٧٧٪ من طول شبكة السكك الحديدية بمقاس ١,٠٦٧ متر وفى هذا الجزء الجنوبى ينقل حوالى ٨٠٪ من السلع عن طريق السكك الحديدية.

أما بالنسبة للنظام الشرقى فإنه يكون ٢٣٪ من الشبكة ومقاس أكثر ضيقاً من الأخرى حيث أنه ١ متر ينقل على شبكة هذا الجزء حوالى ٢٠٪ من السلع داخل هذا الإقليم.

COMISA Transport & Communications
RAILWAY TRACKS IN COMESA: FACILITIES 1995

منظمات السكك الحديدية فى دول الكوميسا : تسهيلات ١٩٩٥

FACILTY التسهيلات		KENYA RAIL WAYS سكك حديد كينيا	TANZANIA RAIL WAYS سكك حديد تنزانيا	TAZARA RAIL WAYS (1993/94) سكك حديد تازارا	UGANDA RAIL WAYS سكك حديد أوغندا
Locomotives					
Diesel Electric	كهرباء ديزل	82	86	0	0
Diesel Hudraulic	ديزل كهرو مائى	116	34	0	0
Others	آخر	0	0	86	59
TOTAL	إجمالى	198	120	86	59
Rolling Stock					
A: Passenger		235	100		70
First Class	درجة أولى	46			0
Second Class	درجة ثانية	74	0		0
Third Class	درجة ثالثة	111	0		0
Composite		4	0		0
B: Restaurant & Buffet	مطاعم وبوفيهات	23	10		0
Restaurant car	عربة مطاعم	10	0		4
Buffet	عربات بوفيه	13	0		0
C: Departmental	جزئى	207	0		0
Inspection coaches	المفتشون	78	5		0
Staff labour van	العمالة	39	0		0
Caboose coaches	المطابخ	90	0		0
D:Brake & Inggage vans	مراوح وأمتعه	114	13		9
E: Others	أخرى	0	0		20
TOTAL	اجمالى	585	128		0
Goods Stock					0
E: Covered (Goods)	بضائع	3.181	1.080		866
F: Oil tanks (Black)	زيت أسود	212	274		203
G: Oil tanks (white)	زيت أبيض	269	0		0
H: Refrigerated Cool	بردات	56	1		0
I: Livestock	انتاج حيوانى	268	95		20
K: Open high sided	عربات مفتوحة	633	331		314
L: Open low sided	جوانب عالية	989	340		0
M: Departmental		314	0		0
N: Special user	الإدارى	486	0		0
O: Ballast	الصابوره	0	75		51
P: phosphate	فوسفات	0	50		
TOTAL	الإجمالى	6.408	2.246		

المراجع العربية

١ - د السعيد بدوى - النقل فى أفريقيا - المشكلات والحلول .

٢ - الناشرون العرب الافارقة، اطرقو يفتح لكم (افريقيا هى السمومى ملف أفريقى ، القاهرة ١٩٩٩).

٣ - الهيئة العامة للاستعلامات، سلسلة دراسات دولية (١٧) الأبعاد الاقتصادية لانضمام مصر للكوميسا، ١٩٩٨، القاهرة.

٤ - أنتونى سليلى - ترجمة ابراهيم رزقانة - الجغرافيا الاجتماعية لأفريقيا - القرن الأفريقى ص ٢٢، وادى النيل ص ٢٤٣.

٥ - أحمد نجم الدين فليجة - أفريقيا دراسة عامة واقليمية - الفصل ١٦ دول شرق أفريقيا وأثيوبياص ٤١٥ - ٤٧٠.

٦ - جمال الدين الديناصورى - أفريقيا واستراليا ج ٢ من جغرافية العالم والباب السابع - شرق أفريقيا ص ٤٩٣ - ص ٥٤١.

٧ - محمود أبو العنين ، العلاقات السياسية بين مصر ودول الكوميسا، مجلة أفاق أفريقية السنة الأولى ١٩٩٩ القاهرة .

٨ - محمد عبد الغنى سعودى - أفريقيا - دراسة فى شخصية القارة وشخصية الاقاليم .

٩ - عبد العزيز كامل - دراسات فى أفريقيا المعاصرة - الفصل الثالث الروابط الحضارية بين مصر الفرعونية وشرق أفريقيا ص ٥٨.

١٠ - هيئة قناة السويس السنوية، ١٩٩٩، مصر.

المراجع الإنجليزية

1- Hormby Newtom - Africa - Eats - Africa p.

2- http: WWW. Comesa. Int /industry/indysprthtm comesa commerce & industry.

3 - http: WWW comesa. Int/ trad bkgd.

4 - Midred Mulenga; Business moves more freely in Comesa.

5 - htm, Comesa trade & Customs.

6 - Sheraton. H; 2000, the Frist African trade Cathering coureye on Africa, Lotus Ballroom.

RAILWAY TRACKS IN COMESA

The COMESA railway netway network consists of 28. 510 KM of railway lines, which is split between two major railway systems, one in the southern region region, and one in the eastern region. The-southern system accounts for 77% of the network and has a standard gauge of 1. o67. In this/ region, approximately 80% of the goods being traded are transported by rail.

The eastern system accounts for the remaining 23% of the network and has a narrower gauge of 1.o. About 20% of the goods being tranported in this region are carried by rail.

طرق لسكة الحديد فى الكوميسا

تتكون شبكة سكة حديد الكوميسا من ٢٨٥١٠ كم وتتقسم إلى نظامين رئيسيين أحداهما فى الجزء الجنوبى والآخر فى الجزء الشرقى من القارة ويكون النظام الجنوبى حوالى ٧٧٪ من طول شبكة السكك الحديدية بمقاس ١,٠٦٧ متر وفى هذا الجزء الجنوبى ينقل حوالى ٨٠ ٪ من السلع عن طريق السكك الحديدية.

أما بالنسبة للنظام الشرقى فإنه يكون ٢٣٪ من الشبكة ومقاس أكثر ضيقا من الأخرى حيث أنه ١ متر ينقل على هذا الجزء حوالى ٢٠٪ من السلع داخل هذا الإقليم.

حواشى البحث

حواشى البحث

١- السعيد البدوى - النقل فى أفريقيا - المشكلات والحلول - مكتبة الانجلو المصرية .

2- The frist African trade gathering "our eyes on Africa" 6,7 March 2000 Cairo, egypt. P. 1.

٣- الهيئة العامة للاستعلامات سلسة دولية الأبعاد الاقتصادية لانضمام مصر للكوميسا - ديسمبر ١٩٩٨ ص٤٦ .

٩

التوزيع الجغرافى لإنتاج الطاقة الكهربائية فى دول الكوميسا

د. سلطان فولــى حســن*

أنشئت منطقة التجارة التفضيلية لدول شرق وجنوب إفريقيا PTA فــى سنة ١٩٨١ "Preferential Trade Area for Eastern and Southern Africa" بتشجيع مــن "ECA"(١) ، وكان هذا التجمع يضم ١٨ دولة(*) ، وقد تحول فيما بعد إلى السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا "COMESA" فى ديسمبر ١٩٩٤.

"Common Market for Eastern and Southern Africa"وقد زاد عدد الدول الأعضاء بها إلى إحدى وعشرون دولة بعد انضمام مصر وبذلك أصبح هذا التجمع أكبر التجمعات الإقليمية فى إفريقيا مساحاً وسكاناً(**).

بعض المؤشرات عن أهم التجمعات الإقليمية فى إفريقيا ١٩٩٥(٢)

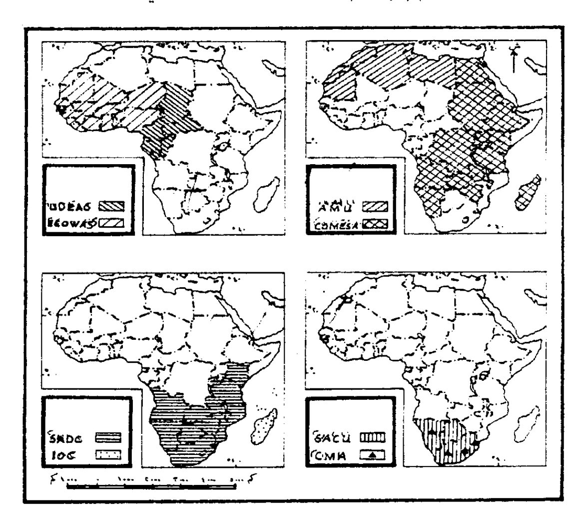
(*) د. سلطان فولي حسن - أستاذ الجغرافيا المساعد معهد البحوث والدارسات الافريقية ، جامعة القاهرة.

(*) كانت هذه الدول موزعة بين ٨ دول في شرق إفريقيا وهي (أثيوبيا ، الصومال ، أوغندا ، كينيا ، بورندي ، رواندا ، القمر ، مورشيوس) بالإضافة علي العشر دول الأعضاء في SADCC سنة ١٩٨٠ وهي (تنزانيا ، أنجولا ، ناميبيا ، زامبيا ، بتسوانا ، مـلاوي ، زيمبابوي ، موزمبيق ، ليسوتو ، سويزلاند) والذي تحول إلي SADC في سنة ١٩٩٢ .

(**) بعد إنشاء الكوميسا في ديسمبر ١٩٩٤ أصبحت تضم (أنجولا ، بورندي ، القمر ، آرتيريا ، أثيوبيا ، كينيا ، مدغشقر ، ملاوي ، مورشيوس ، ناميبيا ، رواندا ، سيشل ، السودان ، سويزلاند ، تنزانيا ، أوغندا ، زائير ، زامبيا، زيمبابوي ، وأخيراً ضمت مصر لتصبح رقم ٢٠ ثم أنضمت جيبوتي ليصل عدد الدول الأعضاء إلي ٢١ دولة . راجع الخريطة رقم (١).

	SADU	SADC	Cemac	Cemac	Ecowas	Amu	***Ioc
تاريخ الإنشاء	٦/١٩١٠ ٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٦٦	١٩٧٥	١٩٨٩	١٩٨٢
عدد الدول الأعضاء	٥	١١	٢٤	٦	١٦	٥	٥
عدد السكان بالمليون	٥٠	١٣٨	٣٨٠	٢٨	٢٠٩	٧٤	١٦
نصيب الفرد من GDP	٢٧٠٠	١١٤٥	٢٤٧	٧٤٩	٣٦٨	١٦١٠	٦٣٣
إنتاج الكهرباء مليار ك.و.س	١٦٩	١٩١	٨٨	٤	٢٣	٥١	٣

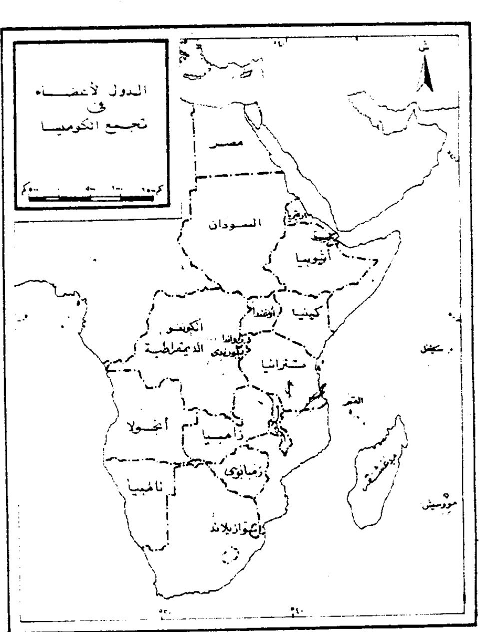
شكل رقم (١) أهم التجمعات الأقليمية في أفريقيا



(***) أهم التجمعات الإقتصادية في القارة الإفريقية تتمثل في :

- (Amu) إتحاد المغرب العربي .
- (Comesa) السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا .
- (UDeac) الاتحاد المالي والإقتصادي لدول غرب إفريقيا .
- (Ecowas) التجمع الإقتصادي لدول غرب إفريقيا .
- (Sacu) الاتحاد الجمركي لجنوب إفريقيا .
- (Cma) المنطقة المالية المشتركة .
- (Sadc) تجمع تنمية الجنوب الإفريقي .
- (Ioc) تجمع المحيط الهندي .

وتمتد حدود الدول الأعضاء فى التجمع من أقصى شمال القارة ممثلة فى ج.م.ع عند دائرة عـــرض ٣٠° شـمـالاً حـتى حدود سـوازيلاند جنوباً عند دائرة عــرض ٢٨° جنوباً وبذلك يتمثل فى تجمع الكوميسا كل الأقاليم المناخيـة الممثلة فى القارة الإفريقية من الأقاليم الاستوائية وشبه الاستوائية (أوغندا ، بوروندى ، رواندا ، الكنغـو الـديمقـراطيـة*) إلى الأقـاليـم المدارية وشـبـه المدارية والأقـاليم الجـافـة وشبـه الجـافـة (السـودان ، أنجـولا ، مـلاوى) وغـيـرها إلى مناخ البـحـر المتـوسط (مـصـر) ولا شك أن هذا التنوع المناخى له دوره الكبـيـر فى توليـد واستهلاك الكهرباء وفى تباين الطلب عليها من دولة إلى أخرى وكذلك فى تنوع الموارد الإقتصادية وانعكاساتها على اختلاف المستويات المعيشية التى تؤثر أيضاً فى الطلب على الكهـرباء من الأنشطة الإقتصادية المختلفة.



شكل رقم (٢) الدول الأعضاء في تجمع الكوميسا

هذا ويعـد تجـمع الكوميسا أكبر التجمعات الإقليمية مساحاً وسكان فقد قدرت المساحة التى تشغلها الدول الأعضاء قـرابة ١٣ مليـون كم٢ أى مـا يعـادل نحـو ٤٦٪ من مساحة القارة على حين بلغ عـدد السكان نحـو ٣٨٠ مليـون نسـمـة أى أكـثـر من نصف سكان إفريقيا.

(*) تم تغيير اسم جمهورية زائير إلي الكنغو الديمقراطية في ١٧ مايو ١٩٩٧ .

ولاشك أن هذا الكم السكانى الكبير يعد سوقاً رائجة لاستهلاك الكهرباء فى دول التجمع وإن كنا لا نستطيع أن ننكر أن هناك تبايناً كبيراً فى مستويات المعيشة من دولة إلى أخرى وكذلك هناك اختلاف فى درجة التحضر(١).

وكان للامتداد الكبير والمساحة الضخمة التى تشغلها دول التجمع أثراً واضحاً فى اختلاف الظروف الجيولوجية والتضاريسية والثقافية والتربة مما كان له أثره فى تباين اقتصاديات دول التجمع من دول قطعت شوطاً لا بأس به من التصنيع (مصر ، زيمبابوى ، زامبيا ، سوازيلاند ، سيشل ، مورشيوس) ودول أخرى يعتمد اقتصادها أساساً على عائدات تصدير خامات معدنية أو زراعية أو غابية بالإضافة إلى دول تنتج البترول (مصر ، أنجولا ، الكنغو الديمقراطية) ودول أخرى تنتج الفحم (زيمبابوى) وثالثة تمتلك إمكانات هائلة لتوليد الطاقة الكهرومائية كما هو الحال فى الكنغو الديمقراطية.

ويعد تجمع الكوميسا من أقل التجمعات الإقليمية فى إفريقيا من حيث نصيب الفرد من الدخل القومى مقارنة بباقى التجمعات الأخرى حيث قدر متوسط نصيب الفرد بنحو ٢٤٧ دولار فى سنة ١٩٩٥. كما يحتل المركز الثالث من حيث توليد الكهرباء الذى قدر بنحو ٨٨ مليار ك.و.س فى سنة ١٩٩٦ بعد كل من Sadc & Sacu.

إنتاج الطاقة فى الكوميسا:

بلغ نصيب الدول الأعضاء فى الكوميسا نحو ١٨٪ من إجمالى الطاقة المنتجة فى القارة الإفريقية فى سنة ١٩٩٦ حيث قدر إجمالى إنتاجها بنحو ١٠٢ مليون طن مترى معادل بترول(٤).

ويأتى البترول فى مقدمة مصادر الطاقة المنتجة فى التجمع إذ يشكل نحو ٧٩٪ من إجمالى الطاقة المنتجة حيث يضم التجمع ثلاث وحدات منتجة للبترول وهو مصر والتى تساهم بنحو ٥٥,٥ ٪ من إجمالى إنتاج التجمع تليها أنجولا والتى تساهم بنحو ٤٣٪ وتأتى الكنغو الديمقراطية- حديثة العهد فى إنتاج البترول- فى المركز الثالث.

(1) Rainer Schweickert, Regional Integration in Eastern and Southern Africa, Africa Insight, Vol. 1, 1996, P. 52.

ولاشك أن إنتاج البترول فى دول التجمع ساهم إلى حد كبير فى التقليل من الاعتماد على المصادر الأخرى بالإضافة إلى أن وفرة البترول محلياً يساهم فى سد الحاجة من الوقود اللازم لتوليد الكهرباء الحرارية للدول المنتجة ويتيح الفرص لسد حاجة بقية الدول الأعضاء فى التجمع التى تفتقر إلى تكوينات بترولية. ويأتى الغاز الطبيعى فى المركز الثانى بين مصادر الطاقة المنتجة فى التجمع إذ يصل نصيبه إلى نحو ١٣.٤٪ من إجمالى إنتاج القارة ، ويتركز الإنتاج فى دولتين فقط هما مصر والتى تساهم بمفردها بما يقرب من ٩٩٪ من إنتاج الكوميسا من الغاز الطبيعى وتأتى النسبة الباقية من أنجولا. ويمثل انضمام مصر إلى الكوميسا مجالاً خصباً لتصدير الغاز الطبيعى الذى يفيض عن احتياجاتها عن طريق مد خط أنابيب وإقامة محطة لتسييل الغاز حتى نتمكن من تصديره إلى الدول الأعضاء فى التجمع والتى يمكن أن تمثل سوقاً جيدة للغاز الطبيعى المصرى.

وقد ساعد التوسع الكبير فى اكتشاف الغاز الطبيعى فى مصر وزيادة إنتاجه على التحول للاعتماد عليه فى توليد الكهرباء الحرارية بدلاً من المنتجات البترولية وقد تم بالفعل تحويل نحو ٩٠٪ من محطات التوليد الحرارية إلى محطات تستخدم الغاز الطبيعى وجارى العمل حالياً لتحويل باقى المحطات مما أتاح لمصر فرصة زيادة صادراتها من البترول الخام والمنتجات البترولية.

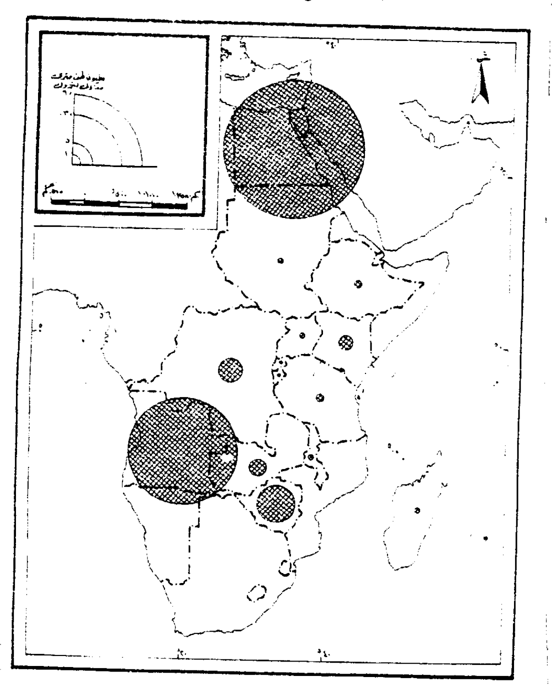
ويأتى الفحم فى المركز الثالث بين مصادر الطاقة المنتجة فى الكوميسا حيث لم يزد نصيب دول الكوميسا عن ٣.٥٪ من إجمالى الإنتاج الإفريقى فى سنة ١٩٩٦* ويشكل الفحم نحو ٣.٩٪ من إجمالى إنتاج الكوميسا من الطاقة ويتركز الإنتاج بصفة أساسية فى زيمبابوى والتى ساهمت بنحو ٩٢٪ من إجمالى إنتاج التجمع من الفحم فى حين تتوزع النسبة الباقية على كل من زامبيا ، الكنغو الديمقراطية ، وبنسبة قليلة فى بوروندى.

(*) تجدر الإشارة إلى أن جمهورية جنوب أفريقيا تمثل المنتج الأساسى للفحم فى أفريقيا حيث بلغ نصيبها نحو ٩٥٪ من إجمالى إنتاج الفحم فى سنة ١٩٩٦.

وتحتل الكهرباء المركز الرابع بين مصادر الطاقة المنتجة فى تجمع الكوميسا- حيث ساهم التجمع بنحو ٤٢٪ من إجمالى إنتاج الكهرباء بأنواعها المختلفة فى أفريقيا حيث قدر إجمالى إنتاج التجمع بنحو ٣,٥ مليون طن مترى معادل بترول فى عام ١٩٩٦[١]. وتأتى مصر كأهم دول التجمع إنتاجاً للكهرباء فى الكوميسا تليها كل من زيمبابوى وزامبيا وزائير وكينيا حيث يزيد نصيب الدول الخمس المذكورة عن ثلاثة أرباع إنتاج الكهرباء فى الكوميسا على حين لا يزيد نصيب باقى الدول الأعضاء فى التجمع عن ربع الإنتاج.

ويمكن ملاحظة ذلك من الشكل رقم (٣) والملحق رقم (١)

شكل رقم (٣) إنتاج الطاقة بين دول الكوميسا



(1) Ibid, PP. 34 - 41.

استهلاك الطاقة فى الكوميسا

لا يزيد نصيب تجمع الكوميسا من استهلاك الطاقة فى إفريقيا عن ٢٤٪ فى سنة ١٩٩٦ وهو قدر لا يتناسب مع نصيب التجمع من السكان أو المساحة ويمكن إرجاع ذلك إلى:

١. أن التجمع لا يضم من الدول المنتجة للبترول إلا ثلاث دول منها الكنغو الديمقراطية حديثة العهد بالإنتاج بالإضافة إلى صغر إنتاجها إلى جانب قلة مساهمة دول التجمع فى إنتاج الفحم الذى يتركز فى جمهورية جنوب إفريقيا- كما سبق أن ذكرنا-.

٢. أن غالبية دول التجمع صغيرة الحجم إقتصادياً وتعتمد اقتصادياتها على صادرات المواد الخام الزراعية والمعدنية حيث لا تساهم الصناعة إلا بنسبة محدودة فى الدخل القومى ، فعلى سبيل المثال نجد أن أكثر من نصف دول التجمع لا تساهم الصناعة إلا بأقل من ١٠٪ من إجمالى الدخل القومى ، وفى المقابل لا يزيد عدد الدول التى تزيد مساهمة الصناعة التحويلية فى الدخل القومى عن ٢٠٪ إلا أربع وحدات فقط هى زيمبابوى ، سوازيلاند ، مورشيوس ، زامبيا. وإن وجدت الصناعة فهى من نوع الصناعات الغذائية أو صناعات إعدادات الخامات الزراعية والتعدينية وهى صناعات قليلة الإستهلاك من الطاقة*.

(*) لتوضيح كيف تعتمد إقتصاديات دول التجمع على الصادرات المعدنية والزراعية نذكر أن البترول يشكل نحو ٩٠٪ من قيمة صادرات أنجولا بالإضافة إلى الماس ، ويشكل الماس ومعادن أخرى نحو ٥٥٪ من صادرات ناميبيا بالإضافة إلى الأسماك ، ويشكل النحاس نحو ٨٢٪ من صادرات زامبيا ، وفى مصر يشكل البترول ٥٣٪ من قيمة الصادرات بالإضافة إلى القطن والمنسوجات ويشكل البن والشاى ٨٣٪ من قيمة صادرات رواندا و٦٠٪ فى بوروندى على حين يشكل البن ٦٨٪ من صادرات أوغندا و٦٠٪ من صادرات أثيوبيا ويشكل القطن ٥٠٪ من قيمة صادرات السودان بالإضافة إلى السمسم والصمغ العربى.

٣. انخفاض نسبة الحضرية فى العديد من دول التجمع فلا يزال سكان الريف يشكلون الغالبية العظمى من السكان.

٤. حاجة الدول الأعضاء فى التجمع إلى العملات الصعبة لاستيراد الطاقة من الخارج والتى تعانى من عجز شديد فيها لاسيما وأن دول التجمع جميعاً تعانى من الديون الخارجية[١].

٥. افتقار الدول الإفريقية إلى قطاع نقل متقدم حيث أن قطاع النقل مستهلك أساسى للطاقة ففى دول التجمع تقل أطوال شبكات الطرق المرصوفة وينخفض نصيب الفرد من أعداد السيارات.

وتأتى المنتجات البترولية على رأس مصادر الوقود والطاقة المستهلكة فى تجمع الكوميسا حيث ساهمت بنحو ٥٧٪ من إجمالى استهلاك الطاقة وهذا راجع فى الأساس إلى اعتماد قطاع النقل والمواصلات على المنتجات البترولية بالإضافة إلى استهلاكها كوقود فى المحطات الحرارية[٢].

وتأتى مصر على رأس دول التجمع من حيث استهلاك المنتجات البترولية حيث بلغ استهلاكها فى سنة ١٩٩٦ نحو ٦٨٪ من إجمالى استهلاك الكوميسا ويرجع ذلك إلى ضخامة الحجم السكانى وبالتالى زيادة الطلب على المنتجات البترولية اللازمة لقطاع النقل والمواصلات المتطور وغيرها من أوجه الإستهلاك.

وتأتى كينيا فى المركز الثانى من حيث استهلاك المنتجات البترولية حيث بلغ نصيبها ٧٪ من إجمالى استهلاك الكوميسا من المنتجات البترولية ويعد كل من قطاع النقل ومحطات توليد الكهرباء من أهم القطاعات المستهلكة.

وتحتل زيمبابوى المركز الثالث بعد مصر وكينيا فى استهلاك المنتجات البترولية كمصدر للوقود والطاقة حيث بلغ نصيبها ٥٪ من إجمالى استهلاك الكوميسا ويليها كل من السودان ، تنزانيا ، مورشيوس ، زامبيا.

---

(1) Obas John Ebohon. Energy. Economic growth and causality in development countries. energy policy. Vol. 24. No. 5. P. 448 .

(2) Economic Commission for Africa Economic and Social survey of Africa 1994 / 1995. Addis Ababa. 1995. P. 108.

ويأتى الغاز الطبيعى فى المركز الثانى بين مصادر الطاقة المستهلكة فى تجمع الكوميسا حيث ساهم بنحو ربع الطاقة المستهلكة. ويتركز استهلاك الغاز الطبيعى بصفة أساسية فى مصر والتى قدر نصيبها بنحو ٩٩٪ من إجمالى الغاز المستهلك فى تجمع الكوميسا ويستهلك القدر الضئيل الباقى فى أنجولا.

ونلاحظ هنا أن استهلاك الغاز الطبيعى فى التجمع مقصور على الدولتين الرئيسيتين فى إنتاج البترول والغاز الطبيعى حيث يعتمد استهلاك الغاز الطبيعى على الإنتاج المحلى.

ويأتى الفحم فى المركز الثالث بين مصادر الوقود والطاقة المستهلكة فى التجمع حيث شكل نحو ١٠٪ من إجمالى الطاقة المستهلكة فى سنة ١٩٩٦(١).

ويتركز استهلاك الفحم فى تجمع الكوميسا بصفة أساسية فى أربع وحدات سياسية هى زيمبابوى والتى قدر استهلاكها بنحو ٧٠٪ من إجمالى استهلاك دول الكوميسا ومصر التى تأتى فى المركز الثانى بعد زيمبابوى حيث قدر استهلاكها بنحو ٩٠٢ ألف طن مترى معادل بترول ، يتم استيراد أغلبها لسد حاجة صناعة الحديد والصلب من الفحم وبذلك يصل نصيبها إلى نحو ١٨٪ من إجمالى استهلاك الفحم فى الكوميسا.

وتأتى كل من الكنغو الديمقراطية وزامبيا فى المركزين الثالث والرابع فى استهلاك الفحم فى دول الكوميسا حيث قدر نصيبهما بنحو ٤,٤ - ٤٪ على الترتيب ويستهلك الجزء الأكبر فى الصناعة لاسيما فى صناعة صهر وتكرير النحاس والمعادن الأخرى- ويستهلك الجزء الباقى فى محطات توليد الكهرباء الحرارية.

وتحتل الكهرباء المركز الأخير بين مصادر الطاقة المستهلكة فى تجمع الكوميسا حيث بلغ نصيبها نحو ٧,١٪ من إجمالى استهلاك الطاقة فى التجمع فى عام ١٩٩٦.

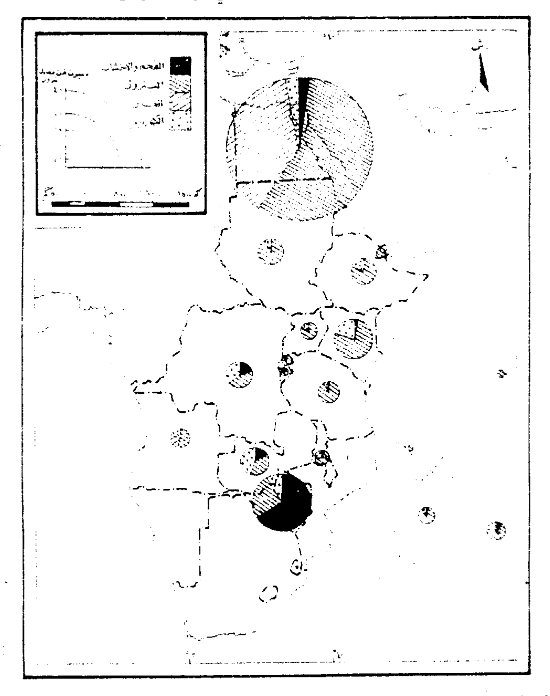
---

(1) U. N. Energy Statistics Year book, New York, 1998, PP. 34-41.

وتأتى مصر فى المركز الأول بين دول التجمع المستهلكة للكهرباء حيث قدر استهلاكها بما يعادل نحو ٢٦٪ من إجمالى الكهرباء المستهلكة فى التجمع يليها فى المركز الثانى زامبيا والتى قدر استهلاكها بنحو ١٥٪ من إجمالى الكهرباء المستهلكة وتأتى كينيا فى المركز الثالث والتى تقارب زامبيا فى حجم الإستهلاك ويحتل المركزين التاليين كل من زيمبابوى والكنغو الديمقراطية ويلاحظ أن غالبية استهلاكهما من الكهرباء يتم فى صناعة صهر وتكرير النحاس(١).

ويمكن ملاحظة ذلك من الملحق رقم (٢) والشكل رقم (٤).

شكل رقم (٤) إستهلاك الطاقة في دول الكوميسا ١٩٩٦



(1) Ibid. P. 34 - 41 .

نصيب الفرد من الطاقة المستهلكة:

يعد نصيب الفرد من استهلاك الطاقة أحد المؤشرات الهامة للدلالة على درجة التقدم ومستويات المعيشة بل إنه يعد أحد المقاييس التى تستخدم للتفرقة بين الدول النامية والدول المتقدمة.

وتجدر الإشارة إلى أن إفريقيا تحتل المركز الأخير بين قارات العالم فيما يتعلق بمتوسط نصيب الفرد من الطاقة المستهلكة والذى قدر بنحو ٢٩٦ كجرام معادل بترول فى عام ١٩٩٦ حيث لا يزيد متوسط نصيب الفرد بها عن خمس المتوسط العالمى ، وهذا دليل على تخلف الأوضاع الإقتصادية والاجتماعية فى القارة الإفريقية.

وعلى مستوى دول التجمع نلاحظ أن من أكبر الدول ارتفاعاً فى متوسط نصيب الفرد من الطاقة هى سيشل ومورشيوس ، وتجدر الإشارة إلى أن كلا الدولتين من الدول الجزرية الصغيرة الحجم السكانى وكان لهذا أثره فى ارتفاع نصيب الفرد.

ويرتفع متوسط نصيب الفرد من الطاقة أيضاً فى كلاً من مصر وزيمبابوى حيث يقدر متوسط نصيب الفرد بهما بنحو ضعف متوسط القارة ويرجع هذا إلى أن هاتين الدولتين أكثر دول التجمع تصنيعاً في وتقدماً قطاع النقل. وعلى الجانب الآخر نلاحظ انخفاض متوسط نصيب الفرد من الطاقة المستهلكة فى باقى دول التجمع عن متوسط نصيب الفرد فى القارة الإفريقية المشار إليه.

ويمكن ملاحظة ذلك من الملحق رقم (٢).

القدرة المركبة لمحطات توليد الكهرباء فى الكوميسا:

تصل القدرة المركبة* لمحطات توليد الكهرباء فى دول التجمع إلى نحو ٢٨,٨ ألف م.و. وهو قدر ضئيل بالمقارنة بإمكانيات التوليد المتاحة لدول التجمع ، وتمثل الكهرباء الحرارية نحو ٦٠,٧٪ من القدرة المركبة على حين تشكل الكهرباء المائية نحو ٣٩٪ وتشكل الكهرباء الحرارية الأرضية نحو ٠,٣٪ من القدرة المركبة لتوليد الكهرباء فى التجمع(١).

وعلى الرغم من أن تجمع الكوميسا يضم نحو نصف مساحة القارة وأكثر من نصف سكانها إلا أن نصيب التجمع من القدرة المركبة لتوليد الكهرباء يقل عن ثلث القدرة المركبة فى إفريقيا ، ويمكن إرجاع ذلك إلى صغر الحجم السكانى لكثير من دول التجمع بالإضافة إلى ضعف تركيبها الإقتصادى وعجزها المادى عن الاستفادة من الإمكانيات المتاحة لتوليد الكهرباء بها.

وعلى الرغم من قدرات التوليد المحدودة التى تمتلكها دول الكوميسا إلا أنها فى أغلب الأحيان لم يتم الاستفادة منها بالكامل حيث نلاحظ أن أغلب وحدات التوليد المائية أو الحرارية تعمل بنسبة قليلة من قدرتها ولم يتم الاستفادة أو التشغيل بالطاقة القصوى.

وتأتى مصر فى مقدمة دول التجمع من حيث قدرات التوليد حيث قدر نصيبها بأكثر من نصف قدرات التوليد فى الكوميسا تشكل الكهرباء الحرارية قرابة ٨٤٪ منها. وتحتل الكنغو الديمقراطية المركز الثانى بامتلاك قدرات مركبة تقدر بنحو ٣,٢ ألف م.و أى ما يعادل ١١٪ من إجمالى القدرة المركبة فى الكوميسا وتشكل الكهرباء المائية نحو ٩٩,٥٪ منها.

(*) القدرة المركبة هى طاقة المولدات الكهربائية وتقاس بالكيلووات والميجاوات وتعطى فكرة عن حجم المحطات.

(١) Ibid. P. 34 - 41

وتحتل زامبيا المركز الثالث بنسبة ٨,٥٪ من إجمالى القدرة المركبة فى الكوميسا تشكل الكهرباء المائية أكثر من ٩٠٪ منها ، على حين تأتى زيمبابوى فى المركز الرابع بنسبة ٧,٢٪ من القدرة المركبة لتوليد الكهرباء فى الكوميسا تشكل الكهرباء الحرارية أساس الكهرباء إذ تساهم بأكثر من ثلثى القدرة المركبة بها[(١)].

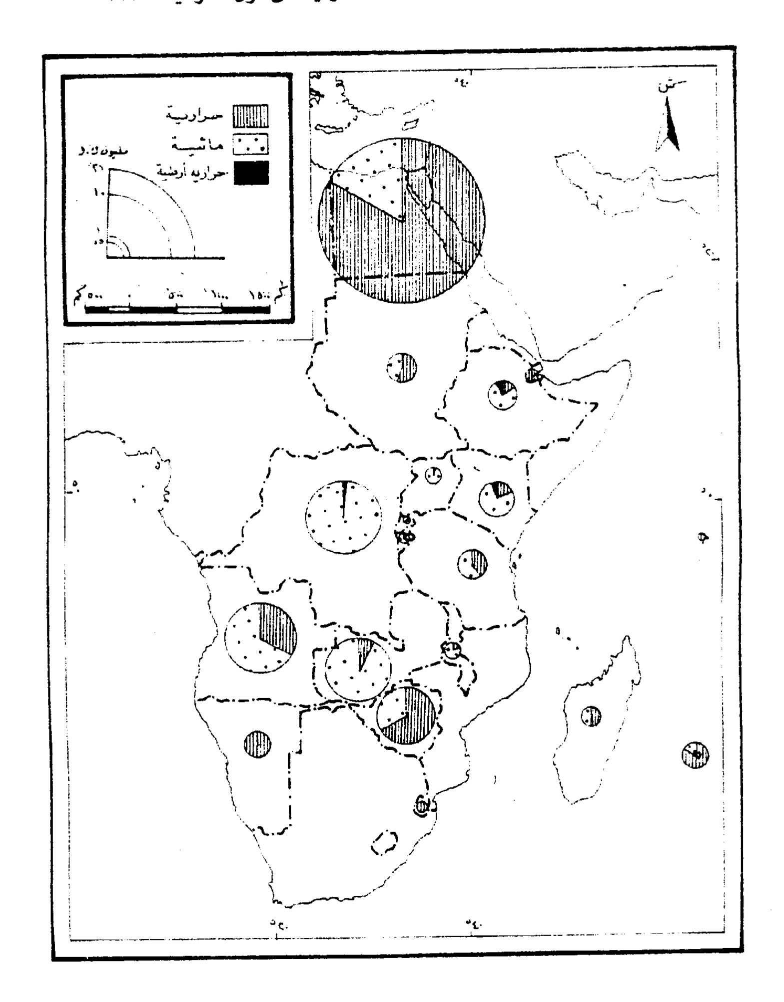
من الواضح أن المحطات المركبة على نهر الزمبيرى تساهم بقدرات مركبة عالية مقارنة ببقية الأنهار الموجودة فى باقى دول التجمع حيث تصل قدرة المحطات المقامة عليه فى كل من زامبيا ، ملاوى ، زيمبابوى إلى جانب موزمبيق من خارج التجمع إلى نحو ٥ آلاف م. و على حين يصل مجموع قدرات المحطات المقامة على نهر النيل وروافده فى مصر والسودان وأثيوبيا ورواندا وبوروندى وكينيا إلى نحو ٣,٨ ألف م.و ، ويأتى نهر زائير فى المركز الثالث من حيث الاستفادة منه فى تركيب وحدات لتوليد الكهرباء - على الرغم من الإمكانات الكامنة غير المستغلة به- حيث بلغت القدرة المركبة عليه ٣,١ ألف م.و- هذا وتقل القدرة المركبة فى باقى دول التجمع عن ١٠٠٠ م.و.

(1) Ian H. Rowlands, International Influences on Electricity Supply in Zimbabwe Energy Policy, Feb. 1994, P. 133 .

إنتاج الكهرباء فى الكوميسا

ويوضح الشكل رقم (٥) القدرة المركبة لمحطات التوليد فى دول الكوميسا.

شكل رقم (٥) القدرة المركبة لمحطات التوليد فى دول الكوميسا ١٩٩٦



بلغ إجمالى إنتاج الكهرباء فى تجمع الكوميسا فى سنة ١٩٩٦ نحو ٨٧,٧ مليار ك.و.س وهو ما يعادل نحو ٢٤٪ من إجمالى إنتاج الكهرباء فى إفريقيا وتأتى الكهرباء الحرارية فى المركز الأول بين أنواع الكهرباء المنتجة فى التجمع حيث قدر إنتاجها بنحو ٥٠,٥ مليار ك. و. س وهو ما يعادل ٥٦,٧٪ من إجمالى إنتاج الكوميسا من الكهرباء على حين بلغ إجمالى إنتاج الكهرباء المائية نحو ٣٧,٦ مليار ك. و.س وهو ما يعادل نحو ٤٢,٩٪ بينما ساهمت الكهرباء الحرارية الأرضية بنحو ٣٦٠ مليون ك.و.س أى ما يعادل ٠,٤٪ من إجمالى إنتاج الكهرباء فى الكوميسا[١].

وتحتل مصر المركز الأول فى إنتاج الكهرباء فى الكوميسا بإنتاجها البالغ نحو ٥٠,٧ مليار ك.و.س وهو ما يعادل نحو ٥٧,٨٪ من إجمالى إنتاج التجمع وتأتى كل من زيمبابوى وزامبيا فى المركزين الثانى والثالث بحجم إنتاج قدر بنحو ٧,٨ مليار ك.و.س لكل منهما وبنسبة متساوية تقدر بنحو ٨,٩٪ من إجمالى إنتاج الكهرباء فى الكوميسا. على حين جاءت الكنغو الديمقراطية فى المركز الرابع بحجم إنتاجها البالغ نحو ٥,٤ مليار ك.و.س وبنسبة ٦,١٪ على حين احتلت كينيا المركز الخامس بحجم إنتاج ٣,٨ مليار ك.و.س بنسبة ٤,٣٪.

ويلاحظ أن الدول الخمس الأولى فى إنتاج الكهرباء فى الكوميسا- المشار إليها- ساهمت بنحو ٨٦٪ من إجمالى إنتاج الكهرباء فى التجمع.

وكما سبقت الإشارة فإن الكهرباء الحرارية شكلت نحو ٥٧٪ من إجمالى إنتاج الكهرباء فى الكوميسا وتعد مصر أهم دول إنتاجها حيث ساهمت بنحو ٧٩٪ من الإنتاج وجاءت زيمبابوى فى المركز الثانى بحجم إنتاج قدر بنحو ٥,٧ مليار ك.و.س من الكهرباء الحرارية وبنسبة ١١,٤٪ من إجمالى إنتاجها فى

(1) Ibid, PP. 450 - 457 .

الكوميسا ، وجاءت مورشيوس فى المركز الثالث بنسبة ٢,٣٪ ، وبذلك يصل نصيب الدول الثالث إلى نحو ٩٣٪ من إجمالى إنتاج الكهرباء الحرارية فى الكوميسا ويمكن إرجاع الأسباب وراء تقدم الدول الثلاث المذكورة فى مجال إنتاج الكهرباء الحرارية إلى:

١ - وفرة الغاز الطبيعى فى مصر مما ساعد على التوسع فى إقامة المحطات الحرارية بالإضافة إلى إنتاج البترول والتقدم الصناعى وكبر الحجم السكانى.

٢ - وفرة إنتاج الفحم فى زيمبابوى فهى أكبر وأهم دول التجمع فى إنتاج الفحم بالإضافة إلى تقدمها الصناعى.

٣ - التقدم الصناعى الكبير فى مورشيوس وإن كانت تعتمد على مصادر الوقود المستوردة من الخارج.

٤ - الاضطراب الكبير فى تصرفات الأنهار لما يحدث من جفاف- وهو ما عانت منه مصر وزيمبابوى- مما دفعهما وغيرها من دول التجمع إلى التوسع فى إنتاج الكهرباء الحرارية.

أما عن الكهرباء المائية فقد قدر إنتاجها فى الكوميسا بنحو ٣٧,٦ مليار ك.و.س أى ما يعادل نحو ٤٢,٩٪ من إجمالى إنتاج الكوميسا من الكهرباء فى عام ١٩٩٦. ويلاحظ أن إنتاج الكهرباء المائية تشارك فيه غالبية الدول الأعضاء فى الكوميسا نظراً لوقوع الكثير من دول التجمع فى الأقاليم الاستوائية والمدارية.

وتأتى مصر أيضاً فى المركز الأول فى إنتاج الكهرباء المائية فى الكوميسا بحجم إنتاجها البالغ نحو ١١,٢ مليار ك.و.س وبنسبة ٣٠٪ من إنتاج الكوميسا ، وتحتل زامبيا المركز الثانى مساهمة بنحو خمس إنتاج التجمع على حين تحتل الكنغو الديمقراطية المركز الثالث بنسبة تصل إلى نحو ١٥٪ وتأتى كينيا فى المركز الرابع ٨,٣٪ وزيمبابوى فى المركز الخامس ٦٪. ويلاحظ أن من بين الدول الهامة أيضاً فى إنتاج الكهرباء المائية كل من أثيوبيا ، أنجولا ، السودان ، تنزانيا.

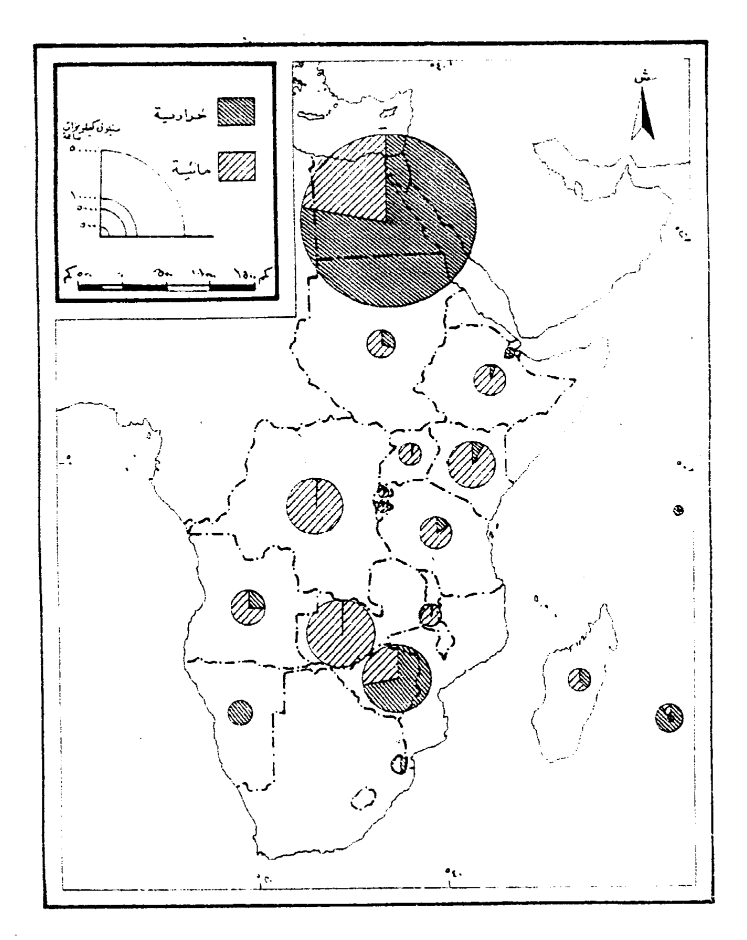
وتأتى الكهرباء الحرارية الأرضية كشكل ثالث من أشكال توليد الكهرباء فى التجمع* ، حيث بلغ إنتاجها نحو ٣٦٠ مليون ك.و.س وهو ما يعادل نحو ٠,٤٪ من إنتاج الكهرباء فى دول الكوميسا.

ويقتصر توليد الكهرباء الحرارية الأرضية على محطتين أقيمت الأولى فى كينيا- وهى الأقدم- ويصل حجم إنتاجها إلى نحو ٢٩٠ مليون ك.و.س وأقيمت المحطة الأحدث والأصغر فى أثيوبيا ويبلغ حجم إنتاجها نحو ٧٠ مليون ك.و.س ، ويلاحظ توطن محطات توليد الكهرباء الحرارية الأرضية بمناطق الفوالق والانكسارات فى القشرة الأرضية ، ويقتصر توليد هذا النوع من الكهرباء فى إفريقيا على الدولتين السابق الإشارة إليهما.

ويوضح الشكل رقم (٦) إنتاج الكهرباء حسب النوع فى دول الكوميسا.

(*) يلاحظ أن هناك الكهرباء النووية التي تولد في جمهورية جنوب إفريقيا إلا أنها لا تنتج في دول الكوميسا.

شكل رقم (٦) إنتاج الكهرباء حسب النوع فى دول الكوميسا ١٩٩٦



استهلاك وتجارة الكهرباء ونصيب الفرد فى الكوميسا

قدر إجمالى استهلاك تجمع الكوميسا من الكهرباء فى سنة ١٩٩٦ نحو ٨٧,٢ مليار ك.و.س وهو ما يعادل نحو ٢٣,٦٪ من إجمالى الكهرباء المستهلكة

فى إفريقيا ، وإذا كان استهلاك الكهرباء يعد مؤشراً على الأوضاع الإقتصادية ومستويات المعيشة فإن نصيب الكوميسا من استهلاك الكهرباء لا يتناسب مع الحجم السكانى ومساحة دول التجمع.

ويقل حجم استهلاك دول الكوميسا من الكهرباء عن حجم الإنتاج بما يعادل نحو ٥٢٩ مليون ك.و.س مما يدل على تصدير جزء من الإنتاج إلى الدولة المجاورة غير الأعضاء فى الكوميسا.

شكل رقم (٧) إستهلاك الكهرباء فى دول الكوميسا ١٩٩٦

وتأتى مصر فى مقدمة الدول الأعضاء فى الكوميسا من حيث حجم الإستهلاك حيث قدر نصيبها بنحو ٥٨ ٪ من استهلاك الكوميسا من الكهرباء، ويرجع هذا فى الأساس إلى تقدمها الصناعى بالمقارنة بالدول الأخرى الأعضاء فى التجمع إلى جانب إقامة العديد من الصناعات المستهلكة للكهرباء ، كما هوة الحال فى مجمع الألومنيوم بنجع حمادى ومصانع كيما فى أسوان واللذان يستهلكان تقريباً كل الكهرباء المائية المولدة من محطة السد العالى. وتجدر الإشارة إلى استهلاك مصر لكل إنتاجها من الكهرباء حيث لا تشارك فى تصدير واستيراد الكهرباء داخل التجمع .. وإن كان من المخطط فى الفترة الحالية قيام مشروعات للربط الكهربائى مع الأردن وليبيا والمغرب العربى والكنغو ، مما سيتيح الفرصة لتصدير الكهرباء الزائدة فى غير أوقات الذروة.

وتأتى زيمبابوى فى المركز الثانى من دول الكوميسا استهلاكاً للكهرباء حيث قدر استهلاكها بما يقارب ١١ مليار ك.و.س فى سنة ١٩٩٦ أى ما يعادل نحو ١٢,٦٪ من إجمالى استهلاك الكهرباء فى الكوميسا. ويلاحظ أن إنتاج زيمبابوى لا يمثل إلا نحو ٧١٪ من استهلاكها وتعتمد فى سد باقى احتياجاتها عن طريق الاستيراد من زامبيا والتى تمدها بنحو ١,٥ مليار ك.و.س والكنغو الديمقراطية التى تصدر لها نحو ١ مليار ك.و.س بالإضافة إلى جمهورية جنوب إفريقيا- التى تعد أكبر المصدرين للكهرباء إلى زيمبابوى[١]. وتعد صناعة صهر وتكرير النحاس المستهلك الأكبر للكهرباء فى زيمبابوى بالإضافة إلى بعض الصناعات التعدينية أو غير التعدينية الأخرى.

وتأتى زامبيا فى المركز الثالث بين دول الكوميسا استهلاكاً للكهرباء بنسبة

---

(1) Ewah Otu Eleri, The energy sector in Southern Africa, Energy Policy, Vol. 24, No. 1, P. 116.

قدرت بنحو ٧,٢٪ من إجمالى استهلاك الكوميسا ، وتعد صناعة صهر وتكرير النحاس أيضاً أهم القطاعات المستهلكة على الإطلاق ، هذا وتقوم زامبيا بتصدير ٨,٥ مليار ك.و.س إلى زيمبابوى ، ويمكن ملاحظة ذلك من الشكل رقم (٧).

وتحتل الكنغو الديمقراطية المركز الرابع بين دول الكوميسا فى استهلاك الكهرباء حيث قدر استهلاكها بنحو ٤,٤ مليار ك.و.س فى سنة ١٩٩٦ وهو ما يعادل نحو ٥,١٪ من استهلاك الكوميسا- وتقوم الكنغو الديمقراطية بتصدير نحو ربع إنتاجها من الكهرباء إلى زيمبابوى طبقاً لاتفاق بينهما- وتعد صناعة النحاس أهم مستهلك للكهرباء أيضاً.

هذا ويشكل استهلاك الدول الأربع السابقة نحو ٨٣٪ من إجمالى استهلاك الكوميسا من الكهرباء.

وإذا كانت زيمبابوى هى أكبر الدول الأعضاء فى الكوميسا استيراداً للكهرباء حيث يصلها أكثر من ٩١ ٪ من الكهرباء المستوردة من قبل الدول الأعضاء فى الكوميسا[1]. كما تعد كينيا من الدول المستوردة للكهرباء حيث يصلها نحو ١٧٥ مليون ك. و. س تستوردها من أوغندا. وكذلك تدخل بوروندى ورواندا ضمن الدول المستوردة للكهرباء من أعضاء الكوميسا.

ويلاحظ أن هناك تبايناً كبيراً فى نصيب الفرد من استهلاك الكهرباء فى تجمع الكوميسا ، وتأتى سيشل فى مقدمة الدول الكوميسا من حيث نصيب الفرد من الكهرباء المستهلكة حيث قدر متوسط نصيب الفرد بنحو ١٧٣٠ ك.و.س سنة ١٩٩٦ ، ويمكن إرجاع السبب فى ذلك إلى أن سيشل تعد أكثر دول

(1) Ibid., P. 114.

التجمع من حيث مساهمة الصناعة فى الدخل القومى والتى قدرت بنحو ١٢,٩٪ هذا بالإضافة إلى صغر الحجم السكانى.

وتحتل مورشيوس المركز الثانى بين دول الكوميسا حيث قدر متوسط نصيب الفرد بنحو ١١١٢ ك.و.س وهذا راجع فى الأساس إلى ارتفاع المستوى الإقتصادى بها حيث بلغت مساهمة الصناعة نحو ٢٣,٧٪ من إجمالى الناتج القومى فى سنة ١٩٩٥[١]. بالإضافة إلى أسباب أخرى منها قلة عدد السكان وارتفاع نسبة الحضرية.

وتأتى زيمبابوى فى المركز الثالث بين دول الكوميسا حيث قدر متوسط نصيب الفرد بها بنحو ٩٦١ ك.و.س ويرجع ذلك إلى قطاعها الصناعى المتقدم لاسيما فى الصناعات التعدينية (صهر وتكرير النحاس بصفة أساسية) بالإضافة إلى تنوع كبير فى القطاع الصناعى كالصناعات الكيماوية والغذائية والملابس. وتجدر الإشارة إلى أن زيمبابوى احتلت المركز الأول بين دول الكوميسا فيما يتعلق بمساهمة الصناعة فى الدخل القومى والتى قدرت بنحو ٢٩,٢٪ فى سنة ١٩٩٥[٢].

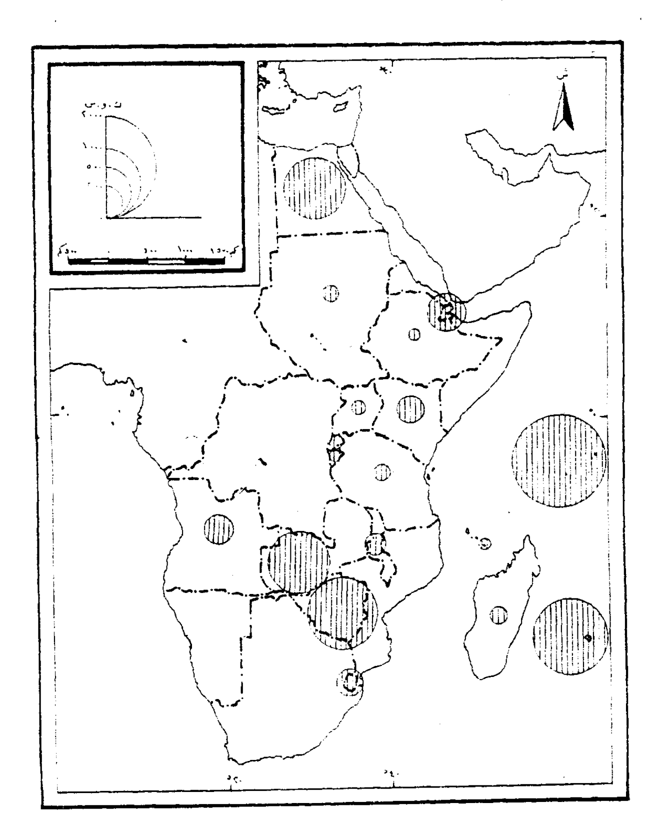
وتحتل مصر المركز الرابع- على الرغم من كونها تحتل المركز الأول فى إنتاج واستهلاك الكهرباء فى التجمع- حيث قدر متوسط نصيب الفرد بها بنحو ٨٠١ ك.و.س سنوياً ، ويرجع تأخر مركزها إلى كبر حجمها السكانى والذى قدر بما يعادل ربع سكان التجمع. وتأتى زامبيا فى المركز الخامس بمتوسط نصيب للفرد قدر بنحو ٧٦٣ ك.و.س ويعد القطاع الصناعى أكبر المستهلكين

(1) UNIDO, International Yearbook of Industrial Statistics, 1998, Vienna, 1998, PP. 35-38.

(2) Ibid., PP. 35 - 38.

للكهرباء[١] ، وفيما عدا الدول الخمس المذكورة نلاحظ انخفاض متوسط نصيب الفرد فى باقى دول التجمع بشكل واضح يقل كثيراً عن متوسط القارة وهذا يوضحه الشكل رقم (٨) والملحق رقم (٥).

شكل رقم (٨) نصيب الفرد من الكهرباء فى دول الكوميسا ١٩٩٦



(1) UNIDO, African industry in figures 1993, Vienna, 1993, PP. 60 - 61 .

إنتاج واستهلاك الكهرباء فى مصر

تأتى مصر فى المركز الأول بين دول الكوميسا فى إنتاج واستهلاك الكهرباء، فقد بلغ إجمالى إنتاج الكهرباء فى مصر سنة ١٩٩٦ نحو ٥٠,٧ مليارك و.س وهو ما يعادل نحو ٥٧,٨٪ من إجمالى إنتاج الكهرباء فى الكوميسا. وتشكل الكهرباء الحرارية نحو ٤/٥ الإنتاج على حين لا تساهم الكهرباء المائية إلا بالخمس الباقى[١].

وكان دخول الكهرباء إلى مصر فى عام ١٨٩٢ على يد القطاع الخاص عندما رخصت الحكومة لشركة ليبون الفرنسية - التى كانت تحتكر إنارة شوارع القاهرة والإسكندرية بغاز الاستصباح - لإدخال الإضاءة الكهربائية فى القاهرة والإسكندرية وقد تم الاعتماد على محطات صغيرة تعمل بالديزل أو محطات حرارية[٢].

وقد بدأ إنتاج الكهرباء المائية لأول مرة فى الفيوم ، عندما أنشأت الحكومة سنة ١٩٢٧ محطة لتوليد الكهرباء استغلالاً للسقوط من بحر حسن واصف وبحر النزلة فى منطقة تبعد عن الفيوم بنحو ٦كم ، وكانت طاقة المحطة تقدر بنحو ٥٣٠ ك. و.س[٣].

---

(1) U.N. Energy statistics. Yearbook - Op-cit. P. 486.

(٢) سلطان فولى حسن - الطاقة الكهرومائية فى الوطن العربى - بحث منشور ألقى فى مؤتمر عن المياه فى الوطن العربى نظمته الجمعية الجغرافية المصرية ومنشور فى المجلد الثانى- سبتمبر ١٩٩٦ ص ٣٤٣.

(٣) محمد محمود إبراهيم الديب - الطاقة فى مصر - دراسة تحليلية فى اقتصاديات المكان - الأنجلو المصرية القاهرة ١٩٩٣ - ص ٧٠.

وكان التفكير فى توليد الكهرباء المائية من خزان أسوان قد بدأ منذ إنشاء الخزان فى سنة ١٩٠٢ وتوقفت الفكرة وتجددت مرة ثانية بعد التعلية الأولى والثانية ١٢، ١٩٢٣ إلا أن قيام الحرب العالمية وما صاحبها من صعوبات اقتصادية وسياسية ومالية عرقلت تنفيذ المشروع ، إلا أن الحكومة أخذت جدياً فى كهربة الخزان فى سنة ١٩٤٧ وقد دخل المشروع حيز التنفيذ بعد عام ١٩٥٤ ثم كان افتتاح المحطة الأولى والتى عرفت باسم محطة كهرباء أسوان فى يناير ١٩٦٠[١].

وتصل القدرة المركبة للمحطة إلى نحو ٣٤٥ م.و وعلى أساس ٧ مولدات قدرة كل منها ٤٦ م.و ومولدين قدرة كل منهما ١١,٥ م.و.

ثم كان مشروع إنشاء السد العالى وإن كان الهدف الأساسى منه تخزين المياه لأغراض الرى إلا أن المشروع أصبح متعدد الأغراض بعد التفكير فى استخدامه فى توليد الكهرباء، وقد بدأ تشغيل محطة كهرباء السد على مراحل بين ٦٧-١٩٧٠ وتصل قدرة المحطة إلى نحو ٢١٠٠م.و أو على أساس ١٢ مولد قدرة كل منها ١٧٥م.و[٢].

وقد ترتب على تشغيل محطة كهرباء السد العالى زيادة كبيرة فى إنتاج الكهرباء المائية وفى مساهمتها فى توليد الكهرباء فى مصر، ففى سنة ١٩٧٠ قدر إجمالى الإنتاج من الكهرباء بنحو ٢٦,٤ مليار ك.و.س كان نصيب الكهرباء الحرارية لا يتعدى ١٠٪ فقط.

---

(١) المرجع أعلاه ص ١٠٩.

(٢) المرجع السابق ص ١١٢.

وظلت قدرة التوليد ثابتة منذ الانتهاء من تشغيل محطة السد العالى حتى سنة ١٩٨٥ التى شهدت زيادة كبيرة فى قدرات التوليد الحرارية بالإضافة إلى افتتاح محطة كهرباء أسوان٢ والتى ساهمت بإضافة ١١٠ مليون ك.و.س على أساس ٤ مولدات قدرة كل منها ٦٧,٥م.و وبقدرة مركبة ٢٧٠م.و ، ثم كان أخر مشروعات توليد الكهرباء المائية عندما تم إقامة محطة كهرباء أسنا بقدرة ٩٠م.و على أساس ٦ مولدات قدرة كل منها ١٥م.و إنشاء محطة أخرى صغيرة فى نجع حمادى(٢).

وكان انخفاض إيراد نهر النيل منذ ١٩٨٠ عن المتوسط وخلال فترة الثمانينات أحد الدوافع الأساسية للحكومة للتوسع فى إقامة المحطات الحرارية الجديدة لا سيما مع توفر الغاز الطبيعى المحلى(*) إلى جانب تحويل المحطات القديمة إلى محطات تعمل بالغاز بدلاً من الفحم والمازوت والديزل وغيرها(**).

وقد أنعكس هذا على زيادة إنتاج الكهرباء الحرارية من ١٤,٥ مليار ك.و.س سنة ١٩٨٤ إلى نحو ٢٨ مليار ك.و.س فى سنة ١٩٨٧ ثم إلى نحو ٣٠,٦ مليار ك.و.س فى سنة ١٩٩١ ونحو ٣٩,٥ مليار ك.و.س فى سنة ١٩٩٦ وهو ما يوضحه الجدول والشكل التاليين.

---

(٢) وزارة الكهرباء ج. م. ع - التقرير السنوي للإحصاءات الكهربائية سنة ١٩٩٨. ص ١٧ .

(*) زاد إنتاج الغاز الطبيعى فى مصر من ٣٢,٨ مليون طن مترى معادل بترول فى سنة ١٩٩٢ إلى نحو ٥٩,٣ مليون طن مترى معادل بترول فى سنة ١٩٩٦.

(**) بلغ إجمالى الوقود المستهلك فى المحطات الحرارية نحو ١١,٣ مليون طن مترى معادل مازوت وتحويل المحطات الحرارية من الأعتماد وعلى الفحم والديزل والمازوت إلى الغاز الطبيعى يعنى تقليل واردات الفحم وزيادة صادرات المازوت.

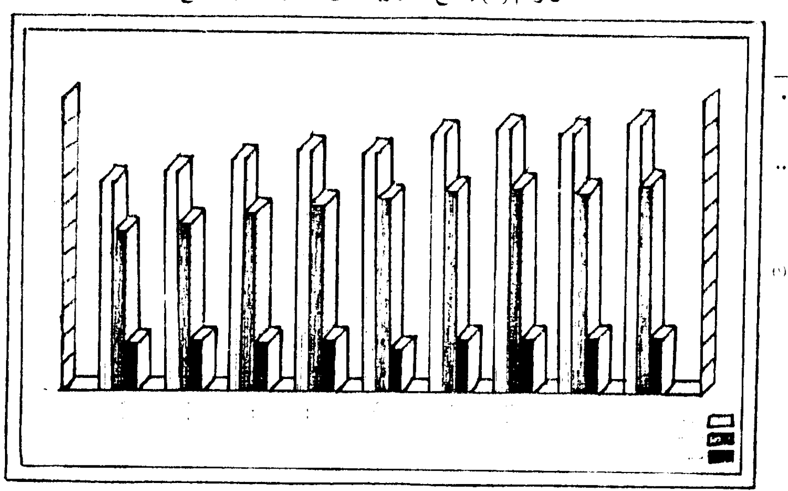
(١) سنوات مختلفة - U.N. Emergy statistics year book

إنتاج الكهرباء فى مصر حسب النوع بالألف ك.و.س

١٩٨٨ - ١٩٩٦(١)

السنة	الإجمالى	الحرارية	%	المائية	%
١٩٨٨	٣٩٥٨٠	٣٠٢٥٨	٧٦,٤	٩٣٢٢	٢٣,٦
٨٩	٤١٦٤٨	٣١٦٧٤	٧٦,١	٩٩٧٤	٢٣,٩
٩٠	٤٣٤٧٨	٣٣٧٤٦	٧٧,٦	٩٧٣٢	٢٢,٤
٩١	٤٥٤٨١	٣٥٢٧٧	٧٧,٦	١٠٢٠٤	٢٢,٤
٩٢	٤٥١١٠	٣٦٥٧٠	٨١,١	٨٥٤٠	١٨,٩
٩٣	٤٨٥١٠	٣٨٠٢٤	٧٨,٤	١٠٤٨٦	٢١,٦
٩٤	٤٩٥٠٠	٣٨٧٦٣	٧٨,٣	١٠٧٣٧	٢١,٧
٩٥	٤٨٨٦٤	٣٨٠٥٤	٧٧,٩	١٠٨١٠	٢٢,١
٩٦	٥٠٦٦٠	٣٩٥١٠	٧٨	١١١٥٠	٢٢,-

شكل رقم (٩) إنتاج الكهرباء فى مصر حسب النوع



وقد ترتب على زيادة التوليد الحرارى انخفاض نصيب الكهرباء المائية إلى إجمالى إنتاج الكهرباء حيث أصبحت لا تشكل سوى ٢٢٪ فى سنة ١٩٩٦.

وتتوزع محطات توليد الكهرباء الحرارية فى جميع أقاليم الجمهورية وأن كان هناك اختلاف فى المساهمة فى الإنتاج من اقليم إلى أخر فعلى سبيل المثال تساهم المحطات الحرارية المتوطنة فى القاهرة بنحو ٣٢,٢٪ من إجمالى الكهرباء الحرارية المولدة فى ج.م.ع تعد محطة كهرباء شبرا الخيمة ومحطة كهرباء غرب القاهرة وجنوب القاهرة أكبر محطاتها.

أما المحطات الحرارية المتوطنة فى وسط الدلتا تأتى فى المركز الثانى حتى ساهمت بنحو ٢٢,٢٪ من إجمالى الكهرباء الحرارية المولدة فى الجمهورية على حين ساهمت محطات مدن القناة بنحو ١٥,٩٪ وتعد أكبر محطاتها محطة أبو سلطان وجاءت محطة الاسكندرية فى المركز الخامس بنسبة ١٠,٨ ثم محطات الصعيد ٧,٧٪ [(١)].

أما عن استهلاك الكهرباء فى جمهورية مصر العربية فقد قدر بنحو ٥٠,٧ مليار ك.و.س فى سنة ١٩٩٦ وهو ما يساوى كل المنتج من الكهرباء فى نفس العام. وقد ارتبط تطور استهلاك الكهرباء بزيادة الإنتاج وساعد على زيادة الاستهلاك توصيل الكهرباء ومد شبكات التوزيع لتغطى معظم أنحاء الجمهورية.

وتشكل الصناعة القطاع الرئيسى المستهلك للكهرباء فى جمهورية مصر العربية حيث بلغ نصيبها نحو ٤٧٪ من إجمالى استهلاك الكهرباء فى مصر ولعل أهم هذه الصناعات مصانع كيما ومجمع الألومنيوم بالإضافة إلى الصناعات المعدنية. وتأتى الاستهلاكات المنزلية والتجارية فى المركز الثانى بين القطاعات المستهلكة للكهرباء حيث بلغ نصيبها نحو ٤٠٪ من إجمالى استهلاك الكهرباء فى

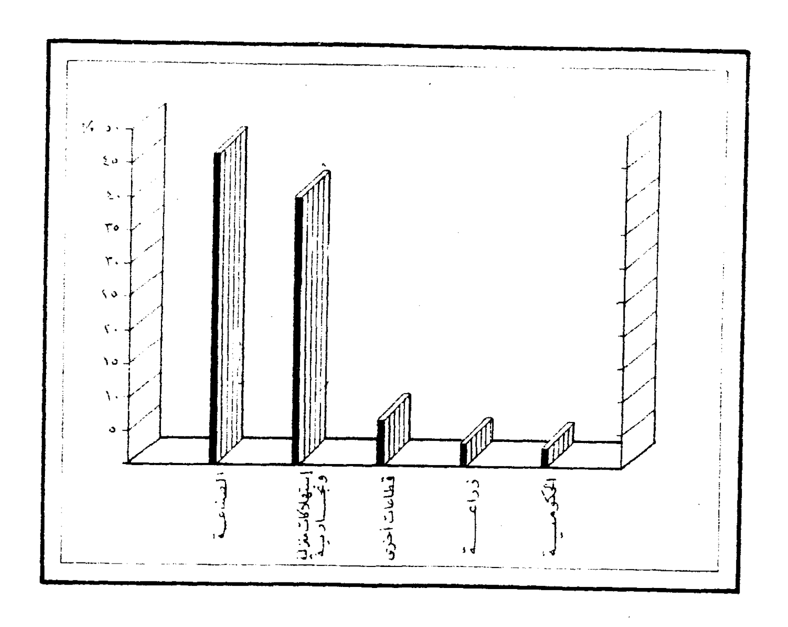
---

(١) وزارة الكهرباء ج. م. ع - التقرير السنوي للإحصاءات الكهربائية سنة ١٩٩٨. ص ١٨ .

مصـر. ولا يـزيد نـصيب القـطـاع الـزراعــى عن ٤٪ والاسـتهـلاكات الحكومـية عـن ٣٪ وتتـوزع نـسبـة ٧٪ على القطاعـات الأخرى[١]. ويمكن مـلاحظة ذلك من الشكل رقم (١٠).

ويـلاحظ انـعـكاس زيادة اسـتـهـلاك الكهـرباء فى مـصـر فى السنوات الأخيرة على زيادة متوسط نصيب الفـرد من الكهرباء والذى قـدر فى سنة ١٩٩٦ بنحو ٨٠١ ك.و.س.

شكل رقم (١٠) إستهلاك الكهرباء فى مصر عام ١٩٩٧



(١) المرجع أعلاه ص ١٥ .

إنتاج واستهلاك الكهرباء فى زيمبابوى

تحتل زيمبابوى المركز الثانى فى إنتاج الكهرباء فى الكوميسا ، حيث قدر إنتاجها فى سنة ١٩٩٦ بنحو ٧,٨ مليار ك.و.س أى ما يعادل نحو ٩,٨٪ من إجمالى إنتاج الكهرباء فى الكوميسا ، وتشكل الكهرباء الحرارية نحو ٧٢٪ على حين تشكل الكهرباء المائية ١٨٪[٣].

بدأ إنتاج الكهرباء فى زيمبابوى بناء على عقد تأسيس هيئة إمداد الكهرباء ESC (Electricity Supply commission) فى سنة ١٩٣٦ وقد منح العقد للهيئة إدارة محطات توليد الكهرباء فى كل من موتارا- كادوما وكل المحطات التى كانت قائمة فى ذلك الوقت مثل هرارى - بلاوايو وهى محطات حرارية تعمل بالفحم.

فى سنة ١٩٥٥ تم الاتفاق بين حكومة (روديسيا الجنوبية) زيمبابوى ونياسلاند على إقامة بعض المحطات المائية على نهر الزمبيزى- وعلى الرغم من أن النهر كانت قد أقيمت عليه بعض المحطات المائية منذ نحو ٢٠ عاماً أهمها محطة كاريبا ذات القدرة المركبة التى قدرت ١٠٦م. و- وقد تم زيادة ارتفاع السد ليصل إلى ١٢٨م ومن ثم زادت قدرة التوليد إلى ٦٦٦م. و فى سنة ١٩٦٠ .

فى منتصف الستينات تغيرت الأوضاع السياسية فى زيمبابوى (روديسيا الجنوبية) وفى سنة ١٩٧٢ تم التخطيط لإنشاء محطة حرارية جديدة تعمل بالفحم فى منطقة هوانجى بالقرب من أكبر حقول الفحم فى الجزء الشمالى الغربى من

(1) U.N. Emergy Statistics year book, Op.Cit., P. 457.

(2) Ian H. Rowlands International Influences on electricity supply in zimbalowe, Emergy policy, Feb., 1994, P. 132.

البلاد - وعلى الرغم من إنشاء المحطة بدأ فى ١٩٧٤ إلا أن الصعوبات المالية أجلت إتمام المشروع إلى ما بعد الاستقلال وتحديداً فى سنة ١٩٨٣ حيث تم استكمال المرحلة الأولى من المحطة والتى بلغت قدرتها المركبة ٤٨٠م.و تم زيادتها بعد أربع سنوات بإضافة وحدة جديدة قدرتها ٤٤٠م.و[١] فى سنة ١٩٨٥ تم تأسيس هيئة الكهرباء الزمبابوية ZESA (Zimbabwe Electricity Supply. AuthoritY).

وبهذا دخلت زيمبابوى تقريباً فى نهاية الثمانينات - مرحلة الاكتفاء الذاتى من الكهرباء حيث تقلصت الواردات إلى أقل من ٢٪ وكانت الكهرباء المائية المولدة من محطة كاريبا تشكل ٤٣٪ والحرارية المولدة من محطة هوانجى تشكل ٤٨٪ والمحطات الصغيرة القديمة فى المدن تشكل ٧٪.

إلا أن مرحلة الاكتفاء الذاتى من إنتاج الكهرباء هذه لم تستمر طويلاً فقد حل الجفاف خلال الفترة من ٩٠-١٩٩٢ مما أدى إلى انخفاض منسوب المياه فى بحيرة كاريبا وبالتالى أنخفض توليد الكهرباء المائية بالإضافة إلى حدوث بعض المشكلات الفنية فى محطة هوانجى الحرارية ، مما أدى إلى حدوث انقطاع فى الكهرباء وكان السبيل هو زيادة الواردات من الكهرباء[٢].

وقد صاحب ذلك زيادة فى الطلب على الكهرباء مع زيادة إعداد السكان مما تطلب ضرورة إقامة مشروعات جديدة تمثلت فى:

١ - إضافة مولد جديد فى محطة كاريبا ساهم فى إضافة ٨٤ م.و.

٢ - تجديد محطة هرارى الحرارية ومحطة مونياتى بإضافة ١٥٠-٢٠٠ م.و.

---

(1) Ibid., P. 132.

(2) Ewah Otu Eleri, the Emergy Sector in southern Africa, Emergy Policy, Vol 24 No1, 1996 P. 117.

٣ - الاتجاه نحو زيادة إنتاج الفحم للتوسع فى إقامة محطات حرارية جديدة أو بالتوسع فى محطة هوانجى بإضافة مولدين جديدين قدرة كل منهما ٢٢٠م.و، بالإضافة إلى التوسع فى محطة سنجوى Sengwe على الضفة الجنوبية لبحيرة كاريبا وهى محطة حرارية تعمل بالفحم يمكن تطويرها بتكاليف قدرت بنحو ٤٥٠ مليون دولار[١].

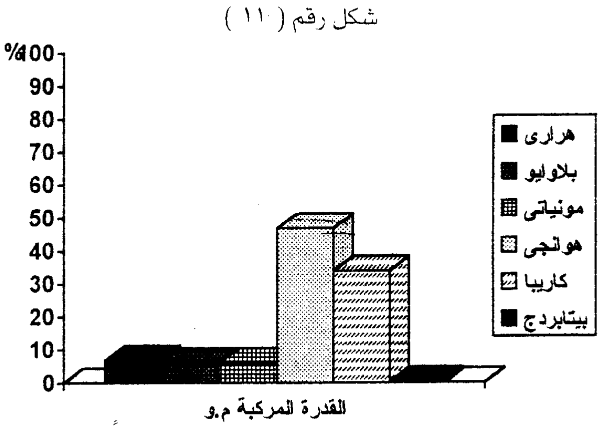
٤ - إبرام تعاقدات جديدة مع الدول المجاورة لزيادة كمية الواردات من الكهرباء للعمل على تلبية الطلب المتزايد.

ويمكن التعرف على أهم محطات توليد الكهرباء فى زيمبابوى وهى كالتالى:

اسم المحطة	مصدر التوليد	القدرة المركبة م.و	%
هرارى	الفحم	١٣٥	٦,٩
بلاوايو	الفحم	١٢٠	٦,١
مونياتى	الفحم	١٢٠	٦,١
هوانجى	الفحم	٩٢٠	٤٦,٨
كاريبا	مائية	٦٦٦	٣٣,٩
بيتابردج	ديزل	٤,٥	٠,٢
الإجمالى		**١٩٦٥,٥**	١٠٠

(3) Ian H- Rowlands - Op-cit P. 133.

شكل رقم (١١)



هذا وتعد زيمبابوى أكبر دول الكوميسا استيراداً للكهرباء من الدول المجاورة وقد حاولت الاستفادة من الكهرباء المولدة من سد كابورا باسا فى موزمبيق - والذى لا يبعد عن حدودها سوى ١٠٠كم - وبناء على هذا تم توقيع أتفاق بين الدولتين يتم بموجبه حصول زيمبابوى على ٥٠٠م. وخلال الفترة من ٩٢- ٢٠٠٣ وحتى يمكن التنفيذ تم الاتفاق على إنشاء خطين متوازيين لنقل الكهرباء، وقد بدأ الإنشاء بالفعل من ١٩٩٤ بتمويل من إيطاليا وفرنسا وبنك التنمية الافريقى وبنك الاستثمار الأوروبى.

كذلك تم الاتفاق فى سبتمبر ١٩٩٢ بين زيمبابوى وجمهورية جنوب أفريقيا على أن تقوم الأخيرة بإمداد الأولى بنحو ٥٠٠م. ومن الكهرباء وتطلب هذا إنشاء خط جهد ٤٠٠ ك.ف من محطة ماتوبا فى شمال الترنسفال إلى بلاوايو فى زيمبابوى.

فى سبتمبر ١٩٩١ تم توقيع عقد بين زيمبابوى وزائير على أن تقوم الأخيرة بمد الأولى بنحو ١٢٠م. و من الكهرباء المولدة من سدانجا تزيد إلى ٢٠٠م. و فى سنة ١٩٩٣ وتجدر الإشارة هنا إلى أن العلاقة بين زيمبابوى وزامبيا

علاقة قديمة ترجع إلى العهد الاستعمارى عندما كانت الدولتين تحت إدارة واحدة*.

إنتاج واستهلاك الكهرباء فى زامبيا

تحتل زامبيا المركز الثالث فى إنتاج الكهرباء بين الدول الأعضاء فى الكوميسا حيث قدر إنتاجها بنحو ٧,٨ مليار ك. و.س فى سنة ١٩٩٦ وهو ما يعادل نحو ٨,٩ ٪ من إجمالى إنتاج الكوميسا من الكهرباء، وتشكل الكهرباء المائية نحو ٩٩,٥٪ على حين لا تساهم الكهرباء الحرارية إلا بحوالى ٠,٥٪[١].

وتجدر الإشارة إلى العلاقة الوطيدة بين قطاع الكهرباء فى كل من زامبيا وزيمبابوى التى ترجع إلى العهد الاستعمارى عندما كانت الدولتان خاضعتين لإدارة واحدة حيث لا تفصل بينهما حدود سياسية.

وفى السبعينات قامت زامبيا بتطوير قطاعها الكهربائى منفردة عندما أقامت محطة لتوليد الكهرباء المائية على نهر الزمبيزى على الضفة الشمالية لسد كاريبا وأخرى على نهر الكافو. ويلاحظ أن زيمبابوى (روديسيا الشمالية) كانت حتى ١٩٧٢ تقوم بتصدير الكهرباء إلى زامبيا إلا إنه بنهاية السبعينات كان تدفق الكهرباء فى اتجاه عكسى أى من زامبيا إلى زيمبابوى وبلغت كمية الكهرباء المصدرة نحو ٣٧٠٠ جيجاوات فى سنة ١٩٨٢[٢].

(*) سيأتى بالتفصيل الحديث عن ذلك عند التعرض للكهرباء فى زامبيا.

(1) U.N. Emergy Statistics yearbook , op-cit P. 457.

(2) V. Renganathan, Abel C. Mbewe., Feast and Famine the case of Zambia's power Sector, Energy Policy Vol. 23, No. 12, 1995, P. 135.

فى منتصف الثمانينات أنخفض حجم صادرات الكهرباء من زامبيا إلى زيمبابوى بعد أن قامت الأخيرة بإنشاء محطة هوانجى الحرارية، وفى منتصف مارس ١٩٨٩ شب حريق فى محطة نهر كافو فى زامبيا مما أثر عل إنتاجها من الكهرباء وقد تم إعادة المحطة للعمل مرة ثانية فى أواخر ١٩٩١ بتكاليف قدرت بنحو ٥٥,٤ مليون دولار.، وبالإضافة إلى ذلك فقد ترتب على جفاف ٩٠-١٩٩٢ انخفاض كبير فى كمية الكهرباء المولدة فى زامبيا لاعتمادها شبة الكامل على الكهرباء المائية مما دفعها إلى استيراد الكهرباء من زائير (الكنغو الديمقراطية) فى مارس ١٩٩٣[١].

ويعد قطاع التعدين القطاع الرئيسى المستهلك للكهرباء فى زامبيا حيث قدر نصيبه بنحو ٧٣٪ من إجمالى الكهرباء المستهلكة فى البلاد، وقد أخذ نصيب هذا القطاع فى الانخفاض نتيجة لانخفاض إنتاج النحاس فى الدولة بسبب تدهور أسعاره عالمياً علماً بأن النحاس يمثل السلعة التصديرية الأولى فى زامبيا.

ويأتى القطاع الصناعى فى المركز الثانى بين القطاعات المستهلكة للكهرباء فى زامبيا وقد عانى هذا القطاع من نفس الانخفاض فى الإنتاج نتيجة للمنافسة الشديدة من السلع المستوردة لا سيما مع اتباع الدولة سياسية التحرر وفتح الأسواق. كما لوحظ انخفاض كمية الكهرباء المصدرة إلى زيمبابوى، ويمكن توزيع استهلاك الكهرباء فى زامبيا على القطاعات المختلفة على النحو التالى[٢]:

- التعدين ٧٣٪

(1) Ibid., P. 135.
(2) Ibid., P. 136.

- الزراعة ٤٪

- الصناعة والتجارة ١٢٪

- الاستهلاكات المنزلية ٢٪

- الاستهلاكات الحكومية ٩٪[١]

إنتاج واستهلاك الكهرباء فى الكنغو الديمقراطية

تأتى الكنغو الديمقراطية فى المركز الرابع بين دول الكوميسا فى إنتاج الكهرباء حيث قدر إنتاجها بنحو ٥,٤ مليار ك.و.س فى سنة ١٩٩٦ وكانت الكهرباء المائية تشكل أكثر من ٩٩,٥٪ وتعد الكنغو الديمقراطية أكبر دول القارة الأفريقية بل ومن أكبر دول العالم امتلاكاً لإمكانيات لتوليد الكهرباء المائية حيث قدرت الامكانيات التى يمكن توليدها من الكهرباء المائية الرخيصة بنحو ١٠٠,٠٠٠ م.و.[٣].

وتجدر الإشارة إلى أنه عند استقلال زائير (الكنغو الديمقراطية) كان ٧٢٪ من الكهرباء المولدة تأتى من ٤ محطات مائية صغيرة تولد الكهرباء لسد حاجة مناجم تعدين النحاس فى شابا ، وفى نفس الوقت كان هناك بعض المحطات الصغيرة المعزولة لإمداد المدن الكبرى مثل كنشاسا العاصمة وكسنجاتى وبوكافو بالإضافة إلى بعض المناجم الصغيرة فى قطاعات كيفو وكاسيسى[٢].

وقامت الكنغو الديمقراطية بإستغلال جزء ضئيل من إمكانيات توليد

---

(1) Denis Fair, Electric Power development in central and west Africa, Africa Insight, Vol. 18, No. 1, 1988, P. 43.

(2) Ibid., P. 43.

الطاقة الكهرومائية بإنشاء سد انجا على نهر زائير حيث قدرت الإمكانيات الكامنة للسد بنحو ٤٠,٠٠٠م. و.، ويقع سد انجا على بعد نحو ٢٠٠٠كم بعيداً عن شابا مركز تعدين الماس والنحاس ، وقد تم بناء السد على سقوط مائى قدر ارتفاعه بنحو ١٠٢م وتم الإنتهاء من المرحلة الأولى للمشروع فى سنة ١٩٧٢، وكان المولد منها يكفى لسد احتياجات كل من كنشاسا (العاصمة) وميناء ميتادى، أما المرحلة الثانية إلى بدأت فى سنة ١٩٨٣ فقد كان الهدف منها مد الكهرباء إلى شابا حيث تم مد خط بطول ١٧٢٠كم وبالتالى أصبحت شابا أكبر مستهلك للكهرباء المولدة من سدانجا حيث بلغ نصيبها نحو ٦٩٪ من استهلاك الكهرباء فى الكنغو الديمقراطية وكان نصيب العاصمة ٢٦٪. وتصل القدرة المركبة لسد انجا إلى نحو ١٧٥٠م.و. ومع ذلك فما يتم توليده بالفعل من المحطة لا يزيد عن ٢٠٪ من قدرتها. وكان هناك اتجاه نحو تطوير صناعة الألومنيوم فى ميناء بنانا Port of Banana والذى يعتمد على البوكسيت المستورد بالإضافة إلى إقامة منطقة صناعية حرة ولكن هذه المشروعات لم تتم حتى الآن. كذلك تم كهربة الخط الحديدى بين كنشاسا ومتادى الذى يبلغ طوله نحو ٣٦٦كم.

ونظراً للمساحة الضخمة للكنغو الديمقراطية فقد كانت هناك بعض الآراء بعدم نقل الكهرباء المولدة من محطة إنجا إلى جميع أنحاء البلاد على أن يتم تغذية بعض المناجم من محطات كهرومائية صغيرة مثلاً- إقامة محطة على نهر روزيزى قدرتها ٢٦,٥م.و فى مقاطعة كيفو يمكن عن طريقها إمداد الكهرباء إلى كل من رواندا دبورندى بالإضافة إلى إقامة محطة أخرى قدرتها ٧,٥م.و لإمداد مدن بينى Beni وبوتيمبو Butembo فى شمال شرق البلاد ، إلى جانب إقامة محطتين أخريتين على نهر الأوبانجى فى المقاطعة الاستوائية على الحدود مع جمهورية إفريقيا الوسطى ومحطة أخرى فى كاتندى بالقرب من كانانجا

عاصمة غرب كاسيسى لمساعدة المحطة الحرارية التى أصبح إنتاجها غير كاف[1].

وكما سبقت الإشارة فإن هناك اتفاق تم توقيعه بين زيمبابوى والكنغو الديمقراطية فى سنة ١٩٩١ تقوم الأخيرة بإمداد الأولى بنحو ١٢٠ م.و زيدت إلى نحو ٢٠٠ م.و. وتعد الكنغو الديمقراطية أكبر دول التجمع تصديراً للكهرباء حيث قدر ما تم تصديره بنحو ١,١ مليار ك.و.س سنة ١٩٩٦ وهى بذلك تساهم بنحو ٤٠٪ من صادرات الكهرباء فى الكوميسا ومع ذلك فهى تستطيع أن تلعب دوراً أكثر أهمية فى مجال تجارة الكهرباء فى التجمع[2].

إنتاج واستهلاك الكهرباء فى كينيا

بلغ إجمالى إنتاج كينيا من الكهرباء فى عام ١٩٩٦ نحو ٣,٨ مليار ك.و.س وهو ما يعادل نحو ٤,٣٪ من إجمالى إنتاج الكهرباء فى الكوميسا وهو ما يجعلها تحتل المركز الخامس بين دول التجمع، وتعتمد كينيا بصفة أساسية على الكهرباء المائية والتى تشكل نحو ٨٣٪ من إجمالى إنتاجها من الكهرباء[3].

وقد انضمت كينيا إلى مجموعة الدول المنتجة للكهرباء اعتماداً على الكهرباء الحرارية الأرضية فى اغسطس من عام ١٩٨١ عندما انشئت أول محطة حرارية أرضية فى منطقة الاخدود الأفريقى العظيم بالقرب من بحيرة نيفاشا ، وكانت قدرة المحطة فى بداية الإنشاء تقدر بنحو ١٥م. وتم زيادتها بعد ذلك إلى ٤٥م. وحيث تساهم المحطة فى الوقت الحاضر بنحو ٢٧٠ مليون

(1) Ibid., P. 43.

(2) U.N. Energy Statistics, Yearbook, Op. Cit., P. 457.

(3) U.N. Energy Statistics year book, Op. Cit. P.

ك.و.س من الكهرباء وهو ما يعادل نحو ٨ ٪ من إجمالى إنتاج كينيا من الكهرباء.

وتعرف المحطة باسم محطة أولكاريا Olkaria والتى أقيمت على أساس الاستفادة من حرارة باطن الأرض فى توليد الكهرباء للعمل على تقليل واردات البترول ومشتقاته المستخدمة فى توليد الكهرباء الحرارية فى البلاد[(١)].

والمحطة عبارة عن مجموعة من المولدات أقيمت على نحو ١٩ بئر يتم استخراج البخار منها من عمق يصل إلى ميل ومنتشرة فى مساحة تقدر بنحو ٥ أميال[٢]. وتصل تكاليف إنتاج ك.و.س بما $\frac{٣}{٤}$ يتراوح بين ١-٣ بنس (فى المحطات الحرارية الأخرى بقدر ومتوسط توليد ك.و.س بنحو ٢ بنس) وإن كان التقدم التكنولوجى سيساعد على خفض التكاليف[(٢)].

وقد حذت أثيوبيا حذو كينيا فى الاستفادة من ظروفها الجيولوجية حيث أقامت محطة مماثلة فى منطقة الفوالق والانكسارات تقوم بإنتاج نحو ٧٠ مليون ك.و.س وهو ما يعادل نحو ٢,٤٪ من إجمالى إنتاجها من الكهرباء وهناك امكانات لزيادة إنتاجها بإضافة وحدات جديدة.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك إمكانات متاحة لتوليد الكهرباء الحرارية الأرضية فى كل من الكنغو الديمقراطية وأوغندا.

وإذا كان قطاع النقل يمثل القطاع الأساسى المستهلك للمنتجات البترولية فى كينيا حيث يصل نصيبه إلى نحو ٥٠ ٪ من استهلاك المنتجات البترولية فإن القطاع الصناعى يعد القطاع الأساسى فى استهلاك الكهرباء منذ الاستقلال فى

(1) John Modeley, Geothermal Energy in Kenya, Energy Policy, Vol. 10, March 1982 P. 63.

(2) Ibid., P. 63.

سنة ١٩٦٣ وثالث القطاعات مساهمة فى الدخل القومى الكينى[١].

وتعتمد كينيا فى مواجهة زيادة الطلب على الكهرباء على الاستيراد من أوغندا إذ تستورد سنوياً نحو ١٧٥ مليون ك.و.س[٢].

إنتاج واستهلاك الكهرباء فى أنجولا

قدر إجمالى إنتاج الكهرباء فى أنجولا فى سنة ١٩٩٦ بنحو ١٨٨٥ مليون ك.و.س وهو ما يعادل نحو ٢,٢ ٪ من إجمالى إنتاج الكهرباء فى الكوميسا وتشكل الكهرباء المائية نحو ثلاثة أرباح الإنتاج على حين لا تساهم الكهرباء الحرارية إلا بنسبة الربع[٣].

وقد تعرضت محطات إنتاج الكهرباء فى أنجولا إلى التدمير من قبل جمهورية جنوب إفريقيا فى أثناء الحرب ، حيث قامت الأخيرة بتدمير معمل تكرير البترول فى لواندا بالإضافة إلى تدمير محطة توليد الطاقة الكهرومائية فى ألتو كاتومبيلا Alto Cotumbela وهى أحداث مشابهة لما حدث فى موزمبيق ، حيث قامت جمهورية جنوب إفريقيا بتدمير البنية الأساسية لتوليد الكهرباء ممثلة فى تدمير محطة توليد الكهرباء فى كابوراباسا ومعمل تكرير البترول فى بيرا[٤].

وعلى الرغم من دخول أنجولا مجال إنتاج وتصدير البترول إلا أنها لا تزال

(1) Haji Hatibu, Hajisemboja, the Effects of an increase in Energy Efficiency on the Kenyan Economy, Energy Policy, March 1994, P.222.

(٢) سلطان فولى حسن- سداوين فى أوغندا- رسالة دكتوراه غير منشورة- معهد البحوث والدراسات الأفريقية- جامعة القاهرة ١٩٩٢.

(3) U.N. Energy Statistics yearbook, op-cit P 450 Ewoh Out Eleri, Op-Cit. P.115.

(4) Ewah out Eleri, Op-Cit., P. 115.

تعتمد على أخشاب الوقود كمصدر أساسى للطاقة المستهلكة فى البلاد ، حيث قدر استهلاكها من أخشاب الوقود فى ١٩٩٥ بنحو ٦ مليون[٣]، وهو ما يشكل نحو $\frac{3}{4}$ الطاقة المستهلكة فى البلاد[١] ..

وكان من الآثار التى ترتبت على الحرب الأهلية فى أنجولا وقيام جمهورية جنوب أفريقيا بتدمير البنية الأساسية بها أثاره على انخفاض الناتج القومى الإجمالى والذى قدر بنحو ٧,٤ مليار دولار فى سنة ١٩٨٧ أنخفض إلى ٣,٨ مليار دولار فى سنة ١٩٩٥ وكان لهذا انعكاسه على انخفاض نصيب الفرد والذى أنخفض من ٨٧٥ دولار فى السنة الأولى إلى ٣٥٥ دولار فى السنة الأخيرة. وتجدر الإشارة إلى أن القطاع الصناعى كان من أكثر القطاعات التى أضيرت بسبب الحرب فقد أنخفض نصيبها من الناتج القومى الإجمالى من ٩,٣٪ فى سنة ١٩٨٠ إلى نحو ٣,٤٪ فى سنة ١٩٩٥[٢].

ويمكن إرجاع الاعتماد الكبير على أخشاب الوقود كمصدر رئيسي من مصادر الطاقة المستهلكة فى البلاد إلى ارتفاع نسبة سكان الريف والتى تبلغ نحو ٦٩٪ فى سنة ١٩٩٥ مع ملاحظة وجود تيارات هجرة من الريف إلى الحضر ولا سيما المدن الكبرى والتى بلغ معدل نمو السكان فيها نحو ٥,٥٪ فى نفس العام[٣].

(1) U.N. Energy statistics, Yearbook, Op-Cit., P. 46.
(2) U.N. Do, Industrial Statiztics yearbook, op-cit p.
(3) U.N. Demographic year book , New York, 1996.

إنتاج واستهلاك الكهرباء فى تنزانيا

تعد تنزانيا دولة حديثة العهد بالتصنيع ، قدر عدد سكانها فى سنة ١٩٩٥ بنحو ٢٧ مليون نسمة ومتوسط كثافة عامة تصل إلى نحو ٣٠ نسمة/كم٢ ويشكل سكان الريف نحو ٧٥٪ من السكان وكان مساهمة الصناعة تقدر بنحو ١٢,٤٪ من إجمالى الدخل القومى فى سنة ١٩٧٧ انخفضت إلى ٧,٩٪ سنة ١٩٩١ ثم إلى نحو ٣,٩٪ فى سنة ١٩٩٥.

بدأ إنتاج الكهرباء فى تنزانيا بمولد صغيراً أقيم فى سنة ١٩٠٨ لمد محطة السكك الحديدية فى دار السلام بالكهرباء وفى سنة ١٩٣١ تم توصيل الكهرباء إلى كل من دار السلام- دودما- تابورة وكيجوما. وكان الإتجاه بعد ذلك نحو إقامة بعض المحطات المائية على بعض الأنهار مثل محطة بنجانى Pangani على المساقط المائية التى تحمل نفس الاسم والتى استخدمت الكهرباء المولدة منها فى سد حاجة منطقة تنجا(١).

وتتولى شركة تنجانيقا إنتاج وتوزيع الكهرباء فى البلاد والمعروفة باسم (TANESCO) وقد تولت الشركة أيضاً إقامة العديد من محطات الديزل الحرارية ، وفى عام ١٩٩٦ قدر إنتاج الكهرباء الحرارية بنحو ٢٤٥ مليون ك.و.س على حين بلغ إجمالى إنتاج الكهرباء المائية ١٤٩٢ مليون ك.و.س أى ما يعادل ٨٦٪ من إنتاج الكهرباء فى البلاد(٢).

---

(1) U.N. Energy Statistical year book, Op. Cit. P.

(2) Mark J.- Mwandosya & Motthew L. Luhanga, Energy and Development in Tanzania, Issues and perspective energy policy, May 1993, P. 445.

وفى مجال توليد الكهرباء المائية تعد محطة كهرباء كيداتو Kidatu أكبر وأهم المحطات يليها محطة كهرباء متيرا Mtera وفى المركز الأخير تأتى محطة بنجانى أقدم المحطات المائية والتى أصبحت لا تعمل إلا بنحو ٣/٤ قدرتها المركبة [١] أما عن استهلاك الكهرباء فى تنزانيا فقد قدر سنة ١٩٩١ بنحو ١٣٨٨ مليون ك.و.س زادت إلى نحو ١٧٣٧ مليون ك.و.س سنة ١٩٩٦. وتعد تنزانيا من أقل الدول الأفريقية فيما يتعلق بمتوسط نصيب الفرد من الكهرباء المستهلكة والذى قدر بنحو ٥٦ ك.و.س والذى لا يعادل إلا بنحو ١,٨٪ من متوسط نصيب الفرد فى الدول الصناعية الكبرى ونحو ٥,٥٪ من متوسط نصيب الفرد من الكهرباء فى الدول النامية[٢].

ولا تزيد نسبة السكان الذين تم امدادهم بالكهرباء عن ٦٪ من إجمالى سكان تنزانيا ويجرى العمل فى السنوات الأخيرة لإمداد الكهرباء إلى كل التجمعات الحضرية التى أصبحت تستقبل تيارات هجرة متزايدة من المناطق الريفية المجاورة وأنعكس هذا على نمو سريع لهذه المدن لا سيما دار السلام التى شهدت نمو سريع فى حجمها السكانى وترتب عليه زيادة كبيرة فى الطلب على الكهرباء.

ولتوضح ذلك نذكر أن سكان الريف شكلوا نحو ٩٧٪ من إجمالى سكان البلاد قبل الاستقلال انخفضت النسبة إلى ٩٥٪ عقب الاستقلال فى سنة ١٩٦٥ ثم إلى نحو ٨٥٪ سنة ١٩٧٨ ثم إلى ٧٥٪ ١٩٨٨. أما عن دار السلام فقد زاد سكانها من١/٤ مليون نسمة ١٩٦٧إلى مليون نسمة ١٩٧٨ ثم إلى نحو ١,٣ مليون نسمة ١٩٨٨ ويقدر سكانها بأكثر من ١/٢ ١ مليون نسمة فى الوقت الحاضر هذا التزايد السريع فى السكان ترتب عليه زيادة فى الطلب على الكهرباء فى

(1) Obas John Ebohon, Op-Cit., P. 449.

(2) U.N. Energy statistics yearbook, Op, Cit. P.

التجمعات الحضرية الرئيسية التى تمثل المناطق الصناعية الرئيسية فى البلاد لا سيما دار السلام[1].

إنتاج واستهلاك الكهرباء فى أثيوبيا

بلغ إجمالى إنتاج الكهرباء فى أثيوبيا فى سنة ١٩٩٦ نحو ١٦٧٥ مليون ك.و.س وهو ما يعادل قرابة ٢٪ من إجمالى إنتاج الكهرباء فى الكوميسا وتشكل الكهرباء المائية ٩٠٪ من إجمالى إنتاجها من الكهرباء على حين تشكل الكهرباء الحرارية بالإضافة إلى الكهرباء الحرارية الأرضية النسبة الباقية[2].

وتجدر الإشارة إلى أن أثيوبيا قامت بإنشاء محطة توليد الكهرباء اعتمادا على حرارة باطن الأرض بلغ إنتاجها فى سنة ١٩٩٦نحو ٣٠ مليون ك.و.س.

ويتم توليد الكهرباء المائية من مجموعة من المحطات الصغيرة التى أنشئت على السدود التى أقيمت على النيل الأزرق وروافده والتى يعد من أكبرها محطة توليد الكهرباء المقامة على سد تاتا وسد فنشا.

وتأتى أثيوبيا فى المركز الثانى بعد نيجيريا بين الدول الأفريقية من حيث الاعتماد على اخشاب الوقود كمصدر أساسى للطاقة إذ قدر استهلاكها فى سنة ١٩٩٥ بنحو ٤٥,٦ مليارم٣ ويمكن إرجاع ذلك إلى انخفاض مستوى المعيشة من جانب وارتفاع نسبة سكان الريف من جانب أخر حيث قدرت نسبة سكان الريف بنحو ٨٥٪ من إجمالى سكان البلاد فى سنة ١٩٩٥[3].

إذ لا تزال الزراعة تشكل أساس الدخل القومى فى البلاد فعلى سبيل

---

(1) Mark J.M Wondo Sya, op. Cit, P. 447.

(2) N. Energy Statistics yearbook - op - cit P. 451.

(3) UN. Demographic yearbook, op-cit P. 47.

المثال السلعة التصديرية الأساسية ويساهم بمفرده نحو ٦٣٪ من الدخل القومى ، وعلى الجانب الأخر لا يزيد نصيب الصناعة عن ٩٪ من إجمالى الدخل القومى. وتجدر الإشارة إلى أن أثيوبيا تعد من أقل دول الكوميسا فيما يتعلق بنصيب الفرد من استهلاك الكهرباء حيث قدر متوسط نصيب الفرد بنحو ٢٧ ك.و.س فى سنة ١٩٩٦.

إنتاج واستهلاك الكهرباء فى السودان

قدر إجمالى إنتاج الكهرباء فى السودان فى سنة ١٩٩٦ بنحو ١٣٣٨ مليون ك.و.س أى ما يعادل نحو ١,٥٪ من إجمالى إنتاج الكهرباء فى الكوميسا ساهمت الكهرباء المائية بنحو ٩٤٦ مليون ك.و.س أى ما يعادل نحو ٧١٪ بينما شاركت الكهرباء الحرارية بالنسبة الباقية[١].

وقد عانى السودان خلال فترات الجفاف التى حدثت فى الثمانينات من عدم عمل المحطات الكهرومائية بكامل قدرتها مما دفع الحكومة إلى التوسع فى إقامة المحطات الحرارية.

وتعد محطة شمال الخرطوم- والتى دخل إنتاجها فى الشبكة القومية منذ سنة ١٩٨٥- أحدث وأهم هذه المحطات وتتكون المحطة من مولدين قدرة كل منهما بنحو ٣٣م.و وقد أقيمت المحطة على النيل الأزرق وقامت إحدى الشركات الإنجليزية بإنشائها وتعمل المحطة بالبترول المستورد حيث تضمن إنشاء المحطة إعداد مساحات ضخمة خزانات الوقود[٢].

(1) U.N Energy Statistics yearbook , op-cit P. 47.

(2) Middle East Electricity, Khartoum North Plugs Sudan's Hydro Shortage, Sept., 1985 P.53.

وتعد الاستهلاكات المنزلية- لاسيما الإنارة- القطاع الأساسى المستهلك للكهرباء فى السودان ويليه القطاع الصناعى الذى أخذ فى النمو السريع فى السنوات الأخيرة فقد زادت مساهمة الصناعة فى الدخل القومى من ٦,٣٪ فى سنة ١٩٨٠ إلى نحو ١٠,١٪ فى سنة ١٩٩٦[1].

وتجدر الإشارة إلى انخفاض نصيب الفرد فى السودان من الكهرباء المستهلكة حيث قدر متوسط نصيب الفرد فى سنة ١٩٩٦ بأقل من ٥٠ ك.و.س وهى تعد من أقل الدول الأفريقية انخفاضاً فى نصيب الفرد من الكهرباء.

من العرض السابق نخلص

تعد الكوميسا من التجمعات الإقليمية التى تملك مصادر طاقة متنوعة إذ تنتج كل مصادر الطاقة الهامة مثل البترول- الغاز الطبيعى- الفحم ، على الرغم من أن أخشاب الوقود لا تزال تشكل النسبة الكبرى من مصادر الطاقة المستهلكة فى التجمع إذ تغطى ما يقرب من ٨٠٪ من الطلب على الطاقة فى كثير من دول الكوميسا ، ويعتمد عليها السكان فى الطهى والإضاءة والتدفئة كما تستخدم فى بعض الصناعات مثل صناعة إعداد التبغ والشاى وتدخين الأسماك والفخار وصناعة الفحم النباتى وغيرها. ويرجع هذا بصفة أساسية إلى انخفاض مستويات المعيشة وارتفاع نسبة سكان الريف فى كثير من دول الكوميسا بالإضافة إلى اعتماد اقتصادياتها على الأنشطة الأولية.

الانخفاض الواضح فى متوسط نصيب الفرد من الكهرباء المستهلكة فى أغلب دول الكوميسا مما يتطلب ضرورة التوسع فى مد شبكات نقل وتوزيع الكهرباء فى داخل الكوميسا إلى المناطق الريفية والتوسع فى برامج التنمية

(1) UNIDO. Industrial statistics yearbook Vienna, 1998, P.42.

الصناعية- لأن الصناعة هى المستهلك الأول للكهرباء- بالإضافة إلى إقامة الصناعات فى التجمعات الريفية للحد من الهجرة إلى المدن غير القادرة على استيعاب أعداد متزايدة من المهاجرين.

تتوفر فى التجمع إمكانيات هائلة لتوليد الكهرباء المائية الرخيصة ، كما هو الحال فى الكنغو الدميقراطية- أنجولا ، زامبيا. إلا أن المستغل من هذه الإمكانيات يعد ضئيلاً ، حتى المحطات التى تم إقامتها بالفعل نلاحظ- فى أغلب دول التجمع- أنها تعمل بنسبة محدودة من قدرتها المركبة مما دفع بعض دول الكوميسا إلى الاعتماد على الكهرباء المستوردة من دول خارج التجمع.

إن الجفاف الذى حدث فى السنوات الأخيرة فى العديد من الدول الأعضاء فى الكوميسا أدى إلى توسع هذه الدول فى إقامة محطات لتوليد الكهرباء الحرارية مما أدى إلى زيادة نسبتها فى ميزان الكهرباء فى هذه الدول على الرغم من ارتفاع تكاليف توليدها مقارنة بالكهرباء المائية.

ويعتمد فى توليد الكهرباء الحرارية إما على الفحم كما هو الحال فى زيمبابوى وزامبيا أو على الغاز الطبيعى كما هو الحال فى مصر أو على مشتقات البترول لاسيما الديزل فى كثير من دول الكوميسا ، ويمكن لهذه الدول الاعتماد على الغاز الطبيعى

المنتج بوفرة فى مصر عن طريق مد خطوط أنابيب ينقل فيها الغاز إذ من الممكن أن يصلها أرخص بكثير من المشتقات البترولية المستوردة من خارج التجمع ، مما يتيح فرصة لتصدير الغاز لمصر ، وفى نفس الوقت يخفض تكاليف توليد الكهرباء ويوسع مجال توزيعها.

إذا كانت زيمبابوى تستخدم كميات كبيرة من إنتاجها من الفحم فى توليد

الكهرباء الحرارية وفى نفس الوقت تعتمد مصر - فى صناعة الحديد والصلب- على الفحم المستورد من خارج الكوميسا فإنه يمكن- لصالح الدولتين- الاستفادة من ميزات السوق المشتركة.وخفض الرسوم الجمركية- أن تقوم مصر بتصدير الغاز إلى زيمبابوى واستيراد الفحم منها.

كما لاحظنا من العرض السابق قيام كل من كينيا وأثيوبيا بإنشاء محطات لتوليد الكهرباء اعتماداً على حرارة باطن الأرض فى مناطق ذات ظروف جيولوجية خاصة ، وهنا تجدر الإشارة إلى توفر مثل هذه الظروف فى كثير من دول الكوميسا التى تقع الأخدود الإفريقى ومن ثم يمكنها التوسع فى إقامة مثل هذه المحطات (رواندا، بوروندى ، تنزانيا ، ملاوى ، أوغندا) وهى دول ذات إنتاج محدود ونصيب فرد منخفض.

إذا كانت الكنغو الديمقراطية تملك إمكانيات هائلة لتوليد الكهرباء المائية فإنه يمكن لدول الكوميسا تمويل إنشاء محطات كهرومائية للاستفادة من هذه الإمكانات وإنشاء شبكات نقل وتوزيع للكهرباء المولدة إلى دول التجمع بدلاً من الاستيراد من الخارج.

كذلك يمكن لدول الكوميسا القيام بنظام الربط الكهربائى بين الدول الأعضاء- بماله من مميزات- للاستفادة من الإمكانيات الكامنة- فى كثير من الدول- لتوليد الكهرباء المائية الرخيصة ، وهذا لاشك يساعد فى إحداث تنمية صناعية يمكن عن طريقها إعداد الكثير من الخامات الزراعية والتعدينية- التى تشكل مصادر الدخل الرئيسية فى كل دول التجمع- بدلاً من تصديرها خام مما يساعد أيضاً على توفير فرص عمل وخفض معدلات البطالة ورفع مستويات المعيشة فى دول الكوميسا.

ملحق (١)

إنتاج الطاقة بين دول الكوميسا ١٩٩٦ بالألف طن مترى معادل بترول*

م	اسم الدولة	الإجمالى	الفحم	البترول	الغاز	الكهرباء
١	أنجولا	-	-	٣٤٨١٢	١٦٧	١٢٠
٢	بوروندى	٤	٤	-	-	١٠
٣	القمر	-	-	-	-	-
٤	جيبوتى	-	-	-	-	-
٥	ارتيريا	-	-	-	-	-
٦	مصر	٥٩٣٠٠	-	٤٤٨٧٩	١٣٤٦٢	٩٥٩
٧	أثيوبيا	١٩٠	-	-	-	١٩٠
٨	كينيا	٥١٨	-	-	-	٥١٨
٩	مدغشقر	٣٧	-	-	-	٣٧
١٠	ملاوى	٧٤	-	-	-	٧٤
١١	مورشيوس	٩	-	-	-	٩
١٢	نامبيا	-	-	-	-	-
١٣	رواندا	١٤	-	-	-	١٤
١٤	سيشل	-	-	-	-	-
١٥	السودان	٨١	-	-	-	٨١
١٦	سوازيلاند	-	-	-	-	-
١٧	تنزانيا	١٣٢	٤	-	-	١٢٨
١٨	أوغندا	٦٨	-	-	-	٦٨
١٩	زامبيا	٨٧٤	٢٠٧	-	-	٦٦٧
٢٠	زيمبابوى	٣٨٥٩	٣٦٧٣	-	-	١٨٦
٢١	الكنغو الديمقراطية	١٦٨٠	٦٧	١١٤٩	-	٤٦٤
		١٠١٩٤٩	٣٩٥٥	٨٠٨٤٠	١٣٦٢٩	٣٥٢٥

(*) U.N. Energy statistics yearbook; New York, 1998, PP. 34 - 41.

استهلاك الطاقة بين دول الكوميسا ١٩٩٦ بالألف طن مترى معادل بترول*

ملحق (٢)

م	اسم الدولة	الاجمالى	الفحم	البترول	الغاز	الكهرباء	نصيب الفرد / كجم
١	أنجولا	٦٤٥	-	٢٥٨	١٦٧	١٢٠	١٢٠
٢	بوروندى	٨٥	٤	٦٨	-	١٣	١٣
٣	القمر	٢٣	-	٢٣	-	-	-
٤	جيبوتى	١٢١	-	١٢١	-	-	-
٥	ارتيريا	-	-	-	-	-	-
٦	مصر	٣٥٤٢٨	٩٠٢	٢٠١٠٥	١٣٤٦٢	٩٥٩	٩٥٩
٧	أثيوبيا	١٠٦٩	-	٨٧٩	-	١٩٠	١٩٠
٨	كينيا	٢٦٦٦	٧١	٢٠٦٢	-	٥٣٣	٥٣٣
٩	مدغشقر	٤١٥	١٢	٣٦٦	-	٣٧	٣٧
١٠	ملاوى	٢٩٠	١٢	٢٠٥	-	٧٣	٧٣
١١	مورشيوس	٥٧٧	٤٧	٥٢١	-	٩	٩
١٢	نامبيا	-	-	-	-	-	-
١٣	رواندا	١٧٦	-	١٦١	-	١٥	١٥
١٤	سيشل	٥٦	-	٥٦	-	-	-
١٥	السودان	١١٤٠	-	١٠٥٩	-	٨١	٨١
١٦	سوازيلاند	٨	-	-	-	-	-
١٧	تنزانيا	٨٠١	٤	٦٦٩	-	١٢٨	١٢٨
١٨	أوغندا	٣٨٩	-	٣٣١	-	٥٨	٥٨
١٩	زامبيا	١٢٠٧	٢٠٤	٤٦٣	-	٥٤٠	٥٤٠
٢٠	زيمبابوى	٥٤٦٧	٣٥٩٤	١٤١٤	-	٤٥٩	٤٥٩
٢١	الكنغو الديمقراطية	١٠٧٧	٢٢٦	٤٧٢	-	٣٧٩	٣٧٩
		٥١٦٤٠	٥٠٧٦	٢٩٣٣٣	١٣٦٢٩	٣٦٠٢	٣٦٠٢

(*) Ibid., PP. 34 - 41.

القدرة المركبة لمحطات التوليد فى دول الكوميسا ١٩٩٦ بالألف ك.و*

ملحق (٣)

م	اسم الدولة	الإجمالى	الحرارية	المائية	النووية	الحرارية الأرضية
١	أنجولا	٦١٧	٢٠٥	٤١٢	-	-
٢	بوروندى	٤٣	١١	٣٢	-	-
٣	القمر	٥	٤	١	-	-
٤	چبوتى	٨٥	٨٥	-	-	-
٥	ارتيريا	-	-	-	-	-
٦	مصر	١٦٦١٧	١٣٩٠٢	٢٧١٥	-	-
٧	أثيوبيا	٤٨٦	٨٧	٣٧٨	-	٣٠
٨	كينيا	٨٠٩	١٦٠	٦٠٤	-	٤٥
٩	مدغشقر	٢٢٠	١١٤	١٠٦	-	-
١٠	ملاوى	١٨٥	٣٩	١٤٦	-	-
١١	مورشيوس	٣٦٤	٣٠٥	٥٩	-	-
١٢	ناميبيا	٣٦٠	٣٦٠	-	-	-
١٣	رواندا	٣٤	٤	٣٠	-	-
١٤	سيشل	٢٨	٢٨	-	-	-
١٥	السودان	٥٠٠	٢٧٥	٢٢٥	-	-
١٦	سوازيلاند	٥٠	٥٠	-	-	-
١٧	تنزانيا	٥٤٣	٢١٤	٣٢٩	-	-
١٨	أوغندا	١٦٢	٧	١٥٥	-	-
١٩	زامبيا	٢٤٣٦	١٩١	٢٢٤٥	-	-
٢٠	زيمبابوى	٢٠٧١	١٤٠٥	٦٦٦	-	-
٢١	الكنغو الديمقراطية	٣١٩٣	٥٩	٣١٣٤	-	-
		٢٨٨٠٨	١٧٤٩٦	١١٢٣٧	-	٧٥

(*) Ibid., PP. 382 - 389.

إنتاج الكهرباء حسب النوع ١٩٩٦ بالمليون ك.و.س*

ملحق (٤)

م	اسم الدولة	الإجمالى	الحرارية	المائية	النووية	الحرارية الأرضية
١	أنجولا	١٨٨٥	٤٩٠	١٣٩٥	-	-
٢	بوروندى	١٢٠	٢	١١٨	-	-
٣	القمر	١٧	١٥	٢	-	-
٤	جيبوتى	١٨٥	١٨٥	-	-	-
٥	ارتيريا	-	-	-	-	-
٦	مصر	٥٠٦٦٠	٣٩٥١٠	١١١٥٠	-	-
٧	أثيوبيا	١٦٧٥	٩٨	١٥٠٧	-	٧٠
٨	كينيا	٣٧٤٥	٣٣٥	١٣٢٠	-	٢٩٠
٩	مدغشقر	٦٨٣	٢٥٨	٤٢٥	-	-
١٠	ملاوى	٨٧٤	١٩	٨٥٥	-	-
١١	مورشيوس	١٢٥٥	١١٥٢	١٠٣	-	-
١٢	ناميبيا	١٠٠٠	١٠٠٠	-	-	-
١٣	رواندا	١٦٤	٤	١٦٠	-	-
١٤	سيشل	١٢٨	١٢٨	-	-	-
١٥	السودان	١٣٣٨	٣٩٢	٩٤٦	-	-
١٦	سوازيلاند	٤١٦	٢٠٠	٢١٦	-	-
١٧	تنزانيا	١٧٣٧	٢٤٥	١٤٩٢	-	-
١٨	أوغندا	٧٩٣	٧	٧٨٦	-	-
١٩	زامبيا	٧٧٩٥	٤٠	٧٧٥٥	-	-
٢٠	زيمبابوى	٧٨١٩	٥٦٥٢	٢١٦٧	-	-
٢١	الكنغو الديمقراطية	٥٤٠٨	١٨	٥٣٩٠	-	-
		٨٧٦٧٩	٤٩٧٥٠	٣٧٥٨٧	-	٣٦٠

(*) Ibid., PP. 450 - 457.

إنتاج واستهلاك وتجارة الكهرباء ونصيب الفرد فى دول الكوميسا (ك.و.س للفرد)

ملحق (٥) (مليون ك.و.س للإنتاج والاستهلاك والتجارة)*

م	اسم الدولة	الإنتاج	الواردات	الصادرات	الاستهلاك	
					الاجمالى	نصيب الفرد
١	أنجولا	١٨٨٥	-	-	١٨٨٥	١٦٩
٢	بوروندى	١٢٠	٢٩	-	١٤٩	٢٤
٣	القمر	١٧	-	-	١٧	٢٧
٤	جيبوتى	١٨٥	-	-	١٨٥	٣٠٠
٥	ارتيريا	-	-	-	-	-
٦	مصر	٥٠٦٦٠	-	-	٥٠٦٦٠	٨٠١
٧	أثيوبيا	١٦٧٥	-	-	١٦٧٥	٢٧
٨	كينيا	٣٧٤٥	١٧٥	-	٣٩٢٠	١٤١
٩	مدغشقر	٦٨٣	-	-	٦٨٣	٤٤
١٠	ملاوى	٨٧٤	-	٢	٨٧٢	٨٩
١١	مورشيوس	١٢٥٥	-	-	١٢٥٥	١١١٢
١٢	ناميبيا	١٠٠٥	-	-	١٠٠٠	-
١٣	رواندا	١٦٤	١٤	٣	١٧٥	٣٢
١٤	سيشل	١٢٨	-	-	١٢٨	١٧٣٠
١٥	السودان	١٣٣٨	-	-	١٣٣٨	٤٩
١٦	سوازيلاند	٤١٦	-	-	٤١٦	١٥٠
١٧	تنزانيا	١٧٣٧	-	-	١٧٣٧	٥٦
١٨	أوغندا	٧٩٣	-	١١٥	٦٧٨	٣٣
١٩	زامبيا	٧٧٩٥	-	١٥٠٠	٦٣١٥	٧٦٣
٢٠	زيمبابوى	٧٨١٩	٢٠	-	١٠٩٩١	٩٦١
٢١	الكنغو الديمقراطية	٥٤٠٨	٣١٧٣	١٠٣٨	٤٤٢٠	٩٤
		٨٧٦٩٧	٣٤٦٠	٢٦٥٨	٨٧١٦٨	-

(*) Ibid., PP. 484 - 487.

المراجع العربية

١ - البنك الدولى - تقرير عن التنمية فى العالم - مترجم - ١٩٩٨.

٢ - سلطان فولى حسن- سداوين فى أوغندا- رسالة دكتوراه غير منشورة- معهد البحوث والدراسات الأفريقية- جامعة القاهرة- ١٩٩٢.

٣ - الطاقة الكهرومائية فى الوطن العربى- بحث منشور ألقى فى ندوة عن المياه فى الوطن العربى- الجمعية الجغرافية المصرية- المجلد الثانى ١٩٩٦.

٤ - التوزيع الجغرافى لمعامل تكرير البترول فى أفريقيا-مجلة الجمعية الجغرافية المصرية ع ٢٧٠ - ١٩٩٥.

٥ - الكهرباء فى اقليم غرب أفريقيا - معهد البحوث والدراسات الأفريقية ع.١٦. ١٩٩٦.

٦ - التكامل الأقتصادى فى أفريقيا - المشكلات والأمكانيات - معهد البحوث والدراسات الأفريقية - ١٩٩٨.

٧ - محمد محمود إبراهيم الديب- إنتاج واستهلاك الطاقة الكهروبائية فى مصر - الجزء الأول - مصر المعاصرة - ع ٣٦٦ - أكتوبر ١٩٧٦.

٨ - توزيع واستهلاك الطاقة الكهربائية فى مصر-الجزء الثانى - مصر العاصرة ع. ٣٦٧ يناير - ١٩٨٧.

٩ - الطاقة فى مصر - دراسة تحليلية فى اقتصاديات المكان - الأنجلو المصرية - القاهرة - ١٩٩٣.

١٠ - وزارة الكهرباء - ج.م.ع - التقرير السنوى للإحصاءات الكهربائية - ١٩٩٨.

المراجع الأجنبية

1 - Abeeku Brew-Hammad, the Electricity Supply Industry in Ghana: Issues and Priorities, African Devleopment, Vol. XXI, No.1, 1996.

2 - Africa Insight, Africa at a glance Facts and Figures 1995/96, Africa Institute of South Africa, 1996.

3 - Clive Van Horen & Anton Eberhard, Energy Environment and urban poverty in south Africa, Energy Policy, May 1993.

4 - Denis Fair, Electric Power Development in Central and West Africa, Africa Insight, Vol. 18, No.1, 1988.

5 - D.L. Linton, The Geography of Energy, Geography, July, 1965.

6 - D.Pijawka, Impacts of Nuclear Generation Plants on local Areas, Economic Geography, Vol. 59, No.1, Jan., 1983.

7 - Economic Commission For Africa, Economic and Social Survey of Africa 1994/95 Addis Ababa, 1995.

8 - Einhard Schmidt Kallert, the Volta Reservoir in Ghana, A Review, Applied Geog., Vol-46, 1996.

9 - Out E. wah Eleri, the Energy Sector in Southern Africa, Energy Policy, Vol-24, No. 1, 1996.

10 - Haji Hatibu, Haji Semboja, the Effects of an Increase in Energy Efficiency on the Kenyan Economy, Energy Policy, March, 1994.

11 - Hans Bandler, consideration of the Environment in planning and Design of Dams, Applied Geography, Vol. 42, 1994.

12 - Ian H-Rowlands, International Influences on Electricity Supply in Zimbabwe, Energy Policy, Feb., 1994.

13 - J.B.C. Lezemby and P.M.S. Jones, Hydro electricity in West Africa its Future Role, Energy Policy, Oct., 1987.

14 - John Madeley, Geothermal Energy in Kenya, Energy policy, March, 1982.

15 - Mark J-M Wandosya & Matthew L. Luhanga, Energy and Development in Tanzania Issues and Perspectives, Energy Policy May, 1993.

16 - Middle East Electricity, kartoum North Plugs Sudan's Hydro Shortage, Sept., 1985.

17 - Obes John Ebobon, Energy, Economic Growth and Causality in Developing Countries, Energy Policy, Vol. 24, No.5, 1996.

18 - Peter Robson, Regional Integration and the crisis in Sub-Saharan Africa, Journal of Modern African Studies Vol. 23, No, 4,1985.

19 - Rainer Schweickert, Regional Integration in Eastern and Southern Africa, Africa Insight, Vol. 26, No. 1, 1996.

20 - Robert Davies, Approaches to Regional Integration in the southern African context, Africa Insight, Vol. 24, No.1, 1994.

21 - U.N. Demographic year book, New York 1996.

22 - Energy Statistics year book, New York 1998.

23 - Statistical year book, New York, 1996.

24 - UNIDO, African Industry in Figures Vienne, 1993.

25 - International yearbook of Industrial statistics, Vienna, 1988.

26 - V. Renganathan, Abel C. Mbewe, Feast and Famine the case of Zambias Power Sector, Energy policy, Vol. 23, No.12, 1995.

(١) سلطان فولي حسن : التكامل الإقتصادي في أفريقيا المشكلات

١٠

الموقف الإفريقي من إنضمام مصر للكوميسا

جوزيف رامز أمين*

مقدمـــة:

ركـزت مـعظم الدراسـات أو الأوراق التي تناولت عـلاقـة مـصـر بتـجـمع الكوميسا على البعد الاقتصادي في تلك العلاقة ، خاصة من ناحية زيادة فرص التبادل التجاري مع تلك المجموعة أو دفع فرص الصادرات المصرية نحوها ، وما يشابهها من تنامي وزيادة الاستثمار الموجه لإفريقيا وتطوير المشروعات المشتركة معها ، وخلافه ..... لكن الدراسات السياسية للموضوع تعتبر قليلة .

- وتنبع أهمية دراسة الموقف الإفريقي من انضمام مصر للكوميسا أنه يبين لنا كيف حال دون انضمام مصر لهذا التجمع الإقليمي الهام - رغم محاولتها المستمرة لذلك -لفترة زمنية معينة أعقبها بعد ذلك تغيراً شاملاً في هذا الموقف.... ومع إننا لم نستطع التوصل إلى وثائق مؤكدة تفيد عدد المرات التي تقدمت بها مصر لعضوية الكوميسا ، ولا تحديد مدد الاعتراض أو التحفظ الإفريقي و أسبابه - إلا أن هذا لم يمنعنا من التوصل إلى تحليل منطقي مؤداه أن مصر لم تنأى بجهدها عن الانضمام لهذا التجمع منذ أن نشأت منطقة التجارة التفضيلية P.T.A عام ١٩٨١ ، وحتى تحولت إلى الاسم الحالي " الكوميسا " في عام ١٩٩٤، وأن هذا الطلب المصري قد تكثف في التسعينيات وذلك في إطار رؤية عامة متجددة للسياسة المصرية في إفريقيا تعمل على دمج مصر مع شقيقاتها الأفارقة في عضوية إحدى التجمعات الإقليمية الهامة

(*) باحث بالهيئة العامة للاستعلامات

بالقارة لتصبح قادرة بعد ذلك على الانضواء تحت لواء الجماعة الاقتصادية الإفريقية ، وبكل ما تعنيه نم تكامل اقتصادي حقيقي ورغبة في الاندماج والتكتل المرحلي الطبيعي الذي يتيح للقارة الأم أن تجد مكانها في عالم التكتلات الاقتصادية العملاقة والرغبة في التوحد والاندماج من جانب الكبار قبل الصغار .

- ولعل منبع الخطورة في هذا الموقف الإفريقي تجاه عضوية مصر بتجمع الكوميسا أنه أتى أساساً من دول إقليمية مجاورة لمصر هي بالتحديد : السودان ، إثيوبيا ، انضمت إليهما رواندا بفعل بعض الضغوط والمواقف ، وبحيث يمكن القول أن الدولتين الأساسيتين بهذا الخصوص ، وهما : السودان، إثيوبيا ، إنما هما دولتان تتداخلان في علاقات متشابكة مع مصر ، وتسعيان لتعزيز مكانتهما الإقليمية ، وأوضاعهما الداخلية كما أنهما يربطهما بمصر علاقات ووشائج الوحدة والتكامل ، ومن المفروض أن تنصهر علاقاتهما بها في إطار المصالح المشتركة ، وتعزيز واستقرار الأمن القومي في المنطقة سواء الخاص منه بالمياه ، أو ذاك الذي ينصرف إلى تأمين الحدود أمام دول الجوار ، وعدم العبث بالشئون الداخلية ناهيك عن علاقات التصالح أو التشابك أو المصاهرة .

- وعلى أية حال ، فقد تغير الموقف الإفريقي من مسألة انضمام مصر للكوميسا ، بحكم تغير الظروف الإقليمية والدولية السائدة ، في نفس الوقت الذي تغيرت فيه الرؤية المصرية أو بمعنى أوضح ، فقد انتعشت وتجددت السياسة المصرية في إفريقيا حتى قبلت عضوية مصر بالإجماع في هذا التجمع في يونية ١٩٩٨، وهو الأمر الذي تلاه تكثيف النشاط المصري بدول المجموعة والقارة ككل ، ودفع علاقاتهما معاً .

- نقسم هذه الورقة إلى مبحثين أساسيين . يتناول المبحث الأول منه: تحليل أسباب اعتراض بعض الدول الإفريقية على انضمام مصر للكوميسا (١٩٨٨- ١٩٩٤) ، نستهله بتمهيد عن الاتجاه التكتيكي لهذه المواقف ، وليس الإستراتيجي ، ونقسم هذا المبحث إلى ثلاثة محاور رئيسية : يتعرض أولها للتوجهات الأيديولوجية لبعض الأنظمة (السودان) ، بينما ينصرف المحور الثاني إلى المخاوف الإثيوبية ، ويبقى الموقف الرواندي الذي يتم تحليله في إطار المحور الثالث .

- أما المبحث الثاني : فهو يتناول دلالات الإجماع الإفريقي على انضمام مصر للكوميسا ، نستهله بتمهيد أيضاً عن المتغيرات الدولية والإقليمية ، ثم نقسمه بدوره إلى ثلاثة محاور : الأول : منها خاص بمغزى الإجماع الإفريقي على انضمام مصر للكوميسا ، والثاني: يتعلق بأبعاد الرؤية المصرية التي تحكم رغبة الانضمام لهذا التجمع ، بينما يقترن الثالث : بمسار الاستراتيجية المصرية نحو القارة الإفريقية .... ونختتم برؤية مستقبلية لمسار العلاقات السياسية بين مصر ودول تجمع الكوميسا .

المبحث الأول

تحليل أسباب إعتراض بعض الدول الإفريقية على إنضمام مصر للكوميسا (١٩٨٨-١٩٩٤)

تمهيد: الإتجاه التكتيكى للمواقف:

- تقدمت مصر بطلب الإنضمام لمنطقة التجارة التفضيلية P.T.A فى عام ١٩٨٨ ورغم أنه لم يحظى وقتها بالإجماع ، إلا أنها أعادت المحاولة من جديد خاصة فى عام ١٩٩٤، وهو العام الأول لمولد "تجمع الكوميسا" بإسمه الحالى، وبدء تطوره .. وحيث تكرر نفس الموقف مع مصر ، ومن ثم يقتضى الأمر أن نقوم بتحليل مواقف بعض الدول الإفريقية التى سبق وأن تحفظت على إنضمام مصر للكوميسا ، وهى بالتحديد: السودان ، يليها إثيوبيا ومعهما رواندا ،ورغم أن مواقف هذه الدول قد تغيرت تماماً فيما بعد ، إلا أن إعتراضها أو تحفظها لم يكن يخص صلب إنضمام مصر للكوميسا ، بقدر ما كان ينصرف إلى أبعاد سياسية أخرى تخص علاقة مصر أساسا بهاتين الدولتين الإقليمتين المتجاورتين وهما : " السودان ، أثيوبيا "

- وإجمالاً يمكن القول أنه تلك المواقف كان تعتبر مواقف مبدئيه ومرتبطة بالعلاقات القائمة فى ذلك الوقت ، كما أنها كانت بمثابة مواقف تكتيكية وليست إستراتيجية ومن ثم فهى لا يعول عليها كثيراً ، بدليل أن مصر قد حصلت بعد ذلك على تأييدهم ومساندتهم فى الإنضام للتجمع ، لذلك فالأمر لا يحتمل المبالغة لأنه يحدث فى كل التجمعات [١]، كما أن هذه المواقف يمكن وصفها بأنها تعبر عن عدم ترشيد أو تحفظ أكثر منها معارضة بدليل طبيعة العلاقة الحالية التى تربط مصر مع هذه الدول [٢].

إذن فما حدث كان يخص أصلاً ، بالنسبة للسودان إختلاف التوجهات السياسية فيما بينها وبين مصر ، خاصة فى حقبه التسعينيات التى شهدت بدء فترة حكم الفريق البشير من خلال نظام الجبهة الإسلامية بزعامة د. حسن الترابى ، وبلغت ذروة التوتر بين البلدين مع محاولة الإغتيال الآثمة التى تعرض لها الرئيس / حسنى مبارك بأديس أبابا فى يونية ١٩٩٥ ، وأدينت فيها بعض العناصر بدعم من الخرطوم فى ذلك الوقت ، وساهم تصعيد الموقف بدوره فى تضخيم النزاع الحدودى بين مصر والسودان حول مثلث حلايب ، وفى مناؤة المواقف السياسية لمصر وإتخاذ بعض الخطوات السلبية تجاهها سواء على صعيد العلاقات الثنائية معها ، أو على صعيد علاقات مصر الإقليمية ورغبتها فى توسيع شبكة إنتماءاتها خاصة فى مجال التجمعات الإقتصادية .

- أما بالنسبة لإثيوبيا ، فقد تمحورت الخلافات بينها وبين مصر حول وجهات النظر المتباينة بالنسبة للموقف من قضية مياه النيل ، والإتفاقيات الدولية بخصوصها ، وإحجام إثيوبيا عن المشاركة فى التجمعات القائمة بين بلدان حوض نهر النيل ، فضلاً عن إختلاف الرؤى والتوجهات فيما بين مصر واثيوبيا بالنسبة للأوضاع فى السودان والموقف من قضية الجنوب السودانى ، بالأضافة إلى موقفهما من قضية الصومال .. ثم تأتى أخيراً الإتهامات أو التوجسات الإثيوبيه من مصر بخصوص تأييدها لإرتيريا فى النزاع الإثيوبى - الإرتيرى .. إلخ .

- ثم يأتى بعد ذلك التعرض لموقف رواندا ، وهى رغم تحفظها السابق على إنضمام مصر ، لكن هذا الموقف من جانبها كان إنعكاساً لتوتر مرحلى فى علاقتها مع مصر ، أو مرتبطاً بموقف إثيوبيا ذاته ... لكنه لم يكن يتفق مع

علاقات مصر الطبيعية مع كان دول القارة ، ومن ثم فإن هذا الموقف كان عابراً وتم إحتواءه كما سيتضح لاحقاً .

وعموماً سنبدأ فى هذا المبحث بتحليل أبعاد موقف السودان ثم الموقف الإثيوبى ، وتلحقة بموقف رواندا - من مسألة إنضمام مصر للكوميسا لنتفهم طبيعة التحفظ الإفريقى ... وذلك قبل أن تحتم مجموعة المتغيرات الدولية والإقليمية إنضمام مصر للكوميسا وتعجل به ، بل وتزيب الجمود السياسى المفتعل بين مصر وتلك المجموعة من الدول .

المطلب الأول

التوجهات الأيدبولوجية لبعض الأنظمة "السودان"

- تعددت الكتابات التى تتناول سواء أوضاع السودان الداخلية أو علاقاته مع دول الجوار ومنها مصر بالطبع ، وإن كان ليس المقصود فى هذا السياق هو تتبع كل جزئيات وتفاصيل العلاقة المصرية - السودانية ، والمصيرية فى نفس الوقت ، سواء فى مظاهرها الإيجابية كما حدث أبان تجربة التكامل المصرى - السودانى فى الثمانينيات ، والمؤسسات المصاحبة له ، أو فى آثارها السلبية كما حدث إبان إتهام السودان بالتورط فى محاولة الإعتداء الآثمة على الرئيس مبارك فى يونيه ١٩٩٥ ، وإدراج السودان ضمن الدول الراعية للإرهاب ، أو فى الخلاف المصرى - السودانى حول قضية مثلث حلايب المتنازع عليها ، أو بعض المظاهر السلبية لتلك العلاقة مثل مصادرة الممتلكات المصرية فى الخرطوم وغيرها ، صدور تصريحات سياسية سلبية هنا أو هناك ... وذلك قبل أن تتطور تلك العلاقة ويطرأ عليها نوعاً من التحسن فى أوامر عام ١٩٩٩م ، وحيث شهدت مجرياتها تبادل الزيارات الرسمية وبدء عودة الأمور لطبيعتها ....

- وإن كان ما يعنينا هنا هو الأثر الذى تتركه تلك العلاقة على التوجهات السياسية لكلتا الدولتين ، وخاصة فى ظل الترابط العضوى الكامل بين الدولتين والشعبين تاريخياً وأمنيا وثقافياً ، لا سيما وأن العلاقات المصرية - السودانية تتمحور حول عدة قضايا تأتى فى مقدمتها : قضية المياه وهى شريان الحياة فى الدولتين ، وخاصة مصر ، وهى يحكمها إتفاقية ١٩٥٩م الموقعة بين الدولتين ، ثم مسألة الحدود التى تمس الأمن الإستراتيجى لكلتا الدولتين ، وبكل تفاصيلها القانونية والجغرافية والتاريخية المعروفة، هذا فضلاً عن العلاقات الإقتصادية والثقافية المتشعبة بين البلدين وهى هامة لكليهما [٣]... الخ من تفصيلات تلك العلاقة - يلى ذلك دراسة أثر إختلاف التوجيه الأيديولوجى بين الدولتين على مسار العلاقات السياسية بينهما وتوجهات كل دولة ، لا سيما وأن هذا الإختلاف خاصة فى حقبة التسعينيات قد نتج عنه أثراً سلبياً تمثل فى الإعتراض على محاولة إنضمام مصر لمنظمة الكوميسا ١٩٩٤ ، وهو الأمر الذى تصاعد بعد حادثة الرئيس مبارك بأديس أبابا وتتابع الأحداث والعلاقات معه بشكل سلبى بحيث أصبحت العلاقات المصرية - السودانية برمتها غير طيبة ...ولكن بمرور قليل من الوقت ، بدأت مظاهر التحسن فى تلك العلاقات ، وعلى العكس مما هو متوقع تبنت السودان إقتراح مصر بالإنضمام إلى منظمة الكوميسا من سنه ١٩٩٧ ، وهى التى قدمته إلى المنظمة ، وهى التى ساهمت فى حشد الدول الإفريقية للموافقة عليه بالإجماع كما حدث ، وكانت طرفاً رئيسياً فى انجاح المفاوضات التى دارت بين سكرتارية المنظمة والوفد المصرى بهذا الخصوص ، وهى التى غيرت رأيها فى إنضمام مصر للكوميسا من المعارضة إلى الموافقة [٤]، ولعل هذا فى حد ذاته مؤشراً هاماً على أن الإعتراض السودانى لم يكن عميقاً بالأساس ولم

يخرج عن كونه مجرد مناوشه سياسية أو تعبيراً واضحاً عن إختلاف التوجهات السياسية والرؤى فيما بين النظامين الحاكمين ، بحيث أنه مع بداية التقارب من جديد بين الدولتين بدأت الأمور تعود إلى حالتها الطبيعية ، وهو الأمر الذى يساعدنا فى رصد عدة نقاط أو أبعاد رئيسية تحكم تلك العلاقة وتتمحور حولها كالتالى :

- **حساسية العلاقات المصرية السودانية :** بشكل بالغ ومفرط ، وبما يؤثر إيجاباً أو سلباً على الدولتين إبان أى موقف أو أزمة تعترى تلك العلاقة ، خاصة من جانب السودان ، ولعل ذلك لا يعود فقط لسابق السيادة المصرية على السودان بقدر ما يرجع فى جزء كبير منه إلى الدعم الكبير والمستمر الذى تقدمه مصر للسودان علي الأصعدة الإقتصادية والثقافية والتعليمية والعسكرية ، وهو الدعم الذى يتفاوت من مرحلة لأخرى حسب الأحوال القائمة - وكذلك إلى أثر النموذج الذى تمارسه مصر على الحياة الفكرية والسياسية بالسودان ، وما يمكن أن يؤدى إليه من إثارة مشاعر أو نعرات التفوق والسيطرة أو حتى النفوذ الخاص لدى مصر ، بما يتعارض مع الكبرياء الوطنى السودانى والرغبة المشروعة فى التعامل المتكافئ مع مصر[٥] .. ولدرجة أن هذه الحساسية التاريخية المتواجدة بشكل مفعم جعلت البعض يعتقد أن مصر لا يروق لها أولا تستطيع أن تتعامل مع نظم حكم ديمقراطية فى السودان [٦].

- أنه حتى فى حالة تردى العلاقات الثنائية أو تدهورها ، فإن يوجد حد أدنى . من التنسيق فيما بين السياسة الخارجية لكل من الدولتين تجاه الأخرى ، وهو الأمر الذى يتعلق تحديداً بقضايا المياه والتعاون فى مجال المشروعات المشتركة والتنسيق المتبادل ...الخ ، أو فى مسألة تهديد الوجود السياسي لكيان الدولة ذاتها خاصة بالنسبة للسودان [٧]، أو فى مسألة الأمن القومى لدى الدولتين

وحمايته رغم التحفظ الوارد فى هذا السياق على الخلاف الدائر حول حدود مصر الجنوبية الشاملة لمثلث حلايب والإعتراض السودانى على ذلك - لكن من جانب آخر فإن مصر فى جميع الأحوال رفضت تقسيم السودان إلى شمال وجنوب ، كما رفضت زيادة العقوبات الموقعة على السودان، فى أعقاب حادث أديس ابابا يونية ١٩٩٥ ، رغم إتهام السودان برعايتها للإرهاب ، بل وأدانت العدوان الأمريكى على مصنع الشفاء بالخرطوم صيف ١٩٩٨ .. ولعل تفسير هذا الموقف المصرى لا ينبع من فراغ ، وإنما يعود فى جزء كبير من إلى أهمية السودان القصوى بالنسبة لمصر ، ليس فقط بحكم الإمتداد الأرضي الفسيح الذى يمثله لها إلى قلب إفريقيا ، ولكنه أيضا بمثابة حلقة الإتصال بدول القرن الإفريقى وشرق إفريقيا ودول حوض النيل ، وهو يمثل صمام الأمن القومى المصرى ، الأمر الذى ينعكس بدوره على الخصوصية الشديدة للغاية فى العلاقة بين البلدين (٨).

- **أن العلاقات المصرية - السودانية ترتبط إزدهاراً أو تدهوراً بإعتبارات علاقة كل من الدولتين ، مع دول الجوار** سواء دول المشرق العربى مع مصر ، وبحيث تبرز العلاقة مع السودان كإحتياطى لتلك العلاقات العربية ، أو علاقات السودان مع السعودية أو دول الخليج (٩)، هذا فضلاً عن دول الجوار الجغرافية وعلى رأسها إثيوبيا ، بحيث أن أى تحسن فى علاقة كل من الدولتين مع إثيوبيا عادة ما يقابلة جفاء فى علاقتهما سوياً والعكس صحيح ، وإن كان المفروض أن تنسجم تلك العلاقة الثلاثية بين مصر - السودان - إثيوبيا ، لمصلحة البلدان الثلاثة ، وأن تمضى العلاقات متوازية وليست متنافرة ، بحيث أن تحسن العلاقات الإقليمية للسودان مع دول الجوار الجغرافية سواء إثيوبيا أو أريتريا أو إوغندا وغيرها يقابلة إستمرار فى تحسن العلاقات على الصعيد الثنائي مع مصر .

- **أن مصر لم تغيب عن المشاركة فى حل مشاكل السودان خاصة قضية الجنوب،** وذلك على الرغم من أثر التوجهات السياسية التى نتجت عن حكم حكومة الجبهة الإسلامية على إمتداد عقد التسعينيات ، ومن قبل من جانب حكومة الصادق المهدى "حزب الأمة " فى الثمانينات ، وهو الأمر الذى يختلف بالطبع عن الحزب الإتحادى أو حكم عبود فى مراحل سابقة ...الخ ، فى محاولة إقصاء مصر عن القيام بدورها الطبيعى فى محاولة حل مشاكل السودان (١٠) ...الخ ، ولعل المبادرة المصرية - الليبية تمثل خطورة هامة على هذا الطريق نحو حل قضية جنوب السودان وهى تتميز بالشمولية وتحظى بقبول من معظم الأطراف ، على العكس من مبادرة منظمة الإيجاد " الهيئة الإقليمية لمكافحة الجفاف والتصحر " (١١)، والتى تنصرف إلى نواحى معينه فى محاولة حل المشكلة ، رغم ذلك فهى تحظى بقبول دولى خاصة من جانب الولايات المتحدة ، وتحاول بعض الأطراف الدولية والاقليمية تخريب المبادرة المصرية أو العبث بها ، رغم أن مصلحة مصر هى فى تحقيق الأمن والوفاق والإستقرار فى السودان .

- ويبدو أن بشائر المرحلة المقبلة فى التعاون المصرى - السوداني تتجه نحو البعد عن أثارة أى توترات ، وأن نفكر بإيجابية فى سبل التعاون الحقيقى وتحقيق التكامل الإقتصادى الحقيقى ، وتوظيف تحسن العلاقات السياسية الحالية بين البلدين بصورة طيبة تنعكس على مصلحة الشعبين وتقيهم أضرار ومساوئ التفكير السلبى الذى طالما عانينا وكان سبباً مباشرا فى تأخير مسيرة التعاون والتنسيق المنشود .

المطلب الثاني

المخاوف الإثيوبية

- يمكن القول أن الموقف الإثيوبى المتحفظ - فيما سبق - على إنضمام مصر للكوميسا كان هو الموقف الحاكم بهذا الخصوص ، بينما كان الموقف الرواندى فى ذلك الوقت موقف تابع ، وهنا يثار تساؤل يفرض نفسه : إلى أى مدى مثل هذا الموقف الإثيوبى سياسته تجاه مصر ؟ وهل هى سياسه عامة تنتهجها تجاه مصر ... أم هى نوع من المساومة والسياسة المذبذة التى تظهرها أحياناً وتخفيها أحياناً أخرى كثيرة ، وإرتبطت فى معظمها بالجدال الدائر حول : قضية مياه النيل ، والإتفاقيات الدولية بخصوصها ، وإمكانية التعاون والتنسيق بين دول الحوض من عدمه ، فضلاً عن سياسات ومواقف مصر سواء من السودان أو الصومال أو النزاع الإثيوبى - الإريترى ... إلخ ؟

محددات الموقف الإثيوبى :

- ويمكن إجمالاً القول أن هذه السياسة - من جانب إثيوبياً - قد إمتدت على الأقل منذ الثمانينيات ، وبرزت فى المواقف التالية :

أولاً : حجمت أثيوبيا عن الإنضمام لأى من تجمعات دول حوض نهر النيل، بدءاً من تجمع الأندوجو " الإخاء " باللغه السواحيلية ، الذى أنشأ فى أغسطس ١٩٨٣ م بمبادرة مصرية ، وضم معها : السودان ، زائير " الكونغو الديمقراطية حالياً " ، ثم أوغندا ، إفريقيا الوسطى ، رواندا ، بالإضافة إلى بوروندى وتنزانيا كدولتين مراقبتين [(١٢)] ، حيث ضم جميع دول حوض النيل وقتها ما بين عضو أصيل ومراقب بإستثناء كل من إثيوبيا ومعها كينيا ، وذلك رغم تأكيد ميثاق

الأندوجو على معانى التعاون ، والمصلحة المشتركة وعمله على تحقيق الإستقرار والتنمية بالبلدان الأعضاء به ، وإتجاهه نحو تحقيق التعاون فى مختلف المجالات ، وبعده عن التدخل فى الشئون الداخلية للدول ، مع عمله علي تكثيف الحوار السياسى بين مجموعة دوله (١٣) .

- ورغم أن مصر من منطلق إهتمام دبلوماسيتها بدول حوض النيل قد واصلت مساعيها من أجل إستكمال عضوية إثيوبيا وكينيا لمجموعة الأندوجو ، حيث عقدت الخارجية المصرية فى شهر مارس ١٩٨٩ م مؤتمراً لسفراء دول حوض نهر النيل التسع - قبل إستقلال إريتريا - بهدف تعميق عملية تقويم الأداء المصرى تجاه هذه المجموعة من الدول والبحث عن انسب الوسائل والأساليب التى تمكن من تقوية العلاقات بين مصر وبينها فى مختلف المجالات من أجل مصالح ووجود مصرى راسخ وقوى يربط هذه الدول بمصر بشبكة من المصالح المشتركة (١٤)، وهو الأمر الذى تكرر فى نيروبى فى فبراير ١٩٩١ .

- وبالفعل نجحت مصر فى جذب إثيوبيا لهذا التجمع الإفريقى بصفة مراقب ، حيث إستضافت المؤتمر السادس له فى فبراير ١٩٩٠ ، وهو مامثل نقطة إنطلاق لمرحلة من التعاون الإقليمى بين دول حوض نهر النيل يمكن أن تسمى مرحلة التحقيق الفعلى للتعاون فيما بينها ، كما تعد موافقة إثيوبيا تحولاً هاماً فى موقفها تجاه الأندوجو ، حيث صاحبها إتصالات مكثفة بين قيادات البلدين(١٥) إلا أن الأمر لم يستمر على هذا النحو ... ورغم إستضافة القاهرة لإجتماعين عقدا فى يونيه ١٩٩٠ ، أبريل ١٩٩١ للطاقة والكهرباء لدول المجموعة ، مع محاولتها دمج التعاون الإقليمى للتجمع مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية وخلافة (١٦) ... إلا أن التعاون داخله قد تعثرت أعماله ، ولم تفلح الجهود الخاصة بضم إثيوبيا بصفة عضو أساسى ، وهو ماساهم بجوار أسباب اخرى عديدة بعضها سياسى راجع للنزاعات بين دول المجموعة ، والإفتقار إلى . دبلوماسيه

القمة وعوامل أخرى بعضها فنى وبعضها خاص بالإفتقار إلى لغة مشتركة للتعامل فى إضعاف تجمع الأندوجو وتجمد نشاطه (١٧) .

- يسجل أيضاً فى هذا السباق غياب إثيوبيا أيضاً عن إتفاقية التيكونيل TECONILE، والذى تأسس فى أول يناير عام ١٩٩٣ فى كمبالا من ست دول هى : مصر - السودان - رواندا - تنزانيا - أوغندا - زائير " الكونغو الديمقراطية ، وحيث عقدت عدة إجتماعات سواء فى أوغندا ، وفى تنزانيا ، وفى مصر ، وهى الإجتماعات التى تم خلالها إقرار خطة عمل التيكونيل للإتفاق حول التعاون المستقبلى لدولهم فى مجال المياه (١٨)، وقد تغيبت بعد ذلك عن الإجتماعات كل من رواندا وزائير " الكونغو الديمقراطية " ، بحيث أصبح عدد الدول الأعضاء به يتناقص عن أعضاء تجمع الأندوجو ، مع إستمرار الغياب الأثيوبى عن هذه التجمعات ، رغم ان الأمر يقتضى دمجها كعضو دائم فى تجمع يضم دول الحوض (١٩).

- ولا يجب أن يقتصر الأمر على مؤتمرات النيل ٢٠٠٢ ، والتى عقدت عدة إجتماعات سواء فى مصر أوغندا وإثيوبيا وغيرها ، والذى لا يخرج عن مجموعات من التوصيات التى لا ترقى لمستوى التعاون الحقيقى ، مثله فى ذلك مثل لقاءات وزراء الرى من مصر وأثيوبيا والسودان سواء بالتنسيق فيما بينهم ، أو على هامش اللقاءات الدولية المتناوية بخصوص المياه ... على أن الأمر بحاجة إلى دعم التعاون الشرعى والقانونى سواء القائم وهو مشروع التيكونيل والذى كان من المقرر أن ينتهى عام ٢٠٠٠ م أو التوصل لإتفاق إطارى من شأنه حسم أى خلاف فى وجهات النظر خاصة فيما بين مصر وإثيوبيا والتشاور بشأنها أو تأسيس إطار جديد للتعاون بين جميع دول الحوض وحث جهود التنمية داخلها (٢٠).

ثانياً : يرتبط بهذا الأمر أيضاً - أى إحجام إثيوبيا عن الإنضمام لتجمعات دول حوض نهر النيل مسألة التوجس الإثيوبى المستمر من مصر بخصوص مياه النيل ، والتعاون بهذا الخصوص ، ورغم أن هذا الأمر يعود بجذوره وممارساته إلى الخمسينيات من هذا القرن ، ويثار مابين الحين والآخر ، كما حدث أيضاً إبان حكم منجستو وورود بعض التصريحات السلبية بهذا الخصوص ، إلا أنه قد تجسد فى العقد الأخير فى الحملات الأعلامية المستمرة فى الصحافة الإثيوبية سواء الرسمية منها أو المستقلة - وهو ما يوحى بأن الأمر ذات بعد مؤثر - هذا فضلاً عن تصريحات بعض المسئولين الإثيوبيين فى فترات متناوبة أيضاً خلال حكم ميليس زيناوى .

- ويرى البعض أن هذا الإتجاه يعود فى جزء كبير منه إلى رغبة إثيوبيا فى إستخدام مياه النيل كسلاح ضغط سياسى سواء على مصر أو السودان ، وذلك لدفعهما إلى اللجوء للأساليب السليمة والدبلوماسية لتحسين العلاقات معها ، أو تحديد موقفهما سواء من المشكلة الإريترية أو نزاعها مع الصومال على إقليم الأوجادين بطريقة تتفق والمصالح الإثيوبية [٢١]- إلا أن الأمر برمته قد تجاوز هذا الوضع أو هذا المفهوم وتعداه إلى تفصيلات دقيقة بشأن إستخدام مياه النيل والإتفاقيات التى تنظمها .

- وعلى سبيل المثال فقد نشرت مجلة Ethia scope وهى دورية ربع سنوية تصدرها الخارجية الإثيوبية ، وتعكس فى مجملها المنظور الإثيوبى الرسمى رغم الطابع الأكاديمى الذى تتصف به تلك الرؤية ، وكان على رأس ما تناولته فى عددها الصادر فى سبتمبر ١٩٩٤ موضوعاً عن مياه النيل إنتقدت فيه إتفاقية مياه النيل المعقودة بين مصر والسودان عام ١٩٥٩ لأنها قد تجاهلت مصالح إثيوبيا والأطراف الأخرى (أى دول حوض النيل الأخرى) ، وذلك لأن

إثيوبيا لم تكن طرفاً فى تلك الإتفاقية ... وهى تستطرد أنه مع الحاجات المستقبلية لها وحاجتها إلى ما بين ٢٠-٣٠ بليون متر مكعب من المياه ، فإنه لابد من أخذ ذلك بعين الإعتبار عند عقد أية إتفاقيات خاصة بالنيل مستقبلاً ... وإعادة النظر فى إتفاقيات مياه النيل عام ١٩٥٩ على أساس مبدأ شراء وبيع حق إستخدام المياه بين الدول الثلاث : مصر ، والسودان ، وإثيوبيا ، والعمل على إنشاء سوق تجارى للمياه لإقامة المشروعات الزراعية لدفع عجلة التنمية الإقتصادية ، مطالبة بالإستفادة القصوى من المياه لصالح دول حوض نهر النيل [٢٢].

- ولم يقتصر الأمر على هذا الحد بل تعداه إلى حملات أعلامية متواكبة ما بين الحين والآخر ، خاصة من جانب الصحف الإثيوبية المستقلة المنتمية لقومية الأمهرة ، وقد تصاعدت هذه الحملات منذ إندلاع النزاع الإثيوبى - الإريترى فى مايو ١٩٩٨ ، وحيث تحاول هذه الصحف الزج بمصر فى الأزمه الحدودية القائمة بين إثيوبيا وإرتيريا ، وتردد بعض المقالات أن مصر متهمة بمساندة إريتريا حتى تعوق إثيوبيا عن إستخدام مياه النيل ، أو أن مصر وليبيا تتمنيان إنتصار إريتريا فى هذا النزاع ، بينما تردد بعض الصحف الأخرى أن مصر تقوم بشحن أسلحة إلى أريتريا وتقديم الدعم لأسمرة ... ورغم محاولات السفارة المصرية فى أديس أبابا أكثر من مرة التصدى لهذه الحملات[٢٣] ، إلا أنها مستمرة ومتواكبة مع العديد من الأحداث والمواقف .

- الإطار الحالى للعلاقة فيما بين مصر وإثيوبيا :

- وقع مبارك وزنياوى - على هامش القمة الإفريقية التاسعة والعشرين بالقاهرة ٢٨-٣٠ يونية ١٩٩٣ على إطار التعاون العام بين مصر وإثيوبيا ، المتضمن فى ٨

بنود أساسية تنصرف إلى مبادىء حسن الجوار وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول ، وأهمية التعاون بين الطرفين ، والإتفاق حول مياه النيل وصولاً إلى تفريز المصلحة المشتركة لدول حوض نهر النيل ، وهو ما يعد توقيعه سبقاً تاريخياً لم يحدث مثله بين قادة البلدين من قبل ، فضلاً عن أنه ينظم مسألة التعاون فى مياه النيل (٢٤) ... فى نفس الوقت فقد إستمر التنسيق الرسمى والزيارات المتبادلة بين المسئولين فى البلدين كما شاركت مصر فى إنجاح المؤتمر الوزارى الذى إستضافته إثيوبيا فى مايو ١٩٩٩ م لدول حوض نهر النيل ، كما قام ميليس زيناوى بزيارة مصر أكثر من مرة كان آخرها زيارته فى مايو ١٩٩٩ أيضاً لكل من مصر وليبيا (٢٥) ، فضلاً عن زيارة الرئيس مبارك لإثيوبيا أوائل عام ١٩٩٢ فى إطار جولة إفريقية شملت أيضاً : أوغندا ، زيمبابوى ، نيجيريا.

- رغم ذلك ورغم التشاور المائى والرسمى المستمر ، ومايردده البعض من أن العلاقات المصرية - الإثيوبية حالياً على أفضل ما يكون ، ففى تصورى أن المشكلة ما زالت مستمرة وأن الهواجس قائمة سواء كانت معلنة أو مستترة ، والأمر كله بحاجة إلى إعادة النظر فيه وتنظيم العلاقة المائية والرسمية بشكل غير مسبوق بين دولتين محوريتين من دول حوض نهر النيل ، خاصة وأن العلاقات الإقتصادية فى حد ذاتها ليس مؤشراً بمفرده على تحسن إجمالى العلاقة ، لاسيما وأن العلاقات الكنسية بين البلدين تشهد هى الأخرى بعض التردى منذ إستقلال كنسية إريتريا وتصاعد مشكلة دير السلطان بين الكنيستين الإثيوبية والقبطية ، الأمر الذى يلقى بظلاله على مستقبل تلك العلاقة وأهمية تنظيمها بحيث لا تعود للتوتر وتدفع إثيوبيا - كما حدث من قبل - إلى التحفظ على إنضمام مصر للكوميسا.

المطلب الثالث

الموقف الرواندى

- نجد أن فيما يتعلق بموقف رواندا فقد تحفظت هى الأخرى على إنضمام مصر ، إبان محاولات مصر الإنضمام لتجمع الكوميسا خاصة عام ١٩٩٤ وذلك رغم سابق علاقات مصر السياسية معها منذ الاستقلال (٢٦)، مع عدم وجود مصالح إقتصادية أو ثقافية مؤثرة معها (٢٧)... لكن يفهم ذلك ضمنياً من خطاب الشكر الذى قامت مصر بتوجيهه إلى رواندا " كموقف دولة" لمساندتها قبول مصر فى عضوية الكوميسا "كعضوا كامل"، من خلال قرار المؤتمر الوزارى الذى عقد فى زامبيا فى نوفمبر ١٩٩٧ (٢٨)، والذى مهد بعد ذلك للإنضمام الكامل من خلال مؤتمر كنيشاسا" يونيه ١٩٩٨".

- وعلى الرغم من أن مصر قد إنتهجت سياسة متوازنة إبان النزاع الإثنى المتجدد فيما بين الهوتو و التوتسى خاصة فى كل من رواندا وبوروندى ، قوامه الدعوة لتهدئة الأمور وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول ، فضلاً عن أن هاتين الدولتين قد جمعهما التنسيق مع مصر فى إطار التجمعات الإقليمية بمنطقة حوض النيل سواء الأندوجو أو التيكونيل ...الخ ، فضلاً عن أن مصر كان لها دور فى محاولة تهدئة الأوضاع المتردية فى رواندا منذ بدء الحرب الأهلية عام ١٩٩٠ وحتى مقتل رئيس الجمهورية فى أبريل عام ١٩٩٤ ، سواء من خلال آلية فض المنازعات الإفريقية التى إنبثقت عن قمة القاهرة يوليو ١٩٩٣ ، أو فى غيرها من التجمعات واللقاءات الإفريقية .

- لكن قد يكون تطور المذابح والإبادة والحرب الأهلية المتجددة الدائرة منذ بداية عقد التسعينيات ، والتدخلات الإقليمية والدولية المرتبطة به ، قد

ألقى بظلاله على علاقات رواندا الخارجية فى فترة من الفترات ومنها علاقاتها مع مصر ، حيث هدت لفترة محدودة نوعاً من التوتر ولم تكن فى حالتها الطبيعية ، الأمر الذى إنعكس على التحفظ الوارد منها على عضوية مصر فى ذلك الوقت "عام ١٩٩٤"، وهو ما مثل معوقاً إجرائياً حال دون إنضمام مصر للتجمع(٢٩).

- لكن كما سبق الذكر ، فهذا الموقف الرواندى لم يخرج عن كونه موقفاً تكتيكياً ، ومن ثم فقد تغير بقدر من الإتصال وتوضيح الرؤية ، حتى عادت الأمور لطبيعتها وتمت الموافقة من جانب رواندا على إنضمام مصر لتتواكب بذلك مع الإجماع الإفريقى ، وهو الأمر الطبيعى الذى يتناسب مع مكانه مصر ودورها الرائد فى القارة.

المبحث الثاني

دلالات الإجماع الإفريقي على إنضمام مصر للكوميسا

- جاء إنضمام مصر - كعضو كامل - بمنظمة الكوميسا بالإجماع الإفريقي عبر اجتماع المجلس الوزاري الرابع للمنظمة الذي عقد في لوساكا "بزامبيا" في نوفمبر ١٩٩٧ ، أعقبها تصديق قمة الكوميسا التالية المنعقدة في يونية ١٩٩٨ بكينشاسا " الكونغو الديمقراطية " بمثابة مؤشراً ودلالة هامة على تغير الموقف الإفريقي برمته نحو إنضمام مصر للتجمع ، وهو ما يعني تغيراً شاملاً في هذا الموقف تجاه مصر وخاصة وأن عضويتها سواء في منظمة التجارة التفصيلية لشرق وجنوب أفريقيا P.T.A ، أو انتسابها بعد ذلك للكوميسا بعد تأسيسها في نوفمبر ١٩٩٣ لم يخرج عن صفة المراقب .

- كما يعني هذا إنضمام أيضاً تغير الرؤية المصرية نحو التقارب المشترك مع أفريقيا ، والالتقاء نحو هدف يجمعهم نحو المصلحة المشتركة ، و إعادة صياغة السياسة المصرية و الإقليمية من جديد... و لعل هذا يكون مفيداً في زمن العولمة و الإتجاه المعاصر نحو التكتلات الإقليمية والدولية المتنامية ، ويبدو هذا بشكل أوضح في تحليل هذا المبحث والذي ينقسم بدوره إلى ثلاثة أجزاء رئيسية : يتناول الأول منها مغزى الإجماع الإفريقي على إنضمام مصر للكوميسا ، أما الثاني فيستعرض أبعاد الرؤية المصرية التي تحكم رغبة الإنضمام للكوميسا ، بينما ينصرف الجزء الثالث إلى دراسة إنضمام مصر للكوميسا في سياق العلاقات المصرية والأفريقية .

على أن مجرد إعتراض دولة أو تحفظ دولتين آخرتين بالتحديد على إنضمام مصر للكوميسا بل ومنذ أن تقدمت مصر بالفعل لعضوية منطقة التجارة التفضيلية P.T.A (٣٠)، لم يكن كفيلاً بحرمان مصر من حقها في الإنضمام للكوميسا ، من حيث أنه كما سبق الذكر ، لم يعبر عن مواقف سياسية أصيلة ، بل كان في حد ذاته نوع من المناوشات السياسية والرغبة من جانب بعض الدول في دفع مصر تجاه هذا الموقف أو ذاك ، بحيث أنه من السهل تغير مواقف تلك الدول مع قدر مع الإتصال وتكثيف القدرة التي تمتلكها مصر على التأثير ، وهو ما حدث .

- **من جانب آخر** ، فإن تلك المواقف لم تعبر في جملتها عن إجماع إفريقي يرفض التعاون مع مصر ، كما أن رصد مواقف دولتين أو ثلاث دول من بين حوالي ٢٠ دولة أفريقية أعضاء بالكوميسا - وفي مرحلة معينة من مسار العلاقات السياسية بين مصر وهذه الدول لا يعبر سوى عن خلاف محدود في وجهات النظر ، لا يصل لدرجة القطيعة السياسية أو العداوة و الخصومة الكاملة تجاه مصر .

- **من جانب ثالث وأخير** ، نجد حاجة هذا التجمع الماسة إلى عضوية دولة إقليمية فعالة مثل مصر ، لها مثل هذا الزخم وتلك الخبرة و التجربة الاقتصادية الناجحة ، فهي قد أتمت برنامجها في الإصلاح الاقتصادي ، ولديها خبرة هامة في تطبيق برامج التكيف الهيكلي ومراعاة الأبعاد الإجتماعية خلال هذا التطبيق ، كما أن لديها قدرة كبيرة على التصدير والإستثمار في الدول الإفريقية لو أحسنت إستغلال الظروف المتاحة لها ، وهي

مليئة بالكوادر والطاقات في وقت تتصاعد فيه الحاجة إلى الخبرة والإمكانيات المصرية ، و الدور المصري المتواصل والمتنوع في إفريقيا في كافة المجالات ، بحيث لم يكن من السهل استمرار تجاهلها في زمن يتم فيه تفعيل الكيانات الإقليمية والاتجاه العالمي المعاصر نحو التكتل الاقتصادي والتعاون التقني، وبحيث أصبح لا مكان فيه سوى للوحدة و الاندماج .

- المميزات المتبادلة في إنضمام مصر الكوميسا .

- ولا شك أنه وفقاً لما أوردته سكرتارية الكوميسا ، فإنه حجم الاقتصاد **المصري هم بحاجة إلي قوته** ، كما أنه يمنحه مميزات كبيرة للمنافسة في أسواق الكوميسا ، ربما تكون أكثر من تلك الإمكانات التي سمحت لجنوب إفريقيا بزيادة صادراتها لدول التجمع من مليار دولار عام ١٩٩١ إلى أربعة مليارات دولار عام ١٩٩٧ ، وهو رقم يمكن لصادرات مصر إلى دول الكوميسا تحقيقه إذا ما تم حفز المصدر المصري على تكثيف تعاملاته وتم البدء في زيادة صادراته لدول الكوميسا .

- كما يمثل انضمام مصر للكوميسا **بعداً سياسياً وأمنياً وجيواستراتيجياً هاماً** ، خاصة وأن جميع دول حوض النيل العشر أعضاء في هذا التجمع ، ومن ثم فأن إيجاد مصالح مشتركة بين الأفراد والشركات في مصر ودول حوض نهر النيل يعتبر من أهم الوسائل التي يمكن من خلالها إيجاد نوع من التوافق والعمل المشترك والمصلحة المتبادلة التي تجعل رجال الأعمال وحكومات تلك الدول أكثر حرصاً على علاقاتها مع مصر أو العكس .

- **أيضاً يعد انضمام للكوميسا خطوة ضرورية للجميع** ، من أجل سريان إتفاقية أبوجا لعام ١٩٩١ المؤسسة للجماعة الإقتصادية الإفريقية وبحكم أن العضوية

في تكتل إقليمي معين أو أكثر أمر حتمي لا مناص منه لمواجهة تحديات متعددة وإستحقاقات قادمة يجئ في مقدمتها ما تتطلبه وتقتضيه إتفاقات التجارة العالمية والتي تجعل من المقدرة التنافسية " المزايا النسبية " الأساس ومحور المعاملات التجارية الدولية ، ولذا فإن الفرصة المتاحة للدول النامية ومنها مصر وأعضاء تجمع الكوميسا ، للتخفيف من قواعد منظمة التجارة العالمية تتم من خلال الإنضمام للتكتلات الإقليمية ومنها بالطبع الكوميسا[٣١].

- من ثم فإن إنضمام مصر للكوميسا خلال قممها الثالثة التي عقدت بكيناشا في ٢٩ يونيو ١٩٩٨ قد جاء متسقاً مع إتجاه الكيانات السياسية و الدول كبيرها وصغيرها ، إلي إنشاء تجمعات اقتصادية وإقليمية ، أو المشاركة في القائمة منها لمواجهة المنافسة الشديدة بين الدول و القارات المختلفة في مجال التجارة ، وأيضاً إدراكها بأن ظاهرة العولمة - في جانبها الإقتصادي تحتم إتباع إقتصاد السوق ، وتحرير التجارة و التفاعل العضوي مع الحركة الدائبة للإقتصاد العالمي ، و الإندماج فيه وتفادي مخاطر التهميش أو العزلة [٣٢].

- في نفس الوقت فإن إنضمام مصر للكوميسا ، من شأنه أن يساهم في تباين **فكرة تكامل إقتصاديات دول الكوميسا مع الإقتصاد المصري** ، بحكم أن معظمها إقتصاديات زراعية ولها مشاكلها بهذا الخصوص ، في نفس الوقت الذي تمتلك فيه القدرة علي إنتاج الموارد الأولية ، هذا بينما تمتلك مصر إلى حد ما ميزة تنافسية في مجال بعض الصناعات الدوائية ، المنسوجات ، الأجهزة . . .إلخ [٣٣]، و هو من الممكن أن يساهم في مزيد من التقارب والربط بين هذه الإقتصاديات وبعضها ، ويمثل عاملاً من عوامل توثيق الرغبة في التعامل الإفريقي مع إفريقيا والاستفادة بقدراتها وخبرتها بهذا الخصوص... بشرط الدراسة الجيدة للسوق الإفريقية و الرغبة الجادة

والحقيقية في دفع التعامل معها والعمل على تعزيز دور التصدير كسياسة ثابتة وإتجاه مؤسسي تخطوه مصر .

- إذن فقد مهدت هذه الأسباب وغيرها لإنضمام مصر ، لتجمع الكوميسا وفي وقت لم يكن هناك تجمع واعد ينافسه ويناسب ظروف مصر.. خاصة بعد إنهيار أو تجمد مجموعة الأندوجو مع بداية التسعينيات كعامل هام أيضاً جنباً إلى جنب مع الظروف المصاحبة التي دفعت لإنضمام مصر للكوميسا .

(أولاً : مغزى الإجماع الإفريقي على إنضمام مصر للكوميسا)

- لعل الإجماع غير المسبوق في إنضمام مصر لتجمع الكوميسا-خاصة وهي الدولة الوحيدة في شمال إفريقيا التي إنضمت له - يفسر الرغبة الأفريقية في التعاون مع مصر والترحيب الإفريقي الواضح بزيادة التبادل التجاري معها، وفتح آفاق العمل والإستثمار أمامها - ولكن يمكننا أن نستشف بصورة أكبر مغزى هذا الإجماع الإفريقي ودلالته وأهميته نستعرض الوقائع التالية المصاحبة له :

أولاً : تغيير إتفاقية المنشئ" أو التأسيس " في ميثاق المنظمة لكي يمكن لمصر الانضمام إليها :

تُعد مصر هي الدولة الوحيدة التي قُبلت داخل هذا التجمع بإعتبارها من دول التماس لإحدى دول هذا التجمع وهي السودان ، لأنه وفقاً لميثاق الكوميسا " الصادر في نوفمبر ١٩٩٣" فإن العضوية كانت مفتوحة أمام دول الشرق والجنوب الإفريقي فقط ، ولعل هذا إقتضى أو إستدعى تعديل نصوص الإتفاق المنشئ للتجمع ليشمل الدول الملاصقة لدول شرق وجنوب إفريقيا " وهم الأعضاء الفعليين بالكوميسا . . . و هو ما إحتاج من مصر جهداً دبلوماسياً حثيثاً شاركها فيها الأشقاء الأفارقة بشكل إيجابي .

- فقد إستدعى هذا الأمر أن تدخل مصر في مفاوضات مع مسئولي المنظمة من خلال وفد رسمي قام بزيارة مقرها في " لوزاكا بزامبيا " أوائل مايو ١٩٩٨ للإتفاق على الصيغة النهائية لوثيقة إنضمام مصر إليها لتصبح العضو رقم (٢٠) فيها ، الأمر الذي أتبعه أن قامت القمة الثالثة للكوميسا في ٢٩ يونيو ١٩٩٨ بإقرار تعديلات على نص المادة الأولى من الإتفاقية " الفقرة الرابعة " لتسمح بقبول دولة دولة عضو في السوق المشتركة لدول شرقي وجنوبي إفريقيا ، متى كان جاراً مباشراً لدولة عضو، وقد كان هذا التعديل بمثابة الأساس القانوني الذي مكن مصر من الإنضمام للكوميسا[٣٤].

ثانياً : الترحيب الأفريقي الواضح من جانب العديد من الدول و القيادات الإفريقية:

خاصة من داخل التجمع بإنضمام مصر إليه ، و على سبيل المثال لا الحصر ، فقد رحب رؤساء زامبيا والكونغو الديمقراطية و بوروندي بعضوية مصر مؤكدين أنها ستعزز قوة تجمعهم ، وتدعم فاعليتهم وقدرتهم على تحقيق التكامل الإقتصادي المشترك بين دول القارة الإفريقية[٣٥] ...... في نفس الوقت، فقد رحب السكرتير العام للكوميسا /أرستاس مونيشا بإنضمام مصر مؤكداً أنه يمثل إضافة كبيرة تعزز من إقامة جماعة اقتصادية قوية[٣٦] ، وهو الأمر الذي تكرر منه في أكثر من مناسبة و لقاء للكوميسا . . . سواء داخل أو خارج مصر .

- أيضاً من جانب آخر فقد أبدت أكثر من دولة ترحيبها - بهذا الخصوص - وهو ما يتضح بصورة ملموسة في تصريحات الرئيس الكيني / دانيال آراب موى إبان اجتماعات القمة الرابعة بنيروبي مايو ١٩٩٩ م الذي أشاد بمصر إشادة واضحة [٣٧]وهو الأمر الذي تكرر من سيادته إبان مشاركته في المؤتمر الاقتصادي للكوميسا بالقاهرة فبراير ٢٠٠٠ بوصفه رئيس القمة الرابعة للكوميسا ، وحيث زامله أيضاً في هذه المشاركة كل من الرئيس الزامبي / فريدريك تشيلوبا الذي تستضيف بلاده مقر منظمة الكوميسا ، فضلا عن

رئيس وزراء سوازيلاند ، ولفيف من الوزراء الأفارقة ورجال الأعمال المصريين والأفارقة وكافة المهتمين ، وحيث كانت مصر محل إشادة من الجميع [٣٨].

ثالثاً : المشاركة الإفريقية الواضحة في الأنشطة الخاصة بالكوميسا التي شاركت فيها مصر ، أو في المؤتمرات والندوات التي إستضافتها ، مثل ندوة نظم المدفوعات التي نظمها إتحاد البنوك المصرية ، ندوة مصر و الكوميسا و التي نظمتها وزارة الخارجية وكلاهما عقد في أكتوبر ١٩٩٨ ، أو ندوة التعاون بين مصر وزامبيا مارس ١٩٩٩ ، أو ندوة سفارة بوروندي بالقاهرة يونيو ١٩٩٩ ، أو ندوة سياسة الاستثمار في المصايد البحرية بدول الكوميسا أغسطس ١٩٩٩[٣٩] أو المؤتمر الاقتصادي لدول تجمع الكوميسا فبراير ٢٠٠٠ م ، والذي حظي بمشاركة ملموسة رسمية وخاصة كما إفتتحه الرئيس حسني مبارك ، وألقى به كلمة عبر فيها عن اهتمام مصر بمشاركة شقيقاتها في دول الكوميسا تطلعاتهم وآمالهم .

في نفس الوقت فقد إستقبلت مصر على فترات متناوبة وفود من رجال الأعمال الأفارقة و المستثمرين ، خاصة من جانب إثيوبيا مارس ١٩٩٩ ، إريتريا أغسطس ١٩٩٩ ، ومن قبلها أوغندا يناير /فبراير من نفس العام ، كما فتحت أبوابها لاستقبال البعثات الترويجية المصرية خاصة من جانب كل من كينيا وزامبيا يونية/ يوليو ١٩٩٩ ، كينيا وأوغندا أبريل / مايو ١٩٩٩ أيضاً وغيرها .

- من جانب آخر فقد حظيت المعارض المصرية المقامة في دول الكوميسا بإقبال ومشاركة كبيرة من الأفارقة ، ونورد هنا على سبيل المثال معرض كوميسا تكس مايو ١٩٩٩ ، و الذي افتتحه الرئيس الكيني دانيال آراب موى ، بجانب وزراء تجارة الدول الأعضاء في التجمع ، وحيث أشاد بالمنتجات المصرية المتميزة بالمعرض، كما دعا القطاع الخاص المصري إلى تعزيز علاقاته ودعم إستثماراته مع نظرائه في كينيا وكافة الدول الأعضاء في الكوميسا الذي يضم ٤٠٠ مليون نسمة من مواطني الدول الإفريقية ، كما زار المعرض المصري أيضاً العديد من

رؤساء الدول مثل : السودان - أوغندا - تنزانيا-زامبيا- زيمبابوي- وحرم رئيس تنزانيا ونائب رئيس وزراء سوازيلاند .

- هذا وقد فاز الجناح المصري بالمركز الأول بين أجنحة الدول الأعضاء بالكوميسا وحصل على ٣ كؤوس ... وهو الأمر الذي إنصرف أيضا إلى معرض المنتجات المصرية بمركز جومو كينياتا الدولي للمؤتمرات أكتوبر / نوفمبر ١٩٩٨، حيث نالت المنتجات المصرية خاصة الجلدية الفرعونية إقبالاً منقطع النظير كما حصل الجناح المصري المشارك على شهادة تقديرية وكأسين . . . وقد إنصرف هذا الإقبال على المعرض التجاري المصري في أسمرة يوليو ١٩٩٩ ، معرض كمبالا في نفس العام ، ومعرض أكرا أكتوبر ١٩٩٩ وغيره .

وهو ما يعني في إجماله الترحيب الإفريقي الواضح بإنضمام مصر لمنظمة الكوميسا ، والمشاركة الملحوظة في الأنشطة التي تتبناها مصر والندوات والمؤتمرات التي تدعو إليها ، والمعارض التي تشارك فيها ، بل وأكثر من هذا بمحاولة دفع وتعزيز مسيرة التبادل التجاري فيما بين مصر ودول الكوميسا وتحويل التعاون إلى أرقام ملموسة ، فضلاً عن الموافقة على الإقتراح المصري الذي تم طرحه إبان القمة الرابعة الخاص بإنشاء آلية لجذب وتشجيع الإستثمارات في الدول الأعضاء في المنظمة . وهي آلية جماعية تضم الدول الأعضاء . وفي الموافقة علي عقد المؤتمر الإقتصادي الإقليمي بالقاهرة أواخر فبراير عام ٢٠٠٠ م والمشاركة فيه ، والعمل علي الإستفادة بالخبرة المصرية أيضاً في الإعداد والإشراف علي الترتيبات الخاصة بإقامة المنطقة الحرة في أكتوبر عام ٢٠٠٠ م بما يصاحبها من ترتيبات وأنشطة (٤٠) . . . وهو ما يعني أن نقول أن الإجماع الإفريقي علي إنضمام مصر للكوميسا لم ينشأ من فراغ ، بل كان وراءه الرغبة في الإستفادة من الخبرة المصرية والقدرة المصرية المتنوعة على التلاحم والإندماج في مسيرة التكامل والعمل المشترك .

المطلب الثاني

أبعاد الرؤية المصرية التي تحكم رغبة الإنضمام للكوميسا :

- يبرز البعد الأول في إنضمام مصر للكوميسا في حل الإشكالية المؤسسية التي كانت تتمثل في عدم عضوية مصر في أي من التجمعات الإفريقية شبه الإقليمية التي إستلزمت إتفاقية الجماعة الإقتصادية الإفريقية الموقعة في أبوجا عام ١٩٩٠ وجودها وتنشيطها خلال المرحلة الأولى من تنفيذ الإتفاقية ، والتي بدأت في مايو ١٩٩٤ لمدة ٥ سنوات، ويعتبر تجمع الكوميسا من أهم هذه التجمعات شبه الإقليمية لتغطية منطقة الشرق والجنوب في القارة ، فضلاً عن أهميته في ربط مصر الإقتصادي بدول القارة ، فهو يعوضها الجهود التي سبق وأن بذلها تجمع الأندوجو الذي كان مقدراً له أن يشكل تجمعاً إقتصادياً يضم دول حوض النيل ، مع الأخذ في الإعتبار أهمية هذه الدول بالنسبة للأمن القومي المصري ، حيث أن تجمع كوميسا يضم هذه الدول مع دول الجنوب فضلاً عن ربطه الشمال الإفريقي مع الشرق والجنوب ، وهو الأمر الذي يوازيه الإهتمام بدفع فرص التجارة و الإستثمار ، وزيادة وتكثيف النقل والمعونات الفنية ودعم الدور الثقافي المصري في إفريقيا(٤١) .

- من ثم فإن هذا الإنضمام المصري إلى الكوميسا يعد من أفضل الإنجازات الإقتصادية التجارية و الإستثمارية التي حققتها في السنوات الأخيرة من منظور الإنفتاح على العالم الخارجي وخاصة إفريقيا ، وذلك في إطار السياسة التي تنتهجها وزارة الخارجية المصرية إعتباراً من منتصف عام ١٩٩٧، وترمي إلى دعم عملية التبادل التجاري ، وتشجيع الإستثمار المصري في دول القارة ، وفتح أسواق جديدة للمنتجات المصرية و الحفاظ على عناصر الأمن القومي ، و العمق الإستراتيجي في إفريقيا وتأمين وإرتباط ذلك بمياه النيل و البحر الأحمر ودول

الجوار الجنوبية و الغربية ، ودول التماس وأخيراً إرساء قواعد مؤثرة للوجود المصري في الدول الإفريقية و الترسيخ العملي والعضوي الإتباط مصر في إفريقيا [٤٢]، وهو ما يمثل البعد الثاني في انضمام مصر للكوميسا .

- وحيث أن مصر مدعوة لأن تكثف حضورها السياسي في دول الحزام المداري لمنابع النيل بحثاً عن تعزيز مواقع التأثير و تمشيطاً لجيوب التسلل الإسرائيلي، وخاصة إذا ما صاحب هذا الحضور السياسي نوع من التعاون العسكري و الفني . . . فهو ضرورة حيوية لإحكام السيطرة على رؤس الجسور في إتجاه مواقع التأثير السياسي في هذه البلدان التي تعاني من التوترات الدائمة وتعوزها دائماً الحاجة إلى المشورة الفنية [٤٣] ويقصد بهذه الدول تحديداً مجموعة دول حوض النيل و على رأسها إثيوبيا . . . و منطقة البحيرات العظمى بأسرها التي هي بحاجة أيضاً لأن تسرع مصر في اتخاذ المبادرة تجاهها في الوقت المناسب كي تساعدها في تحقيق أهداف سياستها في القارة الأفريقية [٤٤]ولكي لا تعرقل بعض بؤر التوتر الموجودة في هاتين المنطقتين الجهود المصرية المبذولة في هذا السياق أو تسحب زمام المبادرة بالكامل ليصبح في أيدي الدول الكبرى . . . في وقت تعمل فيه الدبلوماسية المصرية على تكثيف اهتمامها بإفريقيا ، وتتحرك بديناميكية واضحة تجمع فيها بين البعدين السياسي / الأمني ، الاقتصادي / التجاري ، و بحيث تتواكب هذه التحركات مع طبيعة المتغيرات الجديدة على المستويين الإقليمي والدولي [٤٥] ، وهو الأمر الذي يتمحور حوله البعد الثالث في انضمام مصر الكوميسا .

- ولعل تتبع الموافقة المصرية على إنضمام مصر للكوميسا و التي أقرها مجلس الشعب المصري في ٥/ ١/ ١٩٩٩ م تتوافق مع تلك السياسة ، فقد أكد النواب في سياق حديثهم أن تأييدهم لإتفاقية الكوميسا ينطلق من ضرورة القضاء على التواجد و التسلل الإسرائيلي الإقتصادي إلى الأسواق الإفريقية ، ولمواجهة أي تحرك بهذا الخصوص خاصة و أن إسرائيل تسعى لان تكون هي

الخبير الاقتصادي الأوحد في إفريقيا وتخطط أيضاً للتلاعب بمقدرات مياه نهر النيل ، أيضاً أشار النواب إلى أهمية أن تكون السلع و المنتجات المصرية على قدم ثابتة في المنافسة أمام غيرها من السلع القادمة من الدول الأخرى .

- من جانب آخر ، فقد أشاروا إلي البعد السياسي لإنضمام مصر إلى هذه الإتفاقية ، وحيث تعد بمثابة بعداً جديداً للتعاون الإستراتيجي مع دول حوض نهر النيل أعضاء هذه الاتفاقية ، وفي إطار البحث عن التكتلات التي تناسبنا على المستويين العربي والأفريقي و انتمائنا الأفرو- أسيوي ، وتأكيداً للانتماء الإفريقي و الرغبة في الحفاظ على الأمن القومي المصري (٤٦) . . . هذا وإن كانت الموافقة من جانب مجلس الشعب المصري على إنضمام مصر للكوميسا فقد تأخرت بعض الشيء حيث إنضمت مصر للمنظمة في يونيو ١٩٩٨ ثم جاءت الموافقة في يناير ١٩٩٩ م .

- من هذه الأبعاد و المنطلقات : جاء السعي المصري على مدار ١٤ عاماً من أجل الإنضمام للإتفاقية و الذي توج هذا السعي ، حيث كان هناك جهداً سياسياً و دبلوماسياً ملموساً على جميع المستويات مع الأخوة الأفارقة بدءاً من جهود السفراء وإنتهاءاً برؤساء الدول و الحكومات ، والعمل على الإتصال بهم و لقائهم و تسهيل إنضمام مصر للكوميسا .... وقد بلغ هذا السعي مداه عندما وجه الرئيس مبارك شخصياً رسالة خطية إلى فريدريك تشيلوبا رئيس زامبيا و الرئيس السابق للكوميسا للإنضمام إلى التجمع تأكيداً لإهتمام مصر بالمشاركة في عملية التكامل الإقتصادي والإجتماعي بين دول القارة على المستويين الإقليمي و الدولي . . . و في نفس السياق ، فقد تلقى عمرو موسى وزير الخارجية المصري و الذي رأس وفد مصر في الإجتماع الوزاري الرابع للكوميسا يومي ٢٤ ، ٢٥ نوفمبر ١٩٩٧ ردوداً إيجابية على الرسائل التي بعث بها إلى وزراء خارجية دول الكوميسا بهذا الشأن (٤٧) كما توالت مسيرة العلاقات السياسية الإيجابية فيما بين مصر من جانب ومجموعة دول الكوميسا من جانب آخر .

المطلب الثالث

إنضمام مصر للكوميسا في سياق العلاقات المصرية - الإفريقية :

- بات واضحاً منذ التسعينيات تصاعد الإهتمام المصري بالقارة الإفريقية بحكم السوق الضخمة التي تشكلها أمام المنتجات المصرية التي تمثلها قرابة ٧٠٠ مليون نسمة ، علاوة على ضعف فرصة التنسيق العربي – العربي و إقامة السوق العربية المشتركة رغم الجهود المبذولة في هذا المجال ، هذا فضلاً عن أن ترتيبات الشرق أوسطية ستكون في غير صالح مصر ، و تحديداً ستكون الريادة في هذه السوق لإسرائيل [٤٨] .

- ورغم استمرار إحتلال إفريقيا الدائرة الرابعة في دوائر السياسة الخارجية المصرية بعد الدائرة العربية و الشرق أوسطية و الدائرة الإسلامية ، الأمر الذي أثار حفيظة المهتمين بالشئون الإفريقية حيث طالبوا بمزيد من الإهتمام بالقارة الإفريقية عامة ، وبدول حوض النيل على وجه الخصوص ، إلا أن مظاهر الإهتمام و التوجه نحو إفريقيا بدأت تظهر بوضوح في خطب الرئيس مبارك على الأقل منذ نهاية الثمانينيات هذا فضلاً عن تصريحات السيد/ عمرو موسى وزير الخارجية السابق وبياناته هو وغيره من المسؤلين المصريين[٤٩]، أما باكورة السياسات المصرية العملية نحو القارة فقد بدأت في عام ١٩٩٢ حينما قامت مصر بتشكيل لجنة لتنمية العلاقات الإقتصادية مع إفريقيا تضم : مثلين عن وزارتي الاقتصاد والخارجية ورئيس التمثيل التجاري ورئيس مجلس إدارة شركة النصر للتصدير والإستيراد ، كما ساهمت مصر بالنصيب الأكبر في رأس مال البنك الإفريقي للإستيراد والتصدير (١٠٧ مليون دولار من اجمالي ٧٥٠ مليون دولار) .

- وقد بدأت هذه الإستراتيجية المصرية المتجددة التي أخذت مصر تنتهجها نحو القارة الإفريقية في التبلور كما أخذ التوجه السياسي والإقتصادي يتصاعد تجاهها خاصة مع قرار مجلس الوزراء برئاسة د/ كمال الجنزوري في منتصف شهر نوفمبر ١٩٩٧ بتشكيل لجنة وزارية لدعم وتعزيز التعاون وتقوية العلاقات الاقتصادية مع القارة الإفريقية في مختلف المجالات ، كما قرر تشكيل لجنة فنية قومية ، كان منسقها السفير / محمد شعبان مساعد وزير الخارجية للشئون الإفريقية في ذلك الوقت ، وكان يحضرها العديد من ممثلي الهيئات المصرية العامة . . . وقد قدر عددهم بـ ٢٣ هيئة ووزارة سواء وزارة الخارجية أو الزراعة أو الصناعة و التجارة والتخطيط والمالية وقطاع الأعمال، وقد عقدت هذه اللجنة عدة اجتماعات وأصدرت بعض التوصيات لصالح التعاون الفني وتقديم المساعدات للدول الإفريقية ، ولعل هذا هو السبب في قرار مجلس الوزراء لتكثيف العلاقات بصفة عامة مع إفريقيا (٥٠) الأمر الذي يرمي أيضاً إلى دعم عملية التبادل التجاري و تشجيع الاستثمار المصري في دول القارة وفتح أسواق جديدة للمنتجات المصرية والحفاظ على عناصر الأمن القومي ، و العمق الإستراتيجي في إفريقيا وتأمينه وإرتباط ذلك بمياه النيل و البحر الأحمر ودول الجوار الجنوبية والغربية ودول التماس ، وأخيراً إرساء قواعد مؤثرة للوجود المصري في الدول الإفريقية و الترسيخ العملي و العضوي لإرتباط مصر في إفريقيا ... وهو الأمر الذي تدعم بجولات عمرو موسى لإفريقيا : في أبريل ١٩٩٧ في الشرق ، وأغسطس ١٩٩٧ في الجنوب ، ومارس ١٩٩٨ في الوسط و الغرب. . . هذا فضلاً عن تشكيل المجموعات الفنية المشار إليها (٥١) ، والإنضمام المصرى ذاته لمنظمة الكوميسا والأنشطة المصاحبة له ليكرس هذا التعاون المصرى - الإفريقى وبقويه.

- و رغم أن الكوميسا تعد تجمعاً اقتصادياً بحتاً على الأقل في الفترة الحالية لحين الوصول إلى منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي عام ٢٠٠٤ ، لكن دور مصر السياسي في إفريقيا قائم في جميع الأحوال على المستويات الثنائية وحتى على المستويات شبه الإقليمية ، كما أن السياسة المصرية فى إفريقيا تعتبر القارة ككل محل إهتمام للسياسة المصرية الخارجية ، ولكن مع وضع سلم للأولويات والذى تتصدره دول حوض نهر النيل التسع الأخرى ، بحكم أنها تمثل البعد الإستراتيجى والأمنى الأول بغض النظر عن العائد المادى ، ويساعد مصر على أداء هذا الدور أنها وجه مقبول سياسياً فى إفريقيا ، وهى تتوسط حينما يطلب منها ذلك فى حل المشاكل الإفريقية - لكن الكوميسا الآن لا تناقش على الإطلاق أى مشاكل سياسية ، ومن المفترض انها يجب أن تفصل الإقتصاد عن السياسة خاصة فى ظل الظروف الإقتصادية الراهنة ، لكن فى النهاية فإن الظروف السياسية لابد وأن تلعب دوراً فى اى تجمع (٥٢).

- والدليل على ذلك أن إنضمام مصر للتجمع يسهم في تدعيم التعاون العربي - الإفريقي ، بحكم أن هناك أربع دول عربية حالية في التجمع هي : مصر - السودان - جيبوتي - جزر القمر ، ومن ثم فإن ذلك من الممكن أن يدعم من الإستفادة السياسية لمصر ، وعلاقة ذلك بأمنها القومي خاصة وهو جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي ، فضلاً عن الإسهام في معالجة الأوضاع المائية في الوطن العربي ، خاصة مع دول حوض نهر النيل الأعضاء في الكوميسا (٥٣)، وفي وقت تتصاعد فيه المطالبة بالسعي لإقامة علاقات سياسية و إقتصادية جيدة مع دول الجوار التي تشترك معها البلدان العربية في أحواض الأنهار ، والإهتمام بعقد إتفاقيات للمياه مع دول أعالي نهر النيل وغيرها من دول الجوار الجغرافي في العالم العربي (٥٤) .

- من جانب آخر ، فإن إنضمام مصر للكوميسا قد عزز من إستراتيجيتها تجاه القارة الإفريقية ، وحيث ساعدها وشجعها أيضاً على الدعوة لعقد مؤتمر قمة إفريقي – أوروبي في القاهرة أبريل ٢٠٠٠ م ، والذي تم تخصيصه لبحث وضع إستراتيجية مشتركة للموارد والتعاون بين دول المجموعة الأوروبية و القارة الإفريقية ، وذلك إنطلاقاً من إهتمام مصر بالقارة الإفريقية التي تنتمي إليها ، والحرص على أن تأخذ موقعها المناسب في العالم الجديد .

- وخلاصة القول أن مصر وهي تخطو خطواتها الحالية في مسار إستراتيجيتها المتجددة صوب إفريقيا ، إنما هي مواجهة بنوعين من المشكلات : مشكلات التخلف وعلاجها التنمية بالتعاون المستمر والمشاركة الفعالة مع الدول الإفريقية ، ومشكلات الصراع الإجتماعي والقومي الممتدة والتي تظهر في القارة بصورة مستمرة ، وعلاجها يتم من خلال آليتين : الأولى هي : رفع حالة الإستعداد القصوى لأي أمر يمس الأمن المائي المصري كأولوية رقم ١ ، في الأمن القومي المصري ، و الثانية هي : تنشيط آلية فض المنازعات الإفريقية وإعتبارها أداة تفكير وعمل مشترك وليس نادياً للعلاقات العامة الإفريقية ، كما يحلو للبعض أن يسميها .

- .... والواقع أن مصر مطالبة بالتواجد الدائم في إفريقيا كقيادة إقليمية وقيمة تاريخية ، وكوضع أمر واقع لافكاك منه ، و إلا فإن هناك من يذهب للقارة غيرنا ، ويعبث بالمصالح و المقدرات المصرية دونما رحمة و لا تراجع [٥٥].

خـاتمـة

رؤية مستقبلية لمسار العلاقات السياسية بين

مصر ودول تجمع الكوميسا

- أبدت مصر الإهتام والرغبة - منذ البداية - فى الإنضمام لتجمع الكوميسا بل ومنذ وجود الـ p.T.A فى بداية الثمانينيات ... لكن لأسباب إجرائية ومعوقات قد تتصف بالإرجاء أو التلكأ ، فقد تأخر الإنضمام المصرى ، وحيث كما هو معروف كانت العلاقات المصرية - السودانية قد وصلت فى فترة من الفترات لدرجة حالت دون تمرير هذا الموضوع ، هذا جنباً إلى جنب مع كل من إثيوبيا ورواندا كما سبقت الإشارة ، حيث كانت هذه المواقف مبدئية ولم تعبر عن سياسات ثابته أو إستراتيجية إنتهجتها هذه الدول صوب مصر أو يصعب تغييرها .

- لكن مع تكثيف الإتصالات المصرية ، مع دول التجمع والمشاركة فى إجتماعاته بالقدر الذى كان يسمح وقتها بالحضور ، ثم بالتنسيق مع الإخوة فى السودان وغيرها والعديد من الأعضاء الفاعلين جاء الإجماع السياسى غير المسبوق من جانب الدول الإفريقية أعضاء الكوميسا بالموافقة على إنضمام مصر خلال قمته المنعقدة فى ٢٩ يونيه ١٩٩٨ بكنيشاسا[٥٦] ، وهو الأمر الذى سبق التمهيد له فى المؤتمر الوزارى المنعقد فى لوساكا نوفمبر ١٩٩٧ .

- أعقب ذلك إتباع إتصالات مكثفة فى الفترة اللاحقة لمتابعة تنفيذ هذا القرار، وبدعم التواجد فى الأنشطة الخاصة بالكوميسا والتى ترعاها مصر ، وحيث توجت بإستضافة المؤتمر الإقتصادى - الإقليمى للكوميسا بالقاهرة فبراير ٢٠٠٠م، فضلاً عن إستعداد مصر لإستضافة القمة السادسة للتجمع المنتظر عقدها عام ٢٠٠١ وحيث ستصبح مصر وقتها الرئيس القادم للكوميسا [٥٧]، وبكل ما يمثلة هذا التجمع من تعاون إقتصادى إقليمى فعال.

- وواقع الأمر أن مصر عضو فعال ونشط ، والكل ينظر إليها على انها من الممكن أن تمثل قاطرة بحيث تسحب باقى دول التجمع وراءها ، وأنها تمثل إضافة واعدة ، ومن الممكن أن تضفى على هذا التجمع بعض التوازن خاصة وهى تعمل على دفع دور القطاع الخاص ، وتعطى أهمية للتدخل غير الحكومى، كما أن إقتصادها يتسم بالقوة والإستقرار مقارنة بغيرها من الدول الأعضاء (٥٨).

- وواجب مصر أن تستفيد من دراسة الإطار القانونى لهذا التجمع ، فضلاً عن الظروف والمناخ الذى من المنتظر أن تعمل من خلاله ، وأن تحترم الإتفاقيات الموقعة - وهذا هو عهدها دائماً- وعليها أيضاً أن تستفيد من تجربة جنوب إفريقيا فى هذا التجمع خاصة بعد عام ١٩٩٤ حيث أنها رغم زيادة نشاطها مع الدول الـ ٢٢ الأعضاء (من بينهم ١٠ أعضاء فى تجمع السادك- ، إلا أنها تراعى مصالحها فقط سواء بالنسبة للإستثمارات أو موازين التجارة المتمثلة فى الصادرات والواردات والتى تمثل إختلالاً واضحاً لصالح جنوب إفريقيا ، ولا تراعى بالأساس الإعتبارات المطلوبة من جانب الدولة المضيفة ... وهو الأمر الذى عرضها لإنتقادات حادة خاصة من جانب الرئيس الكينى /دانيال آراب موى، خلال القمة الأخيرة بنيروبى ١٩٩٩(٥٩).

- وفى المستقبل القريب المنظور ، من المتوقع أن يستمر الترحيب الإفريقى بإنضمام مصر طالما هى مضت فى طريقها السليم ، من حيث تنويع أنشطتها المختلفة فى تلك الدول طالما هى تنأى عن التدخل فى الشئون الداخلية للدول الإفريقية ، لأن هذا فى الغالب الأعم يكون السبب الحقيقى لأى مشاكل منتظرة .

- على أن مصر من المنتظر أن تستفيد من هذا الإجماع والترحيب الإفريقى فى خدمة السياسة المصرية وتأمين مصالحها ، وفى تفعيل هذا التجمع وتطويره ليخطو خطوات وثابة نحو دفع الجماعة الإقتصادية الإفريقية وإستكمال أنشطتها.

هوامش البحث

١ - لقاء مع وزير مفوض: مدحت القاضى ، مدير إدارة شئون إفريقيا بالخارجية، ٢٠٠٠/٤/١٧ م.

٢ - لقاء مع السفير : رفيق خليل ، مدير إدارة السودان بالخارجية ، ٢٠٠٠/٤/١٧ م.

٣- د.إجلال رأفت : العلاقات المصرية - السودانية ، **ندوة: مصر وإفريقيا : مسيرة العلاقات فى عالم متغير** ، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ٢٧ مايو ١٩٩٦)، ص ص ١-٢ .

٤ - لقاء مع الدبلوماسى محمد الكومى : نائب مدير إدارة الكوميسا بوزارة الخارجية، ٢٠٠٠/٣/٢٦ .

٥ - د. أسامة الغزالى حرب :" السياسة المصرية تجاه السودان : ملاحظات أولية "، فى : **سياسة مصر الخارجية فى عالم متغير** ، محرر د. أحمد يوسف أحمد ، (جامعة القاهرة : أعمال المؤتمر السنوى الثانى للبحوث السياسية)، ١٩٩٠- ص ٧٦٤.

٦ - د. محمود أبو العينين : العلاقات السياسية بين مصر ودول الكوميسا **المستوى الثنائى" ، مجلة آفاق افريقية** ، السنه الأولى ، العدد الأول ص ٦٧ .

٧ - د. أسامة الغزالى : م. س. ذ : ص ٧٦٤ .

٨ - د. محمود أبو العينين : م. س. ذ ، ص٦٦ .

٩ - د. أسامة الغزالى : م.س.ذ: ص ص ٤٦٦-٤٦٧ .

١٠- لمزيد من التفاصيل حول مشاكل السودان راجع د.ابراهيم أحمد نصر الدين:سيناريوا لإنقاذ الحقيقى للسودان ،" **مجلة وجهات نظر**،(القاهرة:عالم الكتب ، السنه الثانية، العدد ١٣، فبراير ٢٠٠٠م، ص ص ٥٧٠٥٤ .

١١ - هـذا وقد نشأت هذه المنظمة فى يناير عام ١٩٨٦ حيث كانت باسم EGA-DO وهى تضم الآن دول منها ٤ دول فى حوض نهر النيل هى : إثيوبيا - كينيا - السودان - أوغندا، فضلاً عن دولتين خارج الحوض وهما - الصومال وچيبوتى ، ثم إريتريا التى إنضمت إلى المنظمة فى سبتمبر عام ١٩٩٣ ، ورغم توقف إجتماعات هذه المنظمة فترة من الزمن إلا أنها عادت للنشاط مرة أخرى ، وتوالى عقد إجتماعاتها حتى الإجتماع الأخير فى نيروبى ، صيف ١٩٩٩ لمحاولة بحث مستقبل السلام فى جنوب السودان ، وتحقيق الأمن الغذائى وايجاد حل لمشكلات الجفاف والمجاعة بتلك الدول ، راجع : د. محمود أبو العينين : مسيرة العلاقات السياسية، **م.س.ذ.**

١٢ - د. بطرس غالى : **أحاديث سياسية** ، (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٩٠ - ، ص ص ١٠٥-١٠٩

١٣ - راجع بهذا الخصوص : ميثاق الأندوجو الصادر فى كنيشاسا ١٩٨٥ ، وايضاً: التقرير الإستراتيجى العربى . ١٩٩٠ ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية **والإستراتيجية بالأهرام** - ، ص ٤٩٥ .

١٤ - **راجع التقرير الإستراتيجى العربى ١٩٨٩** ، القاهرة ١٩٩٠ ، ص ٥٧٥ .

١٥ - مصر والتنمية الأفريقية ، (القاهرة : الهيئة العامة للإسستعلامات، ١٩٩٣)، ص ص ١٥ - ١٨

١٦ - التقرير الإستراتيجى العربى ١٩٩٠ ، **م . س . ذ** ، ص ٤٩٥

١٧ - جوزيف رامز أمين : " دول الأندوجو فى التعاون الوظيفى إلى التنسيق السياسى " ، **فى مجلة السياسة الدولية** ، (مؤسسة الأهرام : العدد ٩٥ ، يناير ١٩٨٩) ، ص ص ١٩٤ - ١٩٧ .

١٨ - العلاقات المائية بين دول حوض النيل : **م . س ذ** ، ص ص ٢٤-٣١ .

١٩ - د . رفعت لقوشه : " المياه المصرية وقرن قادم " فى د . إبراهيم منصور : **المياه العربية وتحديات القرن الحادى والعشرين** ، (جامعة أسيوط : مركز دراسات أسيوط ، ١٩٩٨) ، ص ص ٦٥٢-٦٥٣ .

٢٠ - العلاقات المائية : **م.س.ذ** ، ص ص ٣٦-٣٨ ."

٢١ - عابدة العلى سرى الدين : **السودان والنيل بين مطرقة الإنفصال والسندان الإسرائيلى** ، (بيروت : منشورات دار الآفاق الجديدة ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٨) ، ص ص ٣٠ - ٣١ .

٢٢ - أول عدد من مجلة Ethio scope الصادرة عن إدارة الصحافة والأعلام والتوثيق بوزارة الخارجية الإثيوبية ، ستمبر ١٩٩٤ ، نقلاً عن المكتب الأعلامى المصرى بأديس أبابا .

٢٣ - **النزاع الإثيوبى - الإريترى** (٢) ، (القاهرة : الهيئة العامة للأستعلامات ، دراسات دولية معاصرة رقم ١٦١ ، ستمبر ١٩٩٩ ، ص ص ٥٥ - ٥٩ .

٢٤ - **الإطار العام للتعاون بين مصر وأثيوبيا والموقع من الرئيسين مبارك ، زيناوى : القاهرة ، يونية ١٩٩٣ .**

٢٥ - النزاع الإثيوبى - الإريترى : م.س.ذ ، ص ٥٦ .

٢٦ - تعد مصر من أوائل الدول التى أقامت تمثيلاً دبلوماسياً مع رواندا إبان إستقلالها عام ١٩٦٢ ، وذلك كرد فعل طبيعى لموقف مصر المناوئ للإستعمار ، وتشجيعها فى ذلك الوقت لحركات التحرر الوطنى وحرصها على دعم الإستقلال الافريقى .

٢٧ - د.محمود أبو العينين : العلاقات السياسية بين مصر ودول الكوميسا ، مجلة آفاق افريقية ، م.س.ذ، ص ٨٣ .

٢٨ - **مداولات المؤتمر الوزارى** :لوساكا، زامبيا ، نوفمبر ١٩٩٧ .

٢٩ - **لقاء مع المستشار ناصر كامل مدير إدارة الكوميسا بالخارجية المصرية :** بتاريخ ٢٠٠٠/٤/١٩ .

٣٠ - حديث ميرفت الحضري مع السفير / محمد شعبان ، مجلة **الأهــــرام الاقتصادي** ، (القاهرة : ٢٢/ ١٢/ ١٩٩٧) ، ص ص ٤٤-٤٦

٣١ - الأبعاد الإقتصادية لانضمام مصر إلى الكوميسا : سلسلة دراسات دولية رقم ١١٧ (القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات نوفمبر١٩٩٨) ، ص ٥٥.

٣٢ - المرجع السابق : ص ٥ ، وراجع أيضاً د. عراقي عبد العزيز الشربيني : آفاق العلاقات الإقتصادية المصرية الإفريقية بعد انضمام مصر للكوميسا " آفاق أفريقية : **م . س . ذ** ، ص ص ١٠١ .

٣٣ - لمزيد من التفصيل : راجع مقال : عصام رفعت "الكوميسا : الفرص وثمن الإنصمام " ، المرجع السابق ، ص ص ٩٥- ١١٠ .

٣٤- د. جمال محمد السيد ضلع : " الإطار القانوني للسوق المشتركة لشرقي وجنوب أفريقيا : " كوميسا" ، مجلة آفاق أفريقية **م. س.د**

٣٥ - راجع : وكالات الأنباء : **متابعة إخبارية لقمة الكوميسا** الثالثة " كينشاسا " ١ يونيو ١٩٩٨ .

٣٦ - **مدلولات المؤتمر الوزاري** ، لوزاكا ، زامبيا ، نوفمير ١٩٩٧ .

٣٧- متابعة إخبارية لقمة الكوميسا الرابعة، نيروبي مايو ١٩٩٩ م .

٣٨- تغطية إعلامية للمؤتمر الاقتصادي للكوميسا بالقاهرة فبراير ٢٠٠٠ م .

٣٩- لمزيد من التفاصيل : راجع حوار القاهرة .. ودعم الكوميسا ، مجلة آفاق إفريقية **م. س. ذ**. ص ص ١٤٧- ١٤٨

٤٠ - مصر ومسيرة عام في عضوية الكوميسا ١٩٩٩/٩٨ ، مجلة آفاق أفريقية ، **م . س. ذ** ،ص ص ١٣٩-١٤٦

٤١- السفير / أحمد طه محمد : " نحن و الكوميسا " ، **جريدة الأهرام** ، صفحة قضايا وآراء ، ٢٥/ ١٠/ ١٩٩٨

٤٢- حديث للسفير / محمد شعبان مع د. سعيد اللاوندي ، الأهرام ، ١/ ٥/ ١٩٩٨ م.

٤٣ - د. رفعت لقوشة : المياه المصرية وقرن قادم في : د. محمد إبراهيم منصور: المياه العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين ، **م. س. د.** (جامعة أسيوط ، مركز دراسات أسيوط ١٩٩٨) ، ص ٦٥٢ .

٤٤- د. سيد أبو ضيف أحمد : الصراع في منطقة البحيرات العظمى وأثره على الأمن القومي المصري في : **المرجع السابق** ، ص ١٠٧؛

٤٥ - بدر حسن شافعي : سياسة مصر الخارجية تجاه إفريقيا و الأحادية القطبية " ملف السياسة الدولية ، العدد ١٣٩ ، يناير ٢٠٠٠ ، ص ص ١١٤- ١١٩ .

٤٦ - متابعة محاضر جلسات مجلس الشعب المصري : القاهرة في ٥/ ١/ ١٩٩٩ .

٤٧- **أرشيف الأهرام الخاص بالكوميسا** : خلال الفترة من ١٩٩٣ و حتى عام ٢٠٠٠ م .

٤٨- بدر حسن شافعي : " سياسة مصر الخارجية تجاه إفريقيا و الأحادية القطبية " ، **م. س. ذ.** ، ص ١١٥ .

٤٩- **المرجع السابق**

٥٠ - راجع تصريحات السفير / محمد شعبان مع ميرفت الحضري ، **مجلة الأهرام الإقتصادي** ٢٢/ ١٢/ ١٩٩٧ .

٥١ - راجع حديث سابق للسفير/ محمد شعبان مع د/ سعيد اللاوندي، **م، س، ذ**، و أيضاً : الأبعاد الإقتصادية لإنضمام مصر للكوميسا : الهيئة العامة للإستعلامات ، سلسلة دراسات دولية ١٧، نوفمبر ١٩٩٨ **م، س، ذ** ٤٧-٥٣ .

٥٢ - حديث للسفير / محمد شعبان مع ميرفت الحضرى، **م. س. ذ**

٥٣ - عبد الفتاح محمد عبد الفتاح : **الأهرام** ، ٢٦/ ١٠/ ١٩٩٨

٥٤ - د. عبد الملك خلف التميمي : **المياه العربية : التحدي والإستجابة** ، (بيروت

: مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، يونية ١٩٩٩) ، ص ص ٢٣٦ - ٢٣٨ .

٥٥ - د . حسن بكر : **حروب المياه في الشرق الأوسط الجديد** ، (القاهرة : بيروت للنشر والمعلومات ، ١٩٩٩) ص ١٠٨ .

٥٦ - كان السيد/ عمرو موسى وزير الخارجيةالسابق قد عبر صراحة عن الطلب المصرى بالرغبة فى الإنضمام بأن ذكر صراحة فى تلك القمة - إبان إلقاءه كلمة مصر أمامها - أنها هى الدولة الوحيدة التى لم تنضم إلى أى تجمع إقليمى : **حديث للباحث مع السفير / على الحفنى.**

٥٧ - حديث سابق مع : المستشار /ناصر كامل ، نائب مساعد وزير الخارجية لشئون التجمعات، ٢٠٠٠/٤/١٩ .

٥٨ - **حديث سابق مع** السفير : على الحفنى

٥٩ - **المرجع السابق**

١١

الأهمية السياسية لانضمام مصر لدول السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (كوميسا)

د. عادل سيد على عبد الرازق*

تمهيد :

زاد الإهتمام المصرى فى التسعينات و ما تلاها من سنوات بضرورة تنمية العلاقات السياسية و الإقتصادية والتجارية بين مصر و دول القارة الأفريقية ومن ثم كان لمصر ثلاث توجهات :

يتمثل التوجه الأول فى دعم العلاقات الثنائية بين مصر ودول القارة.

والتوجه الثانى فى الإطار الإقليمى متعدد الأطراف مع دول حوض النيل .

والتوجه الثالث فى الإطار القارئ و نعنى به الدور المصرى فى دعم منظمة الوحدة الأفريقية .

وقد أنعكس هذا الإهتمام المصرى فى توجه الحكومة نحو وضع الخطط وإتخاذ الإجراءات لتحقيق هذا الهدف و تنسيق الجهود الرامية فى هذا الإتجاه وفى هذا الصدد نذكر أنه تم تشكيل لجنة وزارية عالية المستوى عام ١٩٩٧م لتنمية العلاقات المصرية الأفريقية برئاسة رئيس الوزراء و عضوية تسعة وزراء يمثلون الجهات التنفيذية ذات الإختصاص فى هذا المجال ثم جاء إنضمام مصر إلى السوق المشتركة لأفريقيا الشرقية و الجنوبية (الكوميسا) فى منتصف عام ١٩٩٨م لكى يدفع الجهود الرسمية و الخاصة فى إتجاه تنمية هذة العلاقات

(*) وكيل وزارة التعاون الدولي .

خطوات إلى الامـام حـيث بدأ نشـاط مكثف لدراسـة انسب السـبل لتنمـيـة هذة العـلاقـات مع دول القـارة عمومـاً و مع دول الكومـيسـا بصفـة خـاصـة ، و غنى عن التـعـريف أن هذا الإتجـاه يكتسب أهـمـيـة كبـرى فى ظل المتـغـيـرات المحليـة و الإقليمية و العالمية الراهنة و غيرها من دول القارة بصفـة عامة و دول الكوميسا خاصـة و التى لها مكانه و أهمية خاصة بالنسبة لمصر من الزاوية الإسـتراتيجية والأمنية والإقتصادية .

ومن ثم فإن دراستنا سوف نتناولها على الوجه التالى :

المبـــحث الاول : الإطار النظرى و المؤسس لتجمع الكوميسا .

المبـحث الثانى : أهمية العلاقات السياسية بين مصر و دول الكوميسا .

المبـحث الثـالث : الرؤية المستقبلية لأهمية العـلاقات السياسية بين مصر و دول الكوميسا .

المبحث الأول

الإطار النظرى و المؤسس لتجميع دول الكوميسا

يمكن القول أن الكوميسا هى تجمع إقليمى يضم واحداً وعشرين دولة أفريقية فى الشرق والجنوب الأفريقي و هى دول ذات سيادة اتفقت فيما بينها على تحقيق التعاون و التكامل الإقتصادى و التجارى فى هذة المنطقة و ذلك من خلال تنمية التجارة فيما بينها وإندماج السوق و تركيز العمل من أجل الإستفادة القصوى من المصادر والطبيعية و القدرات البشرية بما يعود بتحقيق النفع المشترك لجميع دولها .

و قد جاء تأسيس الكوميسا متوافقاً مع ما تضمنته خطة عمل لاجوس الصادرة عن منظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٨٠م من ضرورة تحقيق التكامل الإقتصادى بين دول القارة وقيام سوق أفريقية مشتركة، و اتفاقا مع ما دعت إليه معاهدة أبوجا الإقتصادية الصادرة من منظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٩١م .

ومن ثم فإن الباحث يتناول هذا المبحث الوجه التالى :-

أولاً - الإطار النظرى لتجمع دول الكوميسا :

للتنظيم الدولى الأفريقى جذور من تاريخ أفريقيا السياسى (١) و إن لم يكن لهذا التنظيم منظم فى إطار متكامل منظم إلا أن الدعوة له مع تباين اتجاهاتها و إختلاف أشكالها و عدم تماثل أيديولوجيات الداعيين له أتسمت طوال تاريخها بديناميكية هادئة .

فحركة التنظيمات الأفريقية بدأت تأخذ شكلاً أكثر تحديداً بعقد سلسلة من المؤتمرات بدأ بمؤتمر لندن فى يوليو عام ١٩٠٠م ثم توالت مؤتمرات الجامعة

الأفريقية فى لندن و بروكسل عام ١٩٢٠م و لندن و لشبونة عام ١٩٢٣م ونيويورك عام ١٩٢٧م حتى عقد مؤتمر مانشيستر عام ١٩٤٥م ثم أنتقلت حركة الوحدة الأفريقية إلى مرحلة المؤتمرات الأفريقية التى عقدتها وأن الشعوب الأفريقية عقب الإستقلال السريع لبعض دول القارة و التى إنتهت إلى عقد مؤتمر أديس أبابا التأسيسى لمنظمة الوحدة الأفريقية فى مايو عام ١٩٦٣م (٢) وفى ظل الدعوة لقيام هذه التنظيمات الوحدوية داخل دول القارة الأفريقية من أجل تحقيق وحدة أقتصادية و سياسية تجميع الكوميسا قد نشأ و تطور ومر بمراحل ثلاث ، وهذه المراحل هى .

مرحلة ما قبل إقامة منطقة التجارة التفضيلية لدول الشرق و الجنوب الأفريقى و مرحلة منطقة التجارة التفضيلية . وأيضاً مرحلة ما بعد الإعلان عن تكوين السوق المشتركة .

إن المرحلة الأولى و التى تعد بمثابة أرهاصات لقيام تكتل إقتصادى إفريقى فى منطقة الشرق والجنوب الأفريقى و قد شهدت عدة وقائع تعد ملامح أساسية لها فقد دعت اللجنة الإقتصادية لأفريقيا (E.C.A.)) التابعة للأمم المتحدة فى أكتوبر عام ١٩٦٥م لعقد إجتماع على المستوى الوزارى للدول المستقلة سياسياً فى الشرق وجنوب القارة و أستهدف هذا الإجتماع إنشاء الية لتشجيع التكامل الإقتصادى الإقليمى وصدر عنه توصيتان متكاملتان .

التوصية الأولى : خاصة بإنشاء جماعة إقتصادية لدول شرق و جنوب القارة .

التوصية الثانية : فقد كانت خاصة بتشكيل مجلس وزراء مؤقت لدول الشرق و الجنوب الأفريقى و نختص بإعداد برامج التعاون الإقتصادى فيما بين الدول المنتمية للإقليم .

أما المرحلة الثانية وهى مرحلة منطقة التجارة التفضلية (ح) وتم التصديق على الإتفاقية المنشئة لمنطقة التجارة التفضيلية فى سبتمبر عام ١٩٨٢م وبدأت الدول الأعضاء فى تنفيذ أحكامها إعتباراً من يوليو ١٩٨٤م وقد إستهدفت الإتفاقية تحقيق الأهداف الآتية :

١ - تحرير التجارة وإلغاء الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء .

٢ - التعاون فى مجال التجارة و الجمارك و تبادل المعلومات .

٣ - العمل على إنشاء سوق أفريقية مشتركة بين الدول الأعضاء بحلول عام ألفين .

أما المرحلة الثالثة فهى مرحلة ما بعد الإعلان عن إنشاء السوق المشتركة للشرق و الجنوب الأفريقى و التى تم التوقيع على المعاهدة المنشئة للسوق فى الخامس من نوفمبر عام ١٩٩٤م بمدينة كمبالا عاصمة أوغندا ودخلت حيز التنفيذ فى الثامن من ديسمبر عام ١٩٩٤م حيث عقد أول إجتماع لمؤتمر رؤساء الدول و حكومات الدول الأفريقية الأعضاء فى السوق فى مدينة ليلينجواى عاصمة مالاوى فى يومى ٧ ، ٨ من ديسمبر ١٩٩٤م هذا و تضم السوق فى عضويتها ٢١ دولة أفريقية هى أنجولا - بورندى - جزر القمر - الكونغو الديمقراطية (زائير سابقاً) - جيبوتى - مصر - أثيوبيا - أرتيريا - كينيا - سيشيل - السودان - وسواريلاند وازبلاند - تنزانيا - أوغندا - زامبيا(٣) . هذا و قد حددت المادة الثالثة منها .

❖ التوصيل إلى تنمية مضطردة للدول الأعضاء عن طريق تشجيع التنمية المتوازنة و المتناسقة بين هياكل إنتاجها و تسويق منتجاتها .

❖ تشجيع التنمية المشتركة فى كافة مجالات النشاط الإقتصادى و إتخاذ سياسات إقتصادية واسعة النطاق وبرامج من شأنها رفع مستوى المعيشة لشعوبها و دعم علاقات أكثر توثقاً بين دولها الأعضاء (٤) .

وبعد أن تعرضنا فى إيجاز للإطار الفكرى و النظرى لتجمع الكوميسا. فنتعرض للإطار المؤسس لتجمع دول الكوميسا موضحين به الهيكل التنظيمى وهى الآليات التى يحقق به هذا التجمع أهدافه بين دول السوق كما تتعرض إلى علاقات هذا التجمع بالمنظمات الدولية و الإقليمية الأخرى و نعنى بها منظمة الأمم المتحدة و منظمة الوحدة الأفريقية و الجماعة الإقتصادية الأفريقية .

ثانياً : - الإطار المؤسس :

نتعرض فى هذا المبحث للإطار المؤسس و نعنى به الهيكل التنظيمى و آليات و أجهزة السوق التى يتم بواسطتها تنفيذ هذه الإستراتيجية كما نتناول علاقة الكوميسا بالمنظمات الدولية الإقليمية.

١ - الهيكل التنظيمى لأجهزة و أليات السوق المشتركة :

نصت المادة الخامسة من إتفاقية السوق المشتركة على الأتى :

يجرى تأسيس ما يلى كأجهزة للسوق المشتركة :

(أ) السلطة : ويتكون جهاز السلطة فى الكوميسا من رؤساء الدول أو الحكومات للدول الأعضاء ويجتمع مرة كل عام ويمكن أن يعقد إجتماعات غير عادية له عند طلب ذلك من أية دولة عضو فيه شريطة أن يكون ذلك الطلب مدعوماً من ثلث أعضائه وتصدر قراراته بالإجماع(م٨) وهى بمثابة الجهاز الأعلى للسياسة فى الكوميسا المسئولة عن السياسة العامة .

(ب) مــجلس الوزراء : ويتكون من الوزراء الذين تعينهم كل دولة عضو ويجتمع مرة فى السنة قبل إنعقاد إجتماع السلطة مباشرة ، أما الإجتماعات غير العادية للمجلس فيمكن أن تنعقد بناء على طلب من دولة عضو شريطة أن يساند هذا الطلب ثلث الأعضاء وقرارات المجلس تتخذ بالإجماع وفى حالة عدم إمكانية ذلك تتخذ القرارات بأغلبية ثلثى الأعضاء ومن مهامه تقديم التوصيات الى السلطة الرامية إلى الأداء المتناسق الكفء وتطوير الكوميسا .

(جـ) محكمة العدل : وتتكون من سبعة من القضاة الذين يجرى تعيينهم من جانب السلسة وتقوم السلطة بتعيين أحدهم رئيساً للمحكمة ويكون لفترة خمس سنوات ويمكن إعادة تعيينه لفترة أخرى ومن مهامها ضمان التمسك بالقانون فى تفسير وتطبيق إتفاقية الكوميسا .

(د) اللجنة محافظى : وتتكون من محافظى السلطات النقدية المتخصصة لهذا الغرض فى البنوك المركزية الدول الأعضاء وهى تجتمع مرة كل سنة ومن مهامها أن مسئولة عن تنمية البرامج وخطط العمل فى مجال التمويل والتعاون النقدى .

(هـ) للجنة الحكومية : وتتكون من أولئك السكرتيرين الدائمين أو الرئيسيين حسما تعينهم كل دولة عضو وهى تجمتمع مرة كل سنة ومن مهامها أنها مسئولة عن انبرامج وخطط العمل فى كافة قطاعات التعاون فيما بين قطاعى التمويل والنقد .

(و) اللجنة الفنية : وتتكون من ممثلين عن الدول الأعضاء تعين لهذا الغرض وتلك اللجان هى لجنة الشئون الإدارية والميزانية ولجنة الزراعة ولجنة أنظمة المعلومات الشاملة ولجنة الطاقة ، لجنة المشتريات الماليةوالنقدية ولجنة الصناعة ولجنة العمل والموارد البشرية وغيرهما من اللجان الفنية ومن مهامها أن تتحمل كل لجنة فنية مسئولية الإعداد لتنفيذ برامج شامل ووضع جدول زمنى بأولويات البرنامج الى تخدم قطاعاتها.

(ن) السكرتارية : ويكون على رأس السكرتارية - سكرتير عام الكوميسا الذي يتم تعيينه بواسطة السلطة ليخدم فى هذه الوظيفة لفترة خمس سنوات ويكون قابلاً لإعادة تعيينه لفترة مماثلة ومن مهامها أن يكون السكرتير العام بمثابة الموظف التنفيذى الأول فى الكوميسا ويمثلها فى ممارسة شخصيتها القانونية بالإضافه إلى أنه يقوم بمساعدة وخدمة أجهزة السوق المشتركة فى أداء مهامها كما يقدم التقارير بالتشاور مع اللجنة الحكومية بالنسبة لأنشطة الكوميسا .

(ل) اللجنة الإستشارية لرجال الأعمال وجماعات المصالح الأخرى :

وتتكون من ممثلين عن مجتمع رجال الأعمال وجماعات المصالح الأخرى من الدول الأعضاء حسما تقرره قواعد ونظم وإجراءات العمل ومن مهامها ان هذه اللجنة تعد همزة وصل وتعمل على تسهيل الحوار بين مجتمع رجال الأعمال وجماعات المصالح الأخرى وبقية أجهزة الكوميسا ، وهذه اللجنة مسئولة عن

ضمان أن توخذ مصالح جماعة رجال الأعمال وجماعات المصالح الأخرى فى الكوميسا بعين الإعتبار من جانب أجهزتها .

كما حققت الكوميسا قدراً من الإنجازات الملموسة فى الإبقاء على المؤسسات التى تخدم دول الكوميسا فى كافة المجالات الإقتصادية والمالية والفنية ومن هذه المؤسسات بنك التجارة والتنمية للكوميسا وبيت المقاصة ومعهد الجلود والمنتجات الجلدية باثيربيا - ومركز تنمية المعادن - ورابطة البنوك التجارية وغيرهما .

٢ - علاقة تجمع الكوميسا بالمنظمات الدولية و الإقليمية :-

كما أوضحنا سلفاً عند تعرضنا للتنظيم الدولى الأفريقى و نشأته و الذى من خلاله تم العديد من القرارات التى تدعو إلى التعاون و التضامن الدولى فإن الكوميسا هى قد نشأت و تأسست فى ظل التنظيم الدولى و تحقيقاً لأهدافه وهى مرحلة متطورة فى العلاقات الدولية نظراً لأنها كانت تمثل منظمة شبة إقليمية لتحقيق التعاون الإقتصادى بين عدد معيناً فى الشرق والجنوب الافريقى إلا إنها تسعى لتحقيق أهداف وميثاق الأمم المتحدة والذى تضمن أنه ليس فى هذا الميثاق ما يحول دون قيام منظمات إقليمية أو متخصصة طالما أنه يعمل على تحقيق أهداف هذا الميثاق و لا تتعارض معه .

ونبين هذة المنظمات على الوجه التالى :-

(أ) علاقة الكوميسا بمنظمة الأمم المتحدة :-

أنشأ ميثاق الأمم المتحدة لجاناً إقتصادية ومنها اللجنة الإقتصادية لأفريقيا (E.C.A.) عام ١٩٥٨م ومهمتها الأساسية النهوض بدول القارة

الأفريقية إقتصادياً بما يؤدى إلى رفع مستوى المعيشة فى دول القارة وهذه اللجنة تتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية و من ثم فقد شجعت منظمة الوحدة الأفريقية و الأمم المتحدة على قيام تعاون إقتصادى بين مجموعة من دول القارة بما يشكل منظمات جزئية و شبة إقليمية و قد أيد ميثاق منظمة الأمم المتحدة هذه المنظمات طالما أن تعبر عن تضامن إقتصادى و إجتماعى و تعمل ميثاق المنظمة الدولية .

العلاقة بين الكوميسا و منظمة الأمم المتحدة يحكمها ميثاق الأمم المتحدة فى أنها تعمل وفق هذا الميثاق من حيث مبادئة و أهدافه فى التعاون الإقتصادى و الإجتماعى (٦) .

(ب) علاقة تجمع الكوميسا بمنظمة الوحدة الأفريقية :-

كما أوضحنا أنشئت منظمة الوحدة الأفريقية كمنظمة إقليمية قارية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ولم يمنع ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية فى قيام العديد من صور التعاون بين دول القارة بما يشكل قيام منظمات جزئية .

هذا وتجدر الإشارة إلى أن الكوميسا فى علاقاتها بمنظمة الوحدة الأفريقية لم تخرج عن القواعد والإجراءات التى تم تحديدها من جانب المنظمة القارية بل اعتبرت ذاتها أداة و أليه لوضع أهداف منظمة الوحدة الأفريقية موضع التنفيذ الفعلى فى حيزها الإقليمى المحدد جغرافياً فى منطقتى شرق وجنوب أفريقيا و قد جاءت إتفاقية الكوميسا لتؤكد على هذا المعنى فى أكثر من موضع و منها المواد ١٧٨ ، ١٩٥ (٧) .

(جـ) علاقة تجمع الكوميسا و الجماعات الإقتصادية الأفريقية .

على أن الدول الأعضاء فيما بينها تتفق على الهدف النهائى للكوميسا هو المساهمة فى تنفيذ أحكام الإتفاق التى تؤسس الجماعة الإقتصادية الأفريقية و من أجل هذا الغرض فإن الدول الأعضاء ستقوم بما يلى.

- التفاوض مع الجماعات الجزئية شبة الإقليمية الأخرى و إعداد بروتكول حول العلاقات بين الجماعة الإقتصادية الأفريقية و الجماعات الإقتصادية شبة الأقليمية .
- تحويل الكوميسا و من سيخلفها الى كيان عضوى للجماعة الاقتصادية الافريقية .
- تنفيذ أحكام اتفاقية الكوميسا مع الآخذ فى الاعتبار أحكام اتفاقية تاسيسى الجماعة الاقتصادية الافريقية .
- تكليف السكرتير العام بتنسيق أنشطة الكوميسا مع أنشطة الجماعة الاقتصادية الأفريقية وسوف يقدم تقارير من آن لآخر للمجلس (٨).

المبحث الثانى

أهمية العلاقات السياسية بين مصر ودول الكوميسا

تمهيد :

تجمع دول الكوميسا يمثل منطقة تصالح استراتيجية وهامة بالنسبة لمصر وذلك له اعتبارات ومحددات أهمها وأولها نهر النيل فالدول النيلية العشرة تقع فى إطار السوق الغربى للبحر الأحمر وخليج عدن تتحكم فيه مجموعة من دول السوق وأمن الحدود الجنوبية لمصر هو مهمة مشتركة بين مصر والسودان أحدى دول السوق. كما أن الاستقرار فى شرق القارة يمثل هدفا مصرياً وذلك لإرتباط المصالح المصرية مع هذه الدول فى الاستفادة من مياه نهر النيل بما يحقق التنمية الاقتصادية لدى دول شرق القاره ويصبح نهر النيل محوراً للتعاون الاقتصادى والسياسى .

ومن هنا شاركت مصر مع دول حوض النيل فى كثير من الاتفاقيات التى تستهدف الاستفادة من مد حوض النيل ومنها قيام تجمع الاندوجو عام ١٩٨٣م وكذلك اجتماعات وزراء الرى المستمرة تمثل بعداً استراتيجياً وأمنياً لمصر هذا بالإضافة للإعتبارات الهيوبوليتكية التى تتمثل أقليم الكوميسا يمثل منطقة الجوار الاقليمى الجنوبى بخصائصه الاستراتيجية والثقافية فإمكاناته الاقتصادية الهامة .

ومن ثم يمكن القول أن العلاقات ليست هى العوامل الوحيدة الحاكمة فى علاقات مصر بدول السوق بل أن علاقة مصر السياسية بدول السوق تحكمها محددات هامة تفرض على صانع السياسة المصرى المبادرة بتكثيف حركة التكامل والإندماج الاقليمى مع دول الكوميسا.

ومن ثم فأن الدراسة سوف تتناول المحددات الأساسية التى تتحكم فى العلاقات السياسية بين مصر ودول الكوميسا ونتناولها على الوجه التالى :

أولاً : المصالح الاستراتجية لمصر فى نهر النيل .

تمهيد :

القارة الأفريقية تتصدر مناطق الصراع المائى إن صح التعبير وإذا اخترنا أطوال وأعظم الأنهار فى أفريقيا وهو نهر النيل فإن المتغيرات فى منطقة حوض النيل وحولها تفرض على دول المنطقة نبذل كل الخلافات حول المياه والتوجه نحو التعاون والتسيق المشترك لاسيما وأن تحديات التنمية الاقتصادية تشكل مسئولية تتعاظم خطورتها وتتزايد يوماً بعد يوم وتتجه الأنظار إلى نهر النيل ليكون محوراً مشتركاً لتنمية دول القارة فى احوج الدول الأفريقية اليوم إلى عقد قمة أفريقية لتنمية الجهود من أجل توفير المياه على غرار العقد الدولى الذى خصصته الأمم المتحدة للمياه العذبة وتوفيرها لكل الشعوب من عام ١٩٨١ - ١٩٩٠م وتكسب هذه المسألة أهمية متزايدة وإذا تذكرنا النقل الاقتصادى والمحقق السياسى لنقطة المياه فى أفريقيا لأنها تستحوز على مجموعا دول نهر النيل مورتنيا و الكونغو و النيجر والسنغال والزربيد و موقو.. الخ ونوضح الخريطة السياسية لأفريقيا كيف أن الاستعمار قد أتخذ من الأنهار الأفريقية أداه من أدوات تقسيم القارة تقسيماً جغرافياً لايستند إلى أسس بشريه أو اقتصادية أو جغرافية بدلا من أن تكون الأنهار أداه للتكافل بين الشعوب الأفريقية صارت تشكل حدود سياسية تعزل كل شعب أفريقى عن أشقاءه الأخرين.

ومن ثم يستفسر الباحث بنقل وأهمية مشكلة نقص المياة فى إطار المتغيرات الدولية الجديدة والمتنوعة التى تجتاح المنطقة وإذ يبدو واضحاً أن مشكلة المياه سوف تكون عاجلاً أو أجلاً أو بنود جدول أعمال أية تسويات أو ترتيبات جديدة يتم التمهيد أو الأعداد لها ذلك أن مشكلة المياه والتى تتمثل فى نقص المياه تتطلب ضرورة التعاون بين دول القارة من خلال الحوار فى إطار منظور ثابت لكى لايؤدى نقص المياه إلى صراعات ومواجهات عسكرية بين دول القارة [١٠].

– **جــوهـر المشكلة** :– تكمن طبيعة الصراع فى محاولة بعض إطرافه استعادة ما يدعى أنه حقها فى كمية المياه التى تستخدمها سواء للإستهلاك السكانى أو فى مشروعات الرى والزراعة من ناحية محاولة البعض الآخر الاستيلاء على كميات من أمطار الدول المجاورة لها من ناحية أخرى ولطبيعة الحال في إطار عدم وجود إجراءات قانونية ثابتة لتنظيم حقوق واستغلال مياه نهر النيل وعدم وضوحها فى البعد الآخر فإن المشكلات والمنازعات باتت السمة الغالبه عندما يفتح ملف المياه فى المنطقة بين إطرافه وهم دول المنبع (أثيوبيا – كينيا – تنزانيا – أوغندا – زائير – بورندى – ودولتى المصب (مصر والسودان).

– **أبعاد المشكلة** :– لأزمة المياه أبعاد سياسية واقتصادية

(أ) **الأبعـاد السـيـاسـيـة** :– من أبرز خصائص أزمة المياه واستخدامها كسلاح سياسى وورقها محل المشكلات الأخرى وهو ما يطلق عليه المساومة والتهدية.

هذا الفكر أدى إلى إتخاذ خطوات من مصر ضد أثيوبيا بقصد ضعف

قدرة أثيوبيا حيث ساء مصر الحركة الأمدتيرية فى الستينيات وشجعت فكرة الصومال الكبير وطالبت مسلمى أثيوبيا بالثورة وذلك أثناء معارضة أثيوبيا لبناء مصر لمشروع السد العالى وفى السبعينيات صارت مشكلة المياه بين مصر وأثيوبيا كأنعكاس للصراعات الدولية التى سادت الفكرة الأفريقية آنذاك فقد أعلنت غن مشروع مصرى لتحويل جزء من مياه النيل لرى خمسة وثلاثون ألف فدان فى سيناء وقد أعلنت أثيوبيا أن هذا المشروع ضد مصالح أثيوبيا وتقدمت بشكوى إلى منظمة الوحدة الأفريقية إلا أن مصر أعلنت أن سيناء أرض مصرية ويجب أن ترويها بمياه السد وأنها ستحارب لو اتخذت أثيوبيا أى إجراء للتدخل فى مياه النيل.

ومن ثم فقد أتخذ السياسة المصرية خط يستهدف حل المشاكل سلمياً وإتباع سياسة متوازنة نوعاً ما عامة وأزاء كل ما يتعلق بصراعات أثيوبيا الداخلية والإقليمية واعتبار هذه السياسة أحدى الوسائل لتأمين مياه نهر النيل وإبعادها عن دائرة الصراع وبالمثل حدث ذلك أيضاً مع السودان.

وهكذا يتضح مدى استخدام أثيوبيا لمياه النيل . كسلاح ضغط سياسى على مصر للجوء إلى السلمية والدبلوماسية لتحسين العلاقات بين البلدين وتحديد موقفها من المشاكل بطريقة تتوفق وتحقيق مصلحة أثيوبيا ومنها مشكلة ارتيريا والأوحادين وغيرها من مشاكل القرن الأفريقى مما كان يفرض على صانع القرار السياسى فى مصر الالتزام بقرارات منظمة الوحدة الأفريقية حتى ينوء بنفسه عن الوقوف ضد المشروعية التى ترتضيها الجماعة الدولية والأسرة الأفريقية ممثلة فى منظمة الوحدة الأفريقية .

ب- الأبعاد الاقتصادية : تتمثل فيما تقدم عليه أثيوبيا وغيرها من إقامة

مشروعات تؤثر على حصة مياة مصر والسودان حيث تمت دراسة عديد من المشروعات فى أثيوبيا بواسطة مكتب الاستطلاع الأمريكى وبمعاونة فنية إسرائلية تمت دراستها بواسطة السوفيت أيضاً معونة فنية إسرائلية منها مشروع سد فنشا ويقام على أحد روافد النيل الأزرق ثم مشروع اليبيرد على نهر السوباط ومشروع سينت على أحد روافد نهر عطبره ويؤثر على إيراد النهر بمقدار نصف مليار متر مكعب [١٧] ومن ثم يترتب على قيام هذه المشروعات فى دول المنبع نقص حصة المياة لدى دولة المصب .

وخاصة مصر مما عبر عنه أحد المسئولين المصريين فى وزارة الرى عام ١٩٨٧م بأنه إذا ما أقيمت هذه المشروعات فلن يكون هناك ما يكفى لسد حاجة السكان مصر من المياه مع حلول عام ألفين إذا لم تتم إجراءات وتعديلات وتطورات إدارية خلال السنوات القادمة بما يحافظ على حصة مصر من مياه نهر النيل وهو ما يتم أثناء اجتماعات وزراء الرى لدول حوض نهر النيل سنوياً بما يحافظ على استمرار التنمية الاقتصادية فى مصر بغير ذلك فإن أبعاد الأزمة وهى نقص المياه تؤدى إلى تردى الأوضاع الاقتصادية وإعاقة التنمية الاقتصادية فى مصر[١٨] .

– **خطورة الأزمـــة:-** يرجع الخبراء أزمة نقص المياه إلى النمو السكانى الذى استنفذ الموارد المتوفرة لدى دول حوض نهر النيل مالم يتم الحد من معدلات النمو السكانى التى تبلغ الآن فى المتوسط ٣٪ فإن الفائض السكانى سوف يقضى على كل المكاسب المخططة فى تنمية المياه والاقتصاد فيها خلال السنوات القادمة كما أن نقص المياه الذى يزداد سواء بعامل التغيرات المناخية التى زادت من القحط الدورى ، بعامل إدارة غير الكفء للمياه وكذلك تساهم الأوضاع السياسية والإقليمية المتردية فى تفاقم مشكلة المياه حيث كانت الدول

التى تشارك فى شبكات الأنهار الرئيسية فى حوض النيل عاجزة عن الارتقاء فوق الصراعات التاريخية من أجل التعاون فى تنمية وتوزيع موارد المياه الثمينة خاصة أن الدراسات الحديثة تؤكد على خطورة مشكلة نقص المياه ليس فى مصر فقط وأنما لمختلف دول حوض النيل ككل فالجدول المرفق يوضح هذه الأوضاع بالمقارنة بغض النظر عن أى متغيرات مناخية أو اقتصادية أو سياسية فمعدن المياه بالنسبة لمساحة حوض نهر النيل يعتبر من أفضل الأنهار فى العالم حتى إذا ما قورن بأكثر أنهار العالم تواضحاً من ناحية الطول وهو نهر الراين الأمر الذى يستدعى ضرورة تكاتف دول حوض نهر النيل للتعاون والتنسيق فيما بينهما يتعلق بإستغلال مياه نهر النيل بحيث يتعدى هذا التعاون مرحلة توقيع الاتفاقيات والمعاهدات ونعود بالفائدة المشتركة على شعوب ومجتمعات حوض النيل ومشروع قناة جونجلى فى السودان أحد هذه المشروعات ومن هنا فأننا نرى فى إقامة تجمع دول الكوميسا بما يحقق الإندماج والتكتل الاقتصادى والتجارى مما يجعل من نهر النيل محوراً ومرتكزاً لهذا التعاون بما يمثل حماية المصالح الاستراتجية لمصر فى حوض نهر النيل (١٨).

ثانياً : المصالح الاستراتيجية لمصر فى البحر الأحمر :

من أهم المحددات الرئيسية للعلاقات بين مصر ودول تجمع الكوميسا البحر الأحمر حيث تضم السوق المشتركة أربع دول من الدول الثمانية المطلة على ذلك البحر وهى من الشمال للجنوب مصر والسودان ، اريتريا وجيبوتى وهى الدول التى تشغل الساحل الغربى للبحر الأحمر بطول يبلغ نحو ٣١٨٤ كيلو متر فضلاً عن تحكم هذا الساحل فى عدد من الجزر الهامة التى تبلغ نحو ٢٨١ جزيرة.

ولعل أهمية البحر الأحمر للأمن القومى لمصر والدول العربية المطلة عليه لاتخفى فهو يمثل الشريان البحرى الذى يربط مصر بخليج عدن والمحيط الهندى ودول شرق أفريقيا وهو من جهة أخرى يمثل حلقة الارتباط بين أوروبا وآسيا وأفريقيا عبر قناة السويس ، ولذلك فهو يمثل منطقة مرور تجارى هامة جداً سواء لدول المنطقة أو العالم حيث تمر به ٦٠٪ من احتياجات أوروبا البترولية.

أضف إلى ذلك أن أهميته سوف تزداد على ضوء تزايد ونمو حركة التجارة العالمية خاصة بين الشرق والغرب كما أن البحر الأحمر أهمية خاصة نتيجة تداخل حوضه مع عدة أقاليم تمثل بالنسبة لمصر أهمية حيوية للغاية من هذه المناطق البلاد العربية والشرق الأوسط ومنطقة الخليج ومنطقة القرن الأفريقى والمحيط الهندى .

ومن ثم فإن عدم الاستقرار فى هذه المناطق يعكس فى الغالب سلبياً على امن البحر الأحمر مما ينعكس أيضاً سلباً على الأمن القومى المصرى ، لذلك فأن الأمن والاستقرار فى هذه المناطق سواء أفريقية أو عربية أفريقية بعد مصلحة مصرية أكيده والعكس صحيح ، كذلك فأن البحر الأحمر يمثل فائض لمصر أو للبلدان العربية ففى ظل أزمة الموارد الراهنة من طاقة ومعادن وغيرها فضلاً عن أزمة الغذاء فإن البحر الأحمر يمثل أملاً واعداً نظراً لما يدخر به من ندوات هائلة معظمها ما زال كامناً قبل البترول والمعادن الهامة والثروات السمكية والسياحية - ألخ ومن هنا تصبح المسألة الأمن والأستقرار فى البحر الأحمر أهمية قصوى.

وربما كان لتفاعل المصرى وتنمية روابط التعاون مع دول البحر الأحمر ومناطق البر الأفريقى . والمحيط الهندى ومع دول الكوميسا بصفة خاصة أحد أهم الخطوات الرئيسية لها الأمن والاستقرار فى ذلك الشريان البحرى الهام الذى يمثل بالتبعية استقرار لمصر ومن ثم كان الاهتمام المصرى به منذ القرن الحادى والعشرين قبل الميلاد (١٣) .

المبحث الثالث

الرؤية المستقبلية لأهمية العلاقات السياسة

بين مصر ودول الكوميسا

أولاً : الجهود المصرية خلال عام (٩٨ ، ٩٩) على عضويتها للسوق.

عقب انضمام مصر رسمياً لمجموعة دول الكوميسا فى ١٩٩٨/٦/٢٩ اتخذت سلسلة من الإجراءات التى تدعم التعاون الاقتصادى وتعزز سبل التبادل التجارى مع تلك المجموعة وذلك بهدف زيادة الصادرات المصرية لها وأحياء خطة تنشيطها للسوق الأفريقية بصفة عامة ومجموعة دول الكوميسا بوجه خاص من خلال منظومة ثلاثية الأبعاد.

- يتمثل أول جوانبها فى القيام بعدد من البعثات الترويجية إلى بعض دول القارة شرقاً وجنوباً والعمل على تنظيم لقاءات فيما بين رجال الأعمال المصريين والأخوة الأفارقة من أجل فتح أفاق جديدة أمام المنتجات المصرية وتنشيط ودفع الصادرات لدول الكوميسا.

- أما الجانب الثانى فيتمثل فى الإعداد والتنظيم المستمر بهدف إقامة معارض دائمة أو مؤقته للمنتجات المصرية بدول الكوميسا.

- وأخيراً يتمثل الجانب الثالث فى ربط الموانى المصرية بموانى دول شرق أفريقيا من خلال خط ملاحى مباشر ومنظمة ويمهد لتنشيط التجارة المصرية - الأفريقية من جديد ونبع هذا التوجه الجديد من منطلق فلسفة رئيسية ترتكز عليها سياسة التنمية الاقتصادية المصرية والتى تعتمد بدورها على تنمية قطاع التصدير الذى يقود عملية التنمية ويحقق الحقن اللازم للاقتصاد

المصرى مما يعزز من فرص اتجاه الصادرات المصرية بقوة نحو تلك السوق الإقليمية الهامة المؤشرات الإيجابية التالية :

١- رحابه الأفاق التى تتيحها الكوميسا خاصة وأنه تجمع كبير يبلغ تعداد سكانه حالياً قرابه ٣٨٠ مليون نسمة أى ما يقرب من نصف تعداد سكان القارة مجتمعه يعيشون فى مساحة تزيد عن ١٢ مليون كيلو متر مربع كما أن مجموع ناتجه المحلى الاجمالى يبلغ ٩٠ بليون دولار وتأكد المؤشرات المختلفة على إمكانية زيادة حجم التجارة البيئية بين دول التجمع لتصل إلى ٤ بليون دولار بدلاً من ٢,٥ بليون دولار وهو الرقم الذى تم تحقيقة عام ١٩٩٦ بمعدل نمو يبلغ ١٤٪ سنوياً من المنتظر زيادته خاصة وأن جملة الصادرات لدول الكوميسا تقدر بحوالى ١٢ بليون دولار بينما تقدر وإدارتها بحوالى ١٥ بليون دولار عن عام ١٩٩٦.

٢- إمكانية القفز بحجم صادرات مصر لدول الكوميسا وفى أسرع وقت ممكن إلى مستوى أعلى وبطاقات اوسع بدليل أنها بلغت نحو ٢٣ مليون دولار عام ١٩٩٧ فى حيث أن واردتها من تلك الدول خلال نفس العام كانت تقدر بـ ٣٤,٦ مليون دولار حيث تصاعد جملة صادرتها لنفس المجموعة من الدول فوصلت لحوالى ٥٣٧,٨٣ مع دول مجموعة العشرين ومن بين هذا المبلغ بلغت الصادرات المصرية ١٠٧,٦٩ مليون جنية مقابل ٤٣٠,١٤ مليون جنية واردات.

٣- من جانب آخر فقد قفزت الصادرات المصرية لدول الكوميسا بنسبة ١٤٠٪ خلال النصف الأول من عام ١٩٩٩ لتصل إلى حوالى ٨٧ مليون جنية مقابل ٣٦ مليون عن نفس الفترة ومن عام ١٩٩٨ وحيث زادت مع كل من السودان

بنسبة ٨٩٪ وبورندى بنسبة ٢٥٥٪ وتنزانيا بنسبة ٣٩٪ مالاوى بنسبة ٣٢٠٪ كما دخلت المنتجات المصرية فى أسواق جديدة لأول مرة مثل أنجولا - ايضاً تحت الميزان التجارى لمصر مع دول الكوميسا بما يعادل أكثر من مليون جنية وقد بلغ تحت العجز فى الميزان التجارى مع السودان ٢٧١٪ وأثيوبيا ٨٣٪ وأوغندا ١٣١٪.

تتصدر السودان جدول العلاقات التجارية لمصر مع دول الكوميسا وتقدر حجم الصادرات المصرية إليها بمبلغ ٧١,٨٣ مليون جنية مع واردات تبلغ قيمتها ٥٠,٢٦ مليون جنية وبفائض يقدر بنحو ٢١,٥٧ مليون جنيه وتأتى جيبوتى فى المرتبة الثانية وتبلغ صادرات مصر لها ما قيمته ١٢,٤٤ مليون جنيه وبلا واردات ، ويلى ذلك خمس دول أخرى يتروح إجمالى حجم تبادلها التجارى مع مصر ما بين ٩ مليون جنيه وتتمثل فى تنزانيا و ٢ مليون جنية وتتمثل فى الكنغو أو الدول الثلاث الكبرى فى مجموعة الكوميسا والذى يميل الميزان التجارى لصالحها فى إطار تعاملها التجارى مع مصر فهى كينيا (تبلغ وارداتها لمصر ٢١٦,٤٢ مليون جنية يتمثل معظمها فى الشاى الكينى مقابل ٥,٩٥ مليون جنية صادرات) والثانية أثيوبيا حيث يبلغ اجمالى وارداتها لمصر ٨٤,٥٣ مليون جنية مقابل ٥,٦١ مليون جنية صادرات والثالثة مالاوى التى تمثل صادرتها لمصر ٧٦,١٤ مليون جنية ووارداتها ٤٠ ألف جنية مصرى فقط وحيث تتمثل صادرتها لمصر ٧٦,١٤ مليون جنية ووارداتها ٤٠ ألف جنية مصرى فقط وحيث تتمثل الواردات المصرية منها مع زامبيا أساساً فى الطابق على أن الاتجاه العام حالياً فى أطار التوجه المصرى داخل الكوميسا هو دفع الصادرات المصرية لتلك المجموعة مع الدول وزيادة فى القريب العاجل بشكل ملحوظ .

هذا ولايقتصر الأمر على التعامل التجارى مع دول الكوميسا فى شرق

أفريقيا بل تلك الموجودة فى الجنوب الأفريقى بما فيها الدول التى يكن لمصر أى تعامل تجارى معها على الأطلاق من بينها موريشيوس التى أنضمت مؤخراً إلى تجمع دول الكوميسا حيث وصل لأول مرة من الصادرات المصرية مع أوائل يناير ١٩٩٩ (١٤).

ثانياً : الرؤية المستقبلية للتعاون التجارى بين دول الكوميسا ومصر.

هذا التجمع يوفر إمكانيات ضخمة للتجارة والاستثمار فى ضوء دراسته الطبيعية المتنوعة والجهة التى تشمل مساحات شاسعة من الأرض القابلة للزراعة غير المستغلة والثروة الحيوانية والموارد المعدنية الضخمة من الفوسفات والحديد والنفط بالإضافة إلى اليورانيوم والنيكل والنحاس والكوبلت كما تنتج الأنهار الموجودة فى دول التجمع ومنها النيل ونهر الزامبيرى ونهر الكنغو إمكانيات متعددة لتنمية قطاعات النقل النهرى وتوليد الكهرباء والمصايد السمكية.

- ومنذ إنضمام مصر إلى الكوميسا فى عام ١٩٩٨ عملت مصر على تفعيل دورها فى هذا التجمع وساهمت فى كافة أنشطته واهتمت بالتعريف بالكوميسا والفوائد التى ستتيحها الأنضمام لهذا التجمع لدى الرأى العام المصرى قطاع الأعمال كما حرصت مصر أيضاً على الأسراع فى تطبيق التزاماتها طبقاً لأحكام إتفاقية الكوميسا وأعمال التخفيضات الجمركية المقررة فى أطارها وهو ما تم بالفعل فى زمن قياسى حيث خفضت مصر تعريفتها الجمركية على واردتها من دول الكوميسا بنسبة ٩٠٪ بشرط المعاملة بالمثل.
- وتعميقاً للتفاعل بين دول الكوميسا أطلقت مصر مبادرة هى الأولى من نوعها فى التجمع وذلك بالدعوة لعقد المؤتمر الاقتصادى الأقليمى الذى أنعقد

بالقاهرة يومى ٢٨ ، ٢٩ من فبراير عام ٢٠٠٠ تحت رعاية الرئيس مبارك وحضره عدد من الرؤساء الأفارقة ووزراء الخارجية والاقتصاد فى دول الكوميسا ورجال الأعمال والقطاع الخاص والمسئولين بكبرى الشركات الدولية المهتمة بأفريقيا ويهدف هذا الحدث الضخم إلى تحقيق عدد من الأهداف أهمها :

١- زيادة الوعى الأقليمى والدولى بالكوميسا لمنطقة تجارة حرة وبصفة خاصة فى أوساط الاستثمار والتجارة فى الدول الصناعية المتقدمة فى أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا.

٢- عرض الإمكانيات والمشروعات والفرص المتوفرة فى منطقة الكوميسا لجذب الاستثمارات الأجنبية إليها.

٣- تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين دول الكوميسا وخلق شبكة اتصالات بين قطاع الأعمال فى هذه الدول من ناحية وبينها وبين مراكز إتخاذ القرارات الاقتصادية فى الدول الأعضاء من ناحية أخرى.

هذا وقد تم تنظيم المؤتمر بحيث تتاح الفرصة للمهتمين بمجال معين بالتجاوز والتعاون فيما بينهم وعلى ذلك سنتناول أعمال المؤتمر .

قطاعات مثل المقاولات والغاز والصناعات البتروكيماوية والتعدين والمعادن والخدمات المصرفية والمالية وتنمية الأسواق المالية والزراعة والتصنيع والطاقة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والسياحة فضلاً عن تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم فى الدول الأعضاء ومصر على ثقة بأن المشاركة الأفريقية والدولية الواسعة فى هذا الحدث الاقتصادى الأقليمى الهام سوف

تتيح الفرص للمؤتمر لتحقيق الأهداف المرجوة منه وتعظيم حجم التجارة البينية فى إطار تجمع الكوميسا وجذب المزيد من الاستثمارات و إقامة المشروعات الإنتاجية والخدمية ودعم جهود التكافل الاقتصادى بين دول التجمع لتحقيق أهدافها فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ولايفوتنا فى هذا الصدد الإشارة الى أنة رغم الفترة الزمنية المحدودة التى مضت منذ انضمام مصر لهذا التجمع فقد شهدت حركة التجارة بين مصر والدول الأعضاء طفرة ملحوظة حيث تضاعفت الصادرات المصرية الى دول السوق بنسبة زيادة قدرها ١٠٨ ٪ كما ارتفعت واردات مصر منها بمعدل ٢٢,٥ ٪ خلال الشهور الستة الأولى منذ انضمامها بالمقارنة بالعام السابق على انضمام مصر واستثمار لهذا النجاح فقد أخذ القطاع المصرى الخاص بخطوة هامة عندما قرر تسيير أول خط ملاحى منتظم بين مصر وعدد من دول الكومسيا والذى يمثل بلاشك بداية هامة لانتهاء العقبة التقليدية التى كانت تقف أمام حركة التجارة البينية بين مصر ودول القارة الأفريقية وهى توفير وسائل النقل .

وقد جاءت هذه الخطوة الشجاعة والمدروسة من جانب قطاع الأعمال المصرية لتزيد من حركة التجارة بين مصر ودول الكوميسا إيمانا بأن انضمام مصر لهذا التجمع يمثل فرصة لدى صادرات مصر الى افريقيا (١٥) .

وأختتم المؤتمر الاقتصادى الأقليمى الأول للسوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا (كوميسا ٢٠٠٠) أعماله فى القاهرة بالاتفاق على عقد مؤتمر دورى للكوميسا يعقد كل عام فى الموعد نفسه ، وتقرر أن تسضيف مصر المؤتمر الثانى للكوميسا فى العام المقبل.

وأعلن الدكتور عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء أن مصر على استعداد لتوفير الأموال اللازمة لأمانة الصندوق تابع للأمانة العامة للكوميسا يهدف إلى إعداد برنامج للتعاون الاقتصادى والتجارى المشترك وتقديم المساعدات والاستشارات الفنية للدول الأعضاء ، كما دعا عبيد على دراسة إقامة عدد من الآليات والمؤسسات المالية التى من شأنها تفعيل التعاون بين دول الكوميسا وفى مقدمتها بحث تأسيس بنك لتمويل الصادرات والواردات بين دول المجموعة وشبكة للمعلومات الأساسية حول سوق الكوميسا.

وقد بدأت جلسات المؤتمر بجلسة نقاش حول أفاق وإمكانيات الاستثمار الأجنبى المباشر فى دول الكوميسا ، إدارها الدكتور يوسف بطرس غالى وزير الاقتصاد ، ثم عقدت جلسة حول الخصخصة شارك فيها وزير قطاع الأعمال السيد/ مختار خطاب واعقبها جلسة نقاش ثالثة عن تكنولوجيا المعلومات إدارها السيد/ سرات لاله وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فى دولة موريشيوس .

كما تضمن أعمال المؤتمر سبع ورش عمل متخصصة ، منها ثلاث ورش عن أنشطة القطاع الخاص وورشة عن البنوك والتمويل ، وورشة عن البترول والبتروكيماويات وورشة عن تجارة المنسوجات ، وإمكانيات الاستثمار المتاحه.

وعقد السيد/ عمرو موسى وزير الخارجية لقاء موسعا مع كل الوزراء الأفارقة المشاركين فى المؤتمر ، خلاله الاتفاق على عقد مؤتمر سنوى للكوميسا.

وقد تم الاتفاق بين عدد من رجال الأعمال فى كل من مصر ، موزمبيق وزامبيا وناميبيا ، بتسوانا على تأسيس شركة للاستثمار لأول مرة فى الدول الأعضاء بالكوميسا ، مساعدة المستثمرين الراغبين فى الاستثمار فى هذه الدول.

وأعلن السفير إبراهيم على حسن الأمين العام للمؤتمر أنه سيتم خلال ٨ اشهر الإعلان عن إقامة منطقة تجارة حرة بين دول المنطقة وإزالة الحواجز التجارية بين الدول الأعضاء لمواجهة تحديات العولمة.

وقد تضمن البيان الختامى الذى صدر فى ختام أعمال المؤتمر ضرورة زيادة التعاون الاقتصادى بين دول الكوميسا وتأكيد أهمية الأصلاح الاقتصادى من أجل نمو الاقتصاد الأفريقي وتقدمه وأهمية مشاركة القطاع الخاص بدور أكبر فى التنمية ، وتمكين رجال الأعمال من التحاور مع الحكومات (١٦) .

والله الموفق والمستعان

هوامش الدراســة

١- د. حورية توفيق مجاهد "الاتجاهات الايدبولوجيه للوحدة الأفريقية" فى مجلة الدراسات الأفريقية العدد الرابع ، القاهرة معهد البجوث والدراسات الأفريقية جامعه القاهرة . , ١٩٧٥ ، ص ص ١٠٩ - ١٠٦.

- د. عبد الملك عودة ، فكرة الوحدة الأفريقية ، القاهرة : دار النهضة العربية . صـ صـ ٨٠٥ .

٢ - كولين ليجوم ، الجامعة الأفريقية ، دليل سياسى موجز ترجمة -= أحمد محمود سليمان مراجعة ، د. عبد الملك عودة (القاهرة : الدار المصرية للتأليف والترجمة) ص ص ٣٧ - ٥٥ .

- د. بطرس غالى ، منظمة الوحدة الأفريقية ، القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٦٤ ، صـ ٣-١٧.

- د. إيهاب زكى ، تطور الوحدة الأفريقية ، رسالة دكتوراه (كلية التجارة جامعة القاهرة ١٩٦٩) صـ ٥٦-٦١.

- د. بطرس غالى ، العلاقات الدولية فى إنجاز منظمة الوحدة الأفريقية (القاهرة - مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٧٤) صـ صـ ١٧-٢٨ .

٣- د. فرج عبد الفتاح ، العلاقات التجارية بين مصر ودل السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقى "الكوميسا" .

- بحث منشور فى مجلة أفاق أفريقية دورية فصلية تعنى بالقضايا الأفريقية - تجمع كوميسا - المجلد الأول العدد الأول القاهرة الهيئة العامة للاستعلامات - مارس ٢٠٠٠ صـ صـ ١٢٧ - ١٢٨ .

- محمود أبو العنين ، " العلاقات السياسة بين مصر ودول الكوميسا " المستوى الثنائى بحث منشور فى أفاق إفريقية ، ص ص ٥٥ - ٦٤ .

٤- وثائق الكوميسا ، منشورة بالمرجع السابق مباشرة صـ صـ ١٧٦-١٨٠ .

٥- د. جمال محمد السيد ضلع ، " الأطار القانونى - السياسى للسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا "كوميسا "

- بحث منشور فى المرجع السابق صـ صـ ٣٦ : ٤١ مع دراسة تحليلية من الباحث لنصوص الإتفاقية وثائق الكوميسا بالمرجع السابق ١٧٧ .

٦- الأمم المتحدة ، " ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسى لمحكمة العدل الدولية نيويورك " : الأمانة العامة للأمم المتحدة ١٩٦٩م.

٧- دراسة مقارنة لميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ولاتفاقية تجمع دول الكوميسا.

٨- د. مصطفى سلامة حسين ، " الجماعة الاقتصادية الأفريقية ، قراءة قانونية وسياسية ،" مجلة السياسة الدولية العدد ١٣٣ يوليو ١٩٩٣ .

- اتفاقية الكوميسا المادة ١٧٨ - ١٧٩ صـ ٢٨ - صـ ٤٩ .

٩- د. مصطفى علوى ، السياسة المصرية فى أفريقيا ، المحددات الداخلية (القاهرة دار الهانى لطباعة الأوفست) ١٩٨٦ ، صـ ٧ .

- عزمى خليفة ، " انعكاسات الأمن الأفريقى على الأمن المصرى " فى السياسة الدولية العدد ٩٣ يوليو ١٩٨٨ صـ صـ ١١٦ - ١٢١ .

١٠- د. بطرس غالى - إدارة المياة فى وادى النيل - فى السياسة الدولية العدد ١٠٤ إبريل ٩١

- د. أحمد عباس عبد البديع - أزمة المياه من النيل إلى الفرات - فى السياسة الدولية العدد ١٠٤ إبريل ١٩٩١ ص ص ١٤٥ - ١٤٦ .

- الأمم المتحدة - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا - التقريرالاقتصادى عن أفريقيا عام ١٩٩٤ (نيويورك : ١٩٩٤) صـ ١ .

١١- ياسر على هاشم " الأبعاد السياسية والاقتصادية والقانونية لأزمة المياه فى السياسة الدولية " العدد ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ص ١١٦ - ١٢١

د. سلوى محمد لبيب ، من السياسة الخارجية المصرية تجاه أثيوبيا فى التسعينات تحت عنوان سياسة مصر الخارجية فى عالم متغير بحث مقدم ضمن أعمال المؤتمر الثانى للبحوث السياسية والاقتصادية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية . جامعة القاهرة فى الفترة من ٢-٥ ديسمبر عام ١٩٩٢ ، صـ صـ ٥-٨ .

١٢- جمهورية مصر العربية - وزارة الخارجية ، مصر ونهر النيل - الجزء الثالث - القانون العدد واستخدام مياه النيل ، القاهرة : ١٩٨٣ صـ صـ ١٥ - ١٩ .

١٣-فتحى على حسن - المياه والصراعات الإقليمية ، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ١٩٩١ صـ صـ ٦ -٣٢ .

عزمى خليفة " الأمن الأفريقى و الأمن القومى المصرى " ترتيبات الأمن الأفريقى " فى السياسة الدولية العدد ٩١ يناير ١٩٨٨ صـ صـ ١٢٠ - ١٢١ .

- منطقة الوحدة الأفريقية ، القرار ١٦/١ بشأن احترام الحدود القائمة منذ الاستقلاق دول القارة الصادرة عن مؤتمر القمة الثانى بالقاهرة (أديس ابابا : يونية ١٩٦٤) .

١٤- جمهورية مصر العربية ، الهيئة العامة للاستعلامات ، مصر ومسيرة عام فى عضوية الكوميسا ١٩٩٨ - ١٩٩٩ .

ببحث منشور فى مجلة إقامة أفريقية . مرجع سبق ذكره ص ص ١٣٩ - ١٤١ .

١٥- عمرو موسى ، مصر وأفريقيا مقال منشور فى المرجع السابق مباشرة صد صد ١٤- ١٦ .

١٦- جريد الأهرام - يوم اول مارس ٢٠٠٠م ص ١ ، ص ٣ .

١٢

البعد الثقافي في علاقة مصر بدول الكوميسا

د. رجاء إبراهيم سليم*

يُعتبر تجمع دول الشرق والجنوب الأفريقى والمعروف باسم "الكوميسا" من أكبر التجمعات وأهمها فى القارة الأفريقية ، وقد انضمت إليه مصر عام ١٩٩٨ لإيمانها بأهمية الدور الذى يلعبه هذا التجمع فى دعم التعاون الاقتصادى وزيادة التبادل التجارى بين دوله.

ولكن يتحقق تدعيم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر ودول الكوميسا وجعلها فى صعود متزايد فلابد أن تظللها مظلة من العلاقات الثقافية مما يضمن تعزيز واستمرارية العلاقات الاقتصادية. وقد أدركت الدول المتقدمة هذه الحقيقة مما جعلها تولى اهتماما كبيراً للعلاقات الثقافية اقتناعا منها بأثرها غير المباشر على ازدهار اقتصادياتها. لذلك يتعين تعزيز الروابط الثقافية وتبادل الحوار بين مصر ودول الكوميسا حول مختلف القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها ، لا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال التفاعل الثقافى بين الشعب المصرى وشعوب تلك الدول.

وتُعد هذه الدراسة محاولة للتوصل إلى رؤية متكاملة للبعد الثقافى لعلاقة مصر بدول الكوميسا ، لتعظيم دور هذا التجمع فى تحقيق أهدافه ولمواجهة المتغيرات العالمية المتلاحقة.

وتتناول الدراسة النقاط التالية:

أولا: أهمية العلاقات الثقافية فى المنظور الدولى.

(*) خبيرة في شئون الطلاب الوافدين والمشرف العام علي الأنشطة الثقافية للطلاب الوافدين بوزارة التعليم العالي .

ثانيا: التعريف بدول الكوميسا.

ثالثا: المقومات الإيجابية فى علاقة مصر الثقافية بدول الكوميسا.

١- التقارب الثقافى والخبرة التاريخية.

٢- البعد الدينى.

ربعا : مجالات التعاون الثقافى المصرى مع دول الكوميسا :

١- المراكز الثقافية والمكاتب الإعلامية.

٢- دور العلاقات الثقافية الخارجية بوزارة الثقافة.

٣- إستقدام الطلاب للدراسة بالجامعات المصرية.

٤- دور الأزهر.

٥- دور الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا .

٦- دور المؤسسات الأخرى المعنية بتدريب الأفارقة.

خامسا : رؤية مستقبلية لعلاقة مصر الثقافية بدول الكوميسا.

أولا : أهمية العلاقات الثقافية فى المنظور الدولى

قد تبدو الأهداف الثقافية للبعض محدودة الأثر فى العلاقات الدولية ، إلا أن لهذه الأهداف وزن لا يستهان به فى السياسة الخارجية، وأصبح التبادل الثقافى بين الدول جزءا أساسيا من العلاقات الدولية المعاصرة ومن سياسة الدول إزاء بعضها البعض ابتداءً من القرن العشرين ، بل إن برامج التبادل الثقافى أصبحت أداة للسياسة الخارجية للدول ، كما أولت الهيئات الدولية والإقليمية اهتماما كبيراً للتعليم والثقافة ، إدراكا منها بأن العلاقات الثقافية الدولية تلعب دورا هاما فى إنماء التفاهم بين الدول[١] .

وإدراكا لأهمية البعد الثقافى فإنه على الرغم من أن معظم الدول الأفريقية والآسيوية كانت حديثة الاستقلال عام ١٩٦٠ فإنها حرصت فى مؤتمر التضامن للشعوب الأفريقية الآسيوية (الذى انعقد فى كوناكرى فى ابريل ١٩٦٠ وحضرته مصر) على التعرض للمشكلات الثقافية فى أفريقيا واسيا ، وأوضح المؤتمر انه وان كانت الأسبقية فى الكفاح ضد الإمبريالية هى الأهداف السياسية ، بيد أن الكفاح الوطنى السياسى ذاته يجب أن يتلقى العون الصادق من جانب النشاط الثقافى على يد المفكرين والفنانين لأن الثقافة هى التى تنير البصائر وتوقظ وعى الجميع(٢) .

إن قضية الثقافة التى توجه التفكيرفى مسارات محددة أصبحت قضية هامة فلم تعد التكتلات الدولية مقتصرة على التكتلات العسكرية مثل حلف الأطلنطى ، أو التكتلات السياسية الإقليمية أو القارية ، أو التكتلات الاقتصادية ، وانما ظهر الاهتمام بالتكتلات الثقافية بين دول تجمعها ثقافة واحدة أو لغة واحدة أو عقيدة واحدة. فنجد تكتلات دينية مثل رابطة العالم الإسلامى أو مجلس الكنائس العالمى ، وتكتلات يجمع بينها ثقافة واحدة أو لغة واحدة مثل منظمة الفرانكوفونية بين فرنسا والدول الناطقة باللغة الفرنسية ، وتكتل الكومنولث بين بريطانيا والدول الناطقة باللغة الانجليزية ،والتجمع بين البرتغال والدول الناطقة باللغة البرتغالية.

ليس من قبيل التزيدفى القول بأن "الثقافة" سلاح بطئ التأثير قوى المفعول. فالثقافة بمفهومها الواسع فكر وسلوك تسرى فى وجدان أفراد المجتمع ببطء شديد غير ملموس يستقى منها جيل بعد جيل إلى أن يظهر من هذا المجتمع قادة متشبعون بهذه الثقافة تكون سياستهم إنعكاسا لتكوينهم الثقافى المتراكم.

وتلجأ الدول الكبرى لاستخدام السلاح الثقافى فى العلاقات الدولية لأنه وسيلة غير مكلفة ويفوق فى تأثيره السلاح العسكرى لأنه يتجه مباشرة للوجدان. فضلا عن أنه من الوسائل الجذابة التى لا ينتج عن إستخدامها رد فعل سيئ أو عداوة لمن يقدم على استعماله. وتكمن قوة السلاح الثقافى فى أنه يختلف عن أى سلاح سياسى أو عسكرى أو اقتصادى يستخدم فى العلاقات الدولية، فلا حجر ولا قيودجمركية ولا تمنعه حدود ولا تُجدى معه رقابة خاصة بعد التقدم فى وسائل الاتصال الحديثة.

والقنوات التى تعبر منها الثقافة نوعان: الأول :من خلال العلاقات الثقافية الرسمية بين الدول عبر القنوات الشرعية سواء المعاهد التعليمية أو المراكز الثقافية أو الاتفاقات الثقافية. والثانى :من خلال العلاقات الثقافية غير الرسمية والتى يتعرض لها شعب بشكل تلقائى أو يُعرض لها بتخطيط ذكى مثل الثقافات الواردة من الخارج من خلال وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمطبوعة والكتب وأشرطة الفيديو والكاسيت. والطرف الذى يمتلك القدرة على نشر ثقافتة وتدعيمها هو الذى سيسود اقتصاديا وتكنولوجيا، سواء سعى هو لنشر ثقافتة أو أن ثقافتة تنتشر تلقائياً من خلال الأدوات التكنولوجية الواردة منه، مما سينعكس أثره على موازين القوى فى العالم فى المدى الطويل. ولذلك يمكن القول انه فى عالم اليوم يوجد "سوق للثقافات" مثلما يوجد سوق للسلع. وفى "سوق الثقافات" كما هو الحال فى "السوق الاقتصادى". تتنافس الثقافات والذى يسود هى الثقافة الأقوى. والمعيار الأقوى هنا هو المصنوع بشكل أحسن ومعروض بشكل اكثر جاذبية ومستندا إلى قوة اقتصادية وينفّذ بواسطة كفاءات قادرة على التوصيل بشكل جيد. ولكن الفرق بين "السوق التجارى" و"السوق الثقافى" هو ان الأخير يكون فيه التنافس مستتر، فضلا عن انه بجانب الجوانب المرئية فان العلاقات الثقافية تتناول جوانب أخرى غير مرئية تتمثل فى نقل الأفكار والقيم والاتجاهات.

ثانيا: التعريف بدول الكوميسا

لما كانت اقامة العلاقات الثقافية تستلزم التعريف بأطراف هذه العلاقة حتى يمكن رسم سياسة ثقافية على أساس مدروس ، لذا كان لابدمن إلقاء الضوء على الجوانب التى ترتبط بالدراسة فى دول الكوميسا .

يبلغ عدد سكان دول الكوميسا ٣٦٩,١ مليون نسمة يمثلون ٤٧,٨٧ ٪ من اجمالى سكان القارة البالغ عددهم ٧٧١ مليون نسمة (تقديرات ١٩٩٩)[٣]، وتصل هذه النسبة الى ٣٩,٢ ٪ اذا خصمنا سكان مصر . وتعتبر اثيوبيا أكبر هذه الدول فى عدد سكانهاالذى يقدر بحوالى ٥٩,٧ مليون نسمة، وأصغر هذه الدول فى عدد سكانها هما جمهورية القمر وجيبوتى حيث يقدر سكان كل منهما بحوالى ٠,٦ نسمة . واللغة الانجليزية هى اللغة الرسمية لاحدى عشرة دولة، واللغة الفرنسية هى اللغة الرسمية لسبع دول، أما أنجولا فلغتها الرسمية هى البرتغالية، والتجرينية هى لغة اريتريا الرسمية .

والنشاط الاقتصادى الغالب فى معظم هذه الدول هو النشاط الزراعى ما عدا كينيا ومدغشقر وموريشيوس وسوازيلاند وسيشل حيث يغلب النشاط التجارى والخدمات .

وتدخل هذه الدول فى عداد الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة ، ما عدا موريشيوس وسيشل وسوازيلاند حيث تدخل فى عداد الدول ذات التنمية البشريةالمتوسطة ، طبقا لمؤشرات التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الأنمائى ،يتضح مدى انخفاض مؤشرات التنميةفى مجال التعليم وعدد المستقبلين لوسائل الاعلام المرئية والمسموعة ، وأيضا انخفاض متوسط الدخل الفردى[٤] .

ان مشكلة الفقر مشكلة خطيرة تواجه معظم الدول الافريقية ، حيث ازدادت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر ، هذا بالاضافة الى المشكلات الناجمة عن زيادة عدد اللاجئين والديون التى تثقل كاهل هذه الدول . وقد انعكس هذا الفقر على مستوى التعليم الذى وضح فى ارتفاع نسبة الأمية وفى انخفاض معدل الالتحاق بالمدارس ، وايضا فى محدودية التبادل الطلابى بين هذه الدول(٥) .

ثالثاً: المقومات الإيجابية فى علاقة مصر الثقافية بدول الكوميسا

تنقسم الدول فيما يتعلق بالأهداف الثقافية فى علاقات الدول الخارجية إلى قسمين :

القسم الأول : دول تحاول تصدير ثقافتها عبر حدودها وان تفرضها على الآخرين. ومن أمثلة هذا النوع الأخير الدول الاستعمارية التى دأبت على ترديد أن رسالتها هى النهوض بالمستعمرات وإدخالها فى دائرة المدنية التى تحدد هى مقاييسها. وفى العصر الحديث ابتدعت أشكال جديدة تحاول من خلالها السيطرة مثل: الديمقراطية وحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب و الحفاظ على البيئة.

القسم الثانى : دول تحاول صيانة تراثها الثقافى وحفظه من الاندثار أو الغزو الثقافى الأجنبى. ومصر فى علاقتها مع الدول الأفريقية تندرج تحت هذا النموذج إذ يوجد قاسم ثقافى مشترك بينها و بين الدول الأفريقية التى تحاول الحفاظ عليه.وهذا القاسم يتمثل فى نقطتين رئيسيتين هما : التقارب الثقافى والخبرة التاريخية ، والبعد الدينى .

١ - التقارب الثقافى والخبرة التاريخية

وضحت تأثيرات مصر الحضارية منذ العصور الفرعونية، وبصفة خاصة منذ عهد الملك رمسيس الثانى والملكة حتشبسوت. وواصلت دورها فى عصر انتشار الإسلام ، وبعد ثورة يوليو ١٩٥٢ وإعلان الرئيس عبدالناصر انتماء مصر للحركة الأفريقية، أصبح هذا الانتماء جزء لا يتجزأ من الشخصية المصرية. وكرست مصر اهتمامها لمساندة قضايا التحرر الأفريقية ماديا ومعنويا حتى تم تحرر الدول الافريقية من الاستعمار.

ولمصر ثقلها على الصعيدين العربى والأفريقى الذى يتمثل فى : موقعها الجغرافى المتميز ، ثقلها البشرى الكبير ، رابطة الدين وما تتمتع به مصر من مكانة فى العالم الإسلامى ، وما تتمتع به الكنيسة القبطية من مكانة فى أفريقيا ،و دور مصر الثقافى والفنى ، ثقل مصر الصناعى والاقتصادى ، الجهود التى يقوم بها صندوق التعاون مع أفريقيا الذى يتولى إيفاد الأعداد المتزايدة من الخبراء المهنيين المصريين من مختلف التخصصات، وكذلك وسائلها الإعلامية فى تدريب أعداد كبيرة من الإذاعيين والفنيين الأفارقة وصقل خبراتهم الإذاعية والتلفزيونية فى معهد تدريب الإذاعيين، وكذلك تدريب الكوادر الأفريقية فى مجال الإعلام وغيرها من المجالات(٧) .

وفضلا عن ذلك فإنه يوجد تقارب بين الثقافتين الأفريقية والعربية من حيث التسامح والتمسك بالأخلاق واحترام الكبير ، رابالإضافة إلى التشابه بين مصر والدول الأفريقية من حيث مشكلات التنمية والإصلاح الاقتصادى وخبرة التحرر من الاستعمار. كل هذه عوامل تؤدى إلى تحقيق المزيد من التفاهم بين الطرفين.

٢- البعد الدينى

إذا كان الدور المباشر للدين فى العلاقات الدولية قد تقلص إلا أنه لم ينته تماما ، فمازال يلعب دوراهاما فى القضايا الثقافية والفكرية.

وإذا نظرنا لدور الدين فى علاقة مصر بالدول الأفريقية نجد أن الديانة المسيحية كانت من الصلات القوية التى ربطت مصر بأثيوبيا ، فقد دخلت المسيحية الحبشة عن طريق مصر منذ القرن الرابع الميلادى ، وكانت الكنيسة الحبشية تتبع للبطريركية المرقسية فى الإسكندرية ، فالعلاقات الدينية بينهما وارتباط الكنيسة الأثيوبية والمصرية كانت تبرز فى المكان الأول فى العلاقات بين البلدين ٠ إلا انه بعد أن غزت إيطاليا الحبشة وربطت الكنيسة الأثيوبية بكنيسة روما وتغلب المذهب الكاثوليكى على المذهب الأرثوذوكسى ، وبعد التطورات التى حدثت فى أثيوبيا ، أصيبت العلاقات بين الكنيستين المصرية والحبشية بالوهن(٨) .

كذلك لعب الدين الإسلامى دورابارزا فى العلاقات بين مصر ومعظم الدول الأفريقية ، فكانت مصر من أول الأقطار الأفريقية تمثلا للعقيدة الإسلامية والثقافة العربية ، وجعلها موقعها الجغرافى ترتبط ارتباطا وثيقا بالكيان الأفريقى تؤثر فيه وتتأثر به(٩) .

لقد ظل الدين الإسلامى بين القرنين العاشر والخامس عشر لا ينازعه دين آخر فى القارة الأفريقية ، وخلال تلك الحقبة تركت الثقافة الإسلامية واللغة العربية آثار حضارية فى كل أنحاء القارة ، ولكن نتيجة لخضوع القارة للقوى الأجنبية كانت المعاهد العلمية تُدار بواسطة القوى الاستعمارية ، ولم يجد الأباء وسيلة لتعليم أبنائهم سوى الكتاتيب التى ساهمت بقدر محدود فى المحافظة على ادنى قدر من العلوم الإسلامية واللغوية(١٠) والمشكلة التى واجهت

الباحث أن الإحصاءات الخاصة بالسكان والتوزيعات العرقيةوالدينية لهم من المسائل التى يشوبها عدم الدقة والوضوح مما يجعلها مسالة تقديرية لا يُعول عليها ، فنجد اختلاف فى تقدير نسبة المسلمين فى المصادر المختلفة .

ووجود عدد كبير من المسلمين فى أفريقيا أعطى للسياسة المصرية مؤشرا ثقافيا هاما مع هذه الدول. وقد حاولت الحكومة المصرية منذ عام ١٩٥٢ الاستفادة من هذه الرابطة الدينية.فعملت فى الفترة ما بين ١٩٥٣ ، ١٩٥٥ على تنشيط الحركة الإسلامية ، فتم عقد أول مؤتمرإسلامى لحركات التحرير فى القاهرة فى أغسطس ١٩٥٣ نوقش فيه وسائل تحرير العالم الإسلامى من الاستعمار، كما حاولت استخدام المؤتمر الإسلامى الأول لشرق أفريقيا الذى انعقد فى نيروبى بكينيا عام ١٩٥٣ للوصول لنفس الهدف(١١) .

وقد اهتمت الحكومة المصرية منذ بداية ثورة يوليو ١٩٥٢ بمساعدة المسلمين فى أفريقيا، فأرسلت البعثات التعليمية وساهمت فى إقامة الكثير من المساجد وساعدت الجمعيات الإسلامية التى تهتم بالتعليم وأنشأت بعض المراكز الإسلامية. كما وجهت لأفريقيا إذاعة القرآن الكريم، وخصصت المنح الدينية لمسلمى أفريقيا للدراسة فى الأزهر وفى الجامعات والمدارس المصرية كما قام المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بدور كبير فى هذا المجال. كما يتم تدريب الأئمة والوعاظ فى مركز تدريب الدعاة بالقاهرة وإرسال الكتب الدينية ، وإيفاد الأساتذة والعلماء لتدريس العلوم الإسلامية فى المعاهد الإسلامية فى هذه الدول.

وعلى الرغم من إدراك حكومة ثورة يوليو ١٩٥٢ لأهمية انتشار الإسلام فى أفريقيا وإمكانية استغلال ذلك فى تدعيم العلاقات العربية - الأفريقية إلا أنها اهتمت بوضع ضوابط معينة لهذه السياسة، وذلك لوجود تعدد فى

المذاهب الإسلامية فى أفريقيا وتعدد الجماعات القبلية المسلمة وعدم الفهم الصحيح للإسلام. ففضلا عن ان المسلمين اقل قوة على التأثير حيث لا يشغلون مواقع مؤثرة فى كثير من البلدان الأفريقية، فان الارتكان لعامل الدين فى علاقة مصر بالدول الأفريقية قد يولد حساسية لدى حكومات الدول ذات الاقليات الإسلامية. وإذا كان الإسلام يمثل نوعا من التقارب الثقافى خاصة مع الدول التى بها غالبية مسلمة ،الا أنه قد يكون من عوامل التنافر، لأن معظم النظم الحاكمة ليست بنظم إسلامية. وقد أدركت الحكومة المصرية هذه الحقيقة(١٢) فهى تقدم مساعدات للمسلمين فى حدود الشرعية الحكومية دون الدخول فى خلافات مع الحكومات .

إن معرفة واقع المسلمين فى دول الكوميسا أمر هام لتحديد الأسلوب الأمثل للتعاون الثقافى معها.

ونظرة لواقع المسلمين فى الدول الأفريقية ،خاصة الاقليات المسلمة التى تعيش فى دول غير إسلامية،يتبين معاناتهامن مشكلات خطيرة وضحت فى بحوث تمت كتابتها بواسطة باحثين من هذه الدول، مما ينفى عنها صفة التحيز أو عدم الواقعية(١٣) . فقد بينت هذه البحوث ما يعانيه المسلمون من الفقر والجهل والمرض والتعسف الحكومى ، وتخلُّف المنشآت والمؤسسات الإسلامية خاصة الموجود منها فى الأماكن النائية حيث تنقصها الإمكانات المادية والبشرية. كذلك يعانى المسلمون من مشكلات التعلم الذى تطور على أيدى البعثات التبشيرية فى المدارس الحكومية وتخلفه فى المدارس القرآنية وغيرها ،كما تخلف المسلمون عن الاستفادة من التطور العلمى الحديث ، ولم يعودوا يترددوا فى إرسال أبناءهم إلى المدارس الحكومية والتبشيرية، وظل المسلمون مهمشين. و فى بعض الدول لا يوجد دعم حكومى للمدارس فى مناطق المسلمين والذين

يتلقون تعليما دينيا فى الأزهر أو غيره من الجامعات الإسلامية الأخرى يحرمون من إعتلاء السلم الإدارى ، ويقتصر تعيينهم فى وظائف دينية space فقط .

ومشكلة الاقليات الإسلامية فى الدول غير الإسلامية هي انهم بمرور الوقت يذوبون فى المجتمع ، حيث لا يجدون الرعاية الدينية مما يجعل الأجيال الجديدة تنسى دينها ، ونجد أن الأجيال الجديدة لا تعرف عن الإسلام إلا اسمه منقطعاعن تراثه الروحى وثقافته الإسلامية. ومعظم الاقليات الإسلامية علمها بالإسلام محدود وإمكاناتها الاجتماعية محدودة. كما انهم يعانون نوعا من التوتر نظرا للتغيرات التى لا تتفق مع ثقافتهم أو لا تسايره مما يؤدى بهم إلى عدم الاستقرار النفسى. فبعضهم يقاوم التغيير وبعضهم يستسلم. ومن المشكلات الخطيرة التى تواجه المسلمين انه نتيجة لزيادة عدد اللاجئين بسبب الحروب والصراعات العرقية وعدم الاستقرار الإقليمى فانه يتم تعرضهم لحملات تبشيرية فى معسكرات اللاجئين لتغيير دينهم .

وعلى الرغم مما يعانيه المسلمون من مشكلات إلا أنه يوجد بريق من الامل ، فرغم الضغوط المحلية والخارجية فان كثيرا من المسلمين ما زالوا متمسكين بالعادات والتقاليد الإسلامية وتعلُّم اللغة العربية ومصرُّون على التواصل مع المسلمين فى الدول العربية. كما أن بعض الدول العربية والإسلامية مثل السعودية والكويت والإمارات وليبيا تهتم بإنشاء المؤسسات والمدارس الإسلامية وتقديم مساعدات لبناء المساجد وتقديم المكافآت للمتفوقين من المسلمين. إلا أن المسلمين مازالوا فى حاجة إلى مزيد من المساعدات والدعم لرفع مستواهم خاصة فى مجال التعليم والاقتصاد.

رابعاً: المؤثرات السلبية المعوقة لعلاقة مصر الثقافية بدول الكوميسا

مما لا شك فيه أن العلاقات الثقافية بين مصر ودول الكوميسا لا تقوم ولا تعمل فى عزلة عن التفاعلات الدولية الأخرى ، وانما توجد مؤثرات تعوق

انطلاق تلك العلاقات فى تحقيق أهدافها لإرساء دعائم التفاهم والتعاون بين مصر وتلك الدول. ولابد من اخذ تلك المؤثرات فى الحسبان عند تخطيط السياسة الثقافية تجاه تلك الدول. ومن هذه المؤثرات والمعوقات .

١- التنافس الثقافى الغربى .

٢- المدركات السلبية فى عقلية الأفريقى تجاه العربى.

٣- اللاجئون.

وفيما يلى توضيح لتلك المؤثرات

١- التنافس الثقافى الغربى

بعد انتهاء عصر الاستعمار القديم ورفض العالم لمنطق الغزو وفرض النفوذ بالقوة ، كان لابد من البحث عن منطق آخر لغزو العالم بطريقة سلمية وغير منتقدة، فظهرت أهمية الوسائل الثقافية. وقد استخدمت الدول الكبرى هذا الأسلوب بذكاء فلا تحاول المساس المباشر بالعقائد الدينية أو القيم الثقافية المتأصلة فى الشعوب لان ذلك يستثير غضب الشعوب عليها ، وانما تحاول نشر ثقافتها من خلال وسائل عديدة منها أنماط الاستهلاك التى تمس الإنسان فى حياته اليومية وتعاملاته. وكلما زاد استيراد السلع الأكثر تقدما كلما زادت الهوة بين الخط الاستهلاكى والتكوين الثقافى. فتغريب الثقافة يرتبط بتغريب الاقتصاد وبالتالى تغريب السياسة. إن التمييز بين منتجى التكنولوجيا ومستهلكى التكنولوجيا يرتبط بمصدرى الثقافة ومتلقى الثقافة. وقد أدى نجاح الدعاية الغربية وقدرتها على تصدّير تكنولوجيتها إلى سرعة انتشارها فى مختلف دول العالم وأصبحت دول أفريقية وأسيا وأمريكا اللاتينية هى المستهلك الأكبر للتكنولوجيا الغربية وبالتالى متلقية للثقافة الغربية.

ومن منظور التنافس الدولى لكسب النفوذ فى أفريقيا يتبين حدوث تغير فى مجالات اهتمام القوى الكبرى المتنافسة فى القارة الأفريقية[١٤] فكان لتبدل المتغيرات الإقليمية والدولية مع انتهاء مرحلة الحرب الباردة على الساحة الدولية أثره فى إعادة توجيه سياسات القوى الكبرى تجاه أفريقيا من خلال الاعتماد على أدوات جديدة للاختراق، فتحولت الأدوات العسكرية والأيديولوجية والدبلوماسية التقليدية إلى أدوات تتعلق بالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وبالمشروعية السياسية وبدبلوماسية التجارة وبآلية حفظ السلام فى القارة الأفريقية ، وبدعم الأداة الثقافية الدينية من خلال مجلس الكنائس العالمى CCN والمجتمع المدنى والمنظمات غير الحكومية (تتمتع المنظمات غير الحكومية بفاعلية كبيرة ، وقد يكون لتلك المنظمات تواجد ذو ثقل متفاوت على الساحة الأفريقية تبعا لحجم العلاقات المميزة بينها وبين سلطات بعض الدول الأفريقية).

المفاهيم السابقة جميعها أبعاد متفاوتة لأداة ثقافية تلجا لها القوى الكبرى المتنافسة فى أفريقيا ، وجميعها متغيرات جديدة أو مستحدَثة فى أدبيات العلاقات الدولية والسياسة الخارجية ، على الرغم من تواجد معظمها على الساحة الاجتماعية منذ أوائل القرن العشرين ، ولكن الأمر المستحدث هو كيفية توظيفها لتصبح أدوات من أجل تنفيذ سياسات القوى الكبرى.

يمكن القول أنه على الرغم من أن الميراث التاريخى بين الدول الأفريقية والدول الأوروبية يغذى مشاعر الخوف والإحساس بعدم التكافؤ وعلى الرغم من البعد الجغرافى فقد تم خلق نفوذ ثقافى يُعتد به لصالح الثقافات الفرنسية والإنجليزية والبرتغالية على حساب الثقافات العربية والإسلامية[١٥] .

وفيما يلى يتم إلقاء الضوء على الدور الثقافى لكل من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا والمانيا فى دول الكوميسا.

أصبحت الدول الأفريقية محل إهتمام السياسة الأمريكية والفرنسية واليابانية. ولكن لكل من هذه الدول أسلوبه فى التعامل مع دول القارة. فنجد أن **اليابان** اتخذت خطوات حثيثة لتقوية علاقاتها مع الدول الأفريقية ولبناء صرح قوى للتفاهم المتبادل خاصة أن اليابان لم تستعمر دول أفريقية ، وذلك عن طريق المعونات المالية أو الفنية وتشجيع تبادل الزيارات بين المسئولين.

وأصبحت Official Development Assistance (ODA) أداة رئيسة من أدوات السياسةالخارجية اليابانية ، وتشارك بفاعلية فى سياسة اليابان تجاه الجماعة الدولية. وبسبب صعوبة اللغة اليابانية وعدم إنتشارها مقارنة باللغتين الفرنسية والإنجليزية فان اليابان تهتم بشكل أساسى بدعم وتنمية الموارد البشرية فى مجال التعليم ومحو الأمية من خلال تقديم مساعدات فنية ومنح مالية للدول الأفريقية. وبلغ عدد الدول الأفريقية التى تلقت هذه المنح والمعونات ٥١ دولة عام ١٩٩٦. وتتلقى جميع دول الكوميسا معونات فنية من اليابان. وكانت أكبر متلقى لهذه المعونات هى جمهورية الكونغو الديمقراطية وغانا وكينيا وتنزانيا ومصر والسنغال. ويرجع إهتمام اليابان بهذه الدول إلى أنها (تعتبرها نقط ارتكاز ، ولها مكانتها وفاعليتها فى سياسة الدول فى المحيط الجغرافى التى تقع فيه ، فضلا عن تمتع هذه الدول بنوع من الاستقرار السياسى وتحقيقها قدرمن الديمقراطية وتطبيقها للإصلاح الاقتصادى[١٦] .

أما **الولايات المتحدة الامريكية** فقد ظهر اهتمامها بأفريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة. ومن قبيل ازدياد هذا الاهتمام فى السنوات الأخيرة تم إعداد تقرير بتكليف من مجلس العلاقات الخارجية فى منتصف عام ١٩٩٧ الذى

أوصى بان تكون الولايات المتحدة فى مقدمة العالم الصناعى للاستفادة من الفرص الجديدة فى أفريقيا ، خاصة وأنها تضم اكثر من ١٠٪ من سكان العالم. كما تمتلك ثروة هائلة من الموارد غير المستغلة ، فضلا عن أنها تمثل سوق كبيرة للمنتجات الأمريكية.

ويتجلى اهتمام الولايات المتحدة بالقارة الأفريقية من الناحية الثقافية فى عدد المراكز الثقافية والمكتبات والمدارس التى أنشأتها فى القارة والتى يبلغ عددها ٣١ فى كل دول الكوميسا. وتقوم وكالة الاعلام الأمريكيةThe United States Information Agency (USIA) (وهى وكالة مستقلة للشئون الخارجية داخل السلطة التنفيذية بالحكومة الأمريكية.) تقوم بدعم ومساندة السياسة الخارجية الأمريكية ، كما تعمل على دعم المصالح القومية الأمريكية من خلال عدة برامج للمعلومات عبر دول العالم(١٩) .

وتتمتع **فرنسا** بمزايا سياسية عديدة فى أفريقيا غير متاحة لغيرها من الدول. ويرجع ذلك إلى خبرتها التاريخية فى التعامل مع دول القارة التى كانت مستعمرات سابقة لها ، ولعلاقاتها الوطيدة بتلك الدول ، فضلا عن قيادتها لمنظمة الفرانكوفونية.

وتهتم فرنسا اهتماما كبيرا بالعلاقات الثقافية ، وتعتبر من أوائل الدول التى استخدمت الأداة الثقافية استخداما مدروسا فى خدمة سياستها الخارجية. واستغلت اللغة الفرنسية بذكاء ونجحت فى توطيد واستمرار علاقاتها بمستعمراتها السابقة من خلالها، فاستخدمت اللغة الفرنسية فى إنشاء تكتل يضم الدول الناطقة باللغة الفرنسية. وهى منظمة الفرانكوفونية ، التى تم الإعلان عن فكرة نشأتها عام ١٩٧٠ فى نيامى بالنيجر ،بغرض زيادة نشر اللغة والثقافة الفرنسية. ونظمت فرنسا العديد من مؤتمرات القمة لدول

الفرانكوفونية . وازدادعدد الأعضاء المشاركين فى المنظمة إلى أن وصل إلى ٤٦ عضوا عام ١٩٩٨ من بينها ٢٢ دولة أفريقية. ويوجد مقر المنظمة فى باريس ويتبعها خمسة عشر مكتبا يمثلونها لدى الدول والمنظمات الدولية ، من بينها مكتبان فى أفريقيا الأول فى لومى عاصمة توجو خاص بدول غرب أفريقيا ، والثانى فى لبيرفيل عاصمة الجابون خاص بدول وسط أفريقيا. كذلك أنشأت مدرسة دولية فرانكوفونية فى "بوردو" بفرنسا ومعهد للطاقة فى « كيبك » بكندا خاص بدول المجموعة[٢٠] وتم إنشاء فرنسا للجامعة الفرانكوفونية ولها أربعة مكاتب فى أفريقيا فى كل من داكار وياوندى وبوجو مبورا ، وتانانا ريف[٢١] .

وتهتم فرنسا بنشر الثقافة الفرنسية من خلال المعاهد والمراكز الثقافية الفرنسية ومن خلال الإذاعات الموجهة والمعاهد التعليمية والمدارس التابعة لها فى الخارج. مثل مدارس Alliance التى تنتهى عند مرحلة منح دبلوم اللغة الفرنسية.

كما تم إفتتاح جامعة سنجور الدولية فى نوفمبر عام ١٩٩٠ بالإسكندرية لخدمة مجالات التنمية بأفريقيا (والتى افتتحها الرئيس مبارك والرئيس الفرنسى ميتران والرئيس السنغالى عبده ضيوف والرئيس الكونغولى الراحل موبوتو وولى عهد بلجيكا) ، هذا فضلا عن أنه تم الاتفاق بين الجانبين المصرى والفرنسى فى ديسمبر ١٩٩٨ على إنشاء جامعة فرنسية خاصة فى مصر وذلك تنفيذا للاتفاق الذى تم بين الرئيسين مبارك وشيراك فى مايو ١٩٩٨[٢٢] .

وقد لاحظت الباحثة تواجد فرنسى كثيف فى الدول الأفريقية حيث انه يوجد اكثر من مؤسسة ثقافية فرنسية فى الدولة الواحدة. ففى أثيوبيا يوجد مركز للدراسات الأثيوبية ومركز فرنسى للتعاون العلمى والثقافى ومركز لتعليم اللغة الفرنسية ومدرسة فرنسية. وفى زيمبابوى يوجد مركز للتعاون العلمى

والثقافى ، ومعهد فرنسى للبحوث الأفريقية ومدرسة. وفى مالاوى يوجد مركز للتعاون العلمى والثقافى ومركز ثقافى. وفى كينيا يوجد مركز للتعاون العلمى والثقافى ومركز ثقافى ومعهد للبحوث والدراسات الأفريقية ومركز ثقافى، مدرستين. وفى تنزانيا يوجد مركز للتعاون العلمى والثقافى ومدرسة. وفى مصر يوجد ٤ مراكز ثقافية ومركز للثقافة والتعاون العلمى والثقافى ومركز للدراسات الاجتماعية والاقتصادية والقانونية[٢٣] .

ويعتبر المعهد الثقافى الإيطالى ، أداة **إيطاليا** لنشر اللغةو الثقافة الإيطالية فى الخارج، وجد لهذا المعهد مقار فى كينيا ومصر (بالإضافة إلى وجود مدرسة إيطالية بالقاهرة)٠أما **المانيا** فلها تواجد ثقافى من خلال "معهد جوتة" الذى يوجد له فى أثيوبيا والسودان ومصر (والتى يوجد بها بالإضافة إلى معهد جوتة) مدرسة المانية ومكتب للتبادل العلمى[٢٤] .

ويوجد **لبريطانيا** مراكز ثقافية باسم المجلس الثقافى البريطانى" فى كل من موريشيوس وناميبيا وتنزانيا وزامبيا واريتريا واثيوبيا وكينيا ومدغشقر وزيمبابوى ومصر والسودان[٢٥] (يلاحظ أن تلك الدول كانت مستعمرات بريطانية).

طلاب دول الكوميسا الدارسين فى الدول الغربية واليابان

طبقا لإحصاءات اليونسكو جدول رقم (١) ، والذى يوضح عدد الطلاب المنتمين لدول الكوميسا والدارسين بالخارج عام ١٩٩٥/٩٤[٢٦] يتبين التالى :

(أ) إحتلت الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى من حيث عدد الطلاب الدارسين بها (٨٤٤٥ طالب) وأتت فرنسا فى المرتبة الثانية (٦٩١١ طالب) ، واحتلت بريطانيا المرتبة الثالثة (٥٠٠١ طالب) ، وأتت المانيا فى

المرتبة الرابعة (٢٤٥١ طالب) ، وكانت إيطاليا فى المرتبة الخامسة (٢٨٣ طالب) واليابان فى المرتبة السادسة (١١٩ طالب).

(ب) أنه يوجد توافق بين عدد الطلاب القادمين من هذه الدول وبين الدولة الدارسين بها من حيث اللغة، حيث يتبين أن اكبر عدد من الطلاب الدارسين فى الولايات المتحدة وبريطانيا كان من دول الانجلوفون، بينما العدد الأكبر من الطلاب الدارسين فى فرنسا من دول الفرانكوفون.

(جـ) أن جميع دول الكوميسا لها طلاب يدرسون فى الولايات المتحدة وبريطانيا وفى فرنسا (ما عدا سوازيلاند) ، وفى المانيا (ما عدا اريتريا). أما إيطاليا فكان عدد الطلاب الدارسين فيها ينتمون لدولتين فقط هى أثيوبيا (٢١١ طالب) والكونغو الديمقراطية (٧٢ طالبا) وينتمى الطلاب الدارسون فى اليابان إلى ١١ دولة فقط.

(د) وبمقارنة عدد الطلاب الدارسين فى الخارج من دول الكوميسا نجد أنها مرتبة كالتالى: كينيا (٤٤٩٤ طالب) ، أثيوبيا (٢٨٢٠ طالب) ، الكونغو الديمقراطية (٢٠٧٦ طالب) ، موريشيوس (١٦٥٦ طالب) تنزانيا (١٤١٧ طالب) ، زيمبابوى (١٣٣٦ طالب) جيبوتى (٧٥٥ طالب).

٢- المدركات السلبية فى عقلية الأفريقى تجاه العربى[٢٧]

من المفارقات الغريبة أن الصورة السلبية لدى كل طرف (عربى أو أفريقى) تجاه الآخر مازالت راسخة فى الذهن العربى والأفريقى حتى الوقت الراهن على الرغم من وجود التراث العربى الأفريقى المشترك ،وخضوع كلا الطرفين للاستعمار الأوروبى، واستمرار خضوع كلا الطرفين للتبعية الاقتصادية للغرب،والعولمة وما يرتبط بها من عملية التذويب الثقافى .

وأصبحت الجماعة الثقافية الأفريقية لا تعطى أهمية للتعاون العربى الأفريقى مثل الذى تعطيه الجماعة الثقافية العربية. ولم يقتصر تأثير المدركات السلبية السابقة على مجالات التعبير الفنى والأدبى والثقافى وانما امتد ليلقى بظلاله على السلوك السياسى للدول العربية والأفريقيةفى عدة قضايا مثل :

(أ) قضايا الحدود المتفجرة فى أفريقيا إما أنها اندلعت بين دولتين عربيتين أفريقيتين أو بين دولة عربية أفريقية وأخرى أفريقية باستثناء النزاع الحدودى بين اريتريا واثيوبيا.

(ب) قضايا تقرير المصير ، حيث نلاحظ تعارضا بين المواقف العربية والمواقف الأفريقية مثل قضيتى اريتريا والصحراء الغربية وجنوب السودان.

(جـ) التنافس الثقافى (الدينى) ،حيث تميل بعض مواقف الكتّاب الأفريقين إلى تصوير بعض جوانب التنافس العربى الأفريقى بأنها تنصرف إلى صراع إسلامى - مسيحى (شمال السودان - شمال تشاد - شمال نيجيريا). ويرى نفر من هؤلاء أن الغرض من هذا الصراع هو السعى لفرض هيمنة إسلامية على القارة الأفريقية وراح يروج لما اسماه بمقولة التوسع العربى فى أفريقيا ، واستند فى ذلك إلى إنضمام موريتانيا والصومال وجيبوتى وجزر القمر إلى جامعة الدول العربية.

٣- اللاجئون

تقع معظم دول الكوميسا فى منطقة القرن الأفريقى ومنطقة البحيرات العظمى وهاتان المنطقتان ـ شهدتا العديد من الحروب الأهلية والصراعات المسلحة بين الدول المتجاورة فى المنطقة. وقد أسفر هذا الوضع بجانب انتهاكات حقوق الإنسان والعوامل البيئية والاقتصادية ، عن وجود ملايين من اللاجئين

(واللاجئ هو كل من اضطر للرحيل أو البقاء خارج ارض الوطن بسبب التهديدات الخطيرة لحياته وحريته).

وتعتبر عمليات نزوح السكان قسرا من الصفات الرئيسة التى ميزت الأزمة السياسية التى استحوذت على منطقة البحيرات العظمى فى أفريقيا، علاوة على ذلك كانت عمليات النزوح من هذا القبيل تستثيرها الأطراف المتحاربة عمداً، وتشعلها كوسيلة لضمان أو تعزيز سيطرتها على الأرض والمواد والناس.

وتدل بيانات مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين على مدى ضخامة حجم المشكلة، ففى التسعينات تم إجلاء ١,٧٥ مليون نسمة من سكان رواندا إلى البلدان المجاورة (زائير- تنزانيا- بوروندى) كما هرب نحو ١٦٠ ألف لاجئ من بورندى إلى تنزانيا وزائير بسب الحروب الأهلية. كما استضافت أثيوبيا حوالى ٣٤٠ ألف لاجئ من جيبوتى وكينيا والصومال والسودان. و يعتبر السودان من الناحية التقليدية من اكبر البلدان المضيفة والمنتجة للاجئين أهمية فى أفريقيا. كما حدثت أضخم عمليات نزوح للسكان وأشدها تعقيدا فى الكونغو الديمقراطية بسبب الصراع المسلح فيها،وعلى الرغم من ذلك فانها تستضيف عددا ضخما من اللاجئين. كذلك أصبحت أوغندا لديها قطاع سكانى من اللاجئين قوامه حوالى ٢٦٥ ألف لاجئ معظمهم من جنوب السودان· وإجمالا فهناك حوالى ١,٣ مليون لاجئ من القرن الأفريقى داخل المنطقة وبالدول المجاورة[٢٨].

وترتبط مشكلة اللاجئين بقضية الثقافة ارتباطا وثيقا ، فالذين ولدوا وترعرعوا فى بلد اللجوء ينشأون تنشئة ثقافية تختلف عن أقرانهم فى بلادهم ، كما انه أثناء تواجدهم فى معسكرات، اللاجئين قد يكونوا فريسة سهلة لثقافات

الدولة التى ترعى معسكراتهم حيث أنها تعمل على تنشئتهم ثقافيا بما يخدم أهداف تلك الدول ، لذلك فانهم عند عودتهم إلى أوطانهم فان هذه العودة قد يستتبعها درجة عالية من اختلال التوازن(٢٩) (وفى هذا الشأن يذكر الدكتور السيد فليفل "ماذا عن مسألة التنشئة والتعليم والتربية الإسلامية لجيل من اللاجئين لو ولد أحدهم سنة ١٩٧٧ لكان بالغا سن الرشد الآن بلا مدرسة ولا تعليم ولا مسجد ولا مصحف... وقد أشار إلى انه زار منطقة جلالاكسى فى قلب الأراضى الصومالية المسلحة وكانت توجد جماعات التبشير ، وكانت مزودة بكافة أدوات العمل التبشيرى والتنصيرى)(٣٠) مثال آخر تأكيدا لهذه النقطةما ذكره الدكتور/صلاح زرنوقه(٣١) أن إسرائيل قامت بإنشاء معسكرات لاستقبال اللاجئين الصوماليين داخل الأراضى الكينية. وتذكر بعض المصادر أن القوات الأمريكية قد عقدت بالتعاون مع أجهزة المخابرات الإسرائيلية عمليات نقل حوالى ألفين طفل صومالى إلى إسرائيل، حيث جرى إنشاء خمسة معسكرات لإقامة هؤلاء الأطفال ورعايتهم تحت إشراف مباشر من جانب الموساد وذلك بهدف تربية هؤلاء الأطفال على الدين اليهودى، بحيث يصبحون ضمن دعامات الجيش الإسرائيلى فى السنوات المقبلة. واستهدفت السياسة الإسرائيلية فى الصومال الهوية الصومالية وتخريب المجتمع٠ فضلا عن استخدام أساليب الغزو الثقافى والفكرى.

خامسا: مجالات التعاون الثقافى المصرى مع دول الكوميسا

تعددت أدوات ومجالات التعاون الثقافى المصرى مع دول الكوميسا ٠وفيما يلى عرض لتلك المجالات والأدوات وتقويم الدور الذى تقوم به.

١- المراكز الثقافية والمكاتب الإعلامية.

٢- دور العلاقات الثقافية الخارجية بوزارة الثقافة.

٣- استقدام الطلاب للدراسة بالجامعات المصرية.

٤- دور الأزهر.

٥- دور الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا.

٦- دور المؤسسات الأخرى المعنية بتدريب الأفارقة.

١- المراكز الثقافية والمراكز الإعلامية

تعتبر المراكز الثقافية التى تقيمها أية دولة فى دول أخرى منافذ للتعريف بهذه الدولة وحضارتها ونهضتها ونشر ثقافتها ، كما أنها تساهم مساهمة كبيرة فى شرح موقف الدولة من القضايا أو الاتجاهات والتطورات الدولية. وتقدم المراكز الثقافية برامج ثقافية تتضمن عرض أفلام وحفلات موسيقية ، وندوات واحتفالات بالمناسبات الوطنية، وتقديم فنون شعبية ، وعرض المعالم السياحية ، ومعارض للكتب ، ودورات كمبيوتر ، ودعوة الفرق الفنية لتقديم عروضها ، وتنظيم لقاءات مع شخصيات سياسية وأدبية فى نفس الدولة ، فضلا عن وجود مكتبة ومركز للمعلومات يخدم الباحثين.بالإضافة إلى تزويد الطلاب والأساتذة بالمعلومات التى يحتاجونها عن الجامعات ونظام التعليم فى تلك الدولة لجذب اكبر عدد من الطلاب للدراسة فى جامعاتها.

وتقديرا لأهمية الدور الذى تلعبه هذه المراكز الثقافية ، اهتمت الدول الغربية بنشر مراكز لها فى كل دول العالم ، خاصة وأنها تملك من المقومات المالية والفنية والبشرية التى تساعدها فى ذلك وقد قامت مصر العديد من المراكز الثقافية المصرية فى دول القارة ابتداء من عام ١٩٥٥. وبلغ عدد هذه المراكز ١٦ مركزا ، إلا أنه تم إغلاق العديد منها فى سنوات لاحقه ، إما لترشيد الإنفاق أو لأسباب سياسية ، وكان من بين هذه المراكز التى أغلقت المكتب الثقافى فى كل من دار السلام بتنزانيا وأديس ابابا بأثيوبيا والذان اغلقا عام

١٩٦٤. ولم يتبق من هذه المراكز لتقديم أنشطة سوى المراكز الموجودة فى نواكشوط بموريتانيا، وفى كانو بنيجيريا، وفى الرباط بالمغرب[٣٢] .

وبجانب المراكز الثقافية تؤدى الإذاعات الموجهة (التى بدأت نشاطها فى عام ١٩٥٣)، والمكاتب الإعلامية دورا ثقافيا أيضا. وتعتبر المكاتب الإعلامية التابعة للهيئة العامة للاستعلامات بمثابة قنوات اتصال تتم من خلالها المهمة الإعلامية وأيضا أداة للتفاعل مع وسائل الإعلام المقامة فيها. ويوجد ثلاث مكاتب إعلامية مصرية فى دول الكوميسا فى كل من أديس ابابا ونيروبى والخرطوم.

٢- العلاقات الثقافية الخارجية بوزارة الثقافة[٣٣]

تقوم الإداره المركزيه للعلاقات الثقافية الخارجية بوزارة الثقافة بتعزيز الروابط الثقافية بين مصر وبين دول العالم من خلال الدبلوماسية الثقافية الرسمية لتحقيق التفاعل بين الشعب المصرى وشعوب تلك الدول ،عن طريق التعرف على ثقافاتها وفنونها من خلال المشاركة فى المناسبات الثقافية والمعارض والمهرجانات السينمائية والمؤتمرات الدولية والأسابيع الثقافية واستضافة العديد من الوفود والفرق الفنية ، واستضافة مهرجانات السينما والمسرح. وبالرجوع إلى السجل الثقافى الذى يصدر عن وزارة الثقافة فى الفترة من ١٩٩٠-١٩٩٨ تبين أنه تم تنفيذ العديد من مختلف الأنشطة الثقافية،بلغت ٣١ مناسبة. إلا أن نصيب دول الكوميسا فى كل هذه الأنشطة يكاد يكون معدوما. وعلى سبيل المثال فانه فى عام ١٩٩٠ ، تم المشاركة فى أنشطة ثقافية مع دول العالم ليس من بينها مشاركة مع أو فى دولة أفريقية. وفى عام ١٩٩٨ والذى شهد ارتفاعا ملموسا للمشاركة المصرية فى المناسبات الثقافية المختلفة والتى بلغ عددها ٢١٨ مناسبة لم يكن للدول الأفريقية فيها نصيب سوى أربع مناسبات فقط ليس من بينها دول الكوميسا .

٣- استقدام الطلاب للدراسة بالجامعات المصرية

يعتبر التبادل الطلابى إحدى صور العلاقات الثقافية ، إذ من خلال هؤلاء الطلاب يتم الانفتاح العلمى والفكرى على العالم ، إلا أنه فيما يخص علاقة مصر بدول الكوميسا فان الطلاب الأفارقة يتوافدون للدراسة بالجامعات المصرية ولا يقابل ذلك ذهاب طلاب مصريين للدراسة بالدول الأفريقية ، لذلك يمكن القول أنه يوجد استقدام طلاب وليس تبادل طلابى.

وبالرجوع لبيانات الإدارة العامة لقبول ومنح الطلاب الوافدين (جدول رقم ٢) يتبين محدودية عدد الطلاب القادمين من الدول الأفريقية بشكل عام وكذلك القادمين من دول الكوميسا ،وانخفاض نسبتهم بالقياس لإجمالى الطلاب الوافدين. ففى عام ١٩٩١/٩٠ كان إجمالى الطلاب الأفارقة ٧٥ طالبا بنسبة ٣,٩٪من اجمالى الطلاب الوافدين البالغ عددهم ١٩٢٠ طالبا فى ذلك العام . أما الطلاب القادمون من دول الكوميسا فكان عددهم ٢٩ طالبا فقط بنسبة ٣٨,٦٦٪ من عدد الطلاب الأفارقة البالغ عددهم ٧٥ طالباً. وهؤلاء الطلاب قدموا من أربع دول فقط هى اريتريا واثيوبيا وكينيا وموريشيوس. وفى عام ١٩٩٩/٩٨ كان اجمالى الطلاب الأفارقة ٧١ طالبا بنسبة ٢,٨٪ من اجمالى الطلاب الوافدين البالغ عددهم ٢٤٨٣ طالب .وكان عدد الطلاب القادمين من دول الكوميسا ٣٥ طالبا بنسبة (٤٩,٣٪) من عدد الطلاب الأفارقة . وترجع هذه الزيادة إلى زيادة عدد الطلاب القادمين من اريتريا. وقد قدم هؤلاء الطلاب من ثلاث دول فقط هى جمهورية القمر واريتريا وأوغندا. أما عدد الطلاب القادمين من السودان فقد بلغ ٧٤ طالبا عام ١٩٩١/٩٠ زاد إلى ١٤٦ طالبا عام ١٩٩٩/٩٨ وإذا نظرنا لاجمالى عدد الطلاب من دول الكوميسا فى الفترة من ١٩٩٩/٩٠ حتى ١٩٩٩/٩٨ نجد أن عددهم بلغ ٣١٠

طالبً (بدون السـودانيين الذين بلغ عـددهم ٣٥٠ طالب فـى هذه الفـتـرة) وهؤلاء الطلاب ينتـمـون إلـى ١٤ دولة احـتل الطلاب الاريتـريون المرتبـة الأولـى حيـث بلغ عـددهم ٢٢٥ طالب بنسبـة ٧٢,٥٨٪ من إجـمـالـى طلاب دول الكومـيـسـا ،يليـهم طلاب جـمـهورية القـمـر الـذى بلغ عـددهم ٣٨ طالبـاً بنسـبـة ١٢,٣٪ من أجـمـالـى طلاب دول الكوميسا. أما باقى الدول فلم يتعد عدد الطلاب القادمين منها سوى خمسة طلاب طوال الفترة.

وبلغ عدد الطلاب الذين التحقوا بمركز تعليم اللغة العربية التابع للإدارة العـامـة لقبـول ومنح الطلاب الوافـدين ٦٦ طالبـا (من بينهم ٣٢ طـالبـاً سـودانيـاً) عام ١٩٩١/٩٠ موزعين كالتالى: ٢٠ طالبا من جمهورية القمـر - ٦ من أثيوبيا - ٤ طلاب من اريتـريا ، وطالب من تنزانيـا وطالب واحـد من كل من كينيـا والكونغـو الديمقراطية. وقد انخفض عدد الملتحقين بالمركز عـام ١٩٩٩/٩٨ حيث وصل ١٣ طالبا فقط من دولتين فقـط همـا جـمهوريـة القـمـر ١٢ طالبـا ، وطالب واحـد من الكونغو الديمقـراطية. وإذا نظرنا لعدد الملتحقين بالمركزفى الفترة من ١٩٩٩/٩٠ حـتى ١٩٩٩/٩٨ نجـد أن عـددهـم بلغ ٦١٨ طالب ينتـمـون إلـى ١١ دولة ، احـتلت جـزر القـمـر المرتبـة الأولى حيث بلغ عـدد طـلابهـا الدارسين بالمركـز خـلال تلك الفـتـرة ٢٥٤ طالب بنسـبـة ٤١,١٪ واحـتلت أثيـوبيـا المركـز الثـانى حيث بلـغ عـدد طلابهـا ٢١٦ طالبـا بنسبـة ٣٤,٩٪ أمـا باقى الطلاب فكانوا مـوزعين كـالتـالى: ٤٧ من الكونغـو - ٤١ من السـودان - ٣٤ من اريتـريا- ٧ من كل مـن كينيـا وبوروندى - ٦ من تنزانيا و٣ من أنجولا.

وبالإضـافـة إلى إلحـاق ومنح الطلاب الوافـدين وتعليم اللـغـة العـربيـة فى المركـز التـابع لهـا تقـوم الإدارة العـامـة لقـبـول ومنح الطلاب الوافـدين بإلحـاق المتدربين من الدول المختلفـة للتدريب بالوزارات المختلفة. وقد بلغ عدد المتدربين

من دول الكوميسا ١٧٠ متدرب من ١٠ دول، أما باقى الدول فلم يأت منها متدربون فى الفترة من ١٩٩٠ حتى ١٩٩٨ ،و تم إلحاقهم بالتدريب فى مصلحة الكفاية الإنتاجية والتدريب بوزارة الصناعة ، وفى وزارة الصحة ، و وزارة الزراعة ٠ وقد احتلت جمهورية القمر المرتبة الأولى حيث بلغ عدد المتدربين منها ٦٨ متدربا بنسبة ٤٠٪، واتت السودان فى المرتبة الثانية (٤٢ متدربا بنسبة ٢٤,٧٪).و ٣٥ متدرباً من كينيا - ١٤ من أثيوبيا - ٤ من اريتريا - ٣ من أوغندا، ومتدرب واحد من كل من ناميبيا والكونغو ورواندا.

مما سبق يتضح محدودية ما قدمته الادارة العامة لقبول ومنح الطلاب الوافدين لطلاب دول الكوميسا او انعدامة بالكامل لبعض الدول مثل مالاوى وسوازيلاند وزامبيا وسيشل ٠

٤- استقدام الطلاب للدراسة بجامعة الأزهر

طبقا لبيانات جامعة الأزهر(جدول رقم ٣) بلغ إجمالى الطلاب الأفارقة الدارسين فى جامعة الأزهر ٢٠٧٢ عام ١٩٩١/٩٠ بنسبة ٢٨,٧٦٪ من إجمالى الطلاب الوافدين والبالغ عددهم ٧٢٠٤ طالب. وانخفض هذا العدد إلى ١٥٠٦ طالب عام ١٩٩٨/٩٧ بنسبة ١٢,٦٨٪ من إجمالى الطلاب الوافدين الذى بلغ عددهم ١١٨٧٠ طالب.

ويتبين من الجدول محدودية عدد الطلاب القادمين من دول الكوميسا والذين بلغ عددهم ٢٠٤ طالبا عام ١٩٩١/٩٠ من عشرة دول (باستثناء السودان والبالغ عددهم ٥٨٩ طالبا). وهؤلاء طلاب موزعين كالتالى (٣٤): ٤٧ طالبا من جمهورية القمر - ٤٥ طالبا من تنزانيا - ٣١ من جيبوتى - ٢٦ من اريتريا - ١٨ طالبا من أثيوبيا - ١٣ من كينيا - ١١ من أوغندا - ٩ طلاب من الكونغو الديمقراطية وطالب واحد من كل من موريشيوس ورواندا). وقد زاد عدد

الطلاب القادمين من دول الكوميسا عام ١٩٩٨/٩٧ حيث وصل ٣٧٢ طالبا، ويرجع السبب فى ذلك إلى زيادة عدد الطلاب القادمين من جمهورية القمر والذين وصل عددهم ١٣٩ طالبا بنسبة ٤١٪ ، وكذلك إلى زيادة عدد الطلاب القادمين من اريتريا وكينيا ورواندا. أما الدول التى لم يأت منها طلاب فهى أنجولا ومالاوى وسوازيلاند وسيشل وناميبيا.

ومن الجدير بالذكر أن غالبية الطلاب الأفارقة الذين يدرسوا بجامعة الأزهر ملتحقون بالكليات النظرية دون العملية. فى الوقت الذى تحتاج فيها بلادهم إلى الطبيب المسلم والمهندس المسلم.

٥- الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا

منذ إنشاء الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا بوزارة الخارجية عام ١٩٨٠ ، وهو يقوم بتقديم أنشطته منذ عام ١٩٨١ لخدمة أغراض التنمية بالدول الأفريقية. كما قام بعقد ٤٤إتفاق تعاون فنى مع الدول الافريقية ،كان من بينها ١٨ اتفاقا لدول الكوميسا ،كذلك عقد ٢٩ اتفاقا مع منظمات دولية. وتتضمن أنشطة الصندوق ثلاث مجالات هى :

(أ) إرسال الخبراء .

(ب) لتدريب.

(جـ) تقديم المنح للدارسين.

وإذا كان جوهر عمل الصندوق هو التعاون الفنى إلا أن المردود الثقافى من هذا النشاط أمر لابد من أخذه فى الاعتبار. فالصندوق يقوم بإرسال الخبراء المصريين فى مجالات متعددة ، ومما لا شك فيه أن الدور الذى يقوم به الخبراء لتوطيد أواصرالصداقة و التفاهم مع نظرائهم فى الدول التى يوفدون اليها قد

ازدادت أهميتة ، بل اصبح الاستعانة بالخبراء من الوسائل الناجحة التى تلجأ إليها الدول (خاصة المتقدمة) فى توطيد علاقاتها بالدول الأخرى. وفى مجال التدريب فانه يتم استقدام متدربين من الدول الأفريقية للتدريب فى مجالات متعددة فى مصر. وبهذا تتاح لهم مشاهدة مصر والتعامل المباشر والحوار مع المشرفين على برامج التدريب والمحاضرين والاحتكاك بمظاهر الثقافةالمصرية بشكل مباشر.

وفيما يلى عرض للأنشطة التى قدمها الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا لدول الكوميسا فى الفترة من ١٩٨١ حتى فبراير ٢٠٠٠ طبقا للبيانات التى حصلت عليها الباحثة من الصندوق.(جدول رقم٤ وجدول رقم ٥) .

(أ) إرسال الخبراء

يقوم الصندوق بإرسال خبراء مصريين للدول الأفريقية إما لمدة سنة قابلة للتجديد بحد أقصى أربع سنوات أو لفترة قصيرة تتراوح بين أسبوع وثلاثة شهور. وقد بلغ عدد الخبراء (لمدة طويلة) الذين تم إرسالهم لدول الكوميسا فى الفترة المذكورة ٣٥٣٧ خبير بنسبة ٥٧,٣١٪ من أجمالى الخبراء الذين تم إرسالهم للدول الأفريقية والبالغ عددهم ٦١٧١ خبير.

ويلاحظ أن زامبيا قد احتلت المركز الأول من حيث عدد الخبراء الذين تم إرسالهم لها، حيث بلغ عددهم ٨٢٤ بنسبة (٢٣,٣٪) من أجمالى الخبراء الذين تم إرسالهم لدول الكوميسا يليها الكونغو الديمقراطية (٣٩٥ خبير) - بورندى (٣٨٧ خبير) - جيبوتى (٣٥٤ خبير)يليها باقى الدول كما هو موضح بالجدول. ولم يتم إرسال خبراء للسودان ومدغشقر وتم إرسال خبير واحد فقط لاريتريا.

أما عدد الخبراء الذين تم ارسالهم لفترة قصيرة فقد بلغ عددهم ٢٧١ خبيرا بنسبة ٦٣,٤٦٪ من أجمالى الخبراء الذين تم إرسالهم للدول الأفريقية والبالغ عددهم ٤٢٧ خبيرا ، وترتيب الدول طبقا لعدد الخبراء الموفدين لها كالتالى: موريشيوس ٦٦ خبيرا ، زيمبابوى ٥١ خبيرا واثيوبيا ٣٢ خبيرا - رواندا ٢٠ خبيرا- كينيا ١٥ خبيرا، واماباقى الدول فكان عدد الخبراء الموفدين إليها اقل من العشرين. ولم يتم إرسال خبراء إلى أنجولا والكونغو الديمقراطية .

(ب) التدريب

تم تنظيم دورات تدريبية لمتدربين من دول الكوميسا من خلال الصندوق فى مجالات: الدبلوماسية- الشرطة- الزراعة- الصناعة- الصحة- الرى- السكان، وقد بلغ عدد المتدربين فى الفترة المذكورة ٢٣٧٩ متدربا بنسبة ٥٦,٠٤% من أجمالى عدد المتدربين من الدول الأفريقية والذين بلغ عددهم ٤٢٤٥ متدرب.

وكان ترتيب الدول طبقا لعدد المتدربين منها كالتالى: احتلت زيمبابوى المرتبة الأولى حيث بلغ عدد المتدربين القادمين منها (٣٨٨ متدربا) يليها الكونغو الديمقراطية (٣٨٠ متدربا) - تنزانيا ١٩٧ متدربا - زامبيا (١٨٢ متدربا) - أوغندا (١٨٠ متدربا) - كينيا (١٦٧ متدربا). أما باقى الدول فكان عدد المتدربين منها اقل من المائة كما هو موضح بالجدول .

(جـ) المنح الدراسية

ويقوم الصندوق بتقديم منح دراسية بلغ عدد المستفيدين منها ٤٢٣ طالبا، ١٣ دولة فقط، كان اكبر من استفاد من هذه المنح هم طلاب زيمبابوى والذين بلغ عددهم ١٩٨ طالبا بنسبة ٤٦,٨٪ ، ٤٨ طالبا من أوغندا ، و٤٧ طالبا من كينيا أما باقى الدول فكان عدد المتلقين لهذه المنح قليلا طبقا لما هو موضح بالجدول.

ومما تجدر الإشارة إليه أن زيمبابوى وزامبيا كانتا من اكبر الدول المستفيدة من أنشطة الصندوق وتعتبر جيبوتى وبوروندى من اكبر المستفيدين أيضا قياسا على عدد سكان كل منها، واقلها استفادة هى مدغشقر والسودان واريتريا وسيشل.

٦- مؤسسات مصرية معنية بتدريب الأفارقة

نظرا لأهمية تعرف المتدربين الأفارقةعلى الخبرة المصرية فى مجالات متعددة، فضلا عن الاستفادة الإعلامية والفنية التى تعود على مصر، لذلك تم تخصيص مؤسسات تهتم بتدريب أبناء الدول الأفريقية فى المجالات المختلفة بالتنسيق مع الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا بوزارة الخارجية من هذه المؤسسات ؛ المركز الدولى المصرى للزراعة ، والمركز الأفريقى لبحوث ودراسات منع الجريمة ، واتحاد الصحفيين الأفارقة ،ومعهد تدريب الإذاعيين الأفارقة.

(أ) المركز الأفريقى لبحوث ودراسات منع الجريمة(٣٥)

أنشىء المركز الأفريقى لبحوث ودراسات منع الجريمة بمركز بحوث الشرطة فى يونية، ١٩٨٥ ويهدف إلى توحيد الفكر الأمنى والارتفاع بمستوى الأداء الأمنى فى دول القارة. ويمارس المركز نشاطه من خلال برنامج متكامل للتعاون الأمنى الأفريقى فى مجالات التدريب وعقد المؤتمرات وتبادل الزيارات والمعونات الفنية وايفاد خبراء الشرطة المصرية إلى الدول الأفريقية بالتنسيق مع الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا بوزارة الخارجية.

(ب) المركز المصرى الدولى للزراعة

لاشك أن الزراعة تمثل النشاط الأساسى فى هيكل الاقتصاد المصرى الا أنها تعانى من مشكلة عدم الاكتفاء الذاتى فى الغذاء ، ولما كانت مصر يتوفر

لها الخبرة الكبيرة فى المجال الزراعى على مدى السنين واصبح لديها العديد من الخبراء الاكفاء فى المجال الزراعى ، وكذلك الخبراء فى مجال الطب البيطرى، وعلى صعيد آخر نجد أن القارة الأفريقية غنية بمواردها الزراعية والحيوانية بشكل كبير وليس لديها الخبرة الزراعية والبيطرية الكافية لاستثمار ثرواتها الحيوانية والزراعية مما يدفعها إلى سد احتياجاتها من الخارج ،هنا تبرز الحاجة إلى أهمية التعاون والتكامل بين مصر والدول الأفريقية فى المجال الزراعى(٣٦) .

وقد أنشئ المركز المصرى الدولى للزراعة عام ١٩٦٥ لتدريب المتخصصين فى مجال الزراعة من كل الجنسيات. ويقدم المعهد برامجه التى تتعلق بالتنمية الريفية والإنتاج الزراعى بالتعاون مع الحكومات والمنظمات الدولية مثل الفاو واليونسكو.

وقد بلغ عدد المتدربين من دول الكوميسا فى المركز ١٦٨٤ متدربا فى الفترة من ٦٥-١٩٩٨. كما تم إرسال ٤٥ خبيرا إلى هذه الدول فى الفترة من ٩٠-١٩٩٨. (جدول رقم٦) .

(جـ) اتحاد الصحفيين الأفارقة

نشأ اتحاد الصحفيين الأفارقة فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٧٤ بإرادة الصحفيين الأفارقه الذين تجمعوا فى كينشاسا عاصمة الكونغو الديمقراطية فى شكل مؤتمر عام تأسيسى. وقد انتخب عبدالمنعم الصاوى أول رئيس للاتحاد حتى وفاته عام ١٩٨٥ ،ويضم الاتحاد فى عضويته جميع المنظمات الصحفية فى الدول الأفريقية أعضاء منظمة الوحدة الأفريقية(٣٧) .

وفى مجال التدريب عقد اتحاد الصحفيين الأفارقة ١٥ دورة فى الفترة من ١٩٩٢-٢٠٠٠ تم خلالها تدريب ٢٨٧ صحفي من ٤٨ أفريقية بلغ عدد المتدربين من دول الكوميسا منهم ٨٣ صحفيا بنسبة ٢٨,٩٪ من أجمالى المتدربين الأفارقة٠ وقد تدرب صحفيون من جميع دول الكوميسا إلا أن العدد الذى يخص كل دولةكان قليلا حيث تراوح بين صحفى واحد وتسعة صحفيين (جدول رقم (٧)).

(د) معهد تدريب الإذاعيين الأفارقة

انشىءمعهد تدريب الاذاعيين الأفارقة عام ١٩٧٧ بالقاهرة ٠والمعهد بمثابة مركز علمى متخصص يوفر دراسة نظرية وعملية متقدمة فى علم الاتصال الجماهيرى عن طريق الاذاعة والتليفزيون ٠ويقدم المعهد دورتين تدريبيتين كل عام ، احداهما باللغة الانجليزية لمدة خمسة شهور ، والاخرى باللغة الفرنسية لمدة ثلاثة شهور ٠وتتحمل مصر كافة تكاليف التدريب . والى جانب الرعاية الصحية فان المعهد يوفر للمتدربين برنامجا ترفيهيا وسياحيا يتضمن زيارة المعالم الحضارية المصرية قديما وحديثا ، والتعرف على الانجازات والمشروعات الكبرى الى جانب المواقع الدينية(٣٨) .

ومنذ انشائه تخرج منه ١٤٤٨ متدرب من ٤٨ دولة افريقية، منهم ١٠٧٠ متدرب من ٢٣ دولة ناطقة باللغة الانجليزية فى الفترة من ١٩٧٧ حتى ٢٠٠٠ على مدى ٢٤ دورة و٣٧٨ متدربا من ٢٤ دولة ناطقة باللغة الفرنسية على مدى خمسة عشر دورة فى الفترة من ١٩٨٥(وهو عام بداية الدورات باللغة الفرنسية) حتى ١٩٩٩ (جدول رقم ٨ وجدول رقم ٩) .

وبالنسبة لدول الكوميسا فقدبلغ عدد متدربيها٧٤٠ منذ انشاء المعهد حتى عام ٢٠٠٠ بنسبة ٥١,١٪من اجمالى المتدربين الأفارقة واحتلت تنزانيا المرتبة

الأولى حيث بلغ عدد متدربيها ١٢٤ متدربا بنسبة ١٩,٨٪ من اجمالى المتدربين من دول الكوميسا الناطقة باللغة الانجليزية ،وكان أقل عدد من المتدربين من سوازيلاند ، اما المتدربون من الدول الناطقة باللغة الفرنسية فأعدادهم متقاربة .

رؤية مستقبلية لعلاقة مصر الثقافية بدول الكوميسا

كان لمصر دورا فاعلا على الساحة الأفريقية فى أواخر الخمسينات وفى الستينات حتى عام ١٩٦٧ ، واركزت تلك المكانة التى احتلتها مصر ليس فقط الى السياسة التى انتهجها الرئيس الراحل عبد الناصر تجاه افريقيا ، وانما ارتكزت بشكل كبير على التواجد الثقافى المصرى المكثف فى القارة الأفريقية فى تلك الفترة ، والذى تجلى فى كثرة عدد الطلاب الأفارقة الدارسين فى مصر ، وفى تعدد المراكز الثقافية المصرية التى كانت مفتوحة فى الدول الأفريقية فى تلك الفترة.وتعتبر هاتان الوسيلتان أى التبادل الهلابى والمراكز الثقافيه من أكثر الوسائل الثقافية فاعلية وأخطرها تأثيرا ،لأنهما تتصلان بالفكر وبالطبقة المثقفة التى ستتولى شئون المجتمع مستقبلا .

– أوضحت الدراسة مدى محدودية التواجد الثقافى المصرى بالنسبة لدول الكوميسا ، خاصة فيما يتعلق بالتبادل الطلابى والمراكز الثقافية والاشتراك المتبادل فى الأنشطة الفنية وايضا الى حد ما فى مجال التدريب ،مما يمكن معه القول أن الساحة الثقافية لهذه الدول. أصبحت فسيحةلنشاط المراكز الثقافية الأخرى التابعة للدول المتقدمة المتفوقة فى إمكاناتها المادية وكوادرها البشرية.لذلك يتعين تلمس كل السبل للنهوض بالتواجد الثقافى المصرى فى مواجهة منافسة الثقافات الأخرى، التى قد تؤدى إلى تهميش الدور الثقافى المصرى، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال التخطيط والتنفيذ لسياسة ثقافية مدروسة بشكل علمى وواقعى. وان يتم التنسيق والتبادل الثقافى بكل صوره فى مناخ تسوده الثقة المتبادلة بين مصر ودول الكوميسا .

– اذا كانت الخبرة التاريخية دللت على وجود جوانب ايجابية واخرى سلبية فى العلاقات العربية – الافريقية ، ومصر جزء من تلك العلاقة ،فلا بد من الاستفادة من هذه الخبرة بتجنب السلبيات وتقوية الايجابيات عند رسم السياسة الثقافية مع تلك الدول ٠ كذلك ينبغى الأخذ فى الاعتبار التنسيق مع الدول العربية والاسلامية التى لها اهتمامات ثقافية بهذه الدول ، بحيث تكون الجهود متكاملة وليست متنافسة لمواجهةالثقافات المنافسة .

– بعد الطفرة الكبيرة فى تكنولوجيا الاتصالات الحديثة والبث الإعلامى والتى أوجدت مزيدا من الاختلال فى التدفق الإعلامى وتخطى المعلومات للحدود القومية. لذلك يتعين التعامل مع هذه المستجدات بشكل علمى لمواجهة التحديات التى تواجهها العلاقات الثقافية المصرية مع دول الكوميسا وذلك من خلال الاهتمام بالإذاعات الموجهة للدول الأفريقية والتأكد فنيا من وصولها للمستمع الأفريقى ، وكذلك الاهتمام بالبرامج التى تقدمها القنوات الفضائية المصرية وتخصيص برامج لهذه الدول .

– أن السياسة الثقافية لكى تنجح فلابد من تنفيذها من خلال قلاع ثقافية وأدوات ثقافية بشرية ومادية وفكرية ، ولابد لها من الاستمرارية فى العمل، لأن عدم استمراريتها ينجم عنه هدم للموارد وانعدام الثقة فى مصداقية تلك السياسة، وخير دليل على السياسة الثقافية الناجمه هو الأسلوب الفرنسى المتبع مع الدول الأفريقية من خلال منظمة الفرانكوفونية التى ترتكز على البعد الثقافى بالأساس ، حيث أوجدت فرنسا مكاتب دائمة لهذه المنظمة في الدول الأفريقية ، كما أقامت فرنسا مؤسسات تعليمية تابعة لهذه المنظمة لأبناء الدول الأعضاء فيها ،فضلاعن عقد مؤتمرات سنوية للفرانكوفونية بشكل منتظم. وهذه الاستمرارية التنظيمية هى التى أدت وستؤدى إلى نجاح فرنسا فى تحقيق أهدافها من وراء إنشاء تلك المنظمة.

- لما كان المسلمون فى هذه الدول هدفا لغزو فكرى لتهميش دورهم ولمحاربة الإسلام فى هذه الدول ، فينبغى تعزيز برامج التبادل الثقافى فى المجال الإسلامى، حيث ثبت أن المسلمين هدف لغزو فكرى لتهميش دورهم ودور الإسلام فى هذه الدول، كما انهم فى اشد الحاجة للحفاظ على هويتهم الإسلامية وعدم ذوبان أبناءهم فى الديانات الأخرى. وهنا يأتى دور الأزهرو المجلس الأعلى للشئون الإسلامية فى إلحاق أبناء هذه الدول بجامعة الأزهر أو فتح معاهد دينية فيها، مع الاستعانة بأبناء هذه الدول ممن تخرجوا من الأزهر فى التدريس بهذه المعاهد. وتزويدهم بمكتبات إسلامية ، لأن الفهم الصحيح للدين هو افضل الطرق لتمسك المسلمين بدينهم وافضل الوسائل إلى إعادة الاعتبار لهم.

- كشفت الدراسة عن الأعداد الكبيرة من أبناء دول الكوميسا الذين يتلقون تعليمهم فى الدول المتقدمة ، وذلك يرجع إلى عدم وجود عائق لغوى، وانهم يلتحقون بكل التخصصات العملية التى تحتاجها دولهم، فضلا عن الأساليب الناجحة فى جذبهم للدراسة فى تلك الدول ورعايتها لهم.

- كشفت الدراسة عن محدودية أعداد الطلاب القادمين من هذه الدول الدارسين بالجامعات المصرية. ونظراً لمحدودية إمكانات الطلاب الأفارقة وصعوبة تحملهم أعباء الدراسة فى مصر ، ونظرا لمحدودية عدد المنح الدراسية التى تقدمها مصر للطلاب الأفارقة فان توقع زيادة الطلاب الأفارقة الذين يمكن استقدامهم للدراسة فى مصر محل شك. لذلك فانه لتوسيع قاعدة الطلاب الأفارقة المتلقين للدراسات المصرية ، وفى نفس الوقت تجنيبهم للتكلفة المادية والاجتماعية المترتبة على الدراسة فى الخارج ،فان الباحثة تقترح إنشاء معاهد مصرية فى بعض دول الكوميسا ذات الثقل البشرى والجغرافى ، بجانب الاستعانة ببرامج التعليم المفتوح ، خاصة بعد امتلاك مصر لقنوات فضائية ، على أن تكون السفارات المصرية فى الدول الأفريقية مقرا لعقد الامتحانات.

– لما كانت الدبلوماسية الشعبية تلعب دورا هاما فى زيادة التفاهم بين الشعوب بشكل لا يقل أهميةعن دور الدبلوماسية الرسمية، لذلك كان لابد من تفعيلها من خلال الدور الذى يمكن أن تقوم به جمعيات الصداقة مع هذه الدول، ومن خلال الفرع المصرى للجمعية الأفريقية للعلوم السياسية ، واتحادات الكتاب، بحيث يوجد تفاعل بين الكتاب والشعراء المصريين ونظرائهم فى الدول الأفريقية ، والاطلاع على الثقافة الأفريقية من مصادرها الأصلية وليس من خلال الغرب ،وذلك لتأكيد الحفاظ على التراث الثقافى الأفريقى وتعزيزه ، وإزالة المدركات السلبية فى عقل كل طرف (العربى والأفريقى) تجاه الآخر. كذلك الاستفادة من الدبلوماسية الشعبية على مستوى رجال الأعمال وممثلى الشركات لتحقيق تقارب ثقافى بينهم وبين نظرائهم فى الدول الأفريقية، كذلك تفعيل دور الدبلوماسية الشعبية فى مجال المرأة والشباب والرياضة.

– التوسع فى برامج تدريب العمالة فى دول الكوميسا وخاصة البرامج ذات المردود الاقتصادى الملموس والتى تتمتع فيها مصر بخبرة عالية مثل الزراعة والطب البيطرى والطب البشرى وبرامج تدريب الصحفيين والإعلاميين الأفارقة. وبجانب إرسال الخبراء الزراعيين البيطريين يمكن فتح معاهد فنية فى بعض الدول الأفريقية ذات الوضع المؤثر فى الدول المحيطة بها لتخريج كوادر زراعيةوبيطرية من أبناء هذه الدول.

– جعل المدركات عن الافريقى ايجابية فى عقلية المصرى ، وذلك من خلال أجهزة الاعلام ، واعطاء مساحة واسعة للمعلومات عن افريقا وعن الشعوب الافريقية فى المناهج الدراسية فى المدارس ،وكذلك تدريس مقررات دراسية عن افريقيا ترتبط بالتخصصات الدراسية فى كليات الزراعة والطب البيطرى والطب ،حتى توجد كوادر فنية لديها الرغبة فى العمل بهذه الدول .

جدول رقم ١

عدد الطلاب الأفارقة الدارسين فى الدول الموضحة بالجدول طبقا لإحصاءات اليونسكو ٩٣ / ١٩٩٤ ، ٩٤ / ١٩٩٥ .

الدولة القادم منها الطلاب	الدول التى يدرس فيها الطلاب						
	US	فرنسا	المانيا	بريطانيا	إيطاليا	اليابان	المجموع
أنجولا	١٤٤	١٢٣	٢٠٥	٧٥	–	–	
بوروندى	٦٤	٩٩	٢٥	٩	–	–	
القمر	١١	٤٦٨	٤	٥	–	–	
اريتريا	٢٦	١	–	٥	–	–	
أثيوبيا	١٣٢٨	٩٩	٨٩٢	٢٧٩	٢١١	١١	٢٨٢٠
كينيا	٢٩٣٤	٤١	١٠٤	١٣٨٣	–	٣٢	٤٤٩٤
مدغشقر	٩٨	٢٧١٢	١٤٢	٥	–	٤	–
موريشيوس	١٨٢	٩٣٥	٢١	٥١٨	–	–	١٦٥٦
ناميبيا	٨٥	٦	٧	٣	–	–	–
رواندا	٥٥	١٢٨	٨٩	٦	–	١	–
سيشل	١٣	١٨	٩	١١٣	–	–	–
السودان	٣٨٠	١٠٠	٣٨٣	٢٦٨	–	١٩	١١٥٠
سوازيلاند	١١٧	–	٢	٩٤	–	–	
أوغندا	٥٨٠	٢١	١٢٤	٣٢١	–	١	
تنزانيا	٧٥٤	١١	٨٢	٥٣٩	–	٣١	١٤١٧
الكونغو الديمقراطية	٣١٦	١٣٩٣	٢٥٤	١٨	٧٢	٣٢	٢٠٧٦
زامبيا	٣٤٥	٥	٤٦	٦٥٤	–	١٧	
زيمبابوى	٧٤٢	١١	٧٦	٥٠٥	–	٢	١٣٣٦
مالاوى	٢٦٠	٤	٣	١٩٠	–	١	
جيبوتى	١٢	٧٣٦	١	٦	–	–	٧٥٥
الإجمالى	٨٤٥٥	٦٩١١	٢٤٥١	٥٠٠١	٢٨٣	١١٩	

جدول رقم ٢

أعداد الطلاب الوافدين المقبولين الجدد بالمرحلة الجامعية والمعاهد الفنية والمتوسطة والعالية فى الفتره من ٨٤/١٩٨٥ حتى ٩٨/١٩٩٩

العام الدراسى	الوطن العربى	أفريقيا	آسيا	أوربا والأمريكتين	الإجمالي
٨٤ / ١٩٨٥	٤٠٣٦	٧٢	١٨	١٨	٤١٤٤
٨٥ / ٨٦	٣٨٩٩	٥١	١٧	١٢	٣٩٧٩
٨٦ / ٨٧	٣١٩٥	٤٦	١٥	٢٠	٣٢٧٦
٨٧ / ٨٨	٣٨٩٧	٥٥	١٦	٧	٣٩٧٥
٨٨ / ٩٨	٣٤٧٢	٦٦	٢٠	٣١	٣٥٨٩
٩٨ / ٩٠	٤٣٤٦	٩٤	٤٠	١٠	٤٤٩٠
٩٠ / ٩١	١٨١٣	٧٥	١٩	١٣	١٩٢٠
٩١ / ٩٢	١٤٥٤	٣٩	١٩	١٥	١٥٢٧
٩٢ / ٩٣	١٤٣١	٦٣	٣٢	١٠	١٥٣٦
٩٣ / ٩٤	١٨٤٣	٦١	٢٠٤	٢٥	٢١٣٣
٩٤ / ٩٥	١٩١٣	٧١	١١٤	٢٠	٢١١٨
٩٥ / ٩٦	٢٥٦٩	٥٦	١١٦	١٧	٢٧٥٨
٩٦ / ٩٧	٢٥٩٣	٩٧	١٣٩	١٩	٢٨٤٨
٩٧ / ٩٨	٢٤٥٨	٨٩	١١٠	٢٧	٢٦٨٤
٩٨ / ١٩٩٩	٢٢٩٠	٧١	٩٨	٢٤	٢٤٨٣
الإجمالى	٤١٢٠٩	١٠٠٦	٩٧٧	٢٦٨	٤٣٤٦٠

جدول رقم ٣

عدد الطلاب الوافدين الدارسين بجامعة الأزهر

Academic Year	Continents					Total
	Africa	Asia	Europe	America	Australia	
85 / 86	1260	1857	67	2	-	3186
86 / 87	1669	2284	87	4	-	4044
78 / 88	1820	3066	82	5	1	4974
88 / 89	2000	3682	98	6	3	5789
89 / 90	2053	4245	96	3	1	6398
90 / 91	2072	5014	114	3	1	7204
91 / 92	1964	6030	114	3	2	8113
92 / 93	1752	5970	110	6	2	7840
93 / /94	1590	6775	86	5	2	8458
94 / 95	1431	7865	114	8	2	9420
95 / 96	1321	8361	75	4	2	9763
96 / 97	1349	9213	113	3	1	10679
97 / 98	1506	10146	215	3	-	11870

المصدر : جامعة الأزهر .

جدول رقم (٤)

ACTIVITLES OF EGYPTIAN FUND FOR TECHNICAL COOPERATION WITH AFRICA (E F T C A) WITH COMESA COUNTRIES FROM 1981: (February) 2000

COUNTRY	EXEPERTS		TRAINING COURSES (diplomacy/police/agriculture/irrigation/health/industry/demography)	SCHOLARSHIPS	SHORT MISSIONS
	Total on	Current on	No. trainees	(number)	(number)
ANGOLA	90	5	79	-	-
BURUNDI	387	3	67	22	12
COMOROS	48	-	47	21	5
D.CONGO	395	-	380	-	-
ERITREA	1	-	30	6	10
ETHIOPIA	109	17	98	14	32
DJIBOUTI	354	23	84	5	6
KENYA	237	8	167	47	15
MADAGASCAR	-	-	78	5	8
MALAWI	100	8	61	-	4
MAURITIUS	26	3	61	1	66

NAMIBIA	247	18	64	-	10
RWANDA	151	10	73	-	20
SEYCHELLES	13	-	37	-	2
SUDAN	-	-	78	23	7
SWAZILAND	22	-	28	-	2
TANZANIA	201	23	197	19	10
UGANDA	38	10	180	48	9
ZAMBIA	824	1	182	15	13
ZIMBABWE	294	3	388	168	51
Total	3537		2379	423	271

- No. of TECHNICAL COOPERATION AGREEMENTS (18).

المصدر : الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا .

جدول رقم ٥

expert / year	short missions	total
6171	427	6598

trainig

bilateral courses	trilateral courses	scholarships	total
3090	1155	572	4817

technical cooperation agreements

african states	international organizations & institutes
44	29

number of beneficiary countries

experts	missions	training scholarships	bilateral courses	trilateral courses	emergency asistance
45	42	32	50	41	39

جدول رقم ٦

بيـــان وتقديـر

بتكلفة المساعدات الفنية المقدمة من وزارة الزراعة

لدول الكوميسا

البيـــان	العدد	التكلفة (جنيه)
الـدورات التـــدريبـــيـــة المركـز المصـرى الدولى للزراعـة عـن الفــتـــرة (٦٥ - ١٩٩٨)	١٦٨٤ دورة	٣٠٣١٢٠٠٠
زيــادات وفــــــــود للفـــتــــرة (٩٠ - ١٩٩٨)	١٥ وفد	٣٠٠٠٠٠
المعــونات والمســاعــدات للفـــتـــرة (٩٠ - ١٩٩٨)	٤٥ خبير	٢٥٩٨٥٠
ايفــــاد خــــبــــراء للفـــتـــرة (٩٠ - ١٩٩٩٨)		٤٥٠٠٠٠
الإجـــــمـــــالى		٣١٣٢١٨٥٠

المصدر : وزارة الزراعة ـ العلاقات الخارجية الزراعية ـ الإدارة الافريقية .

عن : د. عراقى الشربينى ، العلاقات الاقتصادية والعونة الفنية المصرية لأفريقيا ، ندوة أفريقيا ـ فبراير ٢٠٠٠ - ص ٣١ .

جدول رقم ٧

List of Journalists Trainees
From 1992 to 2000

	Country	Trainees from the 1st to the 14th Session	The 15th Session	Total
1	Algeria	6	1	7
2	Angola	2		2
3	Benin	7	1	8
4	Botswana	2		2
5	Burkina Fasso	5	1	6
6	Burundi	7		7
7	Cabo Verde	1	1	2
8	Cameroon	7		7
9	Central Africa	4	1	5
10	Comores	2		2
11	Congo	3		3
12	Cote D'Ivoire	6		6
13	Djiboutie	1		1
14	Egypt	88	6	94
15	Eritrea	6		6
16	Ethiopia	7	1	8
17	Gambia	1	1	2
18	Gabon	5	1	6
19	Ghana	8		8
20	Guinee Bissau	4		4
21	Guinee Conakry	6		6
22	Fenya	5	1	6
23	Libya	1	1	2
24	Madagascar	7		7
25	Malawi	3		3
26	Mali	5		5
27	Mauritanie	7		7
28	Mauritius	7		7
29	Morocco	6	1	7
30	Mozambique	5		5
31	Namibia	4	1	5
32	Niger	5	1	6
33	Nigeria	6		6
34	Rwanda	7		7
35	Senegal	6	1	7
36	Seychelles	1		1
37	Sierra - Leone	3		3
38	Somalia	2		2
39	South Africa	41	1	42
40	Sudan	4		4
41	Swaziland	4		4
42	Tanzania	5	1	6
43	Tchad	4		4
44	Togo	6		6
45	Tunisie	9	1	10
46	Uganda	7		7
47	Zaire	3		3
48	Zambia	7	1	8
49	Zimbabwe	8	1	9
	Total	356	25	381

جدول رقم ٨

بيان بأعداد المتدربين الأفارقة

ودولهم من عام ١٩٧٧ إلى ٢٠٠٠

	الدولة	الإعداد من الدورة الأولى حتى الدورة الثالثة والعشرين ١٩٧٧ - ١٩٩٩	الدورة الرابعة والعشرين ١٩٩٩ - ٢٠٠٠	الاجمالى
١	أثيوبيا	٢٣	٢	٢٥
٢	إريتريا	١٢		١٢
٣	السودان	٤٩	٢	٥١
٤	الصومال	٧٤		٧٤
٥	أوغندا	٧٠	٣	٧٣
٦	بوتسوانا	٢٣		٢٣
٧	تنزانيا	٧٦		٧٦
٨	جامبيا	٥٦	٢	٥٨
٩	زامبيا	٦٧	٢	٦٩
١٠	زنزبار	٤٥	٣	٤٨
١١	زيمبابوى	٤٧	٢	٤٩
١٢	سيراليون	٦٦		٦٦
١٣	سيشل	٣٠		٣٠
١٤	سوازيلاند	١٧		١٧
١٥	غانا	٨١	٣	٨٤
١٦	كينيا	٦٢	٣	٦٥
١٧	ليبيريا	٦٥	٢	٦٧
١٨	ليسوتو	١٧	١	١٨
١٩	مالاوى	٣٥	٢	٣٧
٢٠	موزمبيق	٢	٢	٤
٢١	موريشيوس	٥٧		٥٧
٢٢	نيجيريا	٤٥	٢	٤٧
٢٣	ناميبيا	١٦	١	١٧
٢٤	جنوب إفريقيا	٣		٣
	الإجمالى	١٠٣٨	٣٢	١٠٧٠

جدول رقم ٩

Bilan du Nombre Des

Stagiaires Des Pays Africains Francophones

De 1985 A 1999

NO	Pays	du 1er Stage Au 13 eme stage	14eme Stage	Total	15 eme stage	Total
1	Angola	11		11	-	11
2	Benin	20		20	2	22
3	Burkina Fasso	7		7	-	7
4	Burundi	13	2	15	2	17
5	Cameroun	19	2	21	-	21
6	Centre Afrique	19	1	20	-	20
7	Comores	19	2	21	2	23
8	Congo	11		11	2	13
9	Cote D'Ivoire	5	2	7	-	7
10	DJibouti	16	2	18	-	18
11	Gabon	14	2	16	1	17
12	Guinee Bissau	11		11	-	11
13	Guinee Conakry	17	1	18	1	19
14	Guinee Equatorial	4		4	-	4
15	Madagascar	20	2	22	2	24
16	Mali	17	2	19	2	21
17	Mauritanie	13	2	15	2	17
18	Niger	20	2	22	2	24
19	Rwanda	11	1	12	1	13
20	Sao Tome	6		6	-	6
21	Senegal	7	2	9	-	9
22	Tchad	15	2	17	1	18
23	Togo	15		15	2	17
24	Zaire	19		19	-	19
	Total	329	27	356	22	378

حواشي البحث

١- د. رجاء سليم ،التبادل الطلابى بين مصر والدول الأفريقية ـ دراسة فى أحد ادوات السياسة الخارجية المصرية ،(القاهرة :مركز البحوث والدراسات السياسية،١٩٨٩) ص ص٦٢-٥٦ .

٢ - د. شوقى عطا الله الجمل ،دور مصر فى افريقيا فى العصر الحديث ، (القاهرة :الهيئة المصرية العامة للكتاب ،١٩٨٤) ص٢٤٥ - ص٢٤٦ .

3 - World Population Data Sheet, Demographic Data and Estimates for the Countries and the Regions of the World, (Washington, population Reference Bureau, 1999).

4 - The New York Times 1998 Almanac, Edited by John W.Wright, Penguin Reference (New York: 1997) PP. 522-70.

5 - UNESCO Statistical Year Book (Paris: UNESCO Publishing and Bernan Press . 1999) pp.7-225.

6 - Japan"s Official Development Assistance, Annual Report, 1997, Ministry of Foreign Affairs, 1998, P. 231.

٧ - فى ذكرى مرور مائة عام على تقسيم افريقيا ،(القاهرة :الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٨٥) ص ص ١٩-٢٢ .

8 - United states Department of States, Telephone Directory.

٩ - د. يوسف فضل الله ، الجذور التاريخية للعلاقات العربية الافريقية، فى العرب وافريقيا ،(القاهرة :معهد البحوث والدراسات الافريقية، ١٩٨٧) ص ٣٧ .

١٠ - د. رجاء ابراهيم سليم ، الأقليات الأسلامية فى المجتمعات غير الاسلامية ، منبر الحوار، العدد(٩) ، خريف ١٩٩٠ ،ص ص ٦٢-٦٥٠ .

11 - Tareq Y. Ismael, The U.A.R. In Africa: Egypt's policy under Nasser, (North Western University press, 1971). PP. 144-147.

12 - Tareq, Op. cit., P153.

١٣ - كتاب ندوة الاسلام والمسلمون فى افريقيا ،معهد البحوث والدراسات الافريقية ، بالاشتراك مع جمعية الدعوة الاسلامية العالمية ،والجمعية المصرية الافريقية للعلوم السياسية ، من ١٨-١٩ يليو ١٩٩٨ ، ص ص ١٥٥-٥٠٦ .

١٤- د. نيفين حليم ، التنافس الدولى لكسب النفوذ فى افريقيا ، مؤتمر العلاقات العربية الافريقية بعد انتهاء الحرب الباردة ، مركز دراسات الدول النامية ، ٤ أبريل ٢٠٠٠ ، ص ص ٣٩-٧٤ .

١٥- د. محمود أبو العنين ،العلاقات الاوروبية بعد انتهاء الحرب الباردة ، السياسة الدولية ، العدد (١٤٠) ، أبريل ٢٠٠٠ ، ص ص ٩-١٢ .

16 - Japan "s Official Development Assistance, PP. 316-392, PP.212-222.

١٧ - د. محمد شعبان ،الوثبة الامريكية والمبادرة المصرية فى افريقيا، الأهرام، ١٩٩٨/٤/١٣ ص ١٠ .

18 - United States Development of States, Telephone Directory.

19 - The United States Information Agency. Washington. Dc 1993.

20 - L'anné Francophone, International 1998, Paris.

21 - Une Universit Virtuell pour pays Francophone, Actualit Nov., 1998.

٢٢ - محمد عبد الرحمن دياب ، جامعة فرنسية فى مصر ، مشروع طال انتظاره ، الأهرام ١٩٩٩/١/٦ ، ص ٩ .

23 - Annuaire Du Rseau Culturel Ministre Des Affairs Etrangres, Decmber, 1995 Paris.

24 - Adressen Goethe Institutin, Maz, 1997 , Munche.

25 - The Directory of Graduate Students 1999, (Cambridge: Hobson Publishing Ple, 1998).

26 - UNESCO Statistical yearbook Paris: UNESCO publishing and Bernan press 1999. PP 7-225.

٢٨ - حالة اللاجئين فى العالم ،(القاهرة : مركز الاهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٩) ص ص ٢٠-٤ ١٥ .

٢٩- المرجع السابق ،ص ، ١٥٥ .

٣٠- د. السيد فليفل ،فى ندوة الاسلام وافريقيا ،مرجع سبق ذكره , ص ٢٦٤ - ص ٢٦٥ .

٣١- د. صلاح سالم زرنوقة ، التغلغل الأسرائيلى فى افريقيا وأثره على الأمن العربى ، مؤتمر العلاقات العربية الافريقية ،مرجع سبق ذكره ، ص ١١٢ - ص ١١٣ .

٣٢- د. رجاء سليم ، التبادل الطلابى ،مرجع سبق ذكره، ص ٧٦ - ص٧٧.

٣٣- سجل الثقافة ،وزارة الثقافة (القاهرة : ادارة السجل الثقافى ، ١٩٩٨) .

٣٤- حصلت الباحثة على البيانات من الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع افريقيا بوزارة الخارجية .

٣٥- اكاديمية الشرطة ،خمسة عشر عاما من الانجازات ، ١٩٩٦ .

٣٦- د. رجاء سليم ، التعاون المصرى الافريقى وحل مشكلة الغذاء ، بحث قدم لندوة السياسة الزراعية والفجوة الغذائية فى مصر ،مركز البحوث والدراسات السياسية ، ١٩٩٠ ، ص ١ - ص ٢ .

٣٧- مطبوعات اتحاد الصحفيين الافريقين .

٣٨- مطبوعات معهد تدريب الاذاعيين الأفارقة .

أوراق عمل

١

التعاون الزراعى
بين مصر ودول الكوميسا وآفاقه المستقبلية

أ. على رشاد محمد على*

أولاً: أ- المقدمـــة:

تشير جميع الدلائل على أن هناك فرص اقتصادية هائلة متاحة أمام مصر فى الدول . وأهم هذه الدلائل هى وضع مصر المتميز فى افريقيا نتيجة للثقل الاقتصادى والتقدم العلمى والتكنولوجى المطلوب والمناسب للدول الافريقية بالإضافة إلى العلاقات التاريخية والسياسية والدينية التى تربط مصر بالدول الأفريقية بحيث يمكن أن يكون لهذه العلاقات مردودا اقتصاديا كبيرا فيما لو أحسن استغلالها ، ومن ناحية أخرى ما يتوفر لدى الدول الأفريقية من موارد طبيعية مختلفة ومتنوعة وأسواق متسعة هى الأسهل والأكثر مناسبة للمنتج المصرى إلا أن الملاحظ والمؤسف إلى أقصى درجة أن العلاقات الاقتصادية بين مصر والدول الأفريقية متدنية إلى درجة الخطأ فى حق أنفسنا بإهمال التعاون الاقتصادى مع الدول الأفريقية ، فمن غير المناسب أن نجد أن حجم التبادل التجارى بين مصر والدول الأفريقية خلف الصحراء وعددها ٤٩ دولة يتراوح بين ٢٥٠-٣٠٠ مليون دولار سنوياً فقط(حسب بيانات ١٩٩٧) وأن الميزان التجارى يميل بشدة لصالح الدول الأفريقية حيث بلغت نسبة صادرات مصر إلى وارداتها مع الدول الأفريقية حوالى ١-٤، وإذا ما قورن ذلك مع دولة مثل جنوب افريقيا سوف نجد أن صادراتها إلى مجموعة دول السادك المحيطة بها وعددها ١٤ دولة بلغ ٦,٩ مليار دولار فى نفس العام .

(*) مدير العلاقات الخارجية بوزارة الزراعية .

وما ينطبق على حجم التبادل التجارى بين مصر والدول الإفريقية بصفة عامة ينطبق على حجم التبادل التجارى مع دول الكوميسا حيث بلغ عام ١٩٩٧ جملة صادرات مصر إلى دول الكوميسا ١٤٦ مليون جنيه بينما بلغت جملة الواردات من دول الكوميسا إلى مصر فى نفس العام ٥٦٨ مليون جنيه .

إن الوضع القائم يمثل صورة متشائمة لوضع مصر فى افريقيا - ولكنه مجرد جانب واحد أشبه بوجه واحد للعملة ، أما الوجه الآخر فيجب أن يكون شديد التفاؤل باعتبار أن فرصة مصر فى أفريقيا هى فرصة كبيرة مازالت بكرا أشبه بالكنز الضخم الذى لم يستهلك منه شيئا .

ب-الوضع المتميز لمصر وأهمية انضمامها لتجمع الكوميسا:

إن إنضمام مصر إلى تجمع الكوميسا يعتبر إثراءً لامكانات هذا التجمع نظرا للثقل الاقتصادى والحضارى لمصر وتقدمها فى مختلف المجالات وفيها المجال الزراعى - ويمكن توضيح ذلك فيما يلى :

- التقدم العلمى والتكنولوجى الكبير لمصر بالنسبة لدول الكوميسا
- عدد الجامعات الذى وصل إلى ١٦ جامعة بالإضافة إلى المراكز البحثية مثل أكاديمية البحث العلمى والمركز القومى للبحوث الزراعية ، ومركز بحوث الصحراء والمراكز البحثية الأخرى المتخصصة وتوفر الأعداد الكبيرة من الخبراء والباحثين .
- مستوى الإنتاج المرتفع فى مصر والذى وصل فى قطاع الزراعة على سبيل المثال إلى تحقيق معدلات عالية بلغت فى بعض السلع إلى المستويات العالمية.

- وجود نظام مؤسس وتمويلى قوى.

- الريادة السياسية لمصر فى إفريقيا ودور مصر فى تحرير معظم الدول الأفريقية ، ومازال لهذا الدور أثره الكبير فى نفوس الشعوب والزعماء الأفارقة.

- الوضع الدينى المميز لمصر سواء بالنسبة للدين الإسلامى أو الدين المسيحى.

- الخبرة الفنية فى مجال استصلاح الاراضى والزراعة فى الصحراء والتى قطعت مصر فيها شوطاً كبيراً خاصة خلال النصف الثانى من القرن العشرين.

- الزراعة بوسائل الرى الحديث مثل الرى بالرش والرى بالتنقيط والرى المحوري.

- الزراعة المروية والتقليدية وخبرة مصر فيها التى تمتد عبر آلاف السنين من نظم الرى المتعلقة باستخدام مياه نهر النيل وشبكة الترع والمصارف المرتبطة به والتى ليس لها نظير فى أى مكان آخر فى العالم .

- خبرة مصر فى مجال إنتاج التقاوى وتداولها واستنباط السلالات عالية الإنتاج والتى أدت إلى تحقيق لمعدلات قياسية لعديد من محاصيل الحبوب والألياف والأصناف الأخرى .

- الخبرة فى مجال تداول السلع الزراعية وتقليل الفاقد ومعاملات ما بعد الحصاد.

- الخبرة فى مجال التصنيع الزراعى والغذائى للمحاصيل النباتية والحيوانية ومنتجات الألبان.

- الخبرة فى مجال صيد الأسماك وتصنيعها وتطوير المصايد والمفرخات والتقدم الكبير فى مجال الاستزراع السمكى كما يتوفر لمصر مركز متطور لأبحاث الثورة السمكية وأمراض الأسماك

- الخبرة فى مجال التدريب الزراعى عن طريق إرسال الخبراء والمدربين أو تدريب الكوادر الزراعية الأفريقية فى مصر فى المراكز العلمية والبحثية .

ثانياً: الإمكانات والموارد المتاحة لدول الكوميسا :

- تمثل دول الكوميسا تجمعاً ضخماً يضم ٢١ دولة تمتلك كمية هائلة من الموارد أهم ملامحها ما يلى :-

- المساحة الهائلة التى تمثل ما يزيد عن ثلث القارة الأفريقية تصل المساحة الأرضية فيها إلى أكثر من ٢, ١مليار هكتار وتطل على كامل الساحل الشرقى الأفريقى حيث تطل بعد انضمام مصر على كل من البحرين الأبيض والأحمر والمحيط الهندى والأطلسى.

- مساحة أرضية هائلة قابلة للزراعة منها أراضى للزراعة المطرية أو المروية بالإضافة إلى الأراضى الصحراوية .

- تنوع مصادر المياه من أمطار وأنهار ومياه أرضية .

- تنوع المناخ بحيث يمكن من خلال هذا التنوع انتاج مختلف أنواع الزروع والمنتجات الزراعية الأخرى كالإنتاج الحيوانى والأخشاب والأسماك .

- الموارد البحرية وينشأ عليها من أعمال خاصة بالصيد والملاحة .

- الكتلة السكانية التى تصل إلى حوالى ٣٦٠ مليون نسمه وما تمثله من سوق ضخم لتصريف المنتجات بالإضافة إلى توفير الإيدى العاملة الرخيصة.

- بعد إنضمام مصر للتجمع أصبح إمكانات علمية وفنية وبحثية ضخمة متمثلة فى المراكز العلمية والبحثية والجامعات والاعداد الكبيرة من الخبراء والباحثين الذين يمكن لهم خدمة باقى دول التجمع.

- الموارد التعدينية الضخمة المتمثلة فى معظم أنواع المناجم مثل الماس والذهب والنحاس والحديد والفوسفات والمنجنيز وغيرها .

ثالثاً: التعاون الزراعى بين مصر ودول الكوميسا فى مجالات زيادة التوسع فى هذا التعاون .

- التوسع فى إنشاء المزارع المشتركة فى دول الكوميسا والتى تستهدف البحث وتجربة الأنواع والأصناف الزراعية المختلفة واستنباط السلالات المناسبة للدولة التى تنشأ بها المزرعة . وقد تم إنشاء مزرعة بالنيجر على مساحة ٢٢٠ هكتار لها نتائج أيجابية مشجعة على تكرار التجربة فى دول أخرى وجدير بالذكر أن هناك -والى ١٣ دولة إفريقية تتطلب أنشاء مزارع مماثلة . وتتجه الحكومة المصرية حاليا إلى بحث تخصيص ميزانية تخصص لإنشاء سلسلة من هذه المزارع .

- التوسع فى الفكرة التى تدرس حاليا بين مصر وزامبيا فيما ما يتعلق بإنشاء مزارع ضخمة تقسم أراضيها وتوزع على صغار المستثمرين والشباب خريجى الجامعات فى كلا من مصر وزامبيا لخلق فرص العمل ونقل التكنولوجيا وزيادة الانتاج .

- زيادة الاستثمار فى دول التجمع عن طريق رجال الأعمال المصريين وجارى حاليا تجميع لرجال الاعمال المصريين المهتمين فى المجال الزراعى حيث يجرى دراسة إنشاء ما يسمى بالملتقى المصرى الأفريقى الذى يضم جميع

رجال الأعمال الراغبين فى التوجه والاستثمار فى الدول الأفريقية وخاصة دول التجمع وعرض الفرص المتاحة ودراسة أفضل السبل لزيادة الاستثمار والتغلب على العوائق التى تصادفه . وهناك دول أفريقية بالفعل تعرض مساحات من الأراضى الزراعية للمستثمرين المصريين مثل دولة أفريقيا الوسطى التى تعرض مساحة ١٥٠ ألف هكتار وغيرها من دول أخرى مثل زامبيا والكاميرون وتنزانيا وزيمبابوى وغيرها .

- قيام مصر بتقديم التدريب اللازم للكوادر الزراعية من الدول الأفريقية وخاصة ما يقدمه المركز المصرى الدولى للزراعة ويمكن للكوميسا الاستفادة من إمكانات المركز المصرى المذكور ودعم هذه الامكانات حتى يمكن التوسع فى أداء رسالته وتقديم خدماته.

- قيام مصر بتقديم الخبراء الزراعيين إلى الدول الأفريقية فى إطار النظام الخاص للصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا التابع لوزارة الخارجية المصرية لدعم الدول الأفريقية . ويمكن فى أطار تجمع الكوميسا بحث السبل والأساليب التى تؤدى إلى زيادة توجيه الخبراء المصريين إلى الدول الأفريقية الإستفادة من الإمكانات الفنية والبشرية المتاحة لدى مصر فى مساعدة الدول الأفريقية فى مجال نقل الخبره والتكنولوجيا الحديثة .

- تقوم مصر حاليا بتقديم خبراء زراعيين إلى بعض الدول الأفريقية - فى أطار برنامج الجنوب - للجنوب بتمويل من طرف ثالث مثل منظمة التغذية والزراعة، ويمكن التوسع فى هذا النوع من التعاون عن طريق الاستفادة من المعونات المالية الوارده من الجهات والدول المانحة فى زيادة قدرة مصر على تقديم أكبر عدد من الخبراء والمنح التدريبية للدول الأفريقية . كذلك فى تقديم المساعدات الأخرى فى المجال الزراعى .

- يجب فى المرحلة المقبلة وضع الأولوية فى التبادل السلعى والتجارى لدول الكوميسا هذا وتحتاج مصر من دول التجمع كثير من السلع والخامات والمواد الأولوية مثل الشاى والبن والبقول التبغ والسمسم والسيزال والجلود ومواد الدباغة واللحوم فى صورة حيوانات حية أو مذبوحة ، والمعادن ، والأخشاب .

رابعاً : المشاكل التى تواجه التعاون والتنمية الزراعية لدول الكوميسا

أهم المشاكل :

١- التمويل :

نقص التمويل نتيجة للفقر الشديد لمعظم الدول الأفريقية وانخفاض مستوى المعيشة والتخلف يؤدى الى عدم توفر التمويل لعمل المشروعات كذلك للنهوض بالبيئة الأساسية التى تعتبر ضرورة للتنمية وبالتالى لابد من الاهتمام بتوفير هذا التمويل سواء من الجهات المانحة أو التى تقدم قروضاً، أو المصارف والبنوك الموجودة بالمنطقة أو رؤس الأموال الأجنبية أو موارد تمويلية أخرى من الدول العربية والاسلامية ، وعمل حصر لهذه المصادر وتنظيمها ووضعها فى الصورة المناسبة لتنفيذ المشروعات على مستوى الإقليم أو مستوى الدول أو المشروعات الخاصة والافراد .

٢ - المواصلات والاتصالات :

تعانى منطقة دول الكوميسا من نقص وسائل المواصلات سواء البحرية أو الجوية أو الأرضية وهذا يؤثر على حركة السلع والانتقال كذلك سهولة حركة رؤوس الأموال وذلك بسبب عدم كفاءة الطرق والانخفاض الشديد فى رحلات الطيران بين دول الكوميسا كذلك عدم وجود خطوط ملاحية منتظمة وبالتالى

لابد من الاهتمام بإنشاء شبكة طرق جيدة تربط الدول كذلك الطرق الداخلية بكل دولة والعمل على زيادة الربط الجوى . وعمل خطوط ملاحية بحرية منتظمة بدول الساحل الأفريقيى الشرقى . كذلك الاهتمام بتطوير وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية من التليفونات والفاكس ووسائل الإعلام والإعلان .

٣- نقص المعلومات والدراسات :

عدم وجود معلومات كافية أو دراسات دقيقة وتفصيلية عن الظروف والموارد ومتوسطات الإنتاج وأفضل المحاصيل التى تزرع فى كل منطقة والخبرات المتاحة والمعلومات الأخرى التى تساعد على التخطيط السليم والاختيار للمستثمر أو المنتج للانشطة المناسبة للأماكن المختلفة يؤدى إلى انخفاض معدلات التنمية والاستثمار ويقلل من إتاحة الفرصة أمام الأنشطة المختلفة والتبادل بين الدول وانتقال رؤوس الأموال ، وبالتالى فلابد من الاهتمام بعمل الدراسات ونشر المعلومات وإقامة المراكز المتخصصة فى ذلك وتبادل المعلومات فيما بينها والإعلام الكافى بها .

٤- مشاكل تنافسيـــة :

نتيجة للتخلف النسبى لدول الكوميسا فان معظم إنتاجها هو مواد زراعية نباتية أو حيوانية وخامات ويتشابه هذا الإنتاج فى كثير من دول الكوميسا مثل إنتاج القطن والشاى والبن وحيوانات الذبح والاخشاب الجلود كما تقوم معظم هذه الدول باستيراد احتياجات الأخرى من المواد المصنعة . وهذا النمط يضعف اقتصاديات هذه الدول وقدرتها على الحصول على أسعار مناسبة لمنتجاتها وبالتالى فيجب أن ينظم الأنتاج من خلال تجمع الكوميسا حيث يمكن استخدام مبدأ التخصص فتتخصص كل دولة فى السلع ذات الميزة النسبية مع زيادة

معدلات التبادل فيما بينها مع إنشاء مراكز صناعية فى المناطق ذات الميزة النسبية فى التصنيع لاستهلاك أكبر قدر من منتجات دول السوق، بالتالى يزداد الطلب على الإنتاج من دول الكوميسا ويخلق لدول التجمع موقفاً تفاوضىٍ أفضل تجاه الدول والتجمعات الأخرى .

٥ - مشاكل خاصه بالاجراءات والنظم واللوائح :

اختلاف الإجراءات والنظم التى تطبق فى كل دولة تعوق الى حد كبير التبادل بين دول الكوميسا وحركة الاستثمار وانتقال رؤوس الأموال وبالتالى فلابد من دراسة الإجراءات الخاصة بكل دولة وتوحيدها بالنسبة لدول إقليم الكوميسا أو عمل التنسيق اللازم وخاصة فيما يتعلق بنظم الحجر الزراعى والبيطرى وأن تكون هناك نشرات دورية توضح الاجراءات وأى تغيرات وأسبابها : مثل الحظر الذى ينشأ على استيراد المنتجات الحيوانية من منطقة معينة نتيجة لظهور أو انتشار أوبئة أو أمراض معينة . وبالتالى يكون المستثمر أو المورد أو المستورد على بينة بالإجراءات التى يتعامل معها . وكلما كان هناك توحيد للإجراءات واللوائح فإن ذلك سوف يسهل كثيراً فى زيادة النشاط الاقتصادى والاستثمارى بين دول الكوميسا .

٦ - المشاكل الأمنية والسياسية :

خامساً : مقترحات خاصة بزيادة التعاون الزراعى بين دول الكوميسا ودور مصر فى هذا التعاون :

١- الاهتمام بحصر الموارد المتاحه لدى دول الكوميسا سواء كانت موارد بشرية أو طبيعية وعمل تبويب لها والإعلام به وصيانة هذه الموارد والعمل على تنميتها والاستفادة بها .

٢- وضع التشريعات والنظم الخاصة بصيانة الموارد على مستوى الإقليم مثل تنظيم عمليات صيد وصيانة الموارد المائية وتطويرها وصيانة الغابات وعمل التشريعات الخاصة بعدم تدهورها وعدم الاستخدام الجائر لها .

٣- لابد من النظر الى دول الكوميسا باعتبارها اقليم متكامل والتخطيط من ناحية الانتاج والتسويق على هذا الاساس حتى تصبح دول الكوميسا كتلة اقتصادية لها قدرة تنافسية وتفاوضية مع الكتل والكيانات الاقتصادية الأخرى .

٤- حصر الإمكانات والمؤسسات الفنية على مستوى الإقليم وتطويرها والتنسيق بينها لرفع معدل الاستفادة ويمكن لمصر أن تلعب دوراً هاماً فى هذا المجال نظراً للعدد الكبير من الجامعات والمراكز البحثية والفنية التى يمكن أن تمد باقى دول الإقليم بالتكنولوجيا الحديثة والملائمة .

سادساً : الخاتمــة :

إن انضمام مصر إلى تجمع الكوميسا هو أول انضمام لمصر لاحد التجمعات الاقتصادية الإفريقية وقد جاء هذا الانضمام بعد غياب طويل لمصر عن الساحة الافريقية وخاصة من الناحية الاقتصادية . إن انضمام مصر للتجمع هو فرصة كبيرة لدول التجمع كما أنه فرصة كبيرة أيضاً لمصر . فكما تحتاج دول التجمع لمصر لشد أزر هذا التجمع بما يتوفر لها من إمكانات فنية وعلمية وتقدم نسبى كبير بالإضافة إلى موقعها الذى يصل كتلة التجمع بأوربا وأسيا ، فان مصر تحتاج الى التجمع حيث أن النمو الاقتصادى لمصر يحتاج الى خامات ويحتاج إلى عمق استراتيجى من الناحية السياسية والاقتصادية ، كما يحتاج إلى اسواق هى الأسهل فى المنافسة أمام المنتج المصرى كما أن مصر يتوفر لديها أهم سلعة يمكن تصديرها للدول الأفريقية التى هى فى أشد الحاجة إليها وهى الكوادر الفنية والبحثية .

إن الامر يحتاج إلى عمل شاق تتضافر فيه جميع الجهود والطاقات المتاحة لمواجهة المشاكل التى تعترض التنمية وحتى يمكن الاستفادة من الامكانات الهائلة المتاحة لدول التجمع تلك الإمكانات الى لم يستفد منها شعوب المنطقة حتى الآن بل، كان المستفيد هو الأجنبى الذى استنفذ منها مايستطيع . إن الأمر يحتاج إلى عمل مضنى وشاق ولكن لابد من بذله إذا ما أرادت الدول وصل التجمع أن تجد لها مكاناً فى النظام العالمى الجديد الذى لا يعترف إلا بالكيانات القويــة .

٢

دور القطاع الخاص فى التكامل الإقتصادى من خلال تجربة شركة مصر شرق إفريقيا فى نيروبى

م . عبد الهادى عبد المنعم السيد*

تمهيد :

تعد تجربة شركة مصر شرق إفريقيا من التجارب الرائدة ، والتى تثبت أهمية الدور الذى يمكن أن يلعبه القطاع الخاص فى تنمية التكامل الإقتصادى بين مصر ودول الكوميسا . وتركز شركة مصر شرق إفريقيا على مجال التصدير باعتباره الوسيلة التى يمكن من خلالها معالجة أزمة السيولة عن طريق تدفق خارجى للأموال لا سيما مع صعوبة تحقيق التدفق الداخلى للأموال .

ويحقق التصدير عدد من الأهداف منها :

(أ) تسويق السلع والبضائع المتراكمة فى المخازن المصرية ، وترجمتها إلى نقود ليس من داخل السوق المصرى وإنما من خارج السوق المصرى .

(ب) تقليل الفجوة بين الاستيراد والتصدير . لاسيما وإذا عرفنا أن ٨٠٪ من الواردات المقدرة ب١٨ مليار هى أصول رإسمالية لا نستطيع ترشيدها أو حجبها ، ومن ثم يكون البديل تنشيط الصادرات التى لا تصل إلاَّ إلى خمسة مليارات .

وقد نشأت شركة مصر شرق إفريقيا فى نيروبى فى البداية كشركة لا

(*) رئيس مجلس إدارة شركة مصر شرق إفريقيا .

تسعى إلى الربح ، حيث كان هدف مؤسسي الشركة - وكلهم من المصنعين .

أولاً : تغطية للمصاريف الإدارية للشركة:

ثـانيــاً : تسويق السلع والبضائع المتراكمة فى المصانع ووضعها أمام المستهلك كبضاعة حاضرة . وقد تطلب تحقيق الهدف الثانى إنشاء مخازن قسمت إلى نصفين مجمرك تستطيع الشركة من خلاله البيع مباشرة ونصف لم تدفع عليه الرسوم الجمركية ، لإعادة تصديره للدول المجاورة

وقد واجهت الشركة عدداً من المعوقات، يمكن الإشارة إليها فيما يلى:

١- الأسواق الأفريقية ، هى أسواق فقيرة وقوتها الشرائية ضعيفة .

٢- وجود قرارات مفاجئة للاقتصاديين الأمر الذى يتطلب أن يكون المصدر للسوق الأفريقيى لديه الاستعداد لتقبل أعنف وأخطر المخاطرات الموجودة.

إلا أن مواجهة هذه العقبات يتطلب العديد من الترتيبات يأتى على رأسها :

١- الانخفاض بتكلفة السلع - لاسيما فى البدايات - إلى التكلفة المباشرة ، هذا الأمر هو السبيل الوحيد للتصدير إلى الأسواق الأفريقية وتجاوز فقرها وانخفاض قوتها الشرائية .

٢- توفير وتأمين ضمانات ضد القرارات الفجائية .

٣- توفير خط ساخن بين ضباط الاتصال فى دول الكوميسا لسرعة انهاء اجراءات تدفق البضائع دون تعقيدات .

٤- ايجاد تنسيق بين البنوك العاملة فى مصر ودول الكوميسا . فالاتصال بين هذه البنوك أمر هام لاسيما وأن التفاهم بين المصرفيين فى دول الكوميسا لا

يزال غير موجوداً .

٥- إنشاء مشروعات وصناعات مشتركة مصرية - كومسية تعتمد على أجزاء من مكونات مصرية . مما يعد فرصة جيدة لايجاد سبل التصدير ذات المدى البعيد الذى يحقق طموحات هذه الدول . ففى أوغندا على سبيل المثال هناك مصانع حربية لديها طاقات ترغب فى تشغيلها واستغلالها . من الممكن قيام شراكة بين هذه المصانع الحربية وشركاء مصريين يمدونهم بالخبرة Knowhow ، ويظل المصنع الأوغندي - عل سبيل المثال - مرتبط بالمصنع الأم فى مصر فى أجزاء كثيرة من الإنتاج . هذا النوع من التصدير غير المباشر يفتح آفاقاً جديدة للمصدر المصري .

٣

ضمان الصادرات ودوره فى تنشيط الصادرات المصرية فى أسواق الكوميسا

أ. عمر الشناوي*

فى إطار سعى الحكومة المصرية لتنمية الصادرات الوطنية من خلال توفير حماية تأمينية لحصيلة الصادرات المصرية من مخاطر عدم الدفع التجارية فى مختلف الأسواق الدولية فقد قامت بتأسيس الشركة المصرية لضمات الصادرات بموجب القانون الصادر بقرار جمهورى رقم ٢١ لسنة ١٩٩٢ ، وقد بدأت الشركة فى مزاولة نشاطها اعتباراً من أكتوبر ١٩٩٣ ويمتد نطاق التغطية التأمينية للشركة لحماية حصيلة الصادرات الوطنية ليشمل مجموعتين من المخاطر .

(أ) المخاطر التجارية :

وهى تلك المخاطر الراجعة للمستورد والتى تحول قد دون استيفاء المصدر لمستحقاته الناشئة عن العملية التصديرية ومن أمثلة ذلك (رفضه استلام مستندات الشحن ، رفض استلام البضاعة رغم مطابقتها لشروط العلاقة التعاقدية ، إفلاس المستورد ، عدم وفاء المستورد بقيمة البضاعة البضاعة التى قبلها فى موعد استحقاقها للسداد) .

(ب) المخاطر غير التجارية (السياسية والاقتصادية):

وهى تلك المخاطر العائدة إلى ظروف الدولة المستوردة والتى قد تحول - دون إرادة المستورد - من وفائه بالتزاماته تجاه المصدر المصرى ومن أمثلة ذلك

(*) المدير العام - الشركة لضمان الصادرات .

(الحروب - الانقلابات العسكرية - أعمال الشغب ذات الطابع العام والحروب الأهلية وقيام الدولة المستوردة أو دولة العبور بمصادرة البضائع أو إلغاء تراخيص الاستيراد وتخفيض سعر صرف العملة المحلية مقابل الوفاء بقرار سيادى على نحو يضر بقدرة المستورد على الوفاء بالتزاماته تجاه المصدر المصرى أو وقف تحويل العملات الأجنبية إلى الدولة المستوردة للموردين بالخارج ....الخ) .

ولقد تعددت النجاحات التى حققتها الشركة خلال سنوات عمرها المحدودة ولم تقتصر على اتجاه واحد الأمر الذى تعكسه بجلاء النقاط التالية:

١ - **تخفيض التكاليف التأمينية (قسط الضمان) لأدنى حد ممكن بحيث لا يشكل عبئا مادياً على المصدر** وقد تطلب ذلك - دون الحاجة لأى دعم مالى - أن تتحمل الشركة على عاتق مركزهاالمالى الفارق بين التكلفة التأمينية العادية والتى تتراوح بين ٢٪ إلى ٣٪ فى المتوسط مقابل ٠,٧٥٪ تتقاضها الشركة الآن أى أقل من ١٪ مهما كانت مخاطر السوق التى تتوجه إليه الصادرات المصرية ومخما مان قسط الضمان الذى يتقاضاه معيد للتأمين كما تم أيضا إعفاء الصادرات المصرية التى تتوجه إلى الدرل العربية -كلية- من نصيب الشركة المصرية لضمان الصادرات من قسط الضمان دعماً للصادرات المصرية المتوجهة لدول الجوار العربية .

٢ - **توسيع النطاق الجغرافى للدول القابلة للتغطية التأمينية :**

فبعد أن كان التطاق الجغرافى للتغطية التأمينية يشتمل فقط على دول الاتحـــاد الأوربى ودول الOECD لتشمل على العديد من الدول الأفريقية غير العربية إضافة إلى بعض دول الكومنولث الروسى وشرق أوربا وأمريكا اللاتيتية وبالطبع فأن وسيلة الدفع المقبولة للضمان تختلف من سوق لآخر ، ففى بعض أسواق (المتدنية ، المتوسطة المخاطر) يمكن تأمين ورود الحصيلة من مخاطر عدم

الدفع حتى بدون قيام المستورد بفتح اعتماداً مستنديا من خلال ما تقوم به الشركة من تحريات عن المستورد المطلوب ضمانه توضح مدى قدرته على الوفاء بالتزاماته مستخدمة فى ذلك نفس شبكة المعلومات الدولية الائتمانية التى تعتمد عليها كبريات الشركات العاملة فى نفس المجال دولياً وفى الأسواق (المتوسطة والمرتفعة المخاطر) يكون الحد الأدنى المقبول هو قيام المستورد بفتح اعتماد مستندى (من بنك محلى دون الحاجة إلى تعزيزه من بنك من بنوك الدرجة الأولى) وكلا الوسيلتين (التصدير بدون اعتماد مستندى أو على قوة اعتماد صادر من بنك محلى) يشكلان قوة تنافسية كبيرة للصادرات الوطنية فيما لو أحسن استغلالها .

٣ - تأمين حصيلة صادرات آجلة الدفع :

دون الإقلال من أهمية عنصرى الجودة والسعر - للمنتج الوطنى الذى ننشد تصديرة - فقد أصبحت شروط الدفع إحدى الوسائل التسويقية الفعالة للترويج للصادرات نتيجة للكساد الذى أصاب الأسواق فى معظم أنحاء العالم حيث أصبحت التجارة العالمية سوقا للمشترى وليست سوقاً للبائع ولقد بدأت الشركة نشاطها بالتأمين على حصيلة الصادرات آجلة الدفع بحد أقصى ستة أشهر ثم نجحت فى زيادة أجل الدفع ليصبح سنة للسلع الوسيطة وتصل إلى ثلاث سنوات للسلع الرأسمالية وهى ميزة إضافية لم يستفد منها بالقدر الكافى المنتج المصرى الذى يود الولوج للأسواق العالمية ويتوقف أجل الدفع المقبول من جانب الشركة للعمليات التصديرية على نوعية السلعة (إستهلكية / وسيطة/ رأسمالية) وعلى الجدارة الائتمانية للمستورد ووسيلة الدفع المتبعة.

٤ - تنويع وثائق الضمان لحصيلة الصادرات لتلبى كافى الإحتياجات التصديرية

بدأت الشركة المصرية لضمان الصادرات نشاطها بوثيقة وأحدة وهي الوثيقة الشاملة التى تغطى كل النشاط التصديرى للعميل فى مختلف الأسواق.

مع إستبعاد محدود محدود للعمليات التى لا تكتنفها قدر من المخاطرة التجارية أو السياسية كعمليات الدفع المقدم من جانب المستورد لكامل قيمة البضاعة قبل الشحن أو العمليات التى تتم بإعتمادات مستنديه غير قابلة للإلغاء ومعززة من البنوك الوطنية المحلية ثم نوعت الشركة وثائقها بإضافة وثيقة العملية التصديرية الواحدة وهى وثائق مصممة لتغطية عملية تصديرية ثم إنتاجها خصيصاً بناء على طلبية خاصة من المستورد ولا تصلح لغيره من المستوردين لذا فإنها تغطى إلى جانب خطر عدم الدفع خطراً آخر قائم فى هذه الحالة وهو خطر عدول المستورد عن المضى فى تنفيذ العملية التصديرية وتبعاً لذلك فإن الوثيقة يبدأ سريانها قبل الشحن بستة أشهر وتشترط أن يكون هناك دفعة مقدمة من المستورد لا تقل عن ١٥٪ من العملية التصديرية (لتأكيد جديته) ثم إتبعتها الشركة بوثيقة ضمان الإعتمادات المستنديه (غير المعززة من البنوك المصرية) لتلبى إحتياجات الجهاز المصرفى المصرى لتغطية العمليات التى تتم بإعتمادات مستنديه صادرة من بنوك بدول يصعب قبول تعزيزها من جانب البنوك الوطنيةج المصرية وذلك أما لغياب المعلومات عن هذه البنوك أو لإرتفاع درجة المخاطر القطرية بالدولة المستوردة ومؤخراً أضافت الشركة وثيقة ضمان المعارض وهى تلك الوثيقة التى تشكل دعماً مالية مباشر للمصدر وتغطى جزءاً ملموساً من التكلفة المباشرة التى يتكبدها من المصدر لدى توجهه إلى الأسواق الخارجية فى حالة عدم توفيقه فى الحصول على عقود تصديرية وبذا أصبحت المنتجات المطروحة من الشركة للقطاع التصديرى الوطنى على النحو التالى :

* الوثيقة الشاملة (الأساسية) .

* وثيقة العملية التصديرية المنفردة .

* وثيقة ضمان الإعتمادات المستنديه غير المعززة .

* وثيقة المعارض .

* وجارى فى المستقبل المنظور وثيقة تأمين حصيلة الصادرات غير المنظورة لخدمة قطاع المقاولات .

* وبذا تكون اكتسبت منظومة تأمين حصيلة الصادرات من مخاطر عدم الدفع ولا يتبقى سوى الاستفادة الكاملة من هذه التيسيرات التأمينية غير المسبوقة.

٥ - تشجيع البنوك الوطنية على تمويل العمليات التصديرية بأيسر السبل بعيداً عن الضمانات المصرفية التقليدية :

نظرت الشركة بعين الإعتبار إلى الجهاز المصرفى القائم بتمويل العلمية التصديرية حتى يتشجع على تمويل المصدرين بالسرعة المطلوبة -لأهمية عنصر الوقت فى تنفيذ العملية التصديرية - ولما كانت مخاطر المستورد وقدرته على الوفاء بالتزاماته من عدمه تشكل أحد المخاطر الائتمانية حتى توجه البنك لدى تمويل العملية التصديرية - لاسيما إذا تم التصدير بدون إعتماد مستندى - لذا كان الوثيقتين للبنك المحلى الذى قام بتمويل العلمية التصديرية أما وثيقة ضمان الإعتمادات المستنديه (غير المعززة) فهى مصممة خصيصاً ليصبح الطرف المتعاقد فيها هو البنك المحلى الذى يقوم بتمويل العملية التصديرية الوارد بشأنها إعتماد مستندى من أحد البنوك بدولة المستورد والتى قد يعجز البنك المحلى - الممول - عن تعزيزه.

٦ - خدمة بيع الكمبيالات المستنديه (المعززة مصرفياً) آجلة السداد دون إنتظار أجل الإستحقاق (عملية ال FORFAITING) :

لما كان منح أجل فى الدفع للمستورد يشكل أحد أدوات التسويق الفعالة التى يمكن أن يلجأ إليها المصدر المصرى وحيث أن هذه الأداة (رغم أهميتها) قد تؤثر على السيولة النقدية المتوفرة لديه - إنتظاراً لأجل التحصيل لذا فقد

قامت الشركة المصرية لضمان الصادرات بالاتصال بكبريات الشركات الدولية العاملة فى مجال بيع الكمبيالات المغززة مصرفياً بحيث تقوم الشركة بالترتيب لبيع كمبيالات الآجلة (المعززة مصرفياً) مع تدعيم سعر القطع (الخصم ب٥٠٪ من التكلفة الحقيقية التى كان من الممكن أن يتكبدها المصدر فيما لو تعامل مباشرة مع تلك الشركات الدولية وقد تم ذلك أيضاً دون الحصول على أى دعم مالى من الحكومة.

والحقيقة أن جهود الشركة فى مجال تنشيط الصادرات المصرية فى السوق الأفريقية عموماً وفى سوق الكوميسا خصوصاً تحتاج إلى تعزيز فى إطار أوسع يشمل عدة سياسات تستهدف تنشيط الصادرات العربية والقضاء على المعوقات التى تعترضها الأسواق الأفريقية ونسترشد بالتجارب الناجحة للدول الأخرى فى هذا المجال ، وفى ضوء ذلك نقدم بعض المقترحات فى هذا الخصوص.

- إنشاء مستودعات للصادرات المصرية فى أهم نقاط الارتكاز فى الدول والمناطق الجغرافية المستهدفة فى كل من غانا وساحل العاج وكينيا بإعتبار أن هذه الدول المستهدفة تعتمد إلى حد بعيد على الشراء المباشر بنظام البضاعة الحاضرة وليس من خلال توسيط البنوك بفتح إعتمادات مستنديه (نظراً لظروفها المالية والإقتصادية) مع البدء بالدول التى تتوافر لنا بها مستودعات مملوكة أو مؤجرة لشركات التجارة الخارجية الوطنية بالخارج (مثل شركة النصر للآستيراد والتصدير) على أن يعاد تأجيرها من الباطن للمصدرين الوطنيين لعرض بضائعهم للشراء الفورى وتحويل حصائل البيع أولاً بأول لمصدر ولنا أسوة حسنة فى دول جنوب شرق آسيا التى أنسأت مستودعات ضخمة فى جيبوتى أصبحت تغطى كل دول القرن الأفريقى بإحتياجاته بنظام

البضاعة الحاضرة لا سيما بعد أن تحولت إثيوبيا لدولة حبيسة بإنفصال إريتريا عنها وإنهيار موانى الصومال وهى سوق قوامه ٩٠ مليون نسمة لا يمكن إغفاله مع قيام الشركة المصرية لشمان الصادرات بتأمين المخاطر القطرية للدولة المضيفة لصالح المصدرين أو لصالح البنوك الممولة لهذه البضائع .

- إنشاء شركة ملاحة بحرية تعمل على نطاق القوس الغربى لأفريقيا إنطلاقاً من الإسكندرية لغرب أفريقيا أسوة بالخط بالخط الملاحى الذى أسس لخدمة نقل صادراتنا فى شرق أفريقيا.

- تحويل ماتب التمثيل التجارى المصرية المنتشرة فى القارة الأفريقية إلى نقاط قوية للتسويق الفعال للصادرات مع ربطها إلكترونياً من خلال شبكة معلومات متطورة بالمركز الرئيسى لها بالقاهرة لتقوم بإعادة بث الفرص التصديرية إليكترونياً إلى مواقع المصدرين الوطنيين على شبكة الأنترنت والأستئناس بتجربة وزارة السياحة فى تقرير حوافز مادية للمكاتب الخارجية البارزة فى تحقيق أهدافها مع تحديد مستهدف سنوى لكل مكتب من أرقام للصادرات المصرية.

٤

دور نقطة التجارة الدولية في تنمية التبادل التجاري بين مصر ودول الكوميسا

أ . غريب إبراهيم *

تعتبر نقطة التجارة الدولية أحد الآليات الجديدة التي استحدثتها وزارة الاقتصاد ، وقد تبنت فكرة إنشاء نقاط تجارة دولية من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD عام ١٩٩٢ ، ومنذ عام ١٩٩٢ وحتى الآن أصبح لدينا ١٦٢ نقطة تجارة دولية على مستوي العالم تهدف إلى رفع كفاءة التجارة الدولية ، وذلك عبر توفير المعلومات التجارية من خلال الاتصالات الإلكترونية.

واستكمالا لمشروع نقاط التجارة الدولية تم إنشاء ما يسمى بـ "شبكة التجارة الدولية" وهي شبكة تضم كل نقاط التجارة الدولية في العالم: وارتبطت النقطة بعد ذلك بشبكة الانترنت وشبكات أخري موجودة في الحياة الاقتصادية في العالم ، ومنها شبكة "الايتان" التي تربط ٢١ دولة عربية وشبكة السلام التي تربط بعض دول البحر المتوسط.

وقد قامت النقطة بالعديد من الإنجازات ، ويمكن الإشارة إليها على النحو التالي:

أولاً : توفير معلومات تجارية من خلال الاتصالات الإلكترونية ، مثل معلومات عن الجمارك ، والنقل البحري والجوي والبري ، معلومات من المواصفات التجارية والمواصفات السلعية ، أي كل ما يهم رجال الأعمال من الخدمات المصاحبة لحركة التجارة.

(*) مدير الصفقات التجارية والترويج في نقطة التجارة الدولية .

ثانيـــاً: توفير الفرص التجارية (التصدير والاستيراد) بجانب الفرص الاستثمارية.

ثالثــاً: عمل ترويج سلعي للسلع المصرية ، من خلال وضع هذه السلع على الشبكات المختلفة التي تربط نقطة التجارة بمثيلاتها على المستوي.

ويمكن اعتبار النقاط السابقة بمثابة الأطر أو المحاور التي تهتم بها نقطة التجارة الدولية ومن خلال ما سبق عملت نقطة التجارة الدولية على تطوير نشاطها بحيث يخدم النشاطات الداخلية والخارجية ، انطلاقا من حقيقة أن التجارة هي في واقع الأمر تسير في اتجاهين استيراد وتصدير ، ومعني آخر أن الخدمات التي تقدمها نقطة التجارة الدولية للمصدر المصري ، تقدمها أيضا للمستورد الأجنبي في الخارج ومن هذا المنطلق كانت نقطة التجارة الدولية أحد قطاعات وزارة الاقتصاد التي ساهمت بشكل كبير جدا في التكتل الاقتصادي لدول الكوميسا.

ومن أجل تحقيق أهداف نقطة التجارة الدولية ، سعت النقطة إلى نقل فكر الاتصالات الإلكترونية إلى دول الكوميسا ، وبينما استجابت عدد من الدول، فإن البعض الآخر افتقر للبنية التحتية التي تساعد على بناء شبكات الاتصال وبالإضافة إلى سعي النقطة إلى نشر فكر الاتصالات الإلكترونية في بعض الآليات ، ومنها

١- الصفقات التكافئة:

وهي وسيلة من الوسائل التي تأخذ بها كل دول العالم ، حيث تمثل الصفقات المتكافئة أكثر من ٥٠٪ من الصفقات على مستوي العالم ، إلا أن الصفقات المتكافئة تلزمها هي الأخري آليات منها وجود كيانات تكون لديها رؤية

للسوق المصري والأسواق الأخري ، وبالتالي معرفة السلع المناسبة للتبادل كما تتطلب تدخل البنوك.

٢- المعارض:

لمشاركة في المعارض تساهم في عرض السلع المصرية امام المستوردين، مما يجعلهم أقدر على تقدير احتياجاتهم لهذه السلع.

٣- الحملات والبعثات الترويجية:

وتهدف هذه الحملات إلى إيجاد سوق للمصدر المصري في مختلف الدول. وتضم الحملات والبعثات الترويجية رجال الأعمال الأمر الذي يحدد لهم كيفية دخول السوق الجديد.

٤- المناقصات والعطاءات:

وتطرح هذه الآلية فكرة التجارة في الجوانب الخدمية والاستثمارية ، وأن الاستيراد والتصدير لا يقتصر فقط على الجوانب السلعية ، وقد بدأت هذه الفكرة عندما طرحت بوروندي مناقصة لإنشاء مستشفي ، فالاشتراك المصري في مثل هذا النشاط يمثل صادرات غير مباشرة ، حيث جاءت مكونات البناء والتجهيزات والعمالة من مصر إذا المناقصات والعطاءات تطرح رؤية أخري لكيفية الدخول في هذه الأسواق.

إلا أنه ثمة مشاكل تعوق تفعيل التبادل التجاري بين مصر ودول الكوميسا ، ومن هذه المشاكل عدم الاستقرار السياسي وعدم اكتمال النظم المالية فبالنسبة لعدم الاستقرار السياسي فإن الدول الإفريقية نظمها غير مستقرة سياسياً ، بل أن عدم الاستقرار يمكن حلة من خلال المشاركات بمعني الدعوة إلى وجود مشاركات بين مصر ودول الكوميسا ، من خلال وجود شريك من الداخل (داخل

الدولة الإفريقية) ، هذا الشريك يضمن سداد حقوق الشريك المصري ، ويتحمل عبء الإجراءات التي لا يستطيع الطرف المصري عملها ، أما فيما يتعلق بعدم اكتمال النظم المالية ، فيمكن حلها من خلال وجود بنوك درجة أولي تقوم بتحصيل نقود الصفقات المصرية في دول الكوميسا.

وفي النهاية تجدر الإشارة إلى أن تنشيط التبادل التجاري ، يتطلب أيضا الاهتمام ليس فقط بالصادرات وإنما بالواردات ، فالدول الإفريقية في تكتل الكوميسا لديها مواد خام يمكن أن يتم تصنيعها في مصر ثم يعاد تصديرها ، كذلك لا ينبغي إغفال جانب الاستثمارات التي يمكن ان توجه من مصر إلى دول الكوميسا لعمل صناعات توجه بعد ذلك إلى مصر أو غيرها من الدول.


مناقشات



١

كلمة سعادة السفير

د. ماجدة شاهين*

سوف أتناول فى حديثى موضوعين هما

- كيف يمكن لمصر توفق بين إلتزامات الإقليمية (التزامات كدولة فى الكوميسا) وإلتزاماتها الدولية (التزاماتها كعضو فى المنظمة العالمية للتجارة) ؟ .

- الكوميسا كتكتل اقتصادى ومدى معاشيته - أو اتساقه - مع النظام التجارى الدولى - أو مع قواعد المنظمة العالمية للتجارة .

تتعارض التكتلات الإقليمية من الناحية النظرية البحته مع النظام التجارى الدولى حيث تؤدى هذه التكتلات - وفقاً لـ " Venir " - إلى تحويل التجارة (Trade Diversiam) ، كما تؤثر على الدول خارج الإتحاد .

وتعد التكتلات الإقليمية استثناء واضح من المادة الأولى " لإتفاقية الجات" وهى عن المبدأ الخاص " بالدولة الأولى بالرعاية (Mast Fauausite Natian) ، ومن ضرورة عدم التمييز فى المعاملة تعينه بين الدول الأعضاء ، وفعلاً تعمل التكتلات الإقليمة على تمييز الدول الأعضاء فى هذه التكتلات فى مواجهة الدول خارج التكتلات .

وعلى الرغم من عدم وجود تكتلات اقليمية - بالصورة الموجودة حالياً -

---

(*) مساعد وزير الخارجية للشئون الاقتصادية .

وقت نشأة " الجات " ، فإن " الجات " نصت فى مادتها رقم (٢٤) على إجازة هذه التكتلات الإقليمية وإجازة المناطق التجارية الحرة والمناطق التفضيلية بين الدول الأعضاء ، ووافقت على استثناء التكتل الإقليمى من المادة الأولى (المادة الخاصة بشرط الدولة الأولى بالرعاية) .

لكن " اتفاقية الجات " أجازت كل هذا بشرطين أساسيين ، لكنهما محل جدل ولم يتم الإتفاق بعد على تفسيرهما ، كما لم يتم حسمهما فى إطار الجات . ومع ذلك ، يقبل النظام التجارى الدولى التكتلات الإقليمية ويتعايش معها بشرط:

١ - أن يتم تحرير التجارة . ويثير هذا الشرط قضية هل التحرير يشمل كل القطاعات ؟ أم يتم تحرير أكبر نسبة ممكنة من التجارة بين الدول الأعضاء كنسبة من إجمالى تجارتها.

٢ - يجب ألا يكون أى تكتل اقتصادى اقليمى أكثر تعقيداً للتجارة بين الدول الأعضاء والدول خارج التكتل.

وفقاً للبيانات المتاحة ، تم الإخطار فى إطار " الجات " عن أكثر من (١٠٠) تكتل اقتصادى تقريباً . وبعد إنشاء " منظمة التجارة العالمية " عام ١٩٩٥ وحتى الوقت الحالى (خمس سنوات) ، تم الإخطار (٨٠) تكتل اقتصادى آخر ، وتشمل هذه التكتلات التجارة فى السلع والخدمات.

وبعد مواجهة هذه الاتفاقيات - والتى تبلغ (٢٠٠) إتفاقية إقليمية تقريباً - لم يستول إلا على حوالى ستة أو سبع اتفاقيات تتمشى مع قواعد الجات .

ومع ذلك فضل النظام التجارى الدولى التعايش مع هذه الإتفاقيات باعتبارها حقيقة واقعة وقائمة فعلاً .

وبالنسبة للدول النامية ، تعتبر الشروط المفروضة عليها للدخول فى التكتلات أكثر مرونة من تلك الواردة فى المادة (٢٤) من اتفاقية " الجات " . بمعنى أن الدول النامية غير ملتزمة بهذين الشرطين . لكن هناك شرط أساسى مفروض على الدول النامية لإقامة أى تكتل اقتصادى ، أومنطقة تجارة حرة ، أو اتحاد جمركى وهو عدم إلحاق أى ضرر على الدول خارج الإتحاد.

وقد قامت " الكوميسا " فعلاً بإخطار النظام التجارى الدولى فى ٢٩ يونيو ١٩٩٥ ، بإعتبارها إتفاقية تجارة إقليمية تحت شرط " التمكين " (Enabling Clase) ، ويعد شرط التمكين مقرر تم الاتفاق عليه فى إطار " جولة طوكيو " - وهى آخر جولة قبل " جولة أورجواى " - عام ١٩٧٩ ، وهى تقنن المعاملة التفصيلية للدول النامية ومن ضمن (٢١) دولة عضو فى الكوميسا، هناك (١٦) دولة عضو فى " المنظمة العالمية للتجارة " ، و(٥) دول غير أعضاء، وهناك جزر القمر والسودان تقدمتا بطلب صفة مراقب فى منظمة التجارة العالمية تمهيداً لأن يصبحا عضو.

النقطة الأساسية ، أن التكتلات الإقليمية رغم عدم إتساقها مع النظام العالمى للتجارة حقيقة واقعة ، على الرغم من تشكك بعض الدول من إلتزام الدول الأعضاء بقواعد " الجات " فى إطار التكتل لكن هذه التكتلات مقبولة ويتعايش معها النظام التجارى الدولى .

بالنسبة لمصر ، وكيفية التوفيق بين إلتزاماتها فى إطار الكوميسا وإلتزاماتها فى إطار النظام التجارى الدولى . طلبت كل من سريلانكا

وبنجلاديش التشاور مع مصر على إعتبار أن تجارتهما من الشاى تأثرت سلباً بانضمام مصر إلى الكوميسا ، وبخفض التعريفة الجمركية إلى أكثر من ٩٠٪ مع كينيا ، فطغى الشاى الكينى على شاى سريلانكا وبنجلاديش.

ورداً على ذلك ، تدفع مصر بأنها متسقة تماماً مع التزاماتها فى إطار "منظمة التجارة العالمية " خاصة وأنها لم ترفع التعريفة الجمركية على تجارة الشاى وهذا يعنى عدم قيامها بأى تمييز فى غير صالح سريلانكا وبنجلاديش بعد انضمامها إلى الكوميسا . كما أن من حق مصر الدخول فى تكتلات إقتصادية إقليمية بهدف التوصل إلى منطقة تجارة حرة .

لكن سريلانكا وبنجلاديش يدفعها بحجج أخرى وأهمها أنه حتى وفقاً لشرط " التمكين " والذى يعطى مرونة أكثر للدول النامية فى الدخول فى تكتلات اقتصادية إقليمية ، لكن الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من " شرط التمكين " تنص صراحة على أن المعاملة الخاصة والتفصيلية الممنوحة ، يجب ألا تؤدى إلى خلق صعوبات فى التجارة مع أى دولة خارج الإتحاد أو أى دولة عضو فى " منظمة التجارة العالمية " ، وألا تؤدى إلى زيادة الحواجز الجمركية مع الدول خارج الإتحاد. والنقطة الثانية من حجج سريلانكا وبنجلاديش – فى إطار المشاورات القائمة والتى لم تصل إلى حد النزاع أو القضية – تنصب على المادة رقم (٢٣) من " اتفاقية الجات " وهى المتعلقة " بحالة عدم الإنتهاك " فهناك فعلاً حالات " عدم انتهاك " ، بمعنى أن مصر لم تنتهك التزاماتها فى اطار " منظمة التجارة العالمية " ، ولكنها أثرت سلباً على التجارة مع دول خارج التكتل الإقليمى.

وتشترط المادة (٢٣) من "اتفاقية الجات" وجود ثلاثة عناصر أساسية، وهى:

١ - وجود ميزة تجارية. هى فعلاً ماكانت تحظى بها كل من سريلانكا وبنجلاديش ، حيث كان لهما ميزة تجارية فيما يتعلق بصادراتهما من الشاى.

٢ - اتخاذ دولة عضو (مصر) إجراء - وإن كان لا يتعارض مع التزاماتها فى إطار " منظمة التجارة العالمية " - يؤدى إلى انتقاص الميزة السابقة وفعلاً، انخفضت الميزة التجارية لسريلانكا وبنجلاديش من تجارتهم مع مصر فى الشاى بعد انخفاض التعريفة الجمركية مع كينيا.

٣ - كان لكل من سريلانكا وبنجلاديش توقعات خاصة بإستمرار التجارة مع مصر هذه الشروط الثلاثة موجودة فعلاً ، ومن الصعب الجزم بنتيجة النزاع إذا مادخلت مصر فيه مع سريلانكا وبنجلاديش.

لا تقتصر الكوميسا على تجارة السلع فقط ، فهى تكامل إقليمى يتضمن التجارة فى الخدمات ، تشجيع الاستثمارات ، تشجيع حركة العمالة ، ... إلى آخره وبالتالى يعتبر نطاق الكوميسا أكثر اتساعاً من نطاق " منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى " والتى تقتصر على تحرير التجارة فى السلع .

وفى النهاية ، هناك قضية مطروحة للبحث وهى كيفية التوفيق بين التزامت مصر الإقليمية وبين التزاماتها الدولية .



٢

الجلسة السادسة

أ. د.علي عبد العزيز سليمان*

إن إمكانيات الكوميسا إمكانيات كبيرة ، وإذا ما واصلت جهودها سوف تحقق إنطلاقة كبيرة ، خاصة فى ظل إلتزام أعضاءها بالبنود الوارده فى الإتفاقية وخاصة تلك المتعلقة بالإعفاءات الجمركية والتى وصلت الان إلى ٩٠٪ ومن المتوقع أن تصل إلى ١٠٠٪ فى نهاية أكتوبر كما أن للكوميسا إطار مؤسس سليم حيث لها مجلس رئاسى ، وخبراء وفنيين ،.. وتعقد إجتماعاته بصورة دورية. لكن التحديدات التى تواجه الكوميسا تتمثل فى:

- تحديات خارجية .
- تحديات داخلية .

- أولاً: التحديات الخارجية :

والتى تنصرف أساساً إلى عدم قدره بعض دول الكوميسا على التفاعل مع نظام التجارة العالمية ، فرغم انفتاح دول الكوميسا على بعضها البعض إلا أن هناك مشكلة فى الدخول إلى الإقتصاد العالمى وترجع هذه المشكلة فى بعض دول الكوميسا إلى عدة عوامل منها:

١- تقلبات أسعار المواد الأولية والتى تؤدى إلى حرمان الدول التى تعتمد عليها إعتماداً أساسياً من فرص النمو المنتظم.

(*) وكيل أول وزارة التعاون الدولي .

٢- ضعف الإحتياطيات النقدية فى معظم دول الكوميسا وبالتالى انخفاض قدرتها على الحفاظ على عملة نقدية مستقرة . مما إضطر بعض الدول إلى الانضمام بشكل أو بأخر إلى تنظيمات نقدية تجعلها تابعة وغير قادرة على أن يكون لها وضع نقدى مستقل.

٣- التقلبات العنيفة ألتى تعرضت لها الدول النامية - بصفة عامة - ودول الكوميسا- بصفة خاصة - فى نظام أسعار الصرف العالمية خلال السنوات العشر الأخيرة ، وتتابع الأزمات مثل أزمة المكسيك ، جنوب شرق آسيا ، ...وقد حال هذا النظام العالمى المتقلب من إمكانية هذه الدول على النمو وعلى دخول النظام العالمى الجديد بشكل سليم ومستقر.

٤- تهميش الدول الأفريقية الأعضاء فى الكوميسا فيما يتعلق بتدفقات الإستثمار العالمى. فهى تتلقى مجتمعه ما يقل عن ١٪ فقط من تدفقات الإستثمار العالمى مما يعنى انخفاض قدرتها على توفير الموارد اللأزمة للإستثمار وبالتالى تضاول فرص النمو.

ثانياً: التحديات الداخلية

١- الحروب الأهلية ومشاكل الحدود بين الدول الأعضاء فى الكوميسا، والتى أخذت بعضها طابع إقليمى وأثرت فى معدلات النمو فى الدول الآخرى. فقد تأثر النمو فى أوغندا وفى زيمبابوى تأثراً كبيراً بالحرب الدائرة فى الكونغو وفى رواندا وفى برونذى.

ورغم أن هذه الدول ليست طرفاً مباشراً فى النزاع، إلا أنها تأثرت بسبب اللاجئين أو بسبب مساندتها لطرف أو لأخر فى هذه النزاعات والحروب.

٢- عدم الإستقرار الإقتصادى فى الدول الأعضاء فى الكوميسا فقد بلغ معدل

النمو للدول الإفريقية خلال معظم فترة الثمانينات وحتى عام ١٩٩٤ ما يقل عن ١,٥٪ سنوياً، الأمر الذى يعنى انخفاض متوسط دخل الفرد خلال هذه الفترة، وبالتالى عدم قدرة الدول الإفريقية على تحقيق أهداف رفع مستوى المعيشة ، ومحاربة النقر ،... إلى آخره

وتعود بعض هذه المشاكل إلى فشل أو عدم رشاده السياسة الإقتصادية فى هذه الدول ، والبعض الآخر يعود إلى أسباب خارجية سبق أن ذكرناها مثل تقلبات العملات وتقلبات المناخ العالمى عموماً.

لكن ليست إفريقيا كلها صورة للفقر، والتدهور الإقتصادى ، فقد خرجت بعض الدول الإفريقية من الدائرة الجهنمية للفقر ، وأصبح معدل اداءها جيد جداً. فقد وصل معدل النمو فى بعض الدول الإفريقية عام ١٩٩٥ إلى ٥٪ سنوياً وهو معدل صحى جداً ويحقق زيادة معقولة فى دخل الفرد. وهذه الدول بعضها خارج الكوميسا مثل غانا ، السنغال ، وبتسوانا ، وبعضها أعضاء فى الكوميسا مثل مصر ، مالاوى ، وزيمبابوى - حتى ما قبل التطورات الأخيرة - بالإضافة إلى جامبيا ، كما أن كينيا أداءها يعتبر اداء جيد رغم ما بها من مشاكل توزيع الدخل وإزدواجية الإقتصاد.

لكن بصفة عامة ، رغم نجاح بعض الدول فى الخروج من دائرة مشاكلها الإقتصادية، مازالت مشكلة الإستقرار الإقتصادى ، ومن نجاح السياسة الإقتصادية فى تحقيق أهداف تعد تحديات أساسية تواجه الدول الأعضاء فى الكوميسا.

٣- انتشار الأمراض والأوبئة فى دول الكوميسا بشكل أصبح وبائى تقريباً فقد أصبحت امراض مثل السل، والأيدز امراض وبائية فى كثير من الدول

الإفريقية سواء فى الكوميسا أو خارجها.

حيث يصل معدل الإصابة فى بعض الدول إلى ٣٠٪ من عدد البالغين فى تلك الدول . ففى زامبيا مثلاً ، تدعى الحكومة أن معدل الإصابة ٣٥٪ ، بينما يبلغ معدل الإصابة فعلياً ٤٥٪ ، وهى كلها معدلات مرتفعة جداً .وهى ظاهرة مخيفة تذكرنا بالأوبئة التى كانت تصيب السكان فى القرون الوسطى ، حيث أن هناك قرى كاملة ليس بها شباب بالمرة ويتكون السكان إما من كبار السن أو الأطفال أو يندثر السكان كلية.

وهذا التحدى تتضاءل أمامه أياً من التحديات الأخرى السابق ذكرها ، ويحتاج إلى مبادرة جديدة داخل الكوميسا نفسها لعلاج هذه المشكلة ، وهناك بعض الدول داخل الكوميسا محظوظة لأنها تتمتع بهيكل صحي جيد وعدد كبير من الأطباء والمعرفة من الممكن أن تساهم فى مساعدة أشقائها لمجابهة تلك لأمراض الحديثة والمستشرية.

خلاصة القول

انه رغم الإيجابيات التى حققتها دول الكوميسا فى إلغاء الرسوم والحواجز فيما بينها وفى خلق هيكل تكاملي ، فمازالت هناك بعض التحديات التى تواجه القارة بصفة عامة ودول الكوميسا بشكل خاص.

٣

الجلسة السادسة

(مصر والكوميسا : آفاق المستقبل فى عالم متغير)

أ.د: محمد عبد الغنى سعودى*

قال أحد الجنوبيين للنحاس باشا نحن نحييكم من الأعالى فرد عليه ونحن نحييكم من الأسافل عندما نقول آفاق المستقبل ، فالمستقبل بين الحاضر والحاضر بين الماضى أى أن التوقعات لا يمكن أن تأتى من فراغ ، ربما يكون نصفها أو ثلاثة أرباعها غير صحيح ، وهذا ما أتحدث عنه

١- إن كل اتحاد له مغانم ومغارم ، دول تكسب ودول تخسر والدول التى تكسب هى الدول الأكثر تقدماً من الناحية الإقتصادية أو الدول التى حبتها الطبيعة بشئ معين غير موجود فى دول أخرى ، كما هو الحال فى كينيا (لها منطقة ساحليه كبيرة لا تجد مثلها فى أوغندا) والمغانم والمغارم مهمة جداً لأنه دائماً أبداً عندما يقوم الاتحاد وتشعر الدول الداخلة أنها تخسر من جراء دخولها فيه فتصبح هذه الدول جاهزة للإنسحاب فى أية لحظة وفى تصورى فى تجمع الكوميسا يوجد ثلاثة أقطاب لهم مغانم (مصر وكينيا وزيمبابوي) وهم دول يوضعون فى كفة أصحاب المغانم وتنظر إليها الدول الأخرى يترقب وهذه النقطة تحتاج أن ينظر إليها الإقتصاديون من الآن .

٢- من الممكن فى أى دوله التفكير فى إقامة مصنع لصناعة معينة فلابد من التنسيق مع بقية دول الاتحاد لنرى أفضل مكان لهذه الصناعة داخل دول الإتحاد لعدم مخالفة عملية التنظيم داخل الإتحاد ، لأن الدولة صاحبة المشروع ربما تكسب كثيرا على حساب الدول للأخرى .

(*) أستاذ الجغرافيا - معهد البحوث والدرسات الأفريقية .

٣- الضرائب الجمركية التى تدفع على الواردات ، بعض الدول تعتمد عليها اعتماداً كبيراً ومن ثم سيضيع هذا الإعتماد بالدخول فى التجمع ، لذا لابد من النظر فى كيفية تسوية مثل هذه الأمور ، وهذا ليس معناه الدعوة إلى الإحباط .

٤- السياسة والسياسيون ، كثيراً ما ذكرنا هذا الكلام ولكن بإختصار :

كينيا وهى منفذ أوغندا(الحبيسة) أوقفت قطارات البضائع المتجه إلى أوغندا عام ١٩٨٦ لفترة معينة ، ولماذا هذا العام ١٩٨٦ ، إنه عام إنشاء منطقة التجارة التفضيلية

٥- تغيير الهيئات إلى الإنتاجية ، فليست العملية تجارة ذاهبة وراجعة وتحتاج إلى تغيير الهياكل الإنتاجية بين الدول ، وهذا لا ينتظر فى المدى المتوسط أو القريب بل على المدى الطويل لأنها عملية كبيرة ليست سهله .

٦- الشعور القومى الذى يتوقف بين دولة وأخرى على كلام لا قيمة له فكيف تنسق الهياكل أو تتغير بين دول تتلصص لبعضها البعض .

٧- تحويل العملات : فهو غالباً مرتبط بالدولار أو الفرنك الفرنسى فكيف السبيل لتوحيد النقد وهذا امر بالغ الصعوبة حتى فى أوربا فما زالت بريطانيا تعترض على اليورو.

٨- توحيد شبكات النقل بين الدول هى عملية صعبة للغاية وليست سهلة وتحتاج لرأس مال كبير جداً.

هذه نقاط مختصرة أردت بها ان أفتح الطريق أمام الاقتصاديين ليفكروا فيها ويهتمون بها .

٤

كلمة السيد السفير

إبراهيم موكيبى *

السـؤال عن المشـروعات المصرية في أوغندا ، ففي السنوات الخمس الأخيـرة بدأت الروابط الاقتصـادية والتـجارية بين مـصـر وأوغندا في النمـو والنشـاط بل وهنـاك سلع مـصـرية مـوجـودة بالفـعل بالسـوق الأوغندي وهـي علي سـبيل المثال مـواد البناء ، الأغذية ، ... بل وهنـاك مـستثـمـرون مـصـريون ولديهم إقبال علي الاستثمار بالبلاد .

فهناك استثمـار مصري بحوالي ٣٠ مليون / لإنشـاء منطقة صناعيـة تحتوي علي ٤٠ مصنع ، وأصبح خمس منها جاهز الآن كذلك هنـاك استثمار سياحي في الفنادق ، وكذلك ذلك المشروع المصري السياحي علي بحيرة فيكتوريا ، ونحن نأمل أن يزداد النشـاط المصري بأوغندا ، وذلك انعكاس لطبيعـة العلاقات المصرية الأوغندية الأزلية قبل بداية التاريخ ، وكلما كانت العلاقات السياسيـة طيبة وبالطبع نحن نتمنى لها التقدم يمكن ترجمتها في تعاون اقتصادي - تجاري وسياحي .

ولا نريد أن نقول أننا تأخرنا كثيراً ولكن يمكن لنا رغم ذلك اللحاق بالركب ، خـاصـة في ظل ذلك المناخ السـيـاسـي الموجـود حـاليـاً بأوغندا من حـرية وديمقـراطيـة وتعـددية ... وذلك يعتبر بلا شك حـافز كبير خاصـة في ظل تحرير العملة ووجود ما يعرف بنظام الصرافة .

(*) سفير أوغندا بجمهورية مصر العربية .

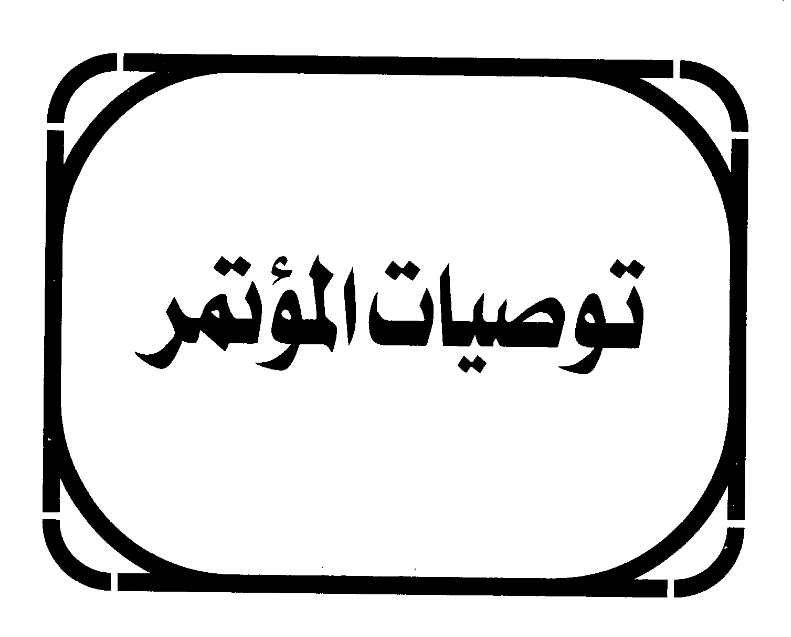
أن المحاضرة التي ألقيت هي بالفعل مفيدة جداً ولكن الحديث كان موجه في الأساس للتجار والمستثمرين المصريين فأين هم ؟

وفيما يخص التبادل الثقافي :

أنه من الممكن للطلبة المصريين أن يدرسوا بجامعات أوغندا فنحن لدينا جامعة قديمة - كما يدرس طلبة أوغندا في مصر ، فيمكن للطلبة المصريين الالتحاق بالجامعة الأوغندية ولو بأعداد محدودة ، فإن ذلك سيعود بالطبع بالفائدة علي مصر وبالتالي علي الكوميسا .

فنحن لدينا طلبة من الولايات المتحدة الأمريكية يدرسون بجامعات أوغندا.

فلماذا يدرس الأمريكيون ولا يدرس المصريون ؟


توصيات المؤتمر

توصيات المؤتمر

١ - ينبغى أن ترتكز جهود التكامل فى إطار الكوميسا ، وكذلك الدور المصرى داخل التجمع، على أساس مبدأ" الشراكة فى التنمية " وليس مجرد تنمية العلاقات التجارية. ويتطلب ذلك تخطيطا طويل المدى لإعادة تقسيم العمل داخل المنطقة بشكل يؤدى إلى تعميق الشراكة الأنتاجية والأعتماد الجماعى على الذات.

٢ - العمل على تحسين أداء أجهزة الكوميسا، والإرتفاع بكفاءتها، وتوفير الظروف الملائمة للعمل فيها وخصوصا من ناحية الدعم المالى. وهو ما يتطلب حرص الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها نحو المنظمة، والسعى لتوثيق التعاون مع المؤسسات الدولية والتكتلات الإقليمية الكبرى للمشاركة فى دعم أنشطة الكوميسا وزيادة فاعليتها.

٣ - العمل على تحسين المناخ السياسى والأمنى داخل دول تجمع الكوميسا، مما يساعد على تهيئة الظروف الملائمة لجذب الإستثمارات الأجنبية للأقليم وتخفيض الأخطار السياسية التى تواجه التجارة والاستثمار ، والمشروعات التكاملية المشتركة. وفى هذا الصدد فإن المؤتمر يناشد أثيوبيا وإريتريا العمل فوراً على أيقاف نزيف الدم الأفريقى ، والأحتكام إلى الطرق السلمية فى حل أى منازعات بينهما فى إطار من مبادئ منظمة الوحدة الأفريقية، وروح التعاون والاخوة فى الكوميسا.

٤ - مواصلة السعى نحو التنسيق مع المنظمات الاقليمية الاخرى فى القارة الأفريقية عموماً، والمتداخلة مع الكوميسا خصوصاً (كالسادك والساكو)

بما يزيل التعارضات بين التزامات الدول ذات العضوية المزدوجة فى هذه التنظيمات من ناحية وييسر السبل نحو الاسراع بتحقيق هدف إقامة الجماعة الاقتصادية الأفريقية من ناحية إخرى.

٥ - توجيه إهتمام أكبر إلى قضية تنسيق برامج وسياسات الإصلاح الإقتصادى فى الدول الأعضاء ، بحيث لا يتعارض تصميم وتنفيذ هذه البرامج فى بعض الدول مع متطلبات التكامل الاقليمى بل يؤدى إلى دفع التكامل قدما دون تناقضات قد تنشأ عن السياسات أو البيئة الداخلية.

٦ - فى مجال الدور المصرى فى إطار الكوميسا ، يدعو المؤتمر كافة الجهات الرسمية والقطاع الخاص إلى تطوير وتنمية علاقات مصر بدول الكوميسا فى كافة المجالات والعمل بشكل متناسق على إزالة كافة المعوقات التى تعترض هذا الهدف. وقد أشارت بحوث المؤتمر ومناقشاته إلى الكثير من الجوانب المطلوبة فى هذا الهدف ، وخصوصاً فى مجالات :

❖ إزالة المعوقات التى تعترض تنمية الصادرات المصرية إلى دول الكوميسا فى مجالات النقل والتسويق والتمويل ، وتكلفة المنتج وسعره وجودته وتحسين كفاءة المؤسسات العاملة فى هذا المجال سواء فى مصر أو فى الدول الأعضاء (التمثيل التجارى وشركات التصدير) ، والإهتمام بتوفر المعلومات والمشاركة فى المعارض وتنشيط البعثات الترويجية.

❖ تشجيع القطاع الخاص للدخول فى مشروعات مشتركة فى دول الكوميسا ، والتركيز علي المشروعات التى تخدم توثيق العلاقات الأقتصادية (تصديراً وإستيراداً) بين مصر وهذه الدول مع الإهتمام فى هذا الخصوص بتنمية المشروعات الصغيرة فى الأقليم فى إطار تكامل متناسق.

❖ تدعيم التعاون الإعلامى بين مصر ودول الكوميسا ، لزيادة المعرفة والوعى والتفاهم المشترك بين شعوب المنطقة، مع إهتمام الإعلام المصرى بتعميق الوعى فى مصر بقضايا المنطقة، وآمالها المستقبلية والدور الشعبى المطلوب لتحقيق هذه الآمال.

❖ تشجيع الجمعيات الأهلية ، ومنظمات المجتمع المدنى على تعميق إتصالاتها بالجمعيات والمنظمات المناظرة فى دول الكوميسا، لتحقيق تكامل فى أنشطتها على المستوى الإقليمى.

٧ - يوصى المؤتمر بتنشيط دور معهد البحوث والدراسات الأفريقية، فى مجال دفع التعاون بين مصر ودول الكوميسا، وتهيئة كافة الظروف الملائمة له لكى يؤدى دوره فى هذا المجال على خير وجه وهو ما يستدعى تطوير دور المعهد فى عدة إتجاهات.

❖ تنشيط المعهد كمركز للمعلومات والإستشارات الفنية للأجهزة الرسمية والخاصة ذات الأنشطة فى منظمة الكوميسا.

❖ تركيز المعهد على الأنشطة التدريبية التى تعمل تحسين كفاءة العاملين فى أنشطة تتعلق بدول الكوميسا، وذلك بعقد دورات تدريبية وتثقيفية مستمرة فى تخصصات وإهتمامات متعددة تغطى متطلبات هؤلاء العاملين.

❖ تطوير مقررات المعهد بادخال الدراسات المتعلقة بقضايا التكامل الأفريقى عموماً وفى إطار الكوميسا خصوصاً ضمن هذه المقررات ، ويتصل بذلك أن يهتم المعهد سواء فى مقرراته الدراسية أو فى مجال برامجه البحثية بموضوعات من قبل التسويق الدولى فى أفريقيا،

تكنولوجيا المعلومات ، دراسات الجدوى للمشروعات فى إطار دول الكوميسا ، وتنمية المشروعات الصغيرة والقطاع غير الرسمى فى دول الكوميسا .

❖ العمل على مزيد من التعاون والتنسيق بين المعهد والجهات الحكومية والخاصة العاملة فى الشئون الأفريقية داخل مصر فضلاً عن ضرورة السعى نحو توثيق التعاون والعمل المشترك مع مراكز البحوث الكبرى فى دول الكوميسا، لكى يؤدى المعهد دوره كبيت خبرة حقيقى على مستوى مصر ومنظمة الكوميسا عموماً .

تم الطبع :
بمطبعة جامعة القاهرة
مديرعام المطبعة
محمد عمر عبد العال
٢٠٠٢/٤/١٧

﴿ مطبعة جامعة القاهرة ٢٠٠١/١٥٩٧ / ٤٧٥ ﴾